

طبعة مريضة ومصححة

الحكمة كناية

واختلافهم مع

السلفية المعاصرة

في العقائد والفقه والتصوف

تأليف

مصطفى حماد عثمان الحنبلي

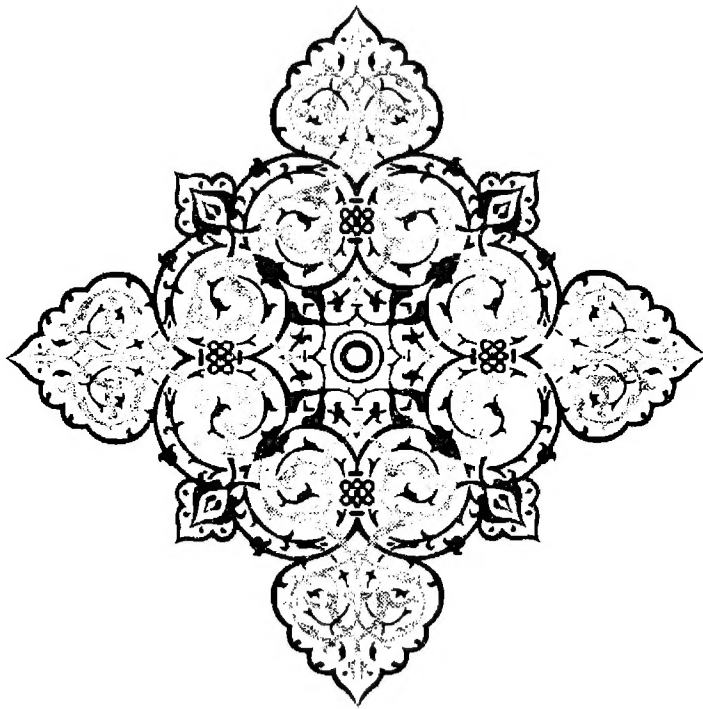
مقدم

فضيلة الشيخ محمد السيد الحنبلي الأزهرى

مدرس الفقه الحنبلي وأصوله في الأزهر الشريف



دار النشر: دار الفقه والحكمة



السَّادَةُ الْحَنَابِلَةُ

وَأَخْلَافُهُمُ السَّلَفِيَّةُ الْمُعَاصِرَةُ



السَّادَةُ الْحَنَابِلَةُ

وَأَخْتِلَافُهُمْ

السَّلَفِيَّةُ الْمَعَاصِي

تأليف
مصطفى حمدو عليان الحنبلي

السادة المحابلة واختلافهم مع السلفية المعاصرة
تأليف: مصطفى حمد وعليان الحبلي
الطبعة الأولى: ٢٠١٤ م
جميع الحقوق محفوظة باتفاق وعقد ©



جميع الحقوق محفوظة باتفاق وعقد رسمي. لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي
جزء منه أو غير منه أية خلافاً لتأليف المؤلفين، أو نقله بأي شكل من الأشكال،
دون إذن خطي سابق من الناشر.

All rights reserved. No part of this book may be reproduced, stored in a
retrieval system, or copied in any form or by any means without prior writ-
ten permission from the publisher

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحنابلة والاختلاف مع السلفية المعاصرة الحقائق الغائبة عن مذهب أهل الحديث والحنابلة

تأليف

مصحف حمدو عليان الحنبلي

تقديم

فضيلة الدكتور محمد السيد الحنبلي الأزهرى

مدرس الفقه الحنبلي وأصوله في الأزهر الشريف

الفهرس

الموضوع	الصفحة
الفهرس	٣
مقدمة الطبعة الثانية	٥
تقديم العلامة الشيخ محمد السيد الأزهرى	٧
الإهداء	١١
المقدمة	١٣
الفصل الأول: في التعريف بالإمام أحمد والمذهب	٢٣
المبحث الأول: التعريف بالإمام أحمد ابن حنبل إمام الحنابلة وأهل الحديث	٢٥
المبحث الثاني: مزايا الفقه الحنبلي	٨٣
المبحث الثالث: رد الشبهات عن الإمام أحمد	٨٩
المبحث الرابع: أعلام الحنابلة وأوطانهم	١٠٥
المبحث الخامس: منزلة تقي الدين بن تيمية في المذهب	١١١
المبحث السادس: علماء الحنابلة يردون على السلفية المعاصرة	١٢٥
الفصل الثاني: العقائد بين الحنابلة والسلفية المعاصرة	١٦٣
المبحث الأول: العقل والفطرة	١٦٥
المبحث الثاني: التقليد في العقائد	١٧٣
المبحث الثالث: حكم تعلم علم الكلام	١٨١
المبحث الرابع: الحكم بالتكفير على المسلمين	١٨٧
المبحث الخامس: إخراج الجماعات والمذاهب من أهل السنة	٢٠٧
المبحث السادس: بين الأشاعرة والحنابلة	٢٣٣
المبحث السابع: التنزيه والتأويل والتفويض عند الحنابلة	٢٤٥

مقدمة الطبعة الثانية

بسم الله، والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله، محمد بن عبدالله وعلى آله وصحبه ومن والاه، وبعد:

فبفضل الله تعالى وحده انتشر هذا الكتاب في أرجاء الأرض حتى وصل المغرب والمشرق، وقوم اعوجاجاً كثيراً عند بعض المتتبعين إلى العلم، وأزاح شبهات كثيرة حول المذهب الحنبلي الأثري، الذي هو مذهب أهل الحديث بحق.

إلا أن بعض إخواننا من السلفية المعاصرة ما زالوا يكابرون، وعن الحق بعيدون، فألفوا الردود على هذا الكتاب، حتى ردّ أحدهم - وهو مشهور عندهم - على هذا الكتاب في خمس صفحات فقط، بحجج خطابية عاطفية دون أدلة ولا براهين على كل مسألة. وقد ظنوا أنني أعادي الشيخ محمد بن عبد الوهاب لذاته فهبوا للدفاع عنه لدوافع ومصالح كثيرة، ويشهد الله أنني لا أعاديه لذاته بل أستشهد أحياناً بكلامه في دروسي وخطبي. فحبذا لو ردوا بالدليل والبرهان وبينوا أخطائي حتى أستدركها فإن العلم رحم بين أهله، فليس هدفي التشهير بهم ولا ذمهم، ولكن إتباع الحق أولى من إتباع المشايخ المعاصرين.

وإنني ما زلت أرى أن بقاء جماعة الحنابلة في حواضر العالم الإسلامي فيه حكمة ربانية عظيمة، فقد أبقاهم الله في بغداد أولاً - وقد كانوا الأكثرية أيام الدولة العباسية كما ذكر ابن بطوطة وابن الأثير - ثم في الشام والقاهرة، ثم في نجد والحجاز لكي يصححوا مسار الأمة ويفتحوا باب الاجتهاد المنضبط، ويذكروا المسلمين بالسنة النبوية الصحيحة - فهم أعلم الناس وأحفظهم للحديث كما ذكر ابن خلدون -.

فأسأل الله أن أكون قد وُفِّقْتُ في كتابي هذا، وما كتبته إلا لإصلاح تصورات المسلمين في القرن الخامس عشر الهجري حول القضايا الإسلامية الكبرى، حيث

انتشرت البدع القولية والعملية والعقدية. ونحن في عصر ينبغي فيه المحافظة على السنة والمحافظة على وحدة الأمة لتكون قوية أمام أعدائها قال تعالى: "[ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم]."

فعلينا الحذر من الآراء الشاذة في العقائد والفقه وعلينا ترك الخلاف المحدث، وعلينا التمسك بما عليه أئمة الإسلام كأبي حنيفة ومالك والشافعي وجعفر الصادق والأوزاعي والثوري وأحمد بن حنبل رضي الله عنهم أجمعين.

اللهم رب جبريل وميكائيل وإسرافيل فاطر السموات والأرض عالم الغيب والشهادة أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون اهدني لما اختلفوا فيه من الحق بإذنك إنك تهدي من تشاء إلى صراط مستقيم.

تقديم فضيلة العلامة شيخ المذهب الحنبلي في الأزهر الشريف الدكتور محمد السيد الأزهري لكتّابي الحنابلة والاختلاف مع السلفية المعاصرة

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد الكونين
والثقلين والفريقين من عرب ومن عجم، وبعد..

فقد قرأت مواضع من كتاب فضيلة الشيخ مصطفى حمدو عليان الحنبلي الموسوم
بالحنابلة والاختلاف مع السلفية المعاصرة - الحقائق الغائبة عن مذهب أهل الحديث
والحنابلة في العقائد في الفقه والتصوف " فوجدته كتاباً مفيداً جامعاً لما تفرق في هذا
الموضوع الهام. وفي الحقيقة لقد وفق فضيلة الشيخ في مسألتين وهما غاية ما يصبو إليه كل
كاتب: أما المسألة الأولى فهي اختياره لموضوع كتابه، وتبرز أهمية هذا الموضوع من جهة
أن هذه الطوائف التي تنسب نفسها إلى المرحلة الزمنية المباركة - أعني مرحلة سلفنا
الصالح رضوان الله عليهم جميعاً - قد عمت بهم البلوى ولم يخل منهم بلد من البلاد
الإسلامية. وهم مع ادعائهم جميعهم نفس هذه النسبة الشريفة تجدهم فرقاً شتى يبدع
بعضهم بعضاً فضلاً عن تبديعهم عموم المسلمين تارة وتفسيقهم إياهم تارة أخرى
ووصمهم الجماهير المسلمة بالتلبس بالشرك مع إنكارهم على المسلمين كثيراً مما أجاز به بل
واستحبه جماهير العلماء الثقات كالتوسل بسيدنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
والتبرك بالصالحين وقد قال شيخ المذهب الموفق ابن قدامة رضي الله عنه: **وَيُسْتَحَبُّ
الدَّفْنُ فِي الْقُبْرِ الَّتِي يَكْثُرُ فِيهَا الصَّالِحُونَ وَالشُّهَدَاءُ؛ لِتَنَالَهُ بَرَكَتُهُمْ**. المغني لابن قدامة
(٢/ ٣٨٠). وإنكارهم أيضاً عمل الأمة الإسلامية الموافق للإجماع في مسألة شد الرحال
إلى القبر الشريف وهي المسألة التي أخطأ فيها شيخ الإسلام ابن تيمية خطأً بيناً وأطال

بقيت لدى جماعات منهم وسرت إلى ناشئتهم - وظهر لدى كثير منهم دعوى الانتساب إلى مذهب السيد الجليل أحمد بحجة أنه أقرب المذاهب إلى السنة ثم شرعوا في تدريسه على غير هدى ولا كتاب منير وملأوا دروسهم وكتبهم بترجيحاتهم السقيمة التي لم يحققوا فيها مذهب الحنابلة فضلا عن مذاهب الآخرين وقلبوا التمذهب اجتهدا من أول مرحلة فيلقى إلى الفتى المحب لدين الله ترجيحات واجتهادات ما أنزل الله بها من سلطان في أول معرفته بالطلب مع تقصير شديد في معرفة مدارك الحنابلة وأنظارهم الدقيقة، بل قد وجدت بعضًا من أكابرهم يعترض على المذهب بأصول غيرنا ووجدته يعتمد الأصل الحنبلي تارة ويعتمد غيره تارة أخرى لا شيء إلا لاستغرابه الفرع الفقهي الذي بني عليه مع أن القاعدة تقضي بطرد الأصل في جميع الأبواب وبقبول الفرع المخرج على الأصل المعتمد إلى آخر ما هنالك من قائمة طويلة من الاختراعات والتلفيقات.

وربما ظن من لا تحقيق عنده أن انتسابهم إلى المذهب الحنبلي صحيح وأن بدعهم في الفقه والعقائد من الأمور الصحيحة التي تنسب للحنابلة الأعلام. لذا كان من النصيحة للأمة أن يوضح الفرق بين تلك الطائفة وبين الحنابلة الكرام بل وليت الشيخ يزيد في قابل الأيام ما يجلي أنهم وإن تمسكوا ببعض آراء لشيخ الإسلام إلا أن انتسابهم إليه أيضًا غير صحيح فللشيخ آراء جميلة في التصوف وفي عذره للمخالف بل آرائه في الصفات لا تتفق مع كلامهم وشروحهم وليس هذا محل بسط هذا الكلام.

والكتاب في مجمله جيد من حيث الموضوع والمعالجة وربما احتاج في مواضع أن يحرر مذهب الحنابلة. وفق الله صاحبه لكل خير وجزاه على هذا المجهود أضعافًا مضاعفة بحق جاه سيد ولد آدم وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد وآله وصحبه.

كتبه: محمد السيد محمد الحنبلي الأزهرى

مدرس الفقه الحنبلي وأصوله بالجامع الأزهر الشريف

الإهداء

إلى سيدنا الإمام المبجل أحمد بن حنبل.....

وإلى كل من سار على نهجه واقتفى أثره في فهم السنة والعقيدة.....

وإلى من يبحث عن مذهب الحنابلة الصحيح.....

المقدمة

إن الحمد لله نحمده تعالى ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله؛ فلا مضلّ له، ومن يضلل؛ فلا هادي له.

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ليس كمثله شيء وهو السميع البصير، وأشهد أن سيدنا وإمامنا محمداً هو عبد الله ورسوله. وصفوة الصفوة من خلقه وخليله. فضلوات الله وسلامه عليه وعلى آله الطاهرين وصحابته المرضيين وأزواجه أمهات المؤمنين.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا * يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٧٠-٧١].

الحمد لله الذي جعل في كل زمان بقايا من أهل العلم يدعون من ضل إلى الهدى وينهونه عن الردى، يحيون بكتاب الله تعالى الموتى وبسنة رسول الله ﷺ أهل الجهالة والردى، فكم من قتيل لإبليس قد أحيوه وكم من ضال تائه قد هدوه، فما أحسن آثارهم على الناس ينفون عن دين الله عز وجل تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الضالين، الذين عقدوا ألوية البدع وأطلقوا عنان الفتنة يقولون على الله وفي الله - تعالى الله عما يقول الظالمون علواً كبيراً - وفي كتابه بغير علم فنعوذ بالله من كل فتنة مضلة وصلى الله على محمد^(١). وبعد:

فإن الإمام أحمد هو أعلم أهل الحديث رواية ودراية، وهو الثابت في المحنة، الذي رد الله به الفتنة، وإن الانتساب إليه لشرفٌ عظيم. قال ابن أبي يعلى عن الإمام أحمد: "ما

(١) هذا من كلام إمامنا الإمام أحمد بن حنبل.

أحبه أحد إما محب صادق وإما عدو منافق إلا وانتفت عنه الظنون وأضيفت إليه السنن، ولا انزوى عنه رفضاً وأظهر له عناداً وبغضاً إلا واتفقت الألسن على ضلالته وسفه في عقله وجهالته^(١).

وقد انتسب إليه في العصور المتأخرة جماعات من الناس ابتعدوا عن منهجه وطريقته وفهموا الشرع بخلاف فهم السلف الصالح، وظنوا أن هذا هو مذهب الحنابلة وأهل الحديث فوقعوا في شذوذات فقهية وعقدية كثيرة لم يقل بمجموعها أحد من علماء السلف.

وقد رد على هذه الفرقة المسماة بالسلفية أو الوهابية^(٢) كثير من الحنابلة وأهل السنة، إلا أن مؤلفاتهم لم تنتشر وتشتهر، فرأيت أن أكتب كتاباً يكون خلاصة لردود السادة الحنابلة^(٣) على هذه الفرقة لأسباب منها:

- بيان مذهب الحنابلة الصحيح في العقيدة والفقه، وهو مذهب موافق لجمهور أهل السنة والجماعة.

- إظهار الفروقات بين مذهب السادة الحنابلة ومذهب السلفية المعاصرة وقطع الصلة بينهما.

وإننا لا ننكر أن تكون السلفية أو الوهابية مذهباً من مذاهب المسلمين المعاصرة

(١) طبقات الحنابلة ١/ ١٣.

(٢) سمى علماء أهل السنة هذه الطائفة بالوهابية وهو اسم لا ينكره أتباع هذه الطائفة بل منهم من يفتخر به كما سيأتي، ولكنني رأيت أن أسميهم بالاسم الذي أطلقوه على أنفسهم أي السلفية، إلا أن مرحلة السلف مرحلة زمنية انتهت بعد القرن الثالث فالاتساع إليهم في هذا العصر غير صحيح فرأيت أن أزيد في التسمية صفة المعاصرة لأنها فرقة لم تظهر بمجموع فكرها إلا في التاريخ المعاصر فهي السلفية المعاصرة.

(٣) فلست أول من كتب في هذا الموضوع بل سبقني علماء الحنابلة كما سيأتي.

يُدرّسنا المعاملات من كتاب المغني لابن قدامة المقدسي. وقد كان يرى أن الامام أحمد من كبار الأولياء.

ومنهـم شيخنا الأستاذ سعيد فودة وهو من أعلم المعاصرين في علم الكلام والمنطق والفلسفة. له كتب عديدة ومفيدة، ورأيه في المسائل الكلامية والفلسفية دقيق وعميق يظهر ذلك من خلال رأيه في ثلاث شخصيات علمية هي: ابن تيمية وابن عربي الصوفي وابن رشد الفيلسوف^(١).

ولقد بيّن في كتابه الكاشف الصغير كثير من الفروقات بين عقيدة الإمام أحمد وعقيدة ابن تيمية.

ومنهـم الشـيـخ المسـند الدكـتـور أكـرم عبـد الوهـاب الموصـلي مـديـر دار النـور للعلوم الشرعية والإسناد في الموصل. وقد أجازني الشـيـخ أكـرم عبـد الوهـاب حـفـظـه الله بإجازات عراقين فقال في بدايته: وأذنت لهذا الأخ المكرم أن يروي عني مجملًا ومفرقًا عمومًا وخصوصًا وأعلمه أن شيوخـي قد قاربوا المئة والخمسين شيخاً فيهم المعمرون المجيزون وفيهم من ندر الرواية عنهم ومنهم العراقيون والحجازيون والمغربيون والسوريون وغيرهم من بلد الإسلام.

وقال في آخره: يقول المجيز بما في هذه الإجازة أكرم عبد الوهاب الموصلي: قد تجزت بجميع ما تقرر وتحرر وتبين وتسطر في هذه الإجازة ولدي الفاضل مصطفى حمدو عليان وأذنت له برواية مروياتي المتصلة عن أساتذتي وشيوخ العديدين. إجازة عمه متصلة غير منفصلة وأجيز بأن يجيز كل من تودد إليه وقرأ عليه ورآه أهلاً لذلك

ج. و عرضت عليه فكرة إعادة تدريس المذهب الحنبلي والشافعي في مسجد الشيخ عبدالقادر الجيلاني شيخ الخطابة والشافعية وأهل الحديث في بغداد، فأعجب بها وقال سيعود هذا الأمر. وكان يرى أن إمام أحمد من كبار الأولياء.

(۱) وله صولات وجولات مع أتباع كل واحد منهم.

وعليه أن لا ينساني ومشايخي المذكورين من دعواته الصالحة.. وأجازني كذلك بإسناد المذهب الحنبلي.

ومنهم شيخنا الفقيه الدكتور مصطفى البغا حفظه الله إذ حضرت عنده درسه في شرح الإقناع للشرييني وقد علق مرة على عبارة العوام في بعض البلدان: "لا تعمل فيه حنبلي" للمتشدد فقال: "هذه عبارة خاطئة لأن مذهب الإمام أحمد من أيسر المذاهب لا كما هو معروف بين العوام.

ومنهم شيخنا الفقيه الأصولي محمد السيد الحنبلي الأزهرى، مدرس المذهب في الأزهر الشريف، وكان قد أخذه عن شيخه عبدالرزاق خفاجة الحنبلي مدرس المذهب في الأزهر وهو تلميذ الشيخ الذهبي الحنبلي. وقد التقيت به وقرأت عليه بدايات دليل الطالب وأجازني بإسناد المذهب. وشيوخ شيخنا كثر وله دراية تامة بالأصول والفروع واللغة والكلام والمنطق. وقد اطلع على كتابي هذا وقدم له نفع الله به.

فكان لكل ذلك أثر في سلوكي مذهب الحنبلة وثباتي عليه، فبدأت بنشره وخصصت دروساً في الفقه الحنبلي في المساجد التي كنت إماماً وخطيباً فيها. وكتبت الأبحاث والمقالات لتجلية المذهب وأنشأت منتدى الحنبلة على شبكة الإنترنت^(١).

ثم رأيت أن أجمع هذه الأبحاث والمقالات - وأزيد عليها - في كتاب واحد جامع لكل المسائل الخلافية، وأخذت على نفسي أن أوثق النصوص من كتب الحنبلة المعتبرة حتى لا يكون كلامي ادعاءً يكذبه المذهب.

(١) وقد رأيت من المبشرات الكثير مما زادني ثباتاً. وقد رأيت أحد طلبة العلم في مجلس الإمام أحمد وكان كـ من حوله يكتب عنه ثم نفذ خبرهم إلا ثلاثة أحدهم الكاتب. ورأيت أنني استخرجت كتب المذهب من تحت بيت قديم مهلّم. وقد أخبرني أحد الحنبلة في القدس أنه رأى الإمام أحمد وهو محبوس في بيت ومن على الباب يمنعون الناس من الدخول ويمنعونهم من تحديثهم وقد قال له: تعلموا العلم وعلموه.

وأهم هذه الكتب والمراجع الحنبلية التي أنصح بها طلبة العلم الحنبلة:

مسائل الكوسج، ومسائل عبد الله وصالح وأبي داود ومسائل حرب وابن هانئ، والسنة والأمر بالمعروف للخلال، واعتقاد الإمام المبجل للتميمي، وطبقات الحنبلة لابن أبي يعلى، والمناقب وتبليس إبليس وزاد المسير ودفع شبه التشبيه لابن الجوزي، والمغني لموفق الدين بن قدامة، ومجموع الفتاوى لتقي الدين بن تيمية، والإنصاف للمرداوي، والفروع والآداب الشرعية لابن مفلح، ومختصر المعتمد والروايتين والوجهين والاحكام السلطانية^(١) لأبي يعلى، وشرح مختصر الروضة للطوفي، فتح الباري وفضل علم السلف والرد على من اتبع غير المذاهب الأربعة والذيل لابن رجب، ونهاية المبتدئين وصفة الفتوى لابن حمدان، ومدارج السالكين وإعلام الموقعين وبدائع الفوائد والطرق الحكمية والصواعق المرسلة لابن القيم، ولوامع الأنوار وغذاء الألباب للسفاريني، وكشاف القناع وشرح المنتهى للبهوتي، وشرح الكوكب المنير لابن النجار والنقول الشرعية في الرد على الوهابية للشطي ودرء ما ينسب الى الامام أحمد للقذومي والسحب الوابلة لابن حميد وغيرها^(٢).

وقد نقلت عن أكثر من سبعين عالماً من أئمة الحنبلة وأهل الحديث، بينما السلفية المعاصرة اليوم لا تعرف مذهب الحنبلة إلا من خلال أقوال ابن تيمية وابن عبد الوهاب فقط.

(١) وقد رجعت فيها الى رسالة عمي الدكتور محمد أبو فارس "أبو يعلى وكتابه الأحكام السلطانية"، واستفدت منها كثيراً وفيها أبحاث مفيدة في السياسة الشرعية. ومن كتبه في السياسة الشرعية "السياسة الشرعية عند الامام حسن البنا" وغيرها.

(٢) وأحذر هنا من بعض الكتب المعاصرة التي كتبت تحت عنوان الدفاع عن المذهب مثل قمع الدجاجة، ورد المفترين على الحنبلة السلفيين لاحد آل ابو طامي، والملتقط فيها نسب الى الامام أحمد. ومن الكتب الناقدة هؤلاء كتاب قراءة في كتب العقائد: المذهب الحنبلي نموذجاً. ولكنه لم يحسن النقد، فهذه جميعها لم تنقل المذهب وغالى كل طرف منهم بمقابل الآخر.

وسيطهز للقارئ الكريم عظمة هذا المذهب وحاجة الناس أجمعين له، لفتح باب الاجتهاد المنضبط القائم على أصول متينة، ولاعتداله في المسائل العقدية والفقهية والسياسية. فمذهب الحنابلة هو مذهب أهل الحديث المنضبط المؤصل والمقعد. فمن أراد إتباع أهل الحديث فعليه أن يتبع مذهب الامام المبجل أحمد بن حنبل فهو شيخهم وإمامهم.

فَأَسْأَلُ اللَّهَ تَعَالَى أَنْ يُوَفِّقَنِي فِي هَذَا الْكِتَابِ وَأَنْ يَنْفَعَهُ بِطَلَبَةِ الْعِلْمِ، وَمِنْهُ أَرْجُو الْقَبُولَ فَهُوَ خَيْرُ مَسْئُولٍ، بِرِكَاتِ الْهَادِي الرَّسُولِ.

الفصل الأول

في التعريف بالإمام أحمد والمذهب

المبحث الأول: التعريف بالإمام أحمد ابن حنبل إمام الحنابلة
وأهل الحديث

المبحث الثاني: في مزايا الفقه الحنبلي

المبحث الثالث: رد الشبهات عن الإمام أحمد.

المبحث الرابع: أعلام الحنابلة وأولادهم

المبحث الخامس: منزلة تقي الدين بن تيمية في المذهب.

المبحث السادس: علماء الحنابلة يردون على السلفية المعاصرة

المبحث الأول

التعريف بالإمام أحمد بن حنبل الإمام الحنابلة وأهل الحديث^(١)

الإمام المجلد أحمد بن حنبل سيد المحدثين وإمام الفقهاء في عصره ورافع لواء أهل السنة، هو إمام المذهب الحنبلي بنى مذهبه على أصول جلييلة، فتلقيه من بعده أئمة كبار عملوا على نشر المذهب في العراق والشام ومصر والجزيرة العربية.

وكما أن الإمام مالك رضي الله عنه جمع فقه أهل المدينة ورتبه والإمام أبا حنيفة رضي الله عنه جمع فقه أهل العراق ورتبه والإمام الشافعي رضي الله عنه جمع فقه أهل مكة واليمن ووضع قواعد الأصول، فكذلك الإمام أحمد طاف الدنيا ليجمع فقه الفقهاء وحديث الحفاظ فتفرغ للاختيار والتنقيح. قال أحمد بن شاذان العجلي: سمعت أحمد يقول سافرت في طلب العلم والسنة إلى الثغور والشامات والسواحل والمغرب والجزائر ومكة والمدينة والحجاز واليمن والعراقيين جميعاً وأرض حوران وفارس وخراسان والجبال والأطراف^(٢).

واستيعاب حياة الإمام أحمد بكل جوانبها يحتاج إلى مجلدات ولكن سأكتفي باليسير منها، فقد ألفت في الإمام أحمد مؤلفات خاصة.

(١) انظر في ترجمة الإمام أحمد: طبقات الحنابلة ١/ ٤-٢٠، مناقب الإمام أحمد لابن الجوزي، سير أعلام النبلاء ١١/ ١٧٧-٣٥٨، البداية والنهاية ١٠/ ٣٢٥-٣٤٣، شذرات الذهب ٢/ ٩٦-٩٨، حلية الأولياء لأبي نعيم. وتاريخ بغداد للخطيب، وابن حنبل لأبي زهرة، ومن هذه الكتب أخذت ترجمة الإمام، وأكثر ما ذكرت من سير أعلام النبلاء للذهبي -مع الاختصار.

(٢) طبقات الحنابلة ١/ ٤٧.

وقد أخذ الإمام من شيوخ المدارس المتعددة مدرسة أهل الحديث وأهل الرأي وأهل البيت^(١) واجتمع بشيوخ التصوف في عصره. ومن مشايخه سفيان بن عيينة وإبراهيم بن سعد ويحيى القطان وهشيم ووكيع وابن عليّة وابن مهدي وعبد الرزاق وأبو يوسف والشافعي وخلائق كثير ذكرهم الحافظ ابن الجوزي وغيره على حروف المعجم.

أما تلامذته:

فقد كان يجتمع في مجلس أحمد زهاء خمسة آلاف أو يزيدون نحو خمس مئة يكتبون، والباقيون يتعلمون منه حسن الأدب والسمت.

ومن روى عن إمامنا المجل: عبد الرزاق ويحيى بن آدم وأبو الوليد وابن مهدي ويزيد بن هارون وعلي بن المديني والبخاري ومسلم وأبو داود وأبو زرعة الرازي والدمشقي وإبراهيم الحربي وأبو بكر أحمد بن محمد بن هانئ الطائي الأثرم وعبد الله بن محمد البغوي وأبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي الدنيا ومحمد بن إسحاق الصاغاني وأبو حاتم الرازي وأحمد بن أبي الحواري وموسى بن هارون وحنبل بن إسحاق وعثمان بن سعيد الدارمي وحجاج بن الشاعر وولده المروزي وخلائق كثير ذكرهم الحافظ ابن الجوزي في المناقب على حروف المعجم.

وقد اجتمع بالإمام الشافعي، وكل منهما أخذ عن الآخر. وستكلم عن ذلك.

صفاته وآدابه:

عن محمد بن عباس النحوي، قال: رأيت أحمد بن حنبل حسن الوجه، ربعة، يخضب بالحناء خضاباً ليس بالقاني، في لحيته شعرات سود، ورأيت ثيابه غلاظاً بيضاً، ورأيت معتماً وعليه إزار.

(١) وقد التقى الإمام أحمد بتلامذة الإمام جعفر الصادق وأخذ عنهم، راجع في ذلك كتاب جعفر الصادق والأئمة الأربعة لأسد حيدر.

وقال المروذي: رأيت أبا عبد الله إذا كان في البيت عامة جلوسه متربعا خاشعا.

وقال عبد الملك بن عبد الحميد الميموني: ما أعلم أي رأيت أحدا أنظف بدنا، ولا أشد تعاهدا لنفسه في شاربته وشعر رأسه وشعر بدنه، ولا أنقى ثوبا بشدة بياض، من أحد بن حنبل رضي الله عنه.

كان أحمد من أحبي الناس، وأكرمهم، وأحسنهم عشرة وأدبا، كثير الإطراق، لا يسمع منه إلا المذاكرة للحديث، وذكر الصالحين في وقار وسكون، ولفظ حسن. وإذا لقيه إنسان، بش به، وأقبل عليه.

بره لأمه: قال صالح: سمعت أبي يقول: خرجت إلى الكوفة، فكنيت في بيت تحت رأسي لبنة، فحججت - فمرضت - فرجعت إلى أمي، ولم أكن استأذنتها. وقيل بأنه لم يتزوج حتى توفيت أمه كيلا يدخل على قلبها ضيقاً أوهماً.

تواضعه:

قال محمد بن زهير: أتيت أبا عبد الله في شيء أسأله عنه فأتاه رجل فسأله عن شيء أو كلمه في شيء فقال: له جزاك الله عن الإسلام خيراً فغضب أبو عبد الله وقال له من أنا حتى يجزيني الله عن الإسلام خيراً بل جزى الله الإسلام عني خيراً.^(١) من أنا وما أنا؟

قال المروذي: لأبي عبد الله ما أكثر الداعين لك. فتغرغرت عينه وقال أخاف أن يكون هذا استدراجاً.

وقلت لأبي عبد الله إن بعض المحدثين قال لي أبو عبد الله لم يزهد في الدراهم وحدها قد زهد في الناس. فقال أبو عبد الله ومن أنا حتى أزهد في الناس الناس يريدون يزهدون في. وقال أبو عبد الله أسأل الله أن يجعلنا خيراً مما يظنون ويغفر لنا ما لا يعلمون.

من عبادته:

قال المروزي: رأيت أبا عبد الله يقوم لورده قريبا من نصف الليل حتى يقارب
السحر.

وكان يصوم ويدمن، ثم يفطر ما شاء الله. ولا يترك صوم الاثنين والخميس وأيام البيض.

فلما رجع من العسكر، أدمن الصوم إلى أن مات.

وقال الخلال: حدثنا محمد بن علي، حدثنا العباس بن أبي طالب: سمعت إبراهيم بن شماس، قال: كنت أعرف أحمد بن حنبل وهو غلام وهو يحكي الليل. وكان يختم القرآن من جمعة إلى جمعة، وإذا ختم، دعا، ونحن نؤمن.

من جهاده:

قال عبد الله بن محمود بن الفرّج: سمعت عبد الله بن أحمد، يقول: خرج أبي إلى طرسوس، ورابط بها، وغزا. ثم قال أبي: رأيت العلم بها يموت.

وعن أحمد، أنه قال لرجل: عليك بالشعر، عليك بقزوين، وكانت ثغرا.

من کراماتہ:

قال عباس الدوري: حدثنا علي بن أبي فزارة جازنا، قال: كانت أُمِّي مقعدة من نحو عشرين سنة.

فقال لي يوما: اذهب إلى أحمد بن حنبل، فسله أن يدعو لي، فأتيت، فددقت عليه وهو في دهليزه، فقال: من هذا؟ قلت: رجل سألتني أمي وهي مقعدة أن أسألك الدعاء.

فسمعت كلامه كلام رجل مغضب.

فقال: نحن أحوج أن تدعو الله لنا، فوليت منصرفا.

فخرجت عجوز، فقالت: قد تركته يدعو لها.

فجئت إلى بيتنا ودققت الباب، فخرجت أُمي على رجلها تمشي.

قال الذهبي: هذه الواقعة نقلها ثقتان عن عباس.

وقال عبد الله: رأيت أبي حرج على النمل أن يخرجوا من داره، فرأيت النمل قد خرجن بعد نملا سودا، فلم أرهم بعد ذلك.

وقال الذهبي: "وكذا استفاض وثبت أن الغرق الكائن بعد العشرين وسبع مئة ببغداد عام على مقابر مقبرة أحمد، وأن الماء دخل في الدهليز علو ذراع، ووقف بقدرة الله، وبقيت الحصر حول قبر الامام بغبارها، وكان ذلك آية".

- وقد روي وهو في الفتنة أنه ضُرب سوطا، قال: باسم الله، فلما ضرب الثاني، قال: لا حول ولا قوة إلا بالله، فلما ضرب الثالث، قال: القرآن كلام الله غير مخلوق، فلما ضرب الرابع، قال: (قل لن يصيبنا إلا ما كتب الله لنا) (التوبة: ٥١)، ف ضرب تسعة وعشرين سوطا.

وكانت تكته حاشية ثوب، فانقطعت، فنزلت السراويل.

فقلت: الساعة ينهتك، فرمى بطرفه إلى السماء، وحرك شفتيه، فما كان بأسرع من أن بقي السراويل لم ينزل.

فدخلت عليه بعد سبعة أيام، فقلت: يا أبا عبد الله! رأيتك وقد انحل سراويلك، فرفعت طرفك نحو السماء، فما قلت؟ قال: قلت: اللهم أسألك باسمك الذي ملأت به العرش، إن كنت تعلم أني على الصواب، فلا تهتك لي سترًا.

وفي رواية أنه قال: يا من لا يعلم العرش منه أين هو إلا هو، إن كنت على الحق، فلا تبد عورتي^(١).

وروى البيهقي: عن الربيع قال: بعثني الشافعي بكتاب من مصر إلى أحمد بن حنبل، فأتيته وقد انفتل من صلاة الفجر فدفعت إليه الكتاب فقال: أقرأته؟ فقلت: لا! فأخذه فقرأه فدمعت عيناه، فقلت: يا أبا عبد الله وما فيه؟ فقال: يذكر أنه رأى رسول الله ﷺ في المنام فقال: اكتب إلى أبي عبد الله أحمد بن حنبل واقرأ عليه مني السلام وقل له: إنك ستمتحن وتدعى إلى القول بخلق القرآن فلا تجبههم، يرفع الله لك علماً إلى يوم القيامة.

قال الربيع: فقلت حلاوة البشارة، فخلع قميصه الذي يلي جلده فأعطانيه، فلما رجعت إلى الشافعي أخبرته قال: إني لست أفجعك فيه، ولكن بله بالماء وأعطينه حتى أتبرك به. رضي الله عن هذين الإمامين الجليلين.

قال السفاريني: وقد رويت هذه الحكاية من عدة طرق واشتهرت على ألسنة الخلق، وتحلت بها الكتب المدونة، واشتهرت في المحافل على الألسنة.

كرهه للرياسة والتصدر:

عن المروذي قال: لم أر الفقير في مجلس أعز منه في مجلس أحمد. كان مائلاً إليهم، مقصراً عن أهل الدنيا، وكان فيه حلم، ولم يكن بالعجول، وكان كثير التواضع تعلقه السكينة والوقار، وإذا جلس في مجلسه بعد العصر للفتيا لا يتكلم حتى يسأل، وإذا خرج إلى مسجده لم يتصدر.

وفي عهد المتوكل فتحت له الأبواب وأراد المتوكل أن يجعل له الكلمة المسموعة في

(١) هذه القصة رويت من عدة طرق، وفي بعضها أن يبدأ من ذهب هي من ربطت السروال وهذا أراه كذباً. وقد رويت كرامات كثيرة للإمام أحمد منها ما هو مكذوب ومنها ما هو صحيح.

البلاد كلها فرفض التحديث فقال: "إني أعطي الله عهداً، إني لا أحدث بحديث تمام أبدا حتى ألقى الله". وقال: إنما يريدون أحدث، ويكون هذا البلد حسي، وإنما كان سبب الذين أقاموا بهذا البلد لما أعطوا فقبلوا، وأمرؤا فحدثوا. والله لقد تمنيت الموت في الأمر الذي كان، وإني لأتمنى الموت في هذا وذاك.

إن هذا فتنة الدنيا، وذاك كان فتنة الدين."

وقال المروزي قال أبو عبد الله سألوني يعني في المسائل التي وردت عليه من قبل الخليفة فلم أجب قلت فلأي شيء امتنعت أن تجيب؟ قال: خفت أن تكون ذريعة إلى غيرها.

وهذا الزهد في الرياسة العلمية لا يبلغه إلا القلة القليلة من العلماء الأتقياء.

زهد الإمام أحمد بالسلطان:

قال أبو عبد الله السمسار كانت لأم عبد الله بن أحمد دار معنا في الدرب يأخذ منها أحمد درهما بحق ميراثه فاحتاجت إلى نفقة لتصلحها فأصلحها ابنه عبد الله فترك أبو عبد الله أحمد الدرهم الذي كان يأخذه وقال قد أفسده علي.

قال ابن أبي يعلى في الطبقات ١ / ١٥: إنما تورع من أخذ حقه من الأجرة خشية أن يكون ابنه أنفق على الدار مما يصل إليه من مال الخليفة.

وقال أحمد: "أنزه نفسي عن مال السلطان وليس بحرام."^(١)

ولم يكن الإمام أحمد ممن يداهن الأمراء ويخضع لهم قال المروزي: قال لي أبو عبد الله: قال لي سعيد الحاجب ألا تقبل يد ولي عهد المسلمين فقلت بيدي هكذا ولم أفعل^(٢).

(١) طبقات الحنابلة ١ / ٢٠٤.

(٢) الورع ١٤٤، قوت القلوب ٢ / ٤٥٩.

وقالت زوجة الإمام أحمد: خبزت يوماً لمولاي وهو وجع في مرضه الذي توفي فيه فقال أين خبزته؟ قلت في بيت عبد الله^(١) قال ارفعيه ولم يأكل منه.

وقال علي بن الحسن بن زياد كان أبي صديقاً لأحمد بن حنبل فركبه الدين فوجه بي إلى أحمد بن حنبل فقال: قل له يا أبا عبد الله قد ركبني الدين فترى لي أن اعمل مع هؤلاء^(٢) بقدر ما أقضي ديني؟ فقال لي: قل له: لا، يموت بدينه ولا يعمل معهم قل له: يلقي الله عز وجل ولا يعمل معهم.

وسئل أحمد بن حنبل رحمه الله عن رجل يكون في المسجد يحمل مجرة لبعض السلاطين ويخير المسجد بالعود فقال ينبغي أن يخرج من المسجد فإنه لا ينتفع من العود إلا برأئحته.

كتبه:

ما رقم الإمام أحمد - رحمه الله تعالى - كتاباً شاملاً فيه رأيه وفتاواه في التفرع والفقه، بل كان ينهى عن ذلك؛ تواضعاً لله - تعالى - وحثاً على التمسك بالسنة والأثر وفهم كلام الله - تعالى - و"ليبقى باب الاجتهاد مفتوحاً لمن هو أهل له، وليعلم القوم أن فضل الله لا ينقطع وأن خزائنه لا تنفذ، على عكس ما يدعيه القاصرون ويتحمله المبطلون"^(٣).

قال العلامة ابن الجوزي - رحمه الله تعالى - في مناقب الإمام أحمد ٩١: "وكان ينهى الناس عن كتابة كلامه فنظر الله إلى حسن قصده، فنقلت ألفاظه، وحفظت، فقل أن تقع مسألة إلا وله فيها نص من الفروع والأصول، وربما عدمت في تلك المسألة نصوص الفقهاء الذين صنفوا وجمعوا" انتهى.

(١) لأن عبد الله كان يقبل هدايا السلطان.

(٢) أي مع السلاطين والعسكر.

(٣) المدخل المفصل ٦١٦/٢.

قال الشيخ بكر أبو زيد: "وسترى - بإذن الله - تسمية كتب هذا الإمام وهي نحو ثلاثين كتاباً، وتسمية كتب المسائل الفقهية عنه، وهي نحو مائتي كتاب. وأنها مكتوبة تحت نظره، وإشرافه، وسترى أمثلة لعرضها عليه، وإقراره لجلّها، وبعض منها بالشطب عليه.

وهذه دلائل التوثيق، وشواهد التنقيح، والتمحيص، كل هذا يدور على قاعدته التي قفى فيها من قبله من الأئمة: "إذا صح الحديث فهو مذهبي"، وهذا من أسباب تعدد الرواية عنه في الفتيا، فضلاً عن اختلاف أحوال المستفتين، واقعاً، ومكاناً، وزمناً، وفي منهجه هذا دلالة أصحابه على كيفية التفقه، والتفقيه، على رسم الدليل، والبصيرة بواقع المستفتين، وما يحف بنوازلهم، ووقائعهم. ولهذا صار من أصحابه من تولى القضاء، وقصده الناس للفتيا، ورحل إليه الطلاب من أقطار الدنيا، وانتشروا، وانتشرت مؤلفاتهم في كل أفق"^(١).

وقال السبكي الشافعي: "وألف مسنده وهو أصل من أصول هذه الأمة، قال الإمام الحافظ أبو موسى محمد بن أبي بكر المديني رضى الله عنه: هذا الكتاب يعنى مسند الإمام أبى عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني قدس الله روحه أصل كبير ومرجع وثيق لأصحاب الحديث انتقى من أحاديث كثيرة ومسموعات وافرة فجعل إماماً ومعتمداً وعند التنازع ملجأً ومستنداً"^(٢).

وقد كان الإمام أحمد لا يكثر من تصنيف الكتب. قال ابن الجوزي: كان الإمام لا يرى وضع الكتب، وينهى عن كتابة كلامه ومسائله"^(٣).

(١) المدخل المفصل ١/ ١٣٤.

(٢) طبقات الشافعية الكبرى ٢/ ٣١.

(٣) وذلك لثلاث تخطط المسائل بالأحاديث لثلاث أقواله على الأحاديث النبوية وهذا من التواضع، وإلا فقد عرف عنه أنه صنف بعض الكتب وأنه أجاز طلابه في كتابة مسائله التي بلغت أكثر من عشرة آلاف مسألة في الفقه والحديث والتفسير والعقائد وغيرها.

وحدثنا عبد الله بن أحمد، قال لي أبي: خذ أي كتاب شئت من كتب وكيع من المصنف، فإن شئت أن تسألني عن الكلام حتى أخبرك بالإسناد، وإن شئت بالإسناد حتى أخبرك أنا بالكلام.

قال عبد الله بن أحمد: قال لي أبو زرعة: أبوك يحفظ ألف ألف حديث، فقل له: وما يدريك؟ قال: ذاكرته فأخذت عليه الأبواب.

قال الذهبي في السير: فهذه حكاية صحيحة في سعة علم أبي عبد الله، وكانوا يعدون في ذلك المكرر، والأثر، وفتوى التابعي، وما فسر، ونحو ذلك. وإلا فالتون المرفوعة القوية لا تبلغ عشر معشار ذلك.

وعن أبي زرعة قال: حذرت كتب أحمد يوم مات، فبلغت اثني عشر حملاً وعدلاً. وقال السفاريني في غذاء الألباب: في ثمار منتهى العقول في منتهى النقول للإمام الحافظ جلال الدين السيوطي ما نصه: انتهى الحفظ لابن جرير الطبري فريد في علم التفسير، وكان يحفظ كتباً حمل ثمانين بعيراً.

وحفظ ابن الأنباري في كل جمعة ألف كراس وحفظ ثلاثمائة ألف بيت من الشعر استشهاده للنحو.

وكان الإمام الشافعي يحفظ من مرة أو نظرة. وابن سينا الحكيم حفظ القرآن في ليلة واحدة. وأبو زرعة كان يحفظ ألف ألف حديث. والبخاري حفظ عشرها أي مائة ألف حديث. والكل من بعض محفوظ الإمام أحمد بن حنبل رضي الله عنه. انتهى كلام السيوطي.

وذكر غير واحد من الحفاظ منهم ابن حجر العسقلاني أنه لم يحط أحد بسنة المصطفى ﷺ غير الإمام أحمد بن حنبل. وهذه منقبة امتاز بها عن سائر هذه الأمة وعمن مضى، وعمن بقي من الأئمة " انتهى كلام السفاريني.

فقهه بالحديث الذي يرويه وفهمه لمعانيه:

قال ابن أبي حاتم: ثنا أحمد بن سلمة: سمعت إسحاق بن راهويه يقول: كنت أجالس بالعراق أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وأصحابنا. وكنا نتذاكر الحديث من طريقين وثلاثة. فيقول يحيى من بينهم: وطريق كذا. فأقول: أليس قد صح هذا بإجماع منا فيقولون: نعم. فأقول: ما تفسيره؟ ما فقهه؟ فيقفون كلهم، إلا أحمد بن حنبل.

وقال إسحاق بن أحمد: سمعت أبا زرعة يقول: ما رأيت مثل أحمد بن حنبل في فنون العلم. وما قام أحد مثل ما قام أحمد به. وقال ابن أبي حاتم: قالوا لأبي زرعة: فإسحاق بن راهويه قال: أحمد بن حنبل أكبر من إسحاق وأفقه. قد رأيت الشيوخ، فما رأيت أحدا أكمل منه. اجتمع فيه زهد وفضل وفقه وأشياء كثيرة.

وكان أحمد يفتي فتوى واسعة في حياة شيوخه^(١) قال عبد الله بن أحمد: سمعت نوح بن حبيب القومسي، يقول: رأيت أحمد بن حنبل في مسجد الخيف سنة ثمان وتسعين، وابن عينة حي، وهو يفتي فتوى واسعة، فسلمت عليه.

قال فوران: ماتت امرأة لبعض أهل العلم، قال: فجاء يحيى بن معين والدورقي. قال: فلم يجدوا امرأة تغسلها إلا امرأة حائضاً. قال: فجاء أحمد بن حنبل، وهم جلوس، فقال: ما شأنكم؟ فقال أهل المرأة: ليس نجد غاسلة إلا امرأة حائضاً، قال: فقال أحمد بن حنبل: أليس تروون عن النبي ﷺ "يا عائشة، ناوليني الخُمرة". قَالَتْ: إني حائِضٌ، فَقَالَ: إِنْ حِيْضَتِكَ لَيْسَتْ فِي يَدِكَ "يجوزُ أَنْ تَغْسِلَهَا. قال: فخرجوا وبقوا.

قال نوح بن حبيب النرسي قال رأيت أبا عبد الله أحمد بن حنبل في مسجد الخيف في سنة ثمان وتسعين ومائة مستنداً إلى المنارة وجاءه أصحاب الحديث وهو مستند فجعل يعلمهم الفقه والحديث ويفتي لنا في المناسك.

(١) وكان شيوخه يقدمونه للصلاة فيهم.

وعن محمد بن عبد الملك بن زنجويه قال: رأيت يزيد بن هارون يصلي فجاء إليه أبو عبد الله أحمد بن حنبل فلما سلم يزيد من الصلاة التفت إلى أحمد بن حنبل فقال يا أبا عبد الله ما تقول في العارية قال مؤداة فقال له يزيد أخبرنا حجاج عن الحكم قال ليست بمضمونة، فقال له أحمد بن حنبل قد استعار النبي صلى الله عليه وسلم من صفوان بن أمية أدرعاً فقال له عارية مؤداة فقال النبي صلى الله عليه وسلم العارية مؤداة فسكت يزيد وصار إلى قول أحمد بن حنبل.

معرفة الدقيقة بحديث الحفاظ وفقه الفقهاء من كافة المدارس والمذاهب:

لقد كان الإمام عالماً بأقوال مدرسة أبي حنيفة وحافظاً لها قال عباس الدوري: سمعت أحمد يقول: أول ما طلبت اختلفت إلى أبي يوسف القاضي. وقال عبد الله: كتب أبي عن أبي يوسف ومحمد الكتب، وكان يحفظها، فقال لي مهنا: كنت أسأله فيقول: ليس ذا في كتبهم، فأرجع إليهم، فيقولون: صاحبك أعلم منا بالكتب.

وكان عالماً بمذهب الشافعي القديم والجديد قال: "عليك بالشافعي فإنه أكبرهم صواباً وأتبعهم للآثار قلت لأحمد فما ترى في كتب الشافعي التي عند العراقيين أحب إليك أو التي عندهم بمصر قال عليك بالكتب التي وضعها بمصر فإنه وضع هذه الكتب بالعراق ولم يحكمها ثم رجع إلى مصر فأحكم ذاك" (١).

وكان عارفاً بأقوال آل البيت من الإمام علي بن أبي طالب إلى الإمام محمد الباقر وجعفر الصادق.

وأما معرفته بأحاديث المحدثين فهذا لا جدال فيه فقد كانت معرفته واسعة ودقيقة تعلو على معرفة شيوخه حتى كان يستدرك عليهم قال المروزي: قال لي أبو عبد الله: كنا

عند يزيد بن هارون، فوهم في شيء، فكلمته، فأخرج كتابه، فوجده كما قلت، فغيره فكان إذا جلس، يقول: يا ابن حنبل، ادن، يا ابن حنبل، ادن ها هنا.

وقال في الموازنة بين شيوخه: وكان ابن مهدي أكثر تصحيحاً من وكيع، ووکیع أكثر خطأ من ابن مهدي، وأقل تصحيحاً، وخالف وكيع عبد الرحمن في نحو من ستين حديثاً. وقال: قلت لعبد الرحمن: إن وكيعاً يخطئ أو يغلط في نحو من ستين حديثاً، يخالفك فيها. قال: فكان عبد الرحمن ربها حكى هذا عني.

واستدرك على أمير المؤمنين في الحديث في عصره يحيى القطان في أدق الألفاظ قال عبد الله حدثني أبي قال حدثنا يحيى بن سعيد عن شعبة قال حدثني عمرو بن مرة عن عبد الله بن سلمة عن صفوان بن عسال قال: قال رجل من اليهود انطلق بنا إلى هذا النبي قال لا تقل النبي فإنه لو سمعها كان له أربعة أعين وقص الحديث فقالوا نشهد أنك رسول الله ﷺ. سمعت أبي يقول خالف يحيى بن سعيد غير واحد فقالوا نشهد أنك نبي قال أبي ولو قالوا نشهد أنك رسول الله كانا قد أسلمنا ولكن يحيى أخطأ فيه خطأ قبيحاً^(١).

واستدرك على الإمام مالك والإمام الشافعي في الرجال والحديث كثيراً^(٢) قال عبد الله وجدت في كتاب أبي بخط يده قال حدثني محمد بن إدريس الشافعي قال قد روى شريك حديث مجاهد عن أيمن بن أم أيمن أخي أسامة لأمه.

قلنا - أي أحمد - : لا علم لك بأصحابنا أيمن أخو أسامة قتل مع رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم حنين قبل أن يولد مجاهد ولم يبق بعد النبي صلى الله عليه وسلم فيحدث عنه^(٣).

(١) العلل ومعرفة الرجال ٤٢٨٦.

(٢) وهذا لا يطعن في إمامة هؤلاء، فقلنا يسلم أحد من الخطأ في الرجال.

(٣) العلل ومعرفة الرجال ٢٧١٠.

واستدرك على الإمام الأوزاعي قال الإمام أحمد في رواية منها: وبعضهم يرويه: متى كُتبت نبيا؟ من الكتابة. إلا أنه قال عنه: "هذا منكر هذا من خطأ الأوزاعي" (١).

قال الحافظ ابن رجب في معرفة الإمام أحمد بأقوال الفقهاء وفتاويهم: "وقد روي من فهمه وعلمه ما يقضي منه العجب، وكيف لا ولم يكن مسألة سبق للصحابة والتابعين ومن بعدهم فيها كلام إلا وقد علمه وأحاط علمه بها وفهم مأخذ تلك المسألة وفقهها، وكذلك كلام عامة فقهاء الأمصار وأئمة البلدان كما يحيط به معرفته كمالك، والأوزاعي، والثوري، وغيرهم. وقد عرض عليه عامة علم هؤلاء الأئمة وفتاويهم، فأجاب عنها وجماعة عرضوا عليه مسائل مالك وفتاويه من الموطأ وغيره، فأجاب عنها. وقد نقل ذلك عنه حنبل وغيره. وإسحاق بن منصور عرض عليه عامة مسائل الثوري، فأجاب عنها. وكان أولاً قد كتب كتب أصحاب أبي حنيفة وفهمها وفهم مأخذهم في الفقه ومدرَكهم، وكان قد ناظر الشافعي وجالسه مدة وأخذ عنه" (٢).

جمع أقوال الإمام أحمد:

يظن بعض طلبة العلم أن مذهب الإمام أحمد لم يدون إلا في عصر الخلال وهذا خطأ، لأن الخلال جامع أقوال الإمام أحمد أما التدوين فقد حصل في عهد الإمام أحمد وبين يديه إذ كان يسأله طلابه فيجيب عنها وهم يكتبون فلا ينهاهم.

قال الذهبي: "وقد دون عنه كبار تلامذته مسائل وافرة في عدة مجلدات، كالمروزي، والاثرم، وحرب، وابن هانئ، والكوسج، وأبي طالب، وفوران، وبدر المغازلي، وأبي يحيى الناقد، ويوسف بن موسى الحربي، وعبدوس العطار، ومحمد بن موسى بن مشيش،

(١) العلل ومعرفة الرجال ٢٦٨، وقال الخلال: أخبرنا المروزي أنه قال لأبي عبد الله: أتعرف: عن الوليد، عن الأوزاعي، عن يحيى، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي (ﷺ): "متى كنت نبياً؟". قال: هذا منكر، هذا من خطأ الأوزاعي، بخطي، كثيراً على يحيى بن أبي كثير. "المنتخب ٢١.

(٢) الرد على من اتبع غير المذاهب الأربعة ٩.

ويعقوب بن بختان، ومهني الشامي، وصالح بن أحمد، وأخيه، وابن عمهما حنبل، وأبي الحارث أحمد بن محمد الصائغ، والفضل بن زياد، وأبي الحسن الميموني، والحسن بن ثواب، وأبي داود السجستاني، وهارون الحمال، والقاضي أحمد بن محمد البرقي، وأيوب بن إسحاق بن سافري، وهارون المستملي، وبشر بن موسى، وأحمد بن القاسم صاحب أبي عبيد، ويعقوب بن العباس الهاشمي، وحبيش بن سندي، وأبي الصقر يحيى بن يزداد الوراق، وأبي جعفر محمد بن يحيى الكحال، ومحمد بن حبيب البزاز، ومحمد بن موسى النهري، ومحمد بن أحمد بن واصل المقرئ، وأحمد بن أصرم المزني، وعبدوس الحربي قديم، عنده عن أحمد نحو من عشرة آلاف مسألة لم يحدث بها، وإبراهيم الحربي.

وخلق سوى هؤلاء، ساهم الخلال في أصحاب أبي عبد الله نقلوا المسائل الكثيرة والقليلة.

وقد جمع أبو بكر الخلال سائر ما عند طلاب الإمام أحمد من أقواله، وفتاويه، وكلامه في العلل، والرجال والسنة والفروع، حتى حصل عنده من ذلك ما لا يوصف كثرة.

ورحل إلى النواحي في تحصيله، وكتب عن نحو من مئة نفس من أصحاب الإمام. ثم كتب كثيرا من ذلك عن أصحاب أصحابه، وبعضه عن رجل، عن آخر، عن آخر، عن الإمام أحمد، ثم أخذ في ترتيب ذلك، وتهذيبه، وتبويبه. وألف كتاب "الجامع في علوم الإمام أحمد وأقواله" في بضع عشرة مجلدة، أو أكثر "أهـ".

وفي هذا العصر جمعت أقوال الإمام أحمد في كل العلوم فبلغت أكثر من عشرين مجلداً. فيها آلاف المسائل، فكيف لو أراد الإمام أحمد أن يصنف الكتب ويستدل على أقواله ويرد أقوال غيره؟ لبلغت أضعاف ذلك.

شهادة العلماء له بالإمامة:

الإمام الشافعي:

قال الربيع بن سليمان قال لنا الشافعي أحمد إمام في ثنائي خصال إمام في الحديث إمام في الفقه إمام في اللغة إمام في القرآن إمام في الفقر إمام في الزهد إمام في الورع إمام في السنة^(١).

وقال حرملة: سمعت الشافعي يقول: خرجت من بغداد فما خلفت بها رجلاً أفضل، ولا أعلم، ولا أفقه، ولا أتقى من أحمد بن حنبل.

وقد اجتمع الإمام أحمد بالإمام الشافعي، وكل منهما أخذ عن الآخر فقد جاء يحيى بن معين يوماً إلى أحمد بن حنبل فبينما هو عنده إذ مر الشافعي على بغلته فوثب أحمد فسلم عليه وتبعه فأبطأ ويحيى جالس فلما جاء قال يحيى يا أبا عبد الله كم هذا فقال أحمد دع هذا عنك إن أردت الفقه فالزم ذنب البغلة.

وقال: "إن فاتك عقل هذا الفتى أخاف أن لا تجده إلى يوم القيامة ما رأيت أفقه في كتاب الله من هذا الفتى القرشي"^(٢).

وقال: كان الشافعي من أفصح الناس وأعلمهم وقد تعلم منه الإمام أحمد الكثير، قال محمد بن مسلم بن واره يقول قدمت من مصر فأتيت أبا عبد الله أحمد بن حنبل أسلم عليه قال كتبت كتب الشافعي؟ قلت لا قال: فرطت، ما علمنا المجلد من المفضل ولا ناسخ حديث رسول الله ﷺ من منسوحة حتى جالسنا الشافعي"^(٣).

(١) طبقات الحنابلة ٣/١.

(٢) حلية الأولياء ٩/٩٩.

(٣) حلية الأولياء ٩/٩٧.

يعني لا يقول بقول فقهاء الحجاز الذين لا يقبلون إلا رواية الحجازيين ويتزلون أحاديث من سواهم منزلة أحاديث أهل الكتاب، وقول الشافعي له هذه المقالة تعظيم لأحمد وإجلال له وأنه عنده بهذه المثابة إذا صحح أو ضعف يرجع إليه. وقد كان الإمام أحمد بهذه المثابة عند الأئمة والعلماء كما سيأتي ثناء الأئمة عليه واعترافهم له بعلو المكانة في العلم والحديث. وقد بعد صيته في زمانه واشتهر اسمه في شيبته في الآفاق". انتهى كلام ابن كثير.

ولقد كانت المودة والمحبة بين الإمامين مشهورة قال الميموني: قال لي القاضي محمد بن محمد بن إدريس الشافعي: قال لي أحمد: أبوك أحد الستة الذين أدعوا لهم سحرا. وقال ابن مفلح في الآداب: روي من غير طريق أن الشافعي كتب من مصر كتابا وأعطاه للربيع بن سلمان وقال: اذهب به إلى أبي عبد الله أحمد بن حنبل وأتني بالجواب، فجاء به إليه، فلما قرأه تغرغرت عيناه بالدموع....

الإمام عبد الرزاق الصنعاني (صاحب المصنف):

وقال عبد الرزاق الصنعاني - : ما رأيت أحدا أفقه ولا أروع من أحمد بن حنبل. قلت الذهبي: قال هذا، وقد رأى مثل الثوري ومالك وابن جريج.

الإمام الحافظ يحيى القطان:

قال يحيى القطان: ما قدم علينا مثل هذين أحمد ويحيى بن معين. وما قدم علي من بغداد أحب إلي من أحمد بن حنبل.

الإمام الحافظ عبد الرحمن بن مهدي^(١):

عمرو بن العباس: سمعت عبد الرحمن بن مهدي، ذكر أصحاب الحديث، فقال:

(١) والصنعاني والقطان وابن مهدي من شيوخ أحمد. وقد تعمدت أن لا أنقل إلا أقوال شيوخه وأقرانه دون كلام تلامذته إلا القليل.

أعلمهم بحديث الثوري أحمد بن حنبل. قال: فأقبل أحمد، فقال ابن مهدي: من أراد أن ينظر إلى ما بين كتفي الثوري، فلي نظر إلى هذا.

إمام العلل في الحديث علي بن المديني:

وقال محمد بن عبدويه: سمعت علي بن المديني، يقول: أحمد أفضل عندي من سعيد بن جبير في زمانه، لأنَّ سعيداً كان له نظراء.

وعن ابن المديني، قال: أعز الله الدين بالصديق يوم الردة، وبأحمد يوم المحنة.

وعن ابن المديني، قال: أمرني سيدي أحمد بن حنبل أن لا أحدث إلا من كتاب.

وقال: ليس في أصحابنا أحفظ من أحمد، وبلغني أنه لا يحدث إلا من كتاب، ولنا فيه أسوة. وعنه قال: أحمد اليوم حجة الله على خلقه.

الإمام اللغوي الفقيه أبو عبيد القاسم بن سلام:

وقال أبو عبيد القاسم ابن سلام، يقول: انتهى العلم إلى أربعة: أحمد بن حنبل وهو أفقهم فيه، وإلى ابن أبي شيبة وهو أحفظهم له، وإلى علي بن المديني وهو أعلمهم به، وإلى يحيى بن معين وهو أكتبهم له.

وقال أبو عبيد: إني لأتدين بذكر أحمد. ما رأيت رجلاً أعلم بالسنة منه.

وقال الميموني: قال لي أبو عبيد: يا أبا الحسن، قد جالست أبا يوسف ومحمد بن الحسن، وأحسبه ذكر يحيى بن سعيد وعبد الرحمن بن مهدي، ما هبت أحدا ما هبت أحمد بن حنبل^(١).

الحافظ يحيى بن معين:

الطبراني: حدثنا محمد بن الحسين الأنطاقي، قال: كنا في مجلس فيه يحيى بن معين،

(١) سير أعلام النبلاء (١١/٣١١)، وحلية الأولياء ٩/١٦٦.

وأبو خيشمة، فجعلوا يشنون على أحمد بن حنبل، فقال رجل: فبعض هذا، فقال يحيى: وكثرة الشناء على أحمد تستنكر! لو جلسنا مجالسنا بالثناء عليه، ما ذكرنا فضائله بكمالها.

وروی عباس، عن ابن معین قال: ما رأيت مثل أحمد.

الإمام ابن راهويه:

قال محمد بن إسحاق بن راهويه: حدثني أبي، قال: قال لي أحمد ابن حنبل: تعال حتى أريك من لم ير مثله، فذهب بي إلى الشافعي، قال أبي: وما رأى الشافعي مثل أحمد بن حنبل. ولولا أحمد وبذل نفسه، لذهب الإسلام - يريد المحنة.

وروى عن إسحاق بن راهويه، قال: أحمد حجة بين الله وبين خلقه.

وقال ابن راهويه، يقول: كنت أجالس أحمد وابن معين، وبتذاكر فأقول: ما فقهه؟ ما تفسره؟ فيسكتون إلا أحمد.

وقال أحمد بن حفص السعدي سمعت أحمد بن حنبل، يقول: لم يعبر الجسر إلى خراسان مثل إسحاق، وإن كان يخالفنا في أشياء، فإن الناس لم يزل يخالف بعضهم بعضاً^(١).

الفقيه أبو ثور:

وقال المروزي: حضرت أبا ثور سئل عن مسألة، فقال: قال أبو عبد الله أحمد بن حنبل شسحنا وإمامنا فيها كذا وكذا.

وقال محمد بن حماد الطهراني: سمعت أبا ثور الفقيه، يقول: أحمد بن حنبل أعلم أو أفقه من الثوري.

(١) سير أعلام النبلاء ١١ / ٣٧٠.

إبراهيم الحربي:

قال إبراهيم الحربي: رأيت أبا عبد الله، كأن الله جمع له علم الأولين والآخرين.

وقال إبراهيم الحربي: عالم وقته سعيد بن المسيب في زمانه، وسفيان الثوري في زمانه، وأحمد بن حنبل في زمانه.

الإمام أبو الحسن الأشعري:

وأما الإمام الأشعري - إمام متكلمي أهل السنة - فقد كان ينتسب إليه في الأصول ويعظمه تعظيماً كبيراً وهذا ثابت عنه ولا ينكر قال في الإبانة ٢٠: "قولنا الذي نقول به وديانتنا التي ندين بها التمسك بكتاب الله ربنا عز وجل وبسنة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم وما روى عن السادة الصحابة والتابعين وأئمة الحديث، ونحن بذلك معتصمون، وبما كان يقول به أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل - نضر الله وجهه ورفع درجته وأجزل مثوبته - قائلون ولما خالف قوله مخالفون لأنه الإمام الفاضل والرئيس الكامل الذي أبان الله به الحق ودفع به الضلال وأوضح به المنهاج وقمع به بدع المبتدعين وزيع الزائغين وشكّ الشاكين فرحمة الله عليه من إمام مقدم وجليل معظم وكبير مفهم".

ثناء الزهاد والمتصوفة عليه:

قال عبد الله بن أحمد: قال أصحاب بشر الحافي له حين ضرب أبي: لو أنك خرجت فقلت: إني على قول أحمد، فقال: أتريدون أن أقوم مقام الأنبياء؟!

القاسم بن محمد الصائغ: سمعت المروذي، يقول: دخلت على ذي النون السجني، ونحن بالعسكر، فقال: أي شيء حال سيدنا؟ يعني: أحمد بن حنبل.

- وقال الإمام عبد القادر الجيلاني: لا يكون لله ولي إلا على اعتقاد الإمام أحمد بن

حنبل.

وقال الذهبي: كان أحمد عظيم الشأن، رأساً في الحديث، وفي الفقه، وفي التأله. أثنى عليه خلق من خصومه، فما الظن بإخوانه وأقرانه؟! وكان مهيباً في ذات الله. حتى لقال أبو عبيد: ما هبت أحداً في مسألة، ما هبت أحمد بن حنبل.

مرجعية الإمام أحمد بن حنبل للأمة:

لقد كان الإمام أحمد بن حنبل رأس العلماء في عصره ومرجعهم في الفقه والعلل والحديث والعقائد:

قال الطبراني: حدثنا إدريس بن عبد الكريم المقرئ^(١)، قال: رأيت علماءنا مثل الهيثم بن خارجة، ومصعب الزبيري، ويحيى بن معين، وأبي بكر بن أبي شيبة، وأخيه، وعبد الأعلى بن حماد، وابن أبي الشوارب، وعلي بن المديني، والقواريري، وأبي خيثمة، وأبي معمر، والوركاني، وأحمد بن محمد بن أيوب، ومحمد بن بكار، وعمر الناقذ، ويحيى بن أيوب المقابري، وسريج بن يونس، وخلف بن هشام، وأبي الربيع الزهراني، فيمن لا أحصيهم، يعظمون أحمد ويحلّونه ويوقرونه ويجلّونه ويقصدونه للسلام عليه.

وكان العلماء يعظمونه تعظيماً كبيراً حتى نُقل عن ابن المديني وذو النون المصري وبشر الحافي ومهنا وأبي عبيد والأثرم وأبي داود وأبي ثور ويحيى بن آدم أنهم كانوا يقولون للإمام أحمد: إمامنا وسيدنا وشيخنا.

وعن عبد الله بن أحمد، قال: رأيت كثيراً من العلماء والفقهاء والمحدثين، وبني هاشم وقريش والأنصار، يقبلون أبي، بعضهم يده، وبعضهم رأسه، ويعظمونه تعظيماً لم أرهم يفعلون ذلك بأحد من الفقهاء غيره. ولم أره يشتهي ذلك.

(١) وهو مقرئ العراق، أبو الحسن البغدادي، قرأ على خلف البزار وغيره. وحدث عن: عاصم بن علي، وأحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وتصدر للإقراء، ورحل إليه. تلا عليه: أبو الحسين أحمد بن بويان، وأحمد بن حمدان، والحسن بن سعيد المطوعي، وغيرهم. توفي سنة اثنتين وتسعين ومائتين، وله ثلاث وتسعون سنة. سير أعلام النبلاء ٤٢/٢٧.

وكان فقهاء بغداد يرجعون إليه في المشكلات الصعبة قال حنبل اجتمع فقهاء بغداد إلى أبي عبد الله في ولاية الواثق وشاوروه في ترك الرضا بإمرته وسلطانته فقال: لهم عليكم بالنكرة في قلوبكم ولا تخلعوا يدا من طاعة ولا تشقوا عصا المسلمين ولا تسفكوا دماءكم ودماء المسلمين وذكر الحديث عن النبي - ﷺ - "إن ضربك فاصبر" أمر بالصبر^(١).

وقد لحق أهل بغداد بالإمام أحمد لما أدخل السجن قال إسماعيل بن حرب أحصي ما رد أحمد بن حنبل حين جيء به إلى العسكر فإذا هو سبعون ألفاً^(٢).

وقال المروزي حين أخذ الإمام أحمد: فخرجت إلى رحبة دار الخليفة فرأيت خلقاً من الناس لا يحصي عددهم إلا الله، والصحف في أيديهم والأقلام والمحابر في أذرعهم فقال لهم المروزي: أي شيء تعملون؟ فقالوا: ننتظر ما يقول أحمد فنكتبه.^(٣)

وروي أن الناس اجتمعوا في الدروب والطرقات وأغلقت الأسواق وقت ضرب الإمام أحمد، وكل ذلك يدل على أنه رئيس علماء الأمة في ذلك العصر.

وقال العباس بن محمد الدوري سمعت أبا جعفر الأنباري يقول لما حمل أحمد يراد به المأمون اجتزت فعبرت الفرات إليه فإذا هو في الخان فسلمت عليه فقال يا أبا جعفر تعנית. فقلت: ليس هذا عناء. قال فقلت له: يا هذا أنت اليوم رأس الناس يقتدون بك^(٤) فوالله إن أجبت إلى خلق القرآن ليجيبن بإجابتك خلق من خلق الله، وإن أنت لم تحب ليمتنعن خلق من الناس كثير ومع هذا فإن الرجل إن لم يقتلك فإنك تموت، ولا بد

(١) طبقات الحنابلة (١/ ١٤٥).

(٢) طبقات الحنابلة ١/ ١٠.

(٣) مناقب الامام أحمد، ابن الجوزي، ص ٤٠٨.

(٤) وقال غيره للإمام أحمد: إن أعين الناس ممدودة إليك.

من الموت فاتق الله ولا تجبهم إلى شيء فجعل أحمد يبكي وهو يقول ما شاء الله ما شاء الله^(١).

وكان المحدثون والقراء يخافون أن تحفظ عنهم زلة في حضرة الإمام أحمد بن حنبل أو أن يتكلم فيهم قال عبد الله قال أبي كنا عند وهب بن جرير وكان محمد بن سعيد الترمذي فسألوه أن يقرأ فقال لا أقرأ أو يأمرني أحمد. قال: فلم أفعل قال أبو عبد الرحمن فقلت لمحمد بن سعيد: لم لم تقرأ؟ قال: خفت ألا تعجبه قراءتي فتكون علي وصمة.^(٢)

وقد أنكر أحمد على أحد المحدثين دخوله على الأمراء فخاف أن يتركه الناس قال إبراهيم بن أبي طالب: سمعت أحمد بن سعيد الرباطي، يقول: قدمت على أحمد بن حنبل، فجعل لا يرفع رأسه إلي، فقلت: يا أبا عبد الله، إنه يكتب عني بخراسان، وإن عاملتني هذه المعاملة رموا حديثي، قال: يا أحمد بن سعيد، هل بد يوم القيامة من أن يقال: أين عبد الله بن طاهر^(٣) وأتباعه؟ فانظر أين تكون منه.

فمرجعية أحمد كانت لأهل العراق وغيرهم^(٤) من المسلمين وغير المسلمين. قال يعقوب بن أخي معروف الكرخي قلت: لأبي عبد الله عندنا رجل يهودي قد أسلم وله ابنة قد زوجها من يهودي وقد اجتمع اليهود واجتمع المسلمون على أن يتحاكموا وقد

(١) طبقات الشافعية ٢/ ٣٧.

(٢) العلل ومعرفة الرجال ٢/ ٣٥٤. ونعجب في هذا العصر كيف يأتي بعض الشيوخ ويردون على الإمام أحمد بن حنبل ويتركون قوله بلا دليل..

(٣) أحد الأمراء.

(٤) يدلنا على مرجعيته في سائر البلاد ما قاله المروزي: قلت لأبي عبد الله: ما أكثر الداعي لك! قال: أخاف أن يكون هذا استدراجا بأي شيء هذا؟ وقلت له: قدم رجل من طرسوس، فقال: كنا في بلاد الروم في الغزو إذا هدا الليل، رفعوا أصواتهم بالدعاء، ادعوا لأبي عبد الله، وكنا نمد المنجنيق، ونرمي عن أبي عبد الله. ولقد رمي عنه بحجر، والعلاج على الحصن متترس بدرقة فذهب برأسه وبالدرقة. قال: فتغير وجه أبي عبد الله، وقال: ليت لا يكون استدراجا. قلت: كلا.

اجتمعوا ورضوا بأن يسألوك هل يجوز أن يزوجه يهودياً^(١) أم لا قال: أبو عبد الله يفرق بينهما هي مسلمة^(٢).

وبعد كل ذلك يأتي في هذا الزمان فئام من طلبة العلم لا يعرفون قدر الإمام أحمد فيردون عليه ويظنون في قوله ويظنون شيخاً من الشيوخ قال إبراهيم الحربي: "يقول الناس أحمد بن حنبل بالتوهم والله ما أعرف لأحد من التابعين عليه مزية ولا أعرف أحداً يقدره قدره ولا نعرف من الإسلام محله ولقد صحبته عشرين سنة صيفاً وشتاءً وحراً وبرداً وليلاً ونهاراً فما لقيته لقاة في يوم إلا وهو زائد عليه بالأمس ولقد كان يقدم أئمة العلماء من كل بلد وإمام كل مصر فهم بجلالتهم ما دام الرجل خارجاً عن المسجد فإذا دخل المسجد صار غلاماً متعلماً"^(٣).

تواضع الإمام أحمد لطلابه وتدريبه لهم على الفتوى:

يقول أحد طلاب الإمام أحمد محمد بن مسلم: كنا نهاب أن نرد أحمد بن حنبل في الشيء أو نحاجه في شيء من الأشياء يعني لجلالته ولهيبه الإسلام الذي رزقه^(٤). وقال أحد كبار العلماء في عصره أبو عبيد القاسم: ما هبت أحداً في مسألة، ما هبت أحمد بن حنبل.

مع أن الإمام أحمد كان رأس العلماء في عصره، إلا أنه لم يكن عنده جبروت بعض الشيوخ المعاصرين بل كان يتواضع لطلابه ويحثهم على عدم قبول رأيه إلا بعد تقليبه

(١) من اليهود الذين أسلموا على يد الإمام أحمد: يوسف بن موسى العطار الحربي، روى عن إمامنا أشياء: حدث عنه أبو بكر الخلال وأثنى عليه ثناءً حسناً وكان يوسف هذا يهودياً أسلم على يدي أبي عبد الله أحمد بن حنبل وهو حدث فحسن إسلامه ولزم العلم. طبقات الحنابلة (١/ ٤٢١).

(٢) طبقات الحنابلة (١/ ٤١٨).

(٣) طبقات الحنابلة ١/ ٩٢.

(٤) المناقب ٢٧٣.

ومناظرته. نقل الميموني عن الإمام أحمد أنه كان يسأله فيقول الإمام: لا تكتب وتعال حتى نتناظر. وربما وقفت المسألة يوماً حتى يبادئه أبو عبد الله بالجواب^(١).

قال المروزي سمعت أبا عبد الله يقول لرجل اقعد اقرأ فجتته أنا بالمصحف فقعد فقرأ عليه فكان يمر بالآية فيقف أبو عبد الله فيقول له: ما تفسيرها؟ فيقول: لا أدري.

يفسرها الإمام أحمد لنا. فربما خنقته العبرة فيردها وكان إذا مرّ بالسجدة سجد الذي يقرأ وسجدنا معه فقرأ مرة فلم يسجد فقلت لأبي عبد الله لأي شيء لم تسجد قال لو سجد سجدنا معه^(٢).

وسئل الإمام أحمد عن المرأة تدخل على زوجها ولم تختن أيجب عليها الختان؟ فسكت والتفت إلى أحد طلابه الكبار أبي حفص البستي فقال: تعرف في هذا شيئاً؟ فقال: لا^(٣).

وكان يسأل من هو دونه في العلم، فعن ابن الأعرابي قال: قال أبو حمزة الصوفي كان الإمام أحمد بن حنبل يسألني في مجلسه عن مسائل ويقول ما تقول فيها يا صوفي؟^(٤).

تقبله للمخالف:

قال: "لا أعنف من قال شيئاً له وجه وإن خالفناه"^(٥).

وقال "لا ينبغي للفقهاء أن يحمل الناس على مذهب، ولا يشدد عليهم"^(٦) وكان

(١) تهذيب الأجيال ١/ ٥٠٩.

(٢) بدائع الفوائد ٣/ ٦٢٢.

(٣) الترجم ١٨٣.

(٤) طبقات الحنابلة ١/ ٢٦٧.

(٥) الفروع ١/ ١٥٠.

(٦) الآداب الشرعية (١/ ١٨٦).

أحد تلامذته - إسحاق بن بهلول - قد سمي كتابه كتاب الاختلاف - بين الفقهاء - فقال له أحمد: سمه كتاب السعة^(١).

وحضر كبير الزنادقة مجلس أبي عبد الله فقال له إسحاق بن إبراهيم بن هانئ هذا عدو الله كبش الزنادقة فقال أبو عبد الله من أمركم بهذا عمن أخذتم هذا؟! دعوا الناس يأخذون العلم وينصرفون^(٢).

منهجه في الجرح والتعديل مع المخالفين^(٣):

قال أبو حاتم: "حدثت أحمد بن حنبل فيمن شرب النبيذ من محدثي أهل الكوفة وسميت له عددا منهم. فقال: هذه زلاتهم، لا نسقط بزلاتهم عدالتهم"^(٤)

وروى الخطيب البغدادي في تاريخه ١٠ / ٢٦١ بإسناده عن يعقوب بن يوسف المطوعي قال: كان عبد الرحمن بن صالح الأزدي رافضياً وكان يغشى أحمد بن حنبل فيقربه ويدنيه ف قيل له يا أبا عبد الله عبد الرحمن رافضي فقال سبحان الله رجل أحب قوماً من أهل بيت النبي صلى الله عليه وسلم نقول له لا تحبهم هو ثقة".

وروى عبد الله الحميدي قصة حصلت له مع الإمام أحمد والإمام الشافعي. حيث ذهب الحميدي وأحمد لمجلس الشافعي فقال الحميدي: "فجعلت أتبع ما كان أخطأ فيه.. فقال لي أحمد بن حنبل: أنت لا ترضى أن يكون رجل من قريش يكون له هذه المعرفة وهذا البيان.. تمر مائة مسألة يخطئ خمساً أو عشرًا، أترك ما أخطأ وخذ ما أصاب!"^(٥)

(١) طبقات الحنابلة ١ / ١١٠.

(٢) الآداب الشرعية ١ / ٢٥٩.

(٣) باختصار.

(٤) المسودة ص ٢٦٥.

(٥) آداب الشافعي ومناقبه للرازي: ص ٤٤.

وهذه أقوال ذهبية من إمام الجرح والتعديل لمن ينسبون أنفسهم اليوم إلى منهج الجرح والتعديل من السلفية المعاصرة. فيطعنون في كل من خالفهم وإلى الله المصير.

إمامة الإمام أحمد بن حنبل في اللغة والقراءات:

من شروط المجتهد المطلق أن يكون عالماً باللغة العربية ومعانيها وأساليبها وأشعار العرب وكلامهم، وقد كان أحمد بن حنبل إماماً في اللغة، وقد شهد له بذلك الإمام الشافعي، قال أحمد فيما رواه عنه محمد بن حبيب: كتبت من العربية أكثر مما كتب أبو عمرو بن العلاء. وكان يسأل عن ألفاظ من اللغة تتعلق بالتفسير والأخبار فيجيب عن ذلك بأوضح جواب وأفصح خطاب^(١). وكان ممن سمع كتاب أبي عبيد القاسم في الغريب منه.

قال المروزي كان أبو عبد الله لا يلحن في الكلام، وقد ناظره أكثر من خمسين شيخاً من شيوخ المعتزلة فلم يلحن في حرف واحد.

وكان الإمام أحمد ينظر في كتب أهل اللغة ويراجعها ويرشد إليها قال أبو بكر المروزي: قال لي ابن أبي حسان الوراق: «طلب مني أبو عبد الله وهو في السجن كتاب حمزة في العربية، فدفعته إليه، فنظر فيه قبل أن يمتحن»^(٢).

وعن محمد بن أبي بشر قال أتيت أحمد بن حنبل في مسألة فقال لي إئت أبا عبيد فإن له بياناً لا تسمعه من غيره. قال فأتيته فشفاني جوابه. ^(٣) وأخبرته بقول أحمد فقال يا ابن أخي ذاك رجل من عمال الله وإنه لكما قيل:

يزينك إما غاب عنك وإن دنا رأيت له زينا يسرك مقبلا

(١) طبقات الحنبلة (١/٨).

(٢) الإبانة لابن بطة ٢٤٠٥.

(٣) غاية النهاية ١/٢٨٣.

يعلم هذا الخلق ما شذ عنهم
من الأدب المعهود كهفا ومعقلا
ويخشن في ذات الإله إذا رأى
مضيا لأهل الحق لا يسأم البلا
وإخوانه الأدنون كل موفق
بصير بأمر الله يسمو إلى العلا^(١)

ومن أساتذة الإمام أحمد في اللغة^(٢):

الأول: أبو عمرو الشيباني: فقد كان الإمام أحمد يكتب عنه ويسأله ويناقش رأيه في اللغة فقد سأله في معنى أخنع قال: "سألت أبا عمرو الشيباني عن قوله ﷺ: "أخنع اسم عند الله يوم القيامة رجل تسمى بملك الأملاك" فقال: أوضع اسم.

وفي حديث "لا إغرار في الصلاة ولا تسليم" قال عبادة: سألت أبي عن حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ لا إغرار في الصلاة ولا تسليم". فقال أبي: أبو عمرو الشيباني أنكرها بالآلف يقول: لا غرار في صلاة أي لا تخرج منها وأنت تظن أنها كاملة حتى لا تكون في شك حتى تكون على الكمال واليقين. قال أبي: أن ينصرف منها ولا يدري أتمها أم لا، ينصرف وهو على إغرار منها كذا هو عندي^(٣).

الثاني: الإمام الشافعي: فقد جالس أحمد الشافعي بمكة فأخذ عنه التفتيق وكلام قريش وأخذ الشافعي عن أحمد معرفة الحديث. وقد شهد الشافعي لأحمد بإمامته في اللغة، وشهد أحمد للشافعي بما هو أعلى من ذلك فقال: الشافعي فيلسوف في اللغة. قال أحمد قال الشافعي: أنا قرأت على مالك فكانت تعجبه قراءتي. قال أحمد لابنه: لأنه كان فصيحاً^(٤).

(١) معرفة القراء الكبار ١/ ١٧٣.

(٢) فيها وجدته بعد التفتيش.

(٣) مسائل عبد الله ١٦٠٢، ١/ ٤٤٣.

(٤) العلل ومعرفة الرجال ١٠٥٤.

ومن علماء اللغة الذين كان الإمام أحمد ينقل رأيهم الأصمعي فقد استدل به في تفسير جزيرة العرب في حديث "لا يبقى دينان بجزيرة العرب"، فقال: تفسيره ما لم تكن به فارس والروم وقال الأصمعي كل ما كان دون أطراف الشام^(١).

وكان يناقش أقوال أهل اللغة مناقشة عالم باللغة فيرد على أبي عبيد والأصمعي بعض الأقوال كتفسيرهما للعقيقة فيرجح أنها مأخوذة من القطع قال ابن عبد البر في الاستذكار: (وأما العقيقة في اللغة فذكر أبو عبيد عن الأصمعي وغيره أن أصلها الشعر الذي يكون على رأس الصبي، قال وإنما سميت الشاة التي تذبح عنه عقيقة لأنه يخلق رأس الصبي عند الذبح ولهذا قيل أميطوا عنه الأذى يعني بذلك الأذى الشعر، وذكر شواهد من الشعر على هذا قد ذكرناها في التمهيد. وأنكر أحمد بن حنبل تفسير أبي عبيد هذا وما ذكره في ذلك عن الأصمعي وغيره وقال إنها العقيقة الذبح نفسه وهو قطع الأوداج والحلقوم، قال: ومنه قيل للقاطع رحمه في أبيه وأمه عاق)^(٢).

وقد فسر أحمد الكثير من الغريب نقلها عنه طلابه منها:

- فسر القرن بمئة سنة واستدل بقول النبي: "يعيش هذا الغلام قرنا" قال فعاش مائة سنة^(٣).

- وفي حديث ابن عمر ما رأيت أحدا بعد النبي كان أسود من معاوية قال أحمد: تفسيره أسخى منه.

قال أبو بكر الخلال وقد روى هذا التفسير عن أحمد بن حنبل غير واحد ثقة.

- وسئل عن معنى السيد فقال: السيد الحليم والسيد المعطي.

وسئل عن حديث ابن مسعود: "كفى بالملعك ظلما" قال: الملعك المطل.

(١) مسائل عبد الله ١٦٠٩.

(٢) الاستذكار ٣١٤/٥.

(٣) مستدرک الحاكم ٥٤٥/٤ برقم ٨٥٢٤.

وقال: الدوحة: الشجرة العظيمة.

وقال عبد الله: سمعت أبي يقول حكم عبد الله فيه بجفرة يعني في اليربوع قال أبي: الجفر الصغير من الغنم.

وقال: سمعت أبي يقول في حديث ابن عباس لا يجوز العوراء ولا العجفاء ولا الجدء ولا الجرباء قال أبي: الجدء التي يبس ضرعها والعجفاء المهزولة.

وقال: سمعت أبي يقول كل خلفه حامل، وبنت مخاض التي أمها تمخض بغيرها، وبنت لبون التي أمها ترضع غيرها، والحقة التي قد استحقت أن يحمل عليها الفحل فتحمل.

وقال في قوله عليه السلام "والمرأة تموت بجمع" قال هي التي تموت في النفاس.

وقال صالح: وسألته عن قوله: "الصدقة لا تحل لغني ولا لذي مرة سوي" (١)

فقال المرة السوي الذي ليس به علة يقوى أن يعتمل لأن النبي عليه السلام قال لا حظ فيها لغني ولا لقوي مكتسب فقد يكون قويا لا يتوجه للكسب (٢).

وقال عبد الله سألت أبي عن نهى النبي - ﷺ - عن بيع المجبر؟ فقال يعني ما في الأرحام.

وقال عبد الله أيضاً سئل أبي عن جبل الحبلبة (٣)؟ قال التي في بطنها إذا وضعت وتحمل. نهى النبي ﷺ عنه لأنه غرر يقول: نتاج الجنين.

(١) أخرجه الإمام أحمد في المسند ١٦٤/٢ برقم ٦٥٣٠، وأبو داود في السنن ٣٧/٢ برقم ١٦٣٦، والترمذي ٤٢/٣ برقم ٦٥٢.

(٢) مسائل صالح ٢٧٨.

(٣) مسند الإمام أحمد ٥٦/١ برقم ٣٩٤، والبخاري في الصحيح ٧٥٣/٢ برقم ٢٠٣٦ عن عبد الله ابن عمر رضي الله عنهما: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع جبل الحبلبة وكان يبيعا يتبايعه أهل الجاهلية وكان الرجل يبتاع الجزور إلى أن تنتج الناقة ثم تنتج التي في بطنها.

وقال حرب الكرماني قلت: لأحمد ما تفسير لا تقضية في ميراث إلا ما حمل القسم قال إن كان شيئاً إن قسم أضر بالورثة مثل الحمام وغير ذلك مما لا يمكن قسمه^(١).

وقد سئل عن حديث النبي ﷺ: "أمرت بقرية تأكل القرى"^(٢) تفسيره والله أعلم بفتح القرى فتحت مكة بالمدينة وما حول المدينة بها لا أنها تأكلها أكلاً إنما تفتح القرى بالمدينة.^(٣)

وهذا دليل على أن الإمام أحمد يقول بالمجاز. قال القاضي أبو يعلى: نص الإمام أحمد على أن المجاز في القرآن. فقال في قوله تعالى (إنا نحن نحيي ونميت) و (نعلم) و (منتقمون) هذا من مجاز اللغة يقول الرجل: (إنا سنجري عليك رزقك)^(٤). اهـ

إمامته في القراءات والتفسير:

أما إمامته في القراءات فقد ذكر ابن الجزري في غاية النهاية أن الإمام أحمد كان صاحب قراءة وكان له اختيار في القراءات قال ابن الجزري: "أحمد بن جعفر بن حمدان بن مالك أبو بكر القطيعي ثقة مشهور مسند، قرأ باختيار خلف على إدريس بن عبد الكريم عنه وروى اختيار أحمد بن حنبل عن عبد الله بن أحمد عنه كذا ذكره الهذلي"^(٥).

وقد ذكر ابن الجزري شيوخ أحمد في القراءة: "أخذ القراءة عرضاً فيما ذكره أبو القاسم الهذلي عن يحيى بن آدم وعبيد بن عقيل وإسماعيل بن جعفر وعبد الرحمن بن

(١) انظر: طبقات الحنابلة ١/ ٨.

(٢) مسند الإمام أحمد ٢/ ٢٣٧ برقم ٧٢٣١، صحيح البخاري ٢/ ٦٦٢ برقم ١٧٧٢، وصحيح مسلم ٢/ ١٠٠٦ برقم ٤٨٨.

(٣) مسائل عبد الله ١٦١٠.

(٤) وسأتي تفصيل ذلك.

(٥) غاية النهاية ١/ ١٨.

قلوقا، وعندي أنه إنما روى الحروف، روى القراءة عنه عرضاً ابنه عبد الله ذكر ذلك الهنلي في كامله، وذكر له في كتابه الكامل اختياراً في القراءة^(١).

وقد كان الإمام أحمد عارفاً بالقراءات المتواترة وغيرها قال عبد الله بن أحمد بن حنبل سألت أبي أي القراء أحب إليك؟ قال قراءة أهل المدينة، قلت فإن لم تكن قال قراءة عاصم^(٢).

وقال: قراءة أبي عمرو أحب للقراءات إلي، هي قراءة الفصحاء.

وقال: أكره من قراءة حمزة الهمز الشديد والإضجاع^(٣).

وسئل عن الهمز في القراءة فقال: الكوفيون أصحاب همز وقريش لا تهمز^(٤).

وإمامته في القرآن والتفسير تحتاج لدراسة خاصة، ولكن قال أبو الحسين بن المنادي صنف أحمد في القرآن التفسير وهو مائة وعشرون ألف رواية - وكان ينقل منه ابن تيمية أحياناً - والناسخ والمنسوخ والمقدم والمؤخر في كتاب الله تعالى وجواب القرآن وغير ذلك. وقال عبد الله بن أحمد كان أبي يقرأ القرآن في كل أسبوع ختمتين إحداهما بالليل والأخرى بالنهار. وقد ختم إمامنا أحمد القرآن في ليلة بمكة مصلياً به^(٥).

ومن ينظر إلى مسائل أحمد يدرك معرفته الواسعة والدقيقة للقرآن ولتفسيره ولعلومه. وليس هذا موضع التفصيل.

الشعر عند الإمام أحمد بن حنبل:

وقد كتب الإمام أحمد الشعر وقاله. قال الخلال عن علي بن الحسن بن هارون قال:

(١) غاية النهاية ٤٨/١.

(٢) النشر لابن الجزري ١٣٣/١.

(٣) معرفة القراء الكبار، الذهبي ٢١٦/١.

(٤) طبقات الحنبلة ٩٢/١.

(٥) طبقات الحنبلة ٩/١.

معرفة بالطب:

وللإمام أحمد معرفة بالطب، وأقواله تدل على ذلك قال أبو ثابت الخطاب: تزوجت امرأة فكنت إذا أردت أن أدنو منها أنزلت فوصفت ذلك لإنسان طيب فقال لي احتقن. فأتيت أحمد بن حنبل فسألته قلت: إيش ترى؟ قال: احتقن.

وقال الإمام: الأرز إن أكل في أول الطعام أشبع فإن أكل في آخر الطعام هضم.

وقال له رجل إني منذ خمس عشرة سنة قد ولع بي إبليس وربما وجدت وسوسة أتفكر في الله عز وجل. فقال لعلك كنت تدمن الصوم؟ أفطر وكل دسما وجالس القصاص.

ونقل الشالنجي عنه: لو كان به شبق يخاف منه تشقق أنثيه جامع - أي في الصيام - وقضى ولا يكفر. لأنه سيسبب ضرراً لجسده.

الحنّة:

لقد عاش الإمام أحمد فتنه الدين وفتنة الدنيا على مدى أكثر من عشرين سنة ولكنه لم يتلبس منها بشيء، وقد حاول الخلفاء معه بكل حيلة حتى يستميلوه بالترغيب والترهيب فلم يقبل أن يجلس معهم ولا أن يراهم.

وقد غضب عليه ثلاث من الخلفاء - المأمون والمعتصم والواثق - فسجنوه وجلدوه ليوافقهم في بدعتهم فلم يقبل ثم منعه من التحديث وأمروه بالخروج من بغداد، مع ملاحظته ومراقبة بيته وتفتيشه مراراً. ومع ذلك لم يرضخ لهم، ولم يأخذ بالتقية^(١) فرحة الله عليه ورضي عنه.

وخبر المحنة طويل أفردته الحافظ عبد الغني المقدسي وغيره بمؤلف ولكن

(١) كان يقول إذا أجاب العالم تقية كيف سيتضح الحق للناس.

خلاصته: أن المأمون وهو الخليفة أحب علوم الفلسفة وقرب المعتزلة إليه فاستجلب كتب الأوائل، وعرب حكمة اليونان، وأبغض السنة وأهل الحديث، ثم زين له شيوخ المعتزلة القول بخلق القرآن، وهو عنوان عريض لأمر آخر: هي التعطيل والرفض والتلاعب بآيات الله تعالى ورد السنن بشبهات العقول.

وآل به الحال إلى أن حمل الأمة على القول بخلق القرآن، وامتنحن العلماء وهددهم وحذرهم، فاستجاب أكثرهم لإقالة قليلة.

قال صالح بن أحمد: سمعت أبي، يقول: لما دخلنا على إسحاق بن إبراهيم للمحنة، قرأ علينا كتاب المأمون، فكان فيما قرئ علينا: (ليس كمثله شيء) و(هو خالق كل شيء). فقلت - أي أحمد - : (وهو السميع البصير) قال صالح: ثم امتحن القوم، ووجه بمن امتنع إلى الحبس، فأجاب القوم جميعاً غير أربعة: أبي، ومحمد بن نوح، والقواريري، والحسن بن حماد سجادة.

ثم أجاب هذان، وبقي أبي^(١) ومحمد في الحبس أياماً، ثم جاء كتاب من طرسوس بحملها مقيدتين.

وكان المأمون قد أقسم أن يقطع الإمام أحمد إرباً إلا أنه مات قبل وصول الإمام أحمد قال السبكي: "وكان المأمون قد كتب وصية تطول حكايتها ضمنها تحريض الخليفة بعده على حمل الخلق على القول بخلق القرآن ثم توفي.. واستقل أمير المؤمنين المعتصم بالخلافة، فكان من سعادة المأمون موته قبل أن يحضر أحمد بن حنبل إلى بين يديه فلم يكن ضربه على يديه"^(٢).

وقال الفضل بن زياد، سمعت أحمد بن حنبل يقول: أول يوم امتحنه إسحاق، لما

(١) وكان المأمون يتعمد تأجيل امتحان الإمام أحمد حتى يضعف إذا ما رأى العلماء الذين أجابوا.

(٢) طبقات الشافعية ٢/ ٤٣.

خرج من عنده، وذلك في جمادى الآخرة سنة ثمانى عشرة ومئتين، فقعد في مسجده، فقال له جماعة: أخبرنا بمن أجاب. فكأنه ثقل عليه، فكلّمه أيضاً.

قال: فلم يجب أحد من أصحابنا، والحمد لله.

ثم ذكر من أجاب ومن واتاهم على أكثر ما أرادوا.

فقال: هو مجعول محدث.

وامتحنهم مرة مرة، وامتحنتني مرتين مرتين.

فقال لي: ما تقول في القرآن؟ قلت: كلام الله غير مخلوق.

فأقامني وأجلسني في ناحية، ثم سأهم، ثم ردني ثانية، فسألني وأخذني في التشبيه.

فقلت: (ليس كمثله شئ، وهو السميع البصير) فقال لي: وما السميع البصير؟

فقلت: هكذا قال تعالى.

قال محمد بن إبراهيم البوشنجي: جعلوا يذكرون أبا عبد الله بالرقعة في التقية وما

روي فيها.

فقال: كيف تصنعون بحديث خباب: "إن من كان قبلكم كان ينشر أحدهم

بالمنشار، لا يصدّه ذلك عن دينه" فأيسنا منه.

وقال: لست أبالي بالحبس، ما هو ومتزلي إلا واحد، ولا قتلا بالسيف، إنما أخاف

فتنة السوط.

فسمعه بعض أهل الحبس، فقال: لا عليك يا أبا عبد الله، فما هو إلا سوطان، ثم لا

تدري أين يقع الباقي، فكأنه سري عنه.

وأما حنبل، فقال: حبس أبو عبد الله في دار عمارة ببغداد في إصطبل الأمير محمد

بن إبراهيم أخى إسحاق بن إبراهيم، وكان في حبس ضيق، ومرض في رمضان.

ثم حول بعد قليل إلى سجن العامة، فمكث في السجن نحواً من ثلاثين شهراً.

ضربه وتعذيبه في عهد المعتصم:

وقد توعد المعتصم بجلده حتى الموت فقد قال أحد أمراء السجن لأحمد: يا أحمد إنها والله نفسك، إنه لا يقتلك بالسيف، إنه قد آلى، إن لم تجبه، أن يضربك ضرباً بعد ضرب، وأن يقتلك في موضع لا يرى فيه شمس ولا قمر.

وقال صالح: قال أبي: ولما جيء بالسياط، نظر إليها المعتصم، فقال: ائتوني بغيرها، ثم قال للجلادين: تقدموا، فجعل يتقدم إلي الرجل منهم، فيضربني سوطين، فيقول له: شد، قطع الله يدك! ثم يتنحى ويتقدم آخر، فيضربني سوطين، وهو يقول في كل ذلك: شد، قطع الله يدك! فلما ضربت سبعة عشر سوطاً.

وقال بعضهم: يا أمير المؤمنين، دمه في عنقي، اقتله، وجعلوا يقولون: يا أمير المؤمنين، أنت صائم، وأنت في الشمس قائم! فقال لي: ويحك يا أحمد، ما تقول؟ فأقول: أعطوني شيئاً من كتاب الله أو سنة رسول الله أقول به.

فرجع وجلس.

وقال للجلاد: تقدم، وأوجع، قطع الله يدك، ثم قام الثانية،

وجعل يقول: ويحك يا أحمد. أجبني.

فجعلوا يقبلون علي، ويقولون: يا أحمد، إمامك على رأسك قائم! فذهب عقلي، ثم أفقت بعد، فإذا الأقياد قد أطلقت عني.

فقال لي رجل ممن حضر: كبيناك على وجهك، وطرحنا على ظهرك بارية ودسناك!

قال أبي: فما شعرت بذلك، وأتوني بسويق، وقالوا: اشرب وتقياً، فقلت: لا أفطر.

وكان مكثه في السجن منذ أخذ إلى أن ضرب وخلي عنه، ثمانية وعشرين شهراً.

وقد أطلق المعتصم الإمام أحمد خوفاً من خروج العامة عليه، قال الذهبي: كأنه

خاف - أي الخليفة - أن يموت من الضرب، فتخرج عليه العامة. ولو خرج عليه عامة بغداد لربما عجز عنهم.

محنة الوائق:

قال حنبل: لم يزل أبو عبد الله بعد أن برئ من الضرب يحضر الجمعة والجماعة، ويحدث ويفتي، حتى مات المعتصم، وولي ابنه الوائق، فأظهر ما أظهر من المحنة والميل إلى أحمد بن أبي دواد وأصحابه.

فلما اشتد الأمر على أهل بغداد، وأظهرت القضية المحنة بخلق القرآن، وفرق بين فضل الأنباطي وبين امرأته، وبين أبي صالح وبين امرأته، كان أبو عبد الله يشهد الجمعة، ويعيد الصلاة إذا رجع، ويقول: تؤتى الجمعة لفضلها، والصلاة تعاد خلف من قال بهذه المقالة.

قال: فبينما نحن في أيام الوائق، إذ جاء يعقوب ليلاً برسالة الأمير إسحاق بن إبراهيم إلى أبي عبد الله: يقول لك الأمير: إن أمير المؤمنين قد ذكرك، فلا يجتمعن إليك أحد، ولا تساكني بأرض ولا مدينة أنا فيها، فاذهب حيث شئت من أرض الله.

قال: فاختنفى أبو عبد الله بقية حياة الوائق.

وكانت تلك الفتنة، وقتل أحمد بن نصر الخزاعي ولم يزل أبو عبد الله مختفياً في البيت لا يخرج إلى صلاة ولا إلى غيرها حتى هلك الوائق.

نهاية فتنة القول بخلق القرآن:

قال حنبل: ولي المتوكل جعفر، فأظهر الله السنة، وفرج عن الناس، وكان أبو عبد الله يحدثنا ويحدث أصحابه في أيام المتوكل.

فانتهت بذلك فتنة الدين بالنسبة للإمام أحمد وبدأت فتنة الدنيا والمال والجاه فردها

كلها ورفض أن يتقرب منه المتوكل ورفض كل هداياه ورفض أن تكون له المرجعية العلمية الأولى في الدولة.

قوة الإمام أحمد في المناظرات:

كثير من طلبة العلم لا يفرقون بين المخاصمة والمناظرة وقد حذر الإمام أحمد من الأولى وأجاز الثانية. قال العباس بن غالب الهمداني قلت لأحمد بن حنبل: يا أبا عبد الله أكون في المجلس ليس فيه من يعرف السنة غيري فيتكلم مبتدع فيه أرد عليه؟ فقال: لا تنصب نفسك لهذا أخبره بالسنة ولا تخاصم، فأعدت عليه القول فقال: ما أراك إلا مخاصماً! ^(١) كما كان يحذر من المراء والجدال في القرآن.

أما المناظرة لإحقاق الحق فكثير من طلبة العلم يظن أن الإمام أحمد كان يحرم المناظرة على نفسه وعلى طلبته وهذا باطل، بل كان الإمام أحمد ممن يناظر العلماء والفقهاء والمحدثين وأهل البدع ويرد عليهم بالحجة والبرهان ^(٢) فقد صنف الإمام أحمد كتاباً في الرد على الزنادقة والقدرية في متشابه القرآن وغيره واحتج فيه بدلائل العقول كما نقل ابن مفلح الحنبلي في الآداب الشرعية. وسئل الإمام أحمد: "ترى للرجل أن يشتغل بالصوم والصلاة ويسكت عن الكلام في أهل البدع؟ فكلح وجهه وقال: إذا هو صام وصلى واعتزل الناس أليس إنما هو لنفسه؟ قلت: بلى. قال: فإذا تكلم كان له ولغيره يتكلم أفضل".

وكان الإمام أحمد يناظر الفقهاء والمحدثين كالإمام الشافعي، قال أحمد في رواية صالح وحنبل: كلمت الشافعي في هذه المسألة، يعني أن الواهب ليس له الرجوع فيما وهب، لقوله عليه السلام: العائد في هبته كالكلب يعود في قيئه، فقال الشافعي - وكان

(١) طبقات الحنبلة ١/ ٢٣٦.

(٢) وكان يدرب طلابه على المناظرة كما مر معنا.

يرى أن له الرجوع - : ليس بمحرم على الكلب أن يعود في قيئه قال أحمد: فقلت له: فقد قال النبي ﷺ: «ليس لنا مثل السوء»، فسكت، يعني الشافعي^(١).

وكان الإمام أحمد يناظر يحيى بن آدم، قال الأثرم، حدثني بعض من كان مع أبي عبد الله، أنهم كانوا يجتمعون عند يحيى بن آدم، فيتشغلون عن الحديث بمناظرة أحمد يحيى بن آدم، ويرتفع الصوت بينهما، وكان يحيى بن آدم واحد أهل زمانه في الفقه. وناظر أحمد بن حنبل فقيه مصر أحمد بن صالح حين دخل دخل بغداد^(٢).

و ناظر فقهاء بغداد حين أرادوا الخروج على الخليفة وأطال في مناظرتهم بالحجج والبراهين.

وكان يناظر أهل البدع. قال الميموني: سمعت أبا عبد الله يناظر خالد بن خداح يعني في القدر^(٣).

وقال الإمام أحمد: سألتني عن هذه المسألة - أي الفطرة - إنسان بمكة وكان قدريا فلما قلت له كآني ألقمته حجرا^(٤).

(١) وما يقوي ذلك أقوال السادة الشافعية في المسألة. قال الماوردي في الحاوي ١٣٦٦/٧: (قال الشافعي - رحمه الله تعالى - : "ولو اتصل حديث طاوس "لا يحل لواهب أن يرجع فيما وهب إلا لو ولد فيما يهب لولده" لقلت به، ولم أرد واهبا غيره وهب. قال الماوردي: وهذا صحيح، والحديث متصل، وليس لواهب أقبض ما وهب أن يرجع فيه إلا أن يكون والدا فيجوز له الرجوع، فأما من سواه فلا رجوع له سواء كان أجنبيا أو ذا رحم...".

ولعل سيدنا الإمام الشافعي سكت في المسألة لعدم اتصال الأثر عنده. قال الماوردي: "وهذا نص لم يكن متصلاً عند الشافعي، وقد ثبت اتصاله، وبهذا يخص ما استدلل به من عموم الخبر الأول..". وانظر: البيهقي في السنن الكبرى ١٧٩/٦، وفي معرفة السنن ٢٧١/١٠.

(٢) طبقات الشافعية ٧/٢.

(٣) السنة للخلال ٥٤٩/٣.

(٤) السنة ٥٣٥/٣.

وناظر المحدثين الذين أنكروا إمامة علي بن أبي طالب ورد على من يطعن في خلافته بسبب دماء طلحة والزبير. روى ابن أبي يعلى في الطبقات عن وريزة بن محمد الحمصي قال: دخلت على أبي عبد الله أحمد بن حنبل حين أظهر التبريع بعلي رضي الله عنه فقلت له: يا أبا عبد الله إن هذا لطنع على طلحة والزبير فقال: بئسما ما قلت: وما نحن وحرب القوم وذكرها فقلت: أصلحك الله إنما ذكرناها حين ربت بعلي وأوجبت له الخلافة وما يحب للأئمة قبله.

فقال لي: وما يمنعني من ذلك؟ قال: قلت: حديث ابن عمر فقال لي: عمر خير من ابنه قد رضي عليا للخلافة على المسلمين وأدخله في الشورى وعلي بن أبي طالب رضي الله عنه قد سمى نفسه أمير المؤمنين فأقول أنا ليس للمؤمنين بأمر فانصرفت عنه^(١).

مناظرة المعتزلة:

أشهر المناظرات للإمام أحمد كانت في محنة خلق القرآن حيث ناظر فيها كل شيوخ المعتزلة من البغداديين والبصريين حتى كان يناظر في جلسة واحدة خمسين واحداً منهم، مع وجود الجلاد فوق رأسه والأغلال في قدميه مع منعه من الطعام والشراب. وكان يغلبهم بما معه من القرآن والأحاديث ومعرفة الأسانيد وكلام السلف ومعرفة اللغة، إلا إذا تكلموا في الفلسفة فكان لا يجيب.

قال المروزي: قال لي الإمام أحمد بن حنبل: مكثت ثلاثة أيام يناظرونني. قلت: فكان يدخل إليك بالطعام؟ قال: لا. قلت: فكنت تأكل شيئاً؟ قال: مكثت يومين لا أطعم شيئاً ومكثت يومين لا أشرب شيئاً. ومكثت ثلاثة أيام يناظرونني بين يديه وقد جمعوا على نحواً من خمسين بصرياً وغير ذلك من المناظرين وفيهم الشافعي الأعمى.

(١) وروى مثل ذلك الخلال عن عبد الملك الميموني في السنة (٤٢٦/٢).

(١) وروى مثل ذلك الخلال عن عبد الملك الميموني في السنة (٤٢٦/٢).

وقال رئيس الشرطة آنذاك: ما رأيت أحدا لم يداخل السلطان، ولا خالط الملوك، كان أثبت قلبا من أحمد يومئذ، ما نحن في عنه إلا كأمثال الذباب.

قال عبد الله: سمعت أبي، يقول: استكملت سبعا وسبعين سنة، ودخلت في ثمان، فحم من ليلته، ومات اليوم العاشر.

وجاء بنو هاشم فدخلوا عليه وجعلوا يبكون عليه وجاء قوم من القضاة وغيرهم فلم يؤذن لهم ودخل عليه شيخ فقال اذكر وقوفك بين يدي الله فشبهق أبو عبد الله وسالت الدموع على خديه.

فلما كان قبل وفاته بيوم أو يومين قال ادعوا لى الصبيان بلسان ثقيل فجعلوا
ينضمون إليه فجعل يشمهم ويمسح بيده على رؤوسهم وعينه تدمع وأدخلت الطست
تحتة فرأيت بوله دما عبيطا ليس فيه بول فقلت للطبيب فقال هذا رجل قد فتت الحزن
والغم جوفه.

قال حنبل: ولما طالت علة أبي عبد الله، كان المتوكل يبعث بابن ماسويه المتطبب، فيصف له الأدوية، فلا يتعالج. وقال ابن ماسويه: ليست بأحمد علة، إنما هو من قلة الطعام والصيام والعبادة.

وقال صالح:... واشترينا له حنوطا، وفرغ من غسله، وكفناه، وحضر نحو مئة من بني هاشم، ونحن نكفنه. وجعلوا يقبلون جبهته حتى رفعناه على السرير.

وعن حنبل، قال: أعطى بعض ولد الفضل بن الربيع أبا عبد الله، وهو في الحبس ثلاث شعرات، فقال: هذه من شعر النبي ﷺ، فأوصى أبو عبد الله عند موته أن يجعل على كل عين شعرة، وشعرة على لسانه. ففعل ذلك به عند موته.

جنازته:

قال عبد الله: صلى على أبي محمد بن عبد الله بن طاهر، غلبنا على الصلاة عليه، وقد كنا صلينا عليه نحن والهاشميون في الدار. قال صالح: لم يحضر أبي وقت غسله غريب، فأردنا أن نكفنه، فغلبنا عليه بنو هاشم، وجعلوا يبكون عليه، ويأتون بأولادهم فيكبونهم عليه ويقبلونه، ووضعناه على السرير، وشددنا بالعمائم. ومكث الناس ما شاء الله، يأتون، فيصلون على القبر.

وقال الخلال: سمعت عبد الوهاب الوراق، يقول: ما بلغنا أن جمعا في الجاهلية ولا الإسلام مثله - يعني: من شهد الجنازة - حتى بلغنا أن الموضع مسح وحزر على الصحيح، فإذا هو نحو من ألف ألف.

من أقواله وحكمه ووصاياه:

قال علي بن المديني: ودَّعتُ أحمد بن حنبل، فقلت له: توصيني بشيء؟ قال: "نعم، اجعل التقوى زادك، وانصب الآخرة أمامك"^(١).

وعن سعيد بن يعقوب قال: كتب إلي أحمد: من أحمد بن محمد إلى سعيد بن يعقوب، أما بعد، فإن الدنيا داء والسلطان داء، والعالم طيب. فإذا رأيت الطبيب يجر الداء إلى نفسه فاحذره، السلام عليك.

وقال أبو طالب أن أبا عبد الله قال له رجل كيف يرق قلبي قال ادخل المقبرة وامسح رأس اليتيم.

وقال إبراهيم الحري: سمعت أحمد بن حنبل يقول: إن أحببت أن يدوم الله لك على ما تحب قدم له على ما يجب.

وقال عبد الله بن الإمام: قلت لأبي يوما: أوصني يا أبت. فقال: "يا بني! انو الخير، فإنك لا تزال بخير ما نويت الخير." ^(١) وقال: ما شبهت الشباب إلا بشئ كان في كمي فسقط.

وعن علوان بن الحسين: سمعت عبد الله بن أحمد، قال: سئل أبي: لم لا تصحب الناس؟ قال: لوحشة الفراق.

ومن كتاب السنة للخلال فقال أخبرني أحمد بن الصباح الكندي بالقلزم قال سألت أحمد بن حنبل كم بيننا وبين عرش ربنا قال دعوة مسلم يجيب الله دعوته.

أما الزاهد الحقيقي فقد سئل أحمد سئل الزاهد يكون زاهدا ومعه مائة دينار؟ قال نعم على شريطة إذا زادت لم يفرح، وإذا نقصت لم يحزن.

وقال أبو الحارث سمعت أبا عبد الله يقول إنما العلم مواهب يؤتيه الله من أحب من خلقه وليس يناله أحد بالحسب ولو كان بالحسب كان أولى الناس به أهل بيت رسول الله ﷺ.

قال وبلغني أن أحمد قال لسفيان حب الرياضة أعجب إلى الرجل من الذهب والفضة ومن أحب الرياضة طلب عيوب الناس أو عاب الناس أو نحو هذا^(١).

وعن معاذ بن المشي العبدي قال: سمعتُ أحمد بن حنبل يقول: أصول الإيمان ثلاثة: دالٌّ، ودليل، ومستدل. فالدال: الله تبارك وتعالى، والدليل: القرآن، والمستدل: المؤمن. فمن طعن على حرف من القرآن فقد طعن على الله تعالى وعلى كتابه وعلى رسوله ﷺ.

وقال: الفقر أشرف من الغنى، فإن الصبر عليه مرارة وانزعاجه أعظم حالاً من الشكر.

وقال عثمان بن زائدة: قلت لأحمد: العافية عشرة أجزاء؛ تسعة منها في التغافل قال: "العافية عشرة أجزاء كلها في التغافل" (٢).

وقَدْ رُوِيَ عَنْ أَحْمَدَ أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ التَّوَكُّلِ، فَقَالَ: قَطْعُ الْاِسْتِشْرَافِ بِالْيَأْسِ مِنَ الْخَلْقِ، فَسُئِلَ عَنِ الْحُجَّةِ فِي ذَلِكَ، فَقَالَ: قَوْلُ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمَّا عَرَضَ لَهُ جَبْرِيلُ وَهُوَ يُرْمَى فِي النَّارِ، فَقَالَ لَهُ: أَلَيْكَ حَاجَةٌ، فَقَالَ: أَمَّا إِلَيْكَ فَلَا.

من أدعيته ومناجاته:

قال البيهقي: وفي حكاية أبي الفضل التميمي عن أحمد: وكان يدعو في السجود:
اللهم من كان من هذه الأئمة على غير الحق وهو يظن أنه على الحق فردّه إلى الحق ليكون
من أهل الحق.

وكان يقول: اللهم إن قبلت عن عصاة أمة محمد ﷺ فداء فاجعلني فداء لهم.
وكان الإمام أحمد يدعو ويقول: اللَّهُمَّ كَمَا صُنْتَ وَجْهِي عَنِ السُّجُودِ لغيرِكَ فَصُنْهُ
عَنِ الْمَسْأَلَةِ لغيرِكَ.

(١) الآداب الشرعية ٢ / ٢٣٠.

(٢) الآداب الشرعية لابن مفلح ١٦٢ / ٢.

وقال اللالكائي في كرامات الأولياء عن القاسم بن الحسين الوراق يقول: يروى عن أحمد بن حنبل أن رجلاً أراد الخروج إلى طرسوس فقال: أوصني. قل يا دليل الحيارى دلني على طريق الصادقين واجعلني من عبادك الصالحين. قال فخرج الرجل وأصابه شدة وانقطع من أصحابه فدعا بهذا الدعاء فلحق بأصحابه فجاء إلى أحمد وأخبره فقال له أحمد اكتمها علي.

الكتب المصنفة في سيرة الإمام أحمد ومناقبه:

لن أستطيع الإحاطة في سيرة الإمام أحمد وعلومه في هذا المختصر ولذلك سأشير إلى الكتب التي تخصصت في الحديث عنه^(١):

- "محنة أحمد بن حنبل" لابنه صالح ت سنة (٢٦٦ هـ) وهو أكبر أولاده. مطبوع.
- "محنة أحمد بن حنبل" لابن عمه وتلميذه: حنبل بن إسحاق ت سنة (٢٧٣ هـ) مطبوع عام (١٤٠٣ هـ) بمصر.
- "فضائل أحمد" لابن أبي حاتم ت سنة (٣٢٧ هـ).
- "مناقب الإمام أحمد" للطبراني سليمان بن أحمد ت سنة (٣٦٠ هـ).
- "مناقب الإمام أحمد" للإمام البيهقي الشافعي الصغير ت سنة (٤٥٨ هـ).
- "فضائل أحمد" للقاضي أبي يعلى ت سنة (٤٥٩ هـ).
- "مناقب الإمام أحمد" للخطيب البغدادي ت سنة (٤٦٣ هـ) ذكره في آخر ترجمته له من "تاريخه: ٤/٤٢٣".
- "مناقب - سيرة - الإمام أحمد" لشيخ الإسلام الهروي ت سنة (٤٨١ هـ).
- "مناقب الإمام أحمد" ليحيى بن عبد الوهاب، ابن منده ت سنة (٥١١ هـ).

(١) مأخوذ من المدخل المفصل ١/ ٤٢٩ بتصرف، وتركت بعضها، فهي أكثر من ثلاثين كتاباً.

- "مناقب الإمام أحمد" في مجلد. لأبي منصور السلامي محمد بن ناصر البغدادي
ت سنة (٥٥٠ هـ).

- "مناقب الإمام أحمد" لابن الجوزي ت سنة (٥٩٧ هـ) مطبوع. وهو أوسعها
وأفضلها.

- "مجمّل الرغائب من كتاب المناقب لابن الجوزي" لزكي الدين عبد الله بن محمد
الخرجي المكي، من علماء القرن السابع، له نسخة خطية في مكتبه الموسوعة الكويتية
برقم/ ٢٥٨.

- "محنة الإمام أحمد" في ثلاثة أجزاء للحافظ عبد الغني المقدسي ت سنة (٦٠٠ هـ)
مطبوع في مجلد.

- "قصيدة في مدح الإمام أحمد" وهي طويلة للطوفي^(١) ت سنة (٧١٦ هـ).

- "منافع الإمام أحمد" لزين الدين عبد الرحمن بن أحمد ابن النقيب، الشهير بابن
رجب ت سنة (٧٩٥ هـ).

- "الجوهر المحصل في مناقب الإمام أحمد بن حنبل" للسعدي الحنبلي ت سنة
(٩٠٠ هـ) مطبوع.

وقد أفرد ترجمته عدد من المعاصرين بكتب مطبوعة منها:

- "أحمد بن حنبل: حياته وعصره" لأبي زهرة، ت سنة (١٣٩٤ هـ).

- "أحمد بن حنبل بين محنة الدين ومحنة الدنيا" لأحمد الدومي. وهو من الكتب
المؤثرة الماتعة.

(١) إن كان المقصود القصيدة التي في مدح الإمام أحمد وأصحابه فهي للصرري الشهيد وليس
للصرري الطوفي، فالأول متصوف وشاعر حنبلي والثاني أصولي متكلم حنبلي.

- "الإمام أحمد بن حنبل" مصطفى الشكعة.

- "أحمد بن حنبل ومنهجه الاجتهادي" محمد سلام مذكور.

- "أحمد بن حنبل إمام أهل السنة" عبد الغني الدقر.

قال السفاريني في غذاء الألباب: "ومناقبه وإمامته ومآثره وسيادته وبراعته وزهادته وروايته ودرايته ومجموع محاسنه كالشمس إلا أنها لا تغرب رضي الله عنه وحشرنا في زمرة آمين. فرضوان الله عليه، وأماننا الله على طريقه وحبه، ببركة نبينا محمد ﷺ وآله وحزبه إنه جواد كريم، رءوف رحيم".

المبحث الثاني

في مزايا الفقه الحنبلي^(١)

هذا مبحث مهم، لكن لا بد للباحث فيه من التجرد من الهوى والعصبيّة، وما يمكن أن يسمى بلسان العصر الحديث باسم: "السلبية الفكرية" فلا يبالغ في الدعوى بأن المذهب - الفلاني - تميز بكذا، وكذا، فضلاً عن أن تكون في أصلها مجرد دعوى، ولا تسلب مزايا المذاهب الأخرى، لكنه الاستقراء بأمانة، وعدل، فمن مزاياه^(٢):

- "فقه الدليل": هذا المذهب بحق: قبلة لمدرسة النص^(٣)؛ إذ يجد الناظر في كتب: "المسائل عن الإمام أحمد" حشداً مهماً من أدلة الكتاب، والسنة، وأقوال الصحابة - رضي الله عنهم - وفتاواهم.

وهذا يدل على تميز "فقه الإمام أحمد، بالاعتماد على الدليل، وعدم الالتفات إلى غيره ما وجد إليه سبيلاً.

ولكن هذا لا يعني الجمود على ظاهر النص بل لقد قال أبو زهرة بأن المذهب الحنبلي قد فتح باب الاجتهاد على مصراعيه، فتخرج منه كثير من المجتهدين عبر العصور كان لهم التأثير العظيم في الأمة.

كثرة المسائل العلمية والعملية:

لظهور هذه الميزة في فقهه: "فقه الدليل" كثر كلام الإمام أحمد - رحمه الله تعالى - في

(١) هذا مبحث مأخوذ من المدخل المفصل لبكر أبي زيد، مع بعض التصرف والزيادة.

(٢) تحدثت عن أصول المذهب في فصل الفقه.

(٣) هذا القول عليه كلام فإن كان يقصد بمدرسة النص الجمود على الظاهر وترك القياس والاستصلاح والاستحسان والأخذ بالحديث دون جمع الروايات في الباب فهذا باطل.

أقول: كان الإمام أحمد يجيب عن المسائل المحتملة الوقوع أما المسائل الافتراضية التي لا تقع فكان يرشد طلابه إلى تركها.

التيسير في الأحكام من العبادات والمعاملات والشروط والنكاح وغيرها:

تميز مذهب الإمام أحمد في: "أبواب الطهارة" بالقول بطهارة بول وروث مأكول اللحم، ولولا هذا لضاق الأمر، وكثر الحرج، لاسيما على الدائس، والحالب. وبالقول بالمسح على الجوربين، والجورب لباس القدمين، لعامة أهل العصر، على مدار العام.

تميز مذهب الإمام أحمد بأن الأصل في العقود والشروط هو "الصحة"، وهذا يفتح حرية المتعاقدين في إبرام العقود، والشروط، بناء على هذا الأصل، وتستمر في التوسع ما لم تصادم نصاً.

وهذا تمسك ونزوع إلى الأصل الشرعي: التيسير، ورفع الحرج، ومن مذهبه: صحة البيع بالمعاطاة. وصحة بيع التقسيط^(١) وصحة المزارعة والمساقاة.

وتميز مذهبه في: أبواب النكاح بأن "الخلع" فسخ لا طلاق؛ لذا فلا ينقص به عدد الطلاق، وفي هذا تضيق لدائرة الفراق.

وبأن للزوجة اشتراط أن لا يتزوج الرجل عليها وأن لا يخرجها من قريتها أو بيتها. وبأن للخاطب أن ينظر ما يظهر عادة من المرأة إذا أراد خطبتها، وبأن وجه المرأة في الصحيح من المذهب ليس بعورة.

ومن نظر في "كتب المفردات" في المذهب، رأى فيها من التيسير ورفع الحرج - مما يلتقي مع مقاصد الشريعة، لا يناهض نصوصها - الخير الكثير.

(١) قد قال العلامة أبو زهرة في كتابه عن الإمام أحمد بأن هذا البيع لا يصح على مذهب من المذاهب إلا مذهب الحنابلة.

وفي هذا دفع للمهاترة العصرية نحو المذاهب، بنسبتها إلى ركوب الصَّعْب والذَّلُول في أصولها، وفروعها، والعدول عن التيسير ورفع الحرج: و: "سَتَكْتُبُ شَهَادَتَهُمْ وَيُسْأَلُونَ"^(١).

وقال المنقور النجدي الحنبلي (ت ١١٢٥هـ) في "الفواكه العديدة في المسائل المفيدة" ص ٥٢: "وأنت إذا نظرت إلى مذهب أحمد في مسائل كثيرة وجدته وسطاً بين المذاهب وأنا أذكر لك بعض مسائل مما تدعو حاجة الناس إليه من مذهب الإمام أحمد، وبعض مسائله مما ذهب إليه أحمد وسطاً بين المذاهب.

فأما القسم الأول: فمنه أن مذهب أحمد:

- القول بطهارة بول جميع الحيوانات المأكولة اللحم وروثها كالغنم والبقر والإبل والخنزير والدجاج والأوز وغير ذلك. وهذا مما تعم به البلوى، ولولا مذهب أحمد لضاق الأمر على الناس وعسر عليهم الأمر، فإن البقر لا يسلم الزرع زمن دواسه من بوله عليه ويعسر غسل ذلك. وكذا أن الحليب قل أن يسلم من البعر وآثار البول. فمذهب أحمد فسحة ورخصة للناس. (ولقد أخذ بهذه الرخصة القاضي أبو الطيب الشافعي).

- ومن ذلك أن مذهبه أن مني الآدمي ومني ما يؤكل لحمه طاهر وهذا أيضاً فيه رخصة.

- وفي وضع المصلي يديه في الصلاة حال القراءة وسع فيه الإمام أحمد فأجاز تحت السرة وفوقها.

وفي نزوله إلى السجود فتح الإمام أحمد باب التيسير، وكذلك في الاستفتاح. - ومن ذلك جواز المسح على الجوارب والعمامة وفيه أيضاً رخصة.

- ومن ذلك صحة البيع بالمعاطاة. - ومن ذلك عدم وقوع الطلاق من السكران. -

(١) انتهى كلام أبي زيد مع التصرف والزيادة.

ومنه أن الكافر إذا مات حكم بإسلام من لم يبلغ من ولده. - ومنه جواز الاستمنا باليد ونحوها لمن خاف العنت وهي رخصة عظيمة جليّة، وكذلك المرأة بشيء..

- ومنه جواز وقف المشاع. - ومنه جواز بيع الوقف والمناقلة به إذا تعطلت منافعه وبيع المسجد ونقله إذا تعطل نفعه أو لم يتنفع به أو ضاق بأهله. - ومنه فسخ النكاح لعدم النفقة والوطء.

- ومنه ثبوت خيار الشرط أكثر من ثلاثة أيام^(١).

- ومنه جواز الأكل من الزرع والثمار التي لا حائط دونها ولا ناظر لمن مرّ بها.

إلى غير ذلك من المسائل التي فيها النفع العام لسائر المسلمين. وأما المسائل التي مذهبه فيها وسط بين المذاهب مثل:

- مس المرأة، فمذهب الشافعي ينقض مطلقاً بشهوة وبغيرها ومذهب أبي حنيفة لا ينقض مطلقاً بشهوة وبغيرها ومذهب أحمد إن كان بشهوة نقض وإلا فلا. وهو مذهب الإمام مالك. - والبسملة عند الحنفية لا يقرؤها مطلقاً^(٢) وعند الشافعية يقرؤها وجوباً جهراً ومذهب أحمد يقرؤها^(٣) استحباباً سرّاً^(٤).

- وفي قراءة المأموم خلف الإمام وسط بين الحنفية والشافعية فيقرأ إذا لم يسمع ولا يقرأ إذا سمع الإمام.

(١) ذكر أبو زهرة أن خيار الشرط يميزه الحنابلة حتى في عقد النكاح.

(٢) فيه نظر.

(٣) ويجوز في المذهب الجهر بها أحياناً كما قال ابن تيمية.

(٤) انتهى من مجموع المنقور بتصرف يسير، ثم قال: ومن ذلك مسائل كثيرة مذهبه فيها أضيق المذاهب وأشد المذاهب.... ثم ذكر بعض الأمثلة وغالبها في العبادات مثل وجوب المضمضة والاستنشاق ومسح جميع الرأس والترتيب والموالة في الوضوء ووجوب الترتيب في قضاء الفوائت. ومذهبه فيها الأخذ بالأحوط مع الدليل.

المبحث الثالث

رد الشبهات عن الإمام أحمد والحنابلة

لا يوجد مذهب من المذاهب إلا وُرمي بشبهة فإما أن تكون شبهة صحيحة وإما أن تكون خاطئة مفتراة، والمذهب الحنبلي بسبب تميزه وانتشاره في القرون السابقة خاصة في العراق والشام ونجد رماه مخالفوه من المذاهب الأخرى بشبهات عديدة أهمها:

١- أن الإمام أحمد محدث وليس فقيهاً، وأن المذهب يخلو من الاجتهاد الفقهي.

٢- عدم اعتداد بعض العلماء كالطبري وابن عبد البر بفقهِ الإمام أحمد.

٣- قلة أتباع الإمام أحمد بن حنبل.

٤- أن الإمام أحمد والحنابلة من المجسمة والمشبهة.

٥- أن الإمام أحمد من النواصب الذين يبغضون آل البيت عليهم السلام.^(١)

الشبهة الأولى: شبهة أن الإمام أحمد محدث وليس بفقيه:

ولنترك العلامة أبو زهرة يرد على ابن خلدون هذه الشبهة، فقد قال في كتابه "ابن

حنبل" ص ٣٥٢:

(قال فيلسوف التاريخ الإسلامي ابن خلدون في مذهب أحمد من حيث قلة أتباعه في البلاد الإسلامية: "فأما مذهب أحمد فمقلده قليل لبعد مذهبه عن الاجتهاد وأصالته في معاضدة الرواية والأخبار بعضها ببعض" وترى من هذا أن فيلسوف المؤرخين

(١) وهي شبهة يطلقها الشيعة ضد المذاهب السنية كلها.

يضرب على نعمة الذين أنكروا على أحمد وصفا لاجتهاد وعدوه من علماء الحديث لا من الفقهاء. لهذا الاعتبار فهو وإن كان لا يخرج من زمرة الفقهاء يصف فقهه بأن الاجتهاد فيه قليل وأنه يغلب عليه الرواية والأخبار....

وقد ذكرنا أن هذه القضية غير مسلمة وبيننا أن أحمد رضي الله عنه كان فقيهاً وكان مجتهداً وكان اجتهاده مبنياً على أسس سليمة من السنة المروية والآثار الصحاح الثابتة من أقضية الصحابة والتابعين فكان يبنى على ما علم من أخبار وقيس عليها.... وعلى ذلك نقرر أن ابن خلدون لم ينصف أحمد عندما أشار بقلة اجتهاده وكثرة رواياته ليفهم أنه كان محدثاً أكثر مما كان فقيهاً أو فقهه فقه رواية لا فقه دراية).

أقول: ومن ينظر في مسائل الإمام أحمد يدرك بكل إنصاف فقهه الواسع وفهمه الدقيق قال العلامة الأصولي الفقيه ابن عقيل: من عجب ما سمعته عن هؤلاء الأحداث الجاهل أنهم يقولون: أحمد ليس بفقيه، لكنه محدث. قال: وهذا غاية الجهل؛ لأن له اختيارات بناها على الأحاديث بناء لا يعرفه أكثرهم، وربما زاد على كبارهم. ثم قال: ولقد كانت نواذر أحمد نواذر بالغة في الفهم إلى أقصى طبقة. ومن هذا فقهه واختياراته لا يحسن بالمنصف أن يغض منه في هذا العلم وما يقصد هذا إلا مبتدع قد تمزق فؤاده من خمول كلمته وانتشار علم أحمد حتى إن أكثر العلماء يقولون أصلي أصل أحمد وفرعي فرع فلان فحسبك ممن يرضى به في الأصول قدوة.

وقال الذهبي: أحسبهم يظنون أنه كان محدثاً وبس، بل يتخلون عنه من بابة محدثي زماننا، والله لقد بلغ في الفقه خاصة رتبة الليث، ومالك، والشافعي، وأبي يوسف، وفي الزهد والورع رتبة الفضل، وإبراهيم بن أدهم، وفي الحفظ رتبة شعبة، ويحيى القطان، وابن المديني، ولكن الجاهل لا يعلم رتبة نفسه، فكيف يعرف رتبة غيره^(١).

الشبهة الثانية: عدم اعتداد بعض العلماء كالطبري وابن عبد البر بفقهِ الإمام أحمد:

لقد أكثر المخالفون من الاحتجاج بالطبري وابن عبد البر في عدم اعتدادهما بفقهِ الإمام أحمد، ولنفرض صحة هذا النقل عنهما وأنها صرحا بأن أحمد ليس فقيهاً - مع أي لم أجد ذلك عنهما -

فالطبري حين سئل عن عدم اعتداده بفقهِ الإمام أحمد قال: لم أجد له أصحاباً ينقلون فقهِه. فخلاف الطبري كان مع الحنبلة المعاصرين له لا مع الإمام أحمد - لأن الطبري له قول يعظم فيه الإمام أحمد تعظيماً كبيراً كما سيأتي -

قال بكر أبو زيد في المدخل المفصل ٣٦٦ / ١: (قال ابن الأثير^(١): "ف قيل له - أي ابن جرير - في ذلك فقال: لم يكن فقيهاً وإنما كان محدثاً، فاشتد ذلك على الحنبلة، وكانوا لا يُحْصَوْنَ كثرة ببغداد، فشغبوا عليه، وقالوا ما أرادوا...").

أقول: لنفرض أن هذا هو السبب، فإن اعتذار ابن جرير - رحمه الله تعالى - في عدم ذكر الإمام أحمد في كتابه اختلاف الفقهاء، واضح، أنه لا يريد نفي كون الإمام أحمد فقيهاً وإنما يريد نفي كونه فقيهاً متبوعاً؛ فابن جرير ولد سنة (٢٢٤ هـ) في حياة الإمام أحمد المتوفى سنة (٢٤١ هـ) ثم توفي ابن جرير سنة (٣١٠ هـ) ومذهب الإمام أحمد لم يتكون إقراء فروعاً في هذه الفترة، فكان في طور رواية تلامذته له، وجمع الخلال له، المتوفى سنة (٣١١ هـ) أي بعد ابن جرير بعام واحد، وأول مختصر في فقهِه كان من تأليف الحرقي المتوفى سن (٣٣٤ هـ)، فصار بدء إقراءه في الكتابات كما في تلقن القاضي أبي يعلى له،

(١) ولا يعتمد على ابن الأثير فيما ينقله عن الحنبلة لتعصبه عليهم وقد وضحت بعض الدراسات الحديثة ذلك. من ذلك دراسة الدكتور خالد كبير علّال في مجلة الفسطاط. قال: "يتبين أن المؤرخ ابن الأثير لم يكن حيادياً مُنصفاً في كل مواقفه من الحنبلة".

وعلى يد أبي يعلى، المتوفى سنة (٤٥٨ هـ) الذي تولى القضاء وشيخه الحسن بن حامد، المتوفى سنة (٤٠٣ هـ) بدأ ظهور المذهب، وتكاثر أتباعه، والاشتغال في تهذيبه، وتدوين المتون والأصول، وكل هذا بعد وفاة الإمام ابن جرير بزمان كما هو ظاهر، فرحم الله ابن جرير ما أبره حينما قال: "أما أحمد فلا يعد خلافة، فقالوا له، فقد ذكره العلماء في الاختلاف، فقال: ما رأيته رُوي عنه، ولا رأيت له أصحاباً يعول عليهم^(١)" انتهى.

أي يعول عليهم في التمدد الفروع كما جرى عليه أتباع الأئمة الثلاثة: أبي حنيفة، ومالك، والشافعي؛ لتقدمهم عليه في الرتبة الزمانية، ثم صار التمدد بمذهب أحمد في مرحلة زمانية متأخرة عن وفاة ابن جرير على ما بينته.

وهذا من الواضح بمكان مكين لمن تأمله، لكن ما فهم الأصحاب كلامه ومراده فوقع ما وقع. والله الأمر من قبل ومن بعد) اهـ.

هذا وقد ردّ شيخ الشافعية ابن سريج على الطبري - وهو معاصر له - وذكر أننا لو سلمنا بأن أحمد محدث، فإن الفقه لا يقوم إلا على معرفة الأحاديث والآثار فكيف يكون الفقيه فقيهاً بلا حديث! قال الطبراني: كنا في مجلس بشر بن موسى يعني ابن صالح الأسدي ومعنا أبو العباس بن سريج الفقيه القاضي - شيخ الشافعية - فحاضوا في ذكر محمد بن جرير الطبري وأنه لم يدخل ذكر أحمد بن حنبل في كتابه الذي ألفه في اختلاف الفقهاء، فقال أبو العباس بن سريج: وهل أصول الفقه إلا ما كان يحسنه أحمد بن حنبل؟ حفظ آثار رسول الله ﷺ والمعرفة بسنته واختلاف الصحابة والتابعين رضي الله عنهم.

قال السفاريني في غذاء الألباب: "لم يبق بعدما ذكره ابن سريج رحمه الله تعالى سوى القياس والرأي، وإنما يرجع إليه حيث لا نص، وأحمد رضي الله عنه قد أحاط علمه بالمقول عن رسول الله ﷺ والصحابة والتابعين، فهو أجدر الأئمة بالصواب والله أعلم.

(١) قال القاضي أبو يعلى: كنت أقول ما لأهل المذاهب يذكرون الخلاف مع خصومهم ولا يذكرون أحمد ثم عذرتهم إذ ليس لنا تعلية في الفقه.

ونحن والشافعية والمالكية متفقون على أنه لا يذهب إلى القياس مع وجود النص، وإن اختلفا في الاحتجاج بأقوال الصحابة حيث لا يعارضها نص، ولا مثلها فمذهبنا اتباع المنقول، وتقديم خبر الرسول، وأقوال الصحابة الفحول بالشروط المذكورة في الأصول على القياس والمعقول".

الإمام الطبري يعظم الإمام أحمد:

لقد وجدت للطبري قولاً مسنداً عن الثقات في تبجيل الإمام أحمد فهو الإمام المتبع وفي اتباعه الرشد والهدى كما قال.

فقد روى عنه الإمام اللالكائي بإسناد صحيح قال: (عن محمد بن جرير الطبري قال وأما القول في ألفاظ العباد بالقرآن فلا أثر فيه نعلمه عن صحابي مضى ولا عن تابعي قفا، إلا عن من في قوله الشفا والغناء وفي اتباعه الرشد والهدى ومن يقوم لدينا مقام الأئمة الأولى أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل فإن أبا اسماعيل الترمذي حدثني قال: سمعت أبا عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل يقول اللفظية جهمية قال الله تعالى حتى يسمع كلام الله ممن يسمع.

قال ابن جرير وسمعت جماعة من أصحابنا لا أحفظ أسماءهم يحكون عنه - أي عن أحمد - أنه كان يقول من قال لفظي بالقرآن مخلوق فهو جهمي ومن قال غير مخلوق فهو مبتدع.

قال ابن جرير ولا قول عندنا في ذلك يجوز أن نقوله غير قوله إذ لم يكن لنا إمام نأتم به سواه وفيه الكفاية والمقنع وهو الإمام المتبع^(١).

وبذلك ينتهي الخلاف حول الإمام الطبري، وتبين الحقائق المسندة ويتضح أن

الروايات التاريخية غير مسندة ولا صحيحة، وهذا لا ينفي وجود خلاف بين الطبري ومعاصريه من الحنابلة بل والحنفية وأهل الحديث.

ابن عبد البر والإمام أحمد:

ألف ابن عبد البر كتابه "الانتقاء في فضائل الثلاثة الفقهاء" وخصصه لترجمة الأئمة الثلاثة: أبي حنيفة ومالك والشافعي،^(١) فظن بعض طلبة العلم أن سبب ذلك هو عدم اعتداده بفقهِ أحمد، وهذا غير صحيح لأن كتاب الانتقاء كتاب مختصر، أما في كتبه المطولة كالاستذكار فقد أثنى على الإمام أحمد ووجدته ينقل رأي أحمد في أغلب المسائل ويثني عليه بالفقه والحديث والإمامة.

وهذه بعض أقوال ابن عبد البر في الاستذكار:

- "وسئل أحمد بن حنبل وهو إمام أهل الحديث والمقدم في معرفة علل النقل فيه عن الصلاة على الجنازة في المسجد فقال لا بأس بذلك"^(٢).

- وقال: "وحسبك بأحمد إمامة في الحديث وعلمًا بصحيحه من سقيمه"^(٣).

ووصفه في مواضع أخرى بالاجتهاد وأخذه بالقياس وأنه من الأئمة الذين دارت عليهم الفتوى.

بل حتى في كتابه الانتقاء ص ١٠٧ يذكر الإمام أحمد فيقول: "كان محلّه من العلم والحديث ما لا خفاء به وكان إمام الناس في الحديث... وكان من أعلم الناس بحديث الرسول ﷺ وله اختيار في الفقه على مذهب أهل الحديث وهو إمامهم".

(١) والكتاب لا يدل على أنه في الفقه بل في بيان الفضائل.

(٢) ٤٦/٣.

(٣) ١٩٥/٨.

وقال الشريف أبو محمد بن علي الكتاني في كتابه وصف المحلى: "ومن ذلك كتاب الحافظ ابن عبد البر الأندلسي: الانتقاء في فضائل الثلاثة الفقهاء"، وقد يذكر فقه من جاء بعد الثلاثة إلى منتصف القرن الخامس "قلت أي الكتاني: والتحقيق أن أحمد إمام في الحديث والفقه معاً وإن كان غلب عليه الأثر لشدة تعلقه بآثار الحبيب المصطفى صلوات ربي وسلامه عليه، وقد شهد له بالفقه والإمامة فيه شيخه الشافعي، رحمة الله عليهم أجمعين."

الشبهة الثالثة: قلة أتباع الإمام أحمد بن حنبل:

قال أبو زهرة - وهو عالم غير حنبلي - : "ولقد أخطأ ابن خلدون مرة ثانية عندما حكم بأن قلة التابعين له سببها قلة اجتهاده فإن هذه القضية في ذاتها غير سليمة فإن العامة لا يختارون من يقلدون اختياراً منشؤه الموازنة بين الأدلة ومعرفة مقدار فقه الفقيه فما كان تقليد عامة أهل مصر أو الشام للشافعي منشؤه الموازنة الصحيحة بين مقدار اجتهاد الشافعي واجتهاد غيره، وكذلك يقال في مالك وأبي حنيفة. إنما كثرة المقلدين وقتلهم ترجع إلى أمور سياسية أو اجتماعية سهلت نشر المذهب أو صعبت ذلك....."

وإذا كان مذهب أحمد لم ينتشر كغيره من المذاهب فذلك للملايسات لم يكن مقدار اجتهاده ذا تأثير فيها وما كان لمثل ابن خلدون أن يقحم مقدار الاجتهاد في ذلك المقام. وقال أبو زهرة في ص ٣٩٢: "وهنا يثار سؤال لم كانت هذه القلة؟ ولقد أثار الباحثون ذلك السؤال وتصدوا للإجابة عنه. وقد أجاب ابن خلدون عنه فقال: "فأما مذهب أحمد فمقلده قليل لبعده مذهب عن الاجتهاد وأصالته في معاضدة الرواية والأخبار بعضها ببعض وأكثرهم بالشام والعراق من بغداد ونواحيها وهم أكثر الناس حفظاً للسنّة ورواية للحديث".

قال أبو زهرة: وإن ذلك لا يصلح تعليلاً لهذه العلة لأن الأصل غير صحيح فليس

وقد ذكر أحمد تيمور باشا في كتابه عن المذاهب الأربعة ص ٩٦: أن ربع بلاد الشام كانت على المذهب الحنبلي، وأن المذهب الثاني في فلسطين هو الحنبلي بعد الشافعي.

وقد غلب المذهب الحنبلي على الديار النجدية وأثمر فيها ثمرات ندية، فتخرج منهم فقهاء كبار حفظوا المذهب ونشروه بعد اندثار. قال أحمد تيمور ص ٩١: "ولم نعلم بغلبته على ناحية إلا على البلاد النجدية الآن وعلى بغداد في القرن الرابع".

وقد وجدت أن بعض المدن والأقاليم كانت حنبلية تاريخياً هي:

بغداد فقد كانت حنبلية في معظمها كما ذكر المؤرخون، وإقليم نجد كله إلى اليوم بحمد الله ومدينة الزبير قرب البصرة - وكثر فيها الحنبلة بعد هروبهم من نجد والأحساء - والصالحية ودوما في الشام وحران في الشام وجيلان في بلاد فارس والسوس بالقرب من خوزستان والري.

وبعض الإمارات في الخليج العربي تقضي بالمذهب الحنبلي هي مدينة الشارقة ومدينة رأس الخيمة بالإمارات، وإمارة قطر.

وقرى المدن الفلسطينية في الخليل ونابلس - مثل رامين وسفارين وجماعين (منها ال قدامة) وكفر قدوم وحجة (منها الحجاي صاحب الإقناع) وكفر اللبد (منها اللبدي صاحب حاشية اللبدي على نيل المآرب) ومدينة طور كرم (منها مرعي الكرمي) وشويكة ومردا والعسكر -

وقد زارني في مسجدي رجل فاضل قبل مدة من أهل مادما (بالميم) من قرى نابلس وكان يعظم الإمام أحمد، ومما ذكر لي أن قرى نابلس معظمها تفتي على مذهب الإمام ابن حنبل إلى عصرنا الحالي^(١).

(١) وزارني بعض طلبة العلم الأجانب ممن أسلموا في الغرب وتحنلوا.

ذلك ما في غيرهم.. والكرامية المجسمة كلهم حنفية... وأول من قال إن الله جسم هشام بن الحكم الرافضي^(١)^(٢).

وأقوال الحنابلة في نفي التجسيم والتشبيه كثيرة^(٣):

- قال الإمام أحمد: إنها الأسماء مأخوذة بالشرعية واللغة، وأهل اللغة وضعوا هذا الاسم على كل ذي طول وعرض وسمك وتركيب وصورة وتأليف والله تعالى خارج عن ذلك كله فلم يجوز أن يسمى جسماً لخروجه عن معنى الجسمية، ولم يجز في الشرعية ذلك فبطل^(٤)^(٥) اهـ.

ونقل ابن حمدان في نهاية المبتدئين ص ٣٠ عن أحمد (تكفير من قال عن الله جسم لا كالأجسام).

وفي طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى ص ٤٩٩: (قال الوالد السعيد - أبو يعلى - : فمن اعتقد أن الله سبحانه جسم من الأجسام وأعطاه حقيقة الجسم من التأليف والانتقال: فهو كافر لأنه غير عارف بالله عز وجل لأن الله سبحانه يستحيل وصفه بهذه الصفات وإذا لم يعرف الله سبحانه: وجب أن يكون كافراً) اهـ.

وقال العلامة مرعي الكرمي في أقاويل الثقات ص ٦٤: (ومن العجب أن أئمتنا الحنابلة يقولون بمذهب السلف ويصفون الله بها وصف به نفسه وبها وصفه به رسوله من غير تحريف ولا تعطيل ومن غير تكيف ولا تمثيل ومع ذلك فتجد من لا يحتاط في دينه

(١) والشيعَةُ الأوائل عندهم من التجسيم شيء غير يسير.

(٢) مجموع الفتاوى ٣/ ١٨٦.

(٣) ستأتي في باب العقائد بالتفصيل.

(٤) وللإمام أحمد كتاب في نفي التشبيه.

(٥) انظر كتاب اعتقاد الإمام المجلد لأبي عبد الله أحمد بن حنبل للتمييز ٢٩٨.

بن أحمد بن حنبل قال: كنت بين يدي أبي جالساً ذات يوم فجاءت طائفة من الكرخيين فذكروا خلافة أبي بكر وخلافة عمر بن الخطاب وخلافة عثمان بن عفان رضي الله عنهم فأكثروا وذكروا خلافة علي بن أبي طالب رضي الله عنه وزادوا فطالوا فرفع أبي رأسه إليهم فقال: يا هؤلاء قد أكثرتم القول في علي والخلافة على أن الخلافة لم تزين علياً بل علي زينها قال: السيارى فحدثت بهذا الحديث بعض الشيعة فقال لي: قد أخرجت نصف ما كان في قلبي على أحمد بن حنبل من البغض^(١).

بل أثبت الإمام أحمد مناقب لعلي قد يعتبرها بعضهم غلوّاً فجعله قسيم النار. روى ابن أبي يعلى عن محمد بن منصور يقول كنا عند أحمد بن حنبل فقال له رجل: يا أبا عبد الله ما تقول في هذا الحديث الذي يروى أن علياً قال: "أنا قسيم النار"؟ فقال: وما تنكرون منذ أليس رويناه أن النبي ﷺ قال لعلي: "لا يحبك إلا مؤمن ولا يبغضك إلا منافق" قلنا بلى قال: فأين المؤمن قلنا في الجنة قال: وأين المنافق قلنا في النار قال: فعلي قسيم النار^(٢).

وقال: من لم يربع بعلي ابن أبي الطالب في الخلافة فلا تكلموه ولا تناكحوه^(٣).

وكان يقدم قول علي في كثير من المسائل على قول الصحابة إذا اختلفوا فقال أحمد في الأمر المختلف فيه عن رسول الله ﷺ ولم يعلم ناسخه من منسوخه، نصير في ذلك إلى قول علي: نأخذ بالذي هو أهنأ وأهدى وأبقى^(٤).

ووجدت بعض المسائل قدم أحمد فيها قول علي على قول عمر وعائشة رضي الله عنهم أجمعين، فهل بعد كل ذلك يكون ناصياً مبغضاً لآل بيت رسول الله! وكيف يكون

(١) طبقات الحنبلة ١/ ١٨٥. ونحن في هذا العصر بحاجة إلى إظهار مثل هذه الأقوال لدرء الفتن بين المسلمين.

(٢) طبقات الحنبلة ١/ ٣١٧.

(٣) طبقات الحنبلة ١/ ٤٥.

(٤) العدة ٣/ ١٠٤٢.

ناصبياً من أسقط عدالة كثير من ولاية الأمويين وقادتهم كيزيد بن معاوية والحجاج الثقفي وعمر بن سعد بن أبي وقاص وابن المهلب^(١)!

بل وجدت من علماء الشيعة من يعترف بموالاته أحمد لآل البيت وأنه كان يميل للشيعة ويحميهم في بيته، ووجدت في كتبهم أن الامام أحمد سئل عن الامام علي فقال: هو نفس محمد.

ونقل عنه ابن الوزير الزيدي في العواصم والقواصم شدة موالاته لأهل البيت ونقل مثل ذلك عن الامام المنصور بالله وهو من أئمة الشيعة الزيدية.

مؤلفات في الدفاع عن المذهب:

وقد ألّفت مؤلفات في تفضيل المذهب، والدفاع عنه وعن أتباعه منه:

- "كتاب ترجيح مذهب أحمد" للشريف أبي جعفر ابن أبي موسى ت سنة (٤٧٠ هـ).

- "قاعدة في تفضيل مذهب أحمد ومحاسنه" لشيخ الإسلام ابن تيمية.

- "القول المسدد في الانتصار لأحمد" لابن عبد الهادي ت سنة (٩٠٩ هـ).

- "المنهج الأحمد في درء المثالب التي تنمى إلى مذهب الإمام أحمد" لعبد الله بن عودة بن عبد الله بن صوفان القُدومي من فلسطين ت سنة (١٣٣١ هـ).

- رسالة: الروايات التي لا خلاف فيها عن أحمد، وهي رسالة جامعية في السعودية فنّد فيها صاحبها في المقدمة كثيراً من الشبهات.

(١) سيأتي تفصيل ذلك.

المبحث الرابع أعلام الحنابلة وأوطانهم

علماء الحنابلة كثر، تُرجم لما يقرب خمسة آلاف حنبلي، ومنهم أعلام للأمة كلها، فيكفي أن أربعة من أصحاب كتب الحديث الستة من الحنابلة وهم: أبو داود والنسائي ومسلم وابن ماجة.

ويكفي أن إمام متكلمي أهل السنة الإمام الأشعري قد انتسب إليه، قال ابن تيمية في "الفتاوى الكبرى ٦/ ٦٥٩": "لا ريب أن الأشعرية إنما تعلموا الكتاب والسنة من أتباع الإمام أحمد ونحوه بالبصرة وبغداد فإن الأشعري أخذ السنة بالبصرة عن زكريا بن يحيى الساجي وهو من علماء أهل الحديث المتبعين لأحمد".

وأن كثيراً من أئمة التصوف انتسبوا إليه ومنهم: ذو النون المصري، وابن الأعرابي والإمام الجنيد^(١)، سهل التستري، الإمام عبد القادر الجيلاني، وأبو عمرو القرشي.

وأن تقي الدين بن تيمية وابن قيم الجوزية وابن الجوزي وابن قدامة والحافظ عبد الغني المقدسي والضياء المقدسي وابن أبي الدنيا والطبراني وابن شاهين وابن رجب والذهبي وابن عقييل والطوفي وابن مفلح والمرداوي والسفاري قد انتسبوا إليه أيضاً.

وكان منهم من تولى قضاء بغداد ومكة والمدينة والقدس ومصر وغزة والرملة والخليل وحمص^(٢) وحلب والصالحية في دمشق وبعلبك وحران وأصبهان. ومنهم من تولى مشيخة الأزهر. ومنهم من تولى إمامة الحرمين.

(١) نسبه ابن أبي يعلى إلى الحنابلة في الطبقات.

(٢) أول قاض حنبلي لحمص هو محمد بن خالد بن موسى، المعروف بابن زهرة الحمصي الحنبلي، وهو أول حنبلي ولي قضاء حمص، وكان أبوه خالد شافعيًا فيقال إن شخصاً رأى النبي ﷺ فقال له: إن خالدًا ولد له ولد حنبلي فاتفق أنه كان ولد له هذا فشغله لما كبر بمذهب الحنبلية. إنباء الغمر لابن حجر: ٨/ ١٣٤.

ويكفي أن منهم كبار علماء أهل اللغة والقراءات مثل: ثعلب^(١) وابن نفطويه والزجاج^(٢) وغلّام ثعلب وابن الأنباري وأبو البقاء العكبري^(٣) والفرزدقي^(٤) وابن هشام - وكان شافعيّاً ثم حنبلياً -^(٥) وابن الخشاب^(٦).

ومن القراء: أبو بكر بن مجاهد^(٧) وهو أول من سبغ القراءات السبعة وهو شيخ الصنعة، وسبط أبي منصور الخياط المقرئ صاحب كتاب المبهج.

والكتب العمدة في معرفة طبقات علماء الحنبلة من لدن الإمام أحمد، المتوفى سنة (٢٤١ هـ) - رحمه الله تعالى - حتى قرب نهاية القرن الثالث عشر وهي:

"طبقات الحنبلة" للخلال، المتوفى سنة (٣١١ هـ). وعليه بنى القاضي أبو الحسين

(١) على مذهب الكوفيين في النحو، والذي لاحظته أن أكثر الكوفيين النحويين على مذهب الإمام أحمد.

(٢) كان يقول: اللهم احشرنى على مذهب أحمد بن حنبل. بغية الوعاة ١ / ٣١١.

(٣) هو عبد الله بن الحسين بن عبد الله بن الحسين الإمام محب الدين البغدادي سأله جماعة من الشافعية أن يتقل إلى مذهب الشافعي، ويعطوه تدريس النحو بالنظامية، فقال: لو أقمتوني وصبيت على الذهب حتى واريتموني ما رجعت عن مذهبي. له إعراب القرآن، إعراب الحديث، إعراب الشواذ، التفسير، شرح الفصيح، شرح الحماسة، شرح المقامات، شرح خطب ابن نباتة. بغية الوعاة ١ / ٤٨٣

(٤) نسبة إلى جده الفرزدق الشاعر، له كتب في التفسير والنحو والعروض مات سنة تسع وسبعين وأربعمائة.. بغية النحاة ٢ / ٩٥.

(٥) وهو جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف هشام الأنصاري الحنبلي النحوي العلامة، وتفقه للشافعي ثم حنبلي فحفظ مختصر الخرقى في دون أربعة أشهر وذلك قبل موته بخمس سنين، وأتقن العربية، قال ابن خلدون وما زلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربية يقال له ابن هشام أنحى من سيبويه، صنف مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب وغيره.

(٦) هو عبد الله بن أحمد بن الخشاب، أبو محمد النحوي. كان أعلم أهل زمانه بالنحو سأله شخص وعنده جماعة من الحنبلة: أعندك كتاب الجبال؟ فقال: يا أبله؛ أما تراهم حولي! بغية الوعاة ١ / ٤٧٦.

(٧) نسبة السبكي في طبقاته للشافعية وهو غير صحيح لأن أكثر شيوخه من الحنبلة ولأنه كان يفتح الصلاة بالحمد لا بالبسملة.

الفراء ابن أبي يعلى النصف الأول من كتابه، وهو "الطبقات" لابن أبي يعلى، المتوفى سنة (٥٢٦ هـ)، ونصفه الثاني في تراجم تلامذة تلاميذ الإمام أحمد فمن بعدهم، حتى ختم علماء طبقة المتقدمين بالحسن بن حامد، المتوفى سنة (٤٠٣ هـ)، وبدأ ببعض أعيان طبقة المتوسطين من رئيسهم والده أبي يعلى.

و"ذيل الطبقات"، لابن رجب، المتوفى سنة (٧٩٥ هـ)، وهي تبدأ بتراجم طبقة المتوسطين بدءاً من تلاميذ القاضي أبي يعلى رئيس طبقة المتوسطين، وبالتحديد من وفيات سنة (٤٦٠ هـ) وحتى وفيات سنة (٧٥١ هـ).

ثم الذيل من حيث وقف ابن رجب إلى قرب تمام القرن الثالث عشر، لابن حميد، المتوفى سنة (١٢٩٥ هـ) في كتابه: "السحب الوابلة..."

وما سوى هذه الثلاثة: اختصار، أو مع إضافة في معلومات عن المترجم له، أو إضافة تراجم إليها، وقد مضى ذكرها مفصلاً وقد طبع من الكتب المفردة في تراجم علماء الحنبلة: "طبقات الحنبلة" لابن أبي يعلى، وفيه: (٧٠٦) ترجمة. و"مختصره" لابن سرور المعروف بلقب: "الجنة". و"ذيله" لابن رجب، وفيه (٥٥٢) ترجمة. و"المقصد الأرشد" لابن مفلح، وفيه: (١٣١٥) ترجمة. و"الجواهر المنضد" لابن عبد الهادي، وفيه: (٢١١) ترجمة. و"المنهج الأحمد" للعليمي. ومختصره له: (الدر المنضد)، وفيه (١٩٤) ترجمة. وذيله: "النعت الأكمل" للغزي الشافعي، وفيه: (١٩٤) ترجمة. والذيل على ابن رجب لابن حميد النجدي ثم المكي: "السحب الوابلة" وفيه: (٨٤٣) ترجمة.

و"مختصر طبقات الحنبلة" للشطي. و"الفتح الجلي في القضاء الحنبلي" له. و"مشاهير علماء نجد" و"علماء نجد خلال ستة قرون". وفيه: (٣٣٨) ترجمة.

فهذه ثلاثة عشر كتاباً فيها نحو ستة آلاف ترجمة بالمكرر وبغير المكرر فيها نحو أربعة آلاف علم من أصحاب الإمام أحمد وتلاميذه، ومن المتمذهبين بمذهبه^(١).

ولو أردت أن أترجم لأعلام الحنابلة لطال بنا الأمر، ولكن من أراد معرفتهم فليرجع لكتب الطبقات وإلى المدخل المفصل لبكر أبي زيد ففيه أبحاث جيدة.

آفاق الحنابلة وأوطانهم:

تكون المذهب الحنبلي في بغداد، محل مولد الإمام أحمد، سنة (١٦٤ هـ) ووفاته فيها سنة (٢٤١ هـ)، وعنهما انتشر في أنحاء العراق، خاصة في الزبير ولم ينتشر خارج العراق إلا في القرن الرابع فما بعد، إذ خرج المذهب إلى الشام، وهو قاعدة الحنابلة الثانية، في فلسطين، وأعمالها: رامين، ووادي الشعير وجنين، وجب جنين ومردا، وقصبتها: نابلس، وطور كرم من قرى نابلس، والنسبة إليها: كرمي، ومن عملها أيضا: شويكة، وسفارين، والخريش، وعنتبا، وكفر لبد، وكفر قدوم، وحجة، وطرابلس، ومن عملها: جبة.

وفي دمشق، وأعمالها خاصة: أزرع، ودوما، والرحيبة، والضمير والصالحية، وقاسيون، وبيت لهما، وفي حلب، وحماه، وحمص، وبعلبك ومنها: قرية فصة، وحوران، وحران، والشويك. وفي القرن السادس فما بعد دخل المذهب مصر.

وكان له وجود وانتشار في بلاد العجم: إقليم الديلم، والرحاب، وبالسوس من إقليم خوزستان، وفي الأفغان. وفي مروذ، وآمد، وآمل، وأصبهان، وهراة، وهمدان.

وفي جزيرة العرب: في نجد - وهي قاعدته الثالثة - وفي الحجاز والأحساء، وقطر والبحرين، والإمارات العربية، وعمان، والكويت وللمذهب وجود في جوبوتي، وأرتريا.

وكانت عواصم قوته، وانتشاره في حقبة زمانية متتابعة، في بغداد أولاً، ثم في الشام في المقدس وفلسطين، ودمشق وأعمالها، ثم صار له شأن في مصر بالقاهرة، ثم تحولت قاعدته العريضة في نجد قلب جزيرة العرب منذ القرن الحادي عشر تقريبا حتى الآن^(١).

كان من المنافقين لظعنه في علي وفاطمة رضي الله عنهما. وأنه كان متزوجاً من جنية. وأنه خالف الإجماع في كثير من المسائل^(١).

وأما أتباعه وأنصاره فيقدمون كلامه على كلام أئمة الإسلام حتى الإمام أحمد بن حنبل. ويرون أن كل علماء الإسلام يؤخذ منهم ويرد عليهم إلا ابن تيمية فهو خاتمة المجتهدين وأوحد المحققين، ولذلك غالى بعضهم حتى وصل إلى القول بأن ابن تيمية معصوم - لا لأنه نبي ولكن لأنه سار على منهج صحيح! - ولذلك أخذوا يدافعون عن شذوذه العقدية والفقهية.

وأما من أنصفه وعرف قدره بلا إفراط ولا تفريط فهم قلة على رأسهم أئمة الحنابلة كالمرداوي والذهبي وابن رجب وابن النجار الفتوحي والبهوتي والسفاريني وأئمة المذاهب الأخرى كابن حجر العسقلاني والسبكي والعيني الحنفي والمزي وابن كثير، فالقول الصحيح فيه: أنه عالم فقيه له دراية كبيرة بالأحاديث ومعرفة واسعة بأقوال الفقهاء وكل ما رمي به من افتراءات كالقول بأنه تعلم العقيدة من أحد اليهود، وأنه كان يكد للإسلام وأهله. وأنه يقول بأن الله على صورة شاب أمرد وأنه يقول بتناسخ الأرواح، وأنه من النواصب لظعنه في علي وفاطمة رضي الله عنهما. وأنه كان متزوجاً من جنية. فكله كذب وافتراء عليه.

ولكن لا يعني ذلك أن كل كلامه صحيح، فله شذوذات عقدية وفقهية^(٢) لم يقل

(١) وقد رد على معظم هذه الافتراءات الشيخ نعمان بن محمود الآلوسي في جلاء العينين في محاكمة الأحمدين.

(٢) وله أقوال تلقفها من غير أهل السنة في العقائد والفروع كعدم وقوع الطلاق في الحيض والطلاق بالثلاث، وكقوله بقاء النار والقدم النوعي وإمكان أن يكون الله محلاً للحوادث فهذا لم يقل به أهل السنة. ومنها ما خالف فيه الإمام أحمد كإنكار التوسل والمجاز وإطلاق لفظ الحد والجسم على الله. وسيأتي بيانها.

ومنهم من ينسبه إلى النفاق لقوله في علي ما تقدم ولقوله إنه كان مخذولا حيث ما توجه وإنه حاول الخلافة مراراً فلم ينلها وإنما قاتل للرئاسة لا للديانة، ولقوله إنه كان يحب الرئاسة. وإن عثمان كان يحب المال، ولقوله أبو بكر أسلم شيخا يدري ما يقول وعلي أسلم صبيا والصبي لا يصح إسلامه على قول... ونسبه قوم إلى أنه يسعى في الإمامة الكبرى... وكان إذا حوقق وألزم يقول لم أرد هذا إنما أردت كذا فيذكر احتمالا بعيداً^(١) اهـ

هل كلام ابن تيمية هو المقدم عند الحنبلة؟

كثير من طلبة العلم يأخذون مذهب الحنبلة من اختيارات ابن تيمية وكتبه وهذا خطأ علمي ومنهجي لأسباب:

الأول: إن ابن تيمية لم يكن يلتزم مذهب الإمام أحمد في فتاويه بل كان يجتهد بحسب ما يراه قال الذهبي عنه في معجم شيوخه: "وبرع في الحديث وحفظه، فقلّ من يحفظ ما يحفظه من الحديث، معزواً إلى أصوله وصحابته، مع شدة استحضاره له وقت إقامة للدليل. وفاق الناس في معرفة الفقه، واختلاف المذاهب، وفتاوى الصحابة والتابعين، بحيث إنه إذا أفتى لم يلتزم بمذهب، بل يقوم بما دليله عنده"^(٢). وقد توسع ابن تيمية بأصول وقواعد لم يتوسع بها الإمام أحمد مثل: قاعدة سد الذرائع، كما ضيق في (١) أما كلامه في اليد والوجه والإصبع على الحقيقة فمشهور عنه موجود في كتبه-وليس هذا قول الإمام أحمد كما سيأتي- كذلك كلامه في الاستغاثة. أما كلامه في علي وعثمان فلا أظنه يصح. ولكن ذكر ابن حجر أن ابن تيمية قد بالغ في الرد على الشيعة حتى أوقعه ذلك في إنكار بعض فضائل علي. فقال: "إنه تحامل في مواضع عديدة ورد أحاديث موجودة -لعلي- "انظر الدرر الكامنة ٢/ ١٨٨". كما أنّه بالغ في الرد على الأشاعرة من أهل السنة حتى نسبهم إلى التعطيل والتجهّم. فقد كان من طريقته أنه يرد على لازم القول لا على القول نفسه، وكان من طريقته أنه يرد على قول الطائفة المبتدعة بقول الطائفة المناقضة لها، فيرد على الراضة بقول الناصبة، وعلى الجهمية بقول المجسمة.

تيمية بأصول وقواعد لم يتوسع بها الامام أحمد مثل: قاعدة سد الذرائع، كما ضيق في أصول لم يضيق فيها الامام أحمد مثل: العمل بالحديث الضعيف.

وليس كثرة الكلام دليلاً على أن المتكلم أعلم من غيره، قال ابن رجب: "وكذلك المصنفون في سائر الكلام، وفي الفقه من فقهاء الطوائف: يطيلون الكلام في كل مسألة إطالة مفرطة جداً. ولم يتكلم أئمتهم في تلك المسائل بتقريرها وكلامهم فيها. هل يجوز أن يعتقد بذلك فضلهم على أئمة الإسلام، مثل: سعيد بن المسيب، والحسن، وعطاء، والنخعي، والثوري، والليث، والأوزاعي، ومالك، والشافعي، وأحمد، وإسحاق، وأبي عبيد، ونحوهم. بل التابعون المتسعون في المقال أكثر من الصحابة بكثير. فهل يعتقد مسلم أن التابعين أعلم من علماء الصحابة" (١).

الثاني: إن كتب الحنابلة المعتمدة والمحرة - في الفقه والعقيدة - موجودة ومنتشرة وفيها من المسائل المرتبة ما لا يوجد في فتاوى ابن تيمية واختياراته. قال العلامة عبد الوهاب بن فيروز شيخ الحنابلة في عصره: "اعلم أن الأصحاب رحمهم الله تعالى قد بينوا المذهب الأحمد أتم بيان، وأوضحوه، فلا مجال بعد ذلك فيه لذي لسان إما: بتصريح، أو إيماء أو منطوق، أو مفهوم، أو قياس، أو تخريج، وفي كل المذكورات حجة لمن سلك من الرشاد المحجة" (٢).

الثالث: إن أقوال الإمام أحمد بن حنبل في المسائل أكثر دقة وأكثر شمولاً لأبواب الفقه وأكثر اتباعاً للنصوص من أقوال ابن تيمية. قال الحافظ ابن رجب عن فقه أحمد في الرد على من اتبع غير المذاهب الأربعة ص ٧: "ومن تأمل كلامه في الفقه وفهم مأخذه ومداركة فيه، علم قوة فهمه واستنباطه. ولدقة كلامه في ذلك ربما صعب فهمه على كثير

(١) الرد على من اتبع غير المذاهب الأربعة، ص ١٥.

(٢) رسالة جواز الحركة في الصلاة الملحقه بحاشيته على الروض المربع، ص: ٥٤٥.

من أئمة أهل التصانيف ممن هو على مذهبه، فيعدلون عن مأخذه الدقيقة إلى مأخذ آخر ضعيفة يتلقونها عن غير أهل مذهبه، ويقع بسبب ذلك خلل كثير في فهم كلامه وحمله على غير محامله. ولا يحتاج الطالب لمذهبه إلا إلى إمعان وفهم كلامه. وقد روى من فهمه وعلمه ما يقضي منه العجب، وكيف لا ولم يكن مسألة سبق للصحابة والتابعين ومن بعدهم فيها كلام إلا وقد علمه وأحاط علمه به وفهم مأخذ تلك المسألة وفقهها، وكذلك كلام عامة فقهاء الأمصار وأئمة البلدان - كما يحيط به معرفته - كمالك، والأوزاعي، والثوري، وغيرهم. وقد عرض عليه عامة علم هؤلاء الأئمة وفتاويهم "اهـ".

الرابع: إن شروط الاجتهاد توفرت في الإمام أحمد بلا منازع حتى صار مرجعية لأهل عصره، بخلاف ابن تيمية رحمه الله فلم يتوفر فيه ما توفر في أحمد. فقد كان الإمام أحمد من القرون الثلاثة الأولى وكان يحفظ ألف ألف حديث، وشهد له فقهاء عصره بالإمامة في الفقه والعلم والحديث والقرآن والتفسير واللغة والزهد والورع والسنة.

الخامس: إن أئمة الحنابلة لم ينصوا على أن ابن تيمية هو من يؤخذ منه المذهب فقط وأنه هو المرجح للأقوال في المذهب. ولكنهم كانوا يحكون أقواله كما يحكون أقوال أئمة المذهب كأبي يعلى وابن حامد وابن الجوزي وابن عقيل والمجد ابن تيمية والشيخ عبد القادر وابن حمدان والطوفي وابن تميم وابن عبدوس وابن رجب وابن مفلح.

فلم يكن قول ابن تيمية في المرتبة الأولى ولا الثانية ولا الثالثة في المذهب، بل مراتب العلماء في أخذ المذهب هي^(١): الموفق ابن قدامة صاحب الكافي والمغني، ثم المجد ابن تيمية صاحب المحرر وهو جد تقي الدين، ثم - إن اختلفا - ابن مفلح صاحب الفروع ثم ابن رجب صاحب القواعد الفقهية. ثم تقي الدين ابن تيمية بشرط أن يوافق أحد شيوخ المذهب - الموفق أو المجد -.

(١) في المرتبة الأولى طبعاً هو الإمام أحمد إذا نص على قول. ولكن كلامنا فيما إذا اختلف المذهب.

قال العلامة المرداوي - وهو من أئمة الحنابلة الذين نقحوا المذهب - في الإنصاف ١/ ١٨: "وإن كان الترجيح مختلفا بين الأصحاب في مسائل متجاذبة المآخذ فالاعتماد في معرفة المذهب من ذلك على ما قاله المصنف - ابن قدامة - والمجد - ابن تيمية الجد - والشارح وصاحب الفروع - لابن مفلح - والقواعد الفقهية - لابن رجب - والوجيز والرعيتين - لابن حمدان - والنظم والخلاصة والشيخ تقي الدين وابن عبدوس في تذكرته فإنهم هذبوا كلام المتقدمين ومهدوا قواعد المذهب بيقين.

فإن اختلفوا فالمذهب ما قدمه صاحب الفروع فيه في معظم مسائله.

فإن أطلق الخلاف أو كان من غير المعظم الذي قدمه فالمذهب ما اتفق عليه الشيخان أعني المصنف والمجد أو وافق أحدهما الآخر في أحد اختياريه وهذا ليس على إطلاقه وإنما هو في الغالب فإن اختلفا فالمذهب مع من وافقه صاحب القواعد الفقهية أو الشيخ تقي الدين وإلا فالمصنف لا سيما إن كان في الكافي ثم المجد) اهـ كلام المرداوي.

هل أخذ الحنابلة بكل ما قال به ابن تيمية؟

لم يأخذ الحنابلة بانفرادات ابن تيمية وإن كانوا يذكرونها في كتبهم، بل من الحنابلة من أنكر عليه شذوذه الفقهية والعقدية. قال الحافظ ابن رجب الحنبلي: "وطوائف من أئمة أهل الحديث وحفاظهم وفقهائهم: كانوا يحبون الشيخ ويعظمونه، ولم يكونوا يحبون له التوغل مع أهل الكلام ولا الفلاسفة، كما هو طريق أئمة أهل الحديث المتقدمين، كالشافعي وأحمد وإسحاق وأبي عبيد ونحوهم، وكذلك كثير من العلماء من الفقهاء والمحدثين والصالحين كرهوا له التفرد ببعض شذوذ المسائل التي أنكرها السلف على من شذ بها، حتى إن بعض قضاة العدل من أصحابنا - الحنابلة - منعه من الإفتاء ببعض ذلك"^(١).

(١) الذيل لابن رجب ٢/ ٣١٤.

وما نريده في هذا العصر^(١) هو أن ندرك أن ابن تيمية كان من البشر أولاً وأنه عالم من العلماء ثانياً فلا داعي للتعصب له ولأقواله فقوله ليس حجة. ولا داعي لتقصه والظعن فيه.

الذهبي يخالف شيخه ابن تيمية في مسائل أصلية وفرعية:

هذا حكم كبار طلابه عليه قال الذهبي: "وكان قوَّالاً بالحق، نهَّاءً عن المنكر، لا تأخذه في الله لومة لائم، ذا سطوة وإقدام، وعدم مداراة الأغيار. ومن خالطه وعرفه؛ قد ينسبني إلى التقصير في وصفه، ومن نابذه وخالفه؛ ينسبني إلى التغالي فيه، وليس الأمر كذلك. مع أنني لا أعتقد فيه العصمة، كلا فإنه مع سعة علمه، وفرط شجاعته، وسيلان ذهنه، وتعظيمه لحرمان الدين، بشرُّ من البشر"^(٢).

وقال: "وأنا لا أعتقد فيه عصمة بل أنا مخالف له في مسائل أصلية وفرعية فإنه كان مع سعة علمه وفرط شجاعته وسيلان ذهنه وتعظيمه لحرمان الدين بشراً من البشر"^(٣) وقال الذهبي في زغل العلم^(٤) محذراً من الدخول في الفلسفة التي دخل فيها ابن تيمية في آخر حياته: "فإن برعت في الأصول وتوابعها من المنطق والحكمة والفلسفة

(١) لا يعقل في هذا العصر أن نبقي مختلفين حول شخصيات معينة في تاريخ الإسلام. والإسلام كله في خطر.

(٢) وذكر الذهبي أن سبب إنكار العلماء عليه هو إطلاقه لعبارات أحجم عنها الأولون والآخرون فقال: "... وأمر لم يسبق إليها، وأطلق عبارات أحجم عنها الأولون والآخرون وهابوا، وجسر هو عليها، حتى قام عليه خلق من علماء مصر والشام قياماً لا مزيد عليه، وبدعوه وناظروه وكابروه". (٣) الدرر الكامنة ١/ ١٧٦.

(٤) يذكر بعض المؤرخين رسالة وجهها الذهبي لابن تيمية تسمى الرسالة الذهبية لا أراها تصح. أما زغل العلم فهو ثابت عن الذهبي. وقد اطلعت على رسالة لأحدهم بعنوان أضواء على الرسالة المنسوبة إلى الحافظ الذهبي ينكر فيها الرسالة الذهبية ولكنه لم يستطع إنكار زغل العلم فهو ثابت عنه بلا شك.

وآراء الأوائل ومجازات العقول واعتصمت مع ذلك بالكتاب والسنة وأصول السلف ولفقت بين العقل والنقل فما أظنك في ذلك تبلغ رتبة ابن تيمية ولا والله تقر بها وقد رأيت ما آل أمره إليه من الحط عليه والهجر والتضليل والتكفير والتكذيب بحق وبباطل^(١) فقد كان قبل أن يدخل في هذه الصناعة منورا مضيئاً على محياه سيما السلف ثم صار مظلماً مكسوفاً عليه قتمة عند خلائق من الناس ودجالاً أفاكاً كافراً عند أعدائه ومبتدعاً فاضلاً محققاً بارعاً عند طوائف من عقلاء الفضلاء وحامل راية الإسلام وحامي حوزة الدين ومحبي السنة عند عوام أصحابه"^(٢).

وقد عرف الذهبي مكانة شيوخه وذكر أن أعلمهم بالحديث هو ابن دقيق العيد والدمياطي ثم ذكر أن ابن تيمية ممن له معرفة بالحديث^(٣)، ولم يعتبر الذهبي شيخه ابن تيمية هو المجدد على رأس القرن بل اعتبر شيخه ابن دقيق العيد.

ابن القيم لا يقدر شيخه ابن تيمية:

قال العلامة ابن القيم في مدارج السالكين ٥٢/٢: "والله يشكر لشيخ الإسلام سعيه ويعلي درجته ويجزيه أفضل جزائه ويجمع بيننا وبينه في محل كرامته، فلو وجد مريده سعة وفسحة في ترك الاعتراض عليه واعتراض كلامه لما فعل. كيف وقد نفعه الله بكلامه وجلس بين يديه مجلس التلميذ من أستاذه وهو أحد من كان على يديه فتحه يقظة ومناما، وهذا غاية جهد المقل في هذا الموضع فمن كان عنده فضل علم فليجد به أو فليعذر ولا يبادر إلى الإنكار فكم بين الهدهد ونبي الله سليمان وهو يقول له: أحطت بما لم تحط به النمل: ٢٢ وليس شيخ الإسلام أعلم من نبي الله ولا المعترض".

(١) يرى الذهبي أن ردود العلماء على ابن تيمية فيها الحق وفيها الباطل. وهذا يعني أن ابن تيمية كسائر العلماء.

(٢) زغل العلم ٤٣.

(٣) انظر: زغل العلم ٣٣.

الحافظ ابن رجب الحنبلي لا يتابع ابن تيمية:

كان ابن رجب ممن يتابع ابن تيمية في مسألة الطلاق ثم ترك ذلك فنافره التيميون. قال الحافظ ابن حجر العسقلاني: "ونقم عليه إفتاؤه بمقالات ابن تيمية، ثم أظهر الرجوع عن ذلك فنافره التيميون فلم يكن مع هؤلاء ولا مع هؤلاء، وكان قد ترك الإفتاء بأخرة"^(١).

وهذا العلامة عبد الله القدومي الحنبلي ينص على مخالفة ابن تيمية للمذهب فقال في درء المثلّاب: "والْحَاصِلُ: أَنَّ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الشَّيْخُ تَقِي الدِّينِ بَن تَيْمِيَّةٍ - فِي الطَّلَاقِ بِالثَّلَاثِ - لَا تَصَحُّ نِسْبَتُهُ لِمَذْهَبِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ وَلَا لِأَحَدٍ مِنْ أَصْحَابِهِ، إِذْ لَمْ يَقُلْ أَحَدٌ مِنْهُمْ بِذَلِكَ".

المسائل التي خالف فيها ابن تيمية الإمام أحمد والحنابلة^(٢):

١ - إطلاق ألفاظ على الله لم ترد في الكتاب والسنة كالقول بأن الله حداً وعدم إنكار التجسيم والتشبيه. والقول بأن الله محل للحوادث.

- القول بفناء النار^(٣).

- القول بالقدم النوعي^(٤).

- إنكار المجاز. وقد ذكر ابن عبد الهادي المبرد مذهب الإمام أحمد والحنابلة وأن ابن تيمية شذ عنه.

(١) إنباء الغمر لابن حجر ٣/ ١٧٦.

(٢) وسيأتي التفصيل في كل مسألة. ولم أذكر الاعتراضات على ابن تيمية إلا بما اعترض عليه أئمة الحنابلة. مع يقيني بأنه أحد المجتهدين في تاريخ الإسلام.

(٣) وقد وضع الإمام السفاريني. ومن قبله الإمام مرعي الكرمي الحنبلي - عقيدة الحنابلة في القدم النوعي وفناء النار وبين أن رأي ابن تيمية ليس رأي الحنابلة.

(٤) وقد خالف الألباني رأي ابن تيمية في فناء النار والقدم النوعي وفي تصحيح أحاديث وتضعيفها.

المبحث السادس

علماء الحنابلة يردون على السلفية المعاصرة

لقد رفض كبار علماء الحنابلة غلو الطائفة النجدية، وتبرؤوا منها وقطعوا صلة هذه الطائفة بالمذهب الحنبلي وعقيدته^(١).

وإن كنا نرى أن الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله كان صادقاً في دعوته الإصلاحية - وقد اتهم بتهم كثيرة منها الصحيح ومنها الباطل^(٢) - ولكن الله لا يقبل من العمل إلا ما كان خالصاً لوجهه موافقاً لشرعه بلا إفراط ولا تفريط فالسنة بين الغالي والجافي.

ومع أننا نرى أن بعض العوام قد أتوا بأفعال منكرة - تشبه أفعال الجاهلية - إلا أن دعوة الشيخ ابن عبد الوهاب كانت دعوة سطحية - تشبه دعوة الحرورية الخوارج^(٣) - فقد بالغت في تصوير الأمور والحكم على الشيء فرع عن تصوره، وجعلت الآيات التي نزلت في الكفار في المسلمين المتوسلين الزائرين، فلا يعقل أن يصف مشايخه بأنهم على غير التوحيد وأن يصف إحدى المدن ويشني عليها بقوله: ليس عندهم مشاهد ولا أسياد، فحكم لها بصحة التوحيد لهذا السبب فقط وحكم على غيرها بالشرك إذا وجد فيها

(١) وهذا دليل على أنني لست أول من كتب في بيان الاختلاف بين الحنابلة والسلفية المعاصرة الوهابية.

(٢) منها أنه ادعى النبوة لنفسه ومنها ما حكاه بعض المستشرقين من إتيانه لبعض الفواحش والكبائر، فهذا كله كذب وافتراء على ابن عبد الوهاب.

(٣) وإن أهل السنة عبر التاريخ حكموا على الخوارج بالنظر إلى طريقتهم أولاً لا بالنظر إلى عقيدتهم العامة، فإنهم قد يعتقدون بعض عقائد أهل السنة ولا يدخلهم ذلك في أهل السنة.

القباب^(١). وأن بعض تلامذته حكموا بالكفر على أحد العلماء لتنزيه الله عن الجسمية^(٢). وما يتبع ذلك من استباحة دمه وماله.

فهل كانت هذه طريقة الإمام المجل أحمد بن حنبل بل هل كفر ابن تيمية المتوسلين والزائرين للمشاهد - تكفيراً يستحل دماءهم -؟! والسنة تصرح أن من شذ شذ في النار وأن يد الله مع الجماعة وأن الشيطان مع من خالف الجماعة فمن أراد بحجوة اللجنة فليلزم الجماعة وهم السواد الأعظم أهل السنة. وقد تقدم قول الأثرم في الرد على من انتسب إلى الإمام أحمد ثم خالفه فقال: "وقد ظننت أن آخرين يلتمسون الشهرة ويحبون أن يذكروا وقد ذكر قبلهم قوم بألوان من البدع فافتضحوا ولأن يكون الرجل تابعا في الخير خير من أن يكون رأسا في الشر... وقال النبي - ﷺ - "البركة مع أكابرهم"، وقال ابن مسعود "لا يزال الناس بخير ما أخذوا العلم عن أكابرهم... وإن أبا عبد الله وإن كان قريبا موته فقد تقدمت إمامته ولم يخلف فيكم شبهة"^(٣).

ولذلك حارب أهل السنة ومعهم كبار أئمة الحنابلة هذه الحركة التي تكفر المسلمين بسبب مسألة التوسل والزيارة ومسألة تنزيه الله تعالى عن سمات الأجسام والمخلوقات، وقد أنكرت البيوت والأسر العلمية الحنبلية في الشام وفلسطين ونجد والأحساء والعراق هذه الحركة وردوا عليها ردوداً بليغة، وقد ذكرت أكثر من عشرة بيوت علمية حنبلية عارضت الحركة الوهابية^(٤)، وأكثر من ثلاثين عالماً حنبلياً ردوا عليها

(١) وقد كانت القباب في عصر الإمام أحمد فلم ينكرها ولم يكفر زائرها وسيأتي بيان ذلك.

(٢) سيأتي كل هذا موثقاً من كتبهم.

(٣) طبقات الحنابلة ١/ ٦٨.

(٤) وإن أتباع هذه الحركة يتفاخرون بهذا اللقب قال أحد شيوخهم في الدرر السنية ١٦/ ٤٥٢: نعم نحن وهابية حنفية... ومن هاضنا أو غاظنا بمغيظة.

ردوداً صريحة^(١)، وذكرت غيرهم من علماء الحنابلة الذين لم يوافقوهم على دعوتهم ولم يشاركوهم القضاء والولاية ولكن لم تنقل لنا ردود مباشرة عليهم.

وهذه تراجم للعلماء الحنابلة الذين ردوا على السلفية المعاصرة^(٢):

١ - فأول من رد عليهم من الحنابلة هو الشيخ القاضي سليمان بن عبد الوهاب التميمي النجدي المتوفى « ١٢٠٨ هـ » وهو أخو محمد عبد الوهاب، وهو فقيه حنبلي من قضاة نجد ومن علمائهم ويصفه ابن بشر النجدي في عنوان المجد بأنه عالم فقيه قاض له معرفة ودراية. وله رسالة في الرد على أخيه محمد بن عبد الوهاب سماها "فصل الخطاب في الرد على محمد بن عبد الوهاب" سميت فيها بعد "الصواعق الإلهية في الرد على الوهابية"، وهي مطبوعة. وقد قرظها له العلامة محمد بن سليمان الكردي شيخ الشافعية بمكة وهو شيخ محمد بن عبد الوهاب^(٣).

وكانت عداوته لهم جهرية ثم لما قوي سلطانهم صارت سرية. فاستمر سليمان في مراسلة البلدان والأشخاص محرصاً وراداً على دعوة أخيه، ويبدو أنها لاقت بعض الاستجابة، لا سيما في العينة التي تُعد أهم المدن في نجد في ذلك الوقت فثاروا عليه

(١) من الملاحظ أن ابن حميد وابن الشطي الحنبلين لم يترجما لابن عبد الوهاب ولا لأتباعه وأولاده في طبقات الحنابلة، و مع أي أرى أن الأمانة التاريخية تقتضي ذكرهم ثم ذكر ما لهم وما عليهم. إلا أن صنيعهم هذا له دلالة كبيرة. ويوجد في مختصر طبقات الحنابلة المطبوع للشطي ترجمة لابن عبد الوهاب وهي من إدخال المحقق في متن الكتاب وليست منه وهو صنيع قبيح، وكان الواجب فعل ذلك في الحواشي أو في ملحق الكتاب لا التلاعب بالمتن وتحريفه.

(٢) رجعت في تراجم هؤلاء إلى السحب الوابلة للعلامة ابن حميد ومختصر طبقات الحنابلة للشطي، وعلماء نجد لابن بسام.

(٣) من مشايخ ابن عبد الوهاب الذين ردوا عليه: الشيخ محمد بن سليمان مفتي الشافعية في مكة والشيخ محمد بن عبد اللطيف الأحسائي شيخ الشافعية في الأحساء. ويحكي ابن حميد في السحب (ص ٢٧٥) أن والده عبد الوهاب وهو من فقهاء الحنابلة كان يحذر منه إلا أن ذلك يحتاج إلى تحقيق.

علومهما، ولا يبالي من خالفه، وإذا طلبت منه أن يعرض كلامه على أهل العلم؛ لم يفعل، بل يوجب على الناس الأخذ بقوله، وبمفهومه، ومن خالفه فهو عنده كافر، هذا وهو لم يكن فيه خصلة واحدة من خصال أهل الاجتهاد، ولا والله عشر واحدة، ومع هذا راج كلامه على كثير من الجهال، فإننا لله وإنا إليه راجعون».

ولقد بلغت ردود سليمان على أخيه مبلغاً عظيماً حيث صار ينقلها أهل عصره في الرد عليهم.

٢- ومنهم الشيخ الفقيه محمد بن أحمد بن علي بن سحيم^(١):

وقد مدحه ابن فيروز. و ذكر ابن حميد أن له رداً على محمد بن عبد الوهاب. وهو عالم مشهور بين علماء عصره، فلما أرسل ابن عبد الوهاب رسالة لعلماء عصره يدعوهم لطريقته، ألف القباني كتاباً في الرد على هذه الرسالة، سماه (فصل الخطاب في رد ضلالات ابن عبد الوهاب)، فأرسل ابن سحيم رسالة إلى علماء الأمصار تحريضاً لهم على حركة ابن عبد الوهاب، ويظهر من هذا الكتاب شدة إلحاح ابن سحيم على أولئك العلماء من أجل مناهضة الشيخ ودعوته فلما قدمت رسالة ابن سحيم وتكرر طلبه سنة ١١٥٧هـ، كتب عندئذ - القباني - كتاباً آخر هو اختصار للكتاب السابق وزيادة - كما قاله القباني -، ومما يؤيد أن الكتاب الذي هو جواب على رسالة ابن سحيم مغاير للكتاب الأول (فصل الخطاب)، أن القباني - يكرر كثيراً (وذكرنا في فصل الخطاب..)^(٢).

٣- ومن المعارضين للحركة الوهابية الشيخ الفقيه سليمان بن محمد بن سحيم بن أحمد بن سحيم الحنبلي النجدي «١١٨١ - ١٢٣٠ هـ» وهو من فقهاء أهل الرياض

(١) انظر: السحب الوابلة، ص ١١٤٥.

(٢) دعاوى المناوئين لدعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب، عبد العزيز بن محمد ص ٥٠، مما يضحك أن صاحب هذا الكتاب يسمي لتعصبه كل العلماء الذين ردوا على ابن عبد الوهاب بالمطوعة!

وكان والده فقيهاً أيضاً، ومن مخالفي محمد عبد الوهاب، وهو من قبيلة عنزة وكان فقيهاً حنبلياً فاضلاً، خرج إلى بلدة الزبير بعد استيلاء الوهابية على الرياض ومات هناك، كفره محمد بن عبد الوهاب.

وله رسالة في الرد على هذه الطائفة^(١) وقال عن ابن عبد الوهاب: «ومن لم يوافق في كل ما قال ويشهد أن ذلك حق، يقطع بكفره، ومن وافقه وصدقه في كل ما قال، قال أنت موحد ولو كان فاسقاً محضاً..»^(٢). وسيأتي ذكر ولده.

وهو من عناء ابن عبد الوهاب وأفحش بقوله: "وقفت على أوراق بخط ولد ابن سحيم يريد أن يصد بها الناس عن دين الإسلام وشهادة أن لا إله إلا الله فأردت أن أنبه على ما فيها من الكفر الصريح وسب دين الإسلام.. " تاريخ ابن غنام. فانظر إلى هذا الغلو والظلم لهذا العالم الكبير أيعقل أن يسبّ عالم فقيه دين الإسلام ويكفر صراحة! وهو من قال فيه في إحدى رسائله: "لكن البهيم (سليمان بن سحيم) لا يفهم معنى العبادة"^(٣).

٤ - ومن رد عليهم من الحنابلة العلامة الشيخ الفقيه محمد بن عبد الرحمن ابن عفالق الحنبلي (١١٠٠ - ١١٦٤ هـ). في كتابه تهكم المقلّدين بمن ادعى تجديد الدين "رد فيه على ابن عبد الوهاب في كل مسألة من المسائل التي ابتدعها. أما عن ترجمته فهو محمد بن عبد الرحمن بن عفالق الأحسائي الحنبلي أحد أكبر علماء الحنابلة في عصره بل هو مرجع الحنابلة في أسانيدهم"^(٤).

(١) انظر: حاشية السحب الوابلة لأبي زيد ١١٤٥، وذكرها ابن غنام في تاريخ نجد (٢/ ٨٩).

(٢) فصل الخطاب في رد ضلالات ابن عبد الوهاب، ق ١٦٥.

(٣) مجموعة مؤلفات ابن عبد الوهاب ٥ / ٩٠، ٩١.

(٤) وقد أطلال الشيخ ابن حميد في ترجمته في السحب الوابلة ص ٩٢٧، وعلماء نجد ٣/ ٨١٨.

وقد قال في كتابه "تهكم المقلدين في من ادعى تجديد الدين" وهو خطوط ويظهر منه أنه رسالة وجهها لابن عبد الوهاب:

فقد وَقَفْتُ على القواعد التي بَنَيْتَ عليها مذهبك، ووصلت إليّ بخط يدك، فوجدتك قد ارْتَقَيْتَ فيها مُرْتَقَى صَعْباً، وِعِراً، حَزَنًا، شَتَمْتَ به الأئمة، وسببت به أعلام الأئمة، وهدمت به قواعد الملة المحمية، ثَلَبْتَ به جميع الأمة المحمدية، حتى، والأئمة الأربعة، ومن قلدهم وارْتَقَيْتَ فيه إلى الجزم بزيع أصحاب رسول الله إلى يومنا هذا.

وسأبين لك إن شاء الله تعالى [عن] مضمون قواعدك بياناً واضحاً، يشترك في معرفته العامي والفقير، والجاهل البسيط والعالم النبيه، وأُحْبِبْتُ قبل ذلك أن أُقَدِّمَ سؤالك عن ما هو معلوم مقرر عند كثير من العلماء المتأخرين، الذين رَتَّبُوا المذاهب وحرَّروها، وصَنَّفُوا فيها تصانيف، فيها مُعْظَمُ اشْتِغَالِ النَّاسِ اليوم، ومع عِلْمِهِم بِجميع ما أسألك عنه لم يلحقوا بالذين مِنْ قبلهم، والذين قبلهم أيضاً لم يلحقوا مِنْ قبلهم، وهَلُمَّ جَرًّا.

حتى إن أحدهم مع رُسُوخِ علمه، وقوة مَكْتَنَتِهِ، وعِلْمِهِ بِجميع ما أسألك عنه، يقول: حَظِيتُ برؤية فلان، وَمَشَيْتُ تحت رِكَابِهِ؛ وبعضه يقول: رأيت من لا أصلح أن أقدم لهم مَدَاسَهُمْ... ويا للعجب وهذا الآدمي يتكلم على الغوغاء بلسان الاجتهاد، ويدعي الاستنباط.... "اهـ" (١).

ومع أن محمد عبد الوهاب كان قد تحالف مع أمير العيينة ابن معمر لكن ابن عفالق أرسل برسالة علمية قوية دفعت ابن معمر للتخلي عن محمد ابن عبد الوهاب ونصرته، وهذا يدل على ما يتمتع به ابن عفالق من قوة حجة وعلم.

(١) وهي رسالة مخطوطة، في مكتبة الجامعة الملكية في تبونجن بألمانيا، وقد تضمنت هذه الرسالة أسئلة تعجيزية تهكمية، وقد قصد بها ابن عفالق الطعن والتوهين في محمد بن عبد الوهاب، والاستخفاف به.

وقد تحدى ابن عفالق ابن عبد الوهاب في العلوم البلاغية فلم يجبه. قال ابن بسام قال عنه: "فعادى الدعوة وكتب إلى الشيخ محمد رسالة يتحداه فيها بأن يبين له ما تحتوي عليه سورة العاديات من المجاز والاستعارة والكناية وغيرها من العلوم البلاغية.. " (١). وذكر ذلك علوي بن الحداد.

ونلاحظ أن ابن عفالق من أوائل من ذكر أن نجد هي موطن الفتن، حيث ينعى على الوهابيين بأن موطنهم هو نجد - قرن الشيطان - وأنهم من بقايا فتنة مسيلمة الكذاب، يقول ابن عفالق في رسالته لابن معمر: (وفي فضل أهل الشام واليمن والحرمين وفارس ما يعرفه من له أدنى معرفة بالأحاديث وأما أنتم يا أهل اليمامة ففي الحديث الصحيح عندكم يطلع قرن الشيطان، وأنتم لا تزالون في شر من كذابكم إلى يوم القيامة. إن في ذلك لعبرة لأولي الأبصار).

ويقول: (فبماذا يجاوبون من هذه حالته ودعواه، أيدينون بالرجعة ويقولون هذا مسيلمة قد ظهر بوادي حنيفة، فإن النبي ﷺ قال في الحديث المشهور أنهم لا يزالون في فتنة من كذابهم إلى يوم القيامة..) (٢).

(١) في علماء نجد ٦ / ٤٠.

(٢) رسالة ابن عفالق لابن معمر ق ٤٩. جواب ابن عفالق على رسالة ابن معمر، ق ٥٦. ممن ذكر ذلك سليمان بن عبد الوهاب وجعله الدليل على بطلان دعوة أخيه، وهو أن موطنه بلاد المشرق، بلاد مسيلمة الكذاب، فيقول:

(وما يدل على بطلان مذهبكم ما في (الصحيحين) عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال: (رأس الكفر نحو المشرق).... فلو علم أن بلاد المشرق خصوصاً نجد بلاد مسيلمة أنها تصير دار الإيمان، وأن الطائفة المنصورة تكون بها.. وأن الحرمين الشريفين واليمن تكون بلاد كفر تعبد فيها الأوثان، وتجب الهجرة منها، لأخبر بذلك، ولدعى لأهل المشرق خصوصاً نجد، ولدعى على الحرمين واليمن وتبرأ منهم، إذ لم يكن إلا ضد ذلك، فإنه ﷺ عم المشرق، وخص نجد بأن منها يطلع قرن الشيطان). فصل الخطاب في الرد على محمد بن عبد الوهاب، ص ٤٤، ٤٥. ويزعم عثمان بن منصور =

سبحان الله! هذا هو الشرك عندهم الصلاة على النبي ﷺ وتوقيره وتنزيه الله عن الجسمية وصفات الحدث.

وقد افترى عليه بعضهم - كعادتهم مع كل من خالفهم - وادعوا أنه سرق مخطوطات كثيرة من دمشق وجاء بخبر لا برهان فيه فقال: "وقد أيد كلام الشيخ محمد ما قاله العلامة عبد القادر بن محمد بدران في كتابه "منادمة الأطلال" حينما ذكر مقر الحنبلة بصاحلية دمشق مدرسة ابن أبي عمر فقال: "وقد كان بها خزانة كتب لا نظير لها فلعبت بها أيدي المختلسين إلى أن أتى بعض الطلبة التجديدين فسرق منها خمسة أحمال جمل من الكتب وفر بها"^(١). وكلام ابن بدران لا يذكر الفاعل ويبعد أن يكون الفقيه المويسي لأنه تلميذ الإمام السفاريني في دمشق ولأنه حين خرج من دمشق خرج بمعرفة أهل الفقه والعلم ووصاه شيخه السفاريني بوصية - كما هي عادة العلماء مع طلابهم - ذكرها ابن بسام نفسه.

٦ - فقيه أهل الجمعة القاضي على سدير الشيخ عبد الله بن أحمد بن سحيم الحنبلي «١١٧٥هـ» فقيه أهل الجمعة بالقصيم كان فقيها حنبلياً وقاضياً لبلدان سدير كلها، كان يعارض غلو الوهابية في التكفير. قال مؤلف كتاب دعاوى المناوئين لدعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب ص ٣٧: "وهو من بيت آل سحيم الذي يضم أكثر من خصم حارب الدعوة السلفية".

وصفه ابن بسام بأنه عمدة مقاطعة سدير في التدريس والإفتاء والتعليم. ثم قال: "والترجم على ما قرأنا من تواريخ نجد وما دار حول دعوة الشيخ محمد رحمه الله هو أخف عشيرته معاداة ومجابهة للدعوة السلفية والمذكور من بيت علم كبير في نجد..."^(٢) وذكر في موضع آخر أن الإمام المويسي الحنبلي قد أثر فيه.

(١) علماء نجد، ص ٣٦٦..

(٢) علماء نجد ٤ / ٣٠.

٧- الشيخ الفقيه ناصر بن سليمان بن محمد بن سحيم التميمي الحنبلي (١١٧٧ - ١٢٢٦)، مدحه العلامة عثمان بن سند البصري والعلامة ابن فيروز، ووصفه ابن بسام في علماء نجد بقوله: "له شهرة وذكر عال وعلم وتقوى". وقال: "إلا أن هذا البيت العلمي ممن قاوم دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب السلفية وعادها".

تتلمذ على يد العلامة ابن فيروز وكان عاملاً ورعاً صالحاً مدحه الشيخ عثمان بن سند البصري المالكي الحنبلي.

وهو من بيت علم كبير ولجده وأبيه ردود علي ابن عبد الوهاب، قال ابن فيروز في إجازته له:

وجده الأجل ممن قمعا
وبيته الرفيع في العلوم

مبتدع العارض فيما ابتدعا
أرفع بيت شيد في القديم^(١)

٨ - قاضي حريملاء الشيخ مرشد بن أحمد بن عمر التميمي الحنبلي (١١٧١هـ) أخذ عن فقهاء نجد والشام. قال عنه ابن بسام: "وصار هو قاضي حريملاء إلا أنه من الأعداء للألداء للشيخ محمد بن عبد الوهاب...." (٢).

ثم حكى ابن بسام عنه أنه سافر إلى اليمن والتقى بالإمام الصناعي، ثم نقل قول الصناعي: "لما بلغت هذه الأبيات نجد وصل إلينا بعد أعوام من أهل نجد عالم يسمى مريد بن أحمد التميمي... وكان قد تقدمه في الوصول إلينا الشيخ عبد الرحمن النجدي ووصف لنا من حال محمد بن عبد الوهاب أشياء أنكرناها فبقينا مترددين فيما نقله الشيخ عبد الرحمن النجدي حتى وصل إلينا الشيخ مريد وله نبأه وأوصل بعض رسائل ابن

(١) وانظر: السحب الوايلة ١١٤٤.

(٢) علماء نجد ٥/٤١٦.

ذلك محاولة اغتياله حين خروجه من الأحساء إلى بلد الزبير - جنوب البصرة - ونجا بكرامة عجيبة - ذكرها ابن حميد في السحب الوابلة - وهو مكفوف البصر. وقد رحل إلى البصرة بعد استيلاء الوهابية على الأحساء في عهد عبد العزيز بن محمد، كان وأبوه وجده من العلماء الحنبلة وكانت له مكانة كبيرة عند السلطان العثماني، وكان يعارض الشيخ محمد بقوة، لذا كفره الشيخ ودعا لقتله^(١).

قال في مطلع قصديته عند خروجه إلى الزبير:

سَلَامٌ فِرَاقٌ لَا سَلَامٌ نَحِيَّةٍ عَلَى سَاكِنِي نَجْدٍ وَأَرْضِ الْيَمَامَةِ
لَقَدْ زَعَمُوا أَهْلُ الشَّقَاءِ بِأَنَّهُمْ عَلَى دِينِ حَقٍّ وَاصِبٍ وَاسْتِقَامَةٍ
وَقَالُوا سِوَاهُمْ كُلٌّ مِّنْ كَانَ كَافِرًا لَقَدْ كَذَبُوا وَاللَّهِ هُمْ فِي ضَلَالَةٍ
وَقَدْ حَاوَلُوا التَّعْطِيلَ مِنْ كُلِّ مَذْهَبٍ وَلَفَّقُوا دِينًا بِدَعَاةٍ أَيْ بِدَعَاةٍ
أَضَلُّوا بِجَهْلِ هَذِهِ الْأُمَّةِ الَّتِي لَقَدْ خَرَجَتْ لِلنَّاسِ هُمْ خَيْرُ أُمَّةٍ
فَوَيْلٌ لَهُمْ مِنْ فِعْلِهِمْ وَفَعَالِهِمْ وَوَيْلٌ لَهُمْ يَوْمَ الْمَعَادِ بِنِقْمَةٍ
أَلَا فَاجْبِرُونِي أَيُّهَا الْقَوْمُ أَنْتُمْ عَلَى أَيْ دِينٍ أَمْ فَمِنْ أَيْ فِرْقَةٍ^(٢)

ومعارضته لهم أشهر من أن يدلل عليها فأمره معروف جاء في مطلع مخطوط الصواعق والرمود، لتلميذه عبد الله بن داود الزبيري الحنبلي: أن الشيخ محمد بن فيروز قال في محمد ابن عبد الوهاب: "إني أذكر في هذه الأوراق شيئاً من نشأة الطاغية المرتاب، المحي ما اندرس من أباطيل مسيلمة الكذاب".

وقال تلميذه صالح بن سيف العتيقي في وصفه: "كثير الرضا بالقضاء والتسليم

(١) السحب الوابلة ٩٦٩.

(٢) وقد حذفت بعض الآيات لشدها.

لأمر مولاه قام في نصر الدين وقمع أهل العارض المارقين حتى بذل عليه طاغيتهم - يقصد ابن عبد الوهاب - خمسمائة أحراراً ذهاباً لمن يقتله وتسوروا عليه بيته ليلاً فلم يمكنهم الله منه.. " (١).

وللعلامة ابن فيروز معرفة كبيرة بالمذاهب الأربعة، واشتهر ذلك في عصره قال الشيخ علوي الحداد: "ولله درّ الشيخ محمد بن عبد الله بن فيروز الحنبلي لما قام مجتهداً ابتغاء مرضاة الله في إطفاء بدعة هذا الخبيث، كلما رأى وجهاً لبعض أهل المذاهب الأربعة تبع ذلك الوجه لما كان يعمل أو يقوله ابن عبد الوهاب البدعي وذلك لأجل إظهار المخالفة" (٢).

ولا ينكر السلفية المعاصرة علمه وفقهه وفضله. قال ابن بسام في علماء نجد ٥/ ٤٢١: "إننا لا ننكر ما بلغه الشيخ محمد بن فيروز من سعة العلم وقوة الحفظ وكثرة الاطلاع ولا ننكر أنه بلغ من الشهرة والزعامة مبلغاً بعيداً وصل به إلى مكاتبه السلطان محمود خان وأن السلطان كان يقدره ويعتقد فيه، وأنه قام بالتعليم والتدريس بجدة ونشاط وهمة حتى تخرجت عليه الأفواج العديدة من العلماء الكبار، كل هذا صحيح وأكثر من أيضاً وإنما الذي ننكره ونأخذ عليه معاداته الشديدة للشيخ محمد بن عبد الوهاب....".

وقد وصف ابن حميد فرار ابن فيروز وأتباعه من بطش أتباع ابن عبد الوهاب فقال: "... فلما رأى هذا منهم وهم في شوكة وصوله وفتك وسبي وأمرهم في ازدياد وعرف أنهم يأخذون الأحساء فلم يطب له المقام بها وارتحل بأهله وأولاده ومن يعز عليه إلى البصرة وتبعه تلامذته فسافروا دفعات برا وبحرا مع غاية الخوف والوجل فسلمهم

(١) السحب الوابلة ٩٧٩.

(٢) مصباح الظلام في رد شبه البدعي النجدي ص ٩٣.

الله. ولما وصل البصرة تلقاه واليها عبد الله آغا بالإكرام والتعظيم وهرع إليه الخلق على مراتبهم للسلام عليه والتبرك برؤيته والتماس أدعيته فكان يوماً مشهوداً...^(١).

وقد ذكر ابن بسام أن ابن عبد الوهاب راسل ابن فيروز في مسائل منها التوسل والزيارة. وأكثر تلامذة ابن فيروز وأصحابه ممن عارض الحركة الوهابية كما سنرى.

١١ - الفقيه الشيخ سيف بن أحمد العتيقي الحنبلي ١١٨٩هـ، وآل العتيقي أسرة نجدية حنبلية ظهر منها هذا وابنه وكانا معارضين للدعوة. قال العلامة ابن فيروز: "فقيه صالح حافظ لكتاب الله لا يفتقر عن تلاوته معرضاً عن الدنيا باذلاً لها سخي النفس، وقد جمع غالب ما رُذِّ به على طاغية العارض فبلغ سفراً ضخماً."^(٢)

قال ابن بسام: "اشتغل بالعلوم الشرعية حتى مهر فيها لا سيما في الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل وقد اطلعت على وثيقة تدل على ولايته إمامة جامع ابن سليم في المجمع... والمترجم من أعداء الدعوة السلفية وصاحبها الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله فقد جمع الردود التي رد بها على الشيخ محمد بن عبد الوهاب فجاءت في مجلد ضخماً، إلا أن هذا المجموع لا يعرف له وجود..."^(٣).

١٢ - الشيخ الفقيه عبد الوهاب بن محمد بن فيروز الأحسائي الحنبلي ت ١٢٠٥هـ، له ردود على من أنكر التقليد رسالة باسم "القول السديد في جواز التقليد" و"إبداء المجهود في جواب سؤال ابن داود" وهو جواب سؤال سألته تلميذه الشيخ عبد الله بن داود عن القول المرجوح وعن المقلد المذهبي. توفي قبل أبيه^(٤).

(١) السحب الوابلة، ص ٩٧٤.

(٢) السحب الوابلة، ص ٤١٧.

(٣) علماء نجد: ٢/ ٤١٥.

(٤) انظر السحب الوابلة ٦٨٣.

١٤١ الحنابلة والاختلاف مع السلفية المعاصرة

للوهابية^(١). وصفه ابن بسام ٢٩٢/٦: "الشيخ الفقيه الفرضي الحيسوب". وقال ابن حميد: "العلم المفرد والهمام الأوحده"^(٢).

وهو معاصر للحركة السلفية الوهابية فقد عاصرها في قوتها وضعفها، وهو من الموالين لأعدائها كالعلامة ابن فيروز.^(٣)

له عدة كتب منها اختصار شرح العقيدة السفارينية وصفه ابن بسام بأنه أحسن مختصر لشرح السفاريني المطول^(٤).

١٥ - ومن تلامذة ابن سلوم الشيخ القاضي عثمان بن عبد العزيز بن منصور التميمي الحنبلي: ١٢٨٢هـ، وكان معارضاً لهم بسبب اتصاله بابن سلوم^(٥). وصفه ابن بسام بالعلم الغزير وأنه على عقيدة السلف وأنه من علماء نجد البارزين.

قال ابن بسام في علماء نجد ٩٧/٥: "حصل من العلوم الشرعية والعربية وعد من نبهاء العلماء وتصدى للتأليف وألف شرح كتاب التوحيد للشيخ محمد بن عبد الوهاب...".

وقد تولى القضاء في سدير وحائل في أيام تركي بن عبد الله وفيصل بن تركي، وألف شرح كتاب التوحيد ثم تغير رأيه فاتصل بابن سلوم وداود بن جرجس فكان له رأي شديد في الوهابية فيرى أنهم من الخوارج وله كتب في الرد على غلوهم «جلاء الغمة

(١) انظر: علماء نجد لابن بسام ٢٩٢/٦.

(٢) وانظر: السحب الوابلة ١٠٠٧، سبائك المسجد ١٨.

(٣) انظر علماء نجد ٢٩٤/٦.

(٤) والملاحظ أننا لم نسمع إلى اليوم عن تحقيق مخطوطات هؤلاء الأئمة المعارضين وهي كثيرة وهذا لطمس آثارهم وعلومهم.

(٥) انظر: علماء نجد ٨٩/٥.

١٧ - ولقد عارضهم شيخ الحنابلة في دمشق العلامة الشيخ حسن الشطي. وقد أرسل الشيخ محمد بن عبد الوهاب برسالة في معتقده إلى علامة الحنابلة في الشام ليحصل على تقريره فرفض الشيخ الشطي بل تبرأ من عقائد النجدية ولعن معتقدها. قال حفيده مصطفى الشطي ص ١٠ "وقد صرح بمثل هذه الترهات والضلالات رئيسهم ابن عبد الوهاب الشيخ النجدي الذي كان هو السبب في زيغ عقائد عامتهم في ضمن رسالة كبيرة أرسلها للجد التقي العالم الورع مرجع الحنابلة في وقته حال حياته المرحوم الشيخ حسن الشطي لينظر فيها ويقرظ عليها. وفي ذلك الوقت كان في مرض شديد فلم يتيسر له رد مقالاتها بالتفصيل فكتب في آخرها بخطه المنور ما ملخصه: "قد اطلعت على هذه الرسالة المشتملة على مسائل شرعية متعلقة بأمور ارتكبتها بعض الناس جهلاً لا توجب الكفر أصلاً وبعضها ربما يكون حسناً عند التأمل وقد أكفرهم بفعلها ابن عبد الوهاب محرر هذه الرسالة وحكم بحل دمائهم وأموالهم بمفاهيم تخيلها من ظواهر النصوص الشرعية منبأة عن جهله وتوغله وسوء ظنه بالمؤمنين. فلعنة الله على من اعتقد هذا الاعتقاد فإن من كفر مؤمناً فقد كفر". النقول الشرعية لحفيده^(١).

(١) قال صاحب كتاب دعاوى المناوئين في الدفاع عن ابن عبد الوهاب: "وعرف حسن بن عمر الشطي (ت ١٢٧٤هـ) من الشام بعدائه ويغضه للدعوة السلفية، كما هو صريح كتابته التي سطرها تذيلاً على رسالتي (إثبات الصفات) ورسالة "مشاجرة بين أهل مكة وأهل نجد" فقد رمى صاحب الدعوة بادعاء النبوة، والتمثيل في صفات الله، كما ألصق به فرية تكفير المسلمين، وغيرها من الأكاذيب والدعاوى الباطلة مع أنه قد كتب هذا التذيل - القبيح - بعد اطلاعه وقراءته لرسائل أئمة الدعوة. ويزعم حسن بن عمر الشطي في تذييله الذي كتبه في نهاية (رسالة إثبات الصفات)، حيث يذكر من صفات الشيخ محمد بن عبد الوهاب: (تكفير المسلمين واعتقاده حل دمائهم وأموالهم وسي ذرارهم). ويورد الشطي في تذييله - الآخر - الذي كتبه في خاتمة (رسالة في مشاجرة بين أهل مكة وأهل نجد) أن هذه الرسالة - كما يزعم - (مدارها على تكفير المسلمين وحل دمائهم وأموالهم) نقلاً عن كتاب دعاوى المناوئين لدعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب، ١٩٩.

١٨ - ومنهم الشيخ أحمد بن حسن بن رشيد العفالق الأحمسي الشهير بالحنبلي ١٢٥٧هـ ربه العلامة ابن فيروز وأقرأه العلوم النقلية والعقلية حتى برع في الكل. (١)

وذكر ابن حميد أن الأحمسي لما قويت حركة سعود هرب إلى المدينة وصار له شهرة كبيرة وأخذ يكاتب السلطان عبد الحميد لإنقاذ الحجاز فلم يقدرُوا على ذلك، ثم وقعت المدينة بأيدهم وقربه سعود إليه لاحتياجه لأمثاله، فهو المقدم في مذهب الإمام أحمد، وصانعهم وداهنهم ليدفع عن أهل المدينة من بطشهم كان يقول: "الله يعلم أن هذا جل مقصودي من مداخلتهم" (٢).

وحاول الإصلاح بين سعود والباشا ثم انتقل إلى مصر وصار شيخ الحنابلة في الأزهر (٣).

١٩ - قاضي الزبير الشيخ الفقيه إبراهيم بن ناصر بن جديد الزبيري الحنبلي ١٢٣٢هـ: تتلمذ على مشايخ الزبير والشام، ومنهم العلامة الأصولي الفقيه أحمد البعلي، والعلامة ابن فيروز. (٤)

قال ابن بسام: "في وقته بدأت جيوش آل سعود تمتد لنشر الدعوة السلفية إلى أطراف العراق فاهتم ببناء سور بلد الزبير وأشرف على بنائه، وقد فرغ منه عام ١٢١١هـ وكان هو رئيس الوفد الذين ذهبوا إلى بغداد لمقابلة والي بغداد سليمان باشا فقابلوه وبينوا

(١) السحب الوابلة، ١٢٦.

(٢) السحب الوابلة، ١٢٩.

(٣) وتفرد ابن بشر في (عنوان المجد ١/ ٤٢١) بذكر رواية أن الباشا عذبه وقلع أسنانه. وفي ذلك نظر لأنه كان معظماً له كثيراً حتى أعطاه الرواتب الجزيلة وعينه مفتياً للحنابلة ومدرساً لأولاده. والله أعلم بحقيقة الحال فأنا شاك في موافقة الأحمسي أو معارضته لابن عبد الوهاب. ولكن الذي يظهر أنه كان يصانعهم كما نقل تلميذه كما سيأتي.

(٤) السحب الوابلة، ٧٣.

سلام من الرحمن أحلى من الشهد
إلى معشر الإخوان أهل محبتي
وبعد فقد جاءت إلينا رسالة
وهي في اثني عشر بيتاً.

وأطيب عرفاً من شذى المسك والورد
وأهل ودادي نعم ذلك من ود
بها قول وزور خارج من لدن زيدي^(١)

قال عنه ابن بسام في علماء نجد ٢ / ٥٤٠: "أصبح من كبار علماء مدينة عنيزة".

٢٢ - الشيخ صالح بن سيف بن أحمد العتيقي الحنبلي (١٢٢٣هـ): من تلامذة العلامة ابن فيروز وكان كأحد أولاده اشتغل في العلوم حتى بلغ مرامه^(٢).

وصف محنة شيخه مع الوهابية فقال: "قام في نصر الدين وقمع أهل العارض المارقين حتى بذل عليه طاغيتهم - يقصد ابن عبد الوهاب - خمسمائة أهر ذهباً لمن يقتله وتسوروا عليه بيته ليلاً فلم يمكنهم الله منه.." (٣).

٢٣- الشيخ عثمان بن سند النجدي البصري حريري الزمان: ت ١٢٥٠، قرأ على العلامة ابن فيروز وابن جديد كان مالكيًّا ثم صار حنبليًّا - وهو ممن برع في المذهبين^(٤).

قال ابن بسام في علماء نجد ١٥٢/٥: "وهو من النوابغ في سرعة الحفظ وجودة الفهم وبطء النسيان والرغبة العظيمة في العلم والجد العظيم في تحصيله وهذه العوامل المهمة صيرت منه مع توفيق الله تعالى آية كبرى في المحصول العلمي وبكونه موسوعة كبرى في العلوم الشرعية والعلوم العربية والعلوم التاريخية وغيرها".

(١) السحب الوايلة، ص ٤٣٠.

(٢) انظر السحب الوابلة ٤٢٩.

(٣) السحب الوابلة ٩٧٩.

(٤) انظر: مختصر الشطي ١٨٠، علماء نجد ٥/ ١٤٣ ويذكر كاظم الدجيلي - في مجلة لغة العرب س ٣، ع ٤، ص ١٨٠ - أثناء ترجمة عثمان بن سند بأنه لم يرجع للوهابية لأنه طعن فيهم في هذا الكتاب "مطالع السعود"، وقد صنفه في السنة الأخيرة من حياته.

وكان عالماً صالحاً له كرامات منها: أنه خط حول عنيزة بخط فلم يلدغ فيها أحد في زمنه، ومنها أن الناس بعد دفنه صاروا يشمون ريحاً زكية من قبره، ومنها أن الجراد كثر في عنيزة وأكل زروعهم عدا مزرعة ابن عضيّب^(١).

٢٥ - الشيخ محمد بن حمد الهديي التميمي الزبيري الحنبلي ١٢٦١ هـ: الفقيه الورع تلميذ ابن فيروز وابن جديد. عارض الحركة الوهابية في تكفيرهم للمسلمين، وكان ممن عاتب صاحبه أحمد بن رشيد الحنبلي في مصانعته حيث قال: "ثم هجم علينا سعود فصانعهم الشيخ أحمد وسلك معهم وقطعت حضور دروسه من يومئذ فعاتبني فقلت لا: لا بدّ أنهم يأمرونك بقراءة رسائلهم التي فيها تكفير المسلمين فكيف أقرأها أو أسمعها؟ ثم قلت له: أما تذكر حين أجازك شيخنا المرحوم الشيخ محمد بن فيروز وأوصاك بوصية منها:

احذر تُصَبِّ بعـارض من محق أهل العارض

فقد ظهرت إشارته وتحققت مكاشفته فقال: الله يعلم أني معهم بالظاهر لا بالباطن فقلت: ولم؟ قال: لأدافع عن نفسي وعن أصحاب مثلك ولقد صدق فإنه دافع ونفع"^(٢).

٢٦ - ومنهم الشيخ حجي بن يزيد بن حميدان الحنبلي ت ١١٩٢ هـ: قال ابن بسام في علماء نجد ٢/ ٢٦: "الظاهر أنه نجدي الأصل... شب سنياً صحيح العقيدة...، وأما أن المترجم من تلاميذ آل فيروز وهم لم يحققوا توحيد العبادة فهذا تقسيم آخر تال". وقد أثنى عليه أولاً ثم طعن في عقيدته لأنه يقول بالتوسل وهو ما قال به الحنابلة فهو يطعن في كل الحنابلة.

(١) انظر علماء نجد، ص ٥٠.

(٢) السحب الوابلة، ٩٠٩.

العلم عمن عاصر الشيخ عبد الوهاب هذا أنه كان غضبان على ولده محمد لكونه لم يرض أن يشتغل بالفقه كأسلافه وأهل جهته ويتفرس فيه أن يحدث منه أمر، فكان يقول للناس: يا ما ترون من محمد من الشر، فقدّر الله أن صار ما صار، وكذلك ابنه سليمان أخو الشيخ محمد كان منافياً له في دعوته ورد عليه ردّاً جيداً بالآيات والآثار لكون المردود عليه لا يقبل سواهما ولا يلتفت إلى كلام عالم متقدماً أو متأخراً كائناً من كان غير الشيخ تقي الدين بن تيمية وتلميذه ابن القيم فإنه يرى كلامهما نصّاً لا يقبل التأويل ويصول به على الناس وإن كان كلامهما على غير ما يفهم، وسمى الشيخ سليمان رده على أخيه "فصل الخطاب في الرد على محمد بن عبد الوهاب" وسلّمه الله من شرّه ومكره مع تلك الصولة الهائلة التي أرعبت الأبعاد..^(١) ا. هـ. وكتابه مليء بالردود عليهم ومعاداتهم.

وكتب ابن حميد - أيضاً - رسالة تضمنت الدفاع عن أبيات بردة البوصيري، والرد على الشيخ أبي بطين لما ذكر عن أبيات في البردة شركية.

٣٠ - الفقيه العلامة الشيخ عبد الله القدومي الحنبلي النابلسي، عالم الحنبلة بالحجاز والشام المتوفى سنة ١٣٣١ هـ. رد عليه في مسألة الزيارة ومسألة التوسل بالأنبياء والصالحين، وقال: إنه مع مقلديه من الخوارج، في وقد ذكر ذلك في رسالته "الرحلة الحجازية والرياض الأنسية في الحوادث والمسائل".

قال الشيخ العلامة عبد الله بن صوفان القدومي الحنبلي رحمه الله تعالى في كتابه الرحلة الحجازية (ص/ ١١٦) عن هؤلاء القوم: "إن قيل من أين علم أنهم يكفرون أهل الإسلام؟ قلنا: ذاك أمر لا ينكر ففي كتبهم المطبوعة قديماً وحديثاً ما لا يحصى وسمع من فلتات ألسنتهم شيء كثير يلقبون أهل الإسلام بعباد القبور ويقولون في سنة كذا زحفت جنود الموحدين على مكة وفر أهلها منها وتفرقوا شذر مذر إلى غير ذلك من

هو الله تعالى وأنه خالق السبب والمسبب، وليس لنا أن نحمل فاعل ذلك على اعتقاد موصل للكفر، ولا أن نحكم بكفره بلا سؤال منه عن حقيقة عقيدته بل ليس لنا الفحص والتجسس فإن نسبة الأشياء للأسباب وارد بصرائح النصوص، فالحاكم بالكفر على مثل هؤلاء هو الكافر الخارج عن الإيمان التابع لهواه فإن من كفر مؤمناً فقد كفر". وقد نص الشطي على عدم جواز تكفير المستغيث إن علم منه صحة التوحيد^(١).. وقد أنكر الشيخ الشطي غلو النجدية في التكفير فقال ص ٣٠: "وهذه المسألة مما تغالى فيها وغلط الطائفة الوهابية المتقدم ذكرهم وأطلقوا الكفر على فاعل ذلك المذكور...".

٣٢- الشيخ المفتي محمد جميل الشطي الحنبلي (ت ١٣٧٩هـ) من الشام في كتابه: (الوسيط بين الإفراط والتفريط) وقد انتقد الوهابية مع محاولته التوسط.

ولد بدمشق سنة ١٣٠٠هـ له مؤلفات في الأدب والتاريخ، اشتغل بالقضاء والإفتاء^(٢). ٣٣- ومنهم الشيخ ابن عبد الرزاق الحنبلي في كتابه الجوابات في الزيارة. قال السيد علوي بن الحداد: رأيت جوابات للعلماء الأكابر من المذاهب الأربعة من أهل الحرمين الشريفين، والأحساء وحلب واليمن والبصرة وبغداد وبلدان الإسلام نثراً ونظراً.

٣٤- الشيخ الفقيه إبراهيم بن محمد بن سالم بن ضويان الحنبلي ت ١٣٥٣هـ:

اشتهر بالعلم وفاق أقرانه متفنناً في علوم كثيرة وهو شارح دليل الطالب وشرحه مشهور يسمى "منار السبيل في شرح الدليل". قال تلميذه محمد بن رشيد: السبب في قلة تلاميذه والآخذين عنه هو أن الشيخ المترجم ليس من المتحمسين لدعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب والناس ينفرون ممن لا يتحمس لها" ولموقفه هذا منع من القضاء^(٣).

(١) انظر ص ٩.

(٢) انظر: (النعت الأكمل) ص ٤٣١.

(٣) انظر علماء نجد ١ / ٤٠٤

وقال رحمه الله: "ولا شك أن هذا الغلو الذي شاع في نجد خطؤه يعرفه كل أحد وأنه لم يسبقهم إليه سابق، وأول من تكلم فيه فيما رأينا أحمد بن عتيق وتبعه ابن عبد اللطيف وحرموا الأسفار إلى تلك البلاد إلا بشروط يتعذر وجودها. ومع ظهور بطلان هذا القول شرعاً وعقلاً قبله أكثر طلبة العلم في نجد لما دخل في قلوبهم بسبب ترؤس ناس جهال مثل حسن بن حسين وابن عبد اللطيف ناس غلب عليهم الغلو مع قلة العلم، ومع ذلك فيهم الجسارة على تكفير من خالفهم في خرافاتهم مما سترى بعضه في هذه الرسائل إن شاء الله بحيث وصل بهم هذا الغلو إلى الجنون". رحمة الله عليه ما أبصره وأفقهه، وإلى الله المشتكى والملقى^(١).

٣٦ - الشيخ محمد بن إبراهيم بن عريكان الحنبلي توفي بعد ١٢٧١هـ.

تتلمذ على عدة مشايخ فلما سمع بالسيد محمد السنوسي شيخ الطريقة السنوسية لازمه سنين عديدة، وكان سفيره في بعض الأمور المهمة إلى السودان. نظم دليل الطالب في الفقه في ثلاثة آلاف بيت^(٢).

٣٧ - الشيخ إبراهيم بن حمد بن جاسر الحنبلي، من علماء بريدة، قال في مشاهير علماء نجد ٧٣/٢: "إبراهيم بن حمد بن جاسر عرض له شبه فاسدة^(٣) وفارق علماء دعوة التوحيد السلفية وانحاز إلى الضد والله أعلم بما مات عليه وبما ختم له به". أخذ عن الشيخ العلامة محمد بن عمر بن عبد العزيز، وأخذ عنه الشيخ عبد الرحمن بن سعدي^(٤).

٣٨ - الشيخ عبد العزيز بن حمد بن عبد الوهاب التميمي باقعة الزمان ولسان ذلك

(١) أما عن طريقة قتله فانظر علماء نجد ٥/٣٣٣ لابن بسام.

(٢) علماء نجد ٥/٤٨٤. والسحب الوابلة.

(٣) أي بحسب عقيدتهم.

(٤) قيل أنه توفي سنة ١٣٣٨ هـ لموقفه من تكفير الأتراك.

الأوان ولد عام ١١٩٠هـ وقرأ وفاق ولم تدخل في قلبه دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب مع أنه كان جده لأمه^(١).

٣٩ - العلامة ابراهيم بن عبدالله بن يوسف الوائلي الحنبلي، انتهت إليه رئاسة المذهب في الحجاز، توفي عام ١١٨٩هـ ولم يدخل في الدعوة الوهابية.

٤٠ - الشيخ عبدالله بن منصور الوائلي ولد عام ١٢٠٠هـ وكام أبوه أمير القصيم ثم عنيزة. نصبه أهلها إماماً وخطيباً ثم وشى به أتباع الأمير تركي بن سعود عنده وعند قضاته بأنه ينكر عليهم ولا يعتقد فيهم العلم خاصة آل الشيخ، واكن يرجع في المشكلات الفقهية الى شيخه العلامة ابن سلوم وهو من أعدائهم فعزلوه ووبخوه، توفي في مكة ١٢٥١هـ^(٢).

هؤلاء هم علماء الحنابلة الذين عارضوا الدعوة الوهابية وتبرؤوا منها مع أنهم تعرضوا بسبب ذلك للتكيل والطرء والقتل، وهذا يدين الطوائف المبتدعة الشدة والتكفير^(٣).

وإذا بحثنا في شيوخ هؤلاء وتلامذتهم نجد أنه مع أنهم لم يردوا صراحة على أتباع ابن عبد الوهاب إلا أنهم لم يؤيدوا حركتهم، نعرف ذلك في أن أكثرهم هاجر إلى الزبير أو إلى الحجاز ومنهم من امتنع عن تولي المناصب. وقد وجدت منهم الكثير لكن يكفي من ذكرتهم.

(١) تراجع لتأخري الحنابلة ٩٨

(٢) السحب ٢/ ٦٤١، تراجع متأخري الحنابلة ٩٤

(٣) وهذا ليس ادعاء بل قد فعلوا ذلك مع ابن فيروز وطلابه وفعلوه مع عبد الله بن علي بن عمرو آل رشيد الحنبلي ت ١٣٢٤هـ وفعلوا ذلك مع الشيخ مريد بن أحمد التميمي الحنبلي «١١٧١هـ» وهو أحد كبار علماء نجد، وقد قتلوه في مدينة رغبة لمخالفته لهم. ومع سليمان خويطر تلميذ سليمان بن عبد الوهاب وناشر رسائله، وفعلوا مع المويبي ذلك إذ أحرقوا شجره ووضعوا سليمان تحت الإقامة الجبرية حتى مات. وكل هؤلاء من علماء الحنابلة.

لقد تبين لنا بعد كل هذه النقول أن أكثر الحنبلة المعاصرين للدعوة - ممن لم يتقرب للأمراء والسلاطين - كانوا رافضين لعقائد الوهابية ومنهجهم، بعد أن أشيع زوراً وبهتاناً أن من رفض الدعوة الوهابية هم الصوفية والأشاعرة فقط.

وتبين لنا بعد دراسة تاريخ نجد وعلماء نجد أن كبار العلماء والمفتين والقضاة خالفوا الحركة الوهابية وحاربوها، وأن من أيدها هم تلامذة ابن عبد الوهاب وأبنائه وتلامذتهم، ولم يوافقهم إلا من صانعهم أو من اغتر بالمناصب والرسوم.

ولم يكن الحنبلة هم وحدهم من عارضوا هذه الدعوة بل شاركهم في ذلك كبار العلماء من الحنفية والشافعية والمالكية والزيدية ومنهم:

- الإمام الصنعاني المتوفى سنة ١١٨٢ هـ، صاحب سبل السلام. - ومنهم العلامة ابن عابدين الحنفي. قال الإمام الجليل وخاتم الحنفيين وإمامهم ابن عابدين الحنفي في ردّ المحتار رد المحتار على الدر المختار (٤ / ٢٦٢): "... كما وقع في زماننا في أتباع محمد بن عبد الوهاب الذين خرجوا من نجد وتغلبوا على الحرمين، وكانوا ينتحلون مذهب الحنبلة^(١)، لكنهم اعتقدوا أنهم هم المسلمون وأن من خالف اعتقادهم مشركون، واستباحوا بذلك قتل أهل السنة قتل علماءهم.. "١. هـ.

- ومنهم العلامة الصاوي المالكي في حاشيته على تفسير الجلالين، في تفسير قول الله تعالى: ﴿إِنَّ الشَّيْطَانَ لَكُمْ عَدُوٌّ فَاتَّخِذُوهُ عَدُوًّا إِنَّمَا يَدْعُو حِزْبَهُ﴾ [فاطر: ٦].

- ومنهم مفتي الشافعية السيد أحمد بن زيني دحلان. في كتابه الدرر السنية في الرد على الوهابية المتوفى سنة ١٣٠٤ هـ، مطبوع.

وقد رد عليهم عشرات العلماء من أقطار العالم الإسلامي إلا أن ما له وقع في

(١) لقد انتسب الوهابية للإمام أحمد لإخفاء بدعهم وغلوهم: وكان العلماء يعرفون ذلك. وقد ذكر الحداد ذلك في كتابه ١٠٦.

النفوس أكثر من غيره هو ردود الحنابلة لأنهم بذلك قطعوا الصلة بينهم وبين مذهب الإمام الميجل أحمد بن حنبل، وهذا غاية هذا الكتاب فلسنا نكفرهم ولا نخرجهم من الملة أو السنة - فإخراج الناس من السنة شديد كما قال إمامنا، ولكننا نكر انتسابهم إلى الحنابلة.

الدفاع عن علماء الحنابلة الذين عارضوا السلفية المعاصرة:

وجدت بعد البحث في كتب تاريخ نجد وطبقات الحنابلة أن أتباع هذه الحركة قد طعنوا في العلماء المعارضين بأمور منها:

الجهل بعقيدة التوحيد: وهذا يُرد بأن هؤلاء العلماء هم مراجع الحنابلة وشيوخهم فكيف يكونون على عقيدة باطلة؟ وهم يتبعون الإمام أحمد بن حنبل بالأدلة؟ فإن ضلوا فقد ضل من قبلهم.

والثاني: الحسد وحب الرئاسة: ويُرد بأن أكثر المذكورين قد تعفوا عن المناصب والمراكز فأى رئاسة يطلبونها؟! وأي حسد عندهم وهم أعلى مكانة وأجل قدرا في نفوس الحنابلة من ابن عبد الوهاب وأتباعه. وهم لم يعارضوا هذه الحركة إلا لعلمهم بالفتن التي سببها بسبب بعدها عن منهج الإمام أحمد.

والثالث: أنهم لا يردون على الوهابية بالحجج والبراهين بل بالقصص المكذوبة والدجل وهذا كنا نصدقه إلى فترة قريبة، ولكن بعد البحث تبين لنا أنه صحيح وكله موثق من كتبهم^(١).

فإن قالوا: نحن لسنا حنابلة ولا نلتزم مذهبا بعينه، قلنا: فلم تتسبون للإمام أحمد بن حنبل؟ أتسترا على ما عندكم؟ وقد قال ابن أبي يعلى عن الإمام أحمد: "أنه ما أحبه أحد

(١) سأذكر بعض ذلك في مبحث التكفير.

الفصل الثاني

العقائد بين الحنابلة والسلفية المعاصرة

المبحث الأول: العقل والفطرة

المبحث الثاني: التقليد في العقائد

المبحث الثالث: حكم تعلم علم الكلام

المبحث الرابع: الحكم بالتكفير على المسلمين

المبحث الخامس: إخراج الجماعات والمذاهب من أهل السنة

المبحث السادس: بين الأشاعرة والحنابلة

المبحث السابع: التنزيه والتأويل والتفويض عند الحنابلة

المبحث الثامن: إثبات العلو والجمعة عند الحنابلة

المبحث التاسع: عدم قبول الروايات الضعيفة والواهيّة في العقائد

المبحث العاشر: المقام المحمود لسيدنا محمد صلوات الله وسلامه عليه

المبحث الحادي عشر: فناء النار

المبحث الثاني عشر: الاستعانة بغير الله تعالى

المبحث الثالث عشر: ولد النبي وأهل الفترة

المبحث الرابع عشر: مسائل في كلام الله تعالى عند الحنابلة

المبحث الخامس عشر: مسائل في الصحابة وبنو أمية

المبحث السادس عشر: الإمام المهدي

المبحث الأول العقل والفطرة

مكانة العقل:

اختلفت آراء المذاهب في العقل ومكانته فمنهم من أعلى من قيمته حتى جعله حاكماً على الشرع وقدمه عليه ومنهم من ألغى دوره وعمله وسار خلف التقليد أو أخذ بالخرافات والأساطير. وتوسط قوم فذهبوا إلى أن الله ميز الإنسان بالعقل للتفكير والتدبر إلا أن العقل المرعي تبع وموافق للنقل الشرعي^(١). وهم جمهور أهل السنة والجماعة.

حقيقة العقل^(٢):

أما عن حقيقة العقل فقد قال العلامة السفاريني الحنبلي في شرح منظومة ابن عبد القوي في الآداب:

والعقل هو العلم بصفات الأشياء من حسنها وقبحها وكما لها ونقصانها، أو العلم بخير الخيرين، أو شر الشرين، أو مطلق الأمور لقوة بها يكون التمييز بين القبيح والحسن، والحق أنه نور روحاني به تدرك النفس العلوم الضرورية والنظرية، وابتداء وجوده عند اجتنان الولد، ثم لا يزال ينمو إلى أن يكمل عند البلوغ.

قال في القاموس وقال في شرح مختصر التحرير: العقل ما يحصل به الميز وهو غريزة

(١) انظر عقيدة ابن حمدان ٤٢.

(٢) وكلامنا هنا عند الحنابلة

وقد روي في فضل العقل عن السلف آثار عديدة^(١) منها:

ما روي عن معاذ بن جبل قال: "لو أن العاقل أمسى وأصبح وله ذنوب بعدد الرمل كان وشيكاً بالنجاة والسلامة والتخلص منها ولو أن الجاهل أمسى وأصبح وله من الحسنات وأعمال البر عدد الرمل لكان وشيكاً ألا يسلم له منها مثقال ذرة، قيل وكيف ذلك قال لأن العاقل إذا زل تدارك ذلك بالتوبة والعقل الذي قسم له، والجاهل إنما هو بمنزله الذي يبني ويهدم فيأتيه من جهله ما يفسد صالح عمله".

وقال الحسن: "ما يتم دين الرجل حتى يتم عقله وما أودع الله امرأ عقلاً إلا استنقذه به يوماً".

وقيل لعطاء بن أبي رباح: "ما أفضل ما أعطى الإنسان قال العقل عن الله تعالى"

وروى ابن أبي الدنيا الحنبلي في كتابه فضل العقل عن مجاهد في تفسير: ﴿أُولَ الْأَيْدِي وَالْأَبْصَارِ﴾ [ص: ٤٥] قال: الأيدي القوة والأبصار العقل.

وروى عن وكيع بن الجراح يقول: العاقل من عقل الله عز وجل أمره وليس من عقل تدبير دنياه.

استدلال الإمام أحمد بقواعد العقول:

وقد عرف الإمام أحمد مكانة العقل وأخذ به في مواضعه واستدل بقواعد العقول في مناظراته للجهمية: قال أحمد وقلنا هو شيء فقالوا هو شيء لا كالأشياء فقلنا إن الشيء الذي لا كالأشياء قد عرف أهل العقل أنه لا شيء، فعند ذلك تبين للناس أنهم لا يؤمنون بشيء^(٢).

(١) قال ابن الجوزي: "المنقول عن رسول الله ﷺ في فضل العقل كثير إلا أنه بعيد الثبوت فلنقتصر على هذا القدر منه". وكل هذه الآثار رواها ابن أبي الدنيا الحنبلي في كتابه فضل العقل.

(٢) الرد على الزنادقة ٢٠.

قال ابن مفلح: "وقد صنف الإمام أحمد رحمه الله ورضي عنه كتاباً في الرد على الزنادقة والقدرية في متشابه القرآن وغيره واحتج فيه بدلائل العقول"^(١).

العقل لا يوجب ولا يحرم ولا يشرع من دون الله:

اتفق أهل السنة - من الحنبلة والأشاعرة والماتريدية - على أن العقل لا يوجب ولا يحرم ولا يثبت به شرع، قال السفاريني: "العقل لا يوجب ولا يحرم"^(٢)، وهذا مذهب أهل السنة"^(٣).

قال آل تيمية في المسودة: "العقل لا يحسن ولا يقبح ولا يحظر ولا يوجب في قول أكثر أصحابنا القاضي وابن عقيل وهو مقتضى أصولنا وبه قالت الأشعرية"^(٤) ولا أثر لتحسين العقل وتقبيحه عند أكثر الحنبلة - وهو مذهب الأشاعرة - قال أبو يعلى في المعتمد، ص ٢١: "ولا مجال للعقل في تحسين شيء من المحسنات ولا تقبيح شيء من المقبحات... وإنما يعلم ذلك من جهة الرسل الصادقين من قبل الله تعالى". ومما قاله أبو يعلى: "ولا يتوصل بالعقول إلى الحسن والقبح وإنما نعلم بها الصحيح من الفاسد"^(٥). ولعل هذا توسط جيد في المسألة"^(٦).

وقال العلامة ابن حمدان: "والعقل المرعي تبع وموافق للنقل الشرعي، فلا حسن ولا قبح ولا شكر ولا مدح ولا ذم ولا أمر ولا نهى ولا نختبر بإباحة إلا بالشرع، ولا

(١) الآداب الشرعية ١/ ٢٢٧.

(٢) هذا متفق عليه بين أهل السنة، ويتفرع عنه مسألة التحسين والتقبيح وفيها خلاف بين الأشاعرة والماتريدية والحنبلة.

(٣) لوامع الأنوار البهية ١/ ١١٣.

(٤) المسودة ٤٧٣، على أن تقي الدين قد اختلف رأيه بعد ذلك في المسألة.

(٥) المعتمد ٢٧٩.

(٦) وقد ذهب أبو يعلى إلى أن قواعد العقول لا تتغير. ص ٢٧٩.

حكم لعقل في عين قبل ورود الشرع" (١).

وذهب آخرون من الحنبلة إلى أن العقل يحسن ويقبح - وهو مذهب الماتريدية - قال ابن حمدان: "وقال التميمي وأبو الخطاب: العقل يحسن ويقبح مطلقاً، وقيل: إن له ذلك قبل الشرع" (٢).

ولم أجد رواية عن الإمام أحمد في ذلك، وأظن أن الأفضل فك التلازم وهو ما فعله تقي الدين ابن تيمية وأخذ به العلامة السفاريني.

هل الفطرة دليل مستقل؟

الفطرة هي القوة العاقلة في النفس بحيث تدرك أن وجودها مفتقر إلى موجد أعظم منها وهي ما تسمى بالعلم الاضطراري لا الاكتسابي.

قال شيخنا الشيخ سعيد فودة (٣): "فهذه هي الفطرة التي فطر الناس عليها، من حيث العلوم الكامنة في النفس الإنسانية، لا علوم حاصلة فيها بالفعل" (٤) وهذا يعني أن الفطرة هي العلم الاضطراري الكامن في العقل وبالتالي فهي ترجع إلى العقل، وليست دليلاً مستقلاً بذاتها، ولو كان كل البشر مفطورين على شرع الله لدخل فيهم من فقد عقله كالمجانين. فالفطرة ترجع في أساسها إلى العقل. بدليل قوله: ﴿وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا﴾ [النحل: ٧٨].

(١) نهاية المبتدئين ٤٢.

(٢) نهاية المبتدئين ص ٤٢.

(٣) وهو من أعلم المعاصرين في علم الكلام والمنطق والفلسفة، إن لم يكن أعلمهم مطلقاً. له كتب عديدة ومفيدة، ورأيه في المسائل الكلامية والفلسفية دقيق وعميق يظهر ذلك من خلال رأيه في ثلاث شخصيات علمية هي: ابن تيمية وابن عربي الصوفي وابن رشد الفيلسوف. وله صولات وجولات مع أتباع كل واحد منهم.

(٤) بحث له مختصر في الفطرة.

مخالفة السلفية المعاصرة لتفسير الإمام أحمد في الفطرة:

وكثيراً ما يستدل دعاة السلفية المعاصرة بالحديث النبوي "كل مولود يولد على الفطرة"^(١) ويفسرونه على خلاف تفسير الإمام أحمد، وقد فسرهُ الإمام أحمد بن حنبل بما كُتب على العبد من السعادة والشقاء. روى الخلال في السنة بإسناد صحيح عن الإمام: قال الفطرة التي فطر الله عز وجل العباد عليها من الشقاء والسعادة^(٢). وسئل أبو عبد الله عن كل مولود يولد على الفطرة، قال على الشقاء والسعادة قال يرجع على ما خلق^(٣). فأين هذا التفسير من تفسيرهم!

ونحن لا ننكر الفطرة - سيما وأن لها وقعاً في نفوس السامعين - ولكن ننكر أن تكون منفصلة عن دليل العقل. والعقل لا يوجب شيئاً من الشرائع فهو كاشف فقط لا موجب.

فالإنسان يوقن بفطرته بوجود الخالق الصانع ولكن ذلك بسبب بديهيات العقل. ومما يقوي ذلك ما رواه إبراهيم الحربي عن أحمد أنه قال العقل غريزة، العقل غريزة والحكمة فطنة والعلم سماع والرغبة في الدنيا هوى والزهد فيها عفاف.^(٤) فهذه الغريزة هي ما سماها بعضهم بالفطرة. قال ابن الجوزي في ذم الهوى: "والتحقيق في هذا أن يقال العقل غريزة كأنها نور يقذف في القلب فيستعد لإدراك الأشياء فيعلم جواز الجائزات واستحالة المستحيلات ويتلمح عواقب الأمور".

(١) مسند الإمام أحمد ٢/ ٢٣٣ برقم ٧١٨١، صحيح البخاري ١/ ٤٦٥ برقم ١٣١٩. صحيح مسلم ٤/ ٢٠٤٧ برقم ٢٦٥٨.

(٢) السنة للخلال ٣/ ٥٣٤.

(٣) المرجع نفسه. وقد سئل هل الفطرة هي الدين؟ فلم يجب بذلك وقال: إنه على الفطرة الأولى. أحكام أهل الملل ١/ ٧٧.

(٤) شرح منظومة ابن عبد القوي في الآداب ٢/ ٣٦٧. والمسودة لآل تيمية ١/ ٥٥٦. وقال تقي الدين بعده: "والغرائز في القوى".

وقد ساوى ابن تيمية بين العلم الضروري والفطرة فقال: "والمخلوقات كلها لا بدّ لها من خالق وهذا معلوم بالضرورة والفطرة". درء التعارض ٣ / ٣١٤.

ولكن هل حرم ابن تيمية المنطق؟

لقد فصل ابن تيمية في ذلك ورأى أن المنطق فيه فائدة لبعض الناس في ترتيب المقدمات والنتائج ولكنه ذم المنطق اليوناني المشحون بالإلحاد والشبهات، وكلامه في كتبه واضح. من ذلك أنه قال في مجموع الفتاوى: "فإن علوم المتفلسفة - من علوم المنطق والطبيعة والهيئة وغير ذلك - من متفلسفة الهند واليونان وعلوم فارس والروم؛ لما صارت إلى المسلمين: هذبوها ونقحوها؛ لكمال عقولهم وحسن ألسنتهم وكان كلامهم فيها أتم وأجمع وأبين وهذا يعرفه كل عاقل وفاضل".

المبحث الثاني

التقليد في العقائد

إن مما أفسد عقائد الفرق والطوائف هو التقليد للشيخ وتقدیس أقوالهم، قال الإمام أحمد: "من ضيق علم الرجل أن يقلد في اعتقاده الرجال" ^(١). وإن ما نراه في هذه الفرقة من تقدیس لأقوال مشايخهم، والغلو في نصرتها هو سبب من أسباب ضلالها وضلال غيرها من الفرق، قال ابن الجوزي: "التقليد للأكابر أفسد العقائد، ولا ينبغي أن ينظر بأسماء الرجال، إنما ينبغي أن يتبع الدليل".

وقال ابن عقيل: من أكبر الآفات: الإلف لمقالة من سلف، أو السكون إلى قول معظم في النفس لا بدليل، فهو أعظم حائل عن الحق، وبلوى تجب معالجتها. "(٢).

ومما تقرر عند أهل السنة ومنهم الحنابلة أن الواجب على المكلف النظر الموصل إلى المعرفة اليقينية، أي حرمة التقليد في العقائد فإنه من ضيق علم الرجل. وهذا مما عكسه السلفية المعاصرة فعندهم الأصل في العقائد التقليد ويستكبرون أقوال أهل السنة. والأصل في الفقه عند السلفية المعاصرة إنكار التقليد - وله بحث آخر - والأصل عندنا العكس، تماماً^(٣).

وفي التقليد إبطال منفعة العقل وتقديس للشيوخ بغير حق وعدم تثبت في العقيدة^(٤) قال ابن الجوزي في تلييس إبليس: "اعلم أن المقلد على غير ثقة فيما قلده فيه،

(۱) تلیس، ایلیر، ۱۰۱.

(٢) من كتاب شرح الكوكب المنير.

(٣) قال ابن قدامة في روضة الناظر: والتقليد هو قبول قول الغير من غير حجة.

(٤) وهذا منتشر حقيقة في كل الفرق الإسلامية كالشعبة والصوفية والسلفية.

وفي التقليد إبطال منفعة العقل لأنه إنما خلق للتأمل والتدبر وقبيح بمن أعطى شمعة يستضيء بها أن يطفئها ويمشي في الظلمة واعلم أن عموم أصحاب المذاهب يعظم في قلوبهم الشخص فيتبعون قوله من غير تدبر بما قال وهذا عين الضلال لأن النظر ينبغي أن يكون إلى القول لا إلى القائل كما قال علي رضي الله عنه للحارث بن حوط وقد قال له: أظن أنا نظن أن طلحة والزبير كانا على باطل؟ فقال له يا حارث إنه ملبوس عليك إن الحق لا يعرف بالرجال اعرف الحق تعرف أهله^(١).

ولقد ذهب الحنبلة إلى عدم صحة التقليد في أصول الدين كمعرفة الله تعالى، ووحدانيته، وصحة الرسالة، ونحوها. نص على ذلك الإمام أحمد وأبو يعلى وابن عقيل وابن الجوزي وابن قدامة والطوفي وابن حمدان وابن النجار وآل تيمية في المسودة وغيرهم.

فقال العلامة ابن حمدان في صفة الفتوى - وهو من انتهت إليه معرفة المذهب أصولاً وفروعاً: (لا يجوز التقليد فيما يطلب فيه الجزم ولا إثباته بدليل ظني لأنه لا يحصل بهما فلا يجوز التقليد في معرفة الله تعالى وتوحيده وصفاته ولا في نبوة رسله وتصديقهم فيما أتوا به وغير ذلك مما يشترك في وجوب معرفته كل مكلف قبل النظر في المعجزة وثبوت النبوة بها قاله القاضي أبو يعلى وأصحابه كلهم كأبي الخطاب وابن عقيل وغيرهما وابن الجوزي وسائر المتميزين منا ومن غيرنا وهو المشهور المنصور عند الأصحاب وغيرهم^(٢)).

وقال في المسودة لآل تيمية: "قال أحمد أنه لا يجوز التقليد فيما يطلب فيه الجزم ولا يثبت إلا بدليل قطعي ويجوز التقليد فيما يطلب فيه الظن وإثباته بدليل ظني ولا اجتهد في القطعي"^(٣).

(١) صفحة ١٠١.

(٢) صفة الفتوى ص ٥١. وقاله كذلك في نهاية المتدئين.

(٣) المسودة ٤٥٨.

جازم ولا تحصل بتقليد، لجواز كذب المخبر، واستحالة حصوله. كمن قلد في حدوث العالم، وكمن قلد في قدمه.

- إنه قد لا يستدل على وجود الخالق إلا بالعقل الذي يشترك فيه المكلفون فيصير كل مكلف مجتهداً في ذلك لا شراكهم في العقل الذي تعرف به هذه الأشياء وغيرها فلم يجز لبعضهم تقليد بعض كالعلماء الذين لا يجوز لبعضهم تقليد بعض لا شراكهم في آلة الاجتهاد^(١).

- وقد قال ابن مسعود ألا لا يقلدن أحدكم دينه رجلاً إن آمن وإن كفر كفر. وقال: لا يكن أحدكم إمعة يقول إنما أنا رجل من الناس إن ضلوا ضللت وإن اهتدوا اهتديت ألا لا يوطنن نفسه إن كفر الناس أن يكفر^(٢).

وجوب معرفة الله بالنظر والاستدلال:

ذهب جمهور أهل السنة ومنهم الحنبلة إلى وجوب معرفة الله بالنظر والاستدلال وهو أول واجب على المكلف القادر قال مذهب أبو يعلى: "وأول ما أوجب الله على خلقه العقلاء النظر والاستدلال المؤديين إلى معرفة الله سبحانه وتعالى، لأن من لا يعرف الله تعالى لا يمكنه أن يتقرب إليه... ولكنه ليس بالمشاهد لنا ولا بالمعلوم ضرورة فوجب أن نعلمه بالنظر والاستدلال إليه". وقال قبل ذلك: "النظر الصحيح يثمر العلم وهو نظر القلب الذي هو الاعتبار والتأمل في الدليل طلباً لدلوله... والدلالة على صحة النظر وفساد التقليد..."^(٣) وذكر بعض الآيات التي ذكرناها.

وقال عثمان النجدي في نجاة الخلف ص ١٣: "تجب معرفة الله تعالى شرعاً بالنظر في الموجود والوجود على كل مكلف قادر وهو أول واجب له تعالى".

(١) هذا من كلام ابن حمدان في صفة الفتوى ص ٥١.

(٢) انظر: صفة الفتوى ص ٥١، وما بعدها.

(٣) مختصر المعتمد صفحة ٢٠.

وقال العلامة السفاريني الحنبلي في منظومته:

أول واجب على العبيد = معرفة الإله بالتسديد^(١) وقد يقول جمهور السلفية المعاصرة: أول واجب هو الشهادتان. وهذا من أعجب العجب لأنهم بذلك صاروا على مذهب الإرجاء فلا يستقيم قولهم هذا مع قول الحنابلة: الإيثار اعتقاد وقول وعمل - لأن القول لا بد معه من الاعتقاد، والاعتقاد لا بد فيه من اليقين، واليقين لا بد فيه من النظر الموصل إلى المعرفة الجازمة. وهم قد جعلوا الإيثار بمجرد نطق الشهادتين.

ثم إن الشهادتين لا بد أن تأتي بحقيقتها لا تقليداً أو شكاً أو حكاية عن الغير. فمن حكى الشهادتين تقليداً للمسلمين وحكاية عنهم لا يصير مسلماً بالإجماع! فعرف من ذلك أن النظر الموصل إلى اليقين سابق للشهادتين. ولا يشترط أن يعبر عن يقينه بعبارات المتكلمين، كما أننا لا نكفر من لم ينظر في التوحيد والعقائد بل هو مؤمن.

وقد أنكر أبو الفرج صدقة بن الحسين البغدادي الحنبلي المتكلم هذا القول - أي عدم وجوب النظر^(٢) - قال في كتابه محجة الساري في معرفة الباري - وهو على طريقة المتكلمين - : "وهنا مزلّة أقدام لبعض أصحابنا الحنابلة، لأنهم إذا سئلوا مطلقاً عن معرفة الله وقيل لهم بم يعرف الله قالوا بالشرع من غير فصل بين الوجوب والحصول، قال وقد نهتهم على هذا غير مرة فما هبوا من رقدتهم ولا انتبهوا من سنتهم"^(٣).

ولقد فارق جمهور الحنابلة جماعة من أهل الحديث والظاهرية في حرمة النظر

(١) جاء أحد مشايخ السلفية المعاصرة وهو صالح الفوزان لينتقد هذا الكلام فقال: "والصواب: أول واجب على العبيد عبادة الله" ولكن كيف تقبل عبادة الله تعالى دون أن تكون مبنية على معرفته سبحانه؟! فكيف يكون موحداً من عبد الله تعالى وهو جاهل به؟ وهذا هو الإرجاء من حيث لا يدري!!

(٢) الذي قال به الحشوية والظاهرية وبعض الحنابلة.

(٣) نقله ابن تيمية في درء التعارض (٨/ ٢٥).

ووجوب التقليد في العقائد، فردوا عليهم. قال ابن النجار في الكوكب المنير: (ويحرم التقليد في معرفة الله سبحانه وتعالى وفي التوحيد والرسالة عند أحمد والأكثر، وذكره أبو الخطاب عن عامة العلماء، وذكر غيره أنه قول الجمهور... وذهب قوم من أهل الحديث، وأهل الظاهر إلى أن حجج العقول باطلة، والنظر حرام، والتقليد واجب، وقال أبو الخطاب: القياس العقلي والاستدلال: طريق لإثبات الأحكام العقلية. نص عليه الإمام أحمد وبه قال عامة الفقهاء. قلت: كلام أحمد في الاحتجاج بأدلة عقلية كثير، وقد ذكر كثيرا في كتابه "الرد على الزنادقة والجهمية"، فمذهب أحمد: القول بالقياس العقلي والشرعي) اهـ. وهذا مما يدل على أن الظاهرية وبعض المحدثين فرقة تخالف الحنبلة في العقائد.

فإن قال قائل: فالعوام لا يعرفون الدليل فكيف توجب عليهم النظر في العقائد؟ فنقول كما قال ابن الجوزي ورد على هذا السؤال فقال: "الجواب إن دليل الاعتقاد ظاهر على ما أشرنا إليه في ذكر الدهرية ومثل ذلك لا يخفى على عاقل." (١)

وقد نظم السفاريني هذه العقيدة فقال في منظومته:

وكل ما يطلب فيه الجزم	فمنع تقليد بذاك حتم
لأنه لا يكتفى بالظن	لذي الحجى في قول أهل الفن
وقيل يكفي الجزم إجماعا بما	يطلب فيه عند بعض العلماء
فالجازمون من عوام البشر	فمسلمون عند أهل الأثر

ثم قال في الشرح: "قال علماؤنا وغيرهم يحرم التقليد في معرفة الله تعالى، وفي التوحيد والرسالة، وكذا في أركان الإسلام الخمسة، ونحوها مما تواتر واشتهر، عند

المبحث الثالث

حكم تعلم علم الكلام

كثير من طلبة العلم المخالفين لا يعرفون ما هو علم الكلام ولذلك تجدهم يهاجمونه من غير دراية، وعلم الكلام هو علم دراسة العقائد والرد على الشبهات بالأدلة العقلية، وهذه طريقة أهل السنة كما قال ابن حمدان الحنبلي في صفة الفتوى.

تعريف علم الكلام:

قال الإمام العلامة السفاريني الحنبلي: "تعريف علم الكلام الذي هو التوحيد وأصول الدين: العلم بالعقائد الدينية عن الأدلة اليقينية، أي العلم بالقواعد الشرعية الاعتقادية المكتسبة من أدلتها اليقينية"^(١).

مقصود ۵۵:

ذكر السفاريني أن مقصود هذا العلم الرد على الطوائف الضالة ودفع شُبُههم قال:
 "وليس القصد بالأوضاع الكلامية إلا دفع شُبُه الخصوم والفرق الضالة عن الطرق
 الحقية، فإنهم طعنوا في بعض منها بأنه غير معقول، فبيّن لهم بالقواعد الكلامية معقولية
 ذلك البعض" (٢).

استمداده وأصوله:

قال السفاريني: "واستمداده من الكتاب والسنة والإجماع والنظر الصحيح"^(٣).

(١) لوامع الأنوار ١ / ٥.

(٢) لوامع الأنوار ١ / ٥.

۷۱/۱ (۳)

شبهته... أو لرجل كامل العقل راسخ القدم في الدين ثابت الإيمان كأنوار اليقين يريد أن يحصل هذا العلم ليداوي به مريضاً إذا وقعت له شبهة ويفحم به مبتدعاً إذا نبغ، وليحرس به معتقده إذا قصد مبتدع أن يغويه، فتعلم ذلك لهذا الغرض فرض كفاية، وتعلم قدر ما يزيل الشك والشبهة في حق المشكك فرض عين إذا لم يمكن إعادة اعتقاده المجزوم بطريق آخر سواه فمن وقعت له شبهة جاز جوابه إذا أمن عليه وعلى غيره من التشويش".

ولقد ذهب جمع من علماء المذهب إلى جواز تعلم علم الكلام: منهم ابن حامد والتميمي والقاضي أبو يعلى الحفيد والسفاريني - وجعله فرض عين على كل نبيه - وابن حمدان والبهوتي وجعلوه الصحيح من المذهب.

قال يوسف بن عبد الهادي المقدسي الحنبلي كتاب مقبول المنقول من علمي الجدل والأصول: "وذهب ابن حامد والقاضي - أبو يعلى - والتميمي وغيرهم إلى أنه مشروع ونصّ عليه أحمد".

واستدل هؤلاء بأقوال الإمام أحمد منها:

- سئل الإمام أحمد: " ترى للرجل أن يشتغل بالصوم والصلاة ويسكت عن الكلام في أهل البدع؟ فكلح وجهه وقال: إذا هو صام وصلى واعتزل الناس أليس إنما هو لنفسه؟ قلت: بلى قال: فإذا تكلم كان له ولغيره يتكلم أفضل" (١).

- أن الإمام أحمد كان قد ناظر المعتزلة والجهمية وقطعهم ولا يكون هذا إلا لمن برع في النقل والعقل معاً.

- وقد صنف الإمام أحمد كتاباً في الرد على الزنادقة والقدرية في متشابه القرآن وغيره واحتج فيه بدلائل العقول كما نقل ابن مفلح الحنبلي في الآداب الشرعية.

قال ابن مفلح: (ووجدت في كتاب لولد ولد القاضي أبي يعلى ذكر فيه خلافاً في المذهب وكلام أحمد في ذلك قال والصحيح في المذهب أن علم الكلام مشروع مأمور به وتجاوز المناظرة فيه والمحااجة لأهل البدع ووضع الكتب في الرد عليهم وإلى ذلك ذهب أئمة التحقيق القاضي والتميمي في جماعة المحققين وتمسكوا في ذلك). وقال: (وما تمسك به الأولون من قول أحمد فهو منسوخ^(١)) قال أحمد في رواية حنبل قد كنا نأمر بالسكوت فلما دعينا إلى أمر ما كان بد لنا أن ندفع ذلك ونبين من أمره ما ينتفي عنه ما قالوه ثم استدلل لذلك بقوله تعالى: ﴿وَحَدِّثْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [النحل: ١٢٥] وبأنه قد ثبت عن رسله الجدال ولأن بعض اختلافهم حق وبعضه باطل ولا سبيل إلى التمييز بينهما إلا بالنظر فعلمت صحته^(٢).

ولقد اعتبر البهوتي أن استعمال العقل والنقل هي طريقة الإمام أحمد و ابن تيمية قال الإمام البهوتي: "... قوله: فالحرمة - كعلم الكلام - قال ابن حمدان في آداب المفتي والمستفتي: وعلم الكلام المذموم هو أصول الدين إذا تكلّم فيه بالمعقول المحض، أو المخالف للمعقول الصحيح، فإن تكلم فيه بالنقل فقط، أو بالنقل والعقل الموافقة له فهو (أصل) الدين، وطريقة أهل السنة.

وهذا معنى كلام الشيخ تقي الدين.. قلت: وكلام ابن حمدان كالجمع بين القولين، وهو أولى من النسخ، ويؤيده رواية المروزي "... أ. هـ^(٣).

توجيه كلام الإمام أحمد والسلف في ذم الكلام:

وقد يسأل سائل: فما هو توجيه الأقوال المروية عن السلف في ذم الكلام؟ يجب

(١) قلت: والذي ذهب إليه ابن حمدان من الجمع بين القولين أولى من ادعاء النسخ.

(٢) الآداب الشرعية ١/ ٢٢٧.

(٣) حاشية الإمام البهوتي على الإقناع (١/ ٤٥٩ ط. الرشد).

المبحث الرابع

الحكم بالتكفير على المسلمين

لم يكن الإمام أحمد بن حنبل جريئاً على تكفير المسلمين كما يفعل أكثر السلفية المعاصرة، بل كان يتورع عن تكفير الفرق الأخرى كالشيعة والمرجئة والخوارج والمعتزلة^(١)، فما نقول اليوم فيمن يكفرهم - ويستحل دماءهم - ويكفر معهم بقية أهل السنة والجماعة من الأشاعرة والماتريدية والصوفية؟

بِمَ يَدْخُلُ الْإِنْسَانُ فِي الْإِسْلَامِ عِنْدَ الْإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ؟

روى الخلال عن الإمام أحمد قال: "إذا قال: أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله فقد دخل في الإسلام" (٢).

وقال الحافظ ابن رجب: "فإن الكافر إذا أتى بالشهادتين على وجه الإسلام كالذي يجيء ليسلم، فتعرض عليه الشهادتان فيقولهما، فإنه يصير مسلماً بغير خلاف" (٣).

ولا يشترط أن يتبرأ الإنسان من الشرك عند الإمام أحمد وأصحابه، فقد سئل عن نصراني أسلم هل يجب أن يقول: برئت من النصرانية وتركت ديني؟ فقال أحمد: سبحانه الله لقد قال النبي ﷺ لرجل: "قل أشهد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله" فأسلم بذلك^(٤).

(١) لكنه يكفر الغلاة والمجتهدين منهم.

(٢) أحكام أهل الملل ٢ / ٣٧٣.

(٣) فتح الباري ٣ / ٤٤٣.

(٤) أحكام أهل الملل ٢ / ٣٧٤.

وقد جعل أحمد اشتراط البراءة من الشرك قول أهل الرأي وذمه. فكيف يشترط السلفية المعاصرة على المسلمين البراءة مما يروونه شركاً وهو في الأصل ليس صحيحاً عند إمام أهل الحديث أحمد بن حنبل.

عقيدة المؤمن من أهل السنة والجماعة كما يراها الإمام أحمد:

وقد لخص الإمام أحمد أصول عقيدة المؤمن من أهل السنة فذكر ما هو ضروري وترك التنقيح فيما ليس كذلك فقال: "صفة المؤمن من أهل السنة والجماعة من يشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأن محمدا عبده ورسوله. وأقر بجميع ما أتت به الأنبياء والرسول وعقد عليه على ما أظهر ولم يشك في إيمانه. ولم يكفر أحداً من أهل التوحيد بذنب وأرجأ ما غاب عنه من الأمور إلى الله عز وجل وفوض أمره إلى الله عز وجل... وعلم أن كل شيء بقضاء الله وقدره والخير والشر جميعاً. ورجا لمحسن أمة محمد - ﷺ - وتخوف على مسيئتهم ولم ينزل أحداً من أمة محمد جنة ولا ناراً.. وعرف حق السلف الذين اختارهم الله لصحبة نبيه.. وحدث بفضائلهم وأمسك عما شجر بينهم.. ولا تقاتل في فتنة والزم بيتك. والإيمان بعذاب القبر والإيمان بمنكر ونكير والإيمان بالحوض والشفاعة والإيمان أن أهل الجنة يرون ربهم تبارك وتعالى والإيمان أن الموحدين يخرجون من النار بعد ما امتحشوا كما جاءت الأحاديث في هذه الأشياء عن النبي - ﷺ - نؤمن بتصديقها ولا نضرب لها الأمثال"^(١). فمن أتى بهذه الأمور واعتقدها كان مؤمناً سنياً حنبلياً أثرياً.

معرفة الإمام أحمد بالمذاهب والتفصيل في الحكم عليها

إن من أهم شروط من يفتي بتكفير الفرق والمذاهب والجماعات المعرفة الدقيقة

(١) طبقات الحنبلة ١/ ٢٩٣ بتصرف واختصار.

(وقد خرج هذا المعنى من حديث ابن عمر، وأبي هريرة - أيضا - وفي المعنى - أيضا - حديث ابن مسعود، عن النبي ﷺ) قال: " سباب المسلم فسوق وقتاله كفر " وقد خرجه البخاري في موضع آخر. وكذلك قوله (ﷺ): " لا ترجعوا بعدي كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض. وقوله من قال لأخيه: يا كافر، فقد باء بها أحدهما " و للعلماء في هذه الأحاديث وما أشبهها مسالك متعددة: منهم: من حملها على من فعل ذلك مستحلا لذلك.

وقد حمل مالك حديث: " من قال لأخيه: يا كافر " على الحرورية المعتقدين لكفر المسلمين بالذنوب. نقله عنه أشهب وكذلك حمل إسحاق بن راهوية حديث " من أتى حائضا أو امرأة في دبرها فقد كفر " على المستحل لذلك. نقله عنه حرب وإسحاق الكوسج. ومنهم من يحملها على التغليظ والكفر الذي لا ينقل عن الملة - كما تقدم عن ابن عباس وعطاء. ونقل إسماعيل الشالنجي عن أحمد - وذكر له قول ابن عباس المتقدم وسأله: ما هذا الكفر؟ - قال أحمد: هو كفر لا ينقل عن الملة مثل الإيذان بعرضه دون بعض، فكذلك الكفر حتى يجيء من ذلك أمر لا يختلف فيه.

قال محمد بن نصر المروزي: . واختلف من قال من أهل الحديث أن مرتكب الكبائر مسلم وليس بمؤمن هل يسمى كافرا كفرا لا ينقل عن الملة كما قال عطاء: كفر دون كفر، وقال ابن عباس وطاوس: كفر لا ينقل عن الملة؟ على قولين لهم. قال: وهما مذهبان في الجملة محكيان عن أحمد بن حنبل في موافقيه من أهل الحديث. قلت: قد أنكر أحمد في رواية المروزي ما روي عن عبد الله بن عمرو أن شارب الخمر يسمى كافرا ولم يشبهه عنه؛ مع أنه قد روي عنه من وجوه كثيرة وبعضها إسناده حسن، وروي عنه مرفوعا.

وكذلك أنكر القاضي أبو يعلى جواز إطلاق كفر النعمة على أهل الكبائر، ونصب

الخلافاً في ذلك مع الزيدية من الشيعة، والإباضية من الخوارج. ورواية إسماعيل الشالنجي عن أحمد قد توافق ذلك. فمن هنا حكى محمد بن نصر عن أحمد في ذلك مذهبين.

والذي ذكره القاضي أبو عبد الله بن حامد شيخ القاضي أبو يعلى عن أحمد جواز إطلاق الكفر والشرك على بعض الذنوب التي لا تخرج عن الملة، وقد حكاه عن أحمد.

وقد روي عن جابر بن عبد الله أنه سئل: هل كنتم تسمون شيئاً من الذنوب: الكفر أو الشرك؟ قال: معاذ الله؛ ولكننا نقول مذنبين. خرجه محمد بن نصر وغيره. وكان عمار ينهى أن يقال لأهل الشام الذين قاتلوهم بصفين: كفروا وقال: قولوا فسقوا. قولوا ظلّموا. وهذا قول ابن مبارك وغيره من الأئمة) اهـ كلام ابن رجب بتصرف يسير.

تقسيم التوحيد:

تعتمد السلفية المعاصرة في تكفيرهم للمسلمين على تقسيم التوحيد إلى ثلاثة أقسام: الربوبية والألوهية والأسماء والصفات. ومن لم يتحقق بها على مرادهم فهو مشرك غير موحد.

وهذه من المسائل المحدثّة المبتدعة في العقائد التي غالت بها السلفية المعاصرة. ولم تكن موجودة في القرون الثلاثة الأولى.

ونسألهم عدة أسئلة تبين بطلان ما ذهبوا إليه:

هل قال الإمام أحمد بهذا التقسيم الثلاثي؟ أليس هذا ابتداءً في دين الله وخروجاً عن طريقته؟

هل من قال بالتوسل فقد أنكر توحيد الألوهية؟ وهل المسلمون عبدوا النبي ﷺ حين توسلوا به أو زاروا قبره الشريف^(١)؟

(١) سيأتي بحث كامل في التوسل والتبرك عند الإمام أحمد والحنابلة.

ما قلت يا أبا عبد الله؟ قال: قلت: تشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ﷺ وتؤمن بالبعث والجنة والنار^(١).

وبذلك نعلم أن الدخول في الإسلام يكون بهذه الأصول وليس بالتقسيمات المحدثه، فقولهم في التقسيم يلزم منه لوازم باطلة منها:

- إن المشركين يدخلون الجنة لأنهم موحدون.
 - إن المشركين لا يعذبون في قبورهم لأنهم يُسألون عن ربهم لا إلههم.
 - إن المتوسلين بذات النبي ﷺ كفار تستباح دماؤهم وأموالهم.
 - إن في قولهم هذا عقيدة المرجئة من ناحية وعقيدة الخوارج من ناحية أخرى.
 - إننا لو قلنا بهذا التقسيم فهم أول الخارجين من التوحيد لأنهم يشبتون تأثيراً للأحياء من دون الله تعالى، ويفرقون بين الطلب بين الحي والميت بناءً على ذلك. وأهل السنة لا يشبتون تأثيراً إلا بقدرة الله وإرادته. ويرون أن للنبي ﷺ كرامات.
- وهم ألدوا في صفات الله فلم ينفوا عنه الجوارح والأبغاض والجسمية.
- هذا كله يثبت بطلان التقسيم للتوحيد.

ولا مانع من تسمية توحيد الربوبية بالتوحيد النظري وتوحيد الألوهية بالتوحيد العملي، فهذا أمر صحيح لمن فهم كلام الإمام أحمد، فإن الإيمان عنده قول وفعل واعتقاد، وتارك العمل عنده يخرج من دائرة الإيمان ولكنه يبقى في دائرة الإسلام فلا يكفر، كذلك من أتى بناقض عملي في التوحيد^(٢) إنما يبقى في دائرة الاسلام^(٣).

(١) أحكام أهل الملل ٢/ ٣٧٦.

(٢) للإمام الصنعاني كلام قريب من هذا الكلام في التفصيل بين شرك الاعتقاد وشرك العمل.

(٣) قال ابن رجب: "قال أحمد في رواية الشالنجي في مرتكب الكبائر: يخرج من الإيمان ويقع في الإسلام.."

رد العلامة سليمان بن عبد الوهاب الحنبلي على تسرع الوهابية في التكفير:

قال الشيخ العلامة سليمان بن عبد الوهاب التميمي الحنبلي في الرد على أخيه محمد بن عبد الوهاب: «ولتعلموا أنَّ هذه الأمور التي تكفرون بها، وتخرجون المسلم بها من الإسلام، ليست كما زعمتم أنه الشرك الأكبر، شرك المشركين، الذين كذبوا جميع الرسل في الأصلين، وإنما هذه الأفعال التي تكفرون بها من فروع هذا الشرك، ولهذا من قال من العلماء أنها شرك، وسماها شركاً: عدّها في الشرك الأصغر، ومنهم من لم يسمها شركاً وذكرها في المحرمات، ومنهم من عدّها بعضها في المكروهات، كما هو مذكور في مواضعه من كتب أهل العلم، من طلبه وجده». وقال: "إن فاعل الشرك لا يكفر حتى تقام عليه الحجة التي يكفر تاركها، وأن الحجة لا تقوم إلا بالإجماع القطعي لا الظني، وأن الذي يقيم الحجة الإمام أو نائبه... وأن المسلم المقر بالرسول إذا استند إلى نوع شبهة تخفى على مثله: لا يكفر، وأنّ مذهب أهل السنة التحاشي عن تكفير من انتسب إلى الإسلام... وأنّ المكفرين هم أهل الأهواء والبدع، وأن الجهل عذرٌ عن الكفر، وكذلك الشبهة، ولو كانت ضعيفة» انتهى من كتابه الصواعق الإلهية في الرد على الوهابية.

وبين أنّ هؤلاء الذين يكفّروهم أتباع ابن عبد الوهاب مسلمون مؤمنون، عقائدهم هي عقائد أهل السنة والجماعة، فكيف يطالبونهم بالبراءة مما يرونه شركاً كالتوسل والزيارة.

العلامة الشطي الحنبلي ينكر غلو الوهابية في التكفير^(١):

لقد أنكر العلامة الشطي غلو النجدية في التكفير فقال: "وهذه المسألة^(٢) مما تغالى وغلط فيها الطائفة الوهابية المتقدم ذكرهم وأطلقوا الكفر على فاعل ذلك المذكور، وقد

(١) سننقل أقوالهم بعد صفحات.

(٢) أي التوسل والاستغاثة.

ثبت فيما بينا جوازه بل استحبابه، وأما الألفاظ المغلوطة الواقعة من بعض العوام الموهمة للتأثير فمحملها ظاهر... فما دام يمكن تأويل كلامهم وحمله على محمل صحيح فلا يجوز القول بكفرهم بذلك سيما وهذه المسألة واضحة لا إشكال فيها فلا كفر بها أصلاً، وهذا من جهل هذه الفرقة الجهل المركب حيث لم تعترف بجهلها بل صفتها العناد والمكابرة مصحوبة بدعوى اجتهاد أو ترجيح كما قدمنا. فنسأل الله لنا ولهم التوبة والحفظ ويجب عليهم الرجوع إلى الحق" (١).

وأما الألفاظ الموهمة المشكلة التي يتكلم فيها بعض العوام عند القبور فلا يجوز تكفيرهم بها - مع أنها منكرة - قال الشيخ الشطي الحنبلي: "هذه الألفاظ الموهمة محمولة على المجاز العقلي والقرينة عليه صدوره من موحد ولذا إذا سئل العامي عن صحة معتقده بذلك فيجيبك بأن الله الفعال وحده لا شريك له" (٢).

تكفير الشيعة:

إن أكبر الطوائف بعد الطائفة السنية هي طائفة الشيعة، ولا نجد عن الإمام أحمد تكفيراً صريحاً لهم إلا الغلاة منهم، ولقد أجاز الإمام أحمد الرواية عن المبتدعة والصلاة خلفهم فكيف يكفرهم، قال ابن مفلح في كتابه الفروع: "وفي الفصول (٣) في الكفاءة في جهمية وواقفية وحرورية وقدرية ورافضة: إن ناظر ودعا كفر وإلا لم يفسق، لأن الإمام أحمد قال: يسمع حديثه ويصلى خلفه (٤)، قال: وعندي أن عامة المبتدعة فسقة كعامة أهل

(١) النقول الشرعية ص ٣٠-٣١.

(٢) النقول الشرعية في الرد على الوهابية ص ٢١.

(٣) للعلامة ابن عقيل شيخ الحنابلة في بغداد.

(٤) روى الخطيب البغدادي في تاريخه بإسناده عن يعقوب بن يوسف المطوعي قال: "كان عبد الرحمن بن صالح الأزدي رافضياً وكان يغشى أحمد بن حنبل فيقره ويدنيه فقبل له يا أبا عبد الله عبد الرحمن رافضي، فقال سبحان الله رجل أحب قوماً من أهل بيت النبي ﷺ نقول له لا تحبهم هو ثقة".

الكتابين كفار مع جهلهم، قال: والصحيح لا كفر، لأن أحمد رحمه الله أجاز الرواية عن الحرورية والخوارج^(١).

وقال تقي الدين ابن تيمية في جواز الصلاة خلف المخالفين: "ومع أن أحمد ابتلى بهم وهو أشهر الأئمة بالإمامة في السنة ومع هذا فلم تختلف نصوصه أنه تصلي الجمعة خلف الجهمي والقدري والرافضي وليس لأحد أن يدع الجمعة لبدعة في الإمام"^(٢).

وقد جعل شيخ الحنابلة المجد ابن تيمية - الجد - تفضيل علي على سائر الصحابة من البدع الخفيفة لا توجب تكفيراً ولا تفسيقاً فقال في المحرر: الصحيح أن كل بدعة لا توجب الكفر لا يفسق المقلد فيها لخفتها، مثل من يفضل علياً على سائر الصحابة^(٣). ولكن عند الإمام أحمد من كفر الصحابة وحكم بردتهم فهو كافر. أما من يسب بعضهم دون أن يكفره فيفسق.

ولم يستحل الإمام أحمد دماء الشيعة والرافضة مع أنهم على ضلالة فقد قال فيمن سب الصحابة: أما القتل فأجبن عنه ولكن أضربه ضرباً نكالا^(٤). أقول ذلك لدرء الفتن والقتل بين المسلمين لا لتهوين ضلالات الشيعة.

ولم أجد نصاً عن الإمام أحمد في استباحة دم أحد من أهل الضلالة والبدع^(٥) إلا ما كان نحو بابك الخرمي^(٦).

(١) الفروع ٦/٤٨٨، والإنصاف ١٢/٤٧.

(٢) الفتاوى المصرية ١/٦٢.

(٣) الفروع ٦/٤٨٩. ثم نقل عن ابن هانئ في الصلاة خلف من يقدم علياً على أبي بكر وعمر قال أحمد: إن كان جاهلاً لا علم له أرجو أن لا يكون به بأس.

(٤) فتاوى الإمام السبكي ٢/٥٨٠. وفي رواية أن من يسب صحابياً يجلد عشر جلدات، هذا حكمه عند أحمد.

(٥) مع أنه كان له الكلمة المسموعة في المسلمين.

(٦) وهو أحد الذين قاموا بفتنة عظيمة في بغداد قتل فيها الذرية واستباح النساء. سئل الإمام أحمد عن غزو =

وقد فصل أبو يعلى في المعتمد ص ٢٥٥ وما بعدها في تكفير الرافضة فقال "فصول من الكلام على غلاة الرافضة" وفصل في فرق الضلال ٢٦٧. ولم يكفرهم في كل أقوالهم.

الصحابة لم يكفروا من سبهم ولم يقتلوه:

روى الامام أحمد في المسند برقم ٥٤ باسناد صحيح عن أبي برزة الأسلمي قال: أغلظ رجل لأبي بكر الصديق رضي الله عنه قال فقال أبو برزة ألا أضرب عنقه قال فانتهره وقال ما هي لأحد بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم.

وأما الامام علي فقد سبه الخوارج والنواصب ولم يكفروهم وقال: إخواننا بغوا علينا.

وقال حجة الاسلام الغزالي في فضائح الباطنية: "بل إذا آمن شخص بالله ورسوله وواظب على العبادات ولم يسمع باسم أبي بكر وعمر ومات قبل السماع مات مسلماً فليس الايمان بهما من أركان الدين حتى يكون الغلط في صفاتها موجبا للانسلاخ من الدين".

= بابك فقال ما أعرف أحدا كان أضمر على الإسلام منه الفاسق. ولما كان من أمر بابك صار الإمام أحمد يجرى على الخروج إليه وكتب كتباً كثيرة إلى البلدان يحرضهم على الخروج لمحاربتهم. وقد جاء في رسالة وجهها لعلي بن المديني: "كتبت إليك رحمك الله في أمر لعله أن يكون قد بلغك من أمر هذا الخرمي الذي قد ركب الإسلام بما قد ركب به من قتل الذرية وغير ذلك وانتهاك المحارم وسبي النساء وكلمني في الكتاب إليك بعض إخوانك رجاء منفعة ذلك عند من يحضرك ممن له نية في النهوض إلى أهل أربيل والذب عنهم وعن حريمهم ممن ترى أنه يقبل منك ذلك، فإن رأيت رحمك الله لمن حضرك ممن ترى أنه يقبل منك فإنهم على شفا هلكة وضبعة وخوف من هذا العدو المظل كفاك الله وإيانا كل مهم". انظر: السنة للخلال ١/ ١٤٨. وهذا يدل على دراية الإمام أحمد بأحوال عصره وسعيه لرد الفتن عن المسلمين واهتمامه بشؤونهم، بخلاف من ينتسب إليه اليوم فقد عزلوا أنفسهم عن واقع المسلمين وحصروا كلامهم في الفتاوى الفقهية الفرعية.

تقى الدين ابن تيمية وتكفير فرق الشيعة:

الشيخ ابن تيمية مشى على منهج إمامنا المجلد الإمام أحمد بن حنبل - ودار حول كلامه - في تفصيل القول في تكفير فرق الشيعة فهو يفصل في تكفير الرافضة بين الغلاة وغيرهم. فأما الغلاة كالإسماعيلية فهم أكفر من اليهود والنصارى عنده، وأما الاثني عشرية ونحوها فلا يكفرهم بإطلاق.

ومما ينبغي أن يعلم في هذا المقام^(١): أن الشيعة ليسوا على مرتبة واحدة في دينهم، ولهذا السبب تعددت الأحكام الصادرة عليهم من العلماء والأئمة.

وحاصل ما ينتهي إليه الحكم على الشيعة هو أن يقال: إن الشيعة على ثلاثة أقسام: قسم كافر بالإجماع، ومن هؤلاء: الشيعة الإسماعيلية والنصيرية والقرامطة، والغلاة في علي رضي الله عنه - المؤهلين له - وقسم غير كافر بالإجماع، ومن هؤلاء: الشيعة المفضلة، وقسم وقع فيه خلاف بين العلماء، ومن هؤلاء: الاثني عشرية. وهذا التقسيم هو الذي يدل عليه كلام ابن تيمية رحمه الله، فإنه لما ذكر الفرق التي أجمع الأئمة على عدم كفرهم ذكر منهم الشيعة المفضلة، وكذلك كرر كثيرا أن الإسماعيلية والنصيرية والقرامطة، وغيرهم من غلاة الشيعة كفار بالإجماع^(٢)، وذكر في مواطن من كتبه أن العلماء لهم في الرافضة قولان، هما روايتان عن الإمام أحمد. (٣)

وهذا التقسيم الثلاثي استعمله ابن تيمية في بيانه لحكم الفرق المنتسبة للإسلام، فالفرق عنده لا تخرج عن هذه الأقسام الثلاثة.

(١) هذا الكلام مأخوذ بتصريف من بحث مختصر بعنوان: تحرير موقف ابن تيمية في حكم الرافضة، لسلطان العمري. وهو بحث جيد.

(٢) انظر: منهاج السنة ((٣/ ٤٥٢)) و((٥/ ١٢٣٣٧))

(٣) انظر: مجموع الفتاوى (٣/٥٦) والصارم المسلول (٥٦٧-٥٧١).

وعلى هذا فإنه لا يصح أن يقال: إن ابن تيمية لا يكفر الشيعة بإطلاق، ولا إنه يكفرهم بإطلاق، بل حكمهم عنده على التفصيل الذي سبق ذكره.

ومما يدل على هذا من كلامه عدة أمور منها:

أنه نص على وصفهم بالإسلام وفي هذا يقول: "وقد ذهب كثير من مبتدعة المسلمين من الرافضة والجهمية وغيرهم إلى بلاد الكفار فأسلم على يديه خلق كثير، وانتفعوا بذلك، وصاروا مسلمين مبتدعين، وهو خير من أن يكونوا كفارا" (١).

فهذا الكلام من ابن تيمية يدل على أن وصف الإسلام ثابت لهم، وأن دخول الكافر في الإسلام على مذهب الرافضة خير له من بقاءه على كفره.

وقال أيضا في المقارنة بين الاثني عشرية والاسماعيلية: "والإمامية الاثنا عشرية خير منهم - أي من الإسماعيلية - بكثير، فإن الإمامية مع فرط جهلهم وضلالهم فيهم خلق مسلمون باطنا وظاهرا، ليسوا زنادقة منافقين، لكنهم جهلوا وضلوا واتبعوا أهواءهم، وأما أولئك فأتهمهم الكبار العارفون بحقيقة دعوتهم الباطنية زنادقة منافقون، وأما عوامهم الذين لم يعرفوا أمرهم فقد يكونون مسلمين" (٢).

ولما سئل عمن يفضل اليهود والنصارى على الرافضة أنكر هذا وقال: "كل من كان مؤمنا بما جاء به محمد فهو خير من كل من كفر به، وإن كان في المؤمن بذلك نوع من البدعة، سواء كانت بدعة الخوارج والشيعة والمرجئة والقدرية أو غيرهم" (٣).

وقد زاد الإمام ابن تيمية في التفصيل فحكم بالكفر على بعض العقائد التي يعتقدونها الغلاة منهم فقال: "أما من اقترن بسبه دعوى أن عليا إله أو أنه كان هو النبي

(١) مجموع الفتاوى (٩٦/١٣).

(٢) منهاج السنة (٤٥٢/٢).

(٣) مجموع الفتاوى (٢٠١/٣٥).

وإنما غلط جبريل في الرسالة فهذا لاشك في كفره. بل لا شك في كفر من توقف في تكفيره، وكذلك من زعم منهم أن القرآن نقص منه آيات وكتمت، أو زعم أن له تأويلات باطنية تسقط الأعمال المشروعة، ونحو ذلك، وهؤلاء يسمون القرامطة والباطنية، ومنهم التناسخية، وهؤلاء لا خلاف في كفرهم. وأما من سبهم سبا لا يقدح في عدالتهم ولا في دينهم، مثل وصف بعضهم بالبخل أو الجبن أو قلة العلم أو عدم الزهد ونحو ذلك، فهذا هو الذي يستحق التأديب والتعزير ولا يحكم بكفره بمجرد ذلك.

وعلى هذا يحمل كلام من لم يكفرهم من العلماء. وأما من لعن وقبح مطلقاً، فهذا محل الخلاف فيهم، لتردد الأمر بين لعن الغيظ ولعن الاعتقاد. وأما من جاوز ذلك إلى أن زعم أنهم ارتدوا بعد رسول الله إلا نفراً قليلاً لا يبلغون بضع عشرة نفساً أو أنهم فسقوا عامتهم فهذا لا ريب أيضاً في كفره، فإنه مكذب لما نصه القرآن في غير موضع من الرضى عنهم والثناء عليهم. بل من يشك في كفر مثل هذا فإن كفره متعين فإن مضمون هذه المقالة أن نقلة الكتاب والسنة كفار أو فساق وأن هذه الأمة التي هي: ﴿كُتِمَ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١١٠] وخيرها هو القرن الأول، كان عامتهم كفاراً أو فساقاً، ومضمونها أن هذه الأمة شر الأمم وأن سابقي هذه الأمة هم شرارها. وكفر هذا مما يعلم بالاضطرار من دين الإسلام^(١).

ابن القيم: غلط الشيعة في مسائل الصحابة لا يلزم تبديعهم في كل المسائل.

قال ابن القيم في الصواعق المرسلة عن الشيعة: "ففي القوم فقهاء وأصحاب علم ونظر في اجتهاد وإن كانوا مخطئين مبتدعين في أمر الصحابة فلا يوجب ذلك الحكم عليهم كلهم بالكذب والجهل وقد روى أصحاب الصحيح عن جماعة من الشيعة وحملوا

(١) الصارم المسلول (١١٠٨-١١١٢). إلى هنا ينتهي الاقتباس من بحث: تحرير موقف ابن تيمية في حكم الرافضة.

حديثهم واحتج به المسلمون ولم يزل الفقهاء ينقلون خلافهم ويبحثون معهم والقوم وإن أخطأوا في بعض المواضع لم يلزم من ذلك أن يكون جميع ما قالوه خطأ".

وقال في تهذيب السنن: "رواية أهل البدع مقبولة، فكم في الصحيح من رواية الشيعة الغلاة، والقدرية، والخوارج، والمرجئة، وغيرهم...؛ إذ مجرد كونهم شيعة لا يوجب رد حديثهم".

المبحث الخامس إخراج الجماعات والمذاهب من أهل السنة

كثيراً ما نسمع من السلفية المعاصرة إخراج المذاهب السنية كالأشاعرة والماتريدية والصوفية والحنفية والجماعات المعاصرة كالإخوان والتبليغ^(١) من أهل السنة والجماعة^(٢). ويزعمون أن ذلك طريقة الإمام أحمد، وهذا افتراء عليه:

قال الإمام أحمد: إخراج الناس من السنة شديد^(٣). وقال أبو جعفر: يا أبا عبد الله من قال أبو بكر وعمر - أي قال بتفضيلهما ثم توقف - هو عندك من أهل السنة؟ قال لا توقفني هكذا، كيف نصنع بأهل الكوفة^(٤)؟

وروى الخلال عن أبي بكر الأحول المشكاني قال: فما تقول فيمن لم يثبت خلافة علي؟ قال بئس القول هذا، قلت يكون من أهل السنة؟ قال ما أجتري أن أخرجه من السنة تأول فأخطأ^(٥).

ويؤخذ من هذا أنه لا يجوز إخراج المسلمين من السنة بسبب أمور فرعية ومشتبهة، كما يؤخذ منه أن من قدم علياً كأهل الكوفة لا يخرج من أهل السنة عند الإمام

(١) لأنهم يرون أن هذه الجماعات امتداد للأشاعرة والماتريدية.

(٢) انظر: فتاوى ابن عثيمين وابن باز والألباني والمدخلي. فإنهم لا يتورعون عن إخراج هؤلاء من أهل السنة والجماعة وكأنهم هم وحدهم أهل السنة.

(٣) السنة للخلال ٢/ ٣٧٣.

(٤) السنة للخلال ٢/ ٣٧٣ أي إذا قلنا بهذا حكمنا بخروج أهل الكوفة من أهل السنة لأنهم يقدمون علياً.

(٥) السنة ٢/ ٤٢٨.

أحمد مع أن المعتمد عنده هو الترتيب المعروف. وأن من تأول فأخطأ لا نسرع في إخراجه من أهل السنة.

كما لم يكن من منهج الإمام أحمد تكفير المسلمين بسبب زلاتهم مهما كانت كبيرة قال أبو حاتم حدثت أحمد بن حنبل فيمن شرب النبيذ من محدثي أهل الكوفة وسميت له عددا منهم فقال: هذه زلات لهم لا نسقط بزلاتهم عدالتهم^(١).

ولم يكن من منهجه الطعن في المخالفين والقدرح فيهم وقد مرت قصة الرافضي الذي كان يزور الإمام أحمد فأنكره الناس فقال الإمام أحمد: سبحان الله رجل أحب قوما من أهل بيت النبي صلى الله عليه وسلم نقول له لا تحبهم هو ثقة^(٢).

الأشاعرة والماتريدية من أهل السنة والجماعة:

أما الأشاعرة والماتريدية فهما مدرستان من مدارس أهل السنة العقدية كان لهما الدور الأكبر عبر التاريخ في الدفاع عن عقائد الإسلام - في مشارق الأرض ومغاربها - ولا ينكر ذلك عاقل، وقد ظهر أبو الحسن الأشعري وأبو منصور الماتريدي في أواخر القرن الثالث فأقاما البراهين والأدلة العقلية والكلامية على عقائد أهل السنة الحقة السنية، وأبطلا عقائد المعتزلة والشيعة والخوارج والمجسمة والملاحدة والنصارى وغيرهم من الفرق عقيدة عقيدة، حتى قيل: أبطل الله عقيدة المعتزلة بأحمد بن حنبل والأشعري، ولقد كان أكثر علماء السنة موافقاً على هذا المنهج الذي جمع بين النقل والعقل^(٣).

(١) المسودة لآل تيمية ١/ ٢٦٥.

(٢) تاريخ بغداد ١٠/ ٢٦١.

(٣) انظر: كتب الأشاعرة المعاصرة التي تعرض عقائدهم وتدافع عنها مثل: كتاب الإدلي في عقائد الأشاعرة، وكتاب الغالي في رده على الحوالي، وكتب شيخنا العلامة سعيد فودة.

وإن تقريرات علماء الحنبلة في دخول الأشاعرة في أهل السنة بل وفي أهل الحديث كثيرة لا يمكن ردّها ولا إنكارها ولا تأويلها، وهي دليل على أن أهل السنة يد واحدة في العقائد كما قال الإمام السبكي. وهذه بعض نصوصهم:

- قال العلامة السفارينا الحنبلي رحمه الله تعالى في "لوامع الأنوار"^(١): "أهل السنة والجماعة ثلاث فرق: الأثرية، وإمامهم أحمد بن حنبل، والأشعرية وإمامهم أبو الحسن الأشعري، والماتريدية وإمامهم أبو منصور الماتريدي، وأما فرق الضلال فكثيرة جداً" انتهى. وقد وافقه على ذلك العلامة ابن الشطي^(٢) والعلامة ابن سلوم^(٣) والعلامة الدحيان الكويتي - في تعليقهم على عقيدته - وكلهم حنبلة.

وقد حاولت السلفية المعاصرة تحريف قول الإمام السفاريني - وإخراجه من سياقه - إلا أن أقواله في لوامع الأنوار ترد عليهم فإنه نقل عن أئمة الأشاعرة والماتريدية على أنهم من أهل السنة، أذكر على ذلك ثلاثة أمثلة: ينقل العلامة السفاريني فيقول: "قال النسفي في عقائده كغيره من علماء السنة... " ٢٩٢/١. ويقول: "لكن المشهور من مذهب الأشاعرة كسائر أهل السنة... " ١٤٤/١. وقال: "وكان عنده الأستاذ أبو إسحاق الإسفراييني من أئمة أهل السنة ومحققى الأشاعرة.. " ٣٩٩/١^(٤).

ولقد نص على أن فرق الضلال كثيرة وليست الثلاث منها.

- وقال العلامة عبد الباقي المواهبي الحنبلي رحمه الله تعالى في "العين والأثر في عقائد أهل الأثر":

(١) ٧٣/١.

(٢) ابن الشطي في تبصير القانع ٧٣.

(٣) العلامة ابن سلوم في شرح الدرة المضية ٥٨.

(٤) ثم انظر إلى تعليق أبي بطين النجدي على عقيدة السفاريني تجد العجب العجيب إذ رده بكلام تعسفي لا دليل عليه.

"إن طوائف أهل السنة ثلاث: أشاعرة وحنابلة وماتريدية"^(١).

وقال الشيخ العلامة أحمد بن عبد الله المرادوي الحنبلي (من علماء القرن الثالث عشر) في شرحه على لامية ابن تيمية ١٨٢: "هذه العقيدة مما اتفق عليها الأئمة الأربعة رضي الله عنهم، ومن حكى عنهم مقالات السلف ممن تقدم ذكره، فكل منهم على حق. وإن كان قد وقع الخلاف بين الشيخ أبي الحسن الأشعري شيخ أهل السنة من الشافعية وغيرهم، وبين الإمام أبي حنيفة في آخر من مسائل أصول الدين، لكنها يسيرة لا تقتضي تكفيراً ولا تبديعاً"^(٢).

فإن قلت بأن التعدد ينافي لفظ الفرقة الواحدة في الحديث "ستفترق أمتي بضعا وسبعين فرقة كلهم في النار إلا فرقة واحدة"^(٣) نقول: بأن المراد الاتفاق في الأصول مع موافقتها للكتاب والسنة وهذا لم يكن إلا لأهل السنة - الأشاعرة والماتريدية والأثرية - ولا ضير باختلافهم في الفروع فقد اختلف الصحابة وسلف الأمة في ذلك ولم يخرجهم ذلك من الفرقة الناجية.

وقد أجاب العلامة عبد الله بن عودة صوفان القدومي الحنبلي رحمه الله تعالى في كتابه: "المنهج الأحمد في درء المثالب التي تنمى لمذهب الإمام أحمد" عن شبهة التعدد فقال: "وهذا لا شبهة فيه، فإن هذه الفرق الثلاث هم المعبر عنهم بـ(أهل السنة والجماعة)، وهم أهل الظهور في جميع الأعصار والأمصار، وهم الطائفة المنصورة، وهم السواد الأعظم" انتهى، وقال: "فإن قلت: إن لفظ الحديث يُنافي التعدد، لأنه لا يَصْدُقُ قُ إلا على فرقة واحدة، والمذكورون ثلاث فِرَق؟!

(١) العين والأثر في عقائد أهل الأثر ٥٣.

(٢) شرحه على لامية ابن تيمية ١٨٢.

(٣) أخرجه الإمام أحمد في المسند عن أبي هريرة ٣٣٢/٢ وعن أنس ١٢٠/٣، والترمذي ٢٥/٥ وقال: "وفي الباب عن سعد وعبد الله بن عمرو وعوف بن مالك، حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح".

قال أبو يعلى في المعتمد ونقله ابنه في الطبقات: (وقد أجمع علماء أهل الحديث والأشعرية منهم على قبول هذه الأحاديث فمنهم من أقرها على ما جاءت وهم أصحاب الحديث ومنهم من تأولها وهم الأشعرية وتأويلهم إياها قبول منهم لها، إذ لو كانت عندهم باطلة لا طرحوها كما اطرحوها سائر الأخبار الباطلة. وقد روى عن النبي - ﷺ - أنه قال: "أمّتي لا تجتمع على خطأ ولا ضلالة")^(١).

فهذا هو موقف الحنبلة المثبت بالبراهين والأدلة فأين هذا القول من قول شيوخ السلفية المعاصرة بأن كلام العلامة السفاريني شيخ الحنبلة كان مصانعة للأشاعرة في زمانه! فقولهم عار عن الصحة بل عن العقلانية بل هو اتهام له بالنفاق في العقيدة^(٢)!

أقوال علماء الحنبلة المعاصرين في الأشاعرة:

ولقد تابع - أبا يعلى - على دخول الأشاعرة في أهل الحديث علامة الكويت في القرن العشرين خلف الدحيان الحنبلي. فقال في تعليقه على شرح السفاريني: "الأشاعرة والماتريدية لم يردوا الأحاديث ولا أهملوها فيما فوضوها وإما أولوها وكل منهم أهل حديث، وحينئذ فالثلاث فرقة واحدة، ولاقتفائهم الأخبار وانتحالهم الآثار، بخلاف باقي الفرق فإنهم حكموا العقول، وخالفوا المنقول فهم أهل بدعة وضلالة ومخالفة وجهالة"^(٣).

وهذا قول لا مجاملة فيه لأحد ولا مDAHنة بل هو الحق فإن أكثر شراح الحديث هم من الأشاعرة فكيف لا يكونون من أهل الحديث.

(١) طبقات الحنبلة ٢/ ٢١٠، وأبو يعلى كان مخالفاً للأشاعرة وقد حاربوه كذلك ولكن لم يمنعه ذلك من الإنصاف والاعتدال.

(٢) وإن كانوا متبعين للشيخ ابن تيمية فسننقل أقواله قريباً.

(٣) تبصير القانع ٧٥.

فانظر إلى كلام كبار أئمة الحنابلة الذين تتلمذ النجدية على كتبهم، وانظر إلى كلام السلفية المعاصرة في تضليل الأشاعرة وإخراجهم من أهل السنة.

وقد وضع أحد علماء الحنابلة في العصر الحالي موقف الحنابلة من الأشعرية وهو الشيخ العلامة صالح الأسمرى فقال في فتوى مشهورة له: "فقد قرر السادة الحنابلة أن الطائفة الأشعرية وكذا الماتريدية ضمن طوائف أهل السنة والجماعة الموعودة بالنجاة". اهـ.

فهذا منهج الإمام أحمد والحنابلة التورع في تكفير المسلمين واستباحة دمائهم وعدم إخراج المخالفين في المسائل الجزئية - في الاعتقاد أو الفقه - من أهل السنة، فإن كان لا بد فلا بد من التفصيل الدقيق مع الدليل القطعي.

قال الإمام الذهبي: "رأيت للأشعري كلمة أعجبتني وهي ثابتة رواها البيهقي، سمعت أبا حازم العبدوي، سمعت زاهر بن أحمد السرخسي يقول: لما قرب حضور أجل أبي الحسن الأشعري في داري ببغداد، دعاني فأتيته، فقال: أشهد علي أي لا أكفر أحدا من أهل القبلة، لأن الكل يشيرون إلى معبود واحد، وإنما هذا كله اختلاف العبارات.

قلت: وبنحو هذا أدين، وكذا كان شيخنا ابن تيمية في أواخر أيامه يقول: "أنا لا أكفر أحداً من الأمة، ويقول: قال النبي - ﷺ -: (لا يحافظ على الوضوء إلا مؤمن) فمن لازم الصلوات بوضوء فهو مسلم"^(١).

أقوال السلفية الوهابية في التكفير:

بعد كل هذه النقول عن ساداتنا الحنابلة، لننقل الآن طائفة من أقوال السلفية الوهابية في التكفير لتقارن بينها وبين كلام الإمام أحمد والحنابلة:

١ - تكفير علماء المسلمين: ويكفي أن تقرأ الدرر السنية - وهي من أشهر كتب النجدية المجمع عليها عندهم - لتجد التكفير الصريح المخرج من الملة لأكثر العلماء^(١) الذين لم يوافقوا الحركة الوهابية وهذه بعض النصوص^(٢):

قال محمد بن عبد الوهاب عفا الله عنه: "فهذه خطوط المويس، وابن إسماعيل، وأحمد بن يحيى عندنا في إنكار هذا الدين والبراء منه، وهم الآن مجتهدون في صدّ الناس عنه، فإن استقامت على التوحيد وتبينت فيه، ودعوت الناس إليه، وجاهرت بعداوة هؤلاء خصوصاً ابن يحيى؛ لأنه من أنجسهم وأعظمهم كفراً، وصبرت على الأذى في ذلك فأنت أخونا وحيينا"^(٣).

ويقول في كشف الشبهات: (والعامي من الموحدين يغلب ألفاً من علماء هؤلاء المشركين)^(٤). ويقصد علماء أهل السنة الذين أجازوا التوسل وزيارة القبور والمشاهد وهي مسائل فرعية.

وفي ص ١٩: (وأنا أذكر لك أشياء مما ذكر الله في كتابه جواباً لكلام احتج به المشركون في زماننا علينا...) أهـ.

ويقول: (وما ذكرت لي أيها المشرك^(٥)! من القرآن أو كلام النبي ﷺ) لا أعرف معناه...^(٦).

(١) وقد ذكرت سابقاً كثيراً منهم من الحنبلة وغيرهم.

(٢) موثقة من كتبهم المعتمدة.

(٣) مجموعة مؤلفات الشيخ ابن عبد الوهاب ٥ / ١٦٧.

(٤) كشف الشبهات ص ١٧.

(٥) يخاطب بذلك أحد الفقهاء.

(٦) كشف الشبهات ص ١٢.

وفي رسالة إلى الشيخ سليمان بن سحيم الحنبلي^(١) قال: (نذكر لك أنك أنت وأباك مصرحون بالكفر والشرك والنفاق! ... أنت وأبوك مجتهدان في عداوة هذا الدين ليلاً ونهاراً... أنك رجل معاند ضال على علم مختار الكفر على الإسلام.. وهذا كتابكم فيه كفركم)^(٢) اهـ.

وقال في تكفير علماء الحنابلة: (فأما ابن عبد اللطيف وابن عفالق وابن مطلق فسبابة للتوحيد!... وابن فيروز هو أقربهم إلى الإسلام!)^(٣).

وقال: (بل العبارة صريحة واضحة في تكفير مثل ابن فيروز)^(٤) وصالح بن عبد الله وأمثالهما كفراً ظاهراً ينقل عن الملة فضلاً عن غيرهما)^(٥) أهـ.

ثم لم يكتف ابن عبد الوهاب بتكفير معاصريه بل تطاول لتكفير مشايخه فقال في رسالة إلى قاضي الدرعية الشيخ عبد الله بن عيسى^(٦): (وأنا ذلك الوقت لا أعرف معنى (لا إله إلا الله) ولا أعرف دين الإسلام، قبل هذا الخير الذي من الله به، وكذلك مشايخي ما منهم رجل عرف ذلك).

فمن زعم من علماء "العارض" أنه عرف معنى (لا إله إلا الله) أو عرف معنى الإسلام قبل هذا الوقت، أو زعم عن مشايخه أن أحداً عرف ذلك، فقد كذب وافترى ولبس على الناس ومدح نفسه بما ليس فيه"^(٧).

(١) وهو ممن عارضه بقوة.

(٢) في الدرر السنية ٣١ / ١٠.

(٣) الدرر السنية ٧٨ / ١٠.

(٤) وهو شيخ الحنابلة في عصره وتقدم ذكره.

(٥) الدرر السنية ٦٣ / ١٠.

(٦) وهو عالم حنبلي كبير.

(٧) في الدرر السنية الدرر السنية ٥١ / ١٠، وكذلك في (تاريخ نجد) لابن غنام ٣١٠.

٢ - ثم يمتد التكفير حتى يصل إلى عوام المسلمين فيقول عمن يلقبون بالآسياد من آل البيت بأنهم أرباب من دون الله ومن يلقبهم بذلك مشرك: (لم يريدوا أن الله هو الخالق الرازق المدبر فإنهم يعلمون أن ذلك لله وحده كما قدمت لك، وإنما يعنون بالله ما يعني المشركون في زماننا بلفظ السيد)^(١).

ومراد ابن عبد الوهاب أن الناس في زمانه يعتقدون في السادة ما يعتقد كفار قريش في الأصنام التي يسمونها الآلهة وهذا فهم ما سبقه إليه أحد من المسلمين^(٢).

كما أن الشيخ ابن عبد الوهاب عفا الله عنه بالغ في تصوير الأمور وجاء بأشياء تفرد بها، فيصف صنماً موجوداً على قبر الشيخ عبد القادر وأن هناك من يعبد فيقول: "ولا تكفر من عبد الصنم الذي على قبر عبد القادر، والصنم الذي على قبر أحمد البدوي وأمثالهما لأجل جهلهم وعدم من ينبههم"^(٣). ولا ندري أين هو هذا الصنم الموجود على قبر عبد القادر؟ وما هو؟ أم أنه رآه وحده دون سائر المسلمين؟ وإن كان يقصد بالصنم

(١) كشف الشبهات ص ١١، ولاحظ أن كل هذه الكتب هي من كتبهم ومراجعهم المعتمدة والمنشورة. وقال عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب عن أبيات البردة: "فليتأمل من نصح نفسه هذه الأبيات ومعناها، ومن فتن بها من العباد، ومن يدعى أنه من العلماء واختاروا تلاوتها على تلاوة القرآن.. فمن عرف هذه المسألة وعرف البردة، ومن فتن بها عرف غربة الإسلام". الدرر السنية ٤ / ٢٩٤.

(٢) من الأمور التي فهمها ابن عبد الوهاب برأيه تعليقه لقتل أمير الدرعية ابن معمر يقول ابن بشر: (فلما سلم من الصلاة قام إليه من ذكرنا فقتلوه. عنوان المجد ١ / ٢٣، ثم هدموا قصره وأفنوا العينة فقال معللاً: "إن الله سبحانه وتعالى قد صبَّ غضبه على العينة وأهلها، وأفناهم تطهيراً لذنوبهم، وغضباً على ما قاله حاكم العينة: عثمان بن معمر، فقد قيل لحاكم العينة بأن الجراد آتٍ إلى بلادنا، ونحن نخشى أن يأكل الجراد زراعتنا، فأجاب حاكم العينة قائلاً ساخراً من الجراد: سنُخرج على الجراد دجاجنا فتأكله، وبهذا غضب الله سبحانه لسخرية الحاكم بالجراد ... عنوان المجد ٢ / ١١٧. ومؤلفه من طلاب الشيخ ابن عبد الوهاب.

(٣) الفتاوى والمسائل ٣ / ١١، ولكنه قال قبل ذلك: "ونكفره بعد التعريف إذا عرف وأنكر" ٣ / ٩.

القبة وما شابهها، فليست القبة صنماً ولا عبداً للمسلمون، وقد وجدت القباب والمشاهد في عصر الإمام أحمد بن حنبل - ومن قبله - فلم ينكرها ولم يكفر أهلها^(١).

ثم زاد على ذلك بادعاء أن أكثر أهل الحجاز ونجد منكرون للبعث فقال: (ومعلوم أن أهل أرضنا وأرض الحجاز الذي ينكر البعث فيهم أكثر من يقر به).^(٢)

فهذا تكفير واضح للمسلمين وهو يقصد التكفير المخرج من الملة، وهذا التكفير يترتب عليه أمور خطيرة وكبيرة من إباحة الدم والمال وسبي الذرية ومنع التوارث وغير ذلك من الأمور الكبرى^(٣).

هل انتشر الشرك والكفر في نجد والجزيرة العربية في عصر الدعوة الوهابية؟

إن المؤرخين المستقلين يثبتون أن إقليم نجد كان إقليماً ينتشر فيه العلم والفقه وموطناً لعلماء أجلاء أكثرهم كان يتحلى بالورع والصلاح بعيداً عن الشرك والكفر قال المؤرخ الدكتور عبد الله العثيمين^(٤):

(المصادر المتوافرة بين أيدينا غير متفقة في وصفها للحالة التي كان عليها النجديون من حيث العقيدة والقيام بأركان الإسلام خلال الفترة التي يتناولها هذا البحث، فالمصادر المؤيدة لدعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب تعطي صورة قاتمة لتلك الحالة، لكن بعضها

(١) سيأتي لذلك بحث مستقل في الفقه عن بناء القباب والمشاهد.

(٢) الدرر السنية ١٠/ ٤٣. وهي في رسائله الشخصية ص ٢٣٥.

(٣) ثم يأتي أتباعه وينفون كل هذا التكفير الصارخ، وهذا مثال واحد يقول صاحب كتاب "فصل الخطاب في بيان عقيدة الشيخ محمد بن عبد الوهاب" في مقدمته مدافعاً عنه: "وهل كان الشيخ يأمر كل من ينخدع بدعوته كما زعموا أن يتقدم إليه بالبيعة ويوجب قتل من رفض البيعة؟ أكان الشيخ يبيع دماء وأموال من يرفض دعوته؟" فانظر إلى هذا التلبس مع أنه زعم أنه قرأ كل رسائل ابن عبد الوهاب!

(٤) مقالة منشورة بمجلة "الدائرة" (العدد ٣ السنة ٤) بعنوان: "نجد منذ القرن العاشر الهجري".

يختلف عن البعض الآخر في المدى الذي يصل إليه قتام هذه الصورة). إلى أن قال: "لكن بعض المصادر تبرز نجداً موطناً لعلماء أجلاء أكثرهم كان يتحلى بالورع والصلاح، كما أنها تصور غالبية سكانها من الحضر - على الأقل - متمسكة بأحكام الإسلام، منفذة لواجباته وسننه، والأشعار التي قيلت في تلك الفترة لا تحتوي على ما يخالف العقيدة الإسلامية الصحيحة أو يتنافى مع أحكام الإسلام العامة، بل إن تلك الأشعار تبرز تمسك قائلها بعقيدتهم والتزامهم بإسلامهم، وتوضح أن المجتمع الذي عاشوا فيه كان مجتمعاً مستقيماً في أكثر تصرفاته.

ثم قال (ومن المقارنة بين المصادر المختلفة يبدو أن الحالة الدينية التي كانت سائدة في نجد آنذاك لم تكن بالصورة التي أظهرتها بها بعض المصادر المؤيدة لدعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب الإصلاحية).

انتهى كلامه^(١).

انتقال عدوى التكفير إلى أتباع ابن عبد الوهاب:

وقد انتقلت عدوى التكفير إلى طلاب ابن عبد الوهاب ومريديه وأولاده، فهذه رسالة أرسلها اثنان من طلابه هما محمد بن غيهب ومحمد بن عيدان إلى فقيه حريملاء العلامة عبد الله المويسي الحنبلي، غالبا فيها وحكما بالشرك على المسلمين من غير دليل ولا برهان فقالا: "ويكفيك عن التطويل أنّ الشرك بالله يُحْطَب به على منابرهم ومن ذلك قول ابن الكهمري: اللهم صل على سيدنا وولينا وملجأنا منجانا معاذنا ملاذنا"^(٢)، وكذلك تعطيل الصفات في خطب الطيبي فيشهد أن الله لا جسم ولا عرض ولا جوهر"^(٣).

(١) وقد ذكر هذه الحقيقة أيضاً في كتاب "الشيخ محمد بن عبد الوهاب - حياته وفكره" ٢١-٢٢.

(٢) أهذا هو الشرك عندهم!

(٣) علماء نجد ٤/ ٣٦٨. مما قاله المويسي في إحدى رسائله لابن عبد الوهاب: "أما قولك إن التوحيد جاء به =

ثم قالوا بتكفير المصريين والأتراك العثمانيين. قال عبد اللطيف بن عبد الرحمن آل الشيخ: (العاقل يدور مع الحق أينما دار، وقتال الدولة - يعني المصرية الكافرة - والأتراك، والإفرنج وسائر الكفار، من أعظم الذخائر المنجية من النار...) (١).

وقال عبد الله بن عبد اللطيف آل الشيخ:

(وهؤلاء الذين قاموا في عداوة أهل التوحيد، واستنصروا بالكفار عليكم - يعني الجيش التركي والمصري - وأدخلوهم إلى بلاد نجد، وعادوا التوحيد وأهله أشد العداوة وهم الرشيد ومن انضم إليهم من أعوانهم، لا يشك في كفرهم، ووجوب قتالهم على المسلمين إلا من لم يشم روائح الدين، أو صاحب نفاق، أو شك في هذه الدعوة الإسلامية...) (٢).

وفي رسالة أخرى في الدرر السنية من عبد الله بن عبد اللطيف، وعبد العزيز بن محمد، وحسن بن حسين، ومحمد بن محمود، وعبد الله بن محمد الخرجي، وسعد بن حمد بن عتيق، إلى من يراه من إخواننا أهل الفرع يقولون فيها: "فتفهمون ما من الله به على عموم المسلمين، وعلينا وعليكم خاصة، من ظهور الدعوة الإسلامية في هذه الأوطان، وإزالة الشرك وشعائره، وذلك بدعوة الشيخ وأنصاره، رحمهم الله تعالى، وعرفتم بالإسلام، وسميتم به من بين سائر أهل الأديان... وقد عرفتم ما يتعين علينا وعليكم، من الحظ على الجهاد، والقيام فيه، ودفع من سعى في هتك حرمتهم، ودينهم" (٣).

= الرسول ﷺ وأنتم تنقضونه فلقد أخطأت ما صدر منا وإنما ينقض ما كتبه أنت توحيداً من تلقاء نفسك من تكفير المسلمين واستباحة دماهم وأموالهم بلا برهان من الله ورسوله ﷺ وما هي إلا طريقة الخوراج.... "علماء نجد ٤/ ٣٦٤".

(١) الدرر السنية ٩/ ٢٣، وقد رد عليهم الشيخ الفقيه عبد الله بن علي بن عمرو آل رشيد الحنبلي ت ١٣٢٤ هـ وقد تقدم ذلك.

(٢) الدرر السنية ٩/ ٨٣.

(٣) ٩/ ٨٧.

ثم تبع هذا التكفير استباحة دماء المسلمين بغير حق وهذه فتوى خطيرة لعبد الله بن عبد اللطيف آل الشيخ، لا يُعرف مثلها عن أحد من علماء أهل السنة المتبعين فقال: "من قال لا إله إلا الله حال الحرب يقتل ولا يتوقف عنه كما فعل أسامة بن زيد لأن صاحب أسامة لم يقلها قبل ذلك وهم يقولونها قبل ذلك" (١).

وهم لا يعتذرون عن قتل المسلمين بل يوصون به أتباعهم فقد جاء في إحدى رسائلهم: "وأما ما ذكرت: إنا نقتل الكفار، فهذا أمر ما نتعذر عنه، ولم نستخف فيه، ونزيد في ذلك إن شاء الله، ونوصي به أبناءنا من بعدنا، وأبناءؤنا يوصون به أبناءهم من بعدهم، كما قال الصحابي: على الجهاد ما بقينا أبدا. ونرغم أنوف الكفار، ونسفك دماءهم، ونغنم أموالهم بحول الله وقوته" (٢).

وقال: "وما ذكرت من جهة الحرمين الشريفين، الحمد لله على فضله وكرمه، حمدا كثيرا كما ينبغي أن يحمده، وعز جلاله، لما كان أهل الحرمين آيين عن الإسلام! وممتنعين عن الانقياد لأمر الله ورسوله، ومقيمين على مثل ما أنت عليه اليوم من الشرك والضلال والفساد، وجب علينا الجهاد بحمد الله فيما يزيل ذلك عن حرم الله وحرم رسوله ﷺ" (٣).
ثم قال: "ولا لنا دأب إلا الجهاد، ولا لنا مأكلا إلا من أموال الكفار!" (٤).

(١) (٢٣٩/٩).

(٢) الدرر السنية ٢٨٠/٩.

(٣) والشرك عند حرم رسول الله ﷺ المقصود منه عندهم هو وجود القباب والمشاهد على القبور، وهذا أمر كان منذ القرون الأولى وكان في عصر الامام أحمد فلم ينكره ولم يكفر فاعله. وسيأتي بيانه في مبحث الفقه.

(٤) المصدر نفسه. مع ملاحظة أن الكفار والمشركين في رسائلهم يقصدون بهم أهل الإسلام المخالفين لهم، وملاحظة أن جهادهم لم يكن إلا ضد المسلمين ولم يسجل لهم التاريخ جهادا واحداً ضد الصليبيين واليهود. وانظر عدم قبولهم بالصلح مع المسلمين، الدرر السنية ٢٩١/٩.

كل هذه النقول من كتبهم ورسائلهم المعتبرة تجعلنا: نعيد النظر في كلامهم أنهم لا يكفرون أحداً من المسلمين الموحدين^(١)، وكل هذه النقول تثبت ما تناقله العلماء عن أتباع هذه الحركة.

هل السلفية الوهابية من الخوارج؟

وأنا متوقف في جواب هذا السؤال إلى الآن ولكن إذا ثبت أنهم يكفرون العلماء المخالفين لهم في المسائل الخلافية ثبت كونهم من الخوارج^(٢) كما وصفهم بذلك أكثر علماء الحنابلة ومنهم: العلامة ابن فيروز وابن عفالق والموسي وابن سلوم وعبد العزيز الناصري والشطي والعلامة القدومي.

وإذا ثبت كون أوائلهم من الخوارج - بنص كبار علماء الحنابلة - فمن الأفضل أن نذكر أشهر سمات الخوارج ونذكر رأي إمامنا المبجل أحمد بن حنبل فيهم حتى نكون على بينة وبصيرة:

قال الخلال أخبرني حرب بن إسماعيل الكرماني أن أبا عبد الله قال: الخوارج قوم سوء لا أعلم في الأرض قوماً شرّاً منهم. وقال: صح الحديث فيهم عن النبي ومن عشرة وجوه^(٣).

من صفات الخوارج^(٤):

- الاجتهاد في العبادة والتشدد بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والتمويه على

(١) ويقصدون من وافقهم في اعتقادهم.

(٢) على أن كثيراً منهم بعد احتكاكهم بأهل السنة قد صاروا على عقيدة مقبولة.

(٣) السنة للخلال ١ / ١٤٥. وما يقوله بعض شيوخ السلفية المعاصرة أن الخوارج أخف الفرق ابتداءً في الدين.

(٤) ولا يعني هذا أن هذه الصفات هي كلها صفات السلفية المعاصرة.

المسلمين واستباحة دمائهم. قال سيدنا الإمام المبجل أحمد بن حنبل: "وأما الخوارج فمرقوا من الدين وفارقوا الملة وشردوا عن الإسلام وشذوا عن الجماعة فضلوا عن السبيل والهدى وخرجوا على السلطان وسلوا السيف على الأمة واستحلوا دماءهم وأموالهم وعادوا من خالفهم إلا من قال بقولهم وكان على مثل قولهم ورأيهم وثبت معهم في بيت ضلالتهم..."^(١).

وقال الإمام الآجري الحنبلي: "لم يختلف العلماء قديماً وحديثاً أن الخوارج قوم سوء، عصاة لله عز وجل ولرسوله ﷺ، وإن صلوا وصاموا، واجتهدوا في العبادة، فليس ذلك بنافع لهم، وإن أظهروا الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وليس ذلك بنافع لهم، لأنهم قوم يتأولون القرآن على ما يهون، ويموهون على المسلمين. وقد حذرنا الله عز وجل منهم، وحذرنا النبي ﷺ، وحذرناهم الخلفاء الراشدون بعده، وحذرناهم الصحابة رضي الله عنهم ومن تبعهم بإحسان رحمة الله تعالى عليهم.

والخوارج هم الشراة الأنجاس الأرجاس، ومن كان على مذهبهم من سائر الخوارج، يتوارثون هذا المذهب قديماً وحديثاً، ويخرجون على الأئمة والأمرء ويستحلون قتل المسلمين.

وأول قرن طلع منهم على عهد رسول الله ﷺ..."^(٢).

- ومن صفاتهم القديمة والمعاصرة أنهم لا يرون الخلافة في قریش. قال الإمام أحمد بن حنبل: "ولا يرون للسلطان عليهم طاعة ولا لقریش عليهم خلافة وأشياء كثيرة يخالفون عليها الإسلام وأهله وكفى بقوم ضلالة أن يكون هذا رأيهم ومذهبهم ودينهم وليسوا من الإسلام في شيء"^(٣).

(١) طبقات الحنبلة (١/ ٣٤).

(٢) الشريعة ١٩/١.

(٣) طبقات الحنبلة (١/ ٣٤).

- ومن صفاتهم تحسين القول وإساءة العمل، والعمل على فرقة المسلمين. روى الأجرى الحنبلي عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: إن رسول الله ﷺ قال: سيكون في أمتي اختلاف وفرقة، قوم يحسنون القيل، وسيئون الفعل، يقرؤون القرآن لا يجاوز تراقيهم، يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية، ثم لا يرجعون حتى يزيد على فرقته، هم شر الخلق والخليقة، طوبى لمن قتلهم أو قتلوه، يدعون إلى كتاب الله، وليسوا منه في شيء، من قاتلهم كان أولى بالله منهم، قالوا: يا رسول الله ما سيأهم؟ قال ﷺ: التحليق^(١) (٢).

- ومن صفاتهم اتباع المتشابه والمجادلة فيه. قال الإمام محمد بن الحسين الأجرى الحنبلي: "هذه صفة الحرورية، وهم الشراة الخوارج الذين قال الله عز وجل: فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله وما يعلم تأويله إلا الله والراسخون في العلم، وقد حذر النبي ﷺ أمته ممن هذه صفته"^(٣). ولا توجد طائفة أكثر حديثاً في المتشابه من السلفية المعاصرة.

وقال: "ومما يتبع الحرورية من المتشابه قول الله عز وجل: ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون. ويطرؤون معها: ثم الذين كفروا بربهم يعدلون فإذا رأوا الإمام

(١) انظر في صفة التحليق عندهم مجموعة الرسائل والمسائل ٥٧٨/٤. حيث قال سبط ابن عبد الوهاب: "لأن الخلق هو العادة عندنا، ولا يتركه إلا السفهاء عندنا".

(٢) مسند الإمام أحمد ٢٢٤/٣ برقم ١٣٣٦٢، والشرعة ٢٢/١، والبيهقي في السنن الكبرى ١٧١/٨ وقال بعده: "وفي الباب عن أبي ذر وسهل بن حنيف وعبد الله بن عمرو بن العاص وأبي بكر وأبي برزة الأسلمي وبعضهم يزيد على بعض".

(٣) ثم روى عن عائشة رضي الله عنها قالت: إن رسول الله ﷺ قرأ هذه الآية: هو الذي أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات هن أم الكتاب وأخر متشابهات فأما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة الآية، فقال ﷺ: إذا رأيتم الذين يجادلون فيه، فهم الذين عنى الله عز وجل، فاحذروهم". الشريعة ٢٤/١.

يحكم بغير الحق قالوا: قد كفر. ومن كفر عدل بربه، فقد أشرك، فهؤلاء الأئمة مشركون، فيخرجون فيفعلون ما رأيت، لأنهم يتأولون هذه الآية" (١).

- ومن صفاتهم إظهار الصلاح والورع، فعن ابن عباس رضي الله عنهما - وذكر له الخوارج، واجتهادهم وصلاتهم - فقال رضي الله عنه: ليسوا هم بأشد اجتهاداً من اليهود والنصارى، وهم على ضلالة (٢).

ثم قال الآجري الخنابي في التحذير من اجتهادهم وعلومهم: "فلا ينبغي لمن رأى اجتهاد خارجي قد خرج على إمام، عادلاً كان الإمام أم جائراً، فخرج وجمع جماعة وسل سيفه، واستحل قتل المسلمين، فلا ينبغي له أن يغتر بقراءته للقرآن، ولا بطول قيامه في الصلاة، ولا بدوام صيامه، ولا بحسن ألفاظه في العلم إذا كان مذهبه مذهب الخوارج. وقد روي عن رسول الله ﷺ فيما قلته أخبار لا يدفعها كثير من علماء المسلمين، بل لعله لا يختلف في العلم بها جميع أئمة المسلمين" (٣).

- ومن صفاتهم أنهم يظنون أنهم أفضل الناس. فعن أنس بن مالك قال: كان فينا شاب ذو عبادة وزهد، فوصفناه للنبي ﷺ، وسميناه باسمه، فلم يعرفه، فبينما نحن كذلك إذ أقبل، فقلنا: يا رسول الله، هو ذا، فقال ﷺ: إني لأرى على وجهه سفعة من شيطان، فجاء فسلم على القوم، فردوا السلام، فقال له رسول الله ﷺ: أجعلت في نفسك أن ليس في القوم أحد خيراً منك؟ فقال: نعم... (٤).

- ومن صفات الخوارج أنهم يقتلون المسلمين ويتركون المشركين (٥) - أخرج أبو

(١) الشريعة ٢٤ / ١.

(٢) رواه الآجري في الشريعة ٢٤ / ١.

(٣) الشريعة ٢٥ / ١.

(٤) الشريعة ٢٧ / ١.

(٥) انظر في ذلك عنوان المجد (١ / ١٤٨) سنة ١٢٢٥ هـ.

ولكن ليكن شيوخ أهل السنة على حذر من وصف المجاهدين بالخوارج فإن هذا محادة لله ولرسوله ولشريعته، وسينتقم الله منهم.

الإرجاء:

مما يميز طائفة السلفية المعاصرة التناقض وعدم الاتفاق حتى في الأصول^(١)، فعلى الرغم أن منهم من هو على منهج الخوارج إلا أن منهم كذلك من هو على منهج الإرجاء^(٢). لا نريد التفصيل كثيراً في هذا المبحث ولكن نريد التحذير من أقوال مرجئة السلفية الذين أباحوا المنكرات للسلطين بدعوى أنه لا يضر مع الإيمان معصية^(٣) وقللوا من قيمة العمل بدعوى أن العمل خارج من مسمى الإيمان، ونسبوا أقوالهم للإمام أحمد.

وهذه أمور قد اختلف فيها المسلمون ولكن الثابت عن أحمد ذم المرجئة وإنكار قولهم، فعنده رحمه الله الإيمان في اصطلاح الشرع^(٤) اعتقاد وإقرار وعمل. فمن ترك العمل خرج من دائرة الإيمان وبقي في دائرة الإسلام. وهو يفرق بين الإيمان والإسلام.

ولذلك فهو وسط بين الخوارج الذين كفروا بالذنوب وبين المرجئة الذين أخرجوا العمل عن الإيمان فأباحوا المحرمات.

قال ابن البنا الحنبلي: "وأما المرجئة فقال أحمد: هم الذين يقولون من قال لا إله إلا الله محمد رسول الله وفعل سائر المعاصي لم يدخل النار أصلاً"^(٥).

وقال سفيان بن عيينة - رحمه الله - "المرجئة أوجبوا الجنة لمن شهد أن لا إله إلا الله مصراً بقلبه على ترك الفرائض وسموا ترك الفرائض ذنباً".

(١) وهذا لانجده عند السادة الحنبلة.

(٢) وبين الفرقتين اليوم معارك كثيرة، وكل يدعي وصلاً بلى.

(٣) هذا قياس في العقائد وهو ضلال عظيم ومن ذلك قياس الشيعة والمشبهة.

(٤) أما في اللغة فهو التصديق.

(٥) أصول السنة لابن البنا ٨٩.

قال حنبل: حدثنا الحمدي قال: "وأخبرت أن أناسا يقولون: من أقر بالصلاة والزكاة والصوم والحج ولم يفعل من ذلك شيئاً حتى يموت، ويصلي مستدبراً القبلة حتى يموت فهو مؤمن ما لم يكن جاحداً، إذا علم أن تركه ذلك فيه إيمانه وكان مقراً بالفرائض واستقبال القبلة، فقلت: هذا الكفر الصراح وخلاف كتاب الله وسنة رسوله وعلماؤه المسلمين. قال تعالى: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ﴾ [البينة: ٥]".

وقال حنبل سمعت أبا عبد الله أحمد بن حنبل يقول: من قال هذا فقد كفر بالله ورد عليه أمره وعلى الرسول ما جاء به عن الله^(١).

قلت: فانظر عدد من يقول بهذا اليوم ممن ينتسب زورا وهبتانا إلى السلف، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

كلام ابن رجب في الإرجاء:

قال في فتح الباري: (وأما هذه الخمس - أركان الإسلام - فإذا زالت كلها سقطت البنيان ولم يثبت بعد زوالها وكذلك إن زال منها الركن الأعظم وهو الشهادتان، وزوالهما يكون بالإتيان بما يضادهما ولا يجتمع معهما. وأما زوال الأربع البواقي: فاختلف العلماء هل يزول الاسم بزوالها أو بزوال واحد منها؟ أم لا يزول بذلك؟ أم يفرق بين الصلاة وغيرها فيزول بترك الصلاة دون غيرها؟ أم يختص زوال الإسلام بترك الصلاة والزكاة خاصة.

وفي ذلك اختلاف مشهور، وهذه الأقوال كلها محكية عن الإمام أحمد وكثير من علماء أهل الحديث يرى تكفير تارك الصلاة.

وحكاة إسحاق بن راهويه إجماعاً منهم حتى إنه جعل قول من قال: لا يكفر بترك

(١) رواه اللالكائي ٥/ ٩٥٧ والخلال ٣/ ٥٨٧.

هذه الأركان مع الإقرار بها من أقوال المرجئة. وكذلك قال سفيان بن عيينه: المرجئة سموا ترك الفرائض ذنبا بمنزلة ركوب المحارم، وليسا سواء، لأن ركوب المحارم متعمدا من غير استحلال: معصية، وترك الفرائض من غير جهل ولا عذر: هو كفر. وبيان ذلك في أمر آدم وإبليس وعلماء اليهود الذين أقرؤا ببعث النبي صلى الله عليه وسلم ولم يعملوا بشرائعه. وروى عن عطاء ونافع مولى ابن عمر أنها سئلا عمن قال: الصلاة فريضة ولا أصلي، فقالا: هو كافر. وكذا قال الإمام أحمد.

ونقل حرب عن إسحاق قال: غلت المرجئة حتى صار من قولهم: إن قوما يقولون: من ترك الصلوات المكتوبات وصوم رمضان والزكاة والحج وعامة الفرائض من غير جحود لها لا نكفره، يرجى أمره إلى الله بعد، إذ هو مقر، فهؤلاء الذين لا شك فيهم - يعني في أنهم مرجئة. وظاهر هذا: أنه يكفر بترك هذه الفرائض.

وروى يعقوب الأشعري، عن ليث، عن سعيد بن جبير قال: من ترك

الصلاة متعمدا فقد كفر، ومن أفطر يوما في رمضان فقد كفر، ومن ترك الحج متعمدا فقد كفر، ومن ترك الزكاة متعمدا فقد كفر.

ويروى عن الحكم بن عتيبة نحوه، وحكى رواية عن أحمد - اختارها أبو بكر من أصحابه - وعن عبد الملك بن حبيب المالكي مثله، وهو قول أبي بكر الحميدي.

وروى عن ابن عباس التكفير ببعض هذه الأركان دون بعض، فروى مؤمل، عن حماد بن زيد، عن عمرو بن مالك النكري، عن أبي الجوزاء، عن ابن عباس - ولا أحسبه إلا رفعه - قال: "عزى الإسلام وقواعد الدين ثلاثة عليهن أسس الإسلام: شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله، وإقام الصلاة، وصوم رمضان، من ترك منها واحدة فهو بها كافر حلال الدم، وتجده كثير المال لم يحج فلا يزال بذلك كافرا ولا يحل دمه، وتجده كثير المال لا يزكي فلا يزال بذلك كافرا ولا يحل دمه. ورواه قتيبة عن حماد بن زيد

نقول الإيمان قول وعمل، وهو يقولون: الإيمان قول ولا عمل

ونقول: الإيمان يزيد وينقص، وهم يقولون: لا يزيد ولا ينقص.

ونحن نقول: النفاق، وهم يقولون: لا نفاق^١.

وقال الإمام أحمد - في رواية هانيء وسئل: ما يقول فيمن لا يخاف النفاق على نفسه؟ - فقال: ومن يأمن على نفسه النفاق؟

ويقع الكفر بالقول والعمل والاعتقاد قال ابن رجب: "فإن الحديث يدل على أن بعض الأعمال يسمى كفرا وهو قتال المسلمين، فدل على أن بعض الأعمال يسمى كفرا وبعضها يسمى إيمانا".

وإني أرى أن بعض أقوال المرجئة تسربت الى عقائد شيوخ السنة المعاصرين من حيث لا يدرون ومنها:

١ - القول بأن من قال لا إله إلا الله دخل الجنة وعصم ماله ودمه. وهذا رده الامام أحمد والزهري والضحاك وقالوا بأن هذا قبل أن تفرض الفرائض.

٢ - القول بأننا لا نكفر احدا من اهل القبلة مطلقا. وقد رده أحمد وقال تارك الصلاة كافر.

٣ - القول بأننا نكفر الفعل لا الفاعل.

٤ - القول بأننا لا نكفر إلا بالقول لا بالعمل. وهذا رده أئمة الحديث والحنابلة.

ولقد اعتمدت العلمانية الليبرالية على هذه الأقوال المبتدعة ولذلك وقعت هذه الفرق الجديدة بالكفر الصريح، وهم يظنون أنهم يجددون الدين، وهل تجديد الدين يكون بإزالة رسومه وشعائره!

(١) قال ابن تيمية: "والأصل الذي منه نشأ النزاع اعتقاد من اعتقد أن من كان مؤمناً لم يكن معه شيء من الكفر والنفاق، وظن بعضهم أن هذا إجماع، كما ذكر الأشعري أن هذا إجماع، فهذا كان أصل الإرجاء".

السنة والجماعة والحديث، وهم يعدون من أهل السنة والجماعة عند النظر إلى مثل المعتزلة والرافضة وغيرهم، بل هم أهل السنة والجماعة في البلاد التي يكون أهل البدع فيها هم المعتزلة والرافضة ونحوهم^(١)...

وكان يزكي ويشي على جميع السادة الأشاعرة فيقول: (ثم إنه ما من هؤلاء [الأشاعرة] إلا من له في الإسلام مساع مشكورة وحسنات مبرورة، وله في الرد على كثير من أهل الإلحاد والبدع والانتصار لكثير من أهل السنة والدين ما لا يخفى على من عرف أحوالهم، وتكلم فيهم بعلم وصدق وعدل وإنصاف...) ^(٢).

الحافظ ابن عساكر^(٣) يرى اتفاق الأشاعرة والحنابلة:

قال أبو القاسم بن عساكر رحمه الله بعد أن عرض عقيدة الأشعرية: (فتأملوا رحمكم الله هذا الاعتقاد ما أوضحه وأبينه واعترفوا بفضل هذا الإمام العالم الذي شرحه وبينه وانظروا سهولة لفظه فما أفصحه وأبينه وكونوا ممن قال الله فيهم: ﴿الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ﴾ [الزمر: ١٨] وتبينوا فضل أبي الحسن واعرفوا إنصافه واسمعوا وصفه لأحمد بالفضل واعترفوا لتعلموا أنها كانا في الاعتقاد متفقين وفي أصول الدين ومذهب السنة غير مفترقين. ولم تزل الحنبلة ببغداد في قديم الدهر على ممر الأوقات تعتضد بالأشعرية على أصحاب البدع لأنهم المتكلمون من أهل الإثبات فمن تكلم في الرد على مبتدع فبلسان الأشعرية يتكلم ومن حقق منهم في الأصول في مسألة فمنهم يتعلم فلم يزالوا كذلك حتى حدث الاختلاف في زمن أبي نصر القشيري ووزارة النظام ووقع بينهم الانحراف من بعضهم من بعض لانحلال النظام)^(٤).

(١) "نقض التأسيس" لابن تيمية [ج ٢/ ص: ٨٧].

(٢) "درء التعارض" لابن تيمية [ج ٢/ ص: ١٠٢ و ١٠٣].

(٣) وهو محدث عصره صاحب تاريخ دمشق.

(٤) تبين كذب المفتري ١٦٣.

وقال: "وعلى الجملة فلم يزل في الحنابلة طائفة تغلو في السنة وتدخل فيها لا يعניה حبا للحقوق في الفتنة ولا عار على أحمد رحمه الله من صنيعهم وليس يتفق على ذلك رأي جميعهم ولهذا قال أبو حفص بن شاهين - وهو حنبلي - : رجلان صالحان بليا بأصحاب سوء جعفر بن محمد - الصادق - وأحمد بن حنبل" (١).

أما عن العلاقة بين المذهبين فقد كانت علاقة قوية. قال ابن عساكر في تبين كذب المفترى ١٧١: "لم أزل أسمع ممن يوثق به أنه - أي الباقلاني - كان صديقاً للتميمين سلف أبي محمد رزق الله بن عبد الوهاب بن عبد العزيز بن الحارث... وكان بينهم وبين صاحبه - أي الأشعري - أبي عبد الله بن مجاهد وصاحب صاحبه أبي بكر بن الطيب من الواصلة والمؤكلة".

وقال كذلك: (لما قدم القاضي أبو بكر الأشعري - الباقلاني المالكي - بغداد دعاه الشيخ أبو الحسن التميمي الحنبلي رحمه الله إمام عصره في مذهبه وشيخ مصره في رهطه... وكان أبو الحسن التميمي الحنبلي يقول لأصحابه: تمسكوا بهذا الرجل فليس للسنّة عنه غنى أبداً) (٢)!

وكان التميمي قد حضر يوم وفاة الباقلاني المالكي حافياً مع إخوته وأصحابه وأمر أن ينادى بين يدي جنازته: هذا ناصر السنة والدين هذا إمام المسلمين هذا الذي كان يذب عن الشريعة ألسنة المخالفين هذا الذي ألف سبعين ألف ورقة رداً على الملحدين! وقعد للعزاء ثلاثة أيام فلم يبرح وكان يزور تربته كل يوم جمعة في الدار (٣)!

(١) المرجع نفسه.

(٢) تبين كذب المفترى لابن عساكر ٢٢١.

(٣) المصدر نفسه. قارن بين علاقة الحنابلة بالأشاعرة عبر التاريخ وبين علاقة السلفية المعاصرة بالأشاعرة حيث حث بعضهم إلى إشهار السلاح في وجه أهل السنة الأشاعرة. يقول عبد الله محمد الغنيان في شرح كتاب التوحيد من صحيح البخاري (ج ١ / ١٩): "وقد انتسب إلى الأشعري أكثر العالم الإسلامي =

ولذا فإن أقرب المذاهب إلى الإمام الأشعري هو المذهب الحنبلي. قال الكوثري في مقدمة تبين كذب المفتري ص ١٦:

(وفقهاء المذاهب يتجادبون الأشعري إلى مذاهبهم ويترجمونه في طبقاتهم والحنبلة أحق بذلك؛ حيث يصرّح الأشعري في مناظراته معهم أنه على مذهب أحمد). اهـ.

أما في الفروع فلم أجد الإمام الأشعري ينتسب لأحد. والذي لاحظته أن الإمام الأشعري كان على علاقة جيدة مع كافة المذاهب السنية تنفيذاً لوصية النبي ﷺ في منامه حيث قال: "رأيت المصطفى صلى الله عليه وسلم فقال يا علي انصر المذاهب المروية عني فإنها الحق"^(١)، ولأن من أصول الأشعري تصويب كافة المجتهدين في الفروع ولذلك تجاذبته المذاهب.

إلا أن الحنبلة المتقدمين^(٢) ينسبون الأشعري لهم، حتى ابن تيمية يثبت ذلك فيقول: "وكان أئمة الحنبلة المتقدمين كأبي بكر عبد العزيز وأبي الحسن التميمي ونحوهما يذكرون كلامه في كتبهم بل كان عند متقدميهم كابن عقيل عند المتأخرين، لكن ابن عقيل له اختصاص بمعرفة الفقه وأصوله وأما الأشعري فهو أقرب إلى أصول أحمد من ابن عقيل وأتبع لها"^(٣).

ويقول: "والأشعري كان من أجل المتكلمين المنتسبين إلى الإمام أحمد - رحمه الله - ونحوه، المنتصرين لطريقه، كما يذكر الأشعري ذلك في كتبه"^(٤).

وكان غلام الخلال الحنبلي - وهو معاصر له - يذكر أقواله كما يذكر أقوال علماء المذهب.

(١) تبين كذب المفتري ٤٠.

(٢) وسيأتي كذب قصة الأهوازي.

(٣) مجموع الفتاوى ٣/ ٢٢٨.

(٤) مجموع الفتاوى ٣/ ٢٢٨.

وقال ابن عساكر في تبين كذب المفتري: لا يستبعدن جاهل كذب الأهوازي فيما أورده من تلك الحكايات فقد كان من أكذب الناس فيما يدعى من الروايات في القراءات^(١).

حاله من حيث الاعتقاد: هو سالمى مجسم يقول بالحلول ويروي الموضوعات في العقائد قال الذهبي: "وصنف كتابا في الصفات لو لم يجمعه لكان خيرا له، فإنه أتى فيه بموضوعات وفصائح، وكان يحط على الأشعري، وجمع تأليفا في ثلثه"^(٢).

وقال ابن عساكر جمع كتابا سماه شرح البيان في عقود أهل الإيمان أودعه أحاديث منكرة كحديث إن الله لما أراد أن يخلق نفسه خلق الخيل فأجراها حتى عرقت ثم خلق نفسه من ذلك العرق، وغير ذلك مما لا يجوز أن يروى ولا يحل أن يعتقد وكان مذهبه مذهب السالمية يقول بالظاهر ويتمسك بالأحاديث الضعيفة لتقوية مذهبه وحديث اجراء الخيل موضوع^(٣).

وهو من السالمية بلا شك وليس من الحنبلة في الاعتقاد قال شيخ الإسلام ابن تيمية: "ولهذا تكلم أبو القاسم بن عساكر في أبي علي الأهوازي لما صنف هذا مثالب أبي الحسن الأشعري وهذا مناقبه وكان أبو علي الأهوازي من السالمية فنسبهم طائفة إلى الحلول"^(٤). ا. هـ.

رد ابن تيمية والذهبي على اقتراءات الأهوازي:

وقد دافع ابن تيمية عن أبي الحسن الأشعري ورد على الأهوازي السالمى المجسم،

(١) المرجع نفسه.

(٢) المرجع نفسه.

(٣) لسان الميزان لابن حجر ٢/ ٢٣٩.

(٤) مجموع الفتاوى ٥/ ٤٨٤، ٥/ ١٢٤.

وصاحب صاحبه أبي بكر بن الطيب من المواصلة والمواكلة ما يدل على كثرة الاختلاق من الأهوازي والتكذيب^(١).

وقال: "وحكاية الأهوازي عن البرهاري مما يقع في صحتها التماري"^(٢).

وقد جعل الذهبي رؤوس الأشاعرة - كالأشعري والرازي^(٣) - من المجددين قال السبكي في طبقات الشافعية ٢٦/٣: "وكان شيخنا الذهبي يقول الذي أعتقه في حديث يبعث الله من يجدد أن من للجمع لا للمفرد، ويقول مثلاً على رأس الثلاثمائة ابن سريج في الفقه والأشعري في أصول الدين والنسائي في الحديث وعلى الستمائة مثلاً الحافظ عبد الغنى في الحديث والإمام فخر الدين في الكلام ونحو هذا".

وهذا شيخ الإسلام أبو إسماعيل الأنصاري الهروي يمدح طريقة الأشاعرة فيقول:

كُنْ إِذَا مَا حَادَ عَنْ حَدِّ الْهُدَى أَشْعَرِي الرَّأْيِ شَيْطَانُ الْبَشَرِ
شافعيّ الشَّرْع، سَنِي الْحُلَى حنبلي العقد، صوفي السَّيَرِ^(٤)

ويستمر هذا التمازج بين المذهبين فنجد تأثراً كبيراً بينهما، ونجد من الأشاعرة من ينصر رأي الحنبلة ونجد من الحنبلة من ينصر رأي الأشاعرة، بلا إنكار.

ومن الكتب المهمة في إظهار التوافق بين المذهبين رسالة "أسس الاتفاق

(١) تبين كذب المفترى ٣٩٠.

(٢) تبين كذب المفترى ٣٩٠ وقد نقل ابن تيمية هذا الكلام ولم ينتقده. الفتاوى الكبرى ٦/٦٥٩.

(٣) للباحث رسالة ماجستير في منهج الإمام الرازي في تفسير آيات الأحكام في جامعة العلوم الإسلامية.

(٤) الذيل على طبقات الحنبلة ٥٨/١.

والاختلاف في قضايا أصول الدين بين متكلمي الحنابلة والأشاعرة "لمشعل الضفيري".
ومن المخطوطات: مخطوط للشيخ عبد الغني النابلسي في الجمع بين الأشعري والحنبلي^١،
ومخطوط - تم تحقيقه حديثاً في مصر - للطوفي الحنبلي بعنوان "حلال العقد".

مذهب الأشعري مما اتفق عليه أهل السنة:

هذا الإمام السبكي ينص على أن مذهب الأشعري ليس مذهباً مبتدعاً بل هو
مقرر ومرتب لما عليه السلف. قال السبكي الشافعي في طبقات الشافعية (٢/ ٢٥٤):
"واعلم أن أبا الحسن الأشعري لم يبدع رأياً ولم يُنشئ مذهباً وإنما هو مقرر لمذاهب
السلف، مناضل عما كانت عليه صحابة رسول الله ﷺ فالانتساب إليه إنما هو باعتبار أنه
عقد على طريق السلف نطقاً وتمسك به، وأقام الحجج والبراهين عليه فصار المقتدي به
في ذلك السالك سبيله في الدلائل يسمى أشعرياً" اهـ. ويرى أن عقيدته مما أخذ به أهل
المذاهب الأربعة فيقول في معيد النعم ومبيد النقم (ص ٦٢) ما نصه: "وهؤلاء الحنفية
والشافعية والمالكية وفضلاء الحنابلة في العقائد يد واحدة كلهم على رأي أهل السنة
والجماعة يدينون الله تعالى بطريق شيخ السنة أبي الحسن الأشعري رحمه الله"، ثم يقول
بعد ذلك: "وبالجملة عقيدة الأشعري هي ما تضمنته عقيدة أبي جعفر الطحاوي التي
تلقيها علماء المذاهب بالقبول ورضوها عقيدة" اهـ.

ولقد جعل الحبيب عبد الله بن علوي الحداد عقيدة الأشعري هي عقيدة أهل
السنة وهي عقيدة الصحابة وآل البيت والسادة الأشراف والصوفية^(٢).

ولقد أكثرت السلفية المعاصرة وبالغت في ردودها على الأشاعرة، وكأنهم العدو
الأول للإسلام والمسلمين، وقد أشغلوا أنفسهم وشغلوا طلبة العلم بالبحث في المتشابه

(١) وقد أخبرني شيخني محمد السيد الحنبلي بأنه يحقق هذا المخطوط.

(٢) انظر: عقود الألباس (٩٠/٢).

وأعادوا إلى الناس المباحث الفلسفية الضيقة التي قد يكون لها فائدة في القرون السابقة، واتهموا الأشاعرة بكل صغيرة وكبيرة، وما ذلك إلا لقلة علمهم بأقوال الأشاعرة والحنابلة معاً.

ومن أهم الكتب التي ردت الشبهات عن مذهب الأشاعرة:

- منهج الأشاعرة في العقيدة بين الحقائق والأوهام، للشيخ محمد صالح بن أحمد الغرسي.
- وكتاب الشيخ الإدلبي (عقائد الأشاعرة في حوارٍ هاديٍّ مع شُبهاتِ المناوئين)^(١)
- وكتاب الشيخ غيث الغالبي (درر الألفاظ العوالي في الرد على الموجان والحوالي).
- وكتاب شيخنا الشيخ الأستاذ سعيد فودة عقيدة أهل السنة والجماعة.

(١) من أقوى الكتب التي ردت على سفر الحوالي.

المبحث السابع

التفويض والتأويل والتنزيه عند الحنابلة

إنَّ أشهر المسائل المختلف فيها بين المذاهب مسألة التأويل والتفويض. فما هو التأويل؟ وما هو التفويض؟ وهل كان الحنابلة يؤولون؟ وما هي تأويلاتهم؟

مقدمات في التأويل والتفويض

أولاً: التفويض:

التفويض لغة: هو اتكال شيء على آخر ورده إليه، قال ابن منظور: (فَوَّضَ إِلَيْهِ الأَمْرَ: صَيَّرَهُ إِلَيْهِ وجعله الحاكم فيه. وفي حديث الدعاء: فوضت أمري إليك، أي: رددته إليك. يقال: فوض أمره إليه إذا رَدَّه إليه وجعله الحاكم فيه)^(١).

والتفويض اصطلاحاً: رد المعنى القطعي لآيات الصفات التي يفهم منها التجسيم والتشبيه إلى الله تعالى مع الاعتقاد بأنه ليس كمثله شيء^(٢).

قال الإمام النووي في توضيح هذا المذهب عند شرح أحاديث الصفات:

(اعلم أن لأهل العلم في أحاديث الصفات وآيات الصفات قولين:

أحدهما: وهو مذهب معظم السلف أو كلهم أنه لا يتكلم في معناها بل يقولون يجب علينا أن نؤمن بها ونعتقد لها معنى يليق بجلال الله تعالى وعظمته مع اعتقادنا الجازم

(١) لسان العرب (٧/ ٢١٠).

(٢) انظر: القول التام في إثبات التفويض مذهباً للسلف الكرام ٨٠، لسيف العصري، وهو كتاب مفيد ونافع.

أن الله تعالى ليس كمثله شيء وأنه منزّه عن التجسّم والانتقال والتحيز في جهة وعن سائر صفات المخلوق، وهذا القول هو مذهب جماعة من المتكلمين واختاره جماعة من محققيهم وهو أسلم.

والقول الثاني: وهو مذهب معظم المتكلمين أنها تتأول على ما يليق بها على حسب مواقعها وإنّما يسوغ تأويلها لمن كان من أهله بأن يكون عارفاً بلسان العرب وقواعد الأصول والفروع ذا رياضة في العلم^(١) ونسبه إلى الإمام مالك والأوزاعي فقال: "هو مذهب أكثر المتكلمين وجماعات من السلف وهو محكى هنا عن مالك والأوزاعي أنها تتأول على ما يليق بها بحسب مواطنها، فعلى هذا تأولوا هذا الحديث تأويلين أحدهما تأويل مالك بن أنس وغيره معناه تنزل رحمته وأمره وملائكته"^(٢).

تفويض الإمام أحمد بن حنبل:

والتفويض المروي عن الإمام أحمد يختلف عن التفويض المحدث الموجود عند السلفية المعاصرة^(٣) فتفويض الإمام أحمد لبعض النصوص هو إثبات صحتها ثم تسليمها من غير التحدث في معانيها.

قال: "نؤمن بها ونصدق بها ولا كيف ولا معنى، ولا نرد منها شيئاً ونعلم أن ما جاء به الرسول حق إذا كانت بأسانيد صحاح، ولا نرد على رسول الله قوله ولا يوصف الله تعالى بأكثر مما وصف به نفسه أو وصفه به رسوله بلا حد ولا غاية ليس كمثله شيء وهو السميع البصير، ولا يبلغ الواصفون صفته وصفاته منه ولا نتعدى القرآن والحديث فنقول كما قال ونصفه كما وصف نفسه ولا نتعدى ذلك، نؤمن بالقرآن كله محكمه

(١) شرح مسلم للنووي (١٩/٣).

(٢) شرح مسلم ٣٦/٦.

(٣) والذي لم يقل به أحد قبل ابن تيمية، كما ستعرف.

ومتشابهه ولا نزيل عنه صفة من صفاته لشناعة شنعته^(١). وقال في رواية المروزي: أحاديث الصفات تمر كما جاءت. وسئل قبل موته بثلاثة أيام عن أخبار الصفات: تمر كما جاءت وأتعجب من الإنكار لها. فهذا هو التفويض المحض الصحيح الذي لا غبار عليه ولا كلام فيه مع نفي لوازم التشبيه كالحمد والغاية.

فكان الإمام أحمد يثبت النصوص كما هي فلم يقل: لله صفة الوجه وصفة الإصبع وصفة الساق وصفة الهرولة وصفة الظل فهذا كلام مبتدع لا دليل عليه مطلقاً. ولا يوجد رواية صحيحة عن الإمام أحمد تثبت هذه الصفات بهذا الكلام بل هذا كلام محدث في أصول الدين.

وقال: ونحن نؤمن بالأحاديث في هذا ونقرها، ونمرها كما جاءت بلا كيف ولا معنى إلا على ما وصف به نفسه تعالى، نسأل الله السلامة في الدنيا والآخرة، ونعوذ بالله من الزلل، والارتباب والشك إنه على كل شيء قدير^(٢).

- قال ابن حمدان في التفويض: "وقال أحمد: أحاديث الصفات تمر كما جاءت من غير بحث على معانيها وتخالف ما خطر في خاطر عند سماعها وننفي التشبيه عن الله تعالى عند ذكرها مع تصديق النبي ص، والإيمان بها وكلما يعقل ويتصور فهو تكييف وتشبيه وهو محال"^(٣).

فهل أخطأ الإمام أحمد في كل هذه النقول وأصاب السلفية المعاصرة!

(١) اجتماع الجيوش الإسلامية ١٣٢، ذم التأويل ٢٢. ولم يفسر ابن قدامة قول أحمد: "ولا كيف ولا معنى" كما فسره السلفية المعاصرة.

(٢) الإبانة لابن بطة ٥٨/٣. وذكر هذه الروايات أبو يعلى في إبطال التأويلات وابن قدامة في ذم التأويل. ولم يقولوا بتفويض التيمية.

(٣) نهاية المبتدئين ص ٣٥.

التفويض عند الذهبي وابن كثير وابن رجب وأبي يعلى وابن قدامة ومرعي الكرمي والسفاريني هو تفويض المعنى والكيف:

لقد لخص ابن كثير رضي الله عنه مذهب السلف بقوله: "إنما مذهب السلف الصالح في هذا المقام: مالك والأوزعي والثوري والليث بن سعد والشافعي وأحمد وإسحق بن راهويه، وغيرهم من أئمة المسلمين قديماً وحديثاً هو إمرارها كما جاءت من غير تكيف ولا تشبيه ولا تعطيل، والظاهر المتبادر إلى أذهان المشبهين منفي عن الله فإن الله لا يشبهه شيء من خلقه (ليس كمثله شيء وهو السميع البصير)^(١)."

وبين الذهبي أن التفويض هو تفويض المعنى فقال: "من أقرّ بذلك - أي الاستواء - تصديقاً لكتاب الله ولأحاديث رسول الله ﷺ وآمن به مفوضاً معناه إلى الله ورسوله ولم يخض في التأويل ولا عمق فهو المسلم المتبع"^(٢)

وقال: "فقولنا في ذلك وبابه: الإقرار، والإمرار، وتفويض معناه إلى قائله الصادق المعصوم"^(٣).

وقال الحافظ ابن رجب الحنبلي: "وقد سُئِلَ عنه حماد بنُ زيد، فقال هو في مكانه يقربُ من خلقه كما يشاء. ومراده أنَّ نزولَهُ ليس هو انتقال من مكانٍ إلى مكانٍ كنزول المخلوقين.... فلهذا اتفقَ السلفُ الصالحُ على إمرارِ هذهِ النصوصِ كما جاءت من غيرِ زيادةٍ ولا نقصٍ، وما أشكلَ فهمُهُ منها، وقصرَ العقلُ عن إدراكِهِ وُكِّلَ إلى عالمه"^(٤).

وقال: "والصواب ما عليه السلف الصالح من إمرار آيات الصفات وأحاديثها كما

(١) تفسير ابن كثير ٢/ ٢٦٩.

(٢) سير أعلام النبلاء (١٤/ ٣٧٤).

(٣) سير أعلام النبلاء (٨/ ١٠٥).

(٤) فتح الباري لابن رجب ٢/ ٣٣٤.

جاءت من غير تفسير لها ولا تكييف ولا تمثيل: ولا يصح من أحد منهم خلاف ذلك البتة خصوصاً الإمام أحمد ولا خوض في معانيها ولا ضرب مثل من الأمثال لها^(١).

كما أن القاضي أبا يعلى يعتقد: "أن الله سبحانه استأثر بعلم حقائق صفاته ومعانيها عن العالمين، وهو التفويض الصحيح عند الحنبلة: "واعتقدوا: أن الباري سبحانه استأثر بعلم حقائق صفاته ومعانيها عن العالمين وفارق بها سائر الموصوفين"^(٢).

وقال ابن قدامة في عقيدته: (وما أشكل من ذلك وجب إثباته لفظاً وترك التعرض لمعناه ونرد علمه إلى قائله ونجعل عهديته على ناقله اتباعاً لطريق الراسخين في العلم الذين أثنى الله عليهم في كتابه المبين)^(٣).

وقال مرعي الكرمي الحنبلي يقول: "إن مذهب السلف هو عدم الخوض في مثل هذا، والسكوت عنه، وتفويض علمه إلى الله تعالى"^(٤).

ونسب هذا التفويض إلى أهل السنة فقال: "وجمهور أهل السنة، منهم السلف وأهل الحديث على الإيمان بها، وتفويض معناها المراد منها إلى الله تعالى، ولا تُفسرها، مع تنزيها له عن حقيقتها"^(٥).

وقال العلامة السفاريني: "وكل ما أوجب نقصاً أو حدوثاً فالله - تعالى - منزّه عنه حقيقة، فإنه - تعالى - مستحق الكمال الذي لا غاية فوقه، ومذهب السلف عدم الخوض

(١) فضل علم السلف ٤.

(٢) طبقات الحنبلة ٢/٢٠٧.

(٣) لمعة الاعتقاد ٤٣.

(٤) أقاويل الثقات في ص ٦١.

(٥) ص ٦٥.

في مثل هذا، والسكوت عنه، وتفويض علمه إلى الله - تعالى... فالواجب على الإنسان أن يؤمن بظاهره^(١)، ويكل علمه إلى الله - تعالى. وعلى ذلك مضت أئمة السلف^(٢).

فانظر إلى ابن كثير والذهبي - وهما تلميذان لابن تيمية - وابن رجب وابن قدامة وأبي يعلى والكرمي لم يقولوا بتفويض الكيف فقط. بل قالوا بتفويض الكيف والمعنى. فهل كل هؤلاء على تفويض الجهمية كما تقول السلفية المعاصرة؟ أم أنهم على عقيدة السلف في التفويض وأن الذي قال بتفويض الكيف فقط مع معرفة المعنى هو الزائغ عن طريقة السلف والحنبلة!

نفي لوازم التجسيم عند الإمام أحمد:

والتفويض عند الإمام أحمد لا يكمل إلا بنفي لوازم التجسيم فقد نفى الإمام أحمد الجسمية والأعضاء والجوارح والحدود والغايات وكل ما يخطر ببال البشر.

وسئل الإمام أحمد رضي الله عنه عن الاستواء فقال: (استوى كما أخبر لا كما يخطر للبشر)^(٣). وقد سئل الإمام أحمد: كم بيننا وبين العرش؟ قال: دعوة مسلم يجيب الله دعوته^(٤).

وهذا عند المجسمة تعطيل لعلو الله وتحريف لآياته.

وأنكر الإمام أحمد على من يصف الله بمعنى من معاني الجسمية واستعمل الاستدلال المنطقي في الرد على المجسمة فقال: "إن الأسماء مأخوذة بالشرعية واللغة،

(١) المقصود هو ظاهر اللفظ لأنه قائل بتفويض المعنى والسكوت عنه.

(٢) لوامع الأنوار ١/ ٩٨.

(٣) ذكره السفاريني في لوامع الأنوار. والإمام الحصني في دفع شبه من شبه وتمرد ونسب ذلك على السيد الجليل أحمد. (ص ١٧).

(٤) الإبانة ٣/ ١٨٧. والطبقات ١/ ٤٠٢.

إثبات الصفات لله يكون بالأدلة القطعية الثبوت والدلالة:

لم يرد عن أحمد أنه يقول بإثبات صفة الإصبع وصفة الساق كما قال متأخرو أهل الحديث^(١) لأن الصفات لا تثبت إلا بالأدلة القطعية الثبوت والدلالة. قال ابن الجوزي: "إنهم أثبتوا لله تعالى صفات، وصفات الحق لا تثبت إلا بما يثبت به الذات من الأدلة القطعية"^(٢).

ثم إن إثبات صفات على هذه الكيفية و بهذه الأدلة غير صحيح لوجود الإجمال والاشتباه والاشتراك، قال الشاطبي رحمه الله تعالى:

"وقد علم العلماء أن كل دليل فيه اشتباه وإشكال ليس بدليل في الحقيقة؛ حتى يتبين معناه ويظهر المراد منه، ويشترط في ذلك أن لا يعارضه أصل قطعي؛ فإذا لم يظهر معناه لإجمال أو اشتراك، أو عارضه قطعي؛ كظهور تشبيه؛ فليس بدليل؛ لأن حقيقة الدليل أن يكون ظاهراً في نفسه، ودالاً على غيره؛ وإلا احتيج إلى دليل عليه؛ فإن دُرَّ الدليل على عدم صحته؛ فأحرى أن لا يكون دليلاً"^(٣).

ولذلك وقع من وقع في أخطاء في الصفات فاعتبر مثل هذه الأمور صفات حقيقية لله تعالى بسبب الإجمال والاشتراك والقياس في العقائد وقد حذر الإمام أحمد من الإجمال والقياس في الفقه فكيف في العقائد؟! فقال: "ينبغي للمتكلم في الفقه أن يجتنب هذين الأصلين المجمل والقياس"^(٤).

(١) وقد حذر ابن رجب في فضل علم السلف من عقائد المحدثين بعد عصر الإمام أحمد لأنهم مالوا إلى القول بالظاهر.

(٢) دفع شبه التشبيه ٦.

(٣) الاعتصام ١/ ٣٢٠ ط المنار بتحقيق محمد رشيد رضا. وكذلك في الموافقات للشاطبي ٤/ ٣٢٤.

(٤) المسودة ٣٦٨، والمقصود القياس المخالف للنصوص.

وقد وقعت السلفية المعاصرة في القياس في العقائد في قولهم: "القول في الصفات كالقول في الذات" و"القول في بعض الصفات كالقول في بعضها الآخر"، فالقياس في أصول الدين لا يجوز^(١)، وهذه قواعد لم ترد في الكتاب ولا في السنة ولا في كلام السلف أهل القرون الثلاثة الأولى. وقد ورد عن الإمام أحمد ما يرد على هذه القواعد.

نقض قاعدة: القول في الصفات كالقول في بعضها الآخر:

ومما يخالف هذه القاعدة تفصيلاً عن الإمام أحمد أنه لا يقول في كل آيات الصفات قولاً واحداً، وهذا لا يجادل فيه حنبلي عالم. فصفات السمع والبصر والكلام والقدرة لا يؤولها بل يأخذها على ظاهرها. والاستواء والنزول يفوضه بلا كيف ولا معنى ولا حد ولا غاية. والإتيان - وغيره - قد ورد عنه تأويله. وكل ذلك إتباعاً للآثار والأخبار وسياق النصوص.

كما أن القول في صفة السمع والبصر ليس كالقول في صفة الكلام. قال أبو الفضل التميمي الحنبلي: "وأن قولنا سميع بصير صفة من لا يشتبه عليه شيء كما قال في كتابه الكريم، ولا تكون رؤية إلا ببصر يعني من المبصرات بغير صفة من لا يغيب عليه ولا عنه شيء شيء، وليس ذلك بمعنى العلم كما يقوله المخالفون، ألا ترى إلى قوله لموسى (إنني معكما أسمع وأرى) قال وقوله تعالى: (وإن عزموا الطلاق فإن الله سميع عليم) يدل على أن معنى السميع غير معنى العليم"^(٢).

أما صفة الكلام فقد قال في مناظرته مع المعتزلة حين قالوا: "كان الله ولا قرآن" قال أحمد: "كان الله ولا علم". مما يثبت أن قوله في صفة الكلام ليس كقوله في صفة السمع والبصر.

(١) وقاسوا كذلك حين أثبتوا صفة الأصابع فقالوا - قياساً - أن اليد لا تكون إلا بأصابع. وقاسوا كذلك حين قالوا بأن السمع لا يكون إلا بأذن ولكن لا ندري كيفيتها.

(٢) اعتقاد الإمام الميجل صفحة ٣.

فثبت أن هذه القاعدة مبتدعة في العقيدة، ظهرت عند المتأخرين، وهي غير صحيحة على إطلاقها. وعليه فإن الحكم على جمهور الحنبلة وغيرهم بالاضطراب العقدي - بسبب تفريقهم بين بعض الصفات - غير صحيح لبطلان القاعدة السابقة.

التفريق بين تفويض الكيف والمعنى:

إن التفريق بين تفويض الكيف وتفويض المعنى وإثبات كيفية لصفات الله مما لم يتكلم فيه الإمام أحمد بل أقواله تنهى عن الاشتغال بمثل هذا الكلام المحدث وتذمه. حيث قال: "نؤمن بها ونصدق بها ولا كيف ولا معنى ولا نرد شيئاً منها". وقال في رواية أخرى: "بلا حد ولا غاية ولا صفة يبلغها الواصفون".

وقال ابن قدامة: "لأن قولهم آمنا به يدل على نوع تفويض وتسليم لشيء لم يقفوا على معناه سيما إذا اتبعوه"^(١).

فالحنبلة - كما نقلت سابقاً - فوضوا الكيف والمعنى في صفات الله تعالى لاستحالة أن يعقل الانسان ذلك^(٢) لها قال ابن قدامة: "قولهم آمنا به كل من عند ربنا كلام يشعر بالتفويض والتسليم لما لم يعلموه لعلمهم بأنه من عند ربهم، كما أن المحكم المعلوم معناه من عنده"^(٣).

(١) روضة الناظر ٦٨.

(٢) قال أبو الفضل: "وذهب أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى إلى أن عدل الله عز وجل لا يدرك بالعقول فلاجل ذلك كان من حمله على عقله جور. وشرح بعض أصحابه ذلك فقال لما كان الله سبحانه وتعالى لا يتصور بالعقول ولا يتمثله التمييز وفات العقول دركه ومع ذلك فهو شيء ثابت وما تصور بالعقل فالله بخلافه وكذلك صفاته فمن حمل الربوبية وصفاتها على عقله رجع حسيراً ورام أمراً ممتنعاً عسيراً" صفحة ١١.

(٣) ذم التأويل ٣٨.

وكانت عقيدة القاضي أبي يعلى إمام الحنبلة في عصره في جميع ما وصف الله تعالى به نفسه أو وصفه به رسوله - ﷺ -: أن جميع ذلك صفات الله عز وجل تمر كما جاءت من غير زيادة ولا نقصان وأقروا بالعجز عن إدراك معرفة حقيقة هذا الشأن.

واعتقد أن إثبات صفات الباري سبحانه إنما هو إثبات وجود لا إثبات تحديد لها حقيقة في علمه لم يطلع الباري سبحانه على كنه معرفتها أحداً من إنس ولا جان^(١).

وقد ردّ ابن قدامة على من فوض الكيف فقط مستدلاً بقول الإمام مالك: الاستواء غير مجهول فقال: "وقولهم الاستواء غير مجهول أي غير مجهول الوجود"^(٢) لأن الله تعالى أخبر به وخبره صدق يقينا لا يجوز الشك فيه ولا الارتياح فيه فكان غير مجهول لحصول العلم به. وقد روي في بعض الألفاظ الاستواء معلوم. وقولهم الكيف غير معقول لأنه لم يرد به توقيف ولا سبيل إلى معرفته بغير توقيف"^(٣) فبين أن التفويض عند السلف والحنبلة هو تفويض المعنى والكيف، كما قال أحمد: لا كيف ولا معنى. وقد حكى ابن قدامة الإجماع على ذلك^(٤).

وهذا رد على تفويض التسمية بما لا يدع شكاً أن تفويضهم ليس هو تفويض السلف ولا الحنبلة بل كلامهم في التفويض لغز غير معقول وهو كلام محدث في الدين. فكيف ثبت: اليد والأصابع والوجه والصورة والأعين والساق والهرولة والظل على الظاهر وعلى حقائقها دون نفي الجارحة والجسم والحد ودون القول بالمجاز!

(١) انظر: طبقات الحنبلة ٢/٢٠٧.

(٢) ولم يقل غير مجهول المعنى كما قالت السلفية المعاصرة.

(٣) ذم التأويل ٢٦.

(٤) قال ابن قدامة: "فقد ثبت ما ادعينا من مذهب السلف رحمة الله عليهم بما نقلناه عنهم جملة وتفصيلاً واعتراف العلماء من أهل النقل كلهم بذلك ولم أعلم عن أحد منهم خلافاً في هذه المسألة".

التفريق بين الصفات والإضافات:

ومما يختلط على السلفية المعاصرة آيات الصفات والإضافات، فهم لا يفرقون بينهما، مع أن الإمام أحمد قد فرق بين ما يعد صفة لله وما يعد إضافة، فقال في الرد على الزنادقة: "وكذب النصارى والجهمية على الله في أمر عيسى وذلك أن الجهمية قالوا: عيسى روح الله وكلمته لأنَّ الكلمة مخلوقة وقالت النصارى عيسى روح الله من ذات الله وكلمته من ذات الله، كأن يقال إن هذه الخرقه من هذا الثوب وقلنا نحن إن عيسى بالكلمة كان وليس عيسى هو الكلمة.

وأما قول الله: روح منه، يقول: من أمره كان الروح فيه كقوله: "وسخر لكم ما في السموات وما في الأرض جميعاً منه"، يقول من أمره، وتفسير روح الله إنها معناها أنها روح بكلمة الله خلقها الله كما يقال عبد الله وسماؤه الله وأرض الله" (١).

قال ابن الجوزي: "وقد وقع غلط المصنفين الذين ذكرتهم في سبعة أوجه: أولها: أنهم سموا الأخبار أخبار صفات، وإنما هي إضافات وليس كل مضاف صفة، فإنه قال سبحانه وتعالى: (ونفخت فيه من روحي) وليس لله صفة تسمى روحاً، فقد ابتدع من سمى المضاف صفة" (٢).

والنص السابق عن أحمد يدل دلالة قطعية على جواز تأويل النصوص المشككة التي يستدل بها الطوائف الضالة وبيان المعنى المراد الموافق للأصول.

التشدد في إثبات اليد والصورة لله كان لإثبات فضيلة آدم لا لإثبات كمال صفات الله:

لقد بحثت عن علة إثبات بعض أهل الحديث لليد والصورة فوجدت أن ذلك

(١) صفحة ٣٣. وانظر إلى كتب السلفية المعاصرة تجد أنهم أثبتوا لله صفة الجنب لقول تعالى: "يا حسرتا على ما فرطت في جنب الله" وصفة النفس والروح وصفة الظل لله والهرولة والمشي.

(٢) دفع شبه التشبيه ص ٧.

كان بسبب طعن الجهمية في فضائل الأنبياء قطعوا في أن إبراهيم خليل الله وأن موسى كليم الله وأن آدم خلقه الله بيديه وعلى صورته^(١)، فرد أهل الحديث الأوائل بإثبات هذه الأخبار على ظاهرها دفاعاً عن الأنبياء والرسول ونسي بعض المحدثين من المتأخرين هذه العلة.

قال أبو الفضل التميمي ناسباً ذلك للإمام أحمد: "ولو كانت اليد عنده القوة لسقطت فضيلة آدم وثبتت حجة إبليس"^(٢).

ولكن تناسى بعضهم في ردة فعلهم على الجهمية أن الله عز وجل كما خلق آدم بيده خلق الأنعام كذلك فقال: "أولم يروا أنا خلقنا لهم مما عملت أيدينا أنعاماً فهم لها مالكون". فهل يجوز تأويل اليد هنا ولا يجوز تأويلها هناك^(٣)! قال ابن الجوزي: "قال ابن قتيبة: "يجوز أن يكون المعنى مما عملناه بقوتنا وقدرتنا، وفي اليد القدرة والقوة على العمل فتستعار اليد فتوضع موضعها هذا مجاز للعرب يحتمله هذا الحرف والله أعلم بما أراد. وقال غيره: ذكر الأيدي ها هنا يدل على انفراده بما خلق، والمعنى لم يشاركنا أحد في إنشائنا... وهذا إجماع أنه لم يرد ها هنا إلا ما ذكرنا"^(٤).

أما إثبات الصورة قال أبو يعلى في إبطال التأويلات: "... لأننا نطلق تسمية الصورة عليه لا كالصور كما أطلقنا تسمية ذات ونفس لا كالذوات والنفوس يبين صحة هذا أن الصورة ليست في حقيقة اللغة عبارة عن التخاطيط وإنما هي عبارة عن حقيقة الشيء،

(١) وأثبت بعض المحدثين عقيدة إثبات النبي على العرش لإثبات فضيلته رداً على الجهمية الذين تنقصوا الأنبياء بصرف النظر عن التجسيم.

(٢) انظر: اعتقاد الإمام المجلد للتميمي.

(٣) يفرق بعضهم بين الآيتين بأن الأولى ذكرت بالثنية "بيدي" والثانية بالجمع، فيجوز تأويل الثانية ولا يجوز تأويل الأولى. وهذا تحكم ولم ترد هذه القاعدة عن أحد من أهل اللغة. وقال تعالى: (بل يدها مبسوطتان) وقال: (لا تقدموا بين يدي الله ورسوله).

(٤) زاد المسير ٣٨/٧.

ولهذا يقول عرفني صورة هذا الأمر، ويطلق القول في صورة آدم على صورته سبحانه لا على طريق التشبيه في الجسم والنوع والشكل والطول لأن ذلك مستحيل في صفاته". ثم قال: "وإنما أطلقنا حمل إحدى الصورتين على الأخرى تسمية لورود الشرع بذلك على طريق التعظيم لآدم كما قال تعالى في أزواج النبي: «وأزواجه أمهاتهم» وليس بأمهات في الحقيقة لكن على وجه التعظيم"^(١).

ومفهوم كلام أبي يعلى أن صورة آدم ليست هي صورة الرحمن على الحقيقة وإنما أطلقنا ذلك للتعظيم. وأن معنى الصورة هي حقيقة الشيء.

ثانياً: مفهوم التأويل:

التأويل لغة: هو الرجوع إلى أصل الشيء.

قال الراغب في مفردات القرآن: (التأويل من الأول أي الرجوع إلى الأصل، ومنه: الموئل للموضع الذي يرجع إليه، وذلك هو رد الشيء إلى الغاية المراد منه)^(٢).

وقال الأزهرى: (وأما التأويل فقليل من أول يؤول تأويلاً، وثلاثيه: آل يؤول أي: رجع وعاد)^(٣).

فالتأويل يطلق على معانٍ عدة ترجع إلى المعنى الذي ذكرناه.

التأويل اصطلاحاً:

قال الآمدي: (التأويل المقبول الصحيح فهو حمل اللفظ على غير مدلوله الظاهر منه مع احتمال له بدليل يعضده)^(٤).

(١) إبطال التأويلات برقم ٦٨.

(٢) المفردات في غريب القرآن (١/ ٣١).

(٣) تهذيب اللغة (١٥٨٣٢٩).

(٤) الإحكام (٥٩/ ٣).

والتأويل الذي يأخذ به علماء أهل السنة هو التأويل الصحيح المقبول المشروط بشروطه، ولذلك ذكر الأمدي هذا القيد (الصحيح) في تعريفه لئلا يختلط بالتأويل الفاسد الذي تقول به الطوائف المبتدعة الضالة كالرافضة والقدرية والباطنية.

تعريف التأويل عند الحنبلة:

وهو نفس تعريفه عند الأصوليين، قال ابن قدامة: "والتأويل صرف اللفظ عن الاحتمال الظاهر إلى احتمال مرجوح به لاعتضاده بدليل يصير به أغلب على الظن من المعنى الذي دل عليه الظاهر، إلا أن الاحتمال يقرب تارة ويبعد أخرى، وقد يكون الاحتمال بعيدا جدا فيحتاج إلى دليل في غاية القوة، وقد يكون قريبا فيكفيه أدنى دليل وقد يتوسط بين الدرجتين فيحتاج دليلا متوسطا"^(١).

وقال الطوفي: «صرف اللفظ عن ظاهره لدليل يصير به المرجوح راجحا»^(٢).

وأجاز الطوفي التأويل لدليل فقال: "فالظواهر الواردة في الكتاب والسنة في صفات الباري جل جلاله، لنا أن نسكت عنها، ولنا أن نتكلم فيها، فإن سكتنا عنها قلنا: تمر كما جاءت، كما نقل عن الإمام أحمد رضي الله عنه وسائر أعيان أئمة السلف، وإن تكلمنا فيها، قلنا: هي على ظواهرها من غير تحريف، ما لم يقم دليل يترجح عليها بالتأويل".

والتأويل في القرآن كثير، قال العلامة مرعي الكرمي: "والتأويل هو أن يراد باللفظ ما يخالف ظاهره أو هو صرف اللفظ عن ظاهره لمعنى آخر وهو في القرآن كثير ومن ذلك آيات الصفات المقدسة وهي من الآيات المتشابهات"^(٣).

وقال العلامة ابن النجار الفتوحي في شرح الكوكب المنير: "والتأويل اصطلاحاً:

(١) روضة الناظر ١٧٨.

(٢) شرح مختصر الروضة ٥٦٢.

(٣) أقاويل الثقات ٤٨.

حمل معنى ظاهر اللفظ على معنى محتمل مرجوح. وهذا يشمل التأويل الصحيح والفاسد.

والفاسد.

ثم خصص التأويل الصحيح بقول: "وزد في الحد لصحيحه أي إن أردت أن تحدد التأويل الصحيح - قولك بدليل أي حمله بدليل يصيره أي يصير الحمل راجحاً على مدلوله الظاهر، فيصير حدّ التأويل الصحيح: حمل ظاهر على محتمل مرجوح بدليل يصير راجحاً".

ولذلك فإنَّ أهل السنة كلهم يفرقون بين التأويل الصحيح والفساد. قال الزركشي في البرهان: (فأما التأويل المخالف للآية والشرع فمحظور لأنه تأويل الجاهلين مثل تأويل الروافض لقوله تعالى: ﴿مَرَجَ الْبَحْرَيْنِ يَلْتَقِيَانِ﴾ [الرحمن: ١٩] أنها علي وفاطمة ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللُّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ﴾ [الرحمن: ٢٢] يعني الحسن والحسين رضي الله عنهما، وكذلك قالوا في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ﴾ [البقرة: ٢٠٥] إنه معاوية (وغير ذلك) ^(١).

فالتأويل المقبول لا إنكار عليه إلا ممن لم يفهم لغة العرب ولم يدرك سياق النص.
ولم يعرف أقوال الصحابة والتابعين.

ولم يعرف أقوال الصحابة والتابعين.

التأويل الصحيح هو بمعنى التفسير:

التأويل الصحيح مرادف للتفسير عند علماء السلف الأوائل. قال الليث: (التأويل والتأويل تفسير الكلام الذي تختلف معانيه، ولا يصح إلا ببيان غير لفظه، وأنشد^(٢):

والتأويل تفسير الكلام الذي تختلف معانيه، ولا يصح إلا ببيان غير لفظه، وأنشد^(٢):

نحن ضربناكم على تنزيله
فالיום نضربكم على تأويله

فاليوم نضربكم على تأويله)

وقال ثعلب و ابن الأعرابي: التفسير والتأويل واحد و هو كشف المراد عن
المشكل^(١).

وقد نسب العلامة أبو الفرج ابن الجوزي الحنبلي هذا القول إلى جمهور المفسرين
وأهل اللغة فقال: "اختلف العلماء هل التفسير والتأويل بمعنى واحد؟ أم يختلفان؟
فذهب قوم يميلون إلى العربية إلى أنها بمعنى، وهذا قول جمهور المفسرين المتقدمين.
وذهب قوم يميلون إلى الفقه: إلى اختلافهما"^(٢).

والإمام الطبري قد سمي تفسيره بجامع البيان عن تأويل آي القرآن، ولا نجد في
هذا التفسير العظيم شيئاً من التأويلات الفاسدة المنكرة، بل كله تفسيرات موافقة لسياق
الآيات والكلام العرب وللأثار والأخبار.

وقال ابن تيمية: "وأما التأويل في لفظ السلف فله معنيان:

أحدهما: تفسير الكلام وبيان معناه، سواء وافق ظاهره أو خالفه، فيكون التأويل
والتفسير عند هؤلاء متقارباً أو مترادفاً، وهذا - والله أعلم - هو الذي عناه مجاهد أن
العلماء يعلمون تأويله. ومحمد بن جرير الطبري يقول في تفسيره: القول في تأويل قوله
كذا وكذا، واختلف أهل التأويل في هذه الآية ونحو ذلك، ومراده التفسير^(٣).

والمعنى الثاني - في لفظ السلف - وهو الثالث من مسمى التأويل مطلقاً: هو نفس
المراد بالكلام؛ فإن الكلام إن كان طلباً كان تأويله نفس الفعل المطلوب، وإن كان خبراً

(١) تاج العروس ١٣/ ٣٢٣، القاموس المحيط ١/ ٥٨٧، تهذيب اللغة ٣/ ١٣٥.

(٢) مجموع الفتاوى ١٧/ ٣٦٨.

(٣) وقال: "فأما قدماء المفسرين فلفظ التأويل والتفسير عندهم سواء، كما يقول ابن جرير: القول في تأويل
هذه الآية، أي في تفسيرها".

كان تأويله نفس الشيء المخبر به^(١). وتقسيم ابن تيمية هنا غير قطعي لأن كل معاني التأويل ترجع إلى أصل واحد.

التأويل الصحيح لا يخالف دلالة النص ولا يجمد على اللفظ:

التأويل الصحيح لا يخالف ظاهر النص، قال الزبيدي: (والتأويل: ردّ أحد المحتملين إلى ما يطابق الظاهر)^(٢). أي ما يوافق مفهوم النص ومقصوده.

إلا أن موافقة الظاهر لا يعني الجمود على اللفظ دون النظر إلى السياق^(٣) كما تذهب إليه السلفية المعاصرة في بعض النصوص كاهرولة والمشي والساق والظل، بل هو: فهم المعنى المراد للنص بما يوافق السياق وكلام العرب، وقد قال في المسودة: "يجوز تفسيره بمقتضى اللغة ذكره أحمد في مواضع"^(٤).

التأويل الصحيح معمول به من عهد الصحابة:

فهذا التأويل معمول به من عهد الصحابة رضي الله عنهم. قال الآمدي المتكلم الحنبلي الشافعي: (وإذا عرف معنى التأويل فهو مقبول معمول به إذا تحقق بشرطه، ولم يزل علماء الأمصار في كل عصر من عهد الصحابة رضي الله عنهم إلى زمننا عاملين به من غير نكير)^(٥). ومن تأويلات السلف:

تأويل ابن عباس والضحاك الإتيان بإتيان الأمر^(٦) وتأويل الحسن المجيء بمجيء الأمر والقضاء^(٧).

(١) مجموع الفتاوى ٢٨٩/١٣.

(٢) تاج العروس ٣٢٣/١٣.

(٣) قال ابن تيمية في تعريفه السابق للتأويل: "تفسير الكلام وبيان معناه، سواء وافق ظاهره أو خالفه".

(٤) المسودة لآل تيمية ١٥٨، وسيأتي بتوسع.

(٥) الإحكام (٦٠/٣).

(٦) ذكره القرطبي في تفسيره ١٢٩/٧.

(٧) تفسير الإمام البغوي ٤٠٤/٤.

وتأويل ابن عباس وغيره من السلف الكرسي بالعلم^(١).

وتأويل ابن عباس ومجاهد والضحاك للساق بالشدة والكرب. وقد رواه الطبري وابن أبي حاتم وغيرهما.

وتأويل ابن عباس وغيره من السلف لقوله تعالى: (والسما بيناها بأيدي)
بالقوة^(٢).

وتأويل الأعمش للهرولة بالمغفرة والرحمة^(٣). وتأويل ابن المبارك الكنف بالستر^(٤).

وتأويل الإمام مالك نزول الرب بنزول الأمر والرحمة^(٥).

وتأويل الحسن البصري والنضر بن شميل القدم بمن سبق بهم العلم^(٦).

وتأويل سفيان بن عيينة لو طأة الرحمن بالغلبة والنصر^(٧).

وتأويل أبي عبيد القاسم بن سلام لمأدبة الله^(٨) قال أبو عبيد: "وتأويل الحديث أنه شَبَّهَ القرآن بصَنِيعِ صَنَعَةِ الله للناس لهم فيه خيرٌ ومنافعٌ ثم دعاهم إليه"^(٩).

(١) تفسير ابن أبي حاتم ٢ / ٤٩٠.

(۲) تفسیر ابن جریر ۱۱ / ۴۷۲.

(۳) سنن الترمذی ۵ / ۵۸۱.

(٤) خلق أفعال العباد ٧٨.

(٥) التمهيد لابن عبد البر ٧ / ١٤٣ وسير أعلام النبلاء ٨ / ١٠٥.

(٦) الأسماء والصفات لليهقي ٣٥٢، ودفع شبه التشبيه لابن الجوزي ٨١. وقد أول ابن حبان القدم بالموضع. صحيح ابن حبان ١ / ٥٠٢.

(٧) تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة ٢١٣.

(٨) الحديث عن ابن مسعود إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ مَادِبَةُ اللَّهِ فِي الْأَرْضِ فَتَعَلَّمُوا مِنْ مَادِبَتِهِ.

(٩) لسان العرب ١/٢٠٦.

تأويل مجاهد والشافعي (فثم وجه الله) قال ابن تيمية في مجموع الفتاوى: "قد قال مجاهد والشافعي يعني قبلة الله"

رد الإمام أحمد على الظاهرية الذين يمجّدون على ظاهر اللفظ:

رد الإمام أحمد على الظاهرية الذين يأخذون بظاهر النص فقط فقال صالح: سئل أبي عن الآية إذا جاءت تحتل أن تكون عامة وتحتل أن تكون خاصة ما السبيل فيها فقال: "إذا كان للآية ظاهر ينظر ما عملت السنة فهو الدليل على ظاهرها ومنه قول الله تعالى ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾ [النساء: ١١] فلو كانت على ظاهرها لزم من قال: بالظاهر أن يورث كل من وقع عليه اسم ولد وإن كان قاتلاً أو يهودياً أو نصرانياً أو مجوسياً أو عبداً"^(١)

وقال: "ومن تأول القرآن على ظاهره من غير دلالة من الرسول ولا أحد من الصحابة فهو تأويل أهل البدع"^(٢)

الحنبلة عدلوا عن ظاهر إلى ظاهر آخر محتمل:

سار الحنبلة على ما سار عليه الإمام أحمد وأهل السنة من العدول عن الظاهر في بعض النصوص إلى المجاز أو قل إلى معنى ظاهر آخر ومحتمل، قال ابن قدامة الحنبلي: (فإن قيل فقد تأولتم آيات وأخباراً فقلتم في قوله تعالى: (وهو معكم أينما كنتم) أي بالعلم ونحو هذا من الآيات والأخبار فيلزمكم ما لزمنا. قلنا: نحن لم نتأول شيئاً وحمل هذه اللفظيات على هذه المعاني ليس بتأويل لأن التأويل صرف اللفظ عن ظاهره، وهذه المعاني هي الظاهر من هذه الألفاظ بدليل أنه المتبادر إلى الأفهام منها. وظاهر اللفظ هو ما يسبق إلى الفهم منه حقيقة كان أو مجازاً، ولذلك كان ظاهر الأسماء العرفية المجاز دون الحقيقة

(١) مسائل صالح ١٠٠/٢.

(٢) المسودة لآل تيمية ١٦١.

كاسم الراوية و الظعينة وغيرهما من الأسماء العرفية فإن ظاهر هذا المجاز دون الحقيقة وصرفها إلى الحقيقة يكون تأويلاً يحتاج إلى دليل^(١) فقد يكون صرف اللفظ من المجاز إلى الحقيقة تأويلاً مبتدعاً وغير مقبول كما قال ابن قدامة.

وقال ابن رجب الحنبلي مؤيداً هذا المعنى: "وقيل: يمينه يُراد به - مع هذه القرائن المحتفة به - محل الاستلام والتقبيل. وهو حقيقة في هذا المعنى في هذه الصورة، وليس فيه ما يوهم الصفة الذاتية أصلاً، بل دلالة على معناه الخاص قطعية لا تحتمل النقيض بوجه، ولا تحتاج إلى تأويل ولا غيره".^(٢)

وهذا يعني أن العدول عن ظاهر إلى ظاهر محتمل آخر لوجود القرائن جائز عند جميع العلماء سواء أسمىناه تأويلاً أو تفسيراً أو حقيقة أو مجازاً فكله بمقصد واحد طالما أن القرائن النصية واللغوية تدل عليه، والخلاف بعد ذلك لا يكون إلا لمعانيد يجب المجادلة والمخاصمة.

وعليه فإن كل الروايات عن الأئمة التي تنكر التأويل هي في إنكار تأويل الفرق الضالة التي لا تأخذ بقرائن النص ولا بمعاني اللغة فتبتعد كثيراً عن المعنى المراد، وهذا كلام ابن رجب أنفا يدل على أن من هاجم المجاز - من أئمتنا - إنما أنكر التسمية وحسب. والذي يحدد قبول التأويل - أو قبول العدول من ظاهر إلى ظاهر آخر - هو القرائن المتصلة والمنفصلة وهذا لا يخالف فيه أحد.

وقد سار المفسرون من الحنبلة وغيرهم على هذه القواعد، انظر ما قاله الإمام

(١) ذم التأويل ٤٥. وفي هذا دليل على أن الراجح في الآية قد يكون هو المعنى المجازي لا الحقيقي. فيكون المعنى الظاهر هو المعنى المجازي.

(٢) وقد ذكر ابن رجب أن إنكار بعض الحنبلة للمجاز إنما هو إنكار التسمية لا إنكار حقيقته، وسرى أن الخلاف في المسألة خلاف لفظي. انظر: طبقات الحنبلة (١/١٥٨).

المفسر ابن عادل الحنبلي في تفسير بأعيننا: "وأما قوله: «بأعيننا» فلا يمكن إجراؤه على ظاهره لوجوه:

أحدها: أنه يقتضي أن يكون لله أعين كثيرة، وهذا يناقض قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَصْنَعْ عَلَى عَيْنِي﴾ [طه: ٣٩]. وثانيها: أنه يقتضي أن يصنع الفلك بتلك الأعين، كقولك:

قطعت بالسكين، وكتبت بالقلم، ومعلوم أن ذلك باطل.

وثالثها: أنه - تعالى - مُنَزَّه عن الأعضاء، والأبعض؛ فوجب المصيرُ إلى التأويل^(١).

قد يكون اتباع الظاهر تأويلاً:

الإمام أحمد يعتبر أن اتباع ظاهر القرآن فقط هو تأويل أهل البدع، فقد قال: من تأول القرآن على ظاهره بلا أدلة من الرسول ولا أحد من الصحابة فهو تأويل أهل البدع لأن الآية قد تكون عامة قصدت لشيء بعينه ورسول الله ﷺ هو المعبر عن كتاب الله تعالى. وقال فقد منع من الأخذ بظاهر الآية حتى يقترن ببيان الرسول^(٢). وقال: "ومن تأول القرآن على ظاهره من غير دلالة من الرسول ولا أحد من الصحابة فهو تأويل أهل البدع"^(٣).

مما يدل على أن التأويل المذموم عند السلف ليس هو التفسير الموافق للنص واللغة والآثار وإنما هو إخراج النص عن فحواه ودلالته، وهذا ما يشترك فيه الباطنية والظاهرية الحشوية فكلاهما قد أول النص بما لا يوافق سياق النص ولا اللغة ولا الآثار.

وقد رأى ابن خزيمة من أخذ بظاهر حديث الصورة متأولاً ونسبه للجهل

(١) الباب في علوم الكتاب ١٠ / ٤٨٢.

(٢) انظر المسودة لآل تيمية ١٠.

(٣) المسودة، ص ١٦١.

والغباوة لأنه لم يفهم اللغة والسياق فوقع في التشبيه فقال: "تأولها بعض من لم يتحر العلم على غير تأويلها ففتن عالماً من أهل الجهل والغباوة حملهم الجهل بمعنى الخبر على القول بالتشبيه جل وعلا عن أن يكون وجه خلق من خلقه مثل وجهه الذي وصفه الله بالجلال والإكرام ونفي الهلاك عنه"^(١).

وقال ابن حزم في رد تأويل المجسمة الذين أخذوا بظاهر اليد والوجه والعين والجنب والمجيء: "ذهبت طائفة إلى القول بأن الله تعالى جسم وحجتهم في ذلك أنه لا يقوم في المعقول إلا جسم أو عرض فلما بطل أن يكون تعالى عرضاً ثبت أنه جسم وقالوا إن الفعل لا يصح إلا من جسم والباري تعالى فاعل فوجب أنه جسم واحتجوا بآيات من القرآن فيها ذكر اليد واليدين والأيدي والعين والوجه والجنب، ويقولون تعالى: وجاء ربك، وبأتيتهم الله في ظلل من الغمام والملائكة، وتجليه تعالى للجبل، وبأحاديث فيها ذكر القدم واليمين والرجل والأصابع والتنزل، قال - ابن حزم - ولجميع هذه النصوص وجوه ظاهرة بينة خارجة على خلاف ما ظنوه وتأولوه"^(٢).

فانظر كيف جعل ابن حزم المعنى الصحيح لهذه الآيات هو المعنى الظاهر الموافق للغة والآثار، وأن المعنى الذي ظنوه ظاهراً هو المعنى المتأول المنكر والمبتدع، لأنه خالف فحوى النص ودلالته.

قد يكون الإثبات نوعاً من الإلحاد عند الحنابلة:

وقد يكون الإثبات نوعاً من الإلحاد في صفات الله. قال ابن حمدان في نهاية المبتدئين: "ولا نقول في التنزيه كقول المعطلة ولا نميل في الإثبات إلى إلحاد الممثلة بل نثبت ولا نحرف ونصف ولا نكيف"^(٣).

(١) التوحيد ٥٨.

(٢) الفصل ١/ ٢٠٠.

(٣) صفحة ٣٥.

والسابع: أنهم حملوا الأحاديث على مقتضى الحس فقالوا: ينزل بذاته وينتقل ويتحرك، ثم قالوا: لا كما يعقل. فغالطوا من يسمع فكابروا الحس والعقل فحملوا الأحاديث على الحسيات، فرأيت الرد عليهم لازماً لثلاث ينسب الإمام إلى ذلك، وإذا سكت نسبت إلى اعتقاد ذلك، ولا يهولني أمر عظيم في النفوس لأن العمل على الدليل، وخصوصاً في معرفة الحق لا يجوز فيه التقليد" انتهى كلام ابن الجوزي^(١) وفيه فوائد جمة.

تحذير الحنابلة من بعض المحدثين وبعض كتبهم:

يظن كثيرون أن الذي رد على المجسمة والمشبهة من الحنابلة هو العلامة ابن الجوزي فقط مخالفاً بذلك أهل المذهب، وهذا غير صحيح فكل أئمة الحنابلة قد ذموا المجسمة والمشبهة أولهم الإمام أحمد ثم ابن بشار وابن قتيبة وأبو يعلى وابن البنا والكلوذاني وابن عقيل وابن رجب وابن حمدان وغيرهم.

وقد حذر الحنابلة من طريقة المجسمة الذين ساروا على طريقة مقاتل^(٢) في التجسيم قال ابن رجب الحنبلي: "وإن كان بعض من كان قريباً من زمن الإمام أحمد فيهم من فعل شيئاً من ذلك اتباعاً لطريقة "مقاتل" فلا يُقتدى به في ذلك إنما الاقتداء بأئمة الإسلام كابن المبارك ومالك والثوري والأوزاعي والشافعي وأحمد وإسحق وأبي عبيد ونحوهم".^(٣)

وانتقدوا كذلك بعض كتب أهل الحديث التي تغالي في الإثبات مثل: كتاب

(١) دفع شبه التشبيه ١١.

(٢) وهو من المجسمة الأوائل.

(٣) فضل علم السلف ٤.

الدارمي قال الذهبي: وفي كتابه بحوث عجيبة مع المريسي يبالغ فيها في الإثبات والسكوت عنها أشبه بمنهج السلف في القديم والحديث^(١).

وقد كفر أبو يعلى المجسمة وألف في ذلك حيث قال: "فمن اعتقد أن الله سبحانه جسم من الأجسام وأعطاه حقيقة الجسم من التأليف والانتقال: فهو كافر لأنه غير عارف بالله عز وجل لأن الله سبحانه يستحيل وصفه بهذه الصفات، وإذا لم يعرف الله سبحانه: وجب أن يكون كافراً^(٢)..

وقال كذلك في المعتمد ص ٢٥٦: "ويجب العلم بأن علياً لم يكن إلهاً خلافاً لهم في قولهم إن علياً كان إلهاً، والدلالة عليه أن الإله لا يكون إلا قديماً، والقديم لا يجوز عليه الانتقال من مكان إلى مكان ولا التجزؤ ولا الانقسام لأن جواز ذلك يدل على حدوثه وقد علم ضرورة أن علياً كان جسماً من الأجسام ينتقل من مكان إلى مكان فاستحال أن يكون قديماً^(٣)".

وقال العلامة المفسر ابن عادل الحنبلي في تفسيره اللباب في ذم المجسمة:

فصل في الرد على شبهة المجسمة:

تمسكت المَجَسِّمَةُ في إثبات الأَعْضَاءِ لله - تعالى - بهذه الآية، وسائر الآيات المُنَاسِبَةِ. كقوله تعالى: ﴿وَبَقِيَ وَجْهُ رَبِّكَ﴾ [الرحمن: ٢٧] والجواب: أن قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١] يقتضي الوَحْدَانِيَّةَ النَّامَةَ، وذلك يُنَافِي التركيب من الأعضاء

(١) العلو ١٩٤. أقول: ويؤخذ من كلام الذهبي أنه ليس كل ما تكلم به المحدثون كان صحيحاً مقبولاً، بل من عقائدهم ما هو مردود، ولا نأخذ إلا بما ورد الدليل عليه ونترك فضول الكلام والألفاظ التي فرقت الأمة.

(٢) انظر: طبقات الحنابلة ٢/ ٢١٠. وانظر كتابه: المعتمد ص ٢٧١.

(٣) أقول: ومن يستدل بمثل هذا الكلام العالي يستحيل أن يتكلم بكلام التجسيم الذي نسبه إليه مخالفوه.

والأجزاء، فثبت أنه لا بُدَّ من التَّأويل، وهو من وجهين: أحدهما: قوله: «يُرِيدُونَ وَجْهَهُ»، أي: يريدونه إلا أنهم يذكرون [لفظ الوجه للتعظيم كما يقال: هذا وجه الرأي، وهذا وجه الدليل الثاني: [أنَّ من أَحَبَّ ذاتاً أَحَبَّ أن يرى وَجْهَهُ، فَرؤية الوجه من لوازم المحبة، فلهذا السَّبَب جعل الوجه كِنَايَةً عن المحبة، وطلب الرضى.

والثاني: أن المراد بالوجه القَصْدُ والنِّيَّةُ؛ كقول الشاعر:

أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ ذَنْباً لَسْتُ أَحْصِيَهُ رَبِّ الْعِبَادِ إِلَيْهِ الْوَجْهُ وَالْعَمَلُ

وقال: "إنَّه تعالى ليس بِجِسْمٍ؛ لأنَّ الجسم لا يَنفَكُ عن الحَرَكَةِ والسُّكُونِ وهما مُحَدَّثَانِ، وما لا يَنفَكُ عن المُحَدَّثِ فَهُوَ مُحَدَّثٌ، ولأنَّ كُلَّ جسم فهو مُتَنَاهٍ في المِقْدَارِ، وكلَّ ما كان متناهياً في المقدار فهو محدثٌ، ولأنَّ كُلَّ جسم فهو مؤلَّفٌ من الأجزاء، وكلَّ ما كان كذلك افتقر إلى ما يُولِّفُهُ وَيُرْكِبُهُ، وكلَّ ما كان كذلك فهو مُحَدَّثٌ، فَثَبَّتْ بهذه الوجوه أنَّه يمتنع كونه تعالى جِسْماً، فَيَمْتَنِعُ أَنْ يكون عَضْواً جُسْماً^(١) وشبهات المجسمة والحشوية كثيرة - ومركبة - نرد عليها في أثناء هذه المباحث.

يجوز صرف اللفظ عن ظاهره عند ابن تيمية:

لا يجوز ذم كل التأويل عند ابن تيمية لأن فيه ما هو مقبول جار على القواعد والأصول، كما يجوز صرف اللفظ عن ظاهره. قال في مجموع الفتاوى ٦/ ٢١:

"وقد تقدم أنا لا نذم كل ما يسمى تأويلاً مما فيه كفاية وإننا نذم تحريف الكلم عن مواضعه ومخالفة الكتاب والسنة والقول في القرآن بالرأي، ويجوز باتفاق المسلمين أن تفسر إحدى الآيتين بظاهر الأخرى ويصرف الكلام عن ظاهره؛ إذ لا محذور في ذلك عند أحد من أهل السنة وإن سمي تأويلاً وصرفاً عن الظاهر فذلك لدلالة القرآن عليه ولموافقة السنة والسلف عليه؛ لأنه تفسير القرآن بالقرآن؛ ليس تفسيراً له بالرأي.

والمحذور إنما هو صرف القرآن عن فحواه بغير دلالة من الله ورسوله والسابقين كما تقدم. وللإمام أحمد - رحمه الله تعالى - رسالة في هذا النوع وهو ذكر الآيات التي يقال: بينها معارضة وبيان الجمع بينها وإن كان فيه مخالفة لما يظهر من إحدى الآيتين أو حمل إحداها على المجاز. وكلامه في هذا أكثر من كلام غيره من الأئمة المشهورين؛ فإن كلام غيره أكثر ما يوجد في المسائل العملية وأما المسائل العلمية فقليل. وكلام الإمام أحمد كثير في المسائل العلمية والعملية لقيام الدليل من القرآن والسنة على ذلك ومن قال: إن مذهبه نفي ذلك فقد افترى عليه والله أعلم.

وقال: "لأن من المعاني التي قد تسمى تأويلاً ما هو صحيح منقول عن بعض السلف".

فالمذموم عند ابن تيمية هو القول في القرآن بالرأي وصرف القرآن عن فحواه بغير دليل، ولم يقل: صرف القرآن عن ظاهره، لأنه قد يصرف النص عن ظاهره لمعنى آخر محتمل ولا محذور في ذلك عند أهل السنة كما قال. وقد أكد على أن القول بالمجاز هو قول الإمام أحمد وأن من نفى ذلك عنه فقد افترى عليه.

وهذا الكلام هو كلام ابن تيمية المحكم وما سواه قد كان يقوله في إبطال حجج الخصوم فكان يتعصب عليهم، فيظن القارئ أن مذهبه هو ما تكلم به أمام الخصوم^(١).

القاعدة العامة في التأويل عند الخنابلة:

لقد وضع أئمة الخنابلة ضابطاً في التأويل يحل كثيراً من الإشكالات. والقاعدة العامة في ذلك حرمة التأويل إلا بدليل مروي عن السلف. أو لضرورة كأن تنتشر الشبهات حول صفات الله بسبب تأويلات الفرق الضالة - الباطنية والظاهرية - فيجب عندها على العلماء تفسيرها بما يوافق الكتاب والسنة كما فعل الإمام أحمد.

(١) وقد نقل ابن النجار في شرح الكوكب المنير عن ابن مفلح أن إنكار ابن تيمية كان للتأويل المذموم.

وقد اشتهر عند السادة الحنابلة قول الإمام أحمد: كيف أقول ما لم يقل! وقد اتبع الإمام السلف في الصفات فما قالوه قاله وما سكتوا عنه سكت عنه. وفي طبقات ابن رجب في ترجمة ابن هبيرة: "قال مصنف سيرته: كثيراً ما سمعته يقول: ليس مذهب أحمد إلا الاتباع فقط. فما قاله السلف قاله، وما سكتوا عنه سكت عنه"^(١).

وعلى ذلك سار الحنابلة إلا من شذ وغالى. وهذه نقول الحنابلة في اتباع السلف فما تأولوه تأولناه وما سكتوا عنه سكتنا عنه، وهذه قاعدة ذهبية تزيل كثيراً من الخلافات: - قال الإمام الحافظ عز الدين عبد الرازق بن رزق الله الرَّسْعَنِي الحنبلي في كتابه رموز الكنوز في تفسير الكتاب العزيز ٢٣٩ / ٨: "وقاعدة مذهب إمامنا في هذا الباب: اتباع السلف الصالح، فما تأولوه تأولناه، وما سكتوا عنه سكتنا عنه، مفوضين علمه إلى قائله، منزهين الله عما لا يليق بجلاله".

- وقال ابن تيمية آنفاً: "والمحذور إنما هو صرف القرآن عن فحواه بغير دلالة من الله ورسوله والسابقين".

- وهذا ابن حمدان^(٢) يحرم التأويل إلا بدليل عن السلف، قال في نهاية المبتدئين: "ويحرم تأويل ما يتعلق به سبحانه من الكتاب والسنة وتفسيره، إلا بصادر عن رسول الله ﷺ أو عن بعض أصحابه"^(٣). وقد تأول أحمد آيات وأحاديث كآية النجوى وقوله أن "يأتيهم الله" وقال قدرته وأمره وقوله "وجاء ربك" قال: قدرته ذكرهما ابن الجوزي في المنهاج واختار هو إمرار الآيات كما جاءت من غير تفسير. وتأول ابن عقيل كثيراً من الآيات والأخبار.

(١) ٢٤٥ / ١

(٢) وهو من أكابر الحنابلة انتهت إليه معرفة المذهب.

(٣) وفي قبول تفسير التابعي روايتان في المذهب، إلا أن الإمام أحمد كان يستدل بقولهم ويستأنس به.

وتأول أحمد قول النبي ﷺ "الحجر الأسود يمين الله في الأرض" ^(١) ونحوه ^(٢) اهـ. ومن هذا الكلام يتضح أن كلام الغزالي في إثبات التأويل عن الإمام أحمد كلام صحيح، أثبتته أئمة الحنبلة أنفسهم قبل مجيء ابن تيمية.

وقال ابن قدامة: "ثم لو كان تأويلاً فما نحن تأولنا وإنما السلف رحمة الله عليهم الذي ثبت صوابهم ووجب اتباعهم هم الذين تأولوه فإن ابن عباس والضحاك ومالكاً وسفيان وكثيراً من العلماء قالوا في قوله وهو معكم أي علمه" ^(٣).

وهذا يعني قبول تفسير ابن عباس للساق وقبول تأويل الإمام مالك للنزول، لأنه لا فارق بين هذه وتلك.

- وقال الإمام عبد الباقي المواهبي الحنبلي في العين والأثر في عقائد أهل الأثر: "فيحرم تأويل ما يتعلق به تعالى وتفسيره كآية الاستواء وحديث النزول وغير ذلك من آيات الصفات إلا بصادر عن النبي ﷺ أو بعض الصحابة، وهذا مذهب السلف قاطبة، فلا نقول في التنزيه كقول المعطلة، بل نثبت ولا نحرف. نصف ولا نكيف" ^(٤) اهـ.

وقد سار الحنبلة على هذه القاعدة الذهبية وإن لم يصرح بعضهم بها تصريحاً مفصلاً. فإنك لا تجد حنبلياً إلا وهو يؤول بعض الآيات والأخبار ومن هؤلاء أبو يعلى وابن تيمية ^(٥).

(١) قال العجلوني: "رواه الطبراني في معجمه وأبو عبيد القاسم بن سلام عن ابن عباس رضي الله عنهما رفعه... وله شواهد فالحديث حسن". كشف الخفا ١/ ٣٤٩.

(٢) نهاية المبتدئين ص (٣٥). وقد قال كذلك البلباني في مختصر نهاية المبتدئين.

(٣) ذم التأويل ٤٥.

(٤) ص ٣٤.

(٥) الغريب أن بعض شيوخ النجدية قد قال بهذه القاعدة ولكنهم اضطربوا في تطبيقها قال في الدرر السنية ١٥٦/ ٣: "ويعرف أن هذا الاعتقاد، الذي حكيناه عن شيخنا: محمد بن عبد الوهاب، وأتباعه، هو =

وبعد هذه النقولات ندرك أن من نسب حرمة التأويل مطلقاً إلى الحنبلة قد أخطأ في فهم المذهب وفي معرفة أقواله. وقد أردت بهذه النقولات إثبات القاعدة فقط أما تأويلات الحنبلة فهي كثيرة سأذكرها لاحقاً.

وإن كان الحنبلة يقولون بالتأويل لبعض الآيات فهم بلا شك يقولون بوقوع المجاز^(١) في القرآن واللغة وهذه بعض أقوالهم:

قول الحنبلة بالمجاز:

لقد ثبت عن الإمام أحمد القول بالمجاز وسماه باسمه، وتبعه أكثر الحنبلة على ذلك وهو المعتمد في المذهب، قال ابن النجار الفتوح الحنبلي في شرح الكوكب المنير: "المجاز واقع في اللغة عند الجمهور. واحتج على ذلك بالأسد للشجاع، والحمار للبليد، وقامت الحرب على ساق.

وهو أي المجاز في الحديث وفي القرآن لقوله تعالى: "تجري من تحتها الأنهار" و"الحج أشهر معلومات"، و"اخفض لهما جناح الذل" و"اشتعل الرأس شيباً"، و"جزاء سيئة سيئة مثلها"، "الله يستهزئ بهم"، وغير ذلك كثير. وهذا الصحيح عند الإمام أحمد رضي الله تعالى عنه. وأكثر أصحابه. قال القاضي: نص الإمام أحمد على أن المجاز في القرآن. فقال في قوله تعالى: "إننا نحن نحيي ونميت" و"نعلم" و"منتقمون" هذا من مجاز اللغة يقول الرجل: إنا سنجري عليك رزقك". اهـ

وقد أثبت ابن تيمية هذا القول عن الإمام أحمد فقال: "وللإمام أحمد - رحمه الله

= الاعتقاد الحق، الذي دل عليه الكتاب والسنة، وكلام الصحابة، وسائر الأمة. فنحن لا نصف الله إلا بما وصف به نفسه، أو وصفه به رسوله؛ لا نتجاوز القرآن، والحديث، وما تأوله السابقون الأولون تأولناه، وما أمسكوا عنه أمسكنا عنه؛ ونعلم أن الله سبحانه، ليس كمثل شيء، لا في ذاته، ولا في صفاته، ولا في أفعاله...". وفي هذا دليل على أخذهم بالتأويل.

(١) نازع بعضهم في التسمية لا في حقيقة كما سيأتي.

تعالى - رسالة في هذا النوع وهو ذكر الآيات التي يقال: بينها معارضة وبيان الجمع بينها وإن كان فيه مخالفة لما يظهر من إحدى الآيتين أو حمل إحداها على المجاز... ومن قال: إن مذهبه نفي ذلك فقد افترى عليه والله أعلم^(١).

وقال الإمام يوسف بن حسن ابن المبرد الحنبلي في شرح غاية السؤل، ص ١١٦: (والمجاز واقع عند الأكثر، خلافاً لأبي العباس ابن تيمية والأستاذ وغيرهما... وهو في القرآن عند أكثر أصحابنا وغيرهم، قال أحمد: في قوله تعالى "إنا نحن" هذان مجاز للغة)^(٢). وقد نسب المرداوي القول بالمجاز إلى الأئمة الأربعة فقال في التحرير: (عند الأربعة وغيرهم: المجاز واقع، وخالف الأستاذ، والشيخ - ابن تيمية -^(٣)، وجمع، وردوه إلى المتواطئ، وعلى الأول ليس المجاز بأغلب في الأصح. وهو في القرآن عند أحمد، وأكثر أصحابه، والأكثر)^(٤).

وقد تكلم الإمام بأساليب المجاز فقد قال في رسالة الصلاة: "فاعلموا رحمكم الله أن العبد إذا خرج من منزله يريد المسجد إنما يأتي الله^(٥) الجبار الواحد القهار العزيز الغفار وإن كان لا يغيب عن الله حيث كان ولا يعزب عنه تبارك وتعالى مثقال حبة من خردل ولا أصغر من ذلك ولا أكبر...".

وقال أبو العباس محمد بن أحمد بن الصلت سمعت عبد الرحمن المتطرب يعرف بطبيب السنة يقول دخلت على أحمد بن حنبل أعوده فقلت: كيف تجدك؟ فقال: أحمد الله إليك أنا بعين الله^(٦).

(١) مجموع الفتاوى ٢١ / ٦.

(٢) وقاله كذلك في كتاب مقبول المنقول من علمي الجدل والأصول ١١٩.

(٣) وهذا دليل على أن الحنبلة لا يأخذون بشذوذات ابن تيمية.

(٤) ص ٩١، طبعة دار البصائر. انظر كذلك: المرداوي في التحرير وابن عقيل في الواضح وأبو الخطاب في التمهيد والقاضي في العدة وغيرهم.

(٥) فهل يعتقد الإمام أحمد أن الله موجود في المسجد، أم كان يتحدث بالمجازات والكنائيات!

(٦) طبقات الحنبلة ١ / ٢٠٨.

وقد قال ابن قدامة بالمجاز في كتابه روضة الناظر وفي كتابه ذم التأويل ولم ينكره بل قد جعل الحمل على المجاز هو الظاهر في بعض الآيات فقال: "وظاهر اللفظ هو ما يسبق إلى الفهم منه حقيقة كان أو مجازاً"^(١).

فالحمل على المجاز ليس تأويلاً - عند ابن قدامة - لأنه ليس عدولاً عن الظاهر^(٢) وأنت تلاحظ أن كلام ابن قدامة في إنكار التأويل المذموم، وإلا فكلامه يثبت التأويل الصحيح الذي يعتمد على مجاز اللغة. وعليه فإن الظاهر الحسي المفهوم من بعض آيات الصفات اعتباراً غير مراد.

الأخذ بظاهر الصفات تشبيه وتجسيم عند الحنبلة:

اعتبر الحنبلة أن الأخذ بظاهر الصفات تشبيه وتجسيم. فقال ابن الجوزي الحنبلي: "فإياكم أن تبدعوا في مذهبه ما ليس منه ثم قلتم في الأحاديث تحمل على ظاهرها وظاهر القدم الجارحة فإنه لما قيل في عيسى روح الله اعتقدت النصارى أن الله صفة هي روح ولجت في مريم. ومن قال استوى بذاته فقد أجراه مجرى الحسيات. وينبغي أن لا يهمل ما يثبت به الأصل وهو العقل فإننا به عرفنا الله تعالى وحكمنا له بالقدّم، فلو أنكم قلتم نقرأ الأحاديث ونسكت ما أنكر عليكم أحد، إنما حملكم إياها على الظاهر قبيح، فلا تدخلوا في مذهب هذا الرجل الصالح السلفي - الإمام أحمد - ما ليس منه"^(٣).

وقال ابن عقيل في الأخبار التي ظاهرها التشبيه: "فقوم قالوا بظاهرها وضعف بأن ظاهرها يعطى الأعضاء والانتقالات وحمل الأعراض"^(٤).

(١) ذم التأويل ٤٥.

(٢) وكل هذا خلاف لفظي لا حقيقي.

(٣) دفع شبه التشبيه ٢.

(٤) المسودة ٢٢٠.

وقال ابن النجار الفتوحى في شرح الكوكب المنير: "كصفات الله تعالى" أي كآيات الصفات وأخبارها. فاشتبه المراد منها على الناس. فلذلك قال قوم: بظاهرة فشبهوا وجسموا، وتأول قوم: فحرفوا وعطلوا. وتوسط قوم: فسلموا، وهم أهل السنة وأئمة السلف الصالح.

وقد انتقد ابن غنيمه من أئمة الخنبلة القول بالحمل على الظاهر كقول للسلف لأن الحمل على الظاهر يفضي إلى التشبيه، وأما مذهب السلف فهو إمرارها كما جاءت^(١) فقال: "وحملها على الظاهر يوجب التشبيه فلم يبق إلا التأويل أو حملها على ما جاءت لا على الظاهر"^(٢) فقد أثبت التأويل والتفويض مذهباً للسلف والخنبلة.

بعض الخنبلة أنكر تسمية المجاز لا حقيقة:

ذكر ابن رجب أن بعض الخنبلة الذين أنكروا المجاز إنما أنكروا التسمية فقط لا وجوده في اللغة، والسبب عندهم أن المجاز تسمية محدثة، ومن تعلق به هم المعتزلة الجهمية للوصول إلى تحريف الآيات فقال: "إن طائفة من أصحابنا وغيرهم نفوا وقوع المجاز في القرآن، ولكن لا يعلم منهم من نفى المجاز في اللغة، كقول أبي إسحاق الإسفراييني. ولكن قد يسمع بعض صالحهم^(٣) إنكار المجاز في القرآن، فيعتقد إنكاره مطلقاً. ويؤيد ذلك: أن المتبادر إلى فهم أكثر الناس من لفظ الحقيقة والمجاز: المعاني والحقائق دون الألفاظ.

فإذا قيل: إن هذا مجاز فهموا أنه ليس تحته معنى، ولا له حقيقة، فينكرون ذلك، وينفرون منه. ومن أنكروا المجاز من العلماء فقد ينكر إطلاق اسم المجاز لثلاثيهم هذا المعنى الفاسد، ويصير ذريعة لمن يريد جحد حقائق الكتاب والسنة ومدلولاتها.

(١) وهذا فارق دقيق اشتبه على الكثير من الباحثين.

(٢) المسودة ٢٢٤.

(٣) أي ليسوا من المحققين في هذه المسائل.

جماعة ومقصودهم بها أن هذه الصفات تمر ولا يتعرض لها بتحريف ولا تأويل كما يتعرض لمجاز الكلام والله أعلم^(١).

تشدد بعض الحنابلة في إنكار التأويل:

إن تشدد الحنابلة وأهل الحديث عبر التاريخ في التمسك بالظاهر وحرمة التأويل كان مسوغاً في عصرهم، وذلك لأن التأويل كان مطية دخل به المبتدعة إلى تحريف العقائد، من ذلك ما رواه الذهبي عن ابن أبي دؤاد قاضي أيام المحنة أنه قال ثلاثة من الأنبياء مشبهة عيسى بن مريم عليه السلام حيث يقول تعلم ما في نفسي ولا أعلم ما في نفسك وموسى عليه السلام حيث يقول رب أرني أنظر إليك ومحمد حيث قال إنكم ترون ربكم قال هذا كفر صراح^(٢).

ومثله ما قاله حنبل: حججت في سنة إحدى وعشرين فرأيت في المسجد الحرام كسوة البيت من الديباج وهي تخاط في صحن المسجد وقد كتب في الدارات "ليس كمثله شيء وهو اللطيف الخبير" فلما قدمت سألتني أبو عبد الله عن بعض الأخبار فأخبرته بذلك فقال أبو عبد الله - أحمد بن حنبل - : قاتله الله الخبيث عمد إلى كتاب الله فغيره يعني ابن أبي دؤاد يعني أزال السميع البصير^(٣).

فلما رأى الحنابلة هذا الكفر البواح بسبب التأويل الباطل تمسكوا بالإثبات وأغلقوا باب التأويل كي لا يتوسع الناس في التأويل فيقعوا في التأويل الباطل الذي يؤدي إلى إنكار البعث والمعاد والرؤية وغيرها من قواطع الشريعة، وغالى بعض الحنابلة وأهل الحديث في التمسك بالظاهر حتى وقعوا في التجسيم والتشبيه.

(١) العلو ٢٣٩.

(٢) العلو ١٩١.

(٣) طبقات الحنابلة ١/١٤٣.

وهذا ما قاله العلماء. قال ابن قتيبة: "ولمّا رأى قوم من الناس إفراط هؤلاء - يعني الجهمية - في النفي، عارضوهم في التمثيل، فقالوا بالتشبيه المحض، والأقطار والحدود، وحملوا الألفاظ الجائئة في الحديث كما ظاهرها، وقالوا بالكيفية فيها، وحملوا من مستشنع الحديث: (عَرَقَ الخيل)، و(حديث عرفات)، وأشبه هذا من الموضوع. اهـ.

والحق وسط بين الطرفين وهو أننا نقول بحرمة التأويل إلا بدليل من السنة أو من أقوال السلف، أو لضرورة وبشروط. قال حجة الإسلام الغزالي في الإحياء: "والظن بأحمد بن حنبل رضي الله عنه أنه علم أن الاستواء ليس هو الاستقرار والتزول ليس هو الانتقال ولكنه منع من التأويل حسماً للباب ورعاية لصلاح الخلق، فإنه إذا فتح الباب اتسع الخرق وخرج الأمر عن الضبط وجاوز حد الاقتصاد إذ حد ما جاوز الاقتصاد لا يضبط فلا بأس بهذا الزجر ويشهد له سيرة السلف فإنهم كانوا يقولون أمروها كما جاءت حتى قال مالك رحمه الله لما سئل عن الاستواء: الاستواء معلوم والكيفية مجهولة والإيمان به واجب والسؤال عنه بدعة" (١).

هل للمتشابه معنى؟

مما حارت فيه العقول وكثر فيه الكلام هو: إذا قلنا بالتفويض فهل يعني هذا عدم وجود معنى للآيات المتشابهة؟ أقول: اختلف العلماء على قولين^(٢).

والذي أراه أن للمتشابه معنى قد يعرفه العلماء على الإجمال لا على التفصيل وهذا القول هو ما يجمع الأقوال والأدلة ويحل الإشكال وهو مقتضى قول الأصحاب قال في المسودة لآل تيمية: "يجوز أن يشتمل القرآن على ما لا يفهم معناه عندنا... ثم بحث أصحابنا يقتضى أنه يفهم على سبيل الجملة لا على سبيل التفصيل" (٣).

(١) الإحياء ١/ ١٠٤.

(٢) راجع: شرح مختصر الروضة و شرح الكوكب المنير وغيرها والمسألة طويلة.

(٣) صفحة ١٤٥. وقد روي عن الإمام التّأويل الإجمالي لبعض النصوص. مع عدم القطع بالمعنى المراد وتحديدّه =

وقد قال أبو عمرو بن العلاء لعمر بن عبيد حين تكلم في مسألة الوعيد: "يا أبا عثمان من العجمة أوتيت، لا يعد عارا ولا خلفا أن تعد شرا ثم لا تقي به بل تعده فضلا وكرما"^(١) وقد أرشد الإمام أحمد إلى أهل اللغة لتفسير الغريب نقل الميموني عن الإمام أحمد رحمه الله أنه سئل عن حديث فقال: سلوا أصحاب الغريب فإني أخاف أن أتكلم في قول رسول الله ﷺ بالظن فأخطئ^(٢).

وهذا الإمام البخاري ينكر على الأعاجم الذين تكلموا في العقائد بغير فهم للغة فقال: "وإن لم يعلم هذا المعترض اللغة فليسأل أهل العلم من أصناف الناس كما قال الله عز و جل: (يهدي إلى الرشد) إن فقه وفهم فما تحملنا على كثرة الإيضاح والشرح إلا معرفتنا بعجمة كثير من الناس ولا قوة إلا بالله. وقال الحسن البصري: إنما أهلكتهم العجمة"^(٣).

وهكذا كثير من المصنفين الذين تكلموا في الصفات والعقائد - من المعطلة والمجسمة والرافضة - إنما أخطأوا بسبب عجمتهم وعدم معرفتهم بأساليب العرب في خطابهم وفنون كلامهم.

قول الحنبالة بالتفويض والتأويل:

وقد ذكر الإمام النووي مذهبي السلف في آيات الصفات وأحاديثها فقال: (أحدهما وهو مذهب جمهور السلف وبعض المتكلمين أنه يؤمن بأنها حق على ما يليق بالله تعالى وأن ظاهرها المتعارف في حقنا غير مراد ولا يتكلم في تأويلها مع اعتقاد تنزيه الله تعالى عن صفات المخلوق وعن الانتقال والحركات وسائر سمات الخلق، والثاني مذهب

(١) الإبانة لابن بطة ٢/ ٣٠٢.

(٢) هذا مع أنه إمام في اللغة وقد فسر كثيرا من الغريب.

(٣) خلق أفعال العباد ١٠٥.

أكثر المتكلمين وجماعات من السلف وهو محكى هنا عن مالك والأوزاعي أنها تتأول على ما يليق بها بحسب مواطنها^(١).

وهذان القولان الثابتان عن السلف هما ما أخذ بهما السادة الحنابلة. قال العلامة الإمام مرعي بن يوسف الكرمي الحنبلي رحمه الله: "واعلم أن هذه الأحاديث ونحوها تروى كما جاءت ويفوض معناها إلى الله أو تؤول بما يليق بجلاله سبحانه ولا ترد بمجرد العناد والمكابرة"^(٢).

وقد تقدم قول ابن غنيمة من الحنابلة: "وحملها على الظاهر يوجب التشبيه فلم يبق إلا التأويل أو حملها على ما جاءت لا على الظاهر"^(٣).

فقد ذكر الحنابلة القولين: التأويل والتفويض، والتفويض ليس هو الحمل على الظاهر^(٤) الحسي مطلقاً، ولا هو تفويض الكيف فقط مع معرفة المعنى كما تقدم.

هل كان سيدنا الإمام المبجل أحمد بن حنبل مؤولاً أم مفوضاً؟

إن الإمام أحمد قد روي عنه التأويل في العديد من الآيات والأحاديث كما أنه قال بالتفويض في غير ذلك من غير تضاد أو تناقض بينهما. ولنفصل ذلك فنقول:

إن آيات الصفات وأحاديثها ليست كلها سواء بل هي على ثلاثة أقسام في التأويل والتفويض^(٥):

(١) شرح النووي على مسلم ٦/٣٦.

(٢) أقاويل الثقات ص ١١٧.

(٣) المسودة ٢٢٠. وقد عقب آل تيمية بقول ابن غنيمة قول ابن عقيل -حين ذكر مذهب الحمل على الظاهر- قابلين له غير منكرين.

(٤) يفرق بعضهم -وقال به بعض الحنابلة- بين الظاهر المتبادر إلى الذهن والظاهر المفهوم من الآية. فالأول هو المنكر عندهم، ويبقى الإشكال عليهم ما هو الظاهر المفهوم من النص؟!.

(٥) أكثر الحنابلة يقول بهذا التقسيم ضمناً لا تصريحاً. وقد صرح به جمع من غير الحنابلة كابن العربي المالكي في العواصم والقواصم، ٢٢٨. وقال الكرمي في أقاويل الثقات: "وأما الحقوق فقال الخطابي الكلام في =

الأول: ما جاء بألفاظ صريحة تدل على الكمال والتنزيه. مثل صفة السمع والبصر والكلام والقدرة والعلم. ولا خلاف عند السلف في معناه فهذا مما كان يشبهه الإمام أحمد على ظاهره ويرى أن تأويله إلحاد وكفر. وقد ظهر ذلك في مناظرته للمعتزلة والقدرية وكلامه كثير في ذلك.

فمن أول السمع والبصر والكلام والرؤية ونحوها فهو خارج عن عقيدة أهل السنة والسلف الصالح.

الثاني: ما جاء بألفاظ محتملة بين التنزيه والتجسيم. كالاستواء والنزول واليد والوجه، فهذا مما كان الإمام المبحل يشبهه ويفوضه، ونعني بالإثبات إثباته رواية وتصحيح خبره، ومن هنا اختلط كلام الإمام على بعض المحدثين فظنوا أن الإثبات هو إثبات الصفة على ظاهرها وهذا خاطئ.

ونعني بالتفويض الإيمان بهذه الصفات بما يليق بجلال الله تعالى مع تنزيهه تعالى عن التشبيه والتجسيم، مع الحرص على نفي الحد والجراحة والعضو والمعنى الظاهر المتبادر إلى الذهن.. وقد يؤول بعض هذه الأخبار تأويلاً إجمالياً بلا تحديد كخلو الرب بالعبد ووضع كفه عليه، وتأويل الكرسي، كما ذكرنا سابقاً.

الثالث: ما جاء بألفاظ يفهم من معناها الظاهر النقائص والآفات. كقوله تعالى في الحديث القدسي: (عبدى مرضت فلم تعدنى)^(١) وكقوله تعالى: ﴿نَسُوا اللَّهَ فَنَسِيَهُمْ﴾ [التوبة: ٦٧] وقوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ [الأحزاب: ٥٧].

= الصفات ثلاثة أقسام: قسم تحقق كالعلم والقدرة ونحوهما، وقسم يحمل على ظاهره ويجري بلفظه الذي جاء به من غير تأويل كاليد والوجه ونحو ذلك فإنها صفات لا كيفية لها فلا يقال معنى اليد النعمة والقوة ولا معنى الوجه الذات على ما ذهب إليه نفاة الصفات. وقسم يؤول ولا يجري على ظاهره كقوله عليه السلام إخباراً عن الله تعالى من تقرب إلى شبرا تقربت إليه ذراعاً".

فمثل هذا وغيره إن أثبتتها الإنسان على ظاهرها فقال بأن الله يمرض وينسى فقد كفر بالله العظيم لأنه ما عرفه حق المعرفة. وإن قال: إن الله يمرض لا كمرضنا، وينسى لا كنسياننا. أو قال ثبت لله صفة المرض والنسيان بما يليق بجلاله - كما قال السلفية المعاصرة بالهرولة والإيذاء والظل والملل - كان جاهلاً مبتدعاً حشوياً. والإمام أحمد بن حنبل قدس الله روحه كان قد أول هذه الآيات والأخبار وفسرها وفهمها فهماً صحيحاً، فكان إماماً يقتدى به في تأصيل العقائد، وكان جبلاً راسخاً في التصدي للمعطلة والمجسمة معاً.

قال الامام: "أما قوله: (فاليوم ننساكم كما نسيتم لقاء يومكم هذا) يقول نترككم في النار كما نسيتم كما تركتم العمل للقاء يومكم هذا. وأما قوله في كتاب: (لا يضل ربي ولا ينسى) يقول لا يذهب من حفظه ولا ينساه"^(١).

فلم يقل الإمام أحمد إن الله ينسى لا كنسياننا - كما سمعته من بعض السلفية - ولا قال ثبت لله صفة النسيان بلا كيف - كما قال شيوخ السلفية عن الهرولة والمشي والإيذاء والظل - ولكنه فسر المعنى المراد لإزالة شبهات الحشوية والجهمية عن العقائد.

ومما أوله الإمام أحمد وفسره المعية الإلهية فقال: "أما قوله إنا معكم مستمعون، فهذا من مجاز اللغة، يقول الرجل للرجل إنا سنجزى عليك رزقك إنا سنفعل بك كذا وأما قوله إني معكما أسمع وأرى فهو جائز في اللغة يقول الرجل الواحد للرجل سأجرى عليك رزقك أو سأفعل بك خيراً"^(٢).

ومن هذا الباب الحقو والساق والهرولة والمشي وغيرها.

مأخذ علي ابن تيمية في الصفات:

مع أن ابن تيمية كان ينهى عن التأويل إلا أنه قد ثبت عنه القول بالتأويل في بعض

(١) الرد على الزنادقة ١٧ .

(٢) الرد على الزنادقة (١٩).

الأخبار كالوجه والساق، ولكن من غير ذكر الضابط ومن غير إيجاد السبب المقنع، فهذا مأخوذ عليه في عقيدته كما أخذه هو نفسه على ابن عقيل وابن الجوزي وغيرهما وقال بأنهم قد اضطربوا في الصفات^(١)، فهل يعتبر تأويله للوجه والساق اضطراباً في العقيدة أم قد قال به في آخر حياته فيعتبر تراجعاً عن عقيدته الأولى!

قال ابن تيمية في الوجه: "كما قد قيل في قوله: «كل من عليها فان، ويبقى وجه ربك ذو الجلال والإكرام» فإن بقاء وجهه المذوى بالجلال والإكرام: هو بقاء ذاته"^(٢).

وقال: (ومنه قوله: «ولله المشرق والمغرب فأينما تولوا فثم وجه الله» أي قبله الله ووجهه الله هكذا قال جمهور السلف^(٣) وإن عدها بعضهم في الصفات وقد يدل على الصفة بوجه فيه نظر)^(٤).

فهو بذلك خالف مذهب الإثبات - من السلف وأهل الحديث - في هذه الصفة ولكن بلا ضابط ومن غير إيراد السبب المقنع. وقال: "أدخلها في آيات الصفات طوائف من المثبتة والنفاة حتى عدها "أولئك" كابن خزيمة مما يقرر إثبات الصفة... وهي ليست من موارد النزاع فإني إنما أسلم أن المراد بالوجه هنا القبلة فإن "الوجه" هو الجهة في لغة

(١) قال ابن تيمية: "و لابن عقيل أنواع من الكلام فإنه كان من أذكاء العالم كثير الفكر والنظر في كلام الناس، فتارة يسلك مسلك نفاة الصفات الخبرية وينكر على من يسميها صفات ويقول: إنما هي إضافات موافقة للمعتزلة كما فعله في كتابه ذم التشبيه وإثبات التنزيه وغيره من كتبه واتبعه على ذلك أبو الفرج بن الجوزي في كتابه كف التشبيه بكف التنزيه، وفي كتابه منهاج الوصول، وتارة يثبت الصفات الخبرية ويرد على النفاة والمعتزلة بأنواع من الأدلة الواضحات، وتارة يوجب التأويل كما فعله في الواضح وغيره، وتارة يحرم التأويل ويذمه. درء التعارض ٤/ ١٣٣.

(٢) مجموع الفتاوى ٢/ ٤٣٤.

(٣) نقل ذلك عن مجاهد والشافعي.

(٤) مجموع الفتاوى ٢/ ٤٢٩.

العرب يقال: قصدت هذا الوجه وسافرت إلى هذا "الوجه" أي: إلى هذه الجهة وهذا كثير مشهور فالوجه هو الجهة... والسياق يدل عليه"^(١).

وقال ابن تيمية في الساق: "لم أجدهم تنازعوا إلا في مثل قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾ [القلم: ٤٢] فروي عن ابن عباس وطائفة أن المراد به الشدة أن الله يكشف عن الشدة في الآخرة. وعن أبي سعيد وطائفة أنهم عدوها في الصفات؛ للحديث الذي رواه أبو سعيد في الصحيحين. ولا ريب أن ظاهر القرآن لا يدل على أن هذه من الصفات فإنه قال: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾ [القلم: ٤٢] نكرة في الإثبات لم يصفها إلى الله ولم يقل عن ساقه فمع عدم التعريف بالإضافة لا يظهر أنه من الصفات إلا بدليل آخر، ومثل هذا ليس بتأويل إنما التأويل صرف الآية عن مدلولها ومفهومها ومعناها المعروف"^(٢).

وأما رد السلفية المعاصرة بالقول بأن هذه الآيات ليست من آيات الصفات من أضعف الردود لأن التنازع في جواز التأويل من عدمه؟ وفي جواز التفسير بما يوافق لغة العرب والسياق، وليس في أن هذه الآيات من الصفات أم لا؟ مع أن كثيراً من علماء السلف عدّها من آيات الصفات.

أليس من الأولى اتباع منهج الإمام أحمد في التفويض؟ وعدم اتباع مذهب إثبات المعاني الحسية؟ لكيلا نقع في هذه المآزق؟

وقد ثبت عن كثير من الحنبلة التأويل كابن بطة وابن مندة والآجري^(٣) وقد وصفهم ابن تيمية بالحنبلية المحضة وأنهم على طريقة أهل الحديث الصحيحة؟ فكيف بعد ذلك يصف من تأول بعض الآيات بالأدلة بأنه جهمي وعلى غير طريقة أهل الحديث؟

(١) مجموع الفتاوى ١٦/٦.

(٢) مجموع الفتاوى ٦/٣٩٥.

(٣) كما سيأتي.

أقوال الحنابلة في التنزيه والتفويض والتأويل

إن ساداتنا الحنابلة كغيرهم لديهم أقوال في الإثبات وفي التفويض وفي التأويل. قال ابن تيمية عنهم: "فما زال في الحنبلية من يكون ميله إلى نوع من الإثبات الذي ينفيه طائفة أخرى منهم ومنهم من يمسك عن النفي والإثبات جميعا. ففيهم جنس التنازع الموجود في سائر الطوائف لكن نزاعهم في مسائل الدق؛ وأما الأصول الكبار فهم متفقون عليها ولهذا كانوا أقل الطوائف تنازعا وافتراقا لكثرة اعتصامهم بالسنة والآثار؛ لأن للإمام أحمد في باب أصول الدين من الأقوال المبينة لما تنازع فيه الناس ما ليس لغيره. وأقواله مؤيدة بالكتاب والسنة واتباع سبيل السلف الطيب. ولهذا كان جميع من ينتحل السنة من طوائف الأمة - فقهاؤها ومتكلميها وصوفيتها - ينتحلونه"^(١) وما من حنبلي إلا وقد روي عنه تأويل أو أكثر في بعض الأخبار، وهذا ينطبق على أبعدهم عن التأويل وأشدّهم نفرة منه كالدارمي وأبي يعلى وابن تيمية. وقد ذكرت أن القول بأن مذهب الحنابلة هو التفويض مطلقا هو قول خاطئ بعيد عن الصحة، والمذهب عندنا التفويض وحرمة التأويل إلا بدليل من السنة أو من السلف الصالح وهذا ما صرح به الحنابلة كما قلت سابقا. بل إن الحنابلة قد يضطرون إلى التأويل الصحيح لمواجهة التأويلات الفاسدة التي يقول بها طوائف المبتدعة كالحلولية والجهمية والرافضة والمجسمة.

أقوال الإمام أحمد في التنزيه^(٢) والتأويل:

عند الإمام أحمد لا يجوز الإشارة باليد للتشبيه عند رواية أحاديث الصفات. قال اللالكائي في اعتقاد أهل السنة: سمعت أبا محمد الحسن بن عثمان بن جابر يقول سمعت أبا نصر أحمد بن يعقوب بن زاذان قال بلغني أن أحمد بن حنبل قرأ عليه رجل وما قدروا

(١) مجموع الفتاوى ٤/ ١٦٦.

(٢) ذكرت كثيرا من أقواله سابقا.

السموات والأرض بعلمه" ^(١) فهو لم يحدد معنى الكرسي وإنما أشار إلى المعنى الإجمالي للآية ^(٢).

التأويل التفصيلي عن الإمام أحمد:

وقد روي عنه كذلك التأويل التفصيلي وهو كثير لم ينفرد بذلك حنبل فقط قال العلامة ابن حمدان - وهو من انتهت إليه معرفة المذهب أصولاً وفروعاً - : "وقد تأول أحمد آيات وأحاديث كآية النجوى وقوله أن "يأتيهم الله" وقال قدرته وأمره وقوله "وجاء ربك" قال: قدرته ذكرهما ابن الجوزي في المنهاج واختار هو إمرار الآيات كما جاءت من غير تفسير. وتأول ابن عقيل كثيراً من الآيات والأخبار.

وتأول أحمد قول النبي ﷺ "الحجر الأسود يمين الله في الأرض" ونحوه ^(٣)

وقال الإمام الغزالي في فيصل التفرقة: "سمعت الثقات من أئمة الحنابلة ببغداد يقولون: إن أحمد بن حنبل صرح بتأويل ثلاثة أحاديث فقط، أحدها: قوله ﷺ: "الحجر الأسود يمين الله في الأرض. والثاني: قوله ﷺ: "قلب المؤمن بين أصبعين من أصابع الرحمن". والثالث: قوله ﷺ: "إني لأجد نفس الرحمن من قبل اليمن".

وقد غلط ابن تيمية الغزالي في نقله ولا حجة له في ذلك لأن كبار الحنابلة من قبله قد أثبتوا هذه التأويلات عن أحمد ومنهم أبو يعلى وابن حمدان وابن قتيبة وابن الجوزي.

فمن التأويلات عن الإمام أحمد:

- تأويل الاستواء: وكان يقول في معنى الاستواء ^(٤) هو العلو والارتفاع ولم يزل

(١) (٤٠٢/٣).

(٢) ومما فسره الإمام أحمد من آية الكرسي تفسيره للسنّة بالنعسة. بدائع الفوائد ٩٧/٣.

(٣) نهاية المبتدئين، ص (٣٥).

(٤) بعد أن ظهرت البدع.

الله تعالى عاليا رفيعا قبل أن يخلق عرشه فهو فوق كل شيء والعالي على كل شيء... ولا يجوز أن يقال استوى بمماسة ولا بملاقة تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا. والله تعالى لم يلحقه تغير ولا تبدل ولا يلحقه الحدود قبل خلق العرش ولا بعد خلق العرش^(١) - تأويل المجيء:

قال الحافظ ابن كثير في (البداية والنهاية) ١٠ / ٣٥٤:

(وكلامه - أي الإمام أحمد - في نفي التشبيه وترك الخوض في الكلام والتمسك بما ورد في الكتاب والسنة عن النبي ﷺ وعن أصحابه، روى البيهقي عن الحاكم عن أبي عمرو ابن السماك عن حنبل أن أحمد بن حنبل تأول قوله تعالى: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر: ٢٢] أنه جاء ثوابه، ثم قال البيهقي: وهذا إسناد لا غبار عليه).

وقد احتج به أبو يعلى وأبو الفرج ابن الجوزي فقال:

(... ما لا بُدَّ من تأويله كقوله تعالى: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر: ٢٢]، أي جاء أمره. وقال أحمد بن حنبل: وإنما صرفه إلى ذلك أدلة العقل؛ فإنه لا يجوز عليه الانتقال^(٢)). وقال في زاد المسير: "قوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢١٠] كان جماعة من السلف يمسكون عن الكلام في مثل هذا. وقد ذكر القاضي أبو يعلى عن أحمد أنه قال: المراد به: قدرته وأمره. قال: وقد بينه في قوله تعالى ﴿أَوْ يَأْتِي أَمْرُ رَبِّكَ﴾ [النحل: ٣٣]"^(٣).

تأويل مجيء سورة البقرة:

قال البيهقي في مناقب أحمد: وأنبأنا الحاكم قال حدثنا أبو عمر بن السماك قال حدثنا حنبل ابن إسحاق قال سمعت عمي أبا عبد الله يعني الإمام أحمد يقول: "احتجوا

(١) اعتقاد الإمام المجلد للتميمي صفحة ٧.

(٢) (دفع الشبه والتشبيه) ص ١١٠، وذكره في تفسيره.

(٣) زاد المسير ١ / ٢٢٥.

على يومئذ يعني يوم نوظر في دار أمير المؤمنين - فقالوا تحي سورة البقرة يوم القيامة وتحى سورة تبارك، فقلت لهم إنما هو الثواب قال الله تعالى: "وجاء ربك" إنما تأتي قدرته وإنما القرآن أمثال ومواظ "اهـ. قال البيهقي: "هذا إسناد صحيح لا غبار عليه".

ثم قال البيهقي: "وفيه دليل على أنه كان لا يعتقد في المجيء الذي ورد به الكتاب والنزول الذي وردت به السنة انتقالاً من مكان إلى مكان كمجى ذوات الأجسام ونزولها، وإنما هو عبارة عن ظهور آيات قدرته، فإنهم لما زعموا أن القرآن لو كان كلام الله وصفة من صفات ذاته لم يجز عليه المجيء والإتيان فأجابهم أبو عبد الله إنما يجى ثواب قراءته التي يريد إظهارها يومئذ فعبر عن إظهارها إياها بمجيئه. وهذا الجواب الذي أجابهم به أبو عبد الله لا يهتدي إليه إلا الحذاق من أهل العلم المنزهون عن التشبيه "اهـ.

وهذا الخبر عن الإمام أحمد قد نقله ابن كثير في البداية والنهاية من غير انتقاد على الرواية، كما نقل ابن حزم في (الفصل) تأويل الإمام أحمد. فقال: "وقد روينا عن أحمد بن حنبل رحمه الله أنه قال وجاء ربك إنما معناه وجاء أمر ربك" (١).

تأويل النسيان:

قال الامام أحمد: "أما قوله فالיום ننساكم كما نسيتم لقاء يومكم هذا يقول نترككم في النار كما نسيتم كما تركتم العمل للقاء يومكم هذا. وأما قوله في كتاب لا يضل ربي ولا ينسى يقول لا يذهب من حفظه ولا ينساه" (٢) فلم يقل الإمام أحمد إن الله ينسى لا نسياننا - كما سمعته من بعض السلفية - ولا قال ثبت لله صفة النسيان بلا كيف - كما قال شيوخ السلفية عن الهرولة والمشي والإيذاء - ولكنه فسر المعنى المراد لإزالة شبهات الحشوية والجهمية عن العقائد.

(١) الفصل ١ / ٢٣٥.

(٢) ذكرته سابقاً.

تأويل الثياب: نقل عنه المروذي في قوله تعالى: ﴿وَيَا بَكَ فَطَهِّرْ﴾. قال عملك فأصلحه^(١).

الرد على من طعن في رواية حنبل في تأويل المجيء:

لقد تفرد حنبل برواية تأويل المجيء عن الإمام أحمد فطعن بعضهم فيها - مع أن التأويل قد ثبت في مسائل كثيرة عن الإمام أحمد ولكن أقول:

مسألة التفرد بالرواية مسألة حديثة وحكمها مشهور وهو أن الانفراد لا يرد مطلقاً بل فيه تفصيل، فإن جاء عن ضعيف أو متهم لم يقبل وإن جاء عن ثقة قبل وأخذ به.

- وقد يكون على ذلك قرائن تقويه - كأن يكون المتفرد مقرباً لشيخه. وحنبل ثقة فقيه وهو ابن عم الإمام وكان كأحد أولاده^(٢) ويكفيك في مكانته أنه ما سمع المسند كله من الإمام إلا ثلاثة هم عبد الله وصالح وحنبل فقط - فمثله ممن يقع منه التفرد ويقبل منه -.

وقد حصل خلاف حقيقة في هذه الرواية بالذات - أي رواية التأويل - فمنهم من قبلها وهم الأكثر كأبي يعلى شيخ المذهب وابن الجوزي وابن حمدان. ومنهم من ضعفها كالخلال. ومنهم من صححها كابن تيمية ولكنه وجهها على غير وجهها الصحيح فقال بأن الإمام قال ذلك على سبيل المعارضة والتنزل للمعتزلة، وهذا لا يتناسب مع سياق المناظرة فإن سياق كلامه في المناظرة موجود ومنتشر.

والناظر في كلام الإمام أحمد يجد أن هذه الرواية لم تشذ عن كلامه في العقائد بل لقد تواتر التأويل عنه تواتراً معنوياً كما ذكرت.

(١) بدائع الفوائد ٣/ ٩٥.

(٢) بل كان حنبل يدعو الإمام بالعم مع أنه ابن عمه.

والرواية عن الإمام أحمد كثر ذكر منهم ابن الجوزي ما يقارب ٥٠٠، ومع هذه الكثرة لا بد أن تقع الغرائب من بعضهم. وعن أغرب في مسائله أبو زرعة وأبو حاتم وهما إمامان في الحديث، قال ابن مفلح في الفروع ٢/ ٧٠: "... قال الخلال: وأبو زرعة وأبو حاتم إمامان في الحديث روي عن أبي عبد الله مسائل كثيرة وقعت إلينا متفرقة كلها غرائب... " فهل نطعن في هؤلاء وفي رواياتهم لأنهم أغربوا وهم أئمة الحديث! كلا، والتحقيق أن نعرض كل رواية على رواية الجماعة فإن خالفها طرحت. ورواية حنبل لم تخالف غيرها بل متناسبة مع الروايات الأخرى في العقائد. بل قد يُردُّ قول الخلال ويصحح قول حنبل في بعض المسائل: ومن ذلك مسألة في غسل الجنب عليه خاتم ضيق ولم يخرج فصله، قال حنبل: يغسل موضعه ويعيد الصلاة. وقال الخلال: هذا وهم من حنبل". قال الحافظ ابن رجب بعد تحقيق المسألة: "ورواية حنبل هذه صريحة في هذا المعنى وقول الخلال إنها وهم بلا شك غير مقبول"^(١) فقد صحح ابن رجب قول حنبل - وهو قول عامة المتقدمين - ورد قول الخلال. فليس كل ما انفرد به يرد. بل إن ابن تيمية ينقل كثيرا من أقوال الإمام من رواية حنبل دون الطعن فيها.

هذه أقوال الإمام أحمد في التنزيه والتفويض ونفي الحد والجسمية، وقد تبعه الحنبلة على ذلك، وأقوالهم أكثر من حصرها، وهذا ما وجدته عندهم:

تأويل الإمام البخاري رضي الله عنه:

فقد أول الضحك في حديث (يضحك الله من رجلين يقتل أحدهما الآخر يدخلان الجنة)^(٢) أول ذلك بمعنى (الرحمة) أخرجه البيهقي في الأسماء والصفات - ص (٤٧٠).

(١) فتح الباري ١/ ٣١٨.

(٢) أخرجه البخاري (٢٨٢٦).

قال البيهقي: "وأما الضحك المذكور في الخبر فقد روى الفربري عن محمد بن إسماعيل البخاري رحمه الله أنه قال: معنى الضحك فيه الرحمة" (١) وقال البخاري في الصحيح في تفسير سورة القصص: "كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ" إلا ملكه ويقال إلا ما أريد به وجه الله" (٢).

تأويلات الإمام الترمذي رضي الله عنه:

روى الإمام الترمذي حديث: "والذي نفس محمد بيده لو أنكم دليتم رجلاً بحبل إلى الأرض السفلى لهُبَطَ على الله ثم قرأ: ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [الحديد: ٣]" (٣).

ثم قال: وفسر بعض أهل العلم هذا الحديث فقالوا: "إننا هبط على علم الله وسلطانه، وعلم الله وقدرته وسلطانه في كل مكان وهو على العرش كما وصف في كتابه" اهـ.

وروى الترمذي حديث إتيان البقرة وآل عمران كأنها غمامتان برقم ٢٨٨٣ قال: "ومعنى هذا الحديث عند أهل العلم أنه يجيء ثوابه وقراءته، كذا فسر بعض أهل العلم هذا الحديث وما يشبه هذا من الأحاديث أنه يجيء ثواب قراءة القرآن، وفي حديث النواس ابن السمعان عن النبي ﷺ ما يدل على ما فسرنا إذ قال النبي ﷺ: "وأهلته الذين يعملون به في الدنيا"، ففي هذا الحديث دلالة أنه يجيء ثواب العمل".

التفويض عند ابن أبي داود:

حيث قال:

(١) الأسماء والصفات ٧٩/٢.

(٢) صحيح البخاري ١٧٨٧/٤.

(٣) سنن الترمذي ٤٠٣/٥.

لأنه أراد من هذه العقيدة الرد على المبتدعة وبيان ما تميزت به عقيدة الحنابلة عن غيرهم. ولذلك قال في آخرها: "هذا قولي وقول أبي وقول أحمد بن حنبل وقول من أدركنا من أهل العلم ومن لم ندرك ممن بلغنا عنه فمن قال غير هذا فقد كذب" (١).

التفويض والتنزيه عند البرهاري:

كان البرهاري على عقيدة التفويض الصحيح فقال: "وكل ما سمعت من الآثار شيئاً مما لم يبلغه عقلك نحو قول رسول الله ﷺ قلوب العباد بين أصبعين من أصابع الرحمن عز وجل، وقوله إن الله ينزل إلى السماء الدنيا وينزل يوم عرفة وينزل يوم القيامة وإن جهنم لا يزال يطرح فيها حتى يضع عليها قدمه جل ثناؤه، وقول الله تعالى للعبد إن مشيت إلي هرولت إليك، وقوله خلق الله آدم على صورته، وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم رأيت ربي في أحسن صورة، وأشباه هذه الأحاديث فعليك بالتسليم والتصديق والتفويض والرضا ولا تفسر شيئاً من هذه بهواك، فإن الإيثار بهذا واجب فمن فسر شيئاً من هذا بهواه ورده فهو جهمي، ومن زعم أنه يرى ربه في دار الدنيا فهو كافر" (٢) بالله عز وجل (٣).

التنزيه والتفويض والتأويل عند ابن بطة (٤):

قال ابن بطة في بيان التفويض في الصفات الخبرية:

(١) طبقات الحنابلة ٢/ ٥٣.

(٢) وهذا رد على السالية المجسمة الذين انتشروا في عصره، ودليل أن الحنابلة ما كانوا على التجسيم.

(٣) طبقات الحنابلة ٢/ ٢١. شرح السنة ٣٢.

(٤) هو عبيد الله بن محمد بن محمد بن حمدان العكبري الحنبلي، صاحب كتاب الإبانة الكبرى أثنى عليه علماء عصره مثل عبد الواحد بن علي العكبري، ولد سنة ٤٠٣ هـ وتوفي سنة ٤٨٣ هـ وقد ذكر ابن تيمية أن طريقته هي طريقة أهل الحديث المحضة: "وأما أبو عبد الله بن بطة، فطريقته طريقة المحدثين المحضة، كأبي بكر الأجرى في الشريعة واللالكائي في السنن" مجموع الفتاوى ٦/ ٥٢.

ثم الإيمان والقبول والتصديق، بكل ما روته العلماء ونقلته الثقات أهل الآثار عن رسول الله ﷺ وتلقاها بالقبول، ولا ترد بالمعاريض، ولا يقال لم وكيف؟ ولا تحمل على المعقول، ولا تضرب لها المقاييس، ولا يعمل لها التفاسير، إلا ما فسرهُ رسول الله ﷺ أو رجل من علماء الأمة ممن قوله شفاء وحجة^(١). وقال كذلك بعد أن ذكر بعض أحاديث الصفات الخبرية: "فكل هذه الأحاديث وما شاكلها تمر كما جاءت، لا تعارض ولا تضرب لها الأمثال، ولا يواضع فيها القول، فقد رواها العلماء وتلقاها الأكابر منهم بالقبول، وتركوا المسألة عن تفسيرها، ورأوا أن العلم بها ترك الكلام في معانيها.^(٢)

تأويل ابن بطة للمعية ومجيء البقرة ونظر الله وللكرسي:

قال في الابانة: "قوله وهو معكم فهو كما قالت العلماء: علمه". وقال: "ثم إن الجهمية لجأت إلى المغالطة في أحاديث تأولوها موهوا بها على من لا يعرف الحديث، مثل الحديث الذي روي: «يجيء القرآن يوم القيامة في صورة الرجل الشاحب فيقول له القرآن: أنا الذي أظمأت نهارك وأسهرت ليلك فيأتي الله فيقول: أي رب تلاني ووعاني وعمل بي» والحديث الآخر: «تجيء البقرة وآل عمران كأنهما غمامتان»^(٣)، فأخطأ في تأويله، وإنما عنى في هذه الأحاديث في قوله: يجيء القرآن وتجيء البقرة وتجيء الصلاة ويجيء الصيام، يجيء ثواب ذلك كله، وكل هذا مبين في الكتاب والسنة".

وقال في تأويل الظل: "... وأمرك بالمعروف صدقة، ونهيك عن المنكر صدقة، ومباضعتك لأهلك صدقة، فكيف يكون الإنسان يوم القيامة في ظل مباضعته لأهله؟ إنما عنى بذلك كله ثواب صدقته، أليس قد قال النبي ﷺ: «من أحب أن يظله الله تعالى في

(١) أحاديث الصفات والرؤية، ص ٤٢.

(٢) كتاب الشرح والإبانة على أصول السنة والديانة. لابن بطة العكبري، ص ٤٥.

(٣) مسند الإمام أحمد ٥/ ٢٤٩ برقم ٢٢٢٠٠، صحيح مسلم ١/ ٥٥٣.

وهو حنبلي جاء في معجم الأدباء (١/ ١٣٠) عن أبي إسحاق الزجاج أن: (آخر ما سُمِعَ منه: اللهم احشُرني على مذهب أحمد بن حنبل).

وقال الزجاج في معاني القرآن ٤/ ١٦٦: "أكثر ما رويناه في هذا الكتاب من التفسير فهو من كتاب التفسير عن أحمد بن حنبل".

والزجاج من أئمة اللغة له تفسيرات للصفات على طريقة أهل السنة:

فهو يؤول الوجه قال في معاني القرآن (١/ ٣٠٢):

(ومعنى: ﴿وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَا نَفْسِكُمْ﴾ وَمَا تُنْفِقُونَ إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ اللَّهِ، هذا خاص لِلْمُؤْمِنِينَ، أعلمهم أنه قد عَلِمَ أنهم يريدون بِنَفَقَتِهِمْ: ما عند الله جَلَّ وعَزَّ) وقال: (قال الله عَزَّ وَجَلَّ - ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [الفصل: ٨٨] وقال: ﴿وَبَقِيَ وَجْهُ رَبِّكَ﴾ [الرحمن: ٢٧] المعنى: ويبقى ربك، والمعنى: كل شيء هالك إلا الله عَزَّ وَجَلَّ^(١)) وقال: ("يريدون وجهه"، أي لا يقصدون بعبادتهم إلا إياه)^(٢) وقال: (إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِ الْأَعْلَى)، أي: إلا طلب ثوابه)^(٣).

وهو يؤول العين قال: (ومعنى: ﴿بِأَعْيُنِنَا وَوَحْيِنَا﴾ [هود: ٣٧]، أي: يا بصارنا إِلَيْكَ وحفظنا لك، وبما أوحينا إِلَيْكَ)^(٤).

ويؤول الإتيان فقال: (وقوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ وَالْمَلَائِكَةُ وَقُضِيَ الْأَمْرُ وَإِلَى اللَّهِ تُرْجَعُ الْأُمُورُ﴾ [البقرة: ٢١٠] قال أهل اللغة معناه: يأتيهم الله بما وعدهم من العذاب والحساب. كما قال: ﴿فَأَنذَرْتَهُمُ اللَّهُ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَحْتَسِبُوا﴾ [الحشر: ٢] أي: آتاهم بخذلانه إياهم)^(٥).

(١) معاني القرآن (١/ ٣٢٨).

(٢) معاني القرآن (٣/ ٢٢٩).

(٣) معاني القرآن (٥/ ٢٥٧).

(٤) معاني القرآن (٣/ ٢٢٩).

(٥) معاني القرآن (١/ ٢٤١).

وهو ينزه الله عن المكان قال: (فالله تعالى عالٍ على خلقه وهو عليٌّ عليهم بقدرته، ولا يجب أن يذهب بالعلو ارتفاع مكان، إذ قد بينا أنَّ ذلك لا يجوز في صفاته تقدست)^(١).

وقال في تفسير أسماء الله الحسنى (ص ٦٠): "والله تعالى عالٍ على كل شيء، وليس المراد بالعلو هنا: ارتفاع المحلّ، لأن الله تعالى يجلّ عن المحلّ، والمكان، وإنما العلو علو الشأن وارتفاع السلطان".

ويكثر في كتبه أمثال هذه التفاسير للصفات.

التنزيه عند سهل التستري:

كان سهل شيخ العارفين في زمانه وهو حنبلي في الأصول قال: العقل وحده لا يدل على قديم أزلي فوق عرش محدث نصبه الحق دلالة وعلمًا لتَهْتَدِي القلوب به إليه ولا تتجاوزهُ أي بما أثبت الحق فيها من نور الهداية ولم يكلفها علم ماهية هويته فلا كيف لاستوائه عليه لأنه لا يجوز لمؤمن أن يقول كيف الاستواء لمن خلق الاستواء ولنا عليه الرضا والتسليم^(٢).

تأويل المعية عند ابن أبي شيبة:

قال الحافظ أبو جعفر محمد بن عثمان بن محمد بن أبي شيبة العسبي محدث الكوفة في وقته أُلّف كتابا في العرش فقال: ذكروا أن الجهمية يقولون ليس بين الله وبين خلقه حجاب وأنكروا العرش وأن يكون الله فوقه وقالوا إنه في كل مكان، ففسرت العلماء وهو معكم يعني علمه^(٣).

(١) تفسیر اسماء الله الحسنى (ص ٤٨).

(٢) العلو للذهبي ٢٠٠.

(٣) من كتاب العلو للذهبي ١٩٨.

تأويل ثعلب إمام العربية:

كان أبو العباس من علماء لسان العرب صنف التصانيف واشتهر اسمه توفي سنة إحدى وتسعين ومائتين قال الحافظ أبو القاسم اللالكائي في كتاب السنة وجدت بخط الدارقطني عن إسحاق الكاظمي قال سمعت أبا العباس ثعلب يقول: "استوى أقبل عليه وإن لم يكن معوجاً، ثم استوى إلى السماء أقبل، واستوى على العرش علا، واستوى وجهه اتصل، واستوى القمر امتلاً، واستوى زيد وعمر تشابها في فعلهما وإن لم تشابه شخصيهما. هذا الذي نعرف من كلام العرب^(١).

وقد أول ثعلب قوله تعالى: ﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَوَاتِ﴾ [النور: ٣٥] فقد نقل عنه البيهقي في قول الله عز وجل: ﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَوَاتِ﴾ [النور: ٣٥]: «يعني أنه حق أهل السماوات والأرض، وهذا نظير قول العرب إذا سمعوا قول القائل: حقا، كلامك هذا عليه نور، أي هو حق. فيحتمل أن يكون قوله إن كان ثابتا: «أسألك بجلالك ونور وجهك» أي وحق وجهك» (٢).

تأويل الدارمي للجنب:

قال في الرد على المريسي: "وادعى المعارض أيضا زوراً على قوم أنهم يقولون في تفسير قول الله: ﴿بَحَسَرْنَا عَلَى مَا قَرَطْتُمْ فِي جَنِّبِ اللَّهِ﴾ [الزمر: ٥٦] قال يعنون بذلك الجنب الذي هو العضو وليس على ما يتوهمونه.

فيقال لهذا المعارض: ما أرخص الكذب عندك وأخفه على لسانك فإن كنت صادقاً في دعواك فأشر بها إلى أحد من بني آدم قاله وإلا فلم تشنع بالكذب على قوم هم أعلم بهذا التفسير منك وأبصر بتأويل كتاب الله منك ومن إمامك. إنما تفسيرها عندهم

(١) من كتاب العلو للذهبي ٢١٣.

(٢) الأساء والصفات ١١١/٢.

تحسر الكفار على ما فرطوا في الإيثار والفضائل التي تدعو إلى ذات الله واختاروا عليها الكفر والسخرية بأولياء الله فسماهم الساخرين فهذا تفسير الجنب عندهم فما أنباك أنهم قالوا جنب من الجنوب فإنه لا يجهل هذا المعنى كثير من عوام المسلمين فضلاً عن علمائهم^(١).

تأويل ابن خزيمة للصورة

قال في كتابه التوحيد: "تأولها بعض من لم يتحر العلم على غير تأويلها ففتن عالماً من أهل الجهل والغباوة حملهم الجهل بمعنى الخبر على القول بالتشبيه جلّ وعلا عن أن يكون وجه خلق من خلقه مثل وجهه الذي وصفه الله بالجلال والإكرام ونفي الهلاك عنه... ثم قال: "توهم بعض من لم يتحر العلم أن قوله على صورته يريد صورة الرحمن عز ربنا وجل عن أن يكون هذا معنى الخبر بل معنى قوله خلق آدم على صورته الهاء في هذا الموضع كناية عن اسم المضروب والمشتوم أراد أن الله خلق آدم على صورة هذا المضروب الذي أمر الضارب باجتناّب وجهه بالضرب والذي قبّح وجهه فزجر أن يقول ووجه من أشبه وجهك لأن وجه آدم شبيه وجوه بنيّه فإذا قال الشاتم لبعض بني آدم قبّح الله وجهك ووجه من أشبه وجهك كان مقبّحاً وجه آدم صلوات الله عليه وسلامه الذي وجوه بنيّه شبيهة بوجه أبيهم فتفهموا - رحمكم الله - معنى الخبر لا تغلطوا ولا تغالطوا فتضلوا عن سواء السبيل وتحملوا على القول بالتشبيه الذي هو ضلال"^(٢).

والمنصوص عن أحمد أن الهاء تعود إلى الرحمن، ومعنى ذلك أي على صفته كما قال أبو يعلى في إبطال التأويلات، لا أن صورة آدم تشبه صورة الرحمن.

(١) رد الدارمي على المريسي العنيد ٨٠٧/٢ ومن علماء السلفية المعاصرة اليوم من يثبت الجنب صفة لله تعالى.

(٢) التوحيد لابن خزيمة ٥٩.

تأويل الحافظ البزار في البحر الزخار وهو حنبلي:

روى حديث برقم ٧١٢٩ "إذا تقرب العبد مني شبرا، تقربت منه ذراعا، وإذا تقرب ذراعا، تقربت باعا، وإذا أتاني يمشي، أتيته هرولة".

ثم قال: "ومعني هذا الحديث يقول الله تبارك وتعالى إذا تقرب العبد مني شبرا من الطاعة تقربت منه ذراعا من القبول فإذا تقرب ذراعا تقربت باعا، وإذا أتاني يمشي أتيته هرولة يقول: قبلت منه".

وقال عن مجيء البقرة وآل عمران: "وإنما معنى "يجيئان يوم القيامة" مجيء ثوابهما كما يروى عن رسول الله ﷺ أنه قال: "إن اللقمة لتجيء مثل أحد" وقال: "ظل المؤمن يومئذ صدقته" فإنما هذا كله على ثوابه".

تأويل ابن قتيبة لنفس الرحمن والهرولة وللعجب:

لقد تأول ابن قتيبة - وهو من أئمة أهل الحديث - في كتابه "تأويل مختلف الحديث" العديد من الآيات والأخبار كالنفس والساق واليمين والعجب. فها هو يصرف اللفظ عن حقيقته ويؤول العجب إلى محل ما يعجب منه.. ويؤول الضحك إلى محل ما يضحك منه، ويؤول نفس الرحمن والهرولة والمشي، ويقول بوقوع الكناية.

قال: ونحن نقول إنه لم يرد بالنفس ما ذهبوا إليه، وإنما أراد أن الريح من فرج الرحمن عز وجل وروحه، يقال اللهم نفس عني الأذى وكذلك قوله: إني لأجد نفس ربكم من قبل اليمن.

قال ابن قتيبة: وهذا من الكناية، لأن معنى هذا أنه قال: كنت في شدة وكرب وغم من أهل مكة ففرج الله عني بالأنصار يعني أنه يجد الفرج من قبل الأنصار وهم من اليمن، فالريح من فرج الله تعالى وروحه كما كان الأنصار من فرج الله تعالى..^(١) فقد

(١) تأويل مختلف الحديث ٢١٢.

أول رحمه الله (نفس الرحمن) بفرج الرحمن ورَوْحِهِ.. وقد أول اليمين فقال: "قالوا حديث في التشبيه، قالوا: رويتم أن ابن عباس قال: الحجر الأسود يمين الله تعالى في الأرض يصافح بها من شاء من خلقه.

قال: ونحن نقول إن هذا تمثيل وتشبيه^(١)، وأصله أن الملك كان إذا صافح رجلاً قَبَّل الرجل يده، فكأن الحجر لله تعالى بمنزلة اليمين للملك تستلم وتلثم^(٢) وقال أيضاً في تأويل المشي والهرولة: "ونحن نقول إن هذا تمثيل وتشبيه، وإنما أراد من أتاني مسرعاً بالطاعة أتيته بالثواب أسرع من إتيانه، فكنى عن ذلك بالمشي وبالهرولة"^(٣). وقال في تأويل الضحك والعجب: "ونحن نقول إن العجب والضحك ليس على ما ظنوا، وإنما هو على حل عنده كذا بمحل ما يعجب منه وبمحل ما يضحك منه.. لأن الضاحك إنما يضحك لأمر معجب له، ولذلك قال رسول الله - ﷺ - للأَنْصَارِيِّ الذي ضافه ضيف وليس في طعامه فضل عن كفايته فأمر امرأته بإطفاء السراج ليأكل الضيف وهو لا يشعر أن المضيف له لا يأكل (لقد عجب الله تعالى من صنيعكما البارحة).. أي حل عنده محل ما يعجب الناس منه، وقال تعالى لنبيه ﷺ: "وإن تعجب فعجب قولهم" لم يرد أنه عندي عجب وإنما أراد أنه عجب عند من سمعه"^(٤).

تأويل الحافظ ابن عبد البر:

وهو من أئمة أهل الحديث، ويسير على طريقة أهل السنة في الصفات قال رحمه الله في الاستذكار ٨/ ٥٩٦: "وروى معمر عن أيوب عن القاسم بن محمد عن أبي هريرة قال: "إن الله يقبل الصدقة إذا كانت من طيب ويأخذها بيمينه". وأما قوله: يأخذها

(١) فانظر إلى ابن قتيبة من علماء أهل الحديث ويثبت الكناية والتشبيه والتمثيل.

(٢) صفحة ٢١٥.

(٣) صفحة ٢٢٤.

(٤) صفحة ٢١١.

وفي تفسير: "في جنب الله" قال: "أى في قرب الله عز وجل في الجنة" (١).

تأويل أبي بكر بن الأنباري الإمام النحوي الحنبلي:

يؤول العين في قوله تعالى: ﴿وَلِصْنَعِ عَلَى عَيْنِي﴾ [طه: ٣٩] قال ابن الأنباري: هو من قول العرب: غُذي فلان على عيني، أي: على المحبة مني^(٢).

تنزيه الله عن الند والخذ والأعضاء والجسم والآلات عند ابن مندة:

قال عبد الرحمن ابن منده يقول: قد عجبت من حالي، فإني وجدت أكثر من لقيتَه إن صدقته فيما يقوله مداراة له، سماني موافقا، وإن وقفت في حرف من قوله أو في شئ من فعله، سماني مخالفا، وإن ذكرت في واحد منها أن الكتاب والسنة بخلاف ذلك، سماني خارجيا، وإن قرئ علي حديث في التوحيد، سماني مشبها، وإن كان في الرؤية، سماني سالما... إلى أن قال: وأنا متمسك بالكتاب والسنة، متبرئ إلى الله من الشبه والمثل والند والضد والأعضاء والجسم والآلات، ومن كل ما ينسبه الناسبون إلي، ويدعيه المدعون علي من أن أقول في الله تعالى شيئا من ذلك، أو قلته، أو أراه، أو أتوهمه، أو أصفه به^(٣).

تأويلات ابن مندة للساق والوجه:

قال ابن منده في كتابه الرد على الجهمية: "وقد اختلف الصحابة في معنى قوله جل وعز يكشف عن ساق... عن ابن مسعود في قوله جل وعز يوم يكشف عن ساق قال عن ساقه^(٤) قال أبو عبد الله هكذا في قراءة ابن مسعود... وقال ابن عباس يكشف عن أمر

٤٤٧ (١)

(٢) انظّم زاد المسیر ٥ / ٢٨٤.

(٣) من سير أعلام النبلاء ١٨ / ٣٥١.

(٤) ضعف العلماء هذه الرواية.

حق، سميع بصير بلا حد محدود، ولا مثال مضروب، جل عن أن يضرب له الأمثال... وأشهد أن جميع ما وعدنا به ربنا في القيامة حق لا ريب فيه، وأن الله ينزل إلى سماء الدنيا، فيقول: هل من سائل فأعطيه، بلا حد ولا صفة^(١).

التنزيه ونفي التأيين والجسمية عند الشريف ابن أبي موسى الهاشمي:

وصفه ابن أبي يعلى: "عالي القدر سامي الذكر له القدم العالي والحظ الوافي عند الإمامين القادر بالله والقائم بأمر الله" قال الشريف العباسي الحنبلي في عقيدته: لم تملكه الخواطر فتكيفه ولم تدركه الأبصار فتصفه ولم يخل من علمه مكان فيقع به التأيين ولم يقدمه زمان فينتقل عليه التأوين ولم يتقدمه دهر ولا حين ولا كان قبله كون ولا تكوين ولا تجري ماهيته في مقال ولا تحظر كيفيته ببال ولا يدخل في الأمثال والأشكال صفاته كذاته ليس بجسم في صفاته جل أن يشبه بمبتدعاته أو يضاف إلى مصنوعات ليس كمثله شيء وهو السميع البصير أراد ما الخلق فاعلوه ولو عصمهم لما خالفوه ولو أراد أن يطيعوه جميعاً لأطاعوه خلق الخلائق وأفعالهم وقدر أرزاقهم وآجالهم لا سمي له في أرضه وسماواته على العرش استوى وعلى الملك احتوى وعلمه محيط بالأشياء^(٢).

التنزيه ونفي الجسمية والحد عند أبي يعلى:

قال أبو يعلى "المذهب في ذلك: قبول هذه الأحاديث على ما جاءت به من غير عدول عنه إلى تأويل يخالف ظاهرها مع الاعتقاد بأن الله سبحانه بخلاف كل شيء سواه وكل ما يقع في الخواطر من حد أو تشبيه أو تكيف: فالله سبحانه وتعالى عن ذلك والله ليس كمثله شيء ولا يوصف بصفات المخلوقين الدالة على حدثهم ولا يجوز عليه ما يجوز عليهم من التغير من حال إلى حال ليس بجسم ولا جوهر ولا عرض وأنه لم يزل

(١) الكتاب اللطيف في شرح عقيدة أهل السنة لابن شاهين الحنبلي ٢٥٠.

(٢) انظر: طبقات الحنابلة ٢/ ١٨١.

وقد نقل ابن حمدان عن القاضي أبي يعلى قوله: "وهو مستو على العرش بلا كيف ولا مطابقة ولا مماسة ولا ما سبيله التقدير والمساحة"^(١) مما يدل على كذب الرواية عنه في التجسيم.

ويرى أبو يعلى أن اليد والعين والوجه ليست بجوارح في حق الله: قال ص ٥٢: "وقد وصف نفسه باليدين... وليست بجارحتين ولا بمعنى النعمة. خلافاً للمجسمة في قولهم: أنهما: جارحتان. وخلافاً للمعتزلة في قولهم وجماعة من الأشعرية: أنهما نعمة وقدره"...

ونفى أن يكون الله تعالى محلاً للحوادث:

قال ص ٨٧: "فيستحيل أن يحدثه في نفسه لأنه تعالى ليس محلاً للحوادث". فشيخ الحنابلة أبو يعلى منزّه لا شك في ذلك ومن يعتقد هذه العقائد كيف ينسب لأقبح الأقوال فهو قد كفر المجسمة ونفى الانتقال والحركة والتأليف عن الله ونفى الجوارح عن الله.

وأثبت النصوص مع التفويض في الكيف والمعنى. ونفى المكان عن الله. ونفى الحد والغاية والقبل والبعد والتحت والقدام والخلف عن الله.

وأثبت الرؤية بلا جهة - وهو أحد قوليّه - ونفى أن يراها الكفار. وأوّل المحبة بإرادة النعمة والبغض بإرادة العقاب. وأوّل الإتيان والصورة والهرولة.

نفى أن يكون الله محلاً للحوادث، وفوّض الاستواء معنى وكيفاً. ونفى القعود والمماسّة.

التنزيه عند شيخ المذهب رزق الله بن عبد الوهاب التيمي الحنبلي:

قال في تنزيه الله تعالى: "ولا نقول إن العرش مكانه لأن الأمكنة صنعة الله وهي بعده

وقد نقل عن ابن قتيبة تأويلات كثيرة من ذلك تأويله حديث: "كلتا يديه يمين" فقال:

"قالوا - أي الجهمية - رويتم أن كلتا يديه يمين، وهذا يستحيل إن كنتم أردتم باليدين العضوين وكيف تعقل يدان كلتاها يمين".

قال ابن قتيبة: ونحن نقول إن هذا الحديث صحيح وليس هو مستحيلا وإنما أراد بذلك معنى التمام والكمال، لأن كل شيء فمياسره تنقص عن ميامنه في القوة والبطش والتمام.

وكانت العرب تحب التيامن وتكره التياسر، لما في اليمين من التمام وفي اليسار من النقص ولذلك قالوا اليمن والشؤم فاليمين من اليد اليمنى والشؤم من اليد الشؤمى وهي اليد اليسرى وهذا وجه بين. ويجوز أن يريد العطاء باليدين جميعا لأن اليمنى هي المعطية فإذا كانت اليدان يمينين كان العطاء بهما، وقد روي في حديث آخر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: يمين الله سحاء لا يغضها شيء الليل والنهار أي تصب العطاء ولا ينقصها ذلك.^(١) وإلى هذا ذهب المرار حين قال:

وإن على الأمانة من عقيل فتي كلتا اليدين له يمين^(٢)

ونقل تأويل العجب ونفس الرحمن.

تأويلات العلامة أبي الوفا ابن عقيل الحنبلي

كان الإمام ابن عقيل الحنبلي شيخ الحنابلة في زمانه من أهل التنزيه، وقد دافع عن عقيدة الحنابلة الصحيحة حيث يقول "على الله أن يكون له صفة تشغل الأمانة، هذا

(١) مسند الإمام أحمد ٢/٢٤٢ برقم ٧٢٩٦، صحيح مسلم ٢/٦٩٠ برقم ٩٩٣.

(٢) تأويل مختلف الحديث ٢١١، والمختار لابن البنا ١٣٩.

عين التجسيم، وليس الحق بذى أعضاء وأبعض يعالج بها...^(١) وقد أول ابن عقيل كثيراً من الأخبار كالساق والعين والعجب والضحك وغيرها. وقد وصل ابن عقيل رتبة الاجتهاد في المذهب ومما نقله عنه ابن الجوزي في دفع شبه التشبيه ص ٢٦٣: "يحسب بعض الجهلة أنه - صلى الله عليه وسلم - لما نفى العور عن الله - عز وجل - أثبت من دليل الخطاب أنه ذو عينين، وهذا بعيد من الفهم، إنما نفى العور من حيث نفى النقائص". أ.هـ.

تنزيه الله عن التركيب والتجسيم عند الإمام العارف عبد القادر الجيلاني الحنبلي:

قال في كتابه الغنية في باب معرفة الصانع: "واحد أحد، فرد صمد، لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفواً أحد ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١] لا شبيه له ولا نظير، ولا عون ولا شريك. ليس بجسم فيمن، ولا بجوهر فيحس، ولا عرض فيقضى، ولا ذي تركيب أو آلة أو تأليف، أو مائية وتحديد، ولا طبيعة من الطبائع، ولا طالع من الطوائع، ولا ظلمة تظهر، ولا نور يزهر.

هو حاضر الأشياء علماً، شاهد من غير مماسة. وهو بجهة العلو مستو على العرش^(٢)، محتو على الملك، محيط علمه بالأشياء"^(٣)..

وقال: "ولا يجوز عليه الحدود ولا النهاية ولا القبل ولا البعد ولا تحت ولا ولا قدام ولا خلف ولا كيف" (٤).

(١) انظر: دفع شبه التشبيه ٢٢.

(٢) هذا القول لا علة فيه بل يتحتم المصير إليه إذا خُشي على الناس اعتقاد أن الله في كل مكان أو أنه يجل في مكان أو في شيء.

(٣) الغنية، ص ٥٦.

(٤) ص ٨١.

البارىء حال في السماء او في العرش فذلك امر لا نقوله ولا نراه مذهبا، وانما نصف الله في ذلك بما وصف به نفسه ولا نزيد عليه بقول يوجب تحصيل معنى معقول يزيد على اطلاق الوصف وظاهر الامر في صفات الله ان تكون ملحقة بذاته، فاذا امتنعت ذاته من تحصيل معنى يشهد الشاهد فيه بمعنى يؤدي الى كيفية فكذلك القول في ما اضاف لنفسه من صفاته.... انتهى.

وهو ينفي ان يكون مجيء الله عز وجل حركة وانتقال قال: "ولا يحتاج في مجيئه الى انتقال وزوال لان دواعى ذلك وموجبه لا يوجد في حقه فاثبتنا المجيء صفة له، ومنعنا ما يتوهم في حقه مما يلزم في حق المخلوقين.... فنحن نثبت وصفه بالنزول الى السماء الدنيا كما جاء في الحديثولا نتاوله بما ذكروه، ولا نلحقه بنزول الادميين الذى هو زوال وانتقال من اعلى الى سفلى بل نسلم للنقل كما ورد وندفع التشبيه... وهذه الرواية هى المشهورة والمعمول بها عند عامة المشايخ من اصحابنا وتعلقوا في هذا بان مذكروه من الحركة والانتقال والزوال هو كيفية في المجيء يعود الى اثبات نقص في حق ذاته، فنحن نمنع من كيفية في ذاته توجب ذلك فكيفية في الفعل تؤوول الى ذلك يجب ان يمنع ايضا منها....

قال ابن الزغوانى :وامتنع الكثير من اصحابنا ان يطلقوا القول انه في جهة لان لفظة في تقتضى الظرفية، والبارىء تعالى منزّه عما يوجب له الظرفية، وقد اجاز قوم من اصحابنا ان يقولوا ان البارىء في جهة... الا انهم اثبتوا ذلك لفظا فاما معنى بمعنى انها جهة محيطة توجب احاطة الظرف بالمظروف فامتنعوا عن ذلك". وكلامه في التنزيه كثير جدا.

التنزيه والتفويض عند الوزير ابن هبيرة:

الوزير ابن هبيرة عنده التأويل أولى من التشبيه قال: "تأويل الصفات أقرب إلى الحظ من إثباتها على وجه التشبيه فإن ذلك كفر. وهذا غاية البدعة^(١).

(١) الدليل على طبقات الحنابلة ١ / ٢٤٥.

وكان يقول: لا يفسر على الحقيقة ولا على المجاز لأن حملها على الحقيقة تشبيه، وعلى المجاز بدعة.

قال وسمعتة ينشد لنفسه:

لا قول عند آية المتشابه... للراسخين غير "أمانا به" وكان يقول: ما أنزل الله آية إلا والعلماء قد فسروها، لكنه يكون للآية وجوه محتملات، فلا يعلم ما المراد من تلك الوجوه المحتملات إلا الله عز وجل.

وكان يقول: تفكرت في أخبار الصفات، فرأيت الصحابة والتابعين سكتوا عن تفسيرها، مع قوة علمهم، فنظرت السبب في سكوتهم، فإذا هو قوة الهيبة للموصوف، ولأن تفسيرها لا يتأتى إلا بضرب الأمثال لله، وقد قال عز وجل: "لا تضربوا لله الأمثال" (١).

التزيه والتفويض في عقيدة أبي عمر المقدسي:

وكان على مذهب السلف الصالح، حسن العقيدة، متمسكاً بالكتاب والسنة، والآثار المروية وغيرها كما جاءت، من غير طعن على أئمة الدين وعلماء قال:

أوصيكم في القول بالقرآن	بقول أهل الحق والإنقان
ليس بمخلوق ولا بفاني	لكن كلام الملك الديان
آياته مشرقة المعاني	متلوة في اللفظ باللسان
محفوظة في الصدر والجنان	مكتوبة في الصحف بالبنان
والقول في الصفات يا إخواني	كالذات والعلم مع البيان

الصحيح المراد بها، يستفيدون بذلك معرفة عظمة الله وجلاله، وإطلاعه على عبادِهِ وإحاطته بهم، وقربه من عابديه، وإجابته لدعائهم، فيزدادون به خشيةً لله وتعظيمًا وإجلالاً ومهابةً ومراقبةً واستحياءً، ويعبدونه كأئمتهم يرونه^(١). وقد حذر ابن رجب من طريقة مقاتل^(٢) في التجسيم كما ذكرت سابقاً^(٣).

أما عن تأويل اليمين في حديث الحجر الأسود فقال: "وقيل: يمينه يُرادُ به - مع هذه القرائن المحتفة به - محل الاستلام والتقييل. وهو حقيقة في هذا المعنى في هذه الصورة، وليس فيه ما يوهم الصفة الذاتية أصلاً، بل دلالة على معناه الخاص قطعية لا تحتمل النقيض بوجه، ولا تحتاج إلى تأويل ولا غيره"^(٤).

التنزيه والتفويض عند الطوفي:

قال العلامة الطوفي في شرح مختصر الروضة: "فلذلك قال قوم بظاهره؛ فجسموا وشبهوا، وفر قوم من التشبيه؛ فتأولوا وحرفوا؛ فعطلوا، وتوسط قوم؛ فسلموا وأمروه كما جاء، مع اعتقاد التنزيه؛ فسلموا، وهم أهل السنة".

وقال: "إن قول الراسخين في العلم: آمنا به، يدل على تفويض منهم، وتسليم لما لم يقفوا على حقيقة المراد به، وهو من قبيل الإيثار بالغيب الذي مدح عليه أهله... يدل دلالة قوية على التفويض لمراد الله تعالى منه".

فهذا هو التفويض الحق دون التفريق بين كيف والمعنى، مع الاعتقاد بوجود المعنى الإجمالي للآيات دون القطع بالمعنى المراد.

(١) فتح الباري ٢/ ٣٣١.

(٢) وهو من المجسمة الأوائل.

(٣) فضل علم السلف ٤.

(٤) الذيل ١/ ١٥٨.

تأويلات العلامة المفسر العليمي الحنبلي:

وهو القاضي مجير الدين بن محمد العليمي المقدسي له تفسير (فتح الرحمن في تفسير القرآن) سار فيه على منهج أهل السنة قال فيه في قوله تعالى: (بل عجبتم ويسخرون): "والتعجب من الله ليس كالتعجب من الآدميين، لأنه من الناس إنكارٌ وتعظيم ومن الله قد يكون بمعنى الإنكار والذمّ وقد يكون بمعنى الاستحسان والرضا... وهي عبارة عما يُظهره الله تعالى في جانب المتعجب منه من التعظيم أو التحقير، حتى يصير الناس متعجبين منه^(١).

وفي قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ﴾ [الأنعام: ١٨] المراد بـ(فوق) علو القدرة والشأن^(٢) وأما في التفويض فهو على تفويض السلف قال في الاستواء: "استواء يليق بعظمته بلا كيف، وهذا من المشكل الذي يجب عند أهل السنة على الإنسان الإيمان به ويكل العلم فيه إلى الله عز وجل"^(٣).

تأويلات العلامة مرعي الكرمي الحنبلي:

قال الإمام العلامة مرعي بن يوسف الكرمي الحنبلي رحمه الله:

"واعلم أن هذه الأحاديث ونحوها تروى كما جاءت ويفوض معناها إلى الله أو تؤول بما يليق بجلاله سبحانه ولا ترد بمجرد العناد والمكابرة." ^(٤) وينقل عن ابن الهمام الحنفي صفحة ١٣٢ قوله عن صفة الاستواء مرتضياً له: (أما كون الاستواء بمعنى الاستيلاء على العرش مع نفى التشبيه فأمر جائز... - إلى أن قال - إذا خيف على العامة

.(0.8/0)(1)

.(379/2)(2)

.029/2 (2)

(٤) أقاويل، الثقات ص ١١٧ تحقيق شعيب الارناؤوط.

نعم^(١) قال البيهقي بعد أن روى تأويل المجيء عن أحمد: "وفيه دليل على أنه كان - أي الإمام أحمد - لا يعتقد في المجيء الذي ورد به الكتاب والنزول الذي وردت به السنة انتقالاً من مكان إلى مكان كمجئ ذوات الأجسام ونزولها، وإنما هو عبارة عن ظهور آيات قدرته، فإنهم لما زعموا أن القرآن لو كان كلام الله وصفة من صفات ذاته لم يجز عليه المجيء والإتيان فأجابهم أبو عبد الله إنها يجيء ثواب قراءته التي يريد إظهارها يومئذ فعبّر عن إظهارها إياها بمجيئه. وهذا الجواب الذي أجابهم به أبو عبد الله لا يهتدي إليه إلا الحذاق من أهل العلم المنزهون عن التشبيه" اهـ.

تفويض الحنبلة للنزول:

وقد كان جمهور الحنبلة على تفويض النزول ولكن مع نفي الحدود والنزول والحلول. قال ابن قتيبة في تأويل مختلف الحديث صفحة ٢٧٤: "لا نحتم على النزول منه شيء ولكننا نبين كيف النزول منا وما تحتمله اللغة من هذا اللفظ والله أعلم به". والنزول منا يكون بمعنيين أحدهما الانتقال عن مكان إلى مكان كنزولك من الجبل إلى الحضيض ومن السطح إلى الدار والمعنى الآخر إقبالك على الشيء بالإرادة والنية وكذلك الهبوط والارتقاء والبلوغ والمصير وأشباه هذا من الكلام".

وقال ابن بطة في الإبانة: "فنقول كما قال: « ينزل ربنا عز وجل » ولا نقول: ينزل بل ينزل كيف شاء، لا نصف نزوله، ولا نحده ولا نقول: إن نزوله زواله".

وقال القاضي أبو يعلى في المعتمد ص ٥٥: "وقد وصفه رسول الله ﷺ بالنزول من سماء الدنيا والعلو لا على وجه الانتقال والحركة كما جازت رؤيته لا في جهة، فكم تجر للجبل لا على وجه الحركة والانتقال".

وقال ص ٢٧١: "فيمن يعتقد أن الله تعالى جسم من الأجسام ويعطيه حقيقة الجسم من التأليف والانتقال من مكان إلى مكان فهو كافر، لأنه غير عارف بالله تعالى لأن الله تعالى يستحيل وصفه بهذه الصفات".

وقال القاضي عن نزول القرآن: "لا نزول انتقال عن مكان وفراغ مكان وحلول^(١) في مكان آخر وشغل مكان آخر، وقال: وكذا نزول الرب تعالى...^(٢)".

وقد نقل ابن حمدان في نهاية المبتدئين أقوال الحنبلة في النزول وكلها تفيد التنزيه^(٣) فقال: "نقول بحديث النزول مما سنده صحيح ولفظه صريح، قال التميمي: في اعتقاد سيدنا الإمام أحمد النزول حق نقول به من غير انتقال ولا حلول في الأمكنة.

وقال ابن البناء: في اعتقاد الإمام أحمد لا يقال بحركة ولا انتقال. وقال القاضي قد وصفه النبي ﷺ بالنزول إلى السماء الدنيا، لا على جهة الانتقال والحركة، كما جازت رؤيته تعالى، وتجلي للجبل لا على وجه الحركة والانتقال.

وقال: لا ثبت نزولا عن علو وزوال، بل نزولا لا يعقل معناه ولا يعقل ذلك في الشاهد.

وقال ابن عقيل: ليس بزوال ولا انتقال ولا كنزولنا. وقال القاضي أيضا: إجماع الأمة أنه بائن من خلقه، وهو على ما يثبت لنفسه في ذاته وصفاته، ومن شبهه بخلقه كفر.

وقال الشيخ عماد الدين الواسطي - الحنبلي - : نزوله ثابت معلوم غير مكيف بحركة وانتقال، يليق بالمخلوق، بل نزول كما يليق بعظمته وجلاله، فصفاته تعالى معلومة من حيث الجملة والثبوت، غير معقولة من حيث التكيف والتحديد، فيكون المؤمن

(١) وهذا يدل على أن أئمة الحنبلة لا تقول بأن القرآن قد حل في المصحف أو أن المصحف قديم.

(٢) نهاية المبتدئين، ص ٢٩.

(٣) ونقلها السفاريني.

مبصراً بها من وجهه، أعمى من وجهه، مبصراً من حيث الإثبات والوجود، أعمى من حيث التكيف والتحديد^(١).

وقال الحافظ ابن رجب في فتح الباري (٢٧٩/٩):

(أهل الحديث في النزول على ثلاث فرق: فرقة منهم تجعل النزول من الأفعال الاختيارية التي يفعلها الله بمشيئته وقدرته، وهو المروي عن ابن المبارك ونعيم بن حماد وإسحاق بن راهويه^(٢) وعثمان الدارمي. وهو قول طائفة من أصحابنا. ومنهم: من يصرح بلوازم ذلك من إثبات الحركة.

وقد صنف بعض المحدثين المتأخرين من أصحابنا مصنفاً في إثبات ذلك، ورواه عن الإمام أحمد من وجوه كلها ضعيفة، لا يثبت عنه منها شيء. وهؤلاء؛ منهم من يقول: ينزل بذاته، كابن حامد من أصحابنا.

وقد كان الحافظ إسماعيل من التميمي الأصبهاني الشافعي يقول بذلك، وجرى بينه وبين طائفة من أهل الحديث بسببه فتنة وخصام... والفرقة الثانية: تقول: إن النزول إنما هو نزول الرحمة.

ومنهم من يقول: هو إقبال الله على عباده، وإفاضة الرحمة والإحسان عليهم. ولكن؛ يرد ذلك: تخصيصه بالسماء الدنيا، وهذا نوع من التأويل لأحاديث الصفات. وقد مال إليه في حديث النزول خاصة طائفة من أهل الحديث، منهم: ابن قتيبة والخطابي وابن عبد البر^(٣). وقد تقدم عن مالك، وفي صحته عنه نظر. وقد ذهب إليه طائفة ممن يميل إلى الكلام من أصحابنا، وخرجوه عن أحمد من رواية حنبل عنه في قوله تعالى: ﴿وَجَاءَ

(١) لوامع الأنوار ١/ ٢٥٠.

(٢) مما يشير أن بعض المحدثين كابن راهويه والدارمي كانوا يخالفون الإمام أحمد في إثبات ما لم يثبت.

(٣) وليس هؤلاء من الجهمية المعطلة.

وروى ابن عبد البر في التمهيد بسنده عن الإمام مالك قال في النزول: بأنه ينزل أمره ورحمته^(١).

وقال قبل ذلك: "وقد قال قوم من أهل الأثر أيضاً أنه ينزل أمره وتنزل رحمته" اهـ.

ولم يضعفها قال: "وقد يحتمل أن يكون كما قال مالك رحمه الله على معنى أنه تنزل رحمته وقضاؤه بالعفو والاستجابة، وذلك من أمره أي أكثر ما يكون في ذلك الوقت، والله أعلم".

وهذا صريح في تجويزه هذا التأويل، والإمام مالك إمام الحديث في عصره وإمام دار الهجرة. وقد أخذ أئمة المالكية - وهم أدري بمذهبهم - بهذه الرواية.

وذكره الذهبي في سير أعلام النبلاء عن الإمام مالك بقوله: "يتنزل ربنا - تبارك وتعالى - أمره، فأما هو فدائم لا يزول"^(٢).

قال صالح: فذكرت ذلك ليحيى بن بكير، فقال: حسن والله، ولم أسمعه من مالك.

قلت - الذهبي -: لا أعرف صالحاً، وحبيب مشهور، والمحفوظ عن مالك - رحمه الله - رواية الوليد بن مسلم، أنه سأل عن أحاديث الصفات، فقال: أمرها كما جاءت، بلا تفسير.

فيكون للإمام في ذلك قولان إن صحت رواية حبيب"^(٣).

(١) ١٤٣/٧.

(٢) وانظر إلى كلام أئمة أهل السنة الذي يملأ القلب تعظيماً لله وقارنه بكلام الحشوية الذين يشغلون القلب

بخلو العرش أو لا!

(٣) سير أعلام النبلاء ٨/ ١٠٥.

فلم يضعف الذهبي الرواية ولكنه توقف فيها. وهي محتملة عنه فقد كان الإمام مالك ينهى عن التحديث بمثل هذه الأحاديث قال ابن القاسم: سألت مالكا عن حدث بالحديث: الذين قالوا: (إن الله خلق آدم على صورته)، والحديث الذي جاء: (إن الله يكشف عن ساقه)، (وأنه يدخل يده في جهنم حتى يخرج من أراد). فأنكر مالك ذلك إنكارا شديدا، ونهى أن يحدث بها أحد^(١).

تنزيه الله عن الحد والمكان عند الحنابلة:

قال العلامة عبد القاهر البغدادي في كتابه الفرق بين الفرق حاكياً إجماع أهل السنة على تنزيه الله عن المكان: "وأجمعوا على أنه لا يحويه مكان ولا يجري عليه زمان خلاف قول من زعم من الشهامية والكرامية أنه مماس لعرشه. وقد قال أمير المؤمنين علي رضي الله عنه إن الله تعالى خلق العرش إظهاراً لقدرته لا مكاناً لذاته"^(٢). ا. هو عقيدة الحنابلة موافقة لذلك، فقد جاء عنهم نفى الحدود والغايات والمكان، وهذه بعض نصوصهم:

فالإمام أحمد ينفي الحد عن الله تعالى في نصوص كثيرة ننقل منها:

قال اللالكائي: "قال - أحمد - علمه عالم بالغيب والشهادة علمه محيط بالكل وربنا على العرش بلا حد ولا صفة وسع كرسيه السموات والأرض بعلمه" (٣).

ونقل عنه في حديث النزول قوله: "أمض الحديث على ما روي بلا كيف ولا حد وإنما بها جاءت به الآثار وبها جاء به الكتاب" (٤).

وقد نقل ابن قدامة هذه العقيدة عن الإمام أحمد ووافقه عليها في لمعة الاعتقاد

(١) سير أعلام النبلاء (٨ / ١٠٤).

(٢) صفحة ٣٢١.

(٣) اعتقاد أهل السنة ٣ / ٤٠٢.

٤٥٣/٣(٤)

وقد نفى أئمة الحنابلة الحد عن الله تعالى منهم ابن بطة وابن شاهين وأبو يعلى وابن عقيل وابن الجوزي وابن حمدان والسفاريني والمواهبي وغيرهم^(١).

(١) لا عبرة بعد ذلك بأحد الحنابلة الذين شذوا فألفوا كتاباً في إثبات الحد لله لأنه غير معتبر عند الحنابلة ولا نقلوا كلامه.

المبحث الثامن

إثبات العلو والجهة عند الحنابلة

لقد قال الحنابلة بإثبات العلو لله وأنه فوق جميع المخلوقات^(١) ولكن مع نفي الحد والتحيز والمكان والكيف^(٢) - وهذه أسلم العقائد الموافقة للنصوص والجامعة لعقيدة أهل الحديث وأهل الكلام^(٣) - وقد جاء المتأخرون من الحنابلة بإثبات الجهة^(٤) مع نفي لوازم التجسيم. وقد وضح الكرمي هذه العقيدة. قال الشيخ مرعي الكرمي الحنبلي في أقاويل الثقات ٨٨: "ثم الإشارة هي بحسب الكون وحدوثه وتسفله بالإشارة تقع على أعلى جزء من الكون حقيقة"^(٥) وتقع على عظمة الباري كما يليق به لا كما تقع على الحقيقة المعقولة عندنا فإنها إشارة إلى جسم وهذه إشارة إلى إثبات.... فالإشارة تقع على العرش حقيقة إشارة معقولة وتنتهي الجهات عند العرش ويبقى ما وراءه لا يدركه العقل ولا يكيفه الوهم فتقع الإشارة عليه كما يليق به سبحانه مثبتاً مجملاً لا مكيفاً ولا ممثلاً ولا

(١) قال السلفي في معجم بغداد "سألت أبا عبد الله محمد بن أبي بكر التميمي القيرواني ابن أبي كدية المتكلم الأشعري عن الاستواء؟ فقال: من أصحابنا من قال المراد به العلو ومنهم من قال القصد ومنهم من قال الاستيلاء ومن أصحابنا المتقدمين من ذهب إلى أنه يحمل على ما ورد به ولا يفسر، وهو أحد الوجهين عن أبي الحسن" العلو للذهبي ٢٦١ وإثبات العلو مذهب أهل الحديث من الأشاعرة. كاليهقي والخطيب.

(٢) وهذه أمور لا تنفيها السلفية المعاصرة فهي تثبت الجهة مع كل لوازمها.

(٣) وقد غالى بعض أهل الحديث في الإثبات حتى أثبت الحد والتحيز والتكيف والمهاسة، وغالى بعض أهل الكلام حتى وقعوا في التعطيل. ولا خير في نفي يوجب تعطيلاً ولا في إثبات يوجب تجسيماً.

(٤) مع ملاحظة أن الإمام أحمد لم يرد عنه إثبات الجهة أو نفيها.

(٥) وقريب منه كلام الإمام الواسطي الحنبلي جنيده عصره، وقد نقله ابن رجب في طبقاته.

مخالف لسائر الأشياء، والعرش أفضل الأشياء وأرفعها فامتدح الله نفسه بأنه على العرش استوى أي عليه علا ولا يجوز أن يقال استوى بمماسة ولا بملاقة تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا. والله تعالى لم يلحقه تغير ولا تبدل ولا يلحقه الحدود قبل خلق العرش ولا بعد خلق العرش^(١).

وكان ينكر - الإمام أحمد - على من يقول إن الله في كل مكان بذاته لأن الأمكنة كلها محدودة^(٢). اهـ

وقد نفى القاضي أبو يعلى الحنبلي الحدّ والنهاية والقبل والبعد والتحت والقدام والخلف قال في المعتمد ص ٥٧: "ولا يجوز عليه الحد ولا نهاية ولا القبل ولا البعد ولا تحت ولا قدام ولا خلف لأنها صفات لم يرد الشرع بها، وهي صفات توجب المكان ولا يجوز عليه الكيف".

ثم قال: "والدلالة على أنه لا يجوز إطلاق القول عليه بأنه في كل مكان هو أن إضافته إلى المكان توجب قدم المكان بقدمه تعالى".

وقال ص ٥٨: "فإن قيل: هو محدود وله نهاية قيل: هو خالق المحدودات وجاعل ذي النهايات ليس بمحدود ولا متناه هو الذي لا تحيطه النهايات ولا تلحقه الغايات".

ونفى أبو يعلى أن يكون الله تعالى في كل مكان أو في مكان قال ص ٩٣: "ولا يجوز وصفه بأنه في كل مكان ولا في مكان ويجوز أن يقال أنه تعالى في السماء عليا العرش خلافاً للمعتزلة في قولهم: هو في لا مكان، والمجسمة في قولهم: هو في مكان، والأشعرية في قولهم: لا يجوز إطلاق القول عليه بأنه في السماء.... فأجاز أحمد رحمه الله إطلاق القول بأنه في السماء لا على وجه الحد لورود الشرع بإطلاق ذلك، ولم يجز إطلاق القول في مكان لأن الشرع لم يرد بإطلاقه". وهذا أحسن الأقوال التي رأيتها في المسألة قال الشيخ ابن

(١) اعتقاد الإمام الميجل للتميمي ٢٩٦، وتكلمت عن إنكار الحدود في مبحث آخر.

(٢) اعتقاد الإمام أحمد ٣٩.

الزغوانى: وامتنع الكثير من اصحابنا ان يطلقوا القول انه فى جهة لان لفظة فى تقتضى الظرفية والبارى تعالى منزّه عما يوجب له الظرفية، وقد أجاز قوم من اصحابنا ان يقولوا ان البارى فى جهة... الا انهم اثبتوا ذلك لفظا فاما معنى بمعنى انها جهة محيطة توجب احاطة الظرف بالمظروف فامتنعوا عن ذلك".

فبعد كل هذه النقولات كيف يتهم الحنبلة بالتجسيم؟! وقد بين الكرمي أن القول بالجهة لا يستلزم التجسيم لأن لازم المذهب ليس بمذهب فقال في أقاويل الثقات ٩٢: "واعلم أن كثيرا من الناس يظنون أن القائل بالجهة هو من المجسمة لأن من لازم الجهة التجسيم، وهذا ظن فاسد فإنهم لا يقولون بذلك لأن لازم المذهب ليس بلازم عند المحققين فكيف يجوز أن ينسب للإنسان شيء من لازم كلامه وهو يفر منه، بل قالوا نحن أشد الناس هربا من ذلك وتنزيها للباري تعالى عن الحد الذي يحصره فلا يحد بحد يحصره بل بحد يتميز به عظمة ذاته من مخلوقاته هذا السمع والبصر والقدرة والعلم من لازم وجودها أن تكون أعراضا ولذلك نفاها المعتزلة، ولكن هذا اللازم ليس بلازم كما هو مقرر معلوم. فتأمل ولا تخض مع الخائضين، ومنهم من يتوهم أنه يلزم على ذلك قدم الجهة ولا قديم إلا الله ويلزم أنه يكون مظروفا في الجهة وهو محال وهذا كله لعدم فهم مذهب القائل بالجهة فإن القائل بالجهة يقول إن الجهات تنقطع بانقطاع العالم وتنتهي بانتهاء آخر جزء من الكون والإشارة إلى فوق تقع على أعلى جزء من الكون حقيقة كما مر".

مذهب الإمام أحمد التوقف:

مذهب إمامنا أحمد ترك الألفاظ المحدثّة في العقائد وعدم الخوض فيها فقد قال الإمام ابن الجوزي الحنبلي: (وكان أحمد لا يقول بالجهة للبارى)^(١) وقال القاضي بدر الدين بن جماعة: (إن الإمام أحمد كان لا يقول بالجهة للبارى تعالى)^(٢).

(١) دفع شبه التشبيه، ص ٥٦.

(٢) إيضاح الدليل في قطع حجج أهل التعطيل (ص ١٠٨).

وقال ابن حمدان: "واختار ابن الجوزي نفى الجهة وحكاه عن أحمد من رواية حنبل وإليه ميل ابن عقيل والقاضي أولاً وفي الرواية عن أحمد ضعف"^(١).
والحق أن الإمام أحمد لم يكن ينفي الجهة ولكن الأصح أنه ما كان يطلق هذا اللفظ لعدم ورود الدليل عليه، وإن كانت عقيدته إثبات العلو والفوقية مع نفى الحد والمكان والغاية.

الخلافا بين الحنبلة والأشاعرة في الجهة خلاف لفظي:

قال أحد شيوخ الأشعرية المعاصرين الشيخ الغرسي:
"أقول: قد شرح العلامة زين الدين الكرمي في كتابه (أقاويل الثقات) قول القائلين بالجهة والعلو بوجه جيد لا يخالف مذهب النافين لهما من أهل السنة".
وقال: (وهذا التوجيه الذي ذكره الكرمي ناسباً له إلى القائلين بالجهة توجيه جيد يجمع بين قول القائلين بالجهة، وقول القائلين بتزاهي الله تعالى عنه، ويرتفع به ما وقع بين الفرق الإسلامية من الخلاف والتزاع الذي أدى بها إلى الفرقة والشحناء والبغضاء.
وقد أشار إلى هذا الوجه القاضي عضد الدين الإيجي في كتابه المواقف قال:
ومنهم - أي القائلين بالجهة - من قال ليس كونه في جهة ككون الأجسام في جهة.
وقال السيد الشريف الجرجاني في شرحه (٨ / ١٩): والمنازعة مع هذا القائل راجعة إلى اللفظ دون المعنى، والإطلاق اللفظي متوقف على ورود الشرع به). انتهى كلام الغرسي.
وقد قال الجلال الدواني عن إثبات الحنبلة للجهة في شرح العقائد العضدية ما لفظه: ولابن تيمية أبي العباس أحمد وأصحابه ميل عظيم إلى إثبات الجهة... ثم قال: "ولا يخفى أنه ليس في هذا القدر غائلة أصلاً، لكن بعض أصحاب الحديث من المتأخرين لم

وقال تعليقاً على أحد المحدثين: "قلت قولك بذاته هذا من كيسك ولها محمل حسن ولا حاجة إليها"^(١).

كما أن قول متأخري الأشاعرة: "إن الله لا داخل العالم ولا خارجه"، لم يرد به الشرع فلا يجب اعتقاده لأن هذا عسر جداً على العقول خاصة العوام فإنهم إما ينتهون إلى القول بأن الله في كل مكان أو بنفي وجود الله الحقيقي. قال حجة الإسلام الإمام الغزالي: "ولا خير في المبالغة في تنزيه ينتج التعطيل في حق الكافة إلا الأقلين، وقد بعث رسول الله ﷺ داعياً للخلق إلى سعادة الآخرة رحمة للعالمين، كيف ينطق بما فيه هلاك الأكثرين... وأما إثبات موجود في الاعتقاد على ما ذكرناه من المبالغة في التنزيه شديد جداً بل لا يقبله واحد من الألف لا سيما الأمة الأمية"^(٢).

ولكن، الطرفان اتفقا على أن الله تعالى منزّه عن الجسمية وعن الحد وعن المكان وعن الجلوس والمماسّة، وأن إطلاق وصف العلو ثابت له، ولم يكن الأشاعرة معطلة بنفي العلو بل كانوا يحذرون من عقيدة التشبيه التي كانت تنص على أن الله محدود متحيز في مكان. ولم يكن الحنابلة مجسمة بإثباتهم للعلو بل كانوا يتبعون الأدلة من القرآن والسنة رداً على المعطلة الجهمية والحلولية.

(١) العلو ٢٤٥.

(٢) إجماع العوام عن علم الكلام، ص ٥٦-٥٧، طبعة المكتبة الأزهرية.

المبحث التاسع

عدم قبول الروايات الضعيفة والواهية في العقائد

القاعدة الأساسية عند الخنابلة هي عدم جواز الاستدلال بالأحاديث الضعيفة والواهيّة في العقائد قال العلامة ابن قدامة الحنبلي: "ينبغي أن يعلم أن الأخبار الصحيحة التي ثبتت بها صفات الله تعالى هي الأخبار الصحيحة الثابتة بنقل العدول الثقات التي قبلها السلف ونقلوها ولم ينكروها ولا تكلموا فيها. وأما الأحاديث الموضوعة التي وضعها الزنادقة ليلبسوا بها على أهل الإسلام أو الأحاديث الضعيفة إما لضعف روايتها أو جهالتهم أو لعلّة فيها لا يجوز أن يقال بها ولا اعتقاد ما فيها بل وجودها كعدمها وما وضعته الزنادقة فهو كقولهم الذي أضافوه إلى أنفسهم. فمن كان من أهل المعرفة بذلك وجب عليه اتباع الصحيح وإطراح ما سواه" (١).

وقد كان الإمام أحمد لا يتساهل في أخبار العقائد بعكس من جاء بعده من المحدثين، فكان لا يقبل الأحاديث إلا إذا جاءت بأسانيد صحيحة، ومن ذلك رؤية الرب على صورة شاب أمرد فقد استنكره الامام، قال مهنا: سألت أبا عبد الله، عن حديث ابن وهب، عن عمرو بن الحارث، عن سعيد بن أبي هلال، أن مروان بن عثمان، حدثه عن عمارة، عن أمّ الطفيل امرأة أبي بن كعب، أنها سمعت رسول الله (ﷺ) يذكر أنه رأى ربه في المنام صورة شابٍّ موفر، رجلاه في حضرة، عليه نعلان من ذهب، على وجهه فراش من ذهب"؟. فحوّل وجهه عني، وقال: هذا حديث منكر" (٢).

(١) ذم التأويل ٤٧.

(٢) المنتخب من علل الخلال: لابن قدامة، ص ٤٣.

وهذا الحديث - وغيره^(١) - قد دخل في كثير من كتب عقائد المحدثين ورواه المحدثون^(٢) دون بيان وضعه أو ضعفه قال العلامة ابن الجوزي: "ومن تلبس إبليس على علماء المحدثين رواية الحديث الموضوع من غير أن يبينوا أنه موضوع وهذه جنابة منهم على الشرع ومقصودهم ترويع أحاديثهم وكثرة رواياتهم وقد قال ﷺ: "من روى عني حديثاً يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين"^(٣).

ولقد حذر ابن تيمية من بعض كتب أهل الحديث في العقائد لما فيها من الأحاديث الضعيفة والموضوعة فقال في المجموع ٢٣٤: "فالذي يعيب بعض أهل الحديث وأهل الجماعة بحشو القول إنما يعيهم بقلّة المعرفة أو بقلّة الفهم، أما الأول فبأن يحتجوا بأحاديث ضعيفة أو موضوعة.. وأما الثاني فبأن لا يفهموا معنى الأحاديث الصحيحة، بل قد يقولون القولين المتناقضين... ولا ريب أن هذا موجود في بعضهم... ثم إنهم بهذا المنقول الضعيف والمعقول السخيف قد يكفرون ويضلّلون ويدعون أقواماً من أعيان الأمة ويجهلونهم، ففي بعضهم من التفريط في الحقّ والتعدي على الخلق ما قد يكون بعضه خطأ مغفوراً، وقد يكون منكراً من القول وزوراً، وقد يكون من البدع والضلالات التي توجب غليظ العقوبات، فهذا لا ينكره إلا جاهل أو ظالم، وقد رأيت من هذا العجائب... "اهـ كلام ابن تيمية.

والإمام أحمد أعلم أهل الحديث أخذ بالضعيف في الفضائل والترغيب والترهيب أما في الحلال والحرام والعقائد فلا بدّ من الصحة. فقد روى عنه ابن أبي يعلى أنه قال: "إذا روي عن رسول الله - ﷺ -: في الحلال والحرام شددنا في الأسانيد وإذا روي عن النبي - ﷺ -: في فضائل الأعمال وما لا يضع حكماً ولا يرفعه تساهلنا في الأسانيد"^(٤).

(١) كأحاديث جلوس النبي محمد ﷺ على عرش الرحمن، وأحاديث فناء النار فكلها واهية غير مرفوعة.

(٢) منهم الدارقطني في كتاب الرؤية دون بيان حاله.

(٣) تلبس إبليس ١٤٤.

(٤) طبقات الحنابلة ١/ ٤٢٥، وذكره ابن مفلح في الآداب الشرعية ٢/ ٢٨٥.

وهذا تفصيل دقيق: فالأحاديث التي تروي الحلال والحرام^(١) وما هو أعظم كالعقائد^(٢) لا يُتساهل فيها ولا يُقبل فيها الضعيف^(٣). أما الأحاديث التي تروي الفضائل والترغيب والترهيب والمغازي فيُتساهل فيها ويؤخذ فيها بالضعيف^(٤) التي ليس في إسنادها متهم أو كذاب.

ومن الغريب أنَّ كثيراً من السلفية المعاصرة قد عكسوا قاعدة الإمام أحمد وجمهور الحنابلة فيقبلون الضعيف في العقائد ويردونه في الفضائل، فمنهم من ينشر كتب العقائد التي يكثر فيها الأحاديث الواهية^(٥) دون بيانها، فإن سمعوا من يستدل بالضعيف في الفضائل أقاموا الدنيا وألفوا المؤلفات في الرد عليه.

وقد أدخلوا في العقائد ما هو شاذ متروك عند أهل السنة، ولذلك تراهم يطبعون كتب العقائد - على خطورتها - وفيها الضعيف والواهي من غير بيان لها، ويرون أن هذا من نصرة عقيدة أهل السنة والجماعة.

(١) وقد ذكر ابن القيم أن الإمام أحمد قد يأخذ بالضعيف والمرسل في الفقه إذا لم يكن في الباب ما يدفعه، وإذا كان يسر الضعيف.

(٢) قال البيهقي: "وأحمد بن حنبل يقول: يكتب عنه هذه الأحاديث - يعني المغازي ونحوها - فإذا جاء الحلال والحرام أردنا قوما هكذا - يريد أقوى منه - فإذا كان لا يحتاج به في الحلال والحرام فأولى أن لا يحتاج به في صفات الله سبحانه وتعالى" الأساء والصفات ٢ / ٣٢٠.

(٣) قال ابن مفلح: "والمشهور عند أهل العلم أنَّ الحديث الضعيف لا يحتاج به في الواجبات والمحرمات بمجرد، وهذا معروف في كلام أصحابنا وأما إذا كان حسناً فإنه يحتاج به". الآداب الشرعية ٢/ ٢٩١.

(٤) وهذا رأى جمهور أهل الحديث.

(٥) مثل: إبطال التأويلات لأبي يعلى والسنة لعبد الله بن الإمام أحمد والصفات للدارقطني، والعرش لابن أبي شيبه، والعظمة لأبي الشيخ.

المبحث العاشر

المقام المحمود لسيدنا محمد صلوات الله وسلامه عليه

يتعجب الباحث حين يقرأ في كتب السلفية المعاصرة حين يجد أنهم يلتزمون شواذ الأقوال وغرائب العقائد جاء في فتاوى مفتي الديار السعودية للشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ ما نصه: "المقام المحمود: قيل الشفاعة العظمى، وقيل إنه إجلال له معه على العرش كما هو المشهور من قول أهل السنة." انتهى.

فإذا سألتهم قالوا هذه عقيدة الحنابلة؟! والحق أن هذا قول شاذ عند الحنابلة قال به بعض المتقدمين كالرهماري^(١) والخلال^(٢).

فليس هذا القول هو المشهور عند أهل السنة ولا عند الحنابلة، ثم متى صرتم تلتزمون بأقوال الحنابلة وقد رددتم عليهم أكثر عقائدهم المثبتة بالأدلة - كالقول بفناء النار وإنكار المجاز وإنكار التفويض - وأخذتم بقول بعضهم وليس عليه حديث صحيح مرفوع واحد، فلستم أتباع الدليل ولا أتباع الحنابلة!

فإن قالوا نحن نقول بهذه العقيدة لإثبات فضيلة النبي ﷺ وإثبات الشفاعة. قلنا: فلم تنكروا على أهل السنة القول بالتوسل فهو فرع عن الشفاعة مع أن قولكم ليس فيه حديث مرفوع واحد، والشفاعة ثبتت بأحاديث صحيحة متواترة.

قال الحافظ ابن حجر العسقلاني: (قال ابن بطال: أنكرت المعتزلة والخوارج

(١) على أنه لم يذكر ذلك في عقيدته المشهورة والمنسوب له مذكور في كتاب الكامل في التاريخ لابن الأثير وكان متعصباً على الحنابلة، وقد ذكر أموراً عن الحنابلة لم يذكرها غيره من المؤرخين وأكثرها بلا إسناد.

(٢) أما أبو داود فلم يقل يجلسه معه على العرش. وأما إبراهيم الحربي فليس فيه إسناد صحيح عنه.

الشفاعة في إخراج من أدخل النار من المذنبين وتمسكوا بقوله تعالى "فما تنفعهم شفاعة الشافعين" وغير ذلك من الآيات. وأجاب أهل السنة بأنها في الكفار، وجاءت الأحاديث في اثبات الشفاعة المحمدية متواترة ودل عليها قوله تعالى عسى أن يبعثك ربك مقاما محمودا، والجمهور على أن المراد به الشفاعة، وبالنسبة الواحدي فنقل فيه الإجماع، ولكنه أشار إلى ما جاء عن مجاهد وزيفه..... وقد جاء عن ابن مسعود عند الثعلبي وعن ابن عباس عند أبي الشيخ وعن عبد الله بن سلام قال: إن محمدا يوم القيامة على كرسي الرب بين يدي الرب. أخرجه الطبري. قلت: الحافظ ابن حجر - : فيحتمل أن تكون الإضافة إضافة تشريف وعلى ذلك يحمل ما جاء عن مجاهد وغيره، والراجح أن المراد بالمقام المحمود الشفاعة^(١) انتهى.

هل قال الإمام أحمد بإجلال النبي ﷺ على عرش الرحمن؟

لم يقل الإمام بذلك ولم يدخل حديث مجاهد في مسنده لأن كل طريقه ضعيفة كما ذكر الحفاظ.

والذي رواه الإمام أحمد في المسند في تفسير المقام المحمود هو هذا: قال الإمام أحمد: حدثنا يزيد بن عبد ربه، حدثنا محمد بن حرب، حدثنا الزبيدي، عن الزهري، عن عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب بن مالك، عن كعب بن مالك أن رسول الله ﷺ قال: "يبعث الناس يوم القيامة، فأكون أنا وأمتي على تل، ويكسوني ربي - عز وجل - حلة خضراء ثم يؤذن لي فأقول ما شاء الله أن أقول، فذلك المقام المحمود". مسند أحمد ٤٥٦/٣، برقم ١٥٨٢١.

- وروى عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ: "المقام المحمود الشفاعة" المسند ٤٧٨/٢، برقم ١٠٢٠٣.

(١) الفتح (١١ / ٤٢٦) طبعة دار المعرفة - بيروت، ١٣٧٩.

أبو داود فقال الخلال في السنة: ... قال أبو داود السجستاني: أرى أن يجانب كل من رد حديث ليث عن مجاهد "يقعده على العرش" ويحذر عنه حتى يراجع الحق ما ظننت أن أحدا يذكر بالسنة يتكلم في هذا الحديث إلا أنا علمنا أن الجهمية تنكره من جهة إثبات العرش^(١).

وقد روي عن الإمام أحمد قبول هذه الرواية^(٢) من غير نسبة العرش إلى الله^(٣).

وجاءت قلة من الروايات وهي واهية بلفظ: "يقعده معه على عرشه" وشتان ما بين الروایتين فالأولى تثبت أن لسيدنا محمد كرسياً يقوم عليه يوم القيامة ليشفع في العالمين إظهاراً لكرامته، والثانية تثبت قعوده مع الرحمن على عرشه وهذا باطل لا يصح في اعتقاد أهل السنة لسببين:

أن هذه الرواية تثبت أن الله قاعد جالس على عرشه، وهذا تشبيه لله بخلقه ولم يرد بذلك دليل بل المروي عن أحمد أنه قال: استوى بلا كيف ولا معنى وقال: استوى كما أخبر لا كما يخطر للبشر.

ثم إن هذه الرواية تساوي بين مقام الربوبية ومقام العبودية لسيدنا رسول الله ﷺ، لأن الله قد خص الاستواء على العرش بنفسه فقال في سبع آيات: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥] فإذا استوى غيره معه على العرش فقد شاركه في ربوبيته.

وإن هؤلاء لم يكتفوا بإجلاس النبي ﷺ على عرش الله تعالى بل جعلوا معه جبريل وعلياً وإبراهيم عليهم السلام^(٤).

(١) حاشية: ثبت من ذلك أن أبا داود لا يقول بأن الله يجلسه معه على عرشه.

(٢) وهي رواية ليث عن مجاهد "يقعده على العرش".

(٣) انظر: السنة ١/ ٢٢٠، والعلو للذهبي ١٧١.

(٤) انظر: الطبراني في الكبير ١٢/ ٦١، برقم ١٢٤٧٤، والأوسط ٤/ ١٧١.

عدم فهم معنى حديث ابن سلام عند بعض المحدثين:

روى الخلال في السنة ٢١٢/١ عن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَامٍ قَالَ: "إِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ جِئَءَ بَنِيكُمْ ﷺ حَتَّى يُجْلِسَهُ بَيْنَ يَدَيْهِ عَلَى الْكَرْسِيِّ".

قَالَ: فَقُلْتُ: يَا أَبَا مَسْعُودٍ، فَإِذَا أَجْلَسَهُ بَيْنَ يَدَيْهِ فَهُوَ مَعَهُ، قَالَ: وَبَيْنَكَ مَا سَمِعْتُ حَدِيثًا قَطُّ أَقَرَّ لِعَيْنَيَّ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ حِينَ عَلِمْتُ أَنَّهُ يُجْلِسُهُ مَعَهُ".

فانظر إلى حديث ابن سلام: "حَتَّى يُجْلِسَهُ بَيْنَ يَدَيْهِ عَلَى الْكَرْسِيِّ" فلم يقل يجلسه معه على عرشه بل قال يجلسه بين يديه - أو عن يمينه - على الكرسي! وانظر كيف فهم رواة الحديث ما فهموه "وَيْلَكَ مَا سَمِعْتُ حَدِيثًا قَطُّ أَقَرَّ لِعَيْنَيَّ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ حِينَ عَلِمْتُ أَنَّهُ يُجْلِسُهُ مَعَهُ". وأبو مسعود هذا هو أحد رواة الحديث وليس ابن سلام. فابن سلام كنيته أبو يوسف، فكيف انتقل الحديث من عقيدة إلى عقيدة والأمر ظاهر وهذا ما يحل الإشكال.

الجمع بين القولين:

إذا أردنا الجمع بين القولين قلنا إن الله تعالى يعطي سيدنا محمداً ﷺ المقام المحمود بأن يقيمه على عرش أو كرسي - إضافه الله إليه تشريفاً وتكريماً - حتى ترى الخلائق منزلته ﷺ. والأدلة على ذلك عديدة منها:

ما أخرجه الحاكم في مستدرکه ٥٦٨ / ٤ بإسناده عن عبد الله بن سلام قال: ...
وينجو النبي ﷺ والصالحون معه فتلقاهم الملائكة فترُيهم منازلهم من الجنة على يمينك
على يسارك حتى ينتهي إلى ربه عز وجل فيلقى له كرسي عن يمين الله عز وجل ...".

وقد صححه الحاكم والذهبي. والشاهد "فيلقى له كرسي عن يمين الله عز وجل".

وروى الطبراني في مسند الشاميين ٧٦/١، برقم ٩٥: عن عبد الله بن عمرو بن العاص عن رسول الله ﷺ... وفيه قال: "ثم يُؤمر فيجلس بي قبل الكرسي وأقوم عن يمين الكرسي فما من الخلائق قائم غيري فأتكلم فيسمعون وأشهد فيصدقون".

وهذا ما يجمع الأقوال وينهي الخلاف أما أن نحرف في الأحاديث والعقائد فغير مقبول ولا معقول. قال الذهبي: ولم يثبت في قعود نبينا صلى الله تعالى عليه وآله وسلم على العرش نص".

قول الحافظ ابن رجب الحنبلي في المقام المحمود:

قال الحافظ ابن رجب الحنبلي: "المقام المحمود: فُسر بالشفاعة. وقد روي ذلك عن النبي ﷺ من حديث أبي هريرة وأبي سعيد وابن عباس وغيرهم.

وفسر: بأنه يدعى يوم القيامة ليكسى حلة خضراء، فيقوم عن يمين العرش مقاما لا يقدمه أحد، فيغبطه به الأولون والآخرين. وقد روي عن النبي (من حديث ابن مسعود، ونحوه من حديث كعب بن مالك - أيضا - وكذا روي عن حذيفة - موقوفاً، ومرفوعاً. وهذا يكون قبل الشفاعة. وفسره مجاهد وغيره بغير ذلك)^(١).

وروى ابن أبي داود في كتاب البعث برقم ٢٧ عن كعب بن مالك، أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: « يحشر الناس يوم القيامة، فأكون أنا وأمتي على تل، فيكسوني ربي عز وجل حلة خضراء، ثم يؤذن لي، فأقول ما شاء الله أن أقول، فذلك المقام المحمود »

قول ابن حمدان والسفاري في المقام المحمود:

وهذا ابن حمدان يثبت أن المقام المحمود هو الشفاعة وهو ما جاء به الخبر والدليل،

(١) فتح الباري ٣/ ٤٧٠.

اعلم أنه قد تبين لك مما نقلناه من الأقوال: أن القول الصحيح، الحرى بالترجيح، هو بقاء الجنة والنار وساكنيهما من الأخيار والفجار، وإن الشيخ ابن تيمية لم يتبين عنه نقل صحيح فيما نسب إليه، ولئن سلم أنه مال لذلك فقد ذهب إليه بعض السلف، وأفراد من الخلف، كما تقدم آنفاً، فليس في ميله ما يوجب تكفيراً عند من أنصف. على أننا لا نعلم إن صح النقل عدم رجوعه عنه^(١).

الألباني والرد على ابن تيمية:

لقد أعجبني تحرر الشيخ الألباني من تقليده في المسألة لابن تيمية فقال في مقدمته لكتاب (رفع الستار لإبطال أدلة القائلين بفناء النار)، طبعة المكتب الإسلامي عن ابن تيمية ما نصه:

(حتى استقر ذلك القول في نفسه، وأخذ بمجامع لبّه، فصار يدافع عنه، ويحتج له بكل دليل يتوهمه، ويتكلف في الرد على الأدلة المخالفة له تكلفاً ظاهراً خلاف المعروف عنه، وتبعه في ذلك بل وزاد عليه تلميذه وماشطة كتبه كما يقول البعض - ابن قيم الجوزية، حتى يبدو للباحث المتجرد المنصف أنها قد سقطا فيما ينكرانه على أهل البدع والأهواء من الغلو في التأويل، والابتعاد بالنصوص عن دلالتها الصريحة، وحملها على ما يؤيد ويتفق مع أهوائهم.. حتى بلغ الأمر بهما إلى تحكيم العقل فيما لا مجال له فيه، كما يفعل المعتزلة تماماً...

ويقول الألباني أيضاً: "وإن مما لاشك فيه أن هذا الذي استظهرناه هو في الخطورة والإغراق كقوله بالفناء إن لم يكن أخطر منه لأنه كالثمرة له، ولأنه لا قائل به مطلقاً من المسلمين، بل هو من المعلوم من الدين بالضرورة، للأدلة القاطعة بأن الجنة محرمة على الكفار..".

(١) جلاء العينين في محاكمة الأحمدين ٤٨.

المبحث الثاني عشر الاستعانة بغير الله تعالى

مما اختلف فيه المسلمون وأطالوا فيه الكلام مسألة الاستعانة بغير الله تعالى^(١). ولكل منهم دليله القوي، إلا أنهم ابتعدوا عن التوسط والاعتدال في هذه المسألة المشكلة، وغالوا فيها كثيراً. وكل منهم يرجع المسألة إلى أصل في الاعتقاد فالمجيزون يرجعونها إلى الشفاعة والمانعون يرجعونها إلى القدرة أي لا فاعل ولا مؤثر إلا الله تعالى.

والرأي المعتدل في ذلك والذي أراه حقاً هو: حرمة الاستعانة بغير الله فيما لا يقدر عليه إلا هو. كإنزال المطر والنصر والذرية والشفاء من الأمراض ونحوها. وجواز الطلب من غير الله فيما يقدر عليه الخلق مع اعتقاد أن النفع والضرر بيد الله تعالى.

ولا بد أن نفرق بين التوسل والاستغاثة كي لا تختلط المفاهيم والأحكام، فالتوسل مسألة فرعية تتعلق بالدعاء، والاستغاثة والاستعانة مسألة عقدية تتعلق بالإيمان بقدرة الله وحده وفاعليته. قال ابن تيمية: "لم يقل أحد من علماء المسلمين: إنه يستغاث بشيء من المخلوقات؛ في كل ما يستغاث فيه بالله تعالى لا بنبي ولا بملك ولا بصالح ولا غير ذلك. بل هذا مما يعلم بالاضطرار من دين الإسلام؛ أنه لا يجوز إطلاقه. ولم يقل أحد: إن التوسل بنبي؛ هو استغاثة به بل العامة الذين يتوسلون في أدعيتهم بأمر كقول أحدهم: أتوسل إليك بحق الشيخ فلان أو بحرمة أو أتوسل إليك باللوح والقلم أو بالكعبة أو غير ذلك مما يقولونه في أدعيتهم يعلمون أنهم لا يستغيثون بهذه الأمور؛ فإن المستغيث بالنبي ﷺ طالب منه وسائل له والمتوسل به لا يدعى ولا يطلب منه ولا يسأل وإنما

(١) أما مسألة التوسل فهي مسألة فقهية وحكمها الجواز عند الإمام أحمد والحنابلة وسأحدث عنها في فصل التصوف.

يطلب به وكل أحد يفرق بين المدعو والمدعو به. والاستغاثة طلب الغوث وهو إزالة الشدة كالاستنصار طلب النصر والاستعانة طلب العون والمخلوق يطلب منه من هذه الأمور ما يقدر عليه منها كما قال تعالى: ﴿وَإِنْ أَسْتَنْصِرُكُمْ فِي الدِّينِ فَعَلَيْكُمْ النَّصْرُ﴾ [الأنفال: ٧٢] وكما قال: ﴿فَأَسْتَغْنَهُ الَّذِي مِنْ شِيعَتِهِ عَلَى الَّذِي مِنْ عَدُوِّهِ﴾ [القصص: ١٥] وكما قال تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى﴾ [المائدة: ٢] وأما ما لا يقدر عليه إلا الله؛ فلا يطلب إلا من الله^(١).

وقال: "وقول القائل: إن من توسل إلى الله بنبي. فقال: أتوسل إليك برسولك فقد استغاث برسوله حقيقة، في لغة العرب وجميع الأمم قد كذب عليهم فما يعرف هذا في لغة أحد من بني آدم بل الجميع يعلمون أن المستغاث مسؤول به مدعو ويفرقون بين المسئول والمسئول به سواء استغاث بالخالق" اهـ.

وسأحدث عن مسألتين: مسألة الاستعانة بالجن^(٢) التي قال بها ابن تيمية وبعض السلفية المعاصرة. ومسألة الاستعانة بالأنبياء والأولياء بصيغة الاستشفاع والتوسل. التي قال بها جمهور أهل السنة والجماعة.

أولاً: الاستعانة بالجن

جاء عن أحمد ما يدل على تحريم الاستعانة بالجن واستخدامهم في الرقى وغيرها فذكر أبو يعلى وابن مفلح وابن القيم عن البرزاطي قال: "وسألت: عن رجل يزعم أنه يعالج المجنون من الصرع بالرقى والعزائم، ويزعم أنه يخاطب الجن ويكلمهم وفيهم من يخدمه ويحدثه، فترى أنه يدفع إليه الرجل المجنون ليعالجه؟ قال: ما أدري ما هذا ! ما سمعت في هذا شيئاً، ولا أحب لأحد أن يفعله، تركه أحب إلي^(٣).

(١) مجموع الفتاوى ١/ ١٠٤.

(٢) وهي أخطر من الثانية.

(٣) انظر: الأحكام السلطانية ٣٠٨، بدائع الفوائد ٤/ ٨٦٠، الآداب الشرعية ٣١٨.

وكلامه لا أحب يدل هنا على التحريم لا على الكراهة. بدليل أنه ما عرفه عن أحد من السلف ولأنه استنكر هذا الفعل. ولذلك ذكر أبو يعلى إلى أن هذه الأفعال مما يجب إنكارها بقوة السلطان، وجعلها ابن مفلح من المنكرات.

وفي رواية الأثرم: قال: سمعت أبا عبد الله سئل عن رجل يزعم أنه يحل السحر، فقال: قد رخص فيه بعض الناس، قيل لأبي عبد الله: إنه يجعل في الطنجير ماء ويغيب فيه ويعمل كذا؟ فنفض يده كالمنكر، وقال: ما أدري ما هذا؟ قيل له: فترى أن يأتي مثل هذا يحل السحر؟ فقال: ما أدري ما هذا^(١)؟

ويدل كلام الإمام أن حل السحر بما هو مشروع من الرقى جائز أما استخدام التعويذات والجن والعزائم المبتدعة فممنكر.

وقد خالف ابن تيمية وبعض السلفية المعاصرة رأي الإمام أحمد في الاستعانة بالجن قال ابن تيمية: "ومن كان يستعمل الجن في أمور مباحة له فهو كمن استعمل الإنس في أمور مباحة له وهذا كأن يأمرهم بما يجب عليهم وينهاهم عما حرم عليهم ويستعملهم في مباحات له فيكون بمنزلة الملوك الذين يفعلون مثل ذلك" (٢).

وقال: "واستخدام الإنسان لهم مثل استخدام الإنسان للإنسان بشيء: منهم من يستخدمهم في المحرمات من الفواحش والظلم والشرك والقول على الله بلا علم وقد يظنون ذلك من كرامات الصالحين وإنما هو من أفعال الشياطين. ومنهم من يستخدمهم في أمور مباحة إما إحضار ماله أو دلالة على مكان فيه مال ليس له مالك معصوم أو دفع من يؤذيه ونحو ذلك فهذا كاستعانة الإنسان بعضهم ببعض في ذلك" (٣).

(١) المغني ١٢/٣٠٤.

(۲) مجموع الفتاوى ۱۱/۳۰۷.

(۳) مجموع الفتاوى ۱۳/ ۸۷.

وقد رواه العلامة ابن الجوزي - وهو من المتشددین فی التصحيح و بمن ردوا علی المتصوفة - فقال: "

قال سعيد بن عامر بن حذيم: شهدت مصرع خبيب وقد بضعت قریش لحمه ثم حملوه على جذعه فقالوا أتحب أن محمداً مكانك فقال والله ما أحب أني في أهلي وولدي وأن محمداً شيك بشوكة ثم نادى يا محمد^(١).

- ذكر ابن الأثير في الكامل وابن كثير في البداية والنهاية أن خالد بن الوليد رضي الله عنه كان شعار كتيبته يوم اليمامة في حرب مسيلمة الكذاب أنهم ينادون قائلين: "يا محمداه".

وقد كان في الجيش من الحفاظ والعلماء والبدرين وعلية الصحابة، فلم نجد منهم من أنكر هذا اللفظ أو من زعم أنهم قد أشركوا بالله تعالى!

كلام الخنابلة في الاستغاثة والطلب من غير الله:

هذا كلام الحنابلة في الاستغاثة والطلب من غير الله دليل على ما ذكرته:

عمل الإمام أحمد بن حنبل بحديث: يا عباد الله أغثوني:

قال رسول الله (ﷺ): إذ انفلتت دابة أحدكم بأرض فلاه فليناد: يا عباد الله احبسوا على، يا عباد الله احبسوا على، فإن لله في الأرض حاضرًا سيحبه عليكم).

وقد عمل الإمام أحمد بن حنبل قدس الله روحه بهذا الحديث. فقد روى البيهقي في الشعب وابن عساكر من طريق عبد الله ابن الإمام أحمد، ورواه عبد الله بن الإمام أحمد في المسائل (٢١٧) بإسناد صحيح قال: "سمعت أبي يقول: حججت خمس حجج منها اثنتين ركباً وثلاثاً ماشياً، أو اثنتين ماشياً وثلاثاً ركباً، فضلت الطريق في حجه وكنت

(١) صفوة الصفوة ١ / ٦٢٢.

فدل على أنه مع الملائكة طالق يذهب حيث يشاء في عالم البرزخ وهو عالم يمتد من تحت العرش إلى الأرض السفلى فيشمل الكون العلوي والسفلي. قال الإمام ماثلاً: "بلغني أن أرواح المؤمنين طالقة تذهب حيث تشاء". ورواه ابن القيم عن سلفه الفارسي.

وقال الإمام شمس الدين ابن القيم في كتابه الروح ناقلاً عن القرطبي: "صح عن النبي ﷺ أن الأرض لا تأكل أجساد الأنبياء وأنه ﷺ اجتمع بالأنبياء ليلة الإسراء في بيت المقدس وفي السماء خصوصاً بموسى وقد أخبر بأنه ما من مسلم يسلم عليه إلا ردت روحه حتى يرد عليه السلام إلى غير ذلك مما يحصل من جملة القطع بأن موت الأنبياء إنما هو راجع إلى أن غيَّبوا عنا بحيث لا ندركهم وإن كانوا موجودين أحياء وذئب كالحال في الملائكة فإنهم أحياء موجودون ولا نراهم" اهـ. وقد أثبت علماء الاسلام أن للروح تأثيراً بعد الممات ومن هؤلاء ابن القيم والرازي في المطال العالية.

عمل ابن المقرئ الحنبلي وإقرار الطبراني له:

رُوِيَ عن أبي بكر بن أبي علي، قال: كان ابن المقرئ يقول: كنت أنا والطبراني، وأبو الشيخ بالمدينة، فضاق بنا الوقت، فواصلنا ذلك اليوم، فلما كان وقت العشاء حضرت القبر. وقلت: يا رسول الله الجوع، فقال لي الطبراني: اجلس، فإما أن يكون الرزق أو الموت.

فقممت أنا وأبو الشيخ، فحضر الباب علوي، ففتحناه، فإذا معه غلامان بقفتين فيهما شيء كثير، وقال: شكوتوني إلى النبي ﷺ؟ رأيته في النوم، فأمرني بحمل شيء إليكم.

قال أبو عبد الله بن مهدي: سمعت ابن المقرئ، يقول: مذهبي في الأصول مذهب أحمد بن حنبل، وأبي زرعة الرازي^(١).

= في المجمع برقم (١٤٢٧٢) وقال: رواه الطبراني وفيه محمد بن سلام الجمحي وهو ثقة وفيه ضعف. وبقيّة رجاله ثقات.

(١) سير أعلام النبلاء ٣١/ ٤٧٤.

يقدر عليه إلا هو - وهذا حق - ولذلك أنكر على من استدل بحديث: إنه لا يستغاث بي، على حرمة الاستغاثه مطلقاً فانظر ماذا قال: "وقد يكون في كلام الله ورسوله ﷺ عبارة لها معنى صحيح لكن بعض الناس يفهم من تلك غير مراد الله ورسوله ﷺ فهذا يرد عليه فهمه. كما روى الطبراني في معجمه الكبير «أنه كان في زمن النبي ﷺ منافق يؤذي المؤمنين فقال أبو بكر الصديق: قوموا بنا لنستغيث برسول الله ﷺ من هذا المنافق فقال النبي ﷺ إنه لا يستغاث بي وإنما يستغاث بالله»^(١) فهذا إنما أراد به النبي ﷺ. المعنى الثاني وهو أن يطلب منه ما لا يقدر عليه إلا الله وإلا فالصحابة كانوا يطلبون منه الدعاء ويستسقون به كما في صحيح البخاري عن ابن عمر قال: ربما ذكرت قول الشاعر وأنا أنظر إلى وجه النبي ﷺ يستسقي فما ينزل حتى يجيش له ميزاب:

وأبيض يستسقى الغمام بوجهه شمال التمامى عصمة للأرامل

وهو قول أبي طالب، ولهذا قال العلماء المصنفون في أسماء الله تعالى: يجب على كل مكلف أن يعلم أن لا غياث ولا مغيث على الإطلاق إلا الله وأن كل غوث فمن عنده وإن كان جعل ذلك على يدي غيره فالحقيقة له سبحانه وتعالى ولغيره مجاز"^(٢).

(١) حديث "إنه لا يستغاث بي وإنما يستغاث بالله" رواه الطبراني وهو ضعيف بهذا اللفظ، انظر مجمع الزوائد برقم ١٧٢٧٦ وقد رواه أحمد ٣١٧/٥ برقم ٢٢٧٥٨ بغير هذا السياق عن عبادة بن الصامت قال "خرج علينا رسول الله ﷺ فقال أبو بكر رحمه الله قوموا نستغيث إلى رسول الله ﷺ من هذا المنافق، فقال رسول الله ﷺ: إنه لا يقام لي إنما يقام لله تبارك وتعالى." فكان نهي النبي ﷺ عن القيام له لا عن الاستغاثه به. ومعلوم أن الإمام أحمد لا يعدل عن لفظ إلى آخر إلا لسبب. ولو جرينا وراء هذه القاعدة التي وضعها الإمام في مسنده وهي: كل ما ليس في المسند فليس بحجة. لكان حديث الطبراني ليس بحجة عند أحمد. وتظهر فائدة هذه القاعدة حين نقارن بين الروايات في الكتب الأخرى - حتى الصحيحين - وبين روايات المسند فنجد الفرق الكبير، ونذكر معرفة الإمام العالية لعلل الأحاديث خاصة في العقائد. - مع العلم أن عكس القاعدة غير صحيح -

عنده.. قال رحمه الله تعالى: "﴿فَاسْتَغْنَتْهُ الَّذِي مِنْ شَيْعِلِهِ عَلَى الَّذِي مِنْ عَدُوِّهِ﴾" [القصص: ١٥] احتج بها الشيخ شمس الدين الجزري شارح المنهاج في أصول الفقه على الشيخ تقي الدين ابن تيمية فيما قيل عنه أنه قال: لا يستغاث برسول الله ﷺ لأن الاستغاثة بالله عز وجل من خصائصه وحقوقه الخاصة به فلا تكون لغيره كالعبادة.

وتقرير الحجة المذكورة: أنه قال: يجب أن ينظر في حقيقة الاستغاثة ماهي وهي الاستنصار والاستصراخ ثم قد وجدنا هذا الإسرائيلي استغاث بموسى واستنصره واستصرخه بنص هذه الآيات وهي استغاثة مخلوق بمخلوق وقد أقر موسى عليها الإسرائيلي وقد أقر الله عز وجل موسى على ذلك ولم ينكر محمد ﷺ ذلك لما نزلت هذه الآيات أي فكان هذا إقرارا من الله عز وجل ورسوله على استغاثة المخلوق بالمخلوق وإذا جاز أن يستغاث بموسى فبمحمد ﷺ أولى لأنه أفضل بإجماع.

ومما يحتج به على ذلك: حديث هاجر أم إسماعيل حيث التمت الماء لابنها فلم تجد فسمعت حساً في بطن الوادي فقالت: قد أسمعت إن كان عندك غواث وهذا في معنى الاستغاثة منها بجبريل وقد أقرها على ذلك ولم ينكره النبي - ﷺ - عليها لما حكاه عنها.

ولأن اعتقاد التوحيد من لوازم الإسلام فإذا رأينا مسلماً يستغيث بمخلوق علمنا قطعاً أنه غير مشرك لذلك المخلوق مع الله عز وجل وإنما ذلك منه طلب مساعدة أو توجه إلى الله ببركة ذلك المخلوق، وإذا استصرخ الناس في موقف القيامة بالأنبياء ليشفعوا لهم في التخفيف عنهم جاز استصراخهم بهم في غير ذلك المقام. وقد صنف الشيخ أبو عبد الله النعمان كتاباً سماه: (مصباح الظلام في المستغيثين بخير الأنام) واشتهر هذا الكتاب وأجمع أهل عصره على تلقيه منه بالقبول وإجماع أهل كل عصر حجة فالمنكر لذلك مخالف لهذا الإجماع فإن قيل: الآية المذكورة في قصة موسى والإسرائيلي ليست في محل النزاع من وجهين:

أحدهما: أن موسى حيثئذ كان حيا ونحن إنما نمنع الاستغاثة بميت.

الثاني: أن استغاثة صاحب موسى به كان في أمر يمكن موسى فعله وهو إعانته على خصمه وهو أمر معتاد ونحن إنما نمنع من الاستغاثة بالمخلوق فيما يختص فعله بالله عز وجل كالرحمة والمغفرة والرزق والحياة ونحو ذلك فلا يقال: يا محمد اغفر لي أو ارحمني أو ارزقني أو أجبني أو أعطني مالا وولدا لأن ذلك شرك بإجماع.

وأجيب عن الأول: بأن الاستغاثة إذا جازت بالحي فبالميت المساوي فضلا عن الأفضل أولى لأنه أقرب إلى الله عز وجل من الحي لوجوه:

أحدها: أنه في دار الكرامة والجزاء والحي في دار التكليف.

الثاني: أن الميت تجرد عن عالم الطبيعة القاطعة عن الوصول إلى عالم الآخرة والحي متلبس بها.

الثالث: أن الشهداء في حياتهم محجوبون وبعد موتهم أحياء عند ربهم يرزقون. وعن الثاني: أن ما ذكرتموه أمر مجمع عليه معلوم عند صغير المسلمين فضلا عن كبيرهم أن المخلوق على الإطلاق لا يطلب منه ولا ينسب إليه فعل ما اختصت القدرة الإلهية به وقد رأينا أغمار الناس وعامتهم وأبعدهم عن العلم والمعرفة يلوذون بحجرة النبي ﷺ ولا يزدون على أن يسألوا الشفاعة والوسلية يا رسول الله اشفع لنا يا الله ببركة نبيك اغفر لنا فصار الكلام في المسألة المفروضة فضلا لا حاجة بأحد من المسلمين إليه.

وإذا لم يكن بد من التعريف بهذا الحكم خشية أن يقع فيه أحد فليكن بعبارة لا توهم نقصا في النبي ﷺ ولا غضا من منصبه مثل أن يقال: ما استأثر الله عز وجل بالقدرة عليه فلا يطلب من مخلوق على الإطلاق أو نحو هذا ولا يتعرض للنبي ﷺ بسلب الاستغاثة عنه مطلقا ولا مقيدا ولا يذكر إلا بالصلاة والسلام عليه والرواية عنه ونحو ذلك.

هذا حاصل ما وقع في هذه المسألة سؤالاً وجواباً ذكرته بمعناه وزيادات من عندي^(١). وهذا الكلام يؤكد ما يلي:

- موافقة الطوفي لكلام ابن الجزري في رده على ابن تيمية.
- عدم صحة تكفير المستغيث لأن اعتقاد التوحيد من لوازم الإسلام، فإذا رأينا مسلماً يستغيث بمخلوق علمنا قطعاً أنه غير مشرك لذلك المخلوق مع الله عز وجل وإنما ذلك منه طلب مساعدة أو توجه إلى الله ببركة ذلك المخلوق.
- أننا إذا جوزنا الطلب من الحي فالأولى أن نجوزه من الميت. لأنه أقرب إلى الله تعالى ولأنه تجرد عن عالم الطبيعة. أقول: ولكن هذا يكون على سبيل الكرامة وخرق العادات لا على وجه عادي.
- أن نفي الاستغاثة بالنبي مطلقاً انتقاص لحقه وطعن في فضيلته الكبرى وهي الشفاعة فالباب واحد والمعنى واحد. فالواجب أن يقال: ما استأثر الله عز وجل بالقدرة عليه فلا يطلب من مخلوق على الإطلاق.
- أن الصورة التي أجازها ابن الجزري وتابعه الطوفي: هي يا رسول الله اشفع لنا، يا الله ببركة نبيك اغفر لنا. وابن تيمية ينكر ما هو أشد من هذه الصورة كطلب الشفاء والنصر والمال والولد والمطر فيما لا يقدر عليه إلا الله - وهذا لم يصرح الطوفي وابن الجزري بجوازه فكان فيه نظر -.

والناظر في كلام ابن تيمية - حقيقة - لا يجد انتقاصاً من مكانة النبي ﷺ بل كله تعظيم له ولفضائله ولستته ولكن ابن تيمية ينكر الاستغاثة به فيما لا يقدر عليه إلا الله.

نقل ابن قيم الجوزية للاستغاثة والشكوى لسيدنا رسول الله

الناظر في كتب العلامة ابن القيم يجد حكايات عديدة عن كرامات الصالحين

(١) الإشارات الإلهية في المباحث الأصولية للطوفي (٣/ ٨٩-٩٣).

والتي فيها استغاثه برسول الله دون إنكار ذلك، فقد ذكر في كتاب الكبائر، وفي كتاب السنّة والبدعة، نقلاً عن الحافظ السلفي نزيل الإسكندرية، بإسناده إلى يحيى بن أعطاف المعدل، أنّه حكى عن شيخ دمشقي جاور الحجاز سنين قال: كنت بالمدينة في سنة مجدبة، فخرجت يوماً إلى السوق لأشتري دقيقاً رباعي، قال: فأخذ الدقاق الرباعي وقال: العن الشيخين - أبا بكر وعمر -، حتى أبيعك الدقيق فامتنعت من ذلك، وقال: فراجعني مرات وهو يضحك، فضجرت منه، وقلت لعن الله من يلعنهما قال: فلطم عيني فسالت على خدي، فرجعت إلى المسجد، وكان لي صديق من أهل ميفارقين جاور بالمدينة سنين، فسألني عمّا جري فأخبرته، فقام معي إلى الحجرة المقدّسة فقال: السّلام عليك يا رسول الله قد جنّناك مظلومين فخذ بثأرنا ثمّ رجعنا فلما جنّ الليل نمّتُ فلمّا استيقظت وجدت عيني صحيحة أحسن ما كانت وذكر بقية القصة^(١).

وقد ذُكرت في القصة الاستغاثة صراحةً بسيد ولد آدم (صلى الله عليه وآله وسلم). ولم ينكرها ابن القيم لأنها طلب فيها يقدر عليه ﷺ.

كلام العلامة السفاريني:

قال العلامة محمد السفاريني الحنبلي الأثري رحمه الله تعالى في كتابه "البحور الزاهرة في علوم الآخرة" (١/ ٦٦٢) "ولقد كنت قلت في المعنى مستغنياً بالنبي ﷺ من هول ذلك (في يوم القيامة والحساب) وأشكوه:

إليك أشكو رسول الله من وجلي
 نأى شبابي وجاء الشيب يخبرني

نأى شبابي سدى واحتاط بي أجلي
 بأننى راحل للقبر واخجلني

(١) نقلا من كتاب (دلائل المحيين في التوسل بالأنبياء والصالحين) من تأليف الشيخ فتحي سعيد عمر الحجيري بتقديم الشيخ محمد عبد الباعث الكتاني والدكتور جمال فاروق والدكتور أسامة السيد محمود الأزهرى. صدر عن دار جوامع الكلم.

وقد نص الشطي على عدم جواز تكفير المستغيث إن علم منه صحة التوحيد، وذكر على ذلك قصة وقعت مع جده علامة الحنابلة في دمشق الشيخ حسن الشطي، فيها أنه سمع امرأة تستغيث برسول الله يحيى في الجامع الأموي فأراد أن يعلمها الأدب والمعروف، فلما تكلم معها علم منها صحة التوحيد وأن مقصودها التوسل والاستشفاع وأنها توقن بأن الفاعل هو الله فتركها لما رأى صحة عقيدتها. انظر صفحة ٩.

وقد ذكر في هذا الكتاب إرسال الشيخ محمد بن عبد الوهاب رسالة في معتقده إلى علامة الحنابلة في الشام ليحصل على تقريره فرفض الشيخ الشطي بل تبرأ من عقائد النجدية.

أما الألفاظ الموهمة المشكلة التي يتكلم فيها بعض العوام فلا يجوز تكفيرهم بها قال الشطي: "هذه الألفاظ الموهمة محمولة على المجاز العقلي والقرينة عليه صدوره من موحد ولذا إذا سئل العامي عن صحة معتقده بذلك فيجيبك بأن الله الفعال وحده لا شريك له" (١).

وقد رد الشطي على من يفرق بين الاستغاثة بالحي والميت في برزخه فقال: "وأما الذين يفرقون بين الحالتين فهم إلى الشرك أقرب ومذهبهم يوهم التأثير للحي فقد أخذوا من حيث لا يشعرون ودخل الشرك في توحيدهم شأؤوا أم أبوا فكيف يدعون أنهم محافظون على التوحيد وينسبون غيرهم إلى الإشرak، سبحانه هذا بهتان عظيم. فالتوسل والتشفع والاستغاثة كلها بمعنى واحد وليس لها في قلوب المؤمنين معنى إلا التبرك بذكر أحباب الله تعالى.... وذلك مثل الكسب العادي فلا تأثير لشيء من ذلك أصلاً... كما تقول هذه الأكلة أشبعني وهذه الشربة أروني ونحو ذلك والمشع والمروي هو الله تعالى بهذا السبب" (٢).

(١) ص ٢١.

(٢) ص ٣٠.

الخلق ﷺ وعلى آله وصحبه ومن تبعهم على الحنيف من صفوته وأحبابه فوجدته متوشحاً بوشاح الأدلة الشرعية ناطقاً بصحيح العقيدة السنية قاطعاً لبُدع المخالفين ﴿الَّذِينَ فَرَقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيعًا كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾ [الروم: ٣٢] جعلوا التعصب للبدع ديانتهم التي بها يدينون ورؤوس أموالهم التي بها يتجرون وتبعهم خلق كثير على ذلك وعمما قريب سيعلمون الناجي من الهالك ﴿قَالَ مُرْقُوهَا إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰ آثَرِهِمْ مُّقْتَدُونَ﴾ [الزخرف: ٢٣] وهم بمعزل عما ينبغي لنا ولهم اتباعه من الصواب ولسان حال هذا الرد من الكتاب يتلو عليهم ﴿لَيْسَ بِأَمَانِيكُمْ وَلَا أَمَانِي أَهْلِ الْكِتَابِ﴾ [النساء: ١٢٣]... وأن القول بالتوسل بسيد الخلق هو المذهب القويم الأحمد خصوصاً وأنه موافق لمذهب أروع الأئمة إمامنا الإمام أحمد، فهو الجدير بأن تفتخر به الأقطار الشامية وتقوم على منبر الشكر له على هذا الصنيع ديارنا المصرية...".

هذا هو كلام السادة الحنابلة في مسألة طال فيها الجدل وكثر بسببها التكفير والتضليل، وخلاصته أنه لا يجوز تكفير المسلمين بهذه المسألة إن علم منهم صحة التوحيد، فليس كل نداء وطلب يعد شركاً، والاستغاثة لها محمل حسن وهي التوسل والتشفع.

مع أنه يجب علينا إنكار^(١) الألفاظ الموهمة عند العوام كطلب الشفاء والنصر والمطر والذرية من القبور. وقد سألت شيخي الشيخ أكرم عبد الوهاب - أكرمه الله ورعاه - مدير دار النور في الموصل عن الاستغاثة فأخبرني عن شيخه علامة العراق الذي ما كان مثله في المعقولات والفقه الشافعي الشيخ عبد الكريم المدرس رحمه الله أنه يرى جوازها ولكن الأفضل عدم إشاعة ذلك بين العوام.

(١) ويجب إنكار القول بجواز الاستعانة بالجن واستعمالهم الذي قال به ابن تيمية وبعض السلفية المعاصرة.

ءَاتَيْنَهُمْ مِّنْ كُتُبٍ يَدْرُسُونَهَا وَمَا أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمْ قَبْلَكَ مِن نَّذِيرٍ ﴿٤٤﴾. وقوله تعالى في سورة السجدة: ﴿لَتُنذِرَ قَوْمًا مَّا أَتَتْهُمْ مِّن نَّذِيرٍ مِّن قَبْلِكَ﴾ [السجدة: ٣].

قال الإمام السيوطي: "وقد أطبقت أئمتنا الأشاعرة من أهل الكلام والأصول، والشافعية من الفقهاء على أن من مات ولم تبلغه الدعوة يموت ناجياً وأنه لا يقاتل حتى يدعى إلى الإسلام، وأنه إذا قتل يضمن بالدية والكفارة نص عليه الإمام الشافعي رضي الله عنه وسائر الأصحاب بل زاد بعض الأصحاب وقال: إنه يجب في قتله القصاص ولكن الصحيح خلافه لأنه ليس بمسلم حقيقي وشرط القصاص المكافأة، وقد علل بعض الفقهاء كونه إذا مات لا يعذب بأنه على أصل الفطرة ولم يقع منه عناد ولا جاءه رسول فكذبه، وهذا المسلك أول ما سمعته في هذا المقام نحن فيه من شيخنا شيخ الإسلام شرف الدين المناوي فإنه سئل عن والد النبي ﷺ هل هو في النار؟ فزأر في السائل زأرة شديدة فقال له السائل: هل ثبت إسلامه؟ فقال: إنه مات في الفترة ولا تعذيب قبل البعثة" (١).

وإخراج والديه من أهل الفترة يجب أن يكون عليه دليل قطعي لا ظني وهذا ما قرره علماء الحنبلة. قال العلامة مرعي بن يوسف الكرمي الحنبلي في كتابه "بهجة الناظرين وآيات المستدلين"، تحت عنوان: "في أهل الفترة". قال رحمه الله تعالى: (... وإذا تقررت هذه القاعدة التي مهدها الأشاعرة والآية ظاهرة أو صريحة (٢)، علم أن المدار في الاعتقادات ليس إلا على ما عليه أهل السنة والجماعة وعلم أن الحق الواضح الجلي الذي لا غبار عليه أن أبوي النبي ﷺ ناجيان لا عقاب عليهما، كذا أهل الفترة جميعهم وهم من لم يرسل إليهم رسول يكلفهم بالإيمان فلا يرد من كان في زمن عيسى عليه السلام ومن قبله من العرب لأنهم أعني أنبياء بني إسرائيل لم يرسلوا إلى العرب، فالعرب في زمن

(١) الحاوي للفتاوى ٢/ ١٩١. يذكر بعض السلفية أن السيوطي من المتساهلين في مثل هذه المسائل ولذلك

كان الحافظ السخاوي يرد عليه، وعند الرجوع للسخاوي نجد أن موقفه قريب من هذا الموقف.

(٢) يعني آية: وما كنا معذبين حتى نبعث رسولاً.

أولئك الأنبياء أهل فترة. كما أن الصحيح أنه لم يرسل أحد غير نبينا للجن وإنما كان إيمان فرقة من الجن لموسى تبرعاً منهم كما أن تنصر وتهود بعض العرب إنما كان تبرعاً منهم فهم مع ذلك باقون على كونهم من أهل الفترة لأن تلك الرسل لم يؤمروا بدعايتهم إلى الله وتكليفهم الايمان فلزم بقاؤهم على الفترة. وقد تقرر في أهلها أنه لا عذاب عليهم، نعم من ورد فيه حديث صحيح من أهل الفترة بأنه من أهل النار فإن أمكن تأويله فذاك وإلا لزمنا أن نؤمن بهذا الفرد بخصوصه وإن لم يوافق ما مهده أئمتنا لأن الأدلة الجزئية لا يقضى به على الأدلة الكلية. وقد قررنا أن الأدلة الكلية ناصة على أنه لا تعذيب إلا بعد بلوغ البعثة إليهم فتأمل هذا الذي قررته ووضحته لتستريح به من اختلافات مبنية على مجرد الظواهر من غير تحقيق للمآخذ ولا تمهيد للقواعد مما لم يحظ كثير من المحدثين به فأخذوا بظواهر رووها جامدين عليها لغفلتهم عما قرره الأئمة الذين عليهم المعتمد في تحقيق العلوم النقلية والعقلية ومن سلك القول بمجرد الظواهر ولم ينظر لما قرره الأئمة ومهدوه أتعب نفسه ولم يتحصل على شيء اهـ.

فهذا شيخ الحنابلة في عصره ينص على وجوب الأخذ بالأدلة الكلية وأنه لا يجوز معارضتها بأدلة جزئية، وأن من قدم الأدلة الجزئية على الكلية هم المحدثون الجاحدون الذين غفلوا عن تحقيق العلوم العقلية والنقلية.

ومن الذين قالوا بنجاة أهل الفترة القاضي أبو يعلى في المعتمد حيث قال: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٥] فأخبر أنهم آمنون من العذاب قبل بعثة الرسل^(١). ونقل سبط ابن الجوزي هذا الرأي في كتاب مرآة الزمان عن جماعة فإنه حكى كلام جده على حديث إحياء أمه عليها السلام ثم قال ما نصه: وقال قوم قد قال الله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٥] والدعوة لم تبلغ أباه وأمه فما ذنبهما^(٢).

(١) مختصر المعتمد ص ٢٢.

(٢) الحاوي للفتاوى ١٩١ / ٢. ويظهر هذا النقل تراجع ابن الجوزي عن قوله الأول والله أعلم.

الرد على أحاديث عدم نجاة والديه:

وقد أجابوا عن الأحاديث المروية في عدم نجاتها بأنها أحاديث آحاد لا تعارض القطعي من القرآن وأنها ظنية الدلالة، منها ما رواه مسلم عن أبي هريرة قال زار النبي ﷺ قبر أمه فبكى وأبكى من حوله فقال «استأذنت ربي في أن أستغفر لها فلم يؤذن لي واستأذنته في أن أزور قبرها فأذن لي فزوروا القبور فإنها تذكرك الموت»^(١). فليس فيه أنها من أهل النار. قال البرزنجي رحمه الله: الاستغفار فرع من الذنب والذنب فرع من التكليف فلا تكليف فلا ذنب فلا استغفار.

وقال السيوطي: "وأما حديث: (أُمِّي مع أُمِّكُمَا) فأخرجه الحاكم في مستدركه وقال: صحيح وشأن المستدرک في تساهله في التصحيح معروف، وقد تقرر في علوم الحديث أنه لا يقبل تفرد بالتصحيح، ثم إن الذهبي في مختصر المستدرک لما أورد هذا الحديث ونقل قول الحاكم صحيح قال عقبه: قلت لا والله فعثمان بن عمير ضعفه الدارقطني، فبين الذهبي ضعف الحديث وحلف عليه يميناً شرعياً، وإذا لم يكن في المسألة إلا أحاديث ضعيفة كان للنظر في غيرها مجال" (٢).

أما ما رواه مسلم من طريق ثابت عن أنس أن رجلا قال يا رسول الله أين أبي؟ قال «في النار». فلما قفي دعاه فقال «إن أبي وأباك في النار»^(٣).

فإنه ظني الدلالة، يحتمل أنه يعني بقوله: "إن أبي" عمه أبا طالب، لأن العرب

(۱) صحیح مسلم ۳/ ۶۵، برقم ۲۳۰۴.

(٢) الحاوي ٢/ ٢١٣. ومن الأحاديث الضعيفة ما رواه البزار عن بريدة قال: كنا مع رسول الله ﷺ حتى إذا كنا بودان أو بالقبور سأل الشفاعة أمه - أحسبه قال - فضرب جبريل ﷺ صدره وقال: لا تستغفر لمن مات مشركاً". قال البزار: لم يروه هذا الإسناد إلا محمد بن جابر عن سالك بن حرب. قال الهيثمي: ولم أر من ذكر محمد بن جابر هذا وقد ضعفه أحمد بن حنبل وغيره. مجمع الزوائد ١/ ١٣٩.

(۳) صحیح مسلم ۱/۱۳۲. برقم ۵۲۱.

تسمي العم: أبا، وجاء بذلك الاستعمال كتاب الله العزيز منها قوله تعالى في البقرة: ﴿قَالُوا نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ وَإِزَاهُمْ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ﴾ [البقرة: ١٣٣]، وإسماعيل عمه قطعاً، فهو يعقوب ابن إسحاق بن إبراهيم.

وإذا فإنه يحتمل أنه ﷺ لما سأله الأعرابي بقوله: أين أبي؟ وقال له: إن أباك في النار، وولى والحزن باد عليه، فقال - عليه الصلاة والسلام - : "ردوه علي"، فلما رجع قال له: "إن أبي وأباك في النار". يحتمل أنه يعني بأبيه: أبا طالب، لأن العرب تسمي العم أبا لاسيما إذا انضم إلى العمومة الترية، والعطف، والدفاع عنه^(١).

وقد طرح الطحاوي إشكالاً في حديث عمران بن الحصين في مشكل الآثار وجوابه أن الأب المذكور في الحديث هو الأقصى لا الأدنى فقال: "عن عمران بن الحصين أن أباه الحصين بن عبيد أتى النبي ﷺ، وكان مشركاً، فقال: أرأيت رجلاً كان يقرى الضيف، ويصل الرحم، مات قبلك قال أبو جعفر: كأنه يعني بذلك أباه فقال رسول الله ﷺ: «إن أبي وأباك في النار». قال: فما مرت عشرون ليلة حتى مات مشركاً. قال: ففي هذا الحديث أن حصينا أبا عمران بن حصين مات مشركاً، وفي الحديث الأول ذكر إسلامه، وتعليم النبي ﷺ إياه ما ذكر تعليمه إياه فيه، وهذا اختلاف شديد فكان جوابنا له في ذلك بتوفيق الله عز وجل وعونه أن هذا وإن كان اختلافاً كما ذكر في هذين الحديثين، فإنه ليس من رسول الله ﷺ، وإنما هو من رواة هذين الحديثين، والله أعلم بحقيقة الأمر في ذلك ما هو، غير أننا تأملناهما فوجدناهما قد يخرجان بما لا اختلاف فيه، وذلك أن يكون عمران هو ابن حصين بن حصين بن عبيد، فيكون أبوه حصين المذكور بالإسلام في الحديث الأول من الحديثين اللذين ذكرناهما في هذا الباب أباه الأدنى هو الذي أسلم وعلمه رسول الله ﷺ ما علمه في الحديث المذكور فيه إسلامه من الحديثين

(١) هذا من كلام الشيخ محمد الأمين الشنقيطي من كتاب: من مجالس الشنقيطي، لتلميذه أحمد الشنقيطي.

ولكن قال له: إذا مررت بقبر كافر فبشره بالنار^(١) وهذا اللفظ لا دلالة فيه على والده ﷺ بأمر البتة وهو أثبت من حيث الرواية فإن معمرأ أثبت من حماد، فإن حماداً تكلم في حفظه ووقع في أحاديثه مناكير ذكروا أن ربيبه دسها في كتبه وكان حماد لا يحفظ فحدث بها فوهم فيها، ومن ثم لم يخرج له البخاري شيئاً ولا خرج له مسلم في الأصول إلا من روايته عن ثابت... ثم وجدنا الحديث ورد من حديث سعد بن أبي وقاص بمثل لفظ رواية معمر عن ثابت عن أنس فأخرج البزار، والطبراني، والبيهقي من طريق إبراهيم بن سعد عن الزهري عن عامر بن سعد عن أبيه أن أعرابياً قال لرسول الله ﷺ: (أين أبي؟ قال: في النار قال: فأين أبوك؟ قال حيثما مررت بقبر كافر فبشره بالنار) وهذا إسناد على شرط الشيخين فتعين الاعتماد على هذا اللفظ وتقديمه على غيره.

وقد زاد الطبراني، والبيهقي في آخره قال فأسلم الأعرابي^(٢).

فهذه الزيادة أوضحت بلا شك أن هذا اللفظ العام هو الذي صدر منه ﷺ ورآه الأعرابي بعد إسلامه أمراً مقتضياً للامثال فلم يسعه إلا امثاله، ولو كان الجواب باللفظ الأول لم يكن فيه أمر بشيء البتة، فعلم أن هذا اللفظ الأول من تصرف الرواي رواه بالمعنى على حسب فهمه، وقد وقع في الصحيحين روايات كثيرة من هذا النمط...^(٣).

ومجمل كلامهم أن الحديث صحيح ولكنه غير ثابت بهذا اللفظ الذي في مسلم بل بلفظ: "حيثما مررت بقبر كافر فبشره بالنار" وكل القرائن تدل عليه وتقويه.

(١) وما يقويه ما رواه البزار والطبراني في الكبير عن سعد - يعني ابن أبي وقاص - أن أعرابياً أتى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله أين أبي؟ قال: "في النار" قال: فأين أبوك؟ قال: "حيثما مررت بقبر كافر فبشره بالنار".

وزاد الطبراني: فأسلم الأعرابي فقال: لقد كلفني رسول الله ﷺ بعناء، ما مررت بقبر كافر إلا بشرته بالنار. قال الحافظ المهيمني: ورجاله رجال الصحيح. مجمع الزوائد ١/ ١٤٢.

(٢) الحاوي ٢/ ٢١٥.

(٣) الحاوي ٢/ ٢١٣. وقد وافقه على كلامه الشيخ المحدث عبد الله الغماري.

القول الثاني: القول بإحياء والدي النبي ﷺ حتى آمنا بدعوته:

لقد أعطي النبي ﷺ من المعجزات المادية شيئاً كثيراً منها: انشقاق القمر وتكليم الحيوانات والشجر والحجر له ونبع الماء من بين أصابعه وإبراء ذوي العاهات، ومنها إحياء الموتى قال الإمام الشافعي: "ما أعطى الله تعالى نبياً ما أعطى نبينا محمداً ﷺ. فقل له: أعطى عيسى إحياء الموتى فقال: أعطى محمداً ﷺ حنين الجذع حتى سمع صوته فهي أكبر من ذلك^(١).. فحنين الجذع عند الامام الشافعي أعظم من إحياء الموتى.

وإن الباحث في كتب الدلائل والشهائيل يجد أن النبي أحيا الموتى بإذن الله تعالى ومن ذلك^(٢):

- ما رواه البيهقي في دلائل النبوة أن النبي ﷺ دعا رجلاً إلى الإسلام فقال: لا أومن لك حتى تحمي لي بنتي فقال ﷺ: أرني قبرها فأراه إياه فقال ﷺ: يا فلانة، فقالت: لبيك وسعديك. فقال ﷺ: أتحبين أن ترجعي إلى الدنيا؟ فقالت: لا والله يا رسول الله إني وجدت الله خيراً لي من أبوي ووجدت الآخرة خيراً لي من الدنيا.

- وما رواه أبو نعيم أن جابراً ذبح شاة وطبخها وثرثد في جفنة وأتى به رسول الله ﷺ فأكل القوم وكان رسول الله ﷺ يقول لهم: كلوا ولا تكسروا عظماً ثم جمع عليه الصلاة والسلام العظام ووضع يده عليها ثم تكلم بكلام فإذا الشاة قد قامت تنفض أذنيها.

- وقد بوب الإمام الدارمي صاحب السنن في كتابه باباً بعنوان: "باب ما أكرم النبي ﷺ من كلام الموتى"^(٣) وأورد فيه حديث كلام الشاة المسمومة مع النبي ﷺ.

(١) المواهب اللدنية ٢٧٧.

(٢) نقلاً عن كتاب: الأنوار المحمدية من المواهب اللدنية، للنبهاني ٢٩٤.

(٣) انظر: سنن الدارمي ٤٦/١.

العلماء الذين قالوا بإحياء والدي النبي ﷺ من الحنابلة وأهل الحديث:

وقد أحيا الله تعالى والدي النبي ﷺ إكراماً له ومعجزة منه فأما به. روى ذلك جماعة من العلماء منهم: الطبراني الحنبلي والخطيب البغدادي وابن شاهين الحنبلي^(١) والدارقطني وابن عساكر - وإسناده ضعيف جداً، لكن قواه بعض العلماء كالسيوطي ومال إليه الحافظ السخاوي^(٢) إذ استحسن كلام ابن ناصر الدين، حيث قال في المقاصد الحسنة: "حديث (إحياء أبوي النبي حتى آمنا به) أوردته السهيلي عن عائشة وكذا الخطيب في السابق واللاحق وقال السهيلي إن في إسناده مجاهيل. وقال ابن كثير إنه حديث منكر جداً. وإن كان ممكناً بالنظر إلى قدرة الله تعالى لكن الذي ثبت في الصحيح يعارضه.... وما أحسن قول حافظ الشام ابن ناصر الدين الدمشقي^(٣)."

(جاء الله النبي مزيد فضل على فضل وكان به رؤوفاً)

(فأحيا أمه وكذا أباه لإيمان به فضلاً طيفاً)

(فسلم فالقديم بذات قدر وإن كان الحديث به ضعيفاً)

وقد كتبت فيه جزءاً والذي أراه الكف عن التعرض لهذا إثباتاً ونفياً^(٤).

قال السيوطي: "إن الله أحيا له أبويه حتى آمنا به. وهذا المسلك مال إليه طائفة كثيرة من حفاظ المحدثين وغيرهم. منهم ابن شاهين، والحافظ أبو بكر الخطيب البغدادي، والسهيلي، والقرطبي، والمحب الطبري، والعلامة ناصر الدين بن المنير، وغيرهم واستدلوا لذلك بما أخرجه ابن شاهين في الناسخ والمنسوخ، والخطيب البغدادي

(١) في الناسخ والمنسوخ، إذ جعل حديث عائشة في حجة الوداع ناسخاً لما ذكر من الأخبار.

(٢) وهو إمام من أئمة الحديث، ويعتبر من المتشددين في التصحيح، في مقابل السيوطي فهو من المتساهلين.

(٣) في كتابه مورد الصادي في مولد الهادي، وكان ممن يعظم ابن تيمية.

(٤) المقاصد الحسنة ٦٧. ولو كان يثبت حديث "إن أبي وأباك في النار" لما توقف في المسألة.

في السابق واللاحق، والدارقطني، وابن عساكر كلاهما في غرائب مالك بسند ضعيف عن عائشة قالت: حج بنا رسول الله ﷺ حجة الوداع فمر بي على عقبة بالحجون وهو باك حزين مغتم فنزل فمكث عني طويلاً ثم عاد إليّ وهو فرح متبسّم فقلت له فقال ذهب لقبر أُمّي فسألت الله أن يحييها فأحيّاها فأمنت بي ورددّها الله.

هذا الحديث ضعيف باتفاق المحدثين بل قيل إنه موضوع لكن الصواب ضعفه لا وضعه^(١).

وقال الإمام القرطبي: لا تعارض بين حديث الإحياء وحديث النهي عن الاستغفار، فإن إحياءهما متأخر عن الاستغفار لهما بدليل حديث عائشة أن ذلك كان في حجة الوداع، ولذلك جعله ابن شاهين ناسخاً لما ذكر من الأخبار^(٢).

وهو رأي العلامة ناصر الدين بن المنير المالكي في كتاب المقتفى في شرف^(٣)

وقال شيخ الحنابلة العلامة حسن بن عمر الشطي^(٤) تخميساً:

أيا من حاز فضلاً فوز بوصل	ففيه الخير محفوفاً بشمل
وألّق السمع ميموناً بقول	حبا الله النبي مزيد فضل
على فضل	وكان به رؤوفا

(١) الحاوي ٢/ ٢١٨.

(٢) الحاوي ٢/ ٢١٨.

(٣) الحاوي ٢/ ٢١٨.

(٤) وهو: الشيخ حسن بن عمر بن معروف الشطي الدمشقي الحنبلي البغدادي الأصل الشيخ الإمام، كانت ولادته في سنة خمس ومائتين وألف وله في مذهب الإمام أحمد بن حنبل التأليف المفيدة النافعة، وقد شرح الإظهار في النحو، وله مولد شريف، ومعراج منيف، وشرح على حزب الإمام النووي. وتوفي رضي الله عنه سنة ألف ومائتين وأربع وسبعين من الهجرة. من حلية البشر.

أولو فضل علا تغنم حباه	فدع أبويه من قول أباه
فأحيا أمه وكذا أباه	فكم خير جنى حقاً لباه
فضلاً منية	لإيمان به
فقدر المصطفى قدماً جدير	وإن تعجب فلا عجب كبير
فسلم فالقديم بهذا قدير	وإياك الجمود فذا خطير
ببه ضمه	وإن كان الحديث

القول الثالث: القول بعدم نجاة والدي النبي ﷺ وعدم دخولهما الجنة:

وأصحاب هذا القول هم ابن تيمية والبيهقي والنووي والطبري وابن كثير^(١) واستدلوا بالحديثين السابقين في صحيح مسلم، مع أن ابن تيمية^(٢) قال بنجاة أهل الفترة فقال ابن تيمية: "فلا يحكم بكفر أحد حتى تقوم عليه الحجة من جهة بلاغ الرسالة كما قال تعالى: ﴿لَئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾ [النساء: ١٦٥] وقال تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٥]^(٣).

والذي ينهي الخلاف معهم هو إثبات أن والديه ﷺ كانا من أهل الفترة وأنها لم يدركا الدعوة، أما الحكم على أهل الفترة بأنهم ناجون لعدم إدراك الدعوة ثم الحكم على أبيه بأنهما في النار - مع وجود العلة نفسها - فهو تناقض وتحكم غير مقبول ولا معقول، سيما وأنا متفقون على أنه لا تكليف بالعقل أو بالفطرة.

(١) انظر: فتح العليم في نجات أبي النبي ﷺ، ص ٢٠ للشيخ عبد العزيز بن عرفة السليمان الحنبلي المدرس بالمدرسة الصولتية في مكة.

(۲) وتابعه ابن کثر.

(۳) مجموع الفتاوى ۱۱/۴۰۶.

فانظر كيف توقف الإمام أحمد فيمن كان قبل النبي ولم يحكم بشيء فقال: "أما خديجة فلا أقول شيئاً"، وكيف اعتبر أن الكلام في ذلك من الكلام المذموم الذي كان يثبته المعتزلة.

وهذا حكم عام على من كان قبل النبي ﷺ ولم يثبت عليه الشرك.

صحة أحاديث أهل الفترة:

قد روى الإمام أحمد في مسنده حديث أهل الفترة:

قال الإمام أحمد: حدثنا علي بن عبد الله، حدثنا معاذ بن هشام، حدثنا أبي، عن قتادة، عن الأحنف بن قيس، عن الأسود بن سريع رضي الله عنه أن نبي الله ﷺ قال: "أربعة يحتاجون يوم القيامة: رجل أصم لا يسمع شيئاً، ورجل أحمق، ورجل هرم، ورجل مات في فترة، فأما الأصم فيقول: رب، قد جاء الإسلام وما أسمع شيئاً، وأما الأحمق فيقول: رب، قد جاء الإسلام والصبيان يحذفوني بالبعر، وأما الهرم فيقول: رب، لقد جاء الإسلام وما أعقل شيئاً، وأما الذي مات في الفترة فيقول: رب، ما أتاني لك رسول. فيأخذ موثقهم ليطعنه فيرسل إليهم أن ادخلوا النار، فوالذي نفس محمد بيده لو دخلوها لكانت عليهم برداً وسلاماً"^(١).

وغيرها من الأحاديث في أهل الفترة قال ابن كثير في التفسير: "إن أحاديث هذا الباب منها ما هو صحيح، كما قد نص على ذلك غير واحد من أئمة العلماء، ومنها ما هو حسن، ومنها ما هو ضعيف يقوى بالصحيح والحسن. وإذا كانت أحاديث الباب الواحد متعاضدة على هذا النمط، أفادت الحجة عند الناظر فيها"^(٢).

(١) مسند الإمام أحمد ٤/ ٢٤، برقم ١٦٣٤٤.

(٢) تفسير ابن كثير ٣/ ٤٢. وقد صححه ابن تيمية وابن القيم وابن عبد البر.

فالأئمة جمعوا الطرق وعرفوا علل الأحاديث قال ابن الجوزي: "ومن علوم الحديث معرفة علله وذلك بجمع طرقه. وقال أحمد بن حنبل إذا لم يجمع طرق الحديث لم يفهم. والحديث يفسر بعضه بعضا. وقال عبد الرحمن بن مهدي لأن أعرف علة الحديث هو عندي أحب إليّ من أن أكتب عشرين حديثا ليست عندي" (١).

قال ابن تيمية: "وأما ثبوت حكم الكفر في الآخرة للأطفال فكان أحمد يقف فيه تارة يقف عن الجواب وتارة يردهم إلى العلم كقوله: [الله أعلم بما كانوا عاملين] وهذا أحسن جوابيه كما نقل محمد بن الحكم عنه وسأله عن أولاد المشركين فقال: أذهب إلى قول النبي ﷺ: [الله أعلم بما كانوا عاملين]" (٢).

وقال ابن تيمية (٣): "وهذا التفصيل يُذهب الخصومات التي كره الخوض فيه لأجلها من كرهه فإن من قطع لهم بالنار كلهم جاءت نصوص تدفع قوله ومن قطع لهم بالجنة كلهم جاءت نصوص تدفع قوله ثم إذ قيل: هم مع آبائهم لزم تعذيب من لم يذنب انفتح باب الخوض في الأمر والنهي والوعد والوعيد والقدر والشرع والمحبة والحكمة والرحمة، فلهذا كان أحمد يقول: هو أصل كل خصومه" (٤).

فالأولى أن نتوقف فيهم - كما توقف أحمد في خديجة قبل البعثة وفي الأطفال - والظن أنهم يجيبون يوم القيامة كما قال الحافظ ابن حجر، وهذا أصح الأقوال وأقربها إلى

(١) الآداب الشرعية لابن مفلح ٢/ ١٢٦.

(٢) درء التعارض ٤/ ٢٩٥.

(٣) بعد أن روى عن الإمام أحمد عن أبي هريرة مرفوعا [أربعة يوم القيامة: رجل أصم لا يسمع شيئا ورجل أحمق ورجل هرم ورجل مات في فترة... قال: وقد جاءت بذلك عدة آثار مرفوعة إلى النبي ﷺ وعن الصحابة والتابعين بأنه في الآخرة يمتحن أطفال المشركين وغيرهم ممن لم تبلغه الرسالة في الدنيا وهذا تفسير قوله: [الله أعلم بما كانوا عاملين].

(٤) درء التعارض ٤/ ٢٩٥.

العقل والنقل وأشبه بأقوال إمامنا المبجل^(١). قال الحافظ أبو الفضل بن حجر العسقلاني: أن الظن بهما أن يطيعا عند الامتحان أمران: أحدهما ما أخرجه الحاكم في المستدرک وصححه عن ابن مسعود قال: (قال شاب من الأنصار لم أر رجلاً كان أكثر سؤالاً لرسول الله ﷺ منه يا رسول الله أرأيت أبواك في النار فقال: ما سألتهما ربي فيطيعني فيهما وإني لقائم يومئذ المقام المحمود)^(٢) فهذا الحديث يشعر بأنه يرتجى لهما الخير عند قيامه المقام المحمود وذلك بأن يشفع لهما فيوفقا للطاعة إذا امتحنا حيثئذ كما يمتحن أهل الفترة، ولا شك في أنه يقال له عند قيامه ذلك المقام سل تعط واشفع تشفع كما في الأحاديث الصحيحة فإذا سأل ذلك أعطيه، الأمر الثاني ما أخرجه ابن جرير في تفسيره عن ابن عباس في قوله تعالى: (ولسوف يعطيك ربك فترضى) (قال: من رضا محمد ﷺ أن لا يدخل أحد من أهل بيته النار...) اهـ كلام ابن حجر العسقلاني^(٣).

(١) وهو ما قال به الحافظ السخاوي، فهؤلاء هم أهل الحديث ورأيهم من رأي أهل السنة، فمن منا يتبع أهل الحديث نحن أم السلفية المعاصرة!

(٢) ورواه الإمام أحمد في المسند ١/ ٣٩٨. برقم ٣٧٨٧. وأظن أن هذا آخر ما يميل إليه الإمام أحمد.

(٣) الحواشي ١٩٧/٢.

أَلْبَشَرِ سَأْصِلِيهِ سَقَرٌ [المذثر: ١٨ - ٢٦]... والكلام كلام من قاله مبتدئاً به، لا كلام من قاله مبلغاً مؤدياً، وموسى - عليه السلام - سمع كلام الله من الله بلا واسطة، والمؤمنون يسمعه بعضهم^(١).

وقال: "والحاصل أن مذهب الحنابلة كسائر السلف أن الله - تعالى - يتكلم بحرف وصوت".

تنزيه الحنابلة لكلام الله تعالى عن الجسمية والحدوث:

وقد نزه كبار أئمة الحنابلة كلام الرب جل جلاله عن الجسمية والحدوث فهذا الإمام أبو يعلى قال: "والله تعالى متكلم بكلام قديم غير مخلوق ليس بجسم ولا جوهر ولا عرض وهو موصوف به فيما لم يزل وكلامه لا يشبه كلام الآدميين... خلافاً للمشبهة والقدرية والنجارية والكرامية في قولهم: كلام الله يشبه كلام الآدميين، والدلالة على أن كلام الله لا يجوز أن يكون جسماً هو أنه لو كان جسماً لوجب أن يكون متحيزاً قائماً بنفسه، وإذا كان كذلك وجب صح احتماله للألوان وسائر الأعراض ولو صح ذلك فيه لصح أن يحيا ويعلم ويقدر ويتكلم ويعلم ويقدر ويتكلم ويأمر وينهى كما يصح ذلك في غيره من الأجسام ولما بطل ذلك بطل أن يكون جسماً"^(٢).

وسأبحث أشهر المسائل في كلام الله تعالى عند الحنابلة:

❖ هل يقول الحنابلة بأن الله يتكلم بآلة وجارحة ولسان؟

(١) لوايح الأنوار ١/ ١٣٧.

(٢) المعتمد ٨٦. وقد أبطل أبو يعلى أن يكون الله محلاً للحوادث فقال: "وأيضاً لو كان مخلوقاً لكان لا يخلو الباري جل وعز أن يكون خلقه في نفسه أو قائماً بنفسه أو قائماً بغيره فيستحيل أن يحدثه في نفسه لأنه تعالى ليس بمحل للحوادث، ويستحيل أن يحدثه قائماً بنفسه لأنه صفة والصفة لا تقوم بنفسها ويستحيل أن يحدثه في غيره لأنه لو خلقه في غيره لوجب أن يكون كلاماً لذلك الغير لا كلاماً لله تعالى فلما فسدت هذه الوجوه صح أنه غير مخلوق".

وأن أحمد لا يخالف ذلك، فقال في كتاب خلق أفعال العباد ما يدعونه عن أحمد ليس الكثير منه بالبين ولكنهم لم يفهموا مراده ومذهبه، والمعروف عن أحمد وأهل العلم أن كلام الله تعالى غير مخلوق، وما سواه مخلوق لكنهم كرهوا التنقيب عن الأشياء الغامضة وتجنبوا الخوض فيها والتنازع إلا ما بينه الرسول عليه الصلاة والسلام^(١).

وقال العلامة السفاريني في رد هذه الفرية: "... فجعل الكلام كلام الباري، وجعل الصوت الذي يقرؤه به العبد صوت القارئ، وأصوات العباد ليست هي الصوت الذي ينادي الله به ويتكلم به كما نطقت النصوص بذلك، بل ولا مثله، فإن الله ليس كمثله شيء، لا في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله، فليس علمه كمثله علم المخلوقين، ولا قدرته مثل قدرتهم، ولا كلامه مثل كلامهم، ولا نداؤه مثل ندائهم، ولا صوته مثل أصواتهم، فمن قال عن القرآن الذي يقرؤه المسلمون: ليس هو كلام الله، أو هو كلام غيره، فهو ملحد مبتدع ضال، ومن قال: إن أصوات العباد أو المداد الذي يكتب به القرآن قديم أزلي، فهو ملحد مبتدع ضال، بل هذا القرآن هو كلام الله، وهو مثبت في المصاحف، وهو كلام الله مبلغا عنه مسموعا من القراء، ليس هو مسموعا منه - تعالى، فكلام الله قديم، وصوت العبد مخلوق"^(٢).

أما قدم صوت الباري فقد توقف الإمام أحمد فيه، فلم يقل بقدم صوت الله بل فوض ذلك وسكت عنه قال ابن النجار الحنبلي في شرح الكوكب المنير: "لم يكن في كلام الإمام أحمد ولا الأئمة أن الصوت الذي تكلم به قديم، بل يقولون: لم يزل الله متكلمًا إذا شاء بما شاء وكيف شاء، كقول أحمد والبخاري".

والقرآن لا يحل في شيء عند الحنابلة قال ابن حمدان: "وهو مرئي بالعين محفوظ في

(١) فتح الباري ١٣/٤٩٣.

(٢) لوامع الأنوار ١/١٣٨.

الصدر مكتوب في المصاحف وغيرها على ما يليق به في ذلك، وليس حالاً في شيء. قاله القاضي وابن الزاغوني وبقية مشايخ العراق^(١).

وقال الإمام تقي الدين ابن تيمية: "فقلت: هذا الذي يحكيه كثير من الناس عن الإمام أحمد وأصحابه، أن صوت القارئ، ومداد الصحف قديم أزلي كما نقله مجد الدين ابن الخطيب وغيره كذب مفترى، لم يقل ذلك أحمد، ولا أحد من علماء المسلمين، لا من أصحاب أحمد ولا غيرهم"^(٢).

وقد نسب بعض المتكلمين ذلك للحنابلة فرد عليهم العلماء المنصفون منهم نعمان بن محمود الألوسي في جلاء العينين في محاكمة الأحمدين ص ٣٠٣ فنقل عن الدواني: "بل قال بعضهم بقدم الجلد والغلاف.

(قال - الألوسي - : وهذا غير مقبول عند محققي الحنابلة، بل هو منكر منسوب إلى بعضهم، وقد كثر قادحوه منهم كما سيظهر لك إن شاء الله تعالى ذلك".

هل قال الحنابلة بأن كلام الله بصوت وحرف؟

إن القول بأن كلام الله تعالى بصوت وحرف أو ليس بحرف وصوت قول محدث حدث بعد المائة الثالثة. قال ابن تيمية: "إطلاق القول أن القرآن هو الحرف والصوت، أو ليس بحرف ولا صوت، كلاهما بدعة، حدثت بعد المائة الثالثة"^(٣).

ولكن الحنابلة يثبتون ما ثبت في الأحاديث النبوية الصحيحة مع تنزيه الله تعالى فيقولون: إن كلام الله بصوت لا كأصوات المخلوقين، وكلامه لا بألة ولا جارحة ولا لسان وشفتين ولا اصطكاك أجسام ولا بدخول هواء وخروجه، وهذا ليس فيه تشبيه

(١) نهاية المجتدين، ص ٢٧.

(٢) مجموع الفتاوى ١٢/٣٤.

(٣) مجموع الفتاوى ١٤/٣٤، وهو المروي عن الإمام البيهقي تلميذ الشافعي نقله عنه السجزي في رسالته.

وفي رواية أبي ذر بفتحها على البناء للمجهول". وروى البخاري في (خلق أفعال العباد) ص ١٤٩:

"وأن الله عز وجل ينادي بصوت يسمعه من بعد كما يسمعه من قرب، فليس هذا لغير الله جل ذكره".

ثم قال البخاري: وفي هذا دليل على أن صوت الله لا يشبه أصوات الخلق؛ لأنّ صوته جل ذكره يسمع من بعد كما يسمع من قرب وأن الملائكة يصعقون من صوته انتهى.

وقال العلامة المرداوي إمام الحنابلة في عصره بعد أن عرض أقوال المذاهب في المسألة في شرح الكوكب المنير: "فإن قيل: أي المذاهب أقرب إلى الحق والتحقيق من الأقوال التسعة؟ قلت: إن صحت الأحاديث بذكر الصوت فلا كلام في أنه أولى وأحرى وأصح من غيره، مع الاعتقاد فيه بما يليق بجلال الله تعالى وعظمته وكبريائه من غير تشبيه بوجه ما البتة. ثم قال: وقد صحت الأحاديث بحمد الله تعالى، وصححها الأئمة الكبار المعتمد عليهم، كأحمد، والبخاري، وابن المبارك، والرازي وغيرهم، حتى الحافظ ابن حجر في زمننا" اهـ.

وقد بلغت الأحاديث في الحرف والصوت نحو الثلاثين منها صحاح ومنها حسان. قال ابن النجار الفتوح في شرح الكوكب المنير: "وفي أحاديث أخر تبلغ نحو الثلاثين واردة في الحرف والصوت، بعضها صحاح وبعضها حسان، ويحتج بها أخرجها الضياء المقدسي وغيره. وأخرج أحمد غالبها، واحتج به، وأخرج غالبها أيضا ابن حجر في "شرح البخاري". واحتج بها البخاري أيضا وغيره من أئمة الحديث على أن الله يتكلم بحرف وصوت. وقد صححوا هذه الأحاديث واعتقدوها مع ما فيها، واعتمدوا عليها، منزّهين الله عما لا يليق بجلاله من شبهات الحدوث وغيرها، كما قالوا في سائر الصفات".

عقيدة الإمام عبد القادر الجيلاني في كلام الله:

وقال الإمام عبد القادر الجيلاني في ذلك: «فالأخبار تدل على أن كلام الله صوتٌ لا كصوت آدميين.. وذلك خلاف ما قالت الأشعرية من أن كلام الله معنى قائم بالنفس»^(١).

والخلاف في ذلك طويل دقيق^(٢)، وقد وافق جمع من الأشاعرة قول الحنبلة قال الحافظ ابن حجر: والذي استقر عليه قول الأشعرية أن القرآن كلام الله غير مخلوق، مكتوب في المصاحف محفوظ في الصدور مقروء بالألسنة"^(٣).

ومن أشهر الذين وافقوا الحنبلة في قولهم العلامة الإيجي صاحب المواقف، قال عثمان النجدي الحنبلي: "ولصاحب المواقف عضد الدين رحمه الله تعالى مقالة مفردة في تحقيق كلام الله تعالى تطابق ما تقدم، وذكرها السيد الشريف في شرحه للمواقف"^(٤).

رأي الإيجي والشهرستاني والآلوسي موافق لرأي الحنبلة:

جعل الإيجي هذا القول هو الأقرب إلى الأحكام الظاهرية المنسوبة إلى قواعد الملة

(١) الغنية لطالبي الحق ٦٠.

(٢) وقد حدث بسببه تحامل كبير على الحنبلة ومنهم الحافظ عبد الغني المقدسي قال ابن رجب: "وأما إنكار إثبات الصوت عن الإمام الذي ينتمي إليه الحافظ، فمن أعجب العجب، وكلامه في إثبات الصوت كثير جداً.

قال عبد الله ابن الإمام أحمد في كتاب السنة "سألت أبي عن قوم يقولون: لما كلم الله موسى لم يتكلم بصوت. فقال أبي: بلى، تكلم بصوت، هذه الأحاديث نروها كما جاءت". والمقصود ههنا: الإشارة إلى ما وقع في حق الحافظ، من التحامل عليه، والتعصب. طبقات الحنبلة ١/ ٤٢٣.

(٣) فتح الباري ١٣/ ٤٩٣.

(٤) نجاة الخلف ٣٥. قلت: الذي أراه أنه ليس الإيجي هو أول من حاول التقريب بين الإمام أحمد والإمام الأشعري في مسألة الكلام بل روي عن البلباني أنه كان يلقي الدروس في التقريب بينهما.

فقال في المواقف: "وهذا الذي فهموه من كلام الشيخ - الأشعري - له لوازم كثيرة فاسدة كعدم إكفار من أنكر كلامية ما بين دفتي المصحف مع أنه علم من الدين ضرورة كونه كلام الله تعالى حقيقة وكعدم المعارضة والتحدي بكلام الله تعالى الحقيقي، وكعدم كون المقروء والمحفوظ كلامه حقيقة إلى غير ذلك مما لا يخفى على المتفطن في الأحكام الدينية.

فوجب حمل كلام الشيخ على أنه أراد به المعنى الثاني، فيكون الكلام النفسي عنده أمراً شاملاً للفظ والمعنى جميعاً قائماً بذات الله تعالى وهو مكتوب في المصاحف مقروء بالألسن محفوظ في الصدور وهو غير الكتابة والقراءة والحفظ الحادثة... وهذا الذي ذكرناه وإن كان مخالفاً لما عليه متأخرو أصحابنا إلا أنه بعد التأمل تعرف حقيقته ثم كلامه. وهذا المحمل لكلام الشيخ مما اختاره الشيخ محمد الشهرستاني في كتابه المسمى بنهاية الإقدام، ولا شبهة في أنه أقرب إلى الأحكام الظاهرية المنسوبة إلى قواعد الملة"^(١).

وقال الشيخ محمد بن أحمد الجوهري الصغير الأشعري رحمه الله تعالى بعد أن قرر مذهب جمهور الأشاعرة في مسألة الكلام قال: "من الناس كالعضد الإيجي، والشهرستاني، ومن حذا حذوهما حيث ذهبوا إلى أنه: بحروف وأصوات قديمة، ومال إليه السيد في شرح المواقف"^(٢).

قال الإمام المفسر الألوسي الحنفي: "فاسمع الآن تحقيق الحق في كيفية سماع موسى عليه السلام كلام الحق فأقول الذي انتهى إليه كلام أئمة الدين كالماتريدي والأشعري وغيرهما من المحققين أن موسى عليه السلام سمع كلام الله تعالى بحرف وصوت كما تدل عليه النصوص التي بلغت في الكثرة مبلغاً لا ينبغي معه تأويل"^(٣) ولا

(١) شرح المواقف.

(٢) "التوحيد على متن منقذة العبيد" ص/ ١٢١.

(٣) ذهب الغزالي إلى أن القول بالكلام النفسي من المسائل الغامضة: "وفي فهم أصل كلام النفس غموض فالتفريع عليه وتفصيل أقسامه لا محالة يكون أغمض" المستصفي.

يناسب في مقابلته قال وقيل، فقد قال تعالى: "وناديناه من جانب الطور الأيمن" "وإذ نادى ربك موسى" "نودي من شاطيء الوادي الأيمن" إذ ناداه ربه بالوادي المقدس طوى" "نودي أن بورك من في النار ومن حولها" واللائق بمقتضى اللغة والأحاديث أن يفسر النداء بالصوت بل قد ورد إثبات الصوت لله تعالى شأنه في أحاديث لا تحصى وأخبار لا تستقصي^(١).

الخلافاً في مسألة الكلام خلاف فرعي بين الحنبلة والأشاعرة:

ومع وجود هذا الخلاف الطويل الدقيق بين الحنبلة والأشاعرة في مسألة الكلام إلا أنهم قد اتفقوا على الأصل فالمذهبان اعتقدا:

- أن الله متكلم وصفة الكلام قديمة.
- أن الله يتكلم لا بألة ولا جارحة ولا لسان وشفيتين ولا اصطكاك أجسام ولا بدخول هواء وخروجه.
- أن القرآن هو كلام الله. (سواء أقلنا هو قائم بالذات وما في المصحف عبارة عنه^(٢) أو قلنا ما في المصاحف والصدور هو قرآن).
- أن الله لا تحمل فيه الحوادث. وقد نص على ذلك جمهور الحنبلة منهم أبو يعلى في المعتمد وابن حمدان في نهاية المبتدئين.
- أن أحاديث الصوت صحيحة كما ذكر الحفاظ ومنهم ابن حجر فإما التفويض أو التأويل.

ثم لا يوجد خلاف عملي بين الفريقين فقد اعتقدوا أن القرآن حجة شرعية يجب

(١) روح المعاني ١/ ١٧.

(٢) وقد نهى الإمام أحمد عن القول بالعبارة والحكاية حسماً للمادة وسداً للباب. ورأى أن القول بالحكاية لم بدعة لم يقل بها السلف. انظر: نهاية المبتدئين ٢٦.

الأخذ به لأن الأمر والنهي فيه هو الله. وهو كلام الله تعالى أنزله على سيدنا محمد ﷺ. وأنه محفوظ من التبديل والتحريف وأنه يجب إكرام المصحف ومحرم إهانتة^(١). هذا مما اتفق عليه الحنابلة والأشاعرة^(٢).

والذي أراه في هذه المسألة أن الخلاف فيها لفظي وقد أشار إلى ذلك العلامة الطوفي الحنبلي في شرح مختصر الروضة^(٣).

ولتقارب القولين ذهب بعض الحنابلة كصدقة بن الحسين البغدادي^(٤) وابن الزاغوني إلى قول الأشاعرة، وذهب بعض الأشاعرة والماتريدية إلى قول الحنابلة كابن حجر والإيجي والآلوسي الحنفي.

وأما إنكار أكثر الأشاعرة لقول الحنابلة فقد كان لعدم بلوغهم صحة الأحاديث في الصوت، على أن بعض الحنابلة كالسجزي قد بالغ في رد كلام الأشاعرة - ومنهم الباقلاني - حتى اتهمهم بالزندقة وهذا بعيد عن الحقيقة لما بين الفريقين من اشتراك في الأصول والمعاني واختلاف في العبارات والألفاظ كما رأيت.

قال الحافظ ابن حجر: "ومن شدة اللبس في هذه المسألة كثر نهي السلف عن

(١) مما افترى على الأشاعرة أنهم يقولون بجواز إهانة المصحف، وهذا كذب محض.

(٢) ولذلك أرى أن الخلاف لفظي لا أصلي.

(٣) قال: "وأما وجه كون نزاعهم لفظياً؛ فهو أن يكونوا خصوا كلام الله تعالى بكلامه النفسي، على ما هو رأي الجهمية والأشعرية، وخصوا القرآن بهذه العبارات المتلوة الدالة على المعنى النفسي عندهم، وحينئذ يرجع النزاع إلى إثبات الكلام النفسي، وتخرج هذه المسألة عن التنازع فيها". شرح مختصر الروضة ١٠/٢، وذهب في إحدى المسائل إلى أنها ممكنة على مذهب الأشاعرة في الكلام النفسي. وذهب الغزالي الأشعري إلى أنها من المسائل الغامضة. قال الغزالي في المستصفى: "وفي فهم أصل كلام النفس غموض فالتفريع عليه وتفصيل أقسامه لا محالة يكون أغمض".

(٤) وهو من متكلمي الحنابلة.

الخوض فيها واكتفوا باعتقاد أن القرآن كلام الله غير مخلوق، ولم يزدوا على ذلك شيئاً وهو أسلم الأقوال والله المستعان^(١).

هل كفر الإمام أحمد اللفظية؟ وما مقصوده بذلك؟

من المسائل التي شنع بها المخالفون على الإمام أحمد مسألة اللفظية، وهي القول: بأن لفظي بالقرآن مخلوق. وفيه تفصيل إن أراد باللفظ ما هو ملفوظ أي القرآن أو أراد باللفظ صوت القارئ. كما كان رأي البخاري ومسلم.

ونجد أنه حدث زيادة في عبارات الإمام أحمد من قبل الرواة، فرواية تكفير اللفظية مكذوبة على الإمام أحمد، كما حدث عدم فهم عبارات الإمام أحمد عند بعض المتقدمين. قال الحافظ ابن رجب عن عقيدة: "إن اللفظ بالقرآن غير مخلوق"، قال: "وإن هذا القول يقوله طائفة من أصحابنا، وربما نسبوه إلى الإمام أحمد. والصحيح الصريح عن أحمد: أنه كان يبدع قائل ذلك"^(٢).

وقد لخص الإمام الذهبي كلام أحمد في مسألة اللفظ بقوله: "الذي استقر الحال عليه، أن أبا عبد الله كان يقول: من قال: لفظي بالقرآن غير مخلوق، فهو مبتدع. وأنه قال: من قال: لفظي بالقرآن مخلوق، فهو جهمي. فكان رحمه الله لا يقول هذا ولا هذا. وربما أوضح ذلك، فقال: من قال: لفظي بالقرآن مخلوق، يريد به القرآن فهو جهمي"^(٣). فكان ينهى عن المسائل المحدثّة سدّاً للذرائع كما نهى الإمام مالك عن السؤال عن الاستواء.

ثم قال الذهبي: "فلقد أحسن الإمام أبو عبد الله حيث منع من الخوض في المسألة

(١) فتح الباري ١٣/٤٩٣.

(٢) طبقات الحنابلة ١/٢٧٨.

(٣) سير أعلام النبلاء ٢١/٣٣٨، وصرح أحمد بأن اللفظية ليسوا من الجهمية.

من الطرفين إذ كل واحد من إطلاق الخلقية وعدمها على اللفظ موهم، ولم يأت به كتاب ولا سنة بل الذي لا نرتاب فيه أن القرآن كلام الله منزل غير مخلوق والله أعلم^(١).

وهذا البيهقي يروي عن عبد الله بن أحمد بن حنبل، يقول: سمعت أبي يقول: من قال لفظي بالقرآن مخلوق يريد به القرآن، فهو كافر. قلت - أي البيهقي - : هذا تقييد حفظه عنه ابنه عبد الله وهو قوله: يريد به القرآن فقد غفل عنه غيره ممن حكى عنه في اللفظ خلاف ما حكينا حتى نسب إليه ما ترأ منه فيما ذكرنا" (٢).

رأى الباقلاني من الأشاعرة:

وإنّ مما يثبت أن الحنبلية والأشعرية كانوا كالشيء الواحد أن سيف السنة الإمام الباقلاني إمام المتكلمين الأشاعرة في عصره قد وافق الإمام أحمد في مسألة اللفظ فقال في الإنصاف: "اعلم: أن الله تعالى متكلم، له كلام عند أهل السنة والجماعة، وأن كلامه قديم ليس بمخلوق، ولا مجعول، ولا محدث، بل كلامه قديم صفة من صفات ذاته، كعلمه وقدرته وإرادته ونحو ذلك من صفات الذات. ولا يجوز أن يقال كلام الله عبارة ولا حكاية، ولا يوصف بشيء من صفات الخلق، ولا يجوز أن يقول أحد لفظي بالقرآن مخلوق، ولا غير مخلوق، ولا أني أتكلم بكلام الله، هذه جملة أنا أفصلها واحداً واحداً إن شاء الله تعالى".

هل يقول الحنابلة بأن القرآن محدث؟

لقد خالفت السلفية المعاصرة قول الإمام أحمد بن حنبل في حدوث القرآن فقالوا:
القرآن محدث^(٣).

(١) سير أعلام النبلاء ٢١/ ٣٣٨.

(٢) الأسماء والصفات لليهقي ٢٠ / ٢.

(٣) قولهم هذا خوض في الكلام المذموم الذي حذر منه السلف. انظر ما قاله ابن عثيمين في فتاوى نور على الدرب ٣١/٤: من قال إن القرآن محدث، فليس بمبتدع وليس بضال، بل قد قال الله تعالى: مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ مِنْ رَبِّهِمْ مُحَدَّثٍ إِلَّا اسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ. اهـ. وقال في شرح العقيدة السفارينية: والصحيح =

مع أن الإمام أحمد نص على أن من قال بحدوث القرآن فقد كفر وابتدع. قال ابن كثير في البداية والنهاية: روى البيهقي من طريق إسماعيل بن محمد السلمي عن أحمد أنه قال: من قال القرآن محدث فهو كافر. اهـ.

القول بأن القول محدث هو قول الظاهرية وليس الحنبلة:

لقد قلدت^(١) السلفية المعاصرة داود الظاهري - ومن بعده ابن تيمية^(٢) - في هذه المسألة وزعموا أن الإمام أحمد لم يفصل في هذه المسألة، وهذا تجاهل بل الإمام أحمد فصل فيها ورد على داود الظاهري في حياته يقول الإمام الذهبي رحمه الله في كتابه سير أعلام النبلاء:

"وقالت طائفة القرآن محدث كداود الظاهري ومن تبعه فبدعهم الإمام أحمد وأنكر ذلك"^(٣)، وثبت على الجزم بأن القرآن كلام الله غير مخلوق وأنه من علم الله وكفر من قال بخلقه وبدع من قال بحدوثه"^(٤).

= أن القرآن حادث؛ يتكلم الله به حين إنزاله، فيلقاه جبريل فيأتي به النبي ﷺ.... وهذا في القرآن صريح، قال تعالى: ﴿مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ مِنْ رَبِّهِمْ مُحَدَّثٍ إِلَّا أَسَمِعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ﴾ [الأنبياء: ١٢] اهـ.

(١) مع أنهم ينهون عن التقليد.

(٢) يظن بعض طلبة العلم أن ابن تيمية هو أول من قال بحدوث القرآن. وقد سبقه الظاهرية كداود بن علي الظاهري ومحمد بن شجاع الثلجي. وإن ابن تيمية ينسب هذا المذهب للسلف مع أنه لم ينقل سوى أقوال: داود والثلجي والتومني فقط ولم يأت بنقل واحد عن الإمام أحمد. انظر: الفتاوى الكبرى ٣٩٤/٦.

(٣) قال الخلال وأخبرني الحسين بن عبد الله - يعني الخرقى - والد أبي القاسم صاحب المختصر قال: سألت أبا بكر المروزي عن قصة داود الأصبهاني وما أنكر عليه أبو عبد الله فقال: كان داود خرج إلى خراسان إلى إسحاق بن راهويه فتكلم بكلام شهد عليه أبو نصر بن عبد المجيد وشيخ من أصحاب الحديث من قطيعة الربيع شهدوا عليه أنه قال القرآن محدث فقال لي أبو عبد الله: من داود بن علي الأصبهاني لا فرج الله عنه فقلت: هذا من غلمان أبي ثور قال جاءني كتاب محمد بن يحيى النيسابوري أن داود الأصبهاني قال ببلدنا: إن القرآن محدث ثم إن داود قدم إلى ههنا فذكر نحو قصة عبد الله قال المروزي: وحدثني محمد بن إبراهيم النيسابوري أن إسحاق بن إبراهيم بن راهويه لما سمع كلام داود في بيته وثب عليه إسحاق فضربه وأنكر عليه.

(٤) سير أعلام النبلاء ١١٦/٢٢.

تدبير الإمام أحمد لمن قال بأن القرآن محدث:

وقد كان قول داود الظاهري أن القرآن محدث وليس بمخلوق. فرد أحمد أن من قصد من الحدوث الخلق فقد كفر ومن قصد بالحدوث أنه كان بعد أن لم يكن فقد ابتدع. ثم يثبت أن هذه المسألة قد اشتهرت في عصر الإمام أحمد وأنه بدع القائل بها كداود الظاهري وأمر بهجره^(١).

قال أبو يحيى زكريا بن الفرج البزاز جئت يوماً إلى أبي بكر المروزي وإذا عنده عبد لله بن أحمد فقال له أبو بكر أحب أن تخبر أبا يحيى بما سمعت من أبيك في داود أصبهاني.

فقال: فقال عبد الله لما قدم داود من خراسان جاءني فسلم علي فسلمت عليه فقال: قد علمت شدة محبتي لكم وللشيخ وقد بلغه عني كلام فأحب أن تعذرني عنده وتقول له أن ليس هذا مقالتي أو ليس كما قيل لك فقلت له: لا يريد فإني قد دخلت إلى أبي فأخبرته أن داود جاء فقال: إنه لا يقول بهذه المقالة وأنكر قال: جئني بتلك الضبارة الكتب فجئته بها فأخرج منها كتاباً فقال: هذا كتاب محمد بن يحيى النيسابوري وفيه أحل في بلدنا الحال ونحل وذكر في كتابه أنه قال: إن القرآن محدث فقلت: له إنه ينكر ذلك فقال: محمد بن يحيى أصدق منه لا تقبل قول العدو لله^(٢).

وقال ابن تيمية: (أنه يسمى محدثاً كما في قوله: ﴿مَنْ ذَكَرَ مِنْ رَبِّهِمْ مُحَدَّثٌ﴾ [الأنبياء: ٢] وليس بمخلوق. وهذا قول كثير^(٣) من الفقهاء وأهل الحديث والكلام كداود

(١) ذهب السلفية المعاصرة إلى أن هذا الخلاف خلاف لفظي واستدلوا لذلك بنفس أدلة المعتزلة، وليس

بصحيح فهل قام الإمام أحمد في المحنة المشهورة لأجل خلاف لفظي!

(٢) طبقات الحنابلة ١/ ٥٦.

(٣) لم يقل بهذا القول إلا بعض الظاهرية وبعض المعتزلة ولم يقل به أحد من الحنابلة ولا من أهل السنة.

بن علي الأصبهاني - صاحب المذهب - لكن المنقول عن أحمد إنكار ذلك وقد يحتج به لأحد قولي أصحابنا. قال المروزي قال أبو عبد الله: من داود بن علي الأصبهاني؟ - لا فرج الله عنه جاءني كتاب محمد بن يحيى النيسابوري أن داود الأصبهاني قال: كذبا: إن القرآن محدث وذكر أبو بكر الخلال هذه الرواية في "كتاب السنة". وقال عبد الله بن أحمد: استأذن "داود" على أبي فقال: من هذا. داود؟ لا جبر ود الله قلبه ودود الله قبره فمات مدودا^(١).

وقد نقل صاحب كتاب: القرآن قديم أم محدث^(٢)، نقولات عن أئمة السلف تثبت أنه لا يجوز القول بأن القرآن محدث. ومنهم: الإمام وكيع بن الجراح والإمام الشافعي ونعيم بن حماد الخزازي والإمام إسحاق بن راهويه والإمام أبو ثور الكلبي والإمام أحمد بن حنبل وأبو عبيد القاسم بن سلام ومحمد بن إسماعيل البخاري والإمام الترمذي والإمام ابن جرير الطبري وابن خزيمة والإمام أبو الحسن الأشعري والإمام الكلاباذي وحكايته ذلك عن الصوفية، والإمام اللالكائي والإمام أبو عمرو الداني والإمام البيهقي.

ومن الحنابلة: ابن أبي موسى الحنبلي والإمام أبو نصر عبيد الله السجزي والإمام أبو علي ابن البنا الحنبلي والإمام أبو الفرج ابن الجوزي الحنبلي وأبو الخطاب الكلوذاني الحنبلي والإمام ابن أبي يعلى الحنبلي والإمام عبد القادر الجيلاني والإمام ابن قدامة المقدسي والإمام ابن حمدان الحنبلي. ونسب ذلك لأحمد والحنابلة والإمام الطوفي الحنبلي والإمام أبوبكر بن قاسم الرحبي الحنبلي والإمام عبد الباقي المواهبي الحنبلي والإمام السفاريني الحنبلي والشيخ أحمد بن عبد الله المرادوي الحنبلي.

(١) مجموع الفتاوى ٦/ ١٦١.

(٢) القرآن قديم أم محدث: في مذهب أهل الحديث والحنابلة، للشيخ عبد الفتاح اليافعي.

الرد على الاستدلال بالآية ﴿مَنْ ذَكَرَ مِنْ رَبِّهِمْ تَحَدَّثَ إِلَّا أَسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَتَعَبُونَ﴾ (الأنبياء ٢):

لقد خالفت السلفية المعاصرة جمهور الحنابلة والمفسرين من السلف في تفسير هذه آية وزعموا أن من فسر الحدوث بأنه حدوث الإتيان والنزول فقد حرف الآية^(١)، مع أنني فسرناها بذلك الإمام أحمد في رده على الجهمية وكبار علماء السلف.

قال الإمام أحمد في كتابه الرد على الزنادقة والجهمية: "الرد على من احتج بقوله ما يأتهم من ذكر من ربهم محدث" قال: "ثم إن الجهم ادعى أمراً آخر فقال: أنا أجد آية في كتاب الله تبارك وتعالى تدل على القرآن أنه مخلوق فقلنا في أي آية؟ فقال: "ما يأتهم من ذكر من ربهم محدث" فزعم أن الله قال للقرآن محدث وكل محدث مخلوق. فلعمري لقد شبه على الناس بهذا وهي آية من المتشابهة فقلنا في ذلك قولاً واستعنا بالله ونظرنا في كتابه ولا حول ولا قوة إلا بالله"^(٢)

وقد نص الإمام أحمد على أن الحدوث هو حدوثه إلى النبي ﷺ فقال: "فوجدنا دلالة من قول الله ما يأتهم من ذكر من ربهم محدث إلى النبي ﷺ لأن النبي ﷺ كان لا يعلم فعله الله فلما علمه الله كان ذلك محدثاً إلى النبي ﷺ"^(٣).

(١) وبذلك يقترب مذهبهم من مذهب المعتزلة. فلما قال المعتزلة للإمام أحمد: ما تقول في القرآن أهو الله أو غير الله؟ عارضهم بالعلم فقال ما تقولون في العلم أهو الله أو غير الله؟. وهذا السؤال متوجه عليهم كذلك لأنهم قالوا بحدوثه فلما أنهم يقصدون أنه كان بعد أن لم يكن -وهذا يقول به أكثرهم- وإما أنهم قاسوا تجدد المشيئة على تجدد العلم في صفة الكلام فوقعوا فيها لا يحمد لأنه قياس باطل، وإما أنهم لم يحسنوا العبارة ولكن يتوجه الذم عليهم لأنهم خاضوا في الكلام المذموم وتكلموا فيها سكت عنه السلف والإمام أحمد.

(٢) صفحة ٢٩.

(٣) الرد على الزنادقة ٣١.

وقال: "وإن قال الله علم محدث كفر حين زعم أن الله قد كان في وقت من الأوقات لا يعلم حتى أحدث له علماً فعلم" (١).

فانظر إلى أن الإمام أحمد لم يرد على الجهمية بأن كل محدث مخلوق فقد سبّه به بذلك (٢)، ولكنه رد عليه استدلاله بالآية.

وهذا ابن راهويه صاحب الإمام أحمد نقل الهروي في الفاروق بسنده إلى حرّ الكرماني: سألت إسحاق بن إبراهيم الحنظلي يعني ابن راهويه عن قوله تعالى: ﴿مِنْ ذِكْرِ مَنْ رَبَّيْهِمْ تُحَدِّثُ﴾ [الأنبياء: ٢] قال: قديم من رب العزة محدث إلى الأرض -

وقال الإمام اللغوي أبو عبيد القاسم بن سلام: وأما تحريفهم: ﴿مِنْ ذِكْرِ مَنْ رَبَّيْهِمْ تُحَدِّثُ﴾ [الأنبياء: ٢] فإنها حدث عند النبي ﷺ وأصحابه لما علّمه الله ما لم يكن يعلم" (٤).

وقال إمام المفسرين محمد بن جرير الطبري في تفسير هذه الآية: "يقول تعالى ذكره: ما يحدث الله من تنزيل شيء من هذا القرآن للناس، ويذكرهم به ويعظهم إلا استمعوا: وهم يلعبون لاهية قلوبهم.

وبنحو الذي قلنا في تأويل ذلك قال أهل التأويل (٥) وقد سار الإمام الأشعري على طريقة إمامه الإمام أحمد في الاستدلال فقال: "يخبر أنه لا يأتيهم ذكر محدث إلا استمعوا:

(١) صفحة ٤٠. فما الفرق بين هذا وبين قولهم أحدث الله القرآن بعد أن لم يكن، ونص أحمد على أن نحرّج من علم الله ثم فوض ما بعد ذلك.

(٢) وهذا يدل على إدراك الإمام أحمد للعلوم العقلية فإن الأشياء إما قديمة أو حادثة.

(٣) أخرجه الهروي في الفاروق بسنده إلى حرب، كما في فتح الباري ١٣/ ٤٩٧.

(٤) خلق أفعال العباد والرد على الجهمية وأصحاب التعطيل للبخاري (٢/ ٦٢).

(٥) تفسير الطبري ١٨/ ٤٠٩.

يهمه ينعبون، ولم يقل لا يأتيهم ذكر إلا كان محدثاً، وإذا لم يقل هذا لم يوجب أن يكون
تحريراً محدثاً^(١) والذي ننكر عليهم في هذه المسألة أمرين:

الأول: قولهم بأن القرآن محدث وهو ما لم يقله الإمام أحمد ولا الحنبلة بل أنكروه
بغير قول الظاهرية.

الثاني: غلطهم في تفسير الآية والاستدلال بها. فلو سلمناهم أن الخلاف لفظي إلا
لا دليل على قولهم، والاستدلال بهذه الآية خطأ لمخالفة تفسيرهم تفسير السلف.
يُحَدِّثُ يقول كيف أقول ما لم يقل! وقد قالت السلفية المعاصرة ما لم يقل! بلا دليل عليه
في القرآن من علم الله تعالى وعلمه غير مخلوق^(٢).

ثم إن قولهم مخالف للعقل لأن الأشياء إما مخلوقة أو غير مخلوقة - قديمة - وقولهم
هذا أتى بقسم ثالث. فالقرآن عندهم لا مخلوق ولا غير مخلوق، بل هو محدث حادث! ثم
عتبروا أن من قال بأنه نزول القرآن هو المحدث^(٣) تحريف للآية. وردوا استدلال الحنبلة
بـ "أشاعرة معاً".

نسفاريني: القول بمحدث القرآن هو قول الكرامية

وقد عد السفاريني هذا القول هو قول الكرامية لا الحنبلة: "وقالت طائفة: بل
كلام لا بد أن يقوم بالمتكلم، ويمتنع أن يكون كلامه مخلوقاً في غيره، والحق - جل شأنه
- متكلم بمشيئته وقدرته، فيكون كلامه حادثاً كان بعد أن لم يكن، وهذا قول الكرامية
بمن نحا نحوهم، ثم من هؤلاء من يقول: كلامه كله حادث لا محدث، ومنهم من يقول
هو حادث ومحدث"^(٤).

(١) لإبانة للأشعري ١٠١.

(٢) ومسألة تجدد العلم من المسائل العقدية المبتدعة التي لم يتكلم فيها السلف.

(٣) وهنا يقع التناقض فإن لم يكن نزوله محدثاً فكيف نزل إلى النبي ﷺ؟ فقولهم هذا قريب جداً من قول من
قال: إن القرآن القديم لم ينزل على قلب النبي ﷺ.

(٤) نواضع الأنوار ١/ ١٣٧.

وقارن قول الكرامية بقول ابن تيمية رحمه الله حين قال: "إن أردت بقولك: محدث، أنه مخلوق منفصل عن الله كما يقول الجهمية والمعتزلة والنجارية، فهذا باطل لا نقوله، وإن أردت بقولك: إنه كلام تكلم الله به بمشيئته بعد أن لم يتكلم به بعينه، وإن كان قد تكلم بغيره قبل ذلك مع أنه لم يزل متكلما إذا شاء فإننا نقول بذلك. وهو الذي دل عليه الكتاب والسنة وهو قول السلف وأهل الحديث^(١). اهـ.

فإن كان ابن تيمية قد أنكر على الأشاعرة قولهم في القرآن لأنه قريب من قول المعتزلة. فقوله هذا لم يأخذ به الحنابلة لأنه قول الكرامية.

تكفير الحنابلة للسالمية:

أما عن علاقة السالمية^(٢) بالحنابلة فقد قال ابن تيمية: بأن "السالمية والحنبلية كالشيء الواحد إلا في مواضع مخصوصة تجري مجرى اختلاف الحنابلة فيما بينهم"^(٣).

وهذا غير صحيح، فإن الحنابلة لم يعتمدوهم ولم يأخذوا من شيخ سالمي واحد ولم يتلمذوا عليهم، بل إن أئمة الحنابلة قد كفروا السالمية منذ أن ظهوروا فقد كفرهم ابن بشار كما في مروج الذهب وغلالم الخلال وأبو يعلى في المعتمد وابن البنا وابن عقيل وابن الجوزي وغيرهم، واعتبروهم من الفرق الضالة المبتدعة. فكيف يكونون كالشيء الواحد؟!

(١) مجموع الفتاوى ١٦١/٦ مع التذكير بأنه لم يقل بهذا القول إلا بعض الظاهرية وبعض المعتزلة ولم يقل به أحد من الحنابلة ولا من أهل السنة.

(٢) السالمية أتباع الشيخ أبي الحسن بن سالم، عرفوا بالعبادة والزهد لهم كلام في العقائد يخالف لأهل السنة، ومنهم من انتسب في الفقه للإمام أحمد بن حنبل ومنهم للإمام مالك. وفي تكفيرهم عندي نظر وتوقف.

(٣) مجموع الفتاوى ٥٦/٦.

ومن الملاحظ أن ابن تيمية رحمه الله قد اعتمد على كلام السالمية وطريقتهم في مسائل عدة مخالفة للحنبلة منها مسألة القدم النوعي.

وهذه المسألة يتفرع عنها مسألة حوادث لا أول لها وسأتحدث عنها باختصار:

مسألة حوادث لا أول لها:

من المسائل الفلسفية التي تدرس عند السلفية المعاصرة مسألة القدم النوعي أو حوادث لا أول لها، وذلك تقليداً لابن تيمية رحمه الله، دون أن يتحققوا من تراجعه عنها أو لا؟

وتعني أنه ما من مخلوق إلا وقد سبقه مخلوق هكذا إلى ما لا نهاية له في الأزل. فالعرش قبله عرش، والقلم قبله قلم والكون قبله كون وهكذا في سلسلة غير متناهية.

وقد تعددت آراء المتكلمين في قدم العالم إلى ثلاثة:

الأول: قول الفلاسفة الدهرية الذين يقولون بقدم العالم لإنكار افتقاره إلى الصانع. وقد كفرهم العلماء لذلك. ومن كفرهم ورد عليهم حجة الإسلام الإمام الغزالي في تهافت الفلاسفة.

الثاني: قول السالمية في القدم النوعي أي حوادث لا أول لها، وقد تابعهم ابن تيمية^(١) رحمه الله على ذلك. وقد قال الحافظ ابن حجر: "وهي من مستشنع المسائل المنسوبة لابن تيمية"^(٢).

ومما يثبت أن هذا القول هو قول السالمية^(٣) ما قاله العلامة الإمام أبو يعلى شيخ

(١) انظر: درء التعارض ١٣٧/٩ - ١٥٨. وهذا اجتهد ابن تيمية رحمه الله ولا يجوز التشنيع عليه بسببها، ولكننا ننكر أن يتم جعل هذه المسألة من عقائد الحنبلة وأهل الحديث.

(٢) فتح الباري ٤١٠/١٣.

(٣) وهم طائفة غالت في التصوف المذموم والتجسيم واستدلوا على ذلك بشبه كلامية.

الحنابلة: "ومن قولهم - أي السالمية - : إن الله تعالى لم يزل خالقاً فإن أرادوا بهذا فعل الخلق فهو قول يؤدي إلى قدم العالم. وإن أرادوا وصفه بذلك فقط جاز"^(١). وقد أنكرها أبو يعلى وساواها بقدم العالم.

وبذلك يثبت أبو يعلى افتراق الحنابلة عن السالمية^(٢).

الثالث: قول أهل السنة من الأشاعرة والماتريدية والحنابلة: أن الكون مخلوق وحادث، والله تعالى لم يزل متصفاً بصفاته أزلاً، وأنه لا يجب عليه شيء فهو يخلق بالاختيار^(٣) لا بالإيجاب^(٤)، ولكن لا يقولون بحوادث لا أول لها لأن هذا لا بد فيه من دليل نقلي، بل إن هذا القول يعارض بعض النصوص النبوية الصحيحة. ومنها:

١ - ما رواه البخاري في صحيحه ١١٦٦/٣ برقم ٣٠١٩ عن عمران بن حصين أنه دخل على رسول الله عليه الصلاة والسلام ناس من أهل اليمن فقال اقبلوا بشرى يا أهل اليمن إذ لم يقبلها بنو تميم قالوا: قد قبلنا يا رسول الله قالوا جئناك نسألك عن هذا الأمر قال: "كان الله ولم يكن شيء غيره وكان عرشه على الماء وكتب في الذكر كل شيء وخلق السموات والأرض" اهـ.

قال أمير المؤمنين الحافظ ابن حجر في فتح الباري: "تقدم في بدء الخلق بلفظ" ولم يكن شيء غيره" وفي رواية أبي معاوية "كان الله قبل كل شيء" وهو بمعنى "كان الله ولا

(١) المعتمد ٢٢٠ وقد نقل ابن تيمية ذلك عنه في بيان تلبس الجهمية ١/ ١٩٣.

(٢) تكفير الحنابلة المتقدمين للسالمية كثير وهو منقول عن: ابن بشار وأبي يعلى وابن البناء وابن عقيل وابن الجوزي وغيرهم. مما يظهر غلط ابن تيمية في قوله: الحنابلة والسالمية كالشيء الواحد.

(٣) قال السفاريني الحنبلي:

وربما يخلق باختيار من غير حاجة ولا اضطراب

(٤) وهل يلزم من قال بالاختيار بحوادث لا أول لها؟! طبعاً لا، فلا بد من فك التلازم، وإبطال القياس الذي اعتمدوا عليه إذ قاسوا مسألة حوادث لا أول لها على مسألة حوادث لا آخر لها.

كما يقول هو وغيره بتسلسل الحوادث إلى ما لا نهاية، فذلك القول منه غير مقبول، بل هو مرفوض بهذا الحديث.

وكم كنا نود أن لا يلج ابن تيمية رحمه الله هذا المولج، لأن الكلام فيه شبيه بالفلسفة وعلم الكلام الذي تعلمنا منه التحذير والتنفير منه، ولكن صدق الإمام مالك رحمه الله حين قال: "ما منا من أحد إلا رد ورد عليه إلا صاحب هذا القبر عليه السلام"^(١).

المبحث الخامس عشر مسائل في الصحابة وبني أمية

لقد خالفت السلفية المعاصرة مذهب السادة الحنبالة في بعض مسائل الصحابة بما يخالف جمهور أهل السنة والجماعة، وهذه هي المسائل:

أولاً: الاستخفاف بأقوال الصحابة:

لقد استخفت السلفية المعاصرة بأقوال الصحابة وقللت من فقههم لا سيما إذا خالف آراءهم، مع العلم أن قول الصحابي غير المعارض بقول صحابي حجة عند الإمام أحمد وأكثر العلماء.

وحتى من لم يقل بحجية قول الصحابي أقر بأن فهم الصحابة مقدم على فهمنا وقولنا، وأما رد أقوالهم فلا بد فيه من دليل قوي لا مجرد شبهات وأهواء.

قال ابن القيم في إعلام الموقعين في إيضاح أصول الفقه عند الامام أحمد: "فتاوى الصحابة عند عدم النص، فإذا وجد لأحدهم فتوى ولا يعرف لها مخالف من الصحابة لم يعدلها إلى غيرها دون أن يقول أن ذلك إجماعاً، ثم لا يقدم عليها رأياً ولا قياساً ولا عملاً لأهل المدينة ولا لغيرهم"^(١).

فإذا اختلفت الصحابة اختار - أحمد - أحدهم الموافق للكتاب والسنة ولم يخرج عنهم قال ابن القيم: "إذا اختلفت الصحابة في مسألة، اختار أقرب أقوالهم إلى الكتاب والسنة، ولا يخرج عن أقوالهم، فإن لم يتبين له الأقرب، حكى الأقوال المختلفة، ولم يخرج عنها ولم يجزم بقول"^(٢).

(١) ٣١/١

(٢) المرجع نفسه.

— أعني التوسل — شركاً مخرجاً من الملة؟! إلا أن يكون سيدنا عمر رضي الله عنه — جاهلاً بالتوحيد!

فهذا فعل وهو الطلب من النبي ﷺ عند قبره قد فعله أحد الصحابة، وأقره سيدنا عمر ولم ينكر هذا الفعل إن كان شركاً وهو المعروف بمحاربة الشرك وأهله بل ما دون ذلك من مكروهات الدين!

أما مالك الدار فقد ترجم له الأئمة الأعلام والحفاظ في كتبهم. قال ابن سعد في الطبقات الكبرى ١٢/٥: "مالك الدار مولى عمر بن الخطاب وروى مالك الدار عن أبي بكر الصديق وعمر رحمهما الله روى عنه أبو صالح السمان وكان معروفًا" وانظر: أبو يعلى الخليلي القزويني في كتاب، الإرشاد في معرفة علماء الحديث ٣١٣/١، وترجم لمالك الدار البخاري في تاريخه الكبير ٣٠٤/٧. والحافظ ابن حجر في (الإصابة ٢٧٤/٦) وذكر أن له إدراكا.

فهل أخطأ كل هؤلاء من الصحابة والتابعين والعلماء وأصابت السلفية المعاصرة فيما ذهبت إليه من قول محدث في الدين!

مخالفة السيدة عائشة في التحلي بالذهب المحلق:

السيدة عائشة أم المؤمنين زوجة سيد العالمين في الدنيا والآخرة، وفقيرة نساء عصرها، ومرجع كثير من الصحابة^(١). كيف يسوغ للبعض الطعن بها وفي علمها!

لقد اتهم محمد الألباني السيدة عائشة بمخالفة السنة صراحة في مسألة الذهب المحلق فقال: "فهذه مخالفة صريحة من عائشة رضي الله عنها لحديثها فإذا جاز في حقها ذلك فبالأحرى أن تخالف حديث غيرها لم تروه هي وهي على كل حال مأجورة"^(٢) وقد

(١) لها استدراقات وتصويبات كثيرة لأخطاء بعض الصحابة جمعها الزركشي الشافعي.

(٢) آداب الزفاف ص ١٦٥، وذكر ذلك في كتابه الذهب المحلق.

رد عليه شيخ سلفي آخر هو إسماعيل محمد الأنصاري فقال: "موقف الألباني هذا لا يرضاه مسلم بل يفرح به عدوه إذ ليس من المعقول أن تتعمد عائشة مخالفة حديث ثبت عندها عن النبي ﷺ ولا أن تكون مأجورة على ذلك، ثم إذا جوز الألباني على عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم وأم المؤمنين وأفقه النساء أن تتعمد مخالفة حديث روته هي أو رواه غيرها عن النبي ﷺ فماذا ينتظر الناس أن يقوله الألباني في حق غيرها^(١) اهـ.

أقول: لا يسوغ لسلفي أن ينكر على سلفي مثله في الفروع لأنهم متفقون في الأصول، ولأنهم متفقون على إنكار المذاهب الأربعة والخروج عليها^(٢).

ثانياً: فتح باب التشكيك في السيدة عائشة رضي الله عنها:

لقد شاركت السلفية المعاصرة الشيعة الرافضة في التشكيك بأم المؤمنين عائشة رضي الله عنها، فذهب محمد الألباني رحمه الله إلى أنه لا مانع نظرياً من وقوع أمهات المؤمنين في الزنا، والذي أراده هو الرد على أهل السنة في قولهم بعصمة أمهات المؤمنين من الزنا، والرد على الشيعة في عصمة آل البيت عليهم السلام، وأنه لا دليل على العصمة فتكلم بكلام فتح باب الشك والظن في أمهات المؤمنين كان الأولى طمسه وحذفه قبل نشره.

قال في السلسلة الصحيحة: "ونزول التبرئة بخصوص السيدة عائشة - رضي الله عنها - وإن كان وقوع ذلك ممكناً من الناحية النظرية لعدم وجود نص باستحالة ذلك منهن" ٢٧/٦. فقد أجاز ذلك من باب الإمكان العقلي مع أن هذا الجواز لا بد فيه من دليل كذلك.

(١) انظر كتاب إباحة التحلي بالذهب المحلق للنساء والرد على الألباني في تحريمه، تأليف إسماعيل محمد الأنصاري، صفحة ١٣٧.

(٢) وسيأتي التوسع في ذلك.

﴿٤٤١﴾ الحنابلة والاختلاف مع السلفية المعاصرة ﴿٤٤١﴾

فكل من كُلف شرعاً وجباً عليه أن يعرف ما قد وجباً
لله والجائز والممتنعاً ومثل ذا لرسله فاستمعاً^(١)

ومما يستحيل على الأنبياء الحباثة والديانة قال عز وجل: ﴿الْحَيِثُ الثَّالِثِينَ﴾
[النور: ٢٦] فإن فتحنا باب الإمكان العقلي - أو النظري كما يسميه - في وقوع الزنا منهم
تشككنا في هذه الآية المحكمة، ولو قلنا بالجواز العقلي فيهن فما يمنع تجويزه في أمهات
الرسل طالما لم يرد دليل في ذلك!

أما قوله ﷺ: (إنما أنت من بنات آدم، فإن كنت بريئة فسيبرئك الله، وإن كنت
ألمت بذنب فاستغفري الله)^(٢) فهو يرد عليه لأنه ينفي وقوع الزنا فقد أرشدها
للاستغفار والواجب إقامة الحد إذا ثبت الأمر عليها، وكلامه هذا فيه تسرية لها على حزنها
وليس فيه اتهام بعفتها. والألباني - عفا الله عنه - لا وافق أهل السنة حين خالف ولا عرف
أقسام الحكم العقلي حين ابتدع كلامه فيه - مع أني لا أتهمه بالقول بوقوع الزنا منهم
ولكن ما فائدة هذا المبحث أصلاً وهل هذا الكلام مما تحتاجه الأمة وهل إعادة الناس إلى
السنة تكون بهذا الكلام؟!^(٣)

علماء الإسلام حكموا بعصمة أمهات المؤمنين من الزنا:

إن الذي حكم بالعصمة لزوجات الأنبياء من الزنا هم كبار العلماء. قال الحافظ
ابن كثير في تفسيره سورة التحريم: "إن نساء الأنبياء معصومات من الوقوع في الفاحشة
لحرمة الأنبياء"^(٤).

(٢) المنهج السديد في شرح جوهرة التوحيد، محمد الحنفي الحلبي، ص ٢٦، دار ابن حزم، ط ١/ ٢٠٠٣.

(٢) مسند أحمد ٦/ ١٩٤ برقم ٢٥٦٦٤، صحيح البخاري ٤/ ١٥١٧ برقم ٣٩١٠.

(٣) وقد تصدى له محمد نسيب الرفاعي السلفي. أحد أصحابه - وصنف كتاباً ساءه (نوال المنى في إثبات
عصمة أمهات وزوجات الأنبياء من الزنا) ثم أعلن هجره بسبب هذه المسألة.

(٤) ١٧١/ ٨ (٤)

وقال أيضا - رحمه الله - في تفسير سورة النور: "هو سبحانه لا يقدر على زوجة نبي من الأنبياء ذلك - أي الفاحشة - حاشا وكلا. ولما لم يكن ذلك فكيف يكون هذا في سيدة نساء الأنبياء زوجة سيد ولد آدم على الإطلاق في الدنيا والآخرة"^(١) انتهى.

وقد جعل الإمام النووي براءة عائشة قطعية وكفر من تشكك فيها. قال الإمام النووي: "براءة عائشة - رضي الله عنها - من الإفك، وهي براءة قطعية بنص القرآن العزيز، فلو تشكك فيها إنسان - والعياذ بالله - صار كافراً مرتدّاً بإجماع المسلمين"^(٢).

وقال القاضي أبو يعلى: من قذف عائشة بما برأها الله منه كفر بلا خلاف.

وقال أبو موسى - وهو عبد الخالق بن عيسى بن أحمد بن جعفر الشريف الهاشمي إمام الحنابلة ببغداد في عصره - : ومن رمى عائشة - رضي الله عنها - بما برأها الله منه فقد مرق من الدين، ولم ينعقد له نكاح على مسلمة.

ثالثاً: التفضيل بين الخلفاء الراشدين:

المعتمد المشهور في مذهب الحنابلة في التفضيل بين الخلفاء الأربعة أن ترتيبهم في الأفضلية كترتيبهم في الخلافة، وهذا هو القول الصحيح عند إمامنا ولا نشكك في ذلك، ولكن قد وردت روايات أخرى تدل على أن هذا التفضيل ظني وليس قطعياً وهو مذهب بعض الأشعرية.

قال أبو يعلى في المعتمد ٢٦٢: وأفضلهم بعد رسول ﷺ أبو بكر ثم عمر ثم عثمان والوقف في علي^(٣) خلافاً لبعض الأشعرية في قولهم فيه بالوقف قالوا: لا ندري أي الأربعة أفضل. والأشعرية من أهل السنة كما أثبت أبو يعلى وغيره من الحنابلة.

(١) ٣/٣٣٤.

(٢) شرح مسلم ١٧/١١٧.

(٣) اعتمد أبو يعلى في ذلك رواية مرجوحة عن أحمد والأصح أن أفضلهم بعد عثمان هو علي.

قال اللقاني المالكي الأشعري في شرح جوهر التوحيد - من أشهر عقائد الاشاعرة - :
التفضيل في هذه المسألة قطعي عند الأشعري وظني عند الباقلاني وإمام الحرمين كما أنه في
الظاهر والباطن على القطع وفي الظاهر على الظن".

والروايات عن الإمام أحمد في ذلك ثلاث:

الأولى: الترتيب المعروف وهو المذهب المعتمد فترتيبهم في الأفضلية كترتيبهم في
الخلافة. ولكن مع ملاحظة أن هذه الروايات على قسمين: قسم يجمع بين هؤلاء الأربعة
بواو العطف^(١) وقسم يتبع بعضهم على بعض بـ "ثم" التي تفيد التعقيب. وهذه بعضها:
- روى الخلال عن حامد بن يحيى البلخي يقول كان أحمد بن حنبل يذهب في
التفضيل أبو بكر وعمر وعثمان وعلي^(٢).

- وقال عبد الله سألت أبي عن الأئمة؟ فقال أبو بكر وعمر وعثمان وعلي في
الخلفاء^(٣).

وعن محمد بن حبيب قال قلت لأبي عبد الله من قال: أبو بكر وعمر وعثمان وعلي؟
قال أذهب إليه^(٤).

وقال ابن منيع قلت لأحمد يا أبا عبد الله من قال أبو بكر وعمر وعثمان وعلي أليس

(١) فيحتمل أنهم على درجة واحدة في الفضل. وقد يستدل عليه بما رواه الإمام أحمد في المسند ١٠٨/١ عن
علي رضي الله عنه قال قيل: يا رسول الله من يؤمر بعدك؟ فقال: "إن تستخلفوا أبا بكر تجدوه مسلماً
أميناً زاهداً في الدنيا راعياً في الآخرة وإن تؤمروا عمر تجدوه قوياً أميناً لا تأخذه في الله لومة لائم" قال:
"وإن تؤمروا علياً تجدوه هادياً مهدياً يسلك بكم الطريق". ورواه ابن أبي يعلى بهذا اللفظ في الطبقات.
٢٥١/١

(٢) السنة للخلال ٤٠٩/٢.

(٣) المسائل ١٥٩٣.

(٤) السنة ٤٠٥/٢.

هو عندك صاحب سنة؟ قال بلى لقد روي في علي رحمه الله ما تقشعر منه الجلود قال: أنت مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي^(١).

أما الروايات التي جاءت بالتعقيب فمنها:

قال الإمام أحمد: وخير الناس بعد رسول الله ﷺ أبو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علي^(٢).

وهذه رواية تدل على الاختلاف بين واو الجمع و"ثم" التعقيب عند الإمام أحمد. قال عبد الله سمعت أبي يقول: السنة في التفضيل الذي يذهب إليه ما روى عن ابن عمر يقول أبو بكر ثم عمر ثم عثمان. وأما الخلافة فيذهب إلى حديث سفيان فيقول أبو بكر وعمر وعثمان وعلي في الخلفاء يستعمل الحديثين جميعاً^(٣).

الثانية: التوقف بعد عثمان:

وهي رواية مرجوحة بل كذبها الإمام أحمد، قال الإمام أحمد: وخير الناس بعد رسول الله ﷺ أبو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علي فقلت: له يا أبا عبد الله فإنهم يقولون إنك وقفت على عثمان؟ فقال: كذبوا والله علي فقلت له: إنما حدثتهم بحديث ابن عمر كنا نفاضل بين أصحاب رسول الله ﷺ نقول أبو بكر ثم عمر ثم عثمان فبلغ النبي ﷺ فلا ينكره".

قال الإمام أحمد: ولم يقل النبي ﷺ لا تخايروا بعد هؤلاء بين أحد ليس لأحد في ذلك حجة فمن وقف على عثمان ولم يربع بعلي فهو على غير السنة^(٤).

(١) السنة ٢/ ٤٠٧.

(٢) طبقات الحنابلة ١/ ٣١٣.

(٣) المسائل ص ٤٤٠.

(٤) طبقات الحنابلة ١/ ٣١٣، ورواه الخلال كذلك عن الميموني. في السنة (٢/ ٤٢٦).

وقال الذهبي في سير أعلام النبلاء ٤٥٨/١٦: "ليس تفضيل علي برفض ولا هو ببدعة، بل قد ذهب إليه خلق من الصحابة والتابعين، فكل من عثمان وعلي ذو فضل وسابقة وجهاد، وهما متقاربان في العلم والجلالة، ولعلهما في الآخرة متساويان في الدرجة، وهما من سادة الشهداء رضي الله عنهما".

وقال الخلال عن تفضيل علي على عثمان: "فاستقر القول من أبي عبد الله أنه يكره هذا القول ولم يجزم في تبديعه" (١).

فهم الإمام أحمد لحديث ابن عمر في المفاضلة:

أخرج البخاري في الصحيح ١٣٥٢/٣، برقم ٣٤٩٤ عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: "كنا في زمن النبي ﷺ لا نعدل بأبي بكر أحدا ثم عمر ثم عثمان ثم نترك أصحاب النبي ﷺ لا نفاضل بينهم" (٢).

ويعجب الباحث من دقة فهم الإمام أحمد لهذا الحديث بما لا يخالف الروايات الأخرى فقال الإمام: ولم يقل النبي ﷺ لا تخايروا بعد هؤلاء بين أحد ليس لأحد في ذلك حجة، فمن وقف على عثمان ولم يربع بعلي فهو على غير السنة" (٣).

وسأل عبد الله الإمام أحمد بعد أن روى له حديث ابن عمر قال: "فأين علي بن أبي طالب؟

(١) السنة ٣٨٢/٢.

(٢) وروى أحمد في المسند برقم ٤٧٩٧ رواية أخرى عن ابن عمر قال: "قال كنا نقول في زمن النبي صلى الله عليه وسلم رسول الله خير الناس ثم أبو بكر ثم عمر ولقد أوتي بن أبي طالب ثلاث خصال لأن تكون لي واحدة منهن أحب إلي من حمر النعم زوجه رسول الله صلى الله عليه وسلم ابنته وولدت له وسد الأبواب إلا بابه في المسجد وأعطاه الراية يوم خيبر"

(٣) طبقات الحنبلة ٣١٣/١، ورواه الخلال كذلك عن الميموني. في السنة (٤٢٦/٢).

فقال الإمام أحمد: يا بني، لم يقل: من أهل بيت رسول الله، فلذلك لم يذكره^(١).

وقد قدم الإمام أحمد قول عمر في الشورى على قول ابنه عبد الله في هذا الحديث، ورد على من يطعن في خلافة علي بسبب دماء طلحة والزبير، روى ابن أبي يعلى في الطبقات عن وريزة بن محمد الحمصي قال: دخلت على أبي عبد الله أحمد بن حنبل حين أظهر التبريع بعلي رضي الله عنه فقلت: له يا أبا عبد الله إن هذا طعن على طلحة والزبير!

فقال أحمد: بتسما ما قلت: وما نحن وحرب القوم وذكرها.

فقلت: أصلحك الله إنها ذكرناها حين ربت بعلي وأوجبت له الخلافة وما يجب للأئمة قبله.

فقال لي أحمد: وما يمنعني من ذلك؟

قال: قلت: حديث ابن عمر.

فقال أحمد: لي عمر خير من ابنه قد رضي عليا للخلافة على المسلمين وأدخله في الشورى وعلي بن أبي طالب رضي الله عنه قد سمى نفسه أمير المؤمنين فأقول أنا ليس للمؤمنين بأمير فانصرفت عنه.

فمسألة التفضيل مسألة ظنية مع أن أحقهم بالخلافة هو أبو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علي. وقد أنكر أحمد على من فضل عليا على أبي بكر وعمر - كما فعل سيدنا علي - لأنه مدخل للقول بأحقية بالخلافة وللقول بظلمهما - المفترى - له. وإن تشدد الإمام أحمد في ذلك سببه سد الباب في وجه من يطعن في المهاجرين والأنصار قال: "من فضل علياً على عثمان فقد أزرى على المهاجرين والأنصار".

وقد سألت شيخني الشيخ العلامة عبد القادر العاني رحمه الله - رئيس مجلس

(١) الروايتين والوجهين ٢/ ٩٣، وابن الجوزي في المناقب ٢١٩.

الفتوى بالعراق وهو أحد مؤلفي الموسوعة الكويتية الفقهاء - في إحدى ليالي رمضان عن مسألة القطع بالتفضيل بين الخلفاء الأربعة: فقال دعكم من هذا القطع فكلهم على فضل كبير وكلهم خلفاء راشدون.

رابعاً: الطعن في فضائل علي وآل البيت عليهم السلام

الإمام علي كرم الله وجهه أحد السابقين الأولين وأحد المبشرين بالجنة ورابع الخلفاء الراشدين وصهر رسول الله و ابن عمه، جاء فيه كثير من الأحاديث الدالة على فضله.

والقاعدة العامة في فضائل الصحابة عند الإمام أحمد قبولها وعدم التشكيك بها إذا لم تكن موضوعة مكذوبة. قال أبو الفضل التميمي شيخ الحنابلة: "وكان - الإمام أحمد - يسلم أحاديث الفضائل ولا ينصب عليها المعيار وينكر على من يقول إن هذه الفضيلة لأبي بكر باطلة وهذه الفضيلة لعلي باطلة لأن القوم أفضل من ذلك ولا يتبرأ من عين رأت رسول الله ﷺ - إلا أن يجمع المسلمون على التبرؤ منها..."^(١).

وصفه الإمام العلامة السفاريني الحنبلي في كتابه شرح وصية الإمام علي لكميل ص ٢٨٧: "كان رضى الله عنه يشبه القمر الزاهر، والبحر الزاخر، والأسد الحادر، والربيع الباكر، كان يُظن في الكرم بحراً، ويحسب لفظه للحسن سحراً، إذا أنشأ فصلاً رأيته يقول فصلاً، وإذا أصل أصلاً لم يستطع أحد مثله أصلاً".

وأقوال الإمام أحمد في الإمام علي كثيرة تدل على محبته له وعلى تصحيحه لفضائله - وهي أقوال لا يرتضيها أكثر السلفية المعاصرة. روى ابن أبي يعلى في طبقاته عن محمد بن منصور الطوسي قال: سمعت أحمد بن حنبل يقول: ما روي في فضائل أحد من أصحاب رسول الله ﷺ بالأسانيد الصحاح ما روي عن علي ابن أبي طالب^(٢).

(١) اعتقاد الإمام المجلد ٣٠٣.. فهذا دليل على مخالفة السلفية المعاصرة لهذا المنهج.

وروى ابن أبي يعلى في الطبقات وابن الجوزي في المنتظم عن السياري قال: أخبرني أبو العباس بن مسروق الصوفي قال: أخبرني عبد الله بن أحمد بن حنبل قال: كنت بين يدي أبي جالساً ذات يوم فجاءت طائفة من الكرخيين فذكروا خلافة أبي بكر وخلافة عمر بن الخطاب وخلافة عثمان بن عفان رضي الله عنهم فأكثروا وذكروا خلافة علي بن أبي طالب رضي الله عنه وزادوا فطالوا فرفع أبي رأسه إليهم فقال: "يا هؤلاء قد أكثرتم القول في علي والخلافة على أن الخلافة لم تزين علياً بل علي زينها".

قال: السياري فحدثت بهذا الحديث بعض الشيعة فقال: لي قد أخرجت نصف ما كان في قلبي على أحمد بن حنبل من البغض"^(١).

بل أثبت الإمام أحمد مناقب لعلي قد يعتبرها بعضهم غلوً فجعله قسيم النار. روى ابن أبي يعلى عن محمد بن منصور يقول كنا عند أحمد بن حنبل فقال: له رجل يا أبا عبد الله ما تقول في هذا الحديث الذي يروى أن علياً قال: "أنا قسيم النار" فقال: وما تنكرون من ذا أليس رويناه أن النبي ﷺ قال لعلي: "لا يحبك إلا مؤمن ولا يبغضك إلا منافق" قلنا بلى قال: فأين المؤمن قلنا في الجنة قال: وأين المنافق قلنا في النار قال: فعلي قسيم النار"^(٢).

وكان الإمام أحمد يقدم قول سيدنا علي كرم الله وجهه في كثير من المسائل على قول الصحابة إذا اختلفوا، فقال أحمد في الأمر المختلف فيه عن رسول الله ﷺ ولم يعلم ناسخه من منسوخه، نصير في ذلك إلى قول علي: نأخذ بالذي هو أهنأ وأهدى وأبقى"^(٣).

ووجدت بعض المسائل قدم أحمد فيها قول علي على قول عمر وعائشة رضي الله عنهم أجمعين، فهل بعد كل ذلك يكون ناصبياً مبغضاً لآل بيت رسول الله !

(١) طبقات الحنابلة ١/ ١٨٥. ونحن في هذا العصر بحاجة إلى إظهار مثل هذه الأقوال لدرء الفتن بين المسلمين.

(٢) طبقات الحنابلة ١/ ٣١٧.

(٣) العدة ٣/ ١٠٤٢.

وعند الحنابلة أفضل أهل البيت عليهم السلام هم علي وفاطمة والحسن والحسين قال في المطلع: وأفضل أهل بيته علي وفاطمة وحسن وحسين الذين أدار عليهم النبي ﷺ الكساء وخصصهم بالدعاء وظاهر كلامه في موضع آخر أن حمزة أفضل من حسن وحسين اختاره بعضهم^(١).

كل هذه الأقوال من الإمام أحمد ترد على الناصبة أولاً وعلى الرافضة ثانياً فقد افتقر الروافض على الإمام أحمد أقوالاً في ذم علي وآل البيت عليهم السلام وكلها كذب وافتراء. وتستر النواصب بالإمام أحمد زوراً وبهتاناً.

إثبات الإمام أحمد لخلافة علي كرم الله وجهه خلافاً لمحدثي عصره:

لقد جاهد الإمام أحمد لتثبيت خلافة الإمام علي كرم الله وجهه وإمارته للمؤمنين، وأنكر بشدة على المحدثين الذين أبطلوا خلافته وطعنوا فيها وهذا لم يكن لأحد قبل الإمام أحمد: روى الخلال بإسناد صحيح عن الإمام أحمد: وعلي عندي خليفة قد سمي نفسه أمير المؤمنين وسماه أصحاب رسول الله أمير المؤمنين وأهل بدر متوافرون يسمونه أمير المؤمنين. قلت فإن قال قائل نجد الخارجي يخرج فيسمى بأمر المؤمنين ويسميه الناس أمير المؤمنين؟ قال: هذا قول سوء خبيث يقاس علي رضي الله عنه إلى رجل خارجي ويقاس أصحاب رسول الله إلى سائر الناس، هذا قول رديء أفيقول إنما كان علي خارجياً إذا بئس القول هذا^(٢).

وروى ابن أبي يعلى عن أبي العباس أحمد بن زرارة المقرئ يقول سمعت أبا عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل يقول من لم يربع بعلي ابن أبي الطالب في الخلافة فلا تكلموه ولا تناكحوه^(٣).

(١) الفروع ١/ ٣٨٩.

(٢) السنة ٢/ ٤٢٤.

(٣) طبقات الحنابلة ١/ ٤٥.

والخلافة عند الإمام أحمد على ما روى سفينة عن النبي: والخلافة في أمتي ثلاثون سنة^(١)، قال أحمد: "فملك أبو بكر سنتين وشيء وعمر عشر وعثمان اثنتا عشرة وعلي ست"^(٢).

قال أبو بكر الخلال بعد ذكر هذه الأخبار في بيان جهاد الإمام أحمد لتدعيم منهاج الحق: "لو تدبر الناس كلام أحمد بن حنبل رحمه الله في كل شيء وعقلوا معاني ما يتكلم به وأخذوه بفهم وتواضع، لعلموا أنه لم يكن في الدنيا مثله في زمانه أتبع منه للحديث ولا أعلم منه بمعانيه وبكل شيء والحمد لله... وما بين أيضا من تثبيت خلافة علي بن أبي طالب رحمه الله وكيف احتج بالأحاديث في تثبيتها وأنكر على من تكلم فيها وجاهدتهم جهاداً فيما تكلموا به من أمر طلحة والزبير وغيرهم وجواباته لهم على معاني النصيح والشفقة للمسلمين"^(٣).

ولقد ذكر التفتازاني في شرح المقاصد ٢/ ٣٠٥ والغزالي وابن حجر في فتح الباري ١٤/ ٥٧١ أن جمهور أهل السنة يرون تصويب طائفة الامام علي في قتاله لغيره، وأن المخطئ معاوية وأصحابه.

من هي الفئة الباغية في الحديث^(٤)؟

من غلو بعض السلفية المعاصرة^(٥) عدم القطع بأحقية علي كرم الله وجهه في

(١) السنة ٢/ ٤٢٤.

(٢) المرجع نفسه.

(٣) السنة (٢/ ٤٣٠).

(٤) وكنت كنت متردداً من نشر هذا المبحث خوفاً من سهام النقد والطعن، ولكن لما تذكرت الآيات التي تحذر من كتمان العلم والحق قلت: الخوف من الله أحق من الخوف من الناس.

(٥) ليسوا جميعهم على رأي واحد قال ابن عثيمين رحمه الله في شرح السفارينية: "فإن قال قائل: أيهم أقرب إلى الصواب وأيهم أحق بالخلافة؟ فالجواب: أن الأقرب للصواب والأحق للخلافة علي بن أبي طالب =

حروبه وعدم تسمية طائفة الشام بغاة فقد صحح الإمام أحمد حديث رسول الله ﷺ: (ويح عمار تقتله الفئة الباغية)^(١).

ولم يتأوله كما تأوله بعض المحدثين على غير وجهه ولكنه كذلك لم يخض في ذكر الفتنة^(٢).

قال يعقوب بن شيبه في مسند عمار: سمعت أحمد بن حنبل سئل عن حديث النبي ﷺ في عمار: "تقتلك الفئة الباغية" فقال أحمد: كما قال رسول الله ﷺ قتلته الفئة الباغية. وقال: في هذا غير حديث صحيح، عن النبي ﷺ. وكره أن يتكلم في هذا، بأكثر من هذا^(٣). وروى الكوسج في مسائله: قلت: قول النبي ﷺ - لعمار رضي الله عنه: "تقتلك الفئة الباغية"؟ قال: لا أتكلم فيه، تركه أسلم. وقال إسحاق: بل هو يقره^(٤) وأصحابه^(٥).

= لا شك في هذا، ودليل ذلك: قول النبي ﷺ في عمار بن ياسر: (إنه تقتله الفئة الباغية)، (الباغية) يعني الخارجة على الإمام والذي قتل عماراً هم أصحاب معاوية، وعلى هذا يكون علي بن أبي طالب أقرب إلى الصواب ويكون جيش معاوية هو الفئة الباغية".

(١) مسند أحمد ٢٢/٣ برقم ١١١٨٢ البخاري في الصحيح: ٣٠/٦، والحاكم في المستدرک برقم ٢٦٥٣ وقال: صحيح على شرط البخاري. ووافقه الذهبي.

(٢) وقد روي عن الإمام أحمد تضعيفه للحديث ولم يصح عنه. قال ابن رجب الحنبلي في الفتح ٢/٤٩٤: هذا الإسناد غير معروف، وقد روي عن أحمد خلاف هذا.

وقد أشار إلى هذا الطعن ابن تيمية في منهاج السنة ٤/٤١٤: والحديث ثابت في الصحيحين، وقد صححه أحمد ابن حنبل وغيره من الأئمة، وإن كان قد روي عنه أنه ضعفه، فأخر الأمرين منه تصحيحه. ا. هـ

(٣) ذكر هذه الرواية ابن تيمية في منهاج السنة: ٤/٤١٤، وابن رجب في فتح الباري: ٢/٤٩٤، انظر السنة للخلال: ٤٦٣.

(٤) حصل تصحيف هنا في الطبعة التي رجعت إليها سابقاً وقد صوبتها من طبعات أخرى بلفظ: بل هو معاوية وأصحابه.

(٥) مسائل الكوسج ٣٥٩١، ومعنى كلام ابن راهويه أن الإمام أحمد يثبت الحديث على ظاهره ولا ينكره. وقال ابن عبد البر: تواترت الأخبار بذلك. وهو من أصح الحديث. الاستيعاب: ٢/٤٨١.

والإمام الشافعي حين تكلم عن مسائل البغاة استدلل بفقهِ الإمام علي لأنه هو من قاتلهم، وقد أنكر عليه بعض المحدثين مثل يحيى بن معين ولكن الإمام أحمد رد عليه وأكد على صحة رأي الشافعي.

رأي الإمام الأشعري في الفئة الباغية:

قال الإمام أبو الحسن الأشعري: "لا نقول في عائشة وطلحة والزبير إلا أنهم رجعوا عن الخطأ، وطلحة والزبير من العشرة المبشرين بالجنة. ولا نقول في حق معاوية وعمرو بن العاص: إلا أنها بغيا على الإمام الحق فقاتلهم علي مقاتلة أهل البغي، وأما أهل النهروان فهم الشراة المارقون عن الدين بخبر النبي ﷺ، ولقد كان علي رضي الله عنه على الحق في جميع أحواله يدور الحق معه حيث دار" (١).

وانظر إلى فقه الإمام الأشعري فلم يدخل السيدة عائشة وطلحة والزبير في البغاة لأن النبي ﷺ لم يذكرهم في حديثه ولم يصفهم الإمام علي بذلك، بل إنهم اصطَلَحُوا مع الإمام علي واتفقوا على إخراج قتلة عثمان ومعابقتهم، إلا أن القتلة حين علموا بذلك قاموا بالتحريش بين الطرفين لئلا يتم الصلح وقامت الفتنة كما روى ابن الجوزي في المنتظم.

أما شبهة خروج عائشة رضي الله عنها من بيتها فقد خرجت لوقف الفتنة، ولم تخرج للسياحة.

رأي ابن تيمية في الفئة الباغية:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: ومن رضي بقتل عمار - رضي الله عنه - كان حكمه حكمها أي حكم الفئة الباغية التي قتلته" (٢). وقال بعدها: "ويروى أن معاوية تأول أن

(١) الملل والنحل ١/ ٩٣.

(۲) مجموع الفتاوى ۷۶/۳۵.

الذي قتله هو الذي جاء به؛ دون مقاتليه: وأن علياً رد هذا التأويل بقوله: فنحن إذا قتلنا حمزة. ولا ريب أن ما قاله علي هو الصواب".

رأي ابن كثير في الفئة الباغية:

قال ابن كثير في البداية والنهاية (ج ٧/ ٢٧٦) ما نصه: وهذا مقتل عمار بن ياسر رضي الله عنه مع أمير المؤمنين علي بن أبي طالب قتله أهل الشام وبيان وظهر بذلك سر ما أخبر به الرسول ﷺ من أنه تقتله الفئة الباغية، وبيان بذلك أن علياً محق وأن معاوية باغ وما في ذلك من دلائل النبوة" اهـ.

رأي السفاريني وابن بطة وابن الجوزي في حروب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب وخلافته:

قال السفاريني الحنبلي في لوامع الأنوار: "ولا يرتاب ذوو الألباب أن الحق والصواب مع أمير المؤمنين أبي السبطين، وزوج سيدة نساء العالمين علي بن أبي طالب - رضوان الله عليهم أجمعين" (١).

وقال: "علم مما تقدم أن أحق الناس بالخلافة بعد الثلاثة المتقدمة - أعني أبا بكر وعمر وعثمان - علي بن أبي طالب - رضي الله عنهم - باتفاق أهل الحل والعقد كطلحة والزبير وأبي موسى الأشعري وابن عباس وخزيمة بن ثابت وأبي الهيثم بن التيهان ومحمد بن مسلمة وعمار بن ياسر وغيرهم من الصحابة - رضي الله عنهم - أجمعين.

قال بعض محققي علمائنا: قد اتفق على بيعة علي - رضي الله عنه - عامة من حضر المدينة من البدرين والأنصار كاجتماع أهل السقيفة على بيعة أبي بكر - رضي الله عنه - وقال أبو عبد الله بن بطة من علمائنا: كانت بيعة علي - رضي الله عنه - بيعة اجتماع ورحمة لم يدع إلى نفسه، ولم يجبرهم على بيعته بسيفه، ولم يغلبهم بعشيرته، ولقد شرف الخلافة

بنفسه، وزانها بشرفه وكساها حلة البهاء بعدله، ورفعها بعلو قدره، ولقد أباهها فأجبروه وتقاعس عنها فأكرهوه. وقال سيدنا الإمام أحمد - رضي الله عنه: إن علياً رضوان الله عليه لم تنزهه الخلافة ولكن علي زانها" (١).

وأشد الإمام الحافظ أبو الفرج بن الجوزي في تبصرتة في حق علي رضي الله عنه:
ما زانه الملك إذ حواه بل كل شيء به يزان
نالت يداه ذرى معال يعجز عن مثلها العيان

وأورد ابن الجوزي في التبصرة ١ / ٤٥١ بيتين في محبة علي وفضله فقال:
أهوى علياً وإيماني محبته كم شرك دمه من سيفه وكفا
إن كنت ويحك لم تسمع مناقبه فاسمع مناقبه من هل أتى وكفى

ولكن بغض صحابي لعلي بن أبي طالب كرم الله وجهه لا يستلزم فسقه أو نفاقه، لأنه ثبت أنه كان بين علي وخالد حزازة وبين علي وأسامة أيضاً وعلم به النبي ﷺ ولكن بقي خالد سيف الله وبقي أسامة حب رسول الله ولم يفسقه بل أمره على الجيش من بعده، وثبت وجود خلاف بين علي وعمه العباس في عهد عمر ولم يفسق أحدهما الآخر. فاستدلال الشيعة بعموم حديث مسلم: "يا علي لا يبغضك إلا منافق" غير صحيح لأن البغض هنا بغض في الدين من أجل أنه حارب الكفار وقتل منهم الكثير.

صرف الحديث عن معناه الحقيقي:

رفض ابن القيم تأويل بعض أهل الحديث وأهل الشام لهذا الحديث فقال: "إن القبيلتين في الفتنة إنما اقتتلوا على تأويل القرآن وهو تفسيره وما ظهر لكل طائفة منه حتى دعاهم إلى القتال. فأهل الجمل وصفين إنما اقتتلوا على تأويل القرآن، وهؤلاء يحتجون به

وهؤلاء يحتجون به، نعم التأويل الباطل تأويل أهل الشام قوله: "لعمار تقتلك الفئة الباغية" فقالوا نحن لم نقتله إنما قتله من جاء به حتى أوقعه بين رماحنا، فهذا هو التأويل الباطل المخالف لحقيقة اللفظ وظاهره، فإن الذي قتله هو الذي باشر قتله لا من استنصر به، ولهذا رد عليهم من هو أولى بالحق والحقيقة منهم فقالوا: فيكون رسول الله وأصحابه هم الذين قتلوا حمزة والشهداء معه لأنهم أتوا بهم حتى أوقعوهم تحت سيوف المشركين^(١).

ومن التأويلات الباطلة لهذا الحديث: قول بعض أهل الحديث بأن الفئة الباغية هي الفئة الطالبة لدم عثمان. وهو تأويل باطل فظاهر الحديث يرد عليه: "يدعوهم إلى الجنة ويدعونه إلى النار"^(٢) ولأن أهل اللغة فرقوا بين "بغى" بمعنى ظلم وتعدى و"ابتغى" بمعنى طلب وأراد، والباغي اسم فاعل من بغى.

لا يجوز سب معاوية

ومع أن معاوية كان من الفئة الباغية إلا أن ذلك لا يخرج من الإسلام ولا يوجب لعنته. قال ابن تيمية: "وليس في كون عمار تقتله الفئة الباغية ما ينافي ما ذكرناه - أي من الفضل والإيمان وحسن الإسلام لمعاوية ومن معه من الصحابة - فإنه قد قال الله تعالى: ﴿وَلَنْ طَافَيْنَا فِي الْأَرْضِ فَآفَسُوا فَاصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَىٰ فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّىٰ تَفِيءَ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ﴾ [الحجرات: ٩] فقد جعلهم مع وجود الاقتتال والبغي مؤمنين إخوة، بل مع أمره بقتال الفئة الباغية جعلهم مؤمنين، وليس كل ما كان بغياً، وظلماً، أو عدواناً، يخرج عموم الناس من الإيمان، ولا يوجب لعنتهم، فكيف يخرج ذلك من كان من خير القرون"^(٣).

(١) الصواعق المرسلة ١/ ١٨٥.

(٢) أخرج الإمام أحمد هذه الزيادة عن أبي سعيد برقم ١١٨٧٩.

(٣) انظر: مجموع الفتاوى: ٣٥/ ٧٤، ٧٦.

ويكفي أن معاوية من أصحاب رسول الله (ﷺ) أسلم عام الفتح والله تعالى قال:
﴿لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَتْلَ أَوْلِيَّتِكَ أَعْظَمَ دَرَجَةً مِنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدُ
وَقَتْلُواوُكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَىٰ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ [الحديد: ١٠].

ولكن لم يصل إلى درجة الإمام علي والحسن والحسين ولم يكن من الخلفاء الراشدين فحين سئل الإمام أحمد عن الخلفاء الراشدين ذكر الأربعة ولم يدخل معاوية معهم. روى ابن أبي يعلى عن إبراهيم بن سويد الأرمني ببيروت قال: قلت: لأحمد بن حنبل من الخلفاء قال: أبو بكر وعمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم قلت: فمعاوية؟ قال: لم يكن أحد أحق بالخلافة في زمن علي من علي رضي الله عنه ورحم الله معاوية^(١).

فضائل معاوية عند الإمام أحمد وابن راهويه:

ومع أن الإمام أحمد والحنابلة جعلوا معاوية من الصحابة وخال المؤمنين^(٢)، وأنكروا سبه ولعنه إلا أنهم لم يغالوا في فضائله فقد ضعف ابن راهويه والنسائي والحاكم وابن الجوزي وابن حجر فضائله وذهبوا إلى أنه لا يصح فيها حديث مرفوع^(٣) وأشار الإمام أحمد لذلك.

قال الحافظ ابن حجر العسقلاني في فتح الباري: (أورد ابن الجوزي في الموضوعات بعض الأحاديث التي ذكروها - في فضل معاوية - ثم ساق عن إسحاق بن راهويه أنه قال: لم يصح في فضائل معاوية شيء^(٤). فهذه النكتة في عدول البخاري عن التصريح بلفظ منقبة اعتماداً على قول شيخه - ابن راهوي - لكن بدقيق نظره استنبط ما

(١) طبقات الحنابلة ١/ ٩٤.

(٢) انظر: لمعة الاعتقاد.

(٣) وقد ضعف أحمد حديث "من أحب معاوية فقد أحبني، ومن أبغض معاوية فقد أبغضني". المنتخب من علل الخلال ٣٣.

(٤) رواه ابن الجوزي في الموضوعات ٢/ ٢٤.

يدفع به رؤوس الروافض، وقصة النسائي في ذلك مشهورة - في عدم إثبات فضائل معاوية - وكأنه اعتمد أيضا على قول شيخه إسحاق، وكذلك في قصة الحاكم. وأخرج ابن الجوزي^(١) أيضا من طريق عبد الله بن أحمد بن حنبل: سألت أبي ما تقول في علي ومعاوية؟ فأطرق ثم قال: اعلم أن عليا كان كثير الأعداء ففتش أعداؤه له عيبا فلم يجدوا، فعمدوا إلى رجل قد حاربه فأطروه كيادا منهم لعلي.

فأشار^(٢) بهذا إلى ما اختلقوه لمعاوية^(٣) من الفضائل مما لا أصل له، وقد ورد في فضائل معاوية أحاديث كثيرة، لكن ليس فيها ما يصح من طريق الإسناد، وبذلك جزم إسحاق بن راهويه والنسائي وغيرهما^(٤).

وقد أثبت الحفاظ قول ابن راهويه ولم يدفعوه^(٥) قال ابن القيم في المنار المنيف ١١٦: "ومن ذلك ما وضعه بعض جهلة أهل السنة في فضائل معاوية ابن أبي سفيان قال إسحاق بن راهوية: لا يصح في فضائل معاوية بن أبي سفيان عن النبي صلى الله عليه و سلم شيء".

قلت - أي ابن القيم - ومراده ومراد من قال ذلك من أهل الحديث أنه لم يصح حديث في مناقبه بخصوصه وإلا فما صح عندهم في مناقب الصحابة على العموم ومناقب قریش فمعاوية رضي الله عنه داخل فيه".

(١) في الموضوعات ٢/ ٢٤.

(٢) الكلام لابن حجر.

(٣) وقال الحفاظ ابن حجر في فتح الباري ١٠/ ٤٩٩.. "ثم كان من أمر علي ما كان فنجمت طائفة أخرى حاربوه، ثم اشتد الخطب فتقصوه واتخذوا لعنه على المنابر سنة، ووافقهم الخوارج على بغضه وزادوا حتى كفروه".

(٤) فتح الباري ٧/ ١٠٤.

(٥) اطلعت على دراسة لأحد السلفية المعاصرة في إنكار هذه الأقوال ولكن بلا علم ولا دراية.

فضائل معاوية عند الإمام النسائي:

وهو محدث عصره لم يثبت فضائل معاوية ولم يصححها قال الوزير ابن حنابلة: سمعت محمد بن موسى المأموني - صاحب النسائي قال: سمعت قوما ينكرون على أبي عبد الرحمن النسائي كتاب (الخصائص) لعل رضي الله عنه وتركه تصنيف فضائل الشيخين، فذكرت له ذلك، فقال: دخلت دمشق والمنحرف بها عن علي كثير، فصنفت كتاب (الخصائص) رجوت أن يهديهم الله تعالى.

ثم إنه صنف بعد ذلك فضائل الصحابة، فقليل له: وأنا أسمع ألا تخرج فضائل معاوية - رضي الله عنه - ؟ فقال: أي شيء أخرج؟ حديث: (اللهم لا تشيع بطنه) فسكت السائل^(١).

وأحسن ما في ذلك ما رواه الإمام أحمد عن النبي ﷺ أنه دعا له فقال: (اللهم اجعله هادياً مهدياً)^(٢) وهو حديث جيد وما سوى ذلك ضعيف.

وقد ذكر الإمام أحمد ما يشير إلى ضعف الزيادة فيه قال مهنا: سألت أبا عبد الله، عن حديث معاوية بن صالح، عن يونس بن سيف، عن الحارث بن زياد، عن أبي رهم، عن العرباض بن سارية، قال: دعانا النبي (ﷺ) إلى الغداء المبارك، وسمعته يقول: "اللهم علمه - يعني: معاوية - الكتاب والحساب، وقه العذاب". فقال: نعم؛ حدثناه عبد الرحمن بن مهدي، عن معاوية بن صالح.

(١) سير أعلام النبلاء ٢٧/ ١٣٧.

(٢) أخرجه الإمام أحمد في المسند ٤/ ٢١٦ برقم ١٧٩٢٦، وعلق عليه المحقق شعيب الأرنؤوط بقوله: "رجاله ثقات رجال الصحيح إلا أن سعيد بن عبد العزيز الذي مدار الحديث عليه اختلط في آخر عمره فيما قاله أبو مسهر ويحيى بن معين. وغمز في هذا الحديث ابن عبد البر وابن حجر. انظر الإصابة ٤/ ٣٤٢ والفتح ٧/ ١٠٤".

قلت: إن الكوفيين لا يذكرون هذا: "علمه الكتاب والحساب، وقه العذاب"،
قطعوا منه؟

قال: كان عبد الرحمن لا يذكره، ولم يذكره إلا فيما بيني وبينه^(١).

تمييز الإمام أحمد للزيادات الشامية والكوفية:

وكان من فقه الإمام أحمد العالي إدراكه للخلاف الذي كان بين أهل الشام وأهل العراق في هذه المسائل فتراه يتحقق من أسانيد أحاديث الفضائل إن كانت شامية أو كوفية، وتراه يميز زيادات أهل الكوفة وزيادات أهل الشام - بما يقوي مذهبه - فيردها عليهم لعلمه بأنها مختلفة.

وقد تصور بعض أهل السنة أنه لا يجوز ذكر أخطاء معاوية رحمه الله مطلقاً، بل قد كان من طريقة أئمة السنة والحديث التنبيه على أخطاء الأمراء - دون الطعن في عدالتهم - حتى لا يقلدهم الناس في ذلك. قال إمام دار الهجرة^(٢) الإمام مالك: إن معاوية قال: لقد نفت الشيب مدة - وقد ورد النهي عنه - وقال مالك: وكان يخرج إلى مصلاه، ورداؤه يُحمل من الكبير^(٣).

كل ذلك نقوله ليس للانتقاص من معاوية رحمه الله تعالى ولكن للتخفيف من المعارك القائمة بين المسلمين إلى اليوم^(٤)، ولوضع الأمور في موازينها، فإن البدع تبدأ شبراً وتنتهي باعاً.

(١) المنتخب من علل الخلال، ص ٣٤.

(٢) لقد كانت مدرسة الحجاز مدرسة معتدلة في مسائل الصحابة فكانوا ينكرون ما تفرد به أهل الشام في فضائل بني أمية وينكرون ما تفرد به أهل الكوفة في فضائل آل البيت، وهذا ما سار عليه الإمام أحمد، فكثيراً ما يذكر أن هذا الحديث شامي أو كوفي لإنكاره. كما أنه أنكر الأحاديث في فضائل بني العباس مع أنه كان في دولتهم فلم يخش إلا الله.

(٣) سير أعلام النبلاء ٥ / ١٥٠. فهل هؤلاء أعلم من الإمام مالك بن أنس.

(٤) وأنا أعلم أن كلامي هذا لن يعجب الروافض ولا النواصب.

الأولى: فرقة تكفروه وتلعنه، وهو قول ابن الجوزي والآلوسي في التفسير والسفاري الحنبلي. الثانية: فرقة تواليه وتحبه وهي طائفة اليزيدية وهي طائفة خرجت من الإسلام يرون أن يزيد كان من عباد الله الصالحين^(١). فهؤلاء يعبدون الشيطان ولهم ضلالات كفرية كثيرة^(٢).

وقد ذكر ابن كثير في كتاب البداية والنهاية الجزء السادس الصفحة ٢٢٩ أن الذي يحبه ويتولاه هم طائفة النواصب.

الثالثة: فرقة وسط لا تكفروه ولا تواليه: فمنهم من يسكت عنه ويفوض أمره لله كالغزالي ومنهم من لا يسكت عنه فيتبرأ منه ومن أعماله ويرى جواز لعنه وهو رأي الجمهور من الحنابلة وأهل السنة، وهو القول الأصح لأن قبائحه قد تواتر معناها كما قال العلماء^(٣).

وقد روي عن الإمام أحمد وأكثر الحنابلة جواز لعن يزيد بن معاوية لقبائحه الكثيرة:

من قبائح يزيد بن معاوية:

- أمره بضرب الكعبة المشرفة وتهديمها على يد الحجاج، وأمره بقتال أهل المدينة واستحلاله لحرم رسول ﷺ وهذا ثابت في التاريخ لا ينكره عاقل.

قال الحافظ ابن حجر: "ثم إن أهل المدينة خلعوا يزيد في سنة ثلاث وستين فجهاز إليهم مسلم بن عقبة المري في جيش حافل فقاتلهم فهزمهم وقتل منهم خلق كثير من

(١) وصدق الإمام أحمد: وهل يوالي يزيد من كان يؤمن بالله واليوم الآخر!

(٢) أصل هذه الطائفة نشأت على التصوف ولكنها لما تركت العلم وصلت إلى الضلال، وهكذا كل طريقة أو جماعة إذا تركت العلم والفقه ضلت.

(٣) ذكر ذلك الآلوسي والتفتازاني.

الصحابة وابناؤهم وسبق أكابر التابعين وفضلاءهم. واستباحها ثلاثة أيام منها وقتلا ثم بايع من بقى على أنهم عبيد ليزيد ومن امتنع قتل. ثم توجه إلى مكة لحرب بن الزبير فمات في الطريق وعهد إلى الحصين بن نمير فصار بالجيش إلى مكة فحاصر ابن الزبير ونصبوا المنجنيق على الكعبة فوهت أركانها ثم احترقت^(١).

ومن قبائحه أشعاره الكثيرة التي تدل على كفره وعدم إيمانه وتصديقه بنبوّة محمد ﷺ كما قال الآلوسي الحنفي والسفاري الحنبلّي. مع استحلاله للمنكرات والفواحش.

وقد وصف العلماء - ومنهم الذهبي وابن كثير - يزيد بن معاوية بالنصب والخبث والمجاهرة بالمعاصي.

ومن أعماله الخبيثة رضاه بقتل سبط رسول الله ﷺ وسيد شباب أهل الجنة وتسيير أهله ونسائه كسبائاً إلى الشام لولا لطف الله تعالى. وإهانتة لرأس الحسين عليه السلام ولأهل بيته.

وهذه الحادثة مما تواتر معناها فلا سبيل إلى التشكيك بها. قال العلامة التفتازاني شرح العقائد النسفية ص ١٨٠: "والحق أن رضاء يزيد بقتل الحسين رضي الله عنه واستبشاره بذلك وإهانتة أهل بيت النبي ﷺ مما تواتر معناه وإن كان تفاصيلها آحاداً فنحن لا نتوقف في شأنه بل في إيمانه لعنة الله عليه وعلى أنصاره وأعوانه".

وقد حاول بعضهم الرد على كل هذا بالقول: إن يزيد شارك في أول حملة لفتح القسطنطينية وقد دعا لهم النبي ﷺ بالمغفرة، وهذا باطل لأن يزيد حين خرج جيش المسلمين كان منشغلاً بالصيد، فلما رآه معاوية أجبره على الخروج معهم مكرهاً، ولا اعتبار للأفعال مع الإكراه والإجبار، ثم إن الدعاء بالمغفرة يكون لما مضى من أعمال،

يزيد كيف آتاه الله العلم ثم حبط عمله.

أقوال الإمام أحمد والحنابلة في يزيد بن معاوية:

أجاز الإمام أحمد والخلال وغلالمه عبد العزيز وأبو يعلى وابنه وابن الجوزي^(١) والسفاريني^(٢) - وكلهم حنابلة - والآلوسي والتفتازاني والكيّا الهراسي والسيوطي وغيرهم لعنه بل رأى الآلوسي والسفاريني كفره - وهذا كله حكم بالظاهر - قال ابن الجوزي: "قال ابن الجوزي في لعنة يزيد أجازها العلماء الورعون منهم أحمد بن حنبل"^(٣) وقد نقل الكيّا الهراسي الشافعي أن جواز لعنه هو مذهب الأئمة الأربعة إما تصريحاً أو تلويحاً.

قيل لأحمد بن حنبل أيؤخذ الحديث عن يزيد؟ فقال لا ولا كرامة أو ليس هو فعل بأهل المدينة ما فعل! وقيل له: إن أقواما يقولون إنا نحب يزيد؟ فقال: وهل يحب يزيد من يؤمن بالله واليوم الآخر فقيل له أو لا تلعه فقال متى رأيت أباك يلعن أحدا^(٤).

قال ابن الجوزي: "وقد ذكر أحمد في حق يزيد ما يزيد على اللعنة وذكر رواية مهنا سألت أحمد عن يزيد فقال هو الذي فعل بأهل المدينة ما فعل قلت فيذكر عنه الحديث. قال لا يذكر عنه الحديث ولا ينبغي لأحد أن يكتب عنه حديثاً. قلت ومن كان معه حين فعل فقال أهل الشام" (٥).

(١) وله كتاب مطبوع في لعن يزيد. رد عليه فيه عبد المغيث الحربي وكان قليل العلم كما قال الحفاظ.

(٢) في غذاء الألباب ونسبه للأكثر.

(٣) الآداب الشرعية ١ / ٢٨٥.

(٤) الآداب الشرعية ١ / ٢٨٥.

(٥) الآداب الشرعية ١ / ٢٨٥.

ابن عقيل يقيس الإمام الحسين بإبراهيم:

قال ابن الجوزي: "نقلت من خط ابن عقيل قال: قال رجل كان الحسين رضي الله عنه خارجياً".

فبلغ ذلك من قلبي فقلت لو عاش إبراهيم صلح أن يكون نبياً فهب أن الحسن والحسين نزلا عن رتبة إبراهيم مع كونه سباهما ابنيه، أو لا يصيب ولد ولده أن يكون إماماً بعده. فأما تسميته خارجياً وإخراجه عن الإمامة لأجل صولة بني أمية هذا ما لا يقتضيه عقل ولا دين..^(١)

الإمام المحدث الحافظ ابن أبي الدنيا الحنبلي يلعن قتلة الحسين:

قال في كتابه مقتل علي ص ٣٨: "والحسين بن علي عليه السلام ولد لخمسة ليال خلون من شعبان سنة أربع من الهجرة وقتل يوم الجمعة يوم عاشوراء في المحرم سنة إحدى وستين وقتله سنان بن أنس النخعي لعنه الله وأجهز عليه خولي بن يزيد الأصبحي من حمير لعنه الله وحز رأسه".

ابن الجوزي ولعن يزيد:

قال ابن الجوزي في الرد على المتعصب العنيد المانع من ذم يزيد ٨٧: (قال الخصم: هلا سكتتم عن يزيد احتراماً لأبيه قلنا: ما سكت أحمد بن حنبل ولا الخلال ولا غلامه أبو بكر بن عبد العزيز ولا القاضي أبو يعلى ولا ابنه أبو الحسين...).

وقال ابن الجوزي عليه الرحمة في كتابه السر المصون: "من الاعتقادات العامة التي غلبت على جماعة متتبعين إلى السنة أن يقولوا: إن يزيد كان على الصواب وأن الحسين رضي الله تعالى عنه أخطأ في الخروج عليه ولو نظروا في السير لعلموا كيف عقدت له

البيعة وألزم الناس بها. ولقد فعل في ذلك كل قبيح ثم لو قدرنا صحة عقد البيعة فقد بدت منه بواد كلها توجب فسخ العقد ولا يميل إلى ذلك إلا كل جاهل عامي المذهب يظن أنه يغيب بذلك الرافضة" (١).

ابن تيمية ولعن يزيد:

تصور بعضهم أن الشيخ تقي الدين ابن تيمية ممن يحب يزيد بن معاوية ويدافع عنه وهذا باطل (٢)، فإنه أجاز لعن قتلة الحسين من غير تخصيص فمذهبه عدم جواز لعن المعين، وقد ذم ابن تيمية من سمى الحسين خارجياً فذهب إلى أن القول بأن الحسين كان خارجياً يعتبر من غلو النواصب.

وقال: "فهذا الغلو الزائد يقابل بغلو الناصبة الذين يزعمون أن الحسين كان خارجياً وأنه كان يجوز قتله لقول النبي ﷺ من أتاكم وأمركم على رجل واحد يريد أن يفرق جماعتكم فاضربوا عنقه بالسيف كائناً من كان. رواه مسلم. وأهل السنة والجماعة يردون غلو هؤلاء وهؤلاء ويقولون إن الحسين قتل مظلوماً شهيداً وإن الذين قتلوه كانوا ظالمين معتدين وأحاديث النبي ﷺ التي يأمر فيها بقتال المفارق للجماعة لم تتناوله" (٣). وقال: "النواصب الذين قتلوا الحسين" (٤).

وقال عن يزيد: "ولا كان من الصحابة باتفاق العلماء؛ ولا كان من المشهورين بالدين والصلاح" (٥).

(١) الفروع ٦/ ١٥٤.

(٢) من الكتب الجيدة كتاب: ابن تيمية ليس ناصبياً.

(٣) منهاج السنة ٤/ ٥٨٥.

(٤) ٣٦٨/ ٤ (٤).

(٥) مجموع الفتاوى ٣/ ٤١٠.

وقال: "ولكن جرى بسببه ما جرى من مصرع "الحسين" وفعل ما فعل بأهل الحرة ولم يكن صاحباً ولا من أولياء الله الصالحين وهذا قول عامة أهل العقل والعلم والسنة والجماعة"^(١).

وقال: "وأما من قتل "الحسين" أو أعان على قتله أو رضي بذلك فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين؛ لا يقبل الله منه صرفا ولا عدلا" (٢).

السفارينى يجيز لعن يزيد بن معاوية:

وقد جعل شيخ الحنابلة الامام السفاريني جواز لعن يزيد مذهب أكثر المتأخرين. قال الإمام السفاريني في غذاء الألباب: "أكثر المتأخرين من الحفاظ والمتكلمين يجيزون لعنة يزيد اللعين، كيف لا وهو الذي فعل العضلات وهتك ستر المخدرات وانتهك حرمة أهل البيت وآذى سبط النبي ﷺ وهو حي وميت، مع مجاهرته بشرب الخمر والفسق والفجور. ذكروا في ترجمته أنه كان مجاهرا بالشراب متهتكا فيه وله في وصفه بدائع وغرائب" (٣).

وقد لوح العلامة السفاريني بكفر يزيد بسبب قوله لأبيات شعرية وبسبب أفعاله بالمدينة حيث قال: أنا لا أشكُّ أنَّ قائل هذا الكلام خارج من ربة الإسلام والله ورسوله بريئان منه. ثم إنَّ الخبيث لما أتى برأس سيدنا الحسين رضوان الله عليه تناوله بقضيب فكشف عن ثناياه وهي أبيض من البرد، فقال عليه غضب المتعال: نفلق هاما من رجال أعزة علينا وهم كانوا أعق وأظلم!"^(٤).

(۱) مجموع الفتاوی ۴/ ۴۸۳.

(۲) مجموع الفتاویٰ ۴/ ۴۸۷.

(٣) غذاء الألبان ٩٦/١.

(٤) المرجع نفسه.

وأتعجب كيف يتوقف بعض السلفية المعاصرة في خبث يزيد بل ويمدحونه،
فانظر إلى كلام الإمام أحمد والعلماء من بعده وقارنه بكلام شيوخ السلفية المعاصرة اليوم
كيف أثاروا الفتنة بين المسلمين حين أفتوا على الفضائيات بأن يزيد هو أمير المؤمنين وهو
الخليفة الشرعي والحسين أخطأ في الخروج عليه!

ثم يزيدون على ذلك بالدفاع عن جرائم بني أمية مع أن الإمام أحمد والحنابلة بينوا
حالمهم.

الإمام أحمد يروي أخبار مقتل الحسين:

أخرج الإمام أحمد في المسند برقم ٢١٦٥ عن ابن عباس قال: رأيت النبي ﷺ في
المنام بنصف النهار أشعث أغبر معه قارورة فيها دم يلتقطه أو يتتبع فيها شيئاً قال قلت يا
رسول الله ما هذا؟ قال دم الحسين وأصحابه لم أزل أتبعه منذ اليوم. قال عمار فحفظنا
ذلك اليوم فوجدناه قتل ذلك اليوم". قال المحقق شعيب الأرناؤوط: "إسناده قوي على
شرط مسلم". وأخرج برقم ١٣٥٦٣ عن ثابت عن أنس بن مالك: أن ملك المطر استأذن
ربه أن يأتي النبي ﷺ فأذن له فقال لأم سلمة املكي علينا الباب لا يدخل علينا أحد.

قال وجاء الحسين ليدخل فمنعته فوثب فدخل فجعل يقعد على ظهر النبي ﷺ
وعلى منكبه وعلى عاتقه. قال فقال الملك للنبي ﷺ: أتعجب؟ قال: نعم.

قال: أما إن أمتك ستقتله وإن شئت أريتك المكان الذي يقتل فيه فضرِبَ بيده،
فجاء بطينة حمراء فأخذتها أم سلمة فصرتها في خمارها. قال قال ثابت بلغنا أنها كربلاء".

وروى الإمام أحمد في فضائل الصحابة عن الحسين عليه السلام أن من دمعت
عيناه على أهل البيت فله أجر عظيم.

وفي فنون ابن عقيل: حلف رجل بالطلاق الثلاث أن الحجاج في النار فسأل فقيهاً فقال الفقيه أمسك زوجتك فإن الحجاج إن لم يكن مع أفعاله في النار فلا يضرك الزنى^(١).

وروى عبدالله في السنة برقم ٦٧١ عن طاووس قال: يا أهل العراق انتم تزعمون ان الحجاج مؤمن! قال وقال منصور عن ابراهيم: كفى به عمى الذي يعمى عليه أمر الحجاج. فقال منصور عن ابراهيم قال وذكر الحجاج فقال: ألا لعنة الله على الظالمين.

ابن قدامة لا يعتبر خلاف بني أمية في الفقه:

لم يعتبر الحنابلة رأي بني أمية في الشرع قال العلامة ابن قدامة المقدسي شيخ المذهب:

"إن خطبتي العيدين بعد الصلاة لا نعلم فيه خلافا بين المسلمين إلا عن بني أمية، وروي عن عثمان وابن الزبير أنها فعلاه ولم يصح ذلك عنهما. ولا يعتد بخلاف بني أمية لأنه مسبوق بالإجماع الذي كان قبلهم ومخالف لسنة رسول الله ﷺ الصحيحة. وقد أنكر عليهم فعلهم وعد بدعة ومخالفا للسنة"^(٢).

بعد كل هذه المباحث نجد أن الإمام أحمد بن حنبل وسط بين الشيعة والنواصب. فالشيعة سبوا صحابة رسول الله ﷺ ولعنوهم، والنواصب طعنوا في آل البيت عليهم السلام ووضعوا الأخبار في فضائل بني أمية لتمكين دولتهم. وأما الإمام أحمد بن حنبل والحنابلة فقد ترضوا عن جميع الصحابة، وأنكروا على من يسبهم، وأثبتوا الخلافة الراشدة لأبي بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علي وهم أفضل الصحابة. وأثبتوا فضائل آل البيت عليهم السلام ولعنوا قتلة الحسين ورأوا أنه قتل مظلوماً شهيداً، وذكروا مثالب يزيد بن معاوية

(١) الآداب الشرعية ١/ ٢٩٤.

(٢) المغني ٢/ ٢٣٩ أقول: ولا يعني ذلك أنه لم يكن لبني أمية حسنات للإسلام والمسلمين. فقد وسعوا الفتوحات الإسلامية وجاهدوا جهاداً كبيراً، مع وجود ظلم فيهم.

المبحث السادس عشر

الإمام المهدي

ظهر من هذه الطائفة من يشكك المسلمين في كل شيء فقد ظهر منهم في العصر المتأخر من ينكر المهدي بدعوى أنها خرافة وينكر الأحاديث الواردة فيه بدعوى التحقيق في الأحاديث. فقاموا بتأليف الكتب في ذلك ومنهم:

الشيخ «عبد الله بن زيد آل محمود» رئيس المحاكم الشرعية في إمارة قطر سابقاً في كتابه «لا مهدي يُنتظر بعد الرسول محمد خير البشر»، الذي ينفي فيه فكرة المهدي من أساسها ويعتبرها منبعاً للفتن. مما قاله في مقدمته: "اخترت لها هذه التسمية لتكون عقيدة حسنة، تتدلل بها الألسنة من كل مسلم ومسلمة، لاعتقاد أنها حقيقة مسلمة"، ثم زاد في تحبطه فقال: "إنَّ جميع الناس من العلماء والعوام^(١)، في كل زمان ومكان، يقاتلون كل من يدعي أنه الإمام المهدي^(٢)، لاعتقادهم أنه دجال كذاب، يريد أن يفسد الدين، ويفرق جماعة المسلمين". وقال مدعياً أمراً لم يأت به أحد من علماء الحديث: "وفي الحقيقة أنها كلها غير صحيحة، ولا متواترة". ثم غالى فقال: "والحاصل الذي نعتقد، وندين الله به، أنه لا مهدي ينتظر بعد الرسول محمد خير البشر، وأنه لا ينكر على من أنكره، إذ إنكاره لا ينقص من الإيمان، وإنما يتوجه الإنكار على من يجادل في وجوده وصحة خروجه".

وجاء قبله الشيخ محمد رشيد رضا رحمه الله ليدعي التعارض فيها: (وأما

(١) ومتى كان العوام لهم اعتبار في الإجماع!

(٢) وهل هذه صياغة عالم في الاستدلال!

وعن أبي سعيد الخدري قال: قال النبي ﷺ: يكون من أمتي المهدي فإن طال عمره أو قصر عمره عاش سبع سنين أو ثمان سنين أو تسع سنين يملأ الأرض قسطاً وعدلاً وتخرج الأرض نباتها وتمطر السماء قطرها" (١).

رأي العلامة ابن القيم في أحاديث المهدي:

قال العلامة ابن القيم: "وقال الحارث بن أبي أسامة في مسنده حدثنا إسماعيل بن عبد الكريم حدثنا إبراهيم بن عقيل عن أبيه عن وهب بن منبه عن جابر قال: قال رسول الله ﷺ ينزل عيسى بن مريم فيقول أميرهم المهدي تعال صل بنا فيقول لا إن بعضهم أمير بعض تكرمه الله لهذه الأمة" ثم قال ابن القيم: وهذا إسناد جيد^(٢).

وقال: "وهذه الأحاديث وإن كان في إسنادها بعض الضعف والغرابة فهي مما يقوى بعضها بعضاً ويشد بعضها ببعض" (٣).

وقال: "فالمهدي في جانب الخير والرشد كالدجال في جانب الشر والضلال وكما أن بين يدي الدجال الأكبر صاحب الخوارق دجالين كذايين فكذلك بين يدي المهدي الأكبر مهديون راشدون".

رأي السفاريني في الإمام المهدي:

وقال الإمام العلامة السفاريني في منظومته:

وما أتى في النص من أشراف
فكله حق بلا شطاط

منها الإمام الخاتم الفصيح
محمد المهدي والمسيح

.۲۶/۳(۱)

(٢) المنار المنف ١٤٧.

(٣) المنار المنيف ١٥٠.

ثم قال في الشرح: "يعمل بسنة النبي ﷺ لا يوقظ نائماً، ويقاتل على السنة لا يترك سنة إلا أقامها ولا بدعة إلا رفعها، يقوم بالدين آخر الزمان كما قام به النبي ﷺ أوله، يملك الدنيا كلها كما ملك ذو القرنين وسليمان بن داود عليهما السلام، يكسر الصليب ويقتل الخنزير ويرد إلى المسلمين ألفتهم ونعمتهم"^(١).

وقد أطل السفاريني التفصيل فيه فتحدث عن حليته وصفته وسيرته وعلامات ظهوره والفتن الواقعة قبل خروجه ومولده وبيعته ومدة ملكه ثم قال: "قد كثرت الأقوال في المهدي حتى قيل لا مهدي إلا عيسى، والصواب الذي عليه أهل الحق أن المهدي غير عيسى وأنه يخرج قبل نزول عيسى عليه السلام، وقد كثرت بخروجه الروايات حتى بلغت حد التواتر المعنوي وشاع ذلك بين علماء السنة حتى عد من معتقداتهم"^(٢).

هل أدخل العلماء عقيدة المهدي إلى عقائد أهل السنة؟

من عقائد أهل السنة الإيمان بالساعة وأشراتها قال العلامة ابن حمدان ذاكراً بعض أشرط الساعة: "يجب الإيمان جزماً بالساعة وأشراتها من الدجال وأجوج ومأجوج، ونزول عيسى وخروج النار والدابة والنفخ في الصور... وبالصعقة والحشر والنشر"^(٣).

وقد انتقد الشيخ ابن بدران - في الأجوبة الكويتية - إدخال السفاريني مسألة المهدي إلى العقائد لأن العلماء ما أدخلوها في عقائدهم، وفي كلام ابن بدران نظر، لأن البرهاري - وغيره - ذكرها في عقيدته فقال: "والإيمان بنزول عيسى بن مريم ﷺ ينزل

(١) لوامع الأنوار ٢/ ٧٦.

(٢) ٨٩/ ٢.

(٣) نهاية المبتدئين ٥٤.

فيقتل الدجال، ويتزوج ويصلي خلف القائم من آل محمد ﷺ ويموت ويدفنه المسلمون^(١). والقائم من آل محمد ﷺ هو المهدي.

وإن كل علماء السنة تحدثوا في عقائدهم المجملة عن أشراط الساعة كنزول عيسى وخروج الدجال ونحوها. والأحاديث التي أثبتت المهدي هي بنفس قوة الأحاديث التي أثبتت نزول عيسى وخروج الدجال. قال الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى في عقيدة أهل السنة والجماعة التي رواها عنه عبدوس بن مالك العطار: والإيمان أن المسيح الدجال خارج مكتوب بين عينيه كافر والأحاديث التي جاءت فيه، والإيمان بأن ذلك كله كائن وأن عيسى بن مريم ينزل فيقتله بباب لد^(٢) اهـ.

وهذه طريقة أهل السنة. قال الطحاوي رحمه الله تعالى في العقيدة المشهورة: ونؤمن بأشراط الساعة من خروج الدجال ونزول عيسى بن مريم عليه السلام من السماء.

وقال الإمام أبو الحسن الأشعري في كتابه (مقالات الإسلاميين) ١/ ٢٩٥: "ويصدقون بخروج الدجال، وأن عيسى بن مريم يقتله". انتهى. وقال الموفق أبو محمد عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي الحنبلي في عقيدته المشهورة: ويجب الإيمان بكل ما أخبر به النبي ﷺ وصح به النقل عنه فيما شاهدناه أو غاب عنا، نعلم أنه صدق وحق... ومن ذلك أشراط الساعة مثل خروج الدجال، ونزول عيسى بن مريم عليه السلام فيقتله، وخروج يأجوج ومأجوج، وطلوع الشمس من مغربها، وخروج الدابة وأشباه ذلك مما صح به النقل^(٣).

ولذلك فإن بيان عقيدة المهدي على وجهها الصحيح يقلل من استغلال هذه الفكرة عند الطوائف الضالة.

(١) شرح السنة ٢٧.

(٢) طبقات الحنابلة ١/ ٢٤٢.

(٣) لمعة الاعتقاد ١٣٤.

علامات ظهوره عند العلامة مرعي الكرمي:

ولقد ذكر العلامة مرعي الكرمي الحنبلي بعض علامات ظهوره في كتابه (فوائد الفكر في المهدي المنتظر) فقال: "اعلم أن لظهور المهدي علامات جاءت بها الآثار ودلت عليها الأحاديث والأخبار، فمن علامات ظهوره على ما ورد كسوف الشمس والقمر ونجم الذنب والظلمة وسماع الصوت برمضان وتحارب القبائل بذئ القعدة وظهور الخسف والفتن، ومعه قميص رسول الله ﷺ وسيفه... ويستخرج تابوت السكينة من غار أنطاكية أو من بحيرة طبرية فيخرج حتى يحمل فيوضع بين يديه بيت المقدس فإذا نظر إليه يهود أسلموا إلا قليل منهم، وتأتي الرايات السود من خراسان فيرسلون إليه البيعة، وتنشف الفرات فتحسر على جبل من ذهب"^(١).

من خلال ما سبق نجد أن قضية المهدي ثابتة بالأحاديث النبوية وآثار السلف ولم ينكرها أحد من علماء الحنابلة والمحدثين^(٢).

ولكن استغل هذه العقيدة طوائف المبتدعة لتضليل عوام المسلمين فمن هذه الطوائف: الشيعة على اختلاف فرقها^(٣) كالاثني عشرية والاسماعيلية فإن كل فرقة ادعت أن لها إماماً غائباً معصوماً هو المهدي ينتظرونه منذ مئات السنين، ثم جاءت البائية والبهائية والقاديانية وادعت أن مهديهم قد ظهر وأنه قد أبطل الأديان من قبله ونسخ القرآن وأبطله وجاء بكتاب جديد وأنه أظهر دين الله على أرضه!

والإمام المهدي عليه السلام يخرج في آخر الزمان لما تكثر الفتن والقتل، وهو من آل البيت قطعاً ولكن لا يتسبب لطائفة أو مذهب بل هو مجتهد مطلق كما ذكر الشعراي في

(١) نقلاً من لوامع الأنوار ٧٦/٢.

(٢) وقد التقيت مرة مع أحد الذين ألفوا في إنكار المهدي مؤلفاً مشهوراً، فقال: أنا لا أنكر المهدي ولكن أنكر عقيدة الشيعة فيه وأنكر غلو الصوفية فيه، والذي أراه أن المهدي بشارة وليست عقيدة، هكذا قال.

(٣) عدا الشيعة الزيدية.

الفصل الثالث

الفقه

المبحث الأول: أصول مذهب الإمام المجلد أحمد بن حنبل

المبحث الثاني: مشروعية التقليد عند الإمام أحمد والحنابلة

المبحث الثالث: البدعة وأقسامها

المبحث الرابع: نبذة مختصرة عن منهج الإمام أحمد في الحديث الشريف

المبحث الخامس: المسائل الفقهية التي تخالف فيها السلفية المعاصرة
السادة الحنابلة

المبحث الأول

أصول مذهب الإمام المبجل أحمد بن حنبل

لقد بنى الإمام أحمد أصول مذهبه على قواعد متينة، اتبع فيها جمهور الفقهاء واستدل لها بالنصوص القرآنية والنبوية.

وقد أخذ الإمام أحمد علم أصول الفقه من أساتذة كبار أولهم القاضي أبو يوسف، فقد تتلمذ عليه في بدايته وحذق طريقة أهل الرأي فحفظ كتب محمد بن الحسن^(١).

ثم تتلمذ على الإمام الشافعي وأخذ منه الأصول وتفتيق المسائل ومعرفة الناسخ والمنسوخ ولغة قریش وحفظ الرسالة، وأخذ الشافعي منه معرفة الحديث. روى ابن أبي يعلى عن فضل بن زياد أنه قال عن الإمام أحمد أنه جالس الشافعي بمكة فأخذ عنه التفتيق وكلام قریش وأخذ الشافعي منه معرفة الحديث^(٢). وقد جرد الإمام أحمد الكلام في أصول الفقه قال ابن تيمية: "وإن كان مقصود الأصوليين من جرد الكلام في أصول الفقه عن الأدلة المعينة كما فعله الشافعي وأحمد بن حنبل ومن بعدهما وكما فعله عيسى بن أبان ونحوه وكما فعله المصنفون في أصول الفقه من الفقهاء والمتكلمين"^(٣).

وهذا لا يعني أن الإمام أحمد تابع أساتذته في كل ما ذهبوا إليه فهو إمام مجتهد، وله اختيار في الأصول كما له في الفروع.

قال ابن بدران: "أما طريقة الإمام في الأصول الفقهية فقد كانت طريقة الصحابة

(١) ذكرت ذلك عند التعريف بالإمام.

(٢) طبقات الحنبلة ١/ ٢٨١.

(٣) مجموع الفتاوى ٢٠/ ٤٠٢.

والتابعين لهم بإحسان لا يتعدى طريقتهم ولا يتجاوزها إلى غيرها كما هي عادته في مسالكه في التوحيد والفتيا في الفقه وفي جميع حركاته وسكناته وكما تقدم لك آنفا ما كان عليه من الاعتقاد وكما سنبينه من مسالكه في الاجتهاد وحيث علمت ذلك فاعلم أنه قد صرح المجتهدون من أهل مذهبه التابعين له في الأصول أن فتاواه رضي الله عنه مبنية على خمسة أصول^(١).

الأصل الأول: النص كان إذا وجد النص أفتى بموجبه ولم يلتفت إلى ما خالفه لا إلى من خالفه كائنا من كان^(٢) ولهذا لم يلتفت إلى خلاف عمر في المبتوتة لحديث فاطمة بنت قيس ولا إلى خلافه في التيمم للجنب لحديث عمار بن ياسر المصريح بصحة تيمم الجنب، وكذلك لم يلتفت إلى قول علي وعثمان وطلحة وأبي أيوب وأبي بن كعب في ترك الغسل من الإكسال لصحة حديث عائشة أنها فعلته هي ورسول الله ﷺ فاغتسلا إلى غير ذلك مما هو كثير جدا.

ولم يكن يقدم على الحديث الصحيح عملا ولا رأيا ولا قياسا ولا قول صاحب ولا عدم علمه بالمخالف الذي يسميه كثير من الناس بالإجماع ويقدمونه على الحديث الصحيح.

الأصل الثاني من أصول فتاوى الإمام أحمد: ما أفتى به الصحابة فكان رضي الله عنه إذا وجد لبعضهم فتوى لا يعرف له مخالف منهم فيها لم يتجاوزها إلى غيرها ولم يقل إن ذلك إجماع بل من ورعه في العبارة يقول لا أعلم شيئا يدفعه أو نحو هذا. وكان إذا وجد هذا النوع عن الصحابة لم يقدم عليه عملا ولا رأيا ولا قياسا فكانت فتاواه لذلك من تأملها وتأمل فتاوى الصحابة رأى مطابقة كل منهما على الأخرى ورأى الجميع كأنها تخرج من مشكاة واحدة.

(١) المدخل لابن بدران ٤٨. بتصرف وزيادة.

(٢) ولكن لا يصح فعل ذلك لمن هو دون مرتبة الاجتهاد.

الأصل الثالث: من أصوله إذا اختلف الصحابة تحير من أقوالهم ما كان أقربها إلى الكتاب والسنة ولم يخرج عن أقوالهم فإن لم يتبين له موافقة أحد الأقوال حكى الخلاف فيها ولم يجزم بقول، قال إسحاق بن إبراهيم بن هانئ في مسائله قيل لأبي عبد الله يكون الرجل في قومه فيسأل عن الشيء فيه اختلاف قال يفتي بما وافق الكتاب والسنة وما لم يوافق الكتاب والسنة أمسك عنه قيل له أفيجاب عليه قال: لا.

الأصل الرابع: الأخذ بالمرسل - مرسل التابعي - والحديث الضعيف^(١) إذا لم يكن في الباب شيء يدفعه.

وهو الذي رجحه على القياس وليس المراد بالضعيف عنده الباطل ولا المنكر ولا في روايته متهم.

فإذا لم يكن عند الإمام أحمد في المسألة نص ولا قول الصحابة أو واحد منهم ولا أثر مرسل أو ضعيف عدل إلى الأصل الخامس.

الأصل الخامس: القياس كان الإمام أحمد يستعمله للضرورة على ما علمت مما سبق ففي كتاب الخلال عن أحمد قال: سألت الشافعي عن القياس فقال إنما يصار إليه عند الضرورة أو ما هذا معناه. فهذه الأصول الخمسة من أصول فتاوى الإمام أحمد وعليها^(٢).

وقد سار الإمام أحمد على طريقة فقهاء أهل الحديث الذين جمعوا بين الرواية والدراية. قال الحافظ ابن رجب الحنبلي في جامع العلوم والحكم واصفاً طريقة الإمام أحمد: "وأما فقهاء أهل الحديث العاملون به فإن معظم همهم البحث عن معاني كتاب الله عز وجل وما يفسره من السنن الصحيحة وكلام الصحابة والتابعين لهم بإحسان وعن

(١) وستكلم عن الحديث الضعيف لاحقاً.

(٢) المدخل لابن بدران ٤٨ بتصرف. وهو منقول من إعلام الموقعين.

سنة رسول الله ﷺ وصحيحها وسقيمها، ثم الفقه فيها وتفهمها والوقوف على معانيها، ثم معرفة كلام الصحابة والتابعين لهم بإحسان في أنواع العلوم من التفسير والحديث ومسائل الحلال والحرام وأصول السنة والزهد والرقائق وغير ذلك. وهذا هو طريقة الإمام أحمد ومن وافقه من أهل الحديث الربانيين. وفي معرفة هذا شغل شاغل عن التشاغل بما أحدث من الرأي مما لا ينتفع به ولا يقع وإنما يورث التجادل فيه الخصومات والجدال وكثرة القيل والقال. وكان الإمام أحمد كثيراً إذا سئل عن شيء من المسائل المولدات التي لا تقع يقول دعونا من هذه المسائل المحدثه".

ومذهب الإمام أحمد قريب من روح الشريعة فهو مذهب قائم على التيسير والتوسعة^(١)، وأحمد ملتزم للنصوص دون أن يكون ظاهرياً فقد أخذ بالقياس والاستحسان والاستصلاح مع إدراكه لمقاصد الشريعة ووصوله مرتبة الاجتهاد في الاستنباط^(٢).

ومعرفة الحديث هي أساس الفقه، ولذلك كان الإمام الشافعي يرجع إلى أحمد في الحديث. قال عبد الرحمن بن أبي حاتم قال: سمعت أبي يقول أحمد بن حنبل أكبر من الشافعي تعلم الشافعي أشياء من معرفة الحديث من أحمد بن حنبل وكان الشافعي فقيها ولم تكن له معرفة بالحديث فربما قال لأحمد: هذا الحديث قوي محفوظ فإذا قال: أحمد نعم جعله أصلاً وبني عليه^(٣).

وقال عبد الله بن أحمد: قال لي أبي: قال لنا الشافعي أنتم أعلم بالحديث والرجال مني فإذا كان الحديث صحيحاً فأعلموني إن شاء أن يكون كوفياً أو بصرياً أو شامياً حتى أذهب

(١) ومن قارن بين المذاهب عرف ذلك.

(٢) وقد انتشر عند بعض طلبة العلم بأن أحمد محدث وليس فقيهاً وهو قول الطبري، إلا أن شيخ الشافعية ابن سريج قد رد على قول الطبري. وقد تكلمت في ذلك سابقاً.

(٣) طبقات الحنابلة ١/ ٢٧٨.

إليه إذا كان صحيحاً. قال عبد الله: وسمعت أبي وذكر الشافعي فقال: ما استفاد منا أكثر مما استفدنا منه قال عبد الله: وكل شيء في كتاب الشافعي عن هشيم وغيره فهو عن أبي^(١).

ولقد كان الإمام أحمد إماماً في اللغة كما قال الإمام الشافعي. وإماماً في التفسير فقد جمع في التفسير أكثر من مئة ألف رواية. وإماماً في القراءة فقد تفرد بقراءة قرآنية كما حكى ابن الجزري.

وكان حافظاً للسنة كلها كما قال ابن رجب وابن حجر والسفاري^(٢). ولذلك كان لكلام الإمام أحمد دقة عجيبة. قال ابن رجب: "ومن تأمل كلامه في الفقه وفهم مأخذه ومداركه فيه، علم قوة فهمه واستنباطه... وقد روى من فهمه وعلمه ما يقضي منه العجب". الرد على من اتبع غير المذاهب الأربعة.

وقد اعترف الأئمة من أهل زمانه بإمامته في الفقه والحديث والقرآن واللغة والورع والزهد، ومنهم الشافعي وأبو عبيد والحري وابن المديني وأبو ثور وعبد الرزاق وأبو زرعة وأبو حاتم وابن راهويه والنسائي والترمذي وأبو داود وغيرهم. ولا عبرة بعد ذلك بأقوال شرذمة من المخالفين فنقل كلامهم قبيح عقلاً، إما لتعصبهم أو لعدم اطلاعهم.

أهمية دراسة علم أصول الفقه:

ودراسة علم الأصول ضرورية لطالب العلم. قال العلامة ابن بدران: "واعلم أنه لا يمكن للطالب أن يصير متفقها ما لم تكن له دراية بالأصول ولو قرأ الفقه سنين وأعواماً. ومن ادعى غير ذلك كان كلامه إما جهلاً وإما مكابرة. فإذا انتهى من هذه الكتب وشرحها شرح من يفهم العبارات ويدرك بعض الإشارات"^(٣).

(١) طبقات الحنبلة ١/ ٢٧٩.

(٢) نقلت كلامهم سابقاً.

(٣) المدخل ٢٦٧.

المبحث الثاني

مشروعية التقليد عند الإمام أحمد والحنابلة

تكثر السلفية المعاصرة من إنكار التمدد وبيالغون في ذم التقليد للأئمة الأربعة، متذرعين بأن هذا مما ذمه الله في كتابه^(١)، وأنه سبب لتفريق الأمة. والواقع أن الفوضى الفقهية التي نتجت بسبب ترك المذاهب الأربعة ضررها أكبر بكثير من ضرر التعصب للمذاهب، فإن التعصب للمذاهب انتقل إلى تعصب للمشايخ^(٢). فبدل أن تنحصر الفتوى في مدارس فقهية معلومة الأصول والفروع انفلتت طريقة الإفتاء من غير تأصيل ولا ضوابط^(٣).

قال شيخ المذهب العلامة ابن قدامة المقدسي في روضة الناظر: (وأما التقليد في الفروع فهو جائز إجماعاً، قال: وذهب بعض القدرية إلى أن العامة يلزمهم النظر في الدليل، واستدل لجواز التقليد بقوله تعالى: ﴿فَسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٤٣] وهو عام لتكرره بتكرر الشرط، وعلة الأمر بالسؤال الجهل، وأيضا الإجماع فإن العوام يقلدون العلماء من غير إبداء مستند من غير نكير، وأيضا عدم القول بذلك يؤدي إلى خراب الدنيا بترك المعاش والصنائع، ولا يلزم مثله في التوحيد والرسالة

(١) ما ذمه القرآن هو التقليد في العقائد وقد وضحت ذلك سابقاً.

(٢) والغريب أنك إذا ذكرت له كلام أحمد والشافعي عارضك بقول شيوخه المعاصرين! ثم ينهاك عن التقليد.

(٣) من أفضل ما كتب في المذهب عن وجوب اتباع المذاهب الأربعة رسالة لابن رجب بعنوان: "الرد على من اتبع غير المذاهب الأربعة"، ومن المعاصرين كتاب التمدد للشيخ عبد الفتاح يافعي. وهو كتاب عظيم النفع.

- وقال أبو العسيف - الأجير - الذي زنى بامرأة مستأجره: "وإني سألت أهل العلم فأخبروني أنها على ابني جلد مائة وتغريب عام وأن على امرأة هذا الرجم"^(١).

التقليد عند السلف الصالح^(٢):

هذا عمر بن الخطاب قد قلد أبا بكر في الكلالة. قال عمر بن الخطاب: "إني لأستحي من الله أن أخالف أبا بكر" وصح عنه أنه قال له: "رأينا لرأيك تبع" وصح عن ابن مسعود أنه كان يأخذ بقول عمر.

- وقال الشعبي عن مسروق: كان ستة من أصحاب النبي ﷺ يفتون الناس: ابن مسعود وعمر بن الخطاب وعلي وزيد بن ثابت وأبي ابن كعب وأبو موسى وكان ثلاثة منهم يدعون قولهم لقول ثلاثة كان عبد الله يدع قوله لقول عمر وكان أبو موسى يدع قوله لقول علي، وكان زيد يدع قوله لقول أبي بن كعب. وقال جندب: "ما كنت أدع قول ابن مسعود لقول أحد من الناس".

وقد صرح الأئمة بجواز التقليد فقال محمد بن الحسن: يجوز للعالم تقليد من هو أعلم منه ولا يجوز له تقليد من هو مثله.

وقد صرح الشافعي بالتقليد فقال: في الضبع بعير قلته تقليدا لعمر وقال في مسألة بيع الحيوان بالبراءة من العيوب: قلته تقليدا لعثمان وقال في مسألة الجد مع الإخوة: إنه يقاسمهم، ثم قال: وإنما قلت بقول زيد وعنه قبلنا أكثر الفرائض، وقد قال في موضع آخر من كتابه الجديد قلته تقليدا لعطاء^(٣).

وهذا أبو حنيفة رحمه الله قال في مسائل الآبار: ليس معه فيها إلا تقليد من تقدمه

(۱) صحیح البخاری ۲/ ۹۷۱، صحیح مسلم ۳/ ۱۳۲۴.

(٢) انظر هذه الروايات: إعلام الموقعين ٢/ ٢٢٧.

(٣) إعلام الموقعين ٢ / ٢٢٨.

من التابعين فيها، وهذا مالك لا يخرج عن عمل أهل المدينة ويصرح في موطنه بأنه أدرك العمل على هذا وهو الذي عليه أهل العلم ببلدنا، ويقول في غير موضع: ما رأيت أحدا أقتدي به يفعله ولو جمعنا ذلك من كلامه لطال.

وقد قال الشافعي في الصحابة: "رأيهم لنا خير من رأينا لأنفسنا".

والتقى أبو يوسف بمالك فسأله عن مسألة الصاع؛ وصدقة الخضرافات؛ ومسألة الأجnas؛ فأخبره مالك بما تدل عليه السنة في ذلك فقال: رجعت إلى قولك يا أبا عبد الله ولو رأي صاحبي ما رأيت لرجع إلى قولك كما رجعت.

القول بحرمة التقليد في الفقه هو قول المعتزلة الجهمية وليس قول السلف الصالح:

ذكر المجد ابن تيمية أن القول بوجوب الاجتهاد على من لا يملك أدواته هو قول المعتزلة وليس قول السلف الصالح فقال: "العامي الذي ليس معه آلة الاجتهاد في الفروع يجوز له التقليد.. "عند الجمهور ثم قال: "فالأولى أن يجوز له تقليد العالم وذكره القاضي وسائر أصحابنا وإمامنا وسواء في ذلك ما يسوغ فيه الاجتهاد وما لا يسوغ فيه الاجتهاد. وصرح به ابن عقيل قال وهو قول الأكثرين. وقال قوم من المعتزلة البغداديين لا يجوز له أن يقلد في دينه، وعليه أن يقف على طريق الحكم، وهو رأي الجبائي من المعتزلة فقال: "عليه أن يعلم كل مسألة بدليلها"^(١).

وقال العلامة الطوفي الحنبلي في شرح كلام الموفق ابن قدامة: (قوله: "ويجوز التقليد في الفروع إجماعاً"، أي: بالإجماع، "خلافاً لبعض القدرية" من المعتزلة)^(٢).

(١) المسودة ٤٥٩.

(٢) شرح مختصر الروضة للطوفي ٣-٦٥٣.

رجل من آل رسول الله (ﷺ) عمر بن العزيز ونظرت في رأس المائة الثانية فإذا هو رجل من آل رسول الله (ﷺ) محمد بن إدريس الشافعي.

قال السبكي: "قلت وهذا ثابت عن الإمام أحمد سقى الله عهده، ومن كلامه - أي أحمد - إذا سئلت عن مسألة لا أعلم فيها خبراً قلت فيها يقول الشافعي لأنه عالم قريش وذكر الحديث وتأوله عليه كما قلناه" (١).

وفي هذا دليل على أن إمامنا المبجل مع اتساع علمه وجلالة قدره كان يقلد الإمام الشافعي في المسائل التي لا يعرف فيها نصاً. ولم يكن يجتهد في كل مسألة، وفيه دليل على أن الإمام أحمد كان يرتضي قول الشافعي ويقدمه على غيره (٢).

وكان الشافعي - مع أنه بلغ الغاية في الاجتهاد - يرجع إلى أحمد ويسأله عن الأحاديث فيقول: إذا صح عندكم الحديث فأعلمونا" فكان كل منهما يقلد الآخر. فكيف يطالب شيوخ السلفية طلبة العلم والعوام بوجوب الاجتهاد في كل مسألة؟

- استدلال الإمام أحمد بكلام الشافعي: قال زكريا الساجي ثنا أبو العباس الساجي قال سمعت أحمد بن حنبل ما لا أحصيه في المناظرة تجري بيني وبينه وهو يقول: هكذا قال أبو عبد الله الشافعي. ومن ذلك أنه كان يقول: سجدتا السهو قبل السلام في الزيادة والنقصان. وقال أحمد بن حنبل ما رأيت أحداً أتبع للأثر من الشافعي" (٣).

(١) طبقات الشافعية ١/ ١٩٩. وحلية الأولياء ٩/ ٩٨ وقال السخاوي: "ويؤيده قول أحمد رحمه الله كما في المدخل أيضاً إذا سئلت عن مسألة لا أعرف فيها خبراً أخذت فيها بقول الشافعي لأنه إمام عالم من قريش. قال وروي عن النبي أنه قال (عالم قريش يملأ الأرض علماً) انتهى.

فما كان الإمام ليذكر حديثاً موضوعاً يحتاج به أو يستأنس به للأخذ في الأحكام بقول شيخه الشافعي وإنما أورده بصيغة التمريض احتياطاً للشك في ضعفه فإن إسناده لا يخلو من ضعف قاله العراقي رداً على الصغاني في زعمه أنه موضوع". المقاصد الحسنة ٤٥٢.

(٢) وما أنكره أحمد هو تقديم قول العلماء على قول النبي ﷺ. ولذلك كان يقول عند الاختلاف: عليكم بالأثر. ولم ينكر سؤال العلماء مطلقاً.

(٣) حلية الأولياء ٩/ ١٠٠.

وقال ابن القيم في إعلام الموقعين: "وكان يسوغ استفتاء فقهاء الحديث وأصحاب مالك ويدل عليهم ويمنع من استفتاء من يعرض عن الحديث ولا يبيني مذهبه عليه ولا يسوغ العمل بفتواه"^(١).

٥ - نقل آل تيمية عن الإمام أحمد قال: "لا يجوز التقليد فيما يطلب فيه الجزم ولا يثبت إلا بدليل قطعي ويجوز التقليد فيما يطلب فيه الظن وإثباته بدليل ظني"^(٢). وفي هذه الرواية تفريق بين التقليد في العقائد والتقليد في المسائل الفقهية الفرعية. فالأول لا يجوز - كما بينا سابقاً - والثاني جائز بل هو الأولى للعوام ومن لا يمتلك أدوات الاجتهاد.

٦ - ونقل حرب عن الإمام أحمد قال: "ومن زعم أنه لا يرى التقليد ولا يقلد دينه أحداً فهو قول فاسق عند الله ورسول الله ﷺ"^(٣).

٧ - وهذا أحد كبار أصحاب الإمام أحمد وهو إسحق بن راهويه يبين فضل أئمة الإسلام فيقول: "إذا اجتمع الثوري، والأوزاعي، ومالك على أمر فهو سنة"^(٤). ومقصوده أنه يستحيل أن يجمع هؤلاء الأئمة على أمر يخالف السنة، وهذا دليل على مشروعية تقليد العلماء.

توجيه كلام الإمام أحمد في ذم التقليد:

يكثر بعض المعاصرين ممن يدرسون الفقه من ذكر كلام للأئمة يدل ظاهره على حرمة التقليد فيستدلون بقول أبي حنيفة^(٥): هذا رأيي وهذا أحسن ما رأيت؛ فمن جاء برأي خير منه قبلناه.

(١) ص ٣٣.

(٢) المسودة ٤٥٨.

(٣) طبقات الحنبلة ٣٧/٢.

(٤) سير أعلام النبلاء ١٣/١٣٦.

(٥) انظر هذه الأقوال: في إعلام الموقعين.

فإنكاره بسبب ترك حديث رسول الله ﷺ. لأنه ثبت عنه أنه حث بعض طلابه على قراءة كتب الشافعي^(١). وأرشد إلى فقه مالك كما قال ابن القيم.

رأي ابن تيمية والقاضي وابن رجب:

للإمام أحمد تفصيل وضحه ابن تيمية رحمه الله - وأبو يعلى وابن رجب - وقد أحسن في بيان هذه المسألة فرأى أن الإمام أحمد فرق بين من يجوز له الاستدلال والاجتهاد وبين العوام وصغار الطلبة قال ابن تيمية: "فقد نص في غير موضع على أنه لا يجوز للعالم القادر على الاستدلال أن يقلدهم وقال: لا تقلدوني ولا تقلدوا مالكا ولا الشافعي ولا الثوري. وكان يحب الشافعي ويشني عليه ويحب إسحاق ويشني عليه ويشني على مالك والثوري وغيرهما من الأئمة ويأمر العامي أن يستفتي إسحاق وأبا عبيد وأبا ثور وأبا مصعب. وينهى العلماء من أصحابه كأبي داود وعثمان بن سعيد وإبراهيم الحري؛ وأبي بكر الأثرم وأبي زرعة؛ وأبي حاتم السجستاني ومسلم وغيرهم: أن يقلدوا أحدا من العلماء. ويقول: عليكم بالأصل بالكتاب والسنة"^(٢).

وقد حل ابن تيمية الإشكال بذلك فمن امتلك أدوات الاجتهاد فعليه أن يجتهد ويبحث عن الدليل ومن لم يمتلك أدوات الاجتهاد فالأولى أن يرجع إلى العلماء، وهذا ما قاله محمد المذهب وناشره القاضي أبو يعلى حيث قال: "فقد منع - أحمد - من التقليد وندب إلى الأخذ بالأثر، وإنما يكون هذا فيمن له معرفة بالأثر والاجتهاد"^(٣).

(١) قال: "عليك بالشافعي فإنه أكبرهم صوابا وأتبعهم للأثر قلت لأحمد فما ترى في كتب الشافعي التي عند العراقيين أحب إليك أو التي عندهم بمصر قال عليك بالكتب التي وضعها بمصر فإنه وضع هذه الكتب بالعراق ولم يحكمها ثم رجع إلى مصر فأحكم ذاك". حلية الأولياء ٩٧/٩.

(٢) مجموع الفتاوى ٢٠/٢٢٧.

(٣) المسودة ٤٦٨.

وهذا الحافظ ابن رجب الحنبلي يوافق على هذا الكلام - وهو من أعلم أئمة أهل الحديث - فقال في الرد على من اتبع غير المذاهب الأربعة: "إنما الكلام في منع من لم يبلغ هذه الغاية ولا ارتقى إلى هذه النهاية ولا فهم من هذا إلا التزير اليسير، كما هو حال أهل هذا الزمان. بل هو حال أكثر الناس منذ أزمان، مع دعوى كثير منهم الوصول إلى الغايات والانتهاء إلى النهايات وأكثرهم لم يرتقوا عن درجة البدايات".

أقوال الخبالة في مشروعية التقليد للأئمة والرجوع إليهم:

- الأثرم: قال الأثرم قلت: يوماً ونحن عند أبي عبيد القاسم بن سلام في مسألة فقال بعض من حضر هذا قول من؟ فقلت: من ليس بغرب ولا شرق أكبر منه أحمد بن حنبل، قال أبو عبيد صدق^(١).

– عبد الوهاب الوراق: قال عبد الوهاب الوراق: أبو عبد الله أحمد بن حنبل إمامنا وهو من الراسخين في العلم إذا وقفت غدا بين يدي الله تعالى فسألني بمن اقتديت أقول بأحمد وأي شيء ذهب على أبي عبد الله من أمر الإسلام وقد بلى عشرين سنة في هذا الأمر^(٢).

- الإمام إبراهيم الحربي الفقيه اللغوي: سئل إبراهيم الحربي كيف سمعت أحمد يقول في القراءة خلف الإمام فقال: إما ألف مرة إن لم أقل فقد سمعته يقول يقرأ فيها خافت وينصب فيها جهر.

قلت: لإبراهيم الحربي فأيش ترى أنت؟ قال: أنا ذاك علمني، وعنه أخذت وصحبته وأنا غلام وكل شيء يلقيه إلينا أخذته عنه وتمسك به قلبي، فأنا عليه أقر^(٣).

(١) طبقات الحنابلة ١ / ٥.

(٢) طبقات الحنايلة ١/١٣.

(٣) طبقات الحنابلة (١/٩٣).

أهليته»، أي أهلية الاجتهاد، أي صيرورة العامة أهلاً له لما يحتاج إليه من الفراغ والنظر، ومجالسة العلماء، وممارسة أنواع من العلوم "ولعل أكثرهم" أي: أكثر العامة - لو تجرد لطلب أهلية الاجتهاد «لا يدركها»، إذ قد وجد كثير ممن تجرد لتحصيل العلم فمات بعد طور المدة فيه على عاميته، إذ المجتهدون لعزة منصب الاجتهاد كالمملوك في الأعصار لا يوجد منهم إلا الواحد بعد الواحد، فكانت «تتعطل الأحكام بالكلية» لو كلف العامة الاجتهاد، لأنهم مادة العلماء، فإذا تشاغلوا بطلب الاجتهاد، انقطعت مادة العلماء وغيرهم، وتعطلت الأحكام، إذ العامي لا يقوم منه مجتهد، وينقطع بتشاغله بالعم مادة طلبه العلم، فيشتغلون بضروراتهم عن طلبه، فيخلو الوقت عمن يسترشد في أحكام الشرع. (١)

- قال العلامة ابن مفلح في الفروع: "ومن التزم مذهبا أنكر عليه مخالفته بلا دليل ولا تقليد سائغ ولا عذر كذا ذكر في الرعاية هذه المسألة وذكر في موضع آخر يلزم كل مقلد أن يلتزم بمذهب معين في الأشهر ولا يقلد غير أهله وقيل بل وقيل ضرورة...

وقد نص الإمام أحمد رضي الله عنه وغيره على أنه ليس لأحد أن يعتقد الشيء واجبا أو حراما ثم يعتقد غير واجب ولا حرام بمجرد هواه. (٢)

- وقال ابن النجار الفتوحي في شرح الكوكب المنير ٦٢٧: "وقيل بل يلزمه أن يتمذهب بمذهب، قال في الرعاية - ابن حمدان - : هذا الأشهر فلا يقلد غير أهله" (٣).

- وقال ابن بدران في المواهب الربانية ٢٠٢:

(١) شرح الروضة للطوفي ٣-٦٥٣.

(٢) الفروع ١/١٨٦.

(٣) أما العامي فمذهبه مذهب مفتيه وشيخه. انظر شرح الكوكب المنير ٦٢٧. وقال في المسودة: "للعامى أن يقلد في الفروع أى المجتهدين شاء، ولا يلزمه أن يجتهد في أعيان المجتهدين في قول القاضي وأبى الخطاب وجماعة من الفقهاء وذكر القاضي وأبو الخطاب أنه ظاهر كلام أحمد" ٤٦٢.

"إن كان توحيد المذاهب في العبادات فهذا لا يمكن لأن اختلاف الأمة رحمة والناس محتاجون إلى التقليد لأن العاجز إذا لم يجد له فرجاً في مذهبه قلد غيره".

لزوم اتباع المذاهب الأربعة في الإفتاء:

نص الحنبلة المتأخرون على لزوم اتباع المذاهب الأربعة حسماً لمادة الخلاف وسداً لباب الفوضى الفقهية، ولأن مذاهب غير الأربعة لم تصل إلينا مكتملة متواترة، فلا يكاد يوجد الحق فيما اتفق أئمة الاجتهاد الأربعة على خلافه كما قال الذهبي.

قال الوزير الفقيه ابن هبيرة الحنبلي: "انعقد الإجماع على تقليد كل واحد من هذه المذاهب الأربعة وإن إجماع الفقهاء حجة لا يخرج الحق عنهم وأنه ينبغي الاحتراز من الاختلاف فإن لم يكن فاتباع الأكثر أولى ويكره تقليد الواحد المخالف للأكثر". (١)

- القاضي الإمام أبو يعلى يرشد إلى تعلم الفقه المنتشر في كل بلد لئلا يقع الشذوذ والخصومة:

قال الوزير ابن هبيرة الحنبلي: "فأما تعيين المدارس بأسماء فقهاء معينين فإنه لا أرى به بأساً حيث إن اشتغال الفقهاء بمذهب واحد من غير أن يختلط بهم فقيه في مذهب آخر يثير الخلاف معهم ويوقع النزاع فإنه حكى لي الشيخ محمد بن يحيى عن القاضي أبي يعلى (٢) أنه قصده فقيه ليقراً عليه مذهب أحمد فسأله عن بلده فأخبره فقال له إن أهل بلدك كلهم يقرأون مذهب الشافعي فلماذا عدلت أنت عنه إلى مذهبنا؟ فقال له إنما عدلت عن المذهب رغبة فيك أنت. فقال إن هذا لا يصلح فإنك إذا كنت في بلدك على مذهب أحمد وباقي أهل البلد على مذهب الشافعي لم تجد أحداً يعبد معك ولا يدارسك وكنت خليفاً أن تثير خصومة وتوقع نزاعاً. بل كونك على مذهب الشافعي حيث أهل

(١) المسودة ٥٤٠.

(٢) وهو محمد المذهب الذي افتري عليه كثيراً، فانظر إلى سعة فقهه وعدم تعصبه.

بلدك على مذهبه أولى. ودله على الشيخ أبى إسحاق - الشيرازي شيخ الشافعية - وذهب به إليه فقال سمعا وطاعة^(١).

- وقد أنكر ابن تيمية على من خرج عن المذاهب الأربعة فقال: "وقول القائل لا أتقيد بأحد هؤلاء الأئمة الأربعة. إن أراد أنه لا يتقيد بواحد بعينه دون الباقي، فقد أحسن بل هو الصواب من القولين وإن أراد أني لا أتقيد بها كلها بل أخالفها فهو مخطيء في الغالب قطعاً إذ الحق لا يخرج عن هذه الأربعة في عامة الشريعة"^(٢).

- قال الذهبي: "كما نقول اليوم: لا يكاد يوجد الحق فيما اتفق أئمة الاجتهاد الأربعة على خلافه، مع اعترافنا بأن اتفاقهم على مسألة، لا يكون إجماع الأمة، ونهاب أن نجزم في مسألة اتفقوا عليها، بأن الحق في خلافها"^(٣).

- قال العلامة ابن حمدان في صفة الفتوى: "ونحن نمهد طريقاً سهلاً منقول ليس له أن يتبع في ذلك مجرد التشهي والميل إلى ما وجد عليه أباه وأهله قبل تأمله والنظر في صوابه. وليس له التمذهب بمذهب أحد من أئمة الصحابة وحده أو غيرهم من السلف دون غيره وإن كانوا أعلم وأعلى درجة ممن بعدهم مع أن قول الصحابة عندنا حجة في أصح الروايتين لأنهم لم يتفرغوا لتدريس العلم وضبط أصوله وفروعه، وليس لأحدهم مذهب مهذب محرر مقرر مستوعب وإنما قام بذلك من جاء بعدهم من الأئمة الناخلين لمذاهب الصحابة والتابعين وغيرهم القائمين بتمهيد أحكام الوقائع قبل وقوعها

(١) المسودة ٥٤٢.

(٢) الفتاوى المصرية ٦٠/١. وقال فيمن ينكر الصلاة خلف أهل المذاهب: "ومن قال لا تجوز الصلاة خلف الأئمة المالكية مثلاً فهذا كلام منكر ومن أشنع المقالات يستحق مطبقه التعزير البليغ فإن فيه من إظهار الاستخفاف بحرمة هؤلاء السادة ما يوجب عظيم العقوبة ويدخل صاحبه في أهل البدع المضلة. وكذا من قال لا تجوز الصلاة خلف من لا تعرف عقيدته". الفتاوى المصرية ٦٢/١.

(٣) سير أعلام النبلاء ١٣/١٣٦.

الناهضين بإيضاح أصولها وفروعها ومعرفة الوفاق والخلاف كأبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد وأمثالهم، فإن اتفاقهم نعمة تامة واختلافهم رحمة عامة..".

قال ابن قدامة رحمه الله في مقدمة المغني: "وجعل في سلف هذه الأمة أئمة من الأعلام مهّد بهم قواعد الإسلام وأوضح بهم مشكلات الأحكام اتفاقهم حجة قاطعة واختلافهم رحمة واسعة تحيا القلوب بأخبارهم وتحصل السعادة باقتفاء آثارهم ثم اختصّ منهم نفرأً أعلى قدرهم ومناصبهم وأبقى ذكرهم ومذاهبهم فعلى أقوالهم مدار الأحكام وبمذاهبهم يفتي فقهاء الإسلام".

- وقال ابن مفلح - أعلم زمانه بالمذهب -: "وفي الإفصاح إن الإجماع انعقد على تقليد كل من المذاهب الأربعة وأن الحق لا يخرج عنهم... قال الشيخ - ابن تيمية - النسبة إلى إمام في الفروع كالأئمة الأربعة ليست بمذمومة فإن اختلافهم رحمة واسعة واتفاقهم حجة قاطعة"^(١).

- وقال القاضي المرداوي في التحبير ١/ ١٢٨: "وإن كان صح بعضها - أي أقوال غير الأربعة - فهو يسير فلا يكتفى به وذلك لعدم الاتباع، وأيضاً فإن أقوالهم إما موافقة لهؤلاء الأئمة الأربعة أو خارجة عن ذلك فإن كانت موافقة فقد حصل المقصود ويحصل بها التقوية، وإن كانت غير موافقة كانت في الغالب شاذة لا يعول عليها".

- ونقل ابن النجار في شرح الكوكب: قال ابن هبيرة: من لم يجوز إلا تولية قاض مجتهد: إنما عني قبل استقرار هذه المذاهب وانحصار الحق فيها"^(٢).

- قال السّفاريني مادحاً الأئمة الأربعة في آخر عقيدته:

(ورحمة الله مع الرضوان والبر والتكريم والإحسان)

(١) الفروع ٦/ ٣٧٥.

(٢) وهذا رد على من يطرح إشكالاً فيقول: قبل هؤلاء كيف كان يفتي؟

ويمنع من الاجتهاد أو من تقليد غير أولئك من أئمة الدين؟ قيل له: كما جمع الصحابة - رضي الله عنهم - الناس من القراءة بغيره في سائر البلدان؛ لما رأوا أن المصلحة لا تتم إلا بذلك، وأن الناس إذا تركوا يقرؤون على حروف شتى وقعوا في أعظم المهالك.

فكذلك مسائل الأحكام وفتاوى الحلال والحرام، لو لم تضبط الناس فيها بأقوال أئمة معدودين: لأدى ذلك إلى فساد الدين، وأن يعد كل أحق متكلف طلبت الرئاسة نفسه من زمرة المجتهدين وأن يتدع مقالة ينسبها إلى بعض من سلف من المتقدمين؛ فربما كان بتحريف يحرفه عليهم كما وقع ذلك كثيراً من بعض الظاهريين، وربما كانت تلك المقالة زلة من بعض من سلف قد اجتمع على تركها جماعة من المسلمين. فلا تقضي المصلحة غير ما قدره الله وقضاه من جمع الناس على مذاهب هؤلاء الأئمة المشهورين - رضي الله عنهم - أجمعين" (١).

وقال: "فمن عرف ذلك وبلغ النهاية من معرفته كما أشار إليه الإمام أحمد، فقد صار علمه قريباً من علم أحمد. فهذا لا حرج عليه ولا يتوجه الكلام فيه" (٢)، إنما الكلام في منع من لم يبلغ هذه الغاية ولا ارتقى إلى هذه النهاية ولا فهم من هذا إلا التزير اليسير، كما هو حال أهل هذا الزمان. بل هو حال أكثر الناس منذ أزمان، مع دعوى كثير منهم الوصول إلى الغايات والانتهاء إلى النهايات وأكثرهم لم يرتقوا عن درجة البدايات. وإذا أردت معرفة ذلك وتحقيقه، فانظر إلى علم الإمام أحمد رضي الله عنه بالكتاب والسنة" (٣).

وقد اعترف المجدد ابن تيمية بطوي بساط الاجتهاد المطلق مع إمكانيته (٤): "ومنذ

(١) الرد على من اتبع غير المذاهب الأربعة، ٥.

(٢) بمعنى أن من بلغ مرتبة أحمد والشافعي ومالك وأبي حنيفة فلا نمنعه من الاجتهاد.

(٣) الرد على من اتبع غير المذاهب الأربعة، ٨.

(٤) من مميزات المذهب الحنبلي أنه فتح باب الاجتهاد على مصراعيه. ولكن لمن توفرت فيه الشروط.

دهر طوى بساط المفتى المستقل والمجتهد المطلق وأفضى أمر الفتوى إلى الفقهاء المنتسبين إلى أئمة المذاهب المتبوعة^(١)، ولم يعترض على كلامه حفيده تقي الدين شيخ الإسلام.

شروط المفتي من أهل الحديث:

وأما من زعم أن شيوخه المعاصرين هم أهل الحديث الذين يجب تقليدهم، فإننا نرد عليه بقول إمام أئمة أهل الحديث الإمام أحمد، ولا نمنع من تقليد هؤلاء الشيوخ ولكن بشرط أن تتوفر فيهم الشروط التي ذكرها العلماء.

- قال الإمام أحمد: "لا يكون فقيها حتى يحفظ أربعمائة ألف حديث". وقد اعترض على ابن شاقلا لما حدث بهذا الكلام، فقال: إن كنت لا أحفظ فإني أفتي بقول من يحفظ أكثر منه^(٢).

ولذلك فلا بد من توفر أدوات الاجتهاد للفتيا أو تقليد من توفرت فيه، ومن علماء السلفية المعاصرة يحفظ هذا العدد رواية ودراية؟

قال العلامة ابن القيم في إعلام الموقعين ١ / ٤٥ حين ذكر أدوات الفتيا:

قال الإمام أحمد في رواية ابنه صالح عنه: "ينبغي للرجل إذا حمل نفسه على الفتيا أن يكون عالما بوجوه القرآن عالما بالأسانيد الصحيحة عالما بالسنن وإنما جاء خلاف من خالف لقلّة معرفتهم بما جاء عن النبي ﷺ وقلّة معرفتهم بصحيحها من سقيمها".

وقال في رواية ابنه عبد الله: "إذا كان عند الرجل الكتب المصنفة فيها قول رسول الله ﷺ واختلاف الصحابة والتابعين فلا يجوز أن يعمل بما شاء ويتخير فيقضي به ويعمل به حتى يسأل أهل العلم ما يؤخذ به فيكون يعمل على أمر صحيح".

(١) المسودة ٥٤٧.

(٢) انظر: شرح الكوكب المنير، طبقات الحنابلة.

فهذا رد على من زعم أنه من أهل الحديث من المعاصرين وهو على غير دراية بالحديث، فأخذ يغلط الأئمة ومنهم الإمام أحمد.

وقال محمد بن عبد الله بن المنادي: "سمعت رجلاً يسأل أحمد إذا حفظ الرجل مائة ألف حديث يكون فقيهاً قال: لا. قال: مائتي ألف. قال: لا. قال: فثلاثمائة ألف قال: لا. قال: فأربعمائة ألف قال: بيده هكذا وحرك يده". قال أبو الحسين وسألت جدي محمد بن عبيد الله قلت: "فكم كان يحفظ أحمد بن حنبل؟ قال أخذ عن ستمائة ألف" (١).

قال أبو حفص: قال لي أبو إسحاق: "لما جلست في جامع المنصور للفتيا ذكرت هذه المسألة فقال لي رجل فأنت هو ذا لا تحفظ هذا المقدار حتى تفتي الناس فقلت له عافاك الله إن كنت لا أحفظ هذا المقدار فإني هو ذا أفتي الناس بقول من كان يحفظ هذا المقدار وأكثر منه".

فإن كان شيوخ السلفية المعاصرة ممن امتلكوا هذه الأدوات جاز لهم الاستقلال بالفتوى وجاز تقليدهم، وهيهات!.

تحذير الحنبلة من ترك كتب الفقه المعتمدة والاقتصار على كتب الحديث:

قال العلامة الإمام السفاريني - إمام الحنبلة في عصره - في جواب سؤال: "زعم هذا الزاعم أن كتب الفقه لا يجوز العمل بشيء منها، هذا مراد السائل. وهذه مُعظمة عظيمة، ومصيبة جسيمة، فإنها خارقة لإجماع الأمة، ومخالفة لجميع الأئمة... ولم تزل العلماء تبذل مجهودها في جمع الفقه وترتيبه وتفصيله وتبويبه وهم ذلك مصيئون وعليه مثابون".

ثم رد السفاريني دعوى أَنَّ الواجب: العمل بالحديث والتفسير وترك ما سواهما.

فقال: "هذه مشتملة على حق وباطل.

أما الباطل: فقلوه وترك ما سواهما، فإن أدلة الشرع: الكتاب والسنة والإجماع والقياس واستصحاب النفي الأصلي كما هو معلوم عن الأئمة ومشروح في كتب الأصول.

وأما الحق: فالعمل بالكتاب والسنة حق لا مزية فيه، وهل كتب الفقه إلا زبدة الكتاب والسنة، وثمرتهما من متعلق الأحكام الفرعية بالأدلة الإجمالية والتفصيلية وما قيس عليها؟

ومصدر الجميع رب العالمين إذ الكتاب كلامه، والسنة بيانه، والإجماع دال على النص، ومدرّس الجميع الرسول ﷺ، إذ هو المبلغ عن الله عز شأنه، وتعالى سلطانه. " انتهى كلام العلامة السفاريني.

وقال ابن مفلح: "في فضل الجمع بين الحديث وفقهه... قال أحمد بن الحسن الترمذي سمعت أبا عبد الله يقول إذا كان يعرف الحديث ويكون معه فقه أحب إلي من حفظ الحديث لا يكون معه فقه" (١).

لیس کل محدث یجوز له الإفتاء:

وقد ذهب الإمام أحمد أنه ليس كل محدث يجوز له الإفتاء فما أقل الفقه في أهل الحديث. قال محمد بن يزيد المستملي رحمه الله تعالى: "سألت أحمد عن عبد الرزاق كان له فقه؟ فقال: ما أقل الفقه في أصحاب الحديث" (٢).

(١) الأداب الشرعية الآداب ٢ / ١٢١.

(٢) طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى رحمه الله تعالى (٢ / ٣٩٢).

تيمية: "ومن ظن بأبي حنيفة أو غيره من أئمة المسلمين أنهم يعتمدون مخالفة الحديث الصحيح لقياس أو غيره فقد أخطأ عليهم وتكلم إما بظن وإما بهوى" (١).

وقال ابن القيم في إعلام الموقعين: "وأصحاب أبي حنيفة رحمه الله مجتمعون على أن مذهب أبي حنيفة أن ضعيف الحديث عنده أولى من القياس والرأي" (٢).

وقال: "والمقصود أن السلف جميعهم على ذم الرأي والقياس المخالف للكتاب والسنة وأنه لا يحل العمل به لا فتيا ولا قضاء وأن الرأي الذي لا يعلم مخالفته للكتاب والسنة ولا موافقته فغايته أن يسوغ العمل به عند الحاجة إليه من غير إلزام ولا إنكار على من خالفه". ثم نقل عن وكيع بن الجراح قال ليحيى بن صالح الوحاظي: "يا أبا زكريا احذر الرأي فإنني سمعت أبا حنيفة يقول: البول في المسجد أحسن من بعض قياسهم" (٣).

وعن عبد الرزاق: قال لي حماد بن أبي حنيفة: قال أبي: "من لم يدع القياس في مجلس القضاء لم يفقهه" (٤).

وقد روي عن الإمام أحمد انتقادات للإمام أبي حنيفة منها ما هو صحيح^(٥) - ولكن بالغ الرواة فيه - ومنها ما هو مكذوب عليه، إلا أن آخر أقواله فيه المدح، قال العلامة نجم الدين الطوفي الحنبلي: "وجملة القول فيه - أي أبي حنيفة - : أنه قطعاً لم يخالف السنة عناداً، وإنما خالف فيما خالف منها اجتهاداً لحجج واضحة، ودلائل صالحة لائحة، وحججه بين الناس موجودة، وقلَّ أن يتصف منها مخالفوه، وله بتقدير الخطأ أجر، وبتقدير الإصابة أجران، والطاعنون عليه: إما حسّاد، أو جاهلون بمواقع الاجتهاد،

(۱) مجموع الفتاوى ۲۰ / ۳۰۴.

(٢) إعلام الموقعين ٨٥ / ١.

(٣) إعلام الموقعين ٨٦/١.

(٤) إعلام الموقعين ١ / ٨٦.

(۵) فهو مجتهد يعترض على مجتهد آخر.

وأخر ما صح عن الإمام أحمد رضي الله عنه إحسان القول فيه، والثناء عليه، ذكره أبو الورد من أصحابنا في "كتاب أصول الدين"، والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب^(١).

وقد تتلمذ الإمام أحمد على هذه المدرسة عند أبي يوسف أولاً وكان يحكي عنه أقواله مستحسناتها، وحفظ كتب محمد بن الحسن، فكيف يروى عنه تضليلهم!

كما ثبت عن الإمام أحمد مدح الأئمة الآخرين كالإمام مالك والإمام الشافعي والليث والأوزاعي والثوري وجعفر الصادق.

سبب مخالفة السلفية المعاصرة لمذهب الإمام أحمد:

لو سألنا شيوخ السلفية المعاصرة عن السبب الحقيقي لمخالفة مذهب الإمام أحمد الذي انتسبوا إليه لم نجد عندهم جواباً شافياً، سوى إنكار التقليد^(٢) الذي أجبننا عنه.

وقد ذكر أكثر من عالم أن الإمام أحمد ممن جمع السنة كلها - منهم ابن رجب والسفاريني والسيوطي وابن حجر - فكيف يخالف من لا يحفظ الكتب الستة رواية ودراية إماماً مجمعاً عليه جمع السنة كلها^(٣)! ويا ليتهم خالفوا الإمام أحمد وأخذوا بقول غيره من المذاهب الثلاثة بل تجدهم يخرجون عن المذاهب الأربعة ويذمون متبعيها^(٤).

وقد خالف السلفية المعاصرة مذهب الحنابلة ظناً منهم أنه بحاجة إلى تنقيح

(١) شرح مختصر الروضة (٣/ ٢٨٩-٢٩٠)، وقد روي أن الإمام أحمد كان يبكي حين يذكر له سجن أبي حنيفة.

(٢) مع أنهم ينكرون على من لم يقلد شيوخهم.

(٣) قد يُطرح إشكال: وهو أن الإمام أحمد قد سئل عن بعض الأحاديث والمسائل وقال: لا أدري! وهذا محمول على أنه لا يدري ما يختار في المسألة أو في الحديث كما ذكر الأثرم والخلال.

(٤) وقد خالف ابن باز المذاهب الأربعة في أكثر من سبعين مسألة، وخالف ابن عثيمين مذهب الحنابلة في أكثر من ٩٠٠ مسألة! أما مخالفة الألباني للمذاهب الأربعة وذمه للمتمذهين فكثير.

وتجديد. وقد وضع الحنابلة المذهب بأتم بيان. قال العلامة عبد الوهاب بن فيروز الحنبلي في رسالة "جواز الحركة في الصلاة":

"اعلم أن الأصحاب رحمهم الله تعالى قد بينوا المذهب الأحمد أتم بيان وأوضحوه، فلا مجال بعد ذلك فيه لذي لسان؛ إما: بتصريح، أو إيماء أو منطوق، أو مفهوم، أو قياس، أو تخريج، وفي كل المذكورات حجة لمن سلك من الرشاد المحجة^(١).

الإمام أحمد لم يخالف نصاً صحيحاً:

لقد نص شيخ الإسلام ابن تيمية أن الإمام أحمد ممن لم يوجد له قول يخالف نصاً صحيحاً^(٢) فقال: "وأحمد كان أعلم من غيره بالكتاب والسنة وأقوال الصحابة والتابعين لهم بإحسان؛ ولهذا لا يكاد يوجد له قول يخالف نصاً كما يوجد لغيره ولا يوجد له قول ضعيف في الغالب إلا وفي مذهبه قول يوافق القول الأقوى وأكثر مفاريدته التي لم يختلف فيها مذهبه يكون قوله فيها راجحاً..."^(٣).

وإنهم ليظنون أنهم بانتسابهم لأهل الحديث فإنما يصيرون على درجة الإمام أحمد فيتجرؤون على معارضته، بل ربما عدوه من المحدثين الذين يروون الأحاديث والسلام، قال الذهبي: "أحسبهم يظنونهم كان محدثاً وبس، بل يتخيلونه من بابة محدثي زماننا، والله لقد بلغ في الفقه خاصة رتبة الليث، ومالك، والشافعي، وأبي يوسف، وفي الزهد والورع رتبة الفضل، وإبراهيم بن أدهم، وفي الحفظ رتبة شعبة، ويحيى القطان، وابن المديني، ولكن الجاهل لا يعلم رتبة نفسه، فكيف يعرف رتبة غيره"^(٤).

(١) الملحقه بحاشيته على الروض المربع، ص: ٥٤٥.

(٢) وهذا كقول أبي بكر ابن أبي شيبة صاحب المصنف، يقول: لا يقال لأحمد بن حنبل: من أين قلت؟

(٣) مجموع الفتاوى ٢٠/٢٢٩.

(٤) سير أعلام النبلاء ١٢/٣٧٩.

فبعد ذلك نعلم أن مخالفتهم للإمام أحمد هي مخالفة للسنة النبوية، فإن أحمد لم يخالف السنة على قول ابن تيمية وابن أبي شيبه. ونعلم أنه لا داعي لاجتهادهم فيما اجتهد فيه الأئمة الأربعة خاصة الإمام أحمد. ونعلم أن مخالفتهم للأئمة من أهل السنة كان حياً للظهور.

وقد نصح الحافظ العلامة ابن رجب الحنبلي طلبة العلم الذين يخرجون عن المذاهب المتبوعة وخاصة مذهب الإمام أحمد فقال في رسالته الرد على من اتبع غير المذاهب الأربعة:

(فإن أنت قبلت هذه النصيحة وسلكت الطريقة الصحيحة، فلتكن همتك: حفظ ألفاظ الكتاب والسنة، ثم الوقوف على معانيها بما قال سلف الأمة وأئمتها، ثم حفظ كلام الصحابة والتابعين وفتاويهم، وكلام أئمة الأمصار، واعرف كلام الإمام أحمد وضبطه بحروفه ومعانيه والاجتهاد على فهمه ومعرفته. وأنت إذا بلغت من هذه الغاية فلا تظن في نفسك أنك بلغت النهاية، وإنما أنت طالب متعلم من جملة الطلبة المتعلمين. ولو كنت بعد معرفتك ما عرفت موجودا في زمن الإمام أحمد، ما كنت حينئذ معدوداً من جملة الطالبين، فإن حدثت نفسك بعد ذلك أنك قد انتهيت أو وصلت إلى ما وصل إليه السلف فبئس ما رأيت.

وإياك ثم إياك: أن تترك حفظ هذه العلوم المشار إليها وضبط النصوص والآثار المعول عليها، ثم تشتغل بكثير الخصام والجدال وكثرة القيل والقال وترجيح بعض الأقوال على بعض الأقوال مما استحسنة عقلك، ولا تعرف في الحقيقة من القائل لتلك الأقوال، وهل هو من السلف المعتر بأقوالهم أو من غير أهل الاعتدال.

وإياك أن تتكلم في كتاب الله أو في حديث رسول الله بغير ما قاله السلف كما أشار إليه إمامك، فيفوتك العلم النافع وتضيع أيامك. فإن العلم النافع: إنما هو ما ضبط في

الصدور، وهو عن الرسول أو عن السلف الصالح مأثور. وليس العلم النافع: أرايت وأريت؛ نهي عن ذلك الصحابة ومن بعدهم ممن إذا اقتديت بهم فقد اهتديت. وكيف يصح لك دعوى الانتساب إلى الإمام، وأنت على مخالفته مصر، ومن علومه وأعماله وطريقته تفر.

واعلم وفقك الله: أنك كلما اشتغلت بتلك الطريقة، وسلكت السبل الموصلة إلى الله على الحقيقة، واستعملت الخشية ونفسها المراقبة، ونظرت في أحوال من سلف من الأئمة بإدمان النظر في أحوالهم بحسن العاقبة، ازدادت بالله وبأمره علماً وازددت لنفسك احتقاراً وهضماً، وكان لك من نفسك شغل شاغل عن أن تتفرغ لمخالفة المسلمين.

ولا تكن حاكماً على جميع فرق المؤمنين، كأنك قد أوتيت علماً لم يؤتوه أو وصلت إلى مقام لم يصلوه. فرحم الله من أساء الظن بنفسه علماً وعملاً وحالاً وأحسن الظن بمن سلف، وعرف من نفسه نقصاً ومن السلف كمالاً، ولم يهجم على أئمة الدين ولا سيما مثل الإمام أحمد وخصوصاً إن كان إليه من المتسبين.

وإن أنت أبيت النصيحة وسلكت طريقة الجدل والخصام، وارتكبت ما نهيت عنه من التشدق والتفيهق وشقشقة الكلام، وصار شغلك الرد على أئمة المسلمين والتفتيش عن عيوب أئمة الدين: فإنك لا تزدد لنفسك إلا عجباً ولا لطلب العلو في الأرض إلا حبا ومن الحق إلا بعداً وعن الباطل إلا قرباً، وحيثنذ فتقول: ولم لا أقول وأنا أولى من غيري بالقول والاختبار، ومن أعلم مني ومن أفقه مني؛ كما ورد في الحديث. هذا يقوله من هذه الأمة من هو وقود النار. وأعاذنا الله وإياكم من هذه الفضائح، ووفقنا وإياكم لقبول النصائح) انتهى كلام ابن رجب.

وقد فرق شيخنا العلامة الدكتور عبد الملك السعدي بين الزيادة في العبادة والزيادة على العبادة، فالزيادة في العبادة بدعة وضلالة، والزيادة على العبادة فمنها ما هو منهي عنها، ومنها ما هو غير منهي عنها، فإن فعلها المسلم اعتقاداً منه أن العبادة ناقصة ففعله حرام وبدعة، وإن فعلها باعتبار وجود الإذن العام وعدم وجود النهي الخاص فلا مانع منها^(١).

الأدلة على انقسام البدع إلى محمودة ومذمومة:

١ - أخرج مسلم في الصحيح عن رسول الله - ﷺ - قال «من سنَّ في الإسلام سنة حسنة فله أجرها وأجر من عمل بها بعده من غير أن ينقص من أجورهم شيء ومن سن في الإسلام سنة سيئة كان عليه وزرها ووزر من عمل بها من بعده من غير أن ينقص من أوزارهم شيء»^(٢).

٢ - وأخرج البخاري عن عبد الرحمن بن عبد القاري أنه قال خرجت مع عمر بن الخطاب رضي الله عنه ليلة في رمضان إلى المسجد فإذا الناس أوزاع متفرقون يصلي الرجل لنفسه ويصلي الرجل فيصلي بصلاته الرهط فقال عمر إني أرى لو جمعت هؤلاء على قارئ واحد لكان أمثل، ثم عزم فجمعهم على أبي بن كعب ثم خرجت معه ليلة أخرى والناس يصلون بصلاة قارئهم قال عمر نعم البدعة هذه والتي ينامون عنها أفضل من التي يقومون يريد آخر الليل وكان الناس يقومون أوله^(٣).

قال الإمام الشافعي: "يعنى أنها محدثة لم تكن وإذ كانت فليس فيها رد لما مضى هذا"^(٤).

(١) انظر: كتابه البدعة في المفهوم الإسلامي الدقيق، ص ١١-١٢، دار النور ٢٠١١.

(٢) صحيح مسلم ٨٦/٣، رقم ٢٣٩٨. ومسند أحمد برقم ١٩١٧٩ وقد استدلل به ابن رجب والشطي.

(٣) صحيح البخاري ١٤٢/٥، برقم ٢٠١٠، كتاب صلاة التراويح.

(٤) نقله ابن رجب في جامع العلوم والحكم في شرح الحديث السابق.

وقد عدد الحافظ ابن رجب بعض هذه الأمور المحدثه فقال: "ومن ذلك: أذان الجمعة الأول، زاده عثمان لحاجة الناس إليه، وأقره علي، واستمر عمل المسلمين عليه، وروى عن ابن عمر أنه قال: هو بدعة، ولعله أراد ما أراد أبوه في قيام رمضان.

ومن ذلك جمع المصحف في كتاب واحد، توقف فيه زيد بن ثابت، وقال لأبي بكر وعمر: كيف تفعلان ما لم يفعله النبي - ﷺ - ؟ ثم علم أنه مصلحة، فوافق على جمعه، وقد كان النبي - ﷺ - يأمر بكتابة الوحي، ولا فرق بين أن يكتب مفردا أو مجموعا، بل جمعه صار أصح.

وكذلك جمع عثمان الأمة على مصحف واحد وإعدامه لما خالفه خشية تفرق الأمة، وقد استحسنه على وأكثر الصحابة، وكان ذلك عين المصلحة" (١).

تقسيم الإمام الشافعي للبدعة:

أما الإمام الشافعي فكلامه مشهور في تقسيم البدعة وقد نقله كثير من العلماء منهم ^(٢) الحافظ ابن رجب الحنبلي فقال: "وقد روى الحافظ أبو نعيم بإسناد عن إبراهيم بن الجندب قال سمعت الشافعي يقول: البدعة بدعتان بدعة محمودة وبدعة مذمومة فما وافق السنة فهو محمود وما خالف السنة فهو مذموم، واحتج بقول عمر رضي الله عنه نعمت البدعة هي".

قال ابن رجب: (ومراد الشافعي رضي الله عنه ما ذكرناه من قبل أن أصل البدعة المذمومة ما ليس لها أصل في الشريعة ترجع إليه وهي البدعة في إطلاق الشرع.

وأما البدعة المحمودة فما وافق السنة يعني ما كان لها أصل من السنة ترجع إليه

(١) جامع العلوم والحكم، شرح الحديث الثامن والعشرين.

(٢) ومنهم البيهقي والنووي والسيوطي.

وإنما هي بدعة لغة لا شرعا لموافقتها السنة. وقد روي عن الشافعي كلام آخر يفسر هذا وأنه قال المحدثات ضربان ما أحدث مما يخالف كتابا أو سنة أو أثرا أو إجماعا فهذه البدعة الضلالة وما أحدث فيه من الخير لا خلاف فيه لواحد من هذا وهذه محدثة غير مذمومة.

وكثير من الأمور التي أحدثت ولم يكن قد اختلف العلماء في أنها بدعة حسنة حتى ترجع إلى السنة أم لا فمنها كتابة الحديث نهى عنه عمر وطائفة من الصحابة ورخص فيها الأكثرون واستدلوا له بأحاديث من السنة ومنها كتابة تفسير الحديث والقرآن كرهه قوم من العلماء ورخص فيه كثير منهم) انتهى كلام ابن رجب^(١).

وقال العلامة مصطفى الشطى الحنبلى في النقول الشرعية في الرد على الوهابية ص ١٣: "لا يجوز الحكم بأن البدعة قسم واحد وأنه ضلالة أخذاً بعموم كل بدعة ضلالة مع هذه المخصصات فإن من المقرر ما من عام إلا وخص منه هذه المقالة والأخذ بكل العمومات من الجهل بقواعد العلم والشرع".

مسائل محدثة مبتدعة أجازها الإمام أحمد ولم ينكرها:

ولقد سار الإمام أحمد على ما ذكره الإمام الشافعي - وهو شيخه في الأصول واللغة - فأجاز بعض الأمور المحدثه وليس عليها نص من الكتاب أو السنة النبوية ومنها:

التبرك وكتابة الرقي من القرآن وتعليقها:

قال عبد الله: رأيت أبي يكتب التعاويذ للذي يقرع وللحمى لأهله وقرباته ويكتب للمرأة اذا عسر عليها الولادة في جام أو شيء لطيف، ويكتب حديث ابن عباس إلا أنه كان يفعل ذلك عند وقوع البلاء ولم أره يفعل هذا قبل وقوع البلاء.

(١) جامع العلوم والحكم. شرح الحديث السابق.

ورأيته يعوذ في الماء ويشربه المريض ويصب على رأسه منه، ورأيت أبي يأخذ شعرة من شعر النبي ﷺ فيضعها على فيه يقبلها وأحسب أبي قد رأيته يضعها على رأسه أو عينه فغمسها في الماء ثم شربه يستشفى به. ورأيته قد أخذ قصعة النبي ﷺ بعث بها إليه أبو يعقوب بن سليمان بن جعفر فغسلها في جب ماء ثم شرب فيها، ورأيته غير مرة يشرب من ماء زمزم يستشفى به ويمسح به يديه ووجهه" (١).

التسبيح بالنوى:

سأل الكوسج في مسائله الإمام أحمد: يسبح الرجل بالنوى؟ فقال أحمد: قد فعل ذلك أبو هريرة وسعد (٢) - رضي الله عنهما - وما بأس بذلك. النبي - ﷺ - قد عد. قال إسحاق: كما قال. - فقد ذكر العلة هنا -

وفهم من جواب الإمام أحمد ما يلي:

- أن الإمام أحمد أوجد للسبحة أصلاً وهو فعل النبي ﷺ في العد عند التسبيح، فأجاز العد بالنوى لوجود العلة ذاتها، وهي العلة نفسها الموجودة في السبحة. وأن الإمام أحمد لا يسارع في الحكم بالبدعة على الأفعال (٣) طالما وجد لها أصلاً في السنة. وقد كان من شيوخه من يسبح بها وهو يحيى بن سعيد القطان من أعلم أهل الحديث في عصره. قال الذهبي: "قال ابن معين: وكان يحيى القطان يحيىء معه بمسباح، فيدخل يده في ثيابه، فيسبح" (٤).

(١) مسائل عبد الله ١٦٢٢، ١/٤٤٧.

(٢) سيأتي تحريجهما.

(٣) مع أن بعض السلف كابن مسعود أنكروا العد بالحصي.

(٤) سير أعلام النبلاء ١٧/١٩٠.

الاجتماع بالقرى في يوم عرفة للذكر والدعاء:

سئل الإمام أحمد عن التعريف بالقري - أي في الحج^(١) - مثل جرجاري ودير العاقول فقال: قد فعله ابن عباس بالبصرة وعمر بن حريث بالكوفة وهو دعاء قيل له يكثر الناس قال: وإن كثروا هو دعاء وخير وقد كان يفعله محمد بن واسع وابن سيرين والحسن وذكر جماعة من البصريين^(٢).

فقد أجازته لما فيه من خير ودعاء حتى وإن كثرت الناس - وليس في ذلك دليل من السنة النبوية - مع أن بعض العلماء في عصره قد تشدد وجعل ذلك من البدع.

وهذه الرواية عظيمة عن أحمد لأنه نص فيها على العلة، وكل ما وُجد فيه مثل هذه العلة تخرج على قول أحمد - كالمولود -.

زيارة المشاهد:

قال سندي الخواتيمي: سألنا أبا عبد الله - الإمام أحمد - عن الرجل يأتي هذه المشاهد، ويذهب إليها، ترى ذلك؟ قال: أما على حديث ابن أم مكتوم: أنه سأل النبي ﷺ أن يصلي في بيته حتى يتخذ ذلك مصلى. وعلى ما كان يفعله ابن عمر، يتبع مواضع النبي ﷺ وأثره - فليس بذلك بأس، أن يأتي الرجل المشاهد، إلا أن الناس قد أفرطوا في هذا جدا، وأكثروا فيه^(٣).

بناء المحاريب:

قال الكوسج: تكره المحراب في المسجد؟

(١) قال الأثرم سألت أبا عبد الله عن التعريف في الأمصار يجتمعون في المساجد يوم عرفة قال: أرجو أن لا يكون به بأس فعله غير واحد قال: أبو عبد الله الحسن ويكر وثابت ومحمد بن واسع كانوا يشهدون المسجد يوم عرفة. طبقات الحنابلة ١/ ٦٦.

(٢) طبقات الحنابلة ١/ ٢١٦.

(٣) انظر: اقتضاء الصراط المستقيم ص-٢٧٢، وسيأتي بتوسع.

قال: ما أعلم فيه حديثاً يثبت، ورب مسجد يحتاج إليه يرتفق به^(١).

قال محقق الكتاب: يرتفق به: الارتفاق تحصيل منافع تتعلق بالعقار. والمراد: أنه يستعان به على معرفة جهة القبلة^(٢). ونستنتج أننا قد نجوز الأمور المحدثه إذا كانت فيها فائدة لنا ولم يعتبر أحمد أن هذا من بدع المساجد.

تزئين المصحف:

قيل للإمام أحمد عن بعض الأمراء: إنه أنفق على مصحف ألف دينار ونحو ذلك فقال دعه فهذا أفضل ما أنفق فيه الذهب^(٣).

الإمام أحمد يضع يده على القبر ويدعو:

كان الإمام أحمد يزور قبور أصحابه ويضع يده عليها ويدعو لهم. قال محمد بن البزار كنت مع أبي عبد الله أحمد بن حنبل في جنازة فأخذ بيدي وقمنا ناحية فلما فرغ الناس من دفنه وانقضى الدفن جاء إلى القبر وأخذ بيدي وجلس ووضع يده على القبر فقال: اللهم إنك قلت في كتابك الحق: "فأما إن كان من المقربين فروح وريحان وجنة نعيم، وأما إن كان من أصحاب اليمين فسلام لك من أصحاب اليمين، وأما إن كان من المكذبين الضالين فنزل من حميم وتصلية جحيم" إلى آخر السورة، اللهم وأنا أشهد أن هذا فلان بن فلان ما كذب بك ولقد كان يؤمن بك وبرسولك عليه السلام، اللهم فاقبل شهادتنا له ودعاه له وانصرف^(٤). وهذا لم يرد فيه دليل.

(١) مسائل الكوسج ٢/٦٠٥.

(٢) انظر: القاموس المحيط ٣/٢٣٦، معجم لغة الفقهاء ص ٥٣.

(٣) اقتضاء الصراط المستقيم ٢/١٢٦ ثم قال ابن تيمية: "مع أن مذهبه أن زخرفة المصاحف مكروهة وقد تأول بعض الأصحاب أنه أنفقها في تجديد الورق والخط. وليس مقصود أحمد هذا وإنما قصده أن هذا العمل فيه مصلحة وفيه أيضاً مفسدة كره لأجلها".

(٤) طبقات الحنابلة ١/٢٩٤، الروايتين والوجهين ١/٢١٤.

سماع الأناشيد والقصائد الزهدية

روى ابن الجوزي عن أبي بكر بن مالك القطيعي يحكي أظنه عن عبد الله بن أحمد قال كنت أدعو ابن الخبازة القصائدي وكان يقول ويلحن، وكان أبي ينهاني عن التغني، فكنت إذا كان ابن الخبازة عندي أكتمه عن أبي لئلا يسمع فكان ذات ليلة عندي وكان يغني. فعرضت لأبي عندنا حاجة وكنا في زقاق فجاء فسمعه يغني فتسمع فوقع في سمعه شيء من قوله فخرجت لأنظر فإذا بأبي ذاهباً وجائياً فرددت الباب فدخلت فلما كان من الغد، قال لي: يا بني إذا كان هذا نعم الكلام^(١).

هل الصلاة قبل الجمعة بدعة؟

قال المرداوي في الإنصاف: "قال عبد الله رأيت أبي يصلي في المسجد إذا أذن المؤذن يوم الجمعة ركعات وقال رأيت يصلي ركعات قبل الخطبة فإذا قرب الأذان أو الخطبة تربع ونكس رأسه.

وقال ابن هانئ رأيت إذا أخذ في الأذان قام فصلى ركعتين أو أربعاً قال وقال أختار قبلها ركعتين وبعدها ستاً. وصلاة أحمد تدل على الاستحباب"^(٢).

التنحج قبل الأذان:

- قال أبو داود: قيل لأحمد وأنا أسمع: إذا أراد المؤذن أن يقيم يتنحج، تكرهه؟ قال: لا. فقيل لأحمد: إنه قيل هذا لم يكن فيما مضى؟

قال أحمد: ما أرى بالتنحج بأساً^(٣). وهذا دليل على أنه ليس كل ما لم يعرفه السلف بدعة.

(١) يعني إن كان السماع لمثل هذا الكلام فهو حسن. وتوسعنا في ذلك في بحث السماع في فصل التصوف.

(٢) الإنصاف ٢/ ٤٠٦.

(٣) مسائل أبي داود ١٨٨.

تقسيم المصحف للحمل:

قال صالح: سألت أبي عن رجل عنده مصحف جامع يريد أن ينقضه فيجعله
أثلاثا ليكون أخف عليه فأيش ترى في ذلك قال لا أعلم به بأسا^(١).

كم عدد صلاة التراويح؟

سأل الكوسج إمامنا: كم من ركعة يصلى في قيام شهر رمضان؟

قال: قد قيل فيه ألوان^(٢)، يروى نحواً من أربعين، إنما هو تطوع.

قال إسحاق: نختار أربعين ركعة وتكون القراءة أخف^(٣). نستنتج أنه ما كان في التطوع يجوز التوسعة فيه.

إهداء قراءة القرآن لأهل المقابر:

قال أبو بكر المروذي: سمعت أحمد بن حنبل يقول: إذا دخلتم المقابر فاقروا آية الكرسي وثلاث مرات قل هو الله أحد ثم قولوا: اللهم اجعل فضله لأهل المقابر.

وقال المروزي سمعت أحمد بن حنبل يقول إذا دخلتم المقابر فاقروا بفاتحة الكتاب والمعوذتين وقل هو الله أحد واجعلوا ثواب ذلك لأهل المقابر فإنه يصل إليهم^(٤).

ولم يرد هذا - بهذه الكيفية وهذا العدد - عن النبي ﷺ.

(۱) مسائل صالح ۱/۲۴۷.

(٢) وهذا يعني أن التشدد في مثل هذه المسائل لا يجوز.

(٣) مسائل الكوسج ٧٥٧/٢.

(٤) طبقات الحنايلة ١ / ٢٦٤.

تقبيل اليد بعد مس الحجر الأسود:

قال الكوسج: يقبل اليد إذا مس الحجر؟

قال: لا بأس به^(١).

خبز البر ثم إطعامه بدل الكفارة:

قال الأثرم قلت لأبي عبد الله: رجل أخذ ثلاثة عشر رطلا وثلاثا دقيقا وهو كفارة اليمين فخبزه للمساكين وقسم الخبز على عشرة مساكين أيجزه ذلك؟ قال ذلك أعجب إلي وهو الذي جاء فيه الحديث أن يطعمهم مدبر وهذا فعل فأرجو أن يجزه قلت إنما قال الله: ﴿إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ﴾ [المائدة: ٨٩] فهذا أطعم عشرة مساكين وأوفاهم المد قال أرجو أن يجزه (٢).

جمع الأهل والدعاء بعد ختم القرآن:

قال الفضل سألت أبا عبد الله قلت: أختتم القرآن أجعله في الوتر أو في التراويح حتى يكون لنا دعاء بين اثنين كيف أصنع قال: إذا فرغت من آخر القرآن فارفع يديك قبل أن تركع وادع بنا ونحن في الصلاة وأطل القيام. قلت: بم أدعو قال: بما شئت ففعلت كما أمرني وهو خلفي يدعو قائما ورفع يديه^(٣).

وقال في رواية حرب: استحب إذا ختم الرجل القرآن أن يجمع أهله ويدعو^(٤).

(١) مسائل الكوسج ٢٢٥٧/٥.

(٢) المغني ٨ / ٥٩٩، وعنه رواية أخرى.

(٣) طبقات الحنايـة ١ / ٢١٥.

(٤) جلاء الأفهام ٤٠٢.

جعل الإصبع في الأذن عند الأذان:

وقال إسحاق بن منصور: قلت لأحمد: المؤذن يجعل أصبعيه في أذنيه؟ قال: إي والله^(١). ولم يفعله النبي ﷺ.

المسح بالمنديل بعد الوضوء:

يرى بعضهم أن المسح بعد الوضوء لا أصل له وبدعة وقد قال عبد الله: سمعت أبي سئل عن مسح الوجه بالتمديد بعد الوضوء؟ قال أرجو أن لا يكون به بأس.

وقال: قيل لأبي حديث كريب عن ابن عباس عن ميمونة؟ - في عدم المسح - .

قال ليس ذلك بين، إنما قال النبي ﷺ هكذا ووصفه يعني رده أشار بيده.

وقال: رأيت أبي غير مرة ينشف بمنديل بعد الوضوء ثم رأيتَه بعد ذلك ينشف بخرقة^(٢). ونستنتج أن مجرد الترك لا يعني أن الفعل مكروه أو مبتدع.

القراءة على الماء:

قال حرب: قلت لأحمد: فالقراءة في الماء للتعويذ؟ فكأنه سهل^(٣).

تعليم المجوسي الصلاة على النبي ﷺ

سئل أحمد عن تعليم الغلام المجوسى الصلاة على النبي ﷺ قال: نعم (٤).

بيع العربون:

نقل الميموني عنه: لا بأس بالعربون^(٥).

(١) المسائل التي حلف عليها الإمام أحمد ٦٤.

(۲) مسائل، عبد الله ۱/ ۲۹.

(٣) مسائل حرب، ص ٣٠١.

(٤) أحكام أهل الملل ١/ ١٢١.

(٥) بدائع الفوائد ٤ / ٦٩.

(٢٦٦/١) والمراد بالبدعة ما أحدث مما لا أصل له في الشريعة يدل عليه وأما ما كان له أصل من الشرع يدل عليه فليس ببدعة شرعا وإن كان بدعة لغة".

وقال: "ومراد الشافعي رضي الله عنه ما ذكرناه من قبل أن أصل البدعة المذمومة ما ليس لها أصل في الشريعة ترجع إليه وهي البدعة في إطلاق الشرع، وأما البدعة المحمودة فما وافق السنة يعني ما كان لها أصل من السنة ترجع إليه".

قال العلامة النووي في تهذيب الأسماء واللغات: "البدعة في الشرع هي إحداث ما لم يكن في عهد رسول الله ﷺ وهي منقسمة إلى حسنة وقبيحة".

- وقال الشيخ عز الدين بن عبد السلام في القواعد: البدعة منقسمة إلى واجبة ومحرمة. ومندوبة ومكروهة ومباحة، قال: والطريق في ذلك أن نعرض البدعة على قواعد الشريعة فإذا دخلت في قواعد الإيجاب فهي واجبة، أو في قواعد التحريم فهي محرمة، أو النذب فمندوبة، أو المكروه فمكروهة، أو المباح فمباحة"^(١).

- قال شيخ الإسلام ابن حجر العسقلاني شارح صحيح البخاري: "وكل ما لم يكن في زمنه صلى الله عليه وآله وسلم يسمى بدعة، لكن منها ما يكون حسناً ومنها ما يكون خلاف ذلك".

- وقال العلامة عبد الرحمن بن إسماعيل المعروف بأبي شامة، حيث قال في رسالته النافعة "الباعث على إنكار البدع والحوادث": -

فالبدعة الحسنة متفق على جواز فعلها والاستحباب لها ورجاء الثواب لمن حسنت نيته فيها، وهي كل مبتدع موافق لقواعد الشريعة غير مخالف لشئ منها ولا يلزم من فعله محذور شرعي، ومن أحسن ما ابتدئ في زماننا هذا من هذا القبيل ما كان يُفعل بمدينة

(١) قواعد الأحكام في مصالح الأنام ١٧٣/٢.

"إربل" جبرها الله تعالى، كل عام في اليوم الموافق ليوم مولد النبي - صلي الله عليه وسلم - من الصدقات والمعروف وإظهار الزينة والسرور^(١).

- قال العلامة مرعي بن يوسف الكرمي الحنبلي رحمه الله "وقال الشيخ تقي الدين - ابن تيمية - في اللحم يشتري من القصاب ويغسل بدعة وكل بدعة ضلالة" قلنا - أي الكرمي - : هذا الكلام ليس على إطلاقه بل قيده العلماء قال ابن عبد السلام رحمه الله: تنقسم إلى واجب ومحرمه ومندوبة ومكروهة ومباحة...^(٢) - قال الشيخ العلامة محمد بن أحمد السفاريني الحنبلي في كتابه: "لوائح الأنوار السنية ولواحق الأفكار السنية": (فإن قلت: المحدثات منقسمة إلى بدع مستحسنة وإلى بدع مستقبحة كما قال الإمام الشافعي رضي الله عنه (البدعة بدعتان بدعة محمودة وبدعة مذمومة فما وافق السنة فهو محمود وما خالف السنة فهو مذموم) واحتجّ بقول أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه في قيام رمضان نعمت البدعة.

قلت - أي السفاريني - الأمر كذلك ولكن تسمية المستحسن من ذلك بدعة على سبيل التوسع والمجاز وإلا فالبدع المراد بها ماخالف المشروع وتعدى به إلى الممنوع. وأما المحدثات الحسنة فجائزة ومنها واجب ومنها ما هو مستحب مثل بناء المنابر والربط والمدارس والمارستانات وخانات السبيل وغير ذلك من أنواع البر التي لم تعهد في الصدر الأول، فإن فعل ذلك موافق لما جاءت به الشريعة من اصطناع المعروف والمعاونة على البر والتقوى.

ثم قال: وأما البدع المستقبحة فهي التي أطلق العلماء ذمها والمراد هنا: بالبدع

(١) انظر للتفصيل سبل الهدى والرشاد ١/ ٤٣٩.

(٢) في كتابه: "تحقيق البرهان في شرب الدخان" (١٤٥)، وفي هذا دليل على أن اختيارات ابن تيمية عند الحنبلة منها مقبول ومنها مردود.

الاعتقادية المخالفة لما كان عليه السلف من الصحابة والتابعين لهم بإحسان وأئمة الدين المعول عليهم والمشهود لهم بالتمكين والمجمع على إمامتهم بين علماء أهل السنة العاملين^(١). انتهى كلام العلامة السفاريني الحنبلي.

(١) "لوائح الأنوار السنية ولوائح الأفكار السنية" ١/ ١٧٣-١٧٦.

المبحث الرابع

نبذة مختصرة عن منهج الإمام أحمد في الحديث الشريف

مع أنني لست متخصصاً في الحكم على الحديث إلا أنني حين أرى هذه الفوضى في التصحيح والتضعيف لأحاديث قد انتهى الحفاظ الكبار من الحكم عليها، أجد من الواجب عليّ إظهار كلام الإمام أحمد والحنبلة في التصحيح والتضعيف^(١). فقد جاء في الأثر أنه إذا ظهرت البدع فمن كان عنده علم فليظهره.

أولاً: لا يحكم على الأحاديث إلا الحفاظ النقاد:

يظن أكثر من يشتغل بتحقيق مخطوطات الحديث وتخريجها أنهم صاروا بذلك من أئمة الحديث فيتجرؤون على التصحيح والتضعيف ويغلطون الأئمة من قبلهم. قال وكيع بن الجراح - شيخ أحمد -: ما ينبغي لأحد أن يقول هذا الحديث باطل لأن الحديث أكثر من ذلك.

ومن أصعب علوم الحديث وأدقها علم العلل والحكم على الحديث، قال الحافظ ابن الصلاح: "اعلم أن معرفة علل الحديث من أجل علوم الحديث وأدقها وأشرفها، وإنما يضطلع بذلك أهل الحفظ والخبرة والفهم الثاقب"^(٢).

قال الحافظ العلامة ابن رجب في جامع علوم الحكم: "وبكل حال فالجهابذة النقاد العارفون بعلل الحديث أفراد قليل من أهل الحديث جداً... وكان أبو زرعة في

(١) - وما لي إلا النقل فقط.

(٢) علوم الحديث لابن الصلاح (ص ٩٠) طبعة / نور الدين عتر.

زمانه يقول: قل من يفهم هذا، وما أعزه إذا دفعت هذا عن واحد أو اثنين، فما أقل من تجد من يحسن هذا! ولما مات أبو زرعة، قال أبو حاتم: ذهب الذي كان يحسن هذا - يعني: أبا زرعة - ما بقي بمصر ولا بالعراق واحد يحسن هذا. وقيل له بعد موت أبي زرعة: تعرف اليوم أحدا يعرف هذا؟ قال: لا.

وجاء بعد هؤلاء جماعة، منهم: النسائي والعقيلي وابن عدي والدارقطني، وقل من جاء بعدهم ممن هو بارع في معرفة ذلك حتى قال أبو الفرج بن الجوزي في أول كتابه "الموضوعات": "قد قل من يفهم هذا بل عُدِمَ - وهذا في عصرهم فكيف بعصرنا، والله أعلم." (١) انتهى كلام الحافظ ابن رجب.

ولذلك اشترط الإمام أحمد جمع طرق الحديث قبل الحكم عليه قال ابن الجوزي: "ومن علوم الحديث معرفة علله وذلك بجمع طرقه. وقال أحمد بن حنبل إذا لم يجمع طرق الحديث لم يفهم والحديث يفسر بعضه بعضا. وقال عبد الرحمن بن مهدي لأن أعرف علة الحديث هو عندي أحب إليّ من أن أكتب عشرين حديثا ليست عندي" (٢).

ومما يستغرب له في هذا الزمان أن كثيراً ممن له قراءة في كتب الحديث إذا سمع حديثاً لم يطلع عليه ضعفه وأنكره واتهم قائله بالابتداع، وقد روي عند الزهري حديث فقال رجل: ما سمعنا بهذا فقال الزهري: أكل حديث رسول الله (ﷺ) سمعت؟ قال: لا، قال: فثلاثه؟ قال: لا، قال: فنصفه فسكت، وقال: عدّ هذا من النصف الذي لم تسمعه (٣).

وقال الإمام أحمد: نحن كتبنا الحديث من ستة وجوه وسبعة لم نضبطه، فكيف يضبطه من كتبه من وجه واحد؟!

(١) شرح علل الترمذي ١/١٦٧.

(٢) الآداب الشرعية ٢/١٢٦.

(٣) قوت القلوب ٣٠٠.

وآخر أقوال ابن تيمية في الضعيف موافق لقول الإمام أحمد، وقد نقل كلامه تلميذه ابن مفلح^(١) فقال: "قال الشيخ تقي الدين ابن تيمية عن قول أحمد وعن قول العلماء في العمل بالحديث الضعيف^(٢) في فضائل الأعمال قال: "العمل به بمعنى أن النفس ترجو ذلك الثواب أو تخالف ذلك العقاب، ومثال ذلك الترغيب والترهيب بالإسرائيليات والمنامات وكلمات السلف والعلماء ووقائع العالم ونحو ذلك مما لا يجوز إثبات حكم شرعي به لا استحباب ولا غيره لكن يجوز أن يذكر في الترغيب والترهيب فيما علم حسنه أو قبحه بأدلة الشرع فإن ذلك ينفع ولا يضر وسواء كان في نفس الأمر حقا أو باطلا"^(٣).

ومن الغريب أن بعض السلفية المعاصرة قد عكس قاعدة الإمام أحمد فيقبل الضعيف في العقائد ويرده في الفضائل، فمنهم من ينشر كتب العقائد التي يكثر فيها الأحاديث الواهية - كإبطال التأويلات - دون بيانها، فإن سمعوا من يستدل بالضعيف في الفضائل أقاموا الدنيا وألغوا المؤلفات في الرد عليه.

وقد يكتب أحمد عن الضعفاء ولا يرددهم. قال إسحاق بن راهويه: قيل للإمام أحمد بن حنبل: هذه الفوائد التي فيها المناكير ترى أن نكتب الجيد منها، فقال: المنكر أبداً

(١) يذهب بعض شيوخ الحنبلة المعاصرين إلى أن كلام ابن تيمية لا يقبل إلا بعد عرضه على كلام ابن مفلح. قال محمد بن عبد الرحمن بن حسين آل إسماعيل: "وقد أفادني شيخني فضيلة الشيخ عبد الله بن عمر بن دهيش وهو ابن عمي وأستاذي رئيس محكمة مكة المكرمة سابقاً قال لي: إن ابن مفلح إذا قال: قال شيخنا فهو القول الذي مات شيخ الإسلام ابن تيمية قائلاً به.. لهذا فإني أنصح كل من وقع على قول لشيخ الإسلام في مسألة أن يعرضه على ما نقله ابن مفلح في كتابه (الفروع). "اللائئ البهية في الاستفادة من الكتب الحنبلية، ٣٣".

(٢) قد يذكر بعضهم أن الضعيف عند الإمام أحمد هو الحسن وهذا غير صحيح لأدلة كثيرة يعرفها من درس أقوال أحمد. فإنه يضعف الحديث وينكره ثم يأخذ به لأن عمل الفقهاء عليه.

(٣) الآداب الشرعية ٢/ ٢٩٠.

منكر قيل له: فالضعفاء؟ قال: قد يحتاج إليه في وقت كأنه لم يرَ بالكتابة عنهم بأساً^(١). وقال أبو بكر المروزي عنه: إن الحديث عن الضعفاء قد يحتاج إليه، ومما يدل على مذهبه في التوسعة أنه أخرج حديثه كله في المسند المأثور عنه الذي روينا عن أشياخنا عن ابنه عبد الله عنه ولم يعتبر الصحيح منه وفيه أحاديث كثيرة يعلم الثقات أنها ضعيفة، وهو أعلم بضعفها منهم ثم أدخلها في مسنده لأنه أراد تخريج المسند ولم يقصد تصحيح السند فاستجاز رواياتها كما سمعها"^(٢).

ثالثاً: أمثلة على وقوع المحدثين في أغلاط عند الإفتاء في مسائل الفقه:

تكلم ابن الجوزي على من انتسب إلى أهل الحديث دون أن يكون له علم بالفقه فوقع في الأخطاء فقال: "من ذلك أن قوما استغرقوا أعمارهم في سماع الحديث والرحلة فيه وجمع الطرق الكثيرة وطلب الأسانيد العالية والمتون الغريبة وهؤلاء على قسمين قسم قصدوا حفظ الشرع بمعرفة صحيح الحديث من سقيمه وهم مشكورون على هذا القصد إلا أن إبليس يلبس عليهم بأن يشغلهم بهذا عما هو فرض عين من معرفة ما يجب عليهم والاجتهاد في أداء اللازم والتفقه في الحديث، فإن قال قائل فقد فعل هذا خلق كثير من السلف كيحيى بن معين وابن المديني والبخاري ومسلم فاجواب أن أولئك جمعوا بين معرفة المهم من أمور الدين والفقه فيه وبين ما طلبوا من الحديث وأعانهم على ذلك قصر الإسناد وقلة الحديث فاتسع زمانهم للأمرين" (٣).

ثم أخذ ابن الجوزي يعدد أمثلة على أغلاط المحدثين في الفقه:

فقال: "كما روينا أن بعض المحدثين روى عن رسول الله ﷺ أنه نهى أن يسقى

(١) وانظر مسائل الأثر ١٩٢٦.

(۲) قوت القلوب ۳۰۰.

(۳) تلبیس ابلیس ۱۴۰.

عما قرره الأئمة الذين عليهم المعتمد في تحقيق العلوم النقلية والعقلية. ومن سلك القول بمجرد الظواهر ولم ينظر لما قرره الأئمة ومهدوه أنعب نفسه ولم يتحصل على شيء اهـ.

ومن الأمثلة المعاصرة على الأخطاء في مسائل الفقه بسبب عدم الرجوع إلى فهم الأئمة الأربعة والسلف الصالح^(١):

النهى عن لبس الذهب إلا مقطوعاً:

أخرج الإمام أحمد في المسند عن معاوية قال: نهى رسول الله ﷺ عن لبس الذهب إلا مقطعا^(٢).

وهو صحيح، ولكن الألباني أخذ هذا الحديث وجعله حجة في تحريم لبس المحلق من الذهب للنساء، فإن أردن لبسها فلا بد من قطعها.

والحديث خاص في الرجال فقد نقل أبو يعلى عن صالح وأبو طالب وأبو الحارث عن الإمام في تفسيره قال: الشيء اليسير كشد أسنانه، وما كان مثله مما يتزين به الرجل فأما الخاتم ونحوه فلا^(٣). وهو ما يوافق الروايات الأخرى للحديث حيث ذكرهم معاوية بتحريم الحرير وهذا خاص للرجال.

حديث جرير في التعزية:

مما استدلل به شیوخ السلفية المعاصرة حديث عند ابن ماجه رواه عن جرير بن عبد الله البجلي قال: "كنا نرى الاجتماع إلى أهل الميت وصنعة الطعام من النياحة"^(٤) وقد صححه الألبانی.

(١) وقد جعل المتعصبون من السلفية المعاصرة هذه الأخطاء مذهباً يوالون ويعادون عليها- مع أنهم ينكرون التقليد والتمذهب-

(٢) مسند الإمام أحمد ٩٨/٤، برقم: ١٦٩٤٧.

(٣) شرح العمدة ١/ ٣٠٩، مسائل عبدالله ٤٤٦.

(٤) سنن ابن ماجه ١ / ٥١٤، برقم ١٦١٢.

ولما سئل إمامنا المبجل أحمد بن حنبل عن هذا الحديث قال: ما أرى لهذا الحديث أصلاً. ^(١) فمن أعلم بعلم الحديث والفقهاء الألباني أم إمام أهل السنة وإمام أهل الحديث.

وضع اليدين في الصلاة:

قال الألباني في إرواء الغليل ٢ / ٧٠: (الذي صحَّ عنه عليه السلام في موضع وضع اليدين إنما هو الصدر وفي ذلك أحاديث كثيرة... ثم قال: وأسعد الناس بهذه السنة الصحيحة الإمام إسحاق بن راهويه فقد ذكر المروزي في المسائل ص ٢٢٢، كان إسحاق يوتر بنا... ويرفع يديه في القنوت ويقنت قبل الركوع، ويضع يديه على ثديه أو تحت الثديين) أراد الألباني رحمه الله أن يستدل بفعل ابن راهويه على أن السنة وضع اليدين في الصلاة عند الثديين فجاء بنص عنه بعيد كل البعد عما أراد، فقد فسر هذا النص أن ابن راهويه قد وضع يديه على الثديين وهو يصلي^(٢).

والنص لا يفهم منه ذلك بل إن وضع اليدين على الثديين يكون عند الدعاء كما هو ظاهر في النص فهو يتحدث عن القنوت. وهو ما ورد عن الإمام أحمد. قال عمر بن سليمان أبو حفص المؤدب: صليت مع أحمد بن حنبل في شهر رمضان التراويح وكان يصلي به ابن عمير، فلما أوتر رفع يديه إلى ثديه ".. من الطبقات وغيرها والدليل الآخر الذي يهدم كلامه هو أن ابن راهويه كان يرى أن وضع اليدين في الصلاة تحت السرة قال الكوسج في مسائله رقم ٢١٤: أين يضع يمينه على شماله؟ قال الإمام أحمد: كل هذا عندي واسع.

قلت: إذا وضع يمينه على شماله أين (يضعهما)؟ قال: فوق السرة وتحتة، كل هذا ليس بذاك، والمذهب عندنا تحت السرة بقليل.

(۱) مسائل أبي داود ۱۸۶۷.

(٢) ولا أدري كيف يتم ذلك إن جاز ذلك فإن وضعهما في وسط الثدين لا عليهما.

(قال إسحاق: كما قال تحت السرة أقوى في الحديث وأقرب إلى التواضع^(١)!

القراءة في صلاة الجنازة:

من مذهب بعض السلفية المعاصرة قراءة ما تيسر من القرآن بعد الفاتحة في صلاة الجنازة وهو مذهب لم أجد أحداً من الفقهاء قال به، واستدلوا بحديث لم أجد من أخذ به غيرهم. وقد سئل الإمام أحمد عن صلاة الجنازة فقال: يقرأ في أول تكبيرة بالحمد ثم الثانية الصلاة على النبي ﷺ، ثم الثالثة الدعاء للميت وللمؤمنين والمؤمنات ويشير بالسبابة ثم الرابعة يسلم^(٢).

الفطر قبل التأكد من غروب الشمس:

استدلوا على ذلك بأحاديث ضعيفة لم يأخذ بها الفقهاء. وسيأتي بيانه.

تحريم صيام يوم السبت والاستدلال بحديث منسوخ:

أخرج أبو داود عن عبد الله بن بسر عن أخته الصماء أن رسول الله ﷺ قال: لا تصوموا يوم السبت إلا فيما افترض عليكم فإن لم يجد أحدكم إلا لحاء عنب أو عود شجرة فليمضغه^(٣).

قال العلامة ابن مفلح في الفروع: ورواه أبو داود وقال: هذا منسوخ. وقال: قال مالك: هذا كذب. والترمذي وحسنه، والنسائي وقال: هذه أحاديث مضطربة، والحاكم وقال: صحيح على شرط البخاري. وقال صاحب شرح مسلم: صححه الأئمة، ولأنه

(١) وهذا مذهبه وهو مشهور عنه عند أهل الفقه.

(٢) مسائل ابن هانئ ٩٣٠.

(٣) أبو داود ٢٩٦/٢ ثم قال: "وهذا حديث منسوخ" ورواه النسائي في السنن الكبرى والترمذي في السنن.

يوم تعظمه اليهود، ففي إفراده تشبه بهم. قال الأثرم: قال أبو عبد الله: قد جاء فيه حديث الصماء، وكان يحيى بن سعيد يتيقه وأبى أن يحدثني به. قال الأثرم وحجة أبي عبد الله في الرخصة في صوم يوم السبت أن الأحاديث كلها مخالفة لحديث عبد الله بن بشر، منها حديث أم سلمة، يعني أن النبي ﷺ كان يصوم السبت والأحد ويقول: «هما عيدان للمشركين فأنا أحب أن أخالفهما» رواه أحمد والنسائي^(١)، وصححه جماعة، وإسناده جيد، واختار شيخنا - ابن تيمية - أنه لا يكره، وأنه قول أكثر العلماء، وأنه الذي فهمه الأثرم من روايته". وسيأتي بتوسع.

إذا انتصف شعبان فلا تصوموا:

قال أحمد في رواية محمد بن يحيى الكحال هذا الحديث العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي - ﷺ - "إذا كان النصف من شعبان فلا تصوموا"^(٢) ليس هو محفوظ والمحفوظ الذي يروى عن أبي سلمة عن أم سلمة أن رسول الله - ﷺ - : "كان يصوم شعبان ورمضان"^(٣).

تحريم الشرب قائماً

لا يحرم ولا يكره الشرب قائماً عند الإمام أحمد. قال الكوسج: الشرب قائماً؟

(١) في السنن الكبرى ١٤٦/٢ برقم ٢٧٧٥. بلفظ: "أن ابن عباس بعث إلى أم سلمة وإلى عائشة يسألها ما كان رسول الله ﷺ يحب أن يصوم من الأيام فقالتا ما مات رسول الله ﷺ حتى كان أكثر صومه يوم السبت والأحد ويقول هما عيدان لأهل الكتاب فنحن نحب أن نخالفهم". وهذه الرواية ترجح ما قاله أبو داود من النسخ.

(٢) أخرجه أبو داود ٢/ ٢٧٢ وقال: "وكان عبد الرحمن لا يحدث به قلت لأحمد لم قال لأنه كان عنده أن النبي - ﷺ - كان يصل شعبان برمضان وقال عن النبي - ﷺ - خلافه. قال أبو داود وليس هذا عندي خلافه ولم يبيح به غير العلاء عن أبيه".

(٣) طبقات الحنبلة ١/ ٣٢٨، والحديث أخرجه أبو داود في السنن من طريق الإمام أحمد برقم ٢٣٣٨.

قال: أرجو أن لا يكون به بأس. قال إسحاق: كما قال^(١).

قال المرداوي: "ولا يكره الشرب قائماً على الصحيح من المذهب، ونقله الجماعة وعليه أكثر الأصحاب" (٢).

ولكن الخلاف في الأفضلية قال البهوتي: "ولا يكره الشرب قائما وشربه قاعدا أكمل" (٣).

وقد استدل السلفية المعاصرة بحديث فيه ضعف وحرموا الشرب قائماً.

وهذه نتيجة من يخرج عن المذاهب المعتمدة المعتبرة المنقولة بالتواتر. ولنذكر بقول ابن تيمية فقال: "وقول القائل لا أتقيد بأحد هؤلاء الأئمة الأربعة. إن أراد أنه لا يتقيد بواحد بعينه دون الباقي فقد أحسن بل هو الصواب من القولين وإن أراد أني لا أتقيد بها كلها بل أخالفها فهو مخطئ في الغالب قطعاً إذا لحق لا يخرج عن هذه الأربعة في عامة الشريعة"^(٤) وقد ألف شيخ الإسلام ابن تيمية رسالة في تفضيل مذهب أحمد ومحاسنه.

وستحدث الآن - باختصار مع ترك الاستدلال ورد الشبهات - عن عشرات المسائل التي خالفت فيها السلفية المعاصرة مذهب سيدنا الإمام المبجل لنعلم عدم صحة انتسابهم إليه.

(١) المسائل، ٣٣٧٥.

(٢) الانصاف ٨ / ٣٣٠.

(٣) كشف القناع ٥ / ١٧٧.

(٤) الفتاوى المصرية ١ / ٦٠.

المبحث الخامس

المسائل الفقهية التي تخالف فيها السلفية المعاصرة السادة الحنبلة^(١)

وجوب طلب العلم الشرعي:

قال عبد الله سألت أبي عن الرجل يجب عليه طلب العلم؟

فقال أي ما يقيم الصلاة وأمر دينه من الصوم والزكاة وذكر شرائع الإسلام - وذكر مسائل الزواج والطلاق في رواية - وقال ينبغي له أن يتعلم ذلك^(٢).

أولاً: مسائل في الطهارة والصلاة والذكر:

تقسيم المياه إلى ثلاثة أقسام:

يذهب أكثر السلفية المعاصرة إلى عدم تقسيم الماء إلى طهور وطاهر ونجس، فيخالفون المذاهب الأربعة، وقد نص الحنبلة على هذا التقسيم. قال العلامة المرداوي: "طريقة الجمهور أن الماء ينقسم إلى ثلاثة أقسام طهور وطاهر ونجس"^(٣).

وهو موافق لأقوال أحمد فقد سئل عن الوضوء بالماء المستعمل؟ فقال: لا يباح^(٤). وقال: كل شيء يتحول عن اسم الماء لا يعجبني أن يتوضأ به^(٥).

(١) قرأ لي هذه المسائل أخي الشيخ محمد يوسف القضاة الحنبلي، وكان قد قرأ عندي كفاية العابد للبعلي، وقد استفدت من ملاحظاته.

(٢) مسائل عبد الله ١٥٨٩.

(٣) الإنصاف ١/ ٢١.

(٤) تهذيب الأجوبة ١/ ٥٣١.

(٥) مسائل ابن هانئ ٥٦.

عدم وجوب التكبير بعد تكبيرة الإحرام للمسبوق:

قال الكوسج: قلت لأحمد: قال سفيان: يحزبه تكبيرة إذا نوى بها افتتاح الصلاة؟
قال أحمد: إي والله، تحزبه إذا نوى قاله ابن عمر وزيد. المسائل التي حلف عليها أحمد.

تعميم البدن بالماء في الغسل:

يذهب قلة من السلفية المعاصرة إلى أن تعميم البدن بالماء غير واجب في الغسل قال المجد ابن تيمية في المحرر: "والفرض من ذلك النية وتعميم بدنه بالماء حتى باطن الأنف والشعور وفي الفم"^(١) وهذا مجمع عليه.

مسح العنق وخطاً النسبة إلى الخالبة:

ينسب بعض السلفية المعاصرة إلى مذهب الحنابلة استحباب مسح العنق وهذا خطأ، ففي المذهب روايتان المعتمد عدم الاستحباب قال العلامة المرداوي في الإنصاف: "ظاهر كلام المصنف: أنه لا يسن مسح العنق، وهو الصحيح من المذهب، وهو ظاهر كلامه في الوجيز وغيره. وقدمه في الفروع وغيره... قال في مجمع البحرين: لا يستحب مسح العنق في أقوى الروايتين" (٢).

قال المروزي: رأيت أبا عبد الله مسح رأسه ولم أره يمسح على عنقه فقلت له: أتمسح على عنقك؟ قال: إنه لم يرو عن النبي ﷺ فقلت: أليس قد روي عن أبي هريرة قال: هو موضع الغل قال: نعم ولكن هكذا يمسح النبي ﷺ لم يفعله وقال أيضا: هو زيادة" (٣).

(١) المحرر ١/٢٠.

(٢) الإنصاف ١ / ١٣٧.

(٣) المغنى ١/ ١١٨.

المسح على الجوارب الرقيق:

ذهب أكثر السلفية المعاصرة إلى جواز المسح على الجوارب الرقيق قال ابن قدامة: "وقد سُئل أحمد عن جورب الخرق يمسح عليه فكره الخرق ولعل أحمد كرهها لأن الغالب عليها الخفة وأنها لا تثبت بأنفسها فإن كانت مثل جورب الصوف في الصفاقة والثبوت فلا فرق. وقد قال أحمد في موضع: لا يجزئه المسح على الجوارب حتى يكون جوربا صفيقا يقوم قائما في رجله لا ينكسر مثل الخفين إنما مسح القوم على الجوربين أنه كان عندهم بمنزلة الخف يقوم مقام الخف في رجل الرجل يذهب فيه الرجل" (١).

المسح على جميع الرأس:

يذهب بعض السلفية إلى عدم وجوب مسح جميع الرأس تقليداً لغير أحمد قال ابن قدامة: "لا خلاف في وجوب مسح الرأس وقد نص الله تعالى عليه بقوله: ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾ [المائدة: ٦] واختلف في قدر الواجب فروي عن أحمد وجوب مسح جميعه في حق كل أحد وهو ظاهر كلام الخرقى ومذهب مالك. وروي عن أحمد يجزئ مسح بعضه قال أبو الحارث: قلت لأحمد: فإن مسح برأسه وترك بعضه؟ قال بجزئه ثم قال: ومن يمكنه أن يأتي على الرأس كله؟... إلا أن الظاهر عن أحمد رحمه الله تعالى في حق الرجل وجوب الاستيعاب وأن المرأة يجزئها مسح مقدم رأسها. قال الخلال: العمل في مذهب أحمد أبي عبد الله أنها إن مسحت مقدم رأسها أجزأها. وقال مهنا: قال أحمد: أرجو أن تكون المرأة في مسح الرأس أسهل قلت له ولم؟ قال: كانت عائشة تمسح مقدم رأسها" (٢).

قال البعلي في القواعد والفوائد: ... فقد أنكر حذاق أهل العربية ورودها للتبعيض، قال أبو بكر عبد العزيز - غلام الخلال - سألت ابن دريد وابن عرفة عن الباء

(١) المغنى ١/ ٣٣٣. كشف القناع ١/ ١١١.

(٢) المغنى ١ / ١٤١.

تبع بعض فقهاء: لا نعرف في اللغة الباء تبع بعض وكذلك قال ابن جنى وابن برهان وغيرهما "والخلاف فيها طويل ولكن نبهنا على المذهب المعتمد.

التأذين الجماعي في مسجد واحد:

قال ابن رجب الحنبلي: "وقد نص أحمد على أنه لو أذن على المنارة عدة فلا بأس.

وقال القاضي أبو يعلى وأصحابه - متابعة للشافعي وأصحابه - : يستحب أن يقتصر على مؤذنين، ولا يستحب أن يزيد على أربعة^(١).

وقال حرب: قلت لأحمد: فالأذان يوم الجمعة؟ قال: إذا أذن على المنارة عدة فلا بأس بذلك؛ قد كان يؤذن للنبي (بلال وابن أم مكتوم، وجاء أبو محذورة وقد أذن رجل قبله فأذن أبو محذورة أيضا^(٢)).

وهنا نعلم خطأ بعض السلفية في إنكار نسبة جواز التأذين الجماعي عن أحمد كما قال بكر أبو زيد في المدخل المفصل ١/ ٤١٣: "ومن أمثلته في كتب الحنابلة: تقرير بعض الحنابلة للتأذين الجماعي في المسجد الواحد، كما في: "الإنصاف" ولا سلف له في الرواية عن الإمام...". وقد ذكرنا مذهب أحمد.

قاعدة في المذهب:

ذكر ابن بسام النجدي في اختياراته أن القاعدة عند الحنابلة في مسائل العبادات التي تؤدى جهراً أو سراً أو جماعة أو فرادى الجواز والإباحة. أقول: وقد وجدت لأحمد عشرات المسائل التي تدلل على ذلك.

مسألة البسملة في الصلاة الجهرية:

الخلاف في ذلك مشهور في المذاهب الأربعة ولا سبيل للوقوف على القطعي

(۱) فتح الباری ۳/ ۴۸۲.

(۲) فتح الباری ۳/ ۴۸۳.

فيه^(١)، ولكن يبالغ السلفية المعاصرة في إنكار البسملة في الصلاة الجهرية حتى يعتبرها بعضهم بدعة، والحق أن كلاً من المذهبين قد جاء فيه الأثر والأحسن إصرارها تارة والجهر بها أخرى. كما كان مذهب أحمد في المسائل التي وردت فيها آثار صحاح كالاستفتاح. قال ابن تيمية: "وستحب الجهر بالبسملة للتأليف كما استحَب أحمد ترك القنوت في الوتر تأليفاً للمأموم" وقال: "وأما البسملة: فلا ريب أنه كان في الصحابة من يجهر بها وفيهم من كان لا يجهر بها بل يقرؤها سراً أو لا يقرؤها"^(٢).

قراءة سورة في صلاة الجنازة بعد الفاتحة

يذهب الألباني إلى أن في صلاة الجنازة بعد التكبيرة الأولى يقرأ المصلي الفاتحة وما تيسر من القرآن، وهو قول لم أجد أحداً من الفقهاء قال به، واستدلوا بحديث لم أجد من أخذ به غيرهم. وقد سئل الإمام أحمد عن صلاة الجنازة فقال: يقرأ في أول تكبيرة بالحمد ثم الثانية الصلاة على النبي ﷺ، ثم الثالثة الدعاء للميت وللمؤمنين والمؤمنات ويشير بالسبابة ثم الرابعة يسلم^(٣).

قال لنا أبو عبد الرحمن أخبرني أبي - أحمد - عن الصلاة على الميت قال يرفع يديه ثم يكبر ثم يقرأ فاتحة الكتاب ثم يكبر ويرفع يديه ويصلي على النبي ﷺ ويصلي على الملائكة المقربين ثم يرفع يديه ويكبر ويدعو للميت اللهم اغفر لحينا وميتنا ثم يرفع يديه فيكبر ويخلص الدعاء للميت ثم يقف قليلاً ثم يعد إلى الرابعة ثم يسلم أو كما قال أبي^(٤).

(١) ومن أراد معرفة ذلك فليقرأ كلام الرازي في تفسيره حين استدلل للشافعية ثم ليقرأ كلام الألوسي في تفسيره حين استدلل للحنفية.

(٢) الفتاوى الكبرى ١١٤/٢.

(٣) مسائل ابن هانئ ٩٣٠.

(٤) مسائل عبد الله ٥١٣.

وضع اليدين في الصلاة عند القراءة:

أما المذهب عندنا فهو تحت السرة قال في كشف القناع ١/ ٣٨٩: (ثم يقبض بكفه الأيمن كوعه الأيسر نص عليه... ويجعلها تحت سرتة، روي عن علي وأبي هريرة لقول علي «من السنة وضع اليمنى على الشمال تحت السرة»^(١) رواه أحمد وأبو داود...

وقال في شرح منتهى الإرادات ١/ ١٨٦: "وسنّ له أيضا جعلها أي يديه تحت سرتة لقول علي رضي الله عنه "من السنة وضع اليمين على الشمال تحت السرة" رواه أحمد وأبو داود ومعناه: ذل بين يدي الله عز وجل". وفي شرح مطالب أولي النهى ١/ ٤٢٥: "ويكره جعلها على صدره نقله أحمد عن يحيى الرقي".

قال الكوسج في مسائله رقم ٢١٤: أين يضع يمينه على شماله؟ قال الإمام أحمد: كل هذا عندي واسع.

قلت: إذا وضع يمينه على شماله أين يضعها؟ قال: فوق السرة وتحتة، كل هذا ليس بذاك قال إسحاق: كما قال تحت السرة أقوى في الحديث وأقرب إلى التواضع.

انظر كيف أراد الألباني أن يستدل بفعل ابن راهويه على أن السنة وضع اليدين في الصلاة عند الثنيين واستدل بفعل ابن راهويه فجاء بنص عنه بعيد كل البعد عما أراد^(٢)، والنص لا يخدمه أبداً بل إن وضع اليدين على الثنيين يكون عند الدعاء كما هو ظاهر في النص فهو يتحدث عن القنوت. وهو ما ورد عن الإمام أحمد^(٣) وابن راهويه.

والأمر الآخر أن مذهب ابن راهويه في وضع اليدين في الصلاة هو تحت السرة وهو المروي عنه عند أهل الفقه فقد ذكره ابن المنذر والنووي والقرطبي.

(١) أبو داود ١/ ٢٧٤ برقم ٧٥٦. ومسنّد أحمد ١/ ١١٠ برقم ٨٧٥.

(٢) ذكرته سابقاً.

(٣) قال عمر بن سليمان أبو حفص المؤدب: صليت مع أحمد بن حنبل في شهر رمضان التراويح وكان يصلي به ابن عمير فلما أوتر رفع يديه إلى ثديه... "من الطبقات وغيرها.

القطع، ولا حكم الخلل، ذكره الشيخ وجيه الدين... ومتى دعت الحاجة إلى الوقوف بين السواري فلا كراهة. قطع به جماعة).

كيفية النزول في السجود باليدين أم بالركبتين؟

يغالي السلفية المعاصرة في هذه المسألة ويشيرون حولها المعارك في المساجد ومذهب الجمهور والحنابلة بخلافهم قال الموفق ابن قدامة: "ويكون أول ما يقع منه على الأرض ركبتاه ثم يدها ثم جبهته وأنفه، هذا المستحب في مشهور المذهب. وقد روي ذلك عن عمر رضي الله عنه وبه قال مسلم بن يسار والنخعي وأبو حنيفة والثوري والشافعي"^(١). وهذا المذهب، وعليه الأصحاب وهو المشهور عن أحمد قاله المرادوي في الإنصاف.

قال الموفق: "ولنا ما روى وائل بن حجر قال: رأيت رسول الله ﷺ إذا سجد وضع ركبتيه قبل يديه وإذا نهض رفع يديه قبل ركبتيه"^(٢). أخرجه أبو داود والنسائي والترمذي"^(٣).

وقال الإمام أحمد في رسالة الصلاة منكرًا النزول باليدين: "وخصلة قد غلب عليها الناس في صلاتهم إلا من شاء الله من غير علة وقد يفعلها شبابهم وأهل القوة والجلد منهم ينحط أحدهم من قيامه للسجود ويضع يديه على الأرض قبل ركبتيه وإذا نهض من سجوده أو بعدما يفرغ من التشهد يرفع ركبتيه من الأرض قبل يديه وهذا خطأ وخلاف ما جاء عن الفقهاء، وإنما ينبغي له إذا انحط من قيامه للسجود أن يضع ركبتيه على الأرض ثم يديه ثم جبهته وإذا نهض رفع رأسه ثم يديه ثم ركبتيه بذلك جاء الأثر عن النبي - ﷺ"^(٤).

(١) المغني ١/ ٥٨٩

(٢) أبو داود برقم ٨٣٨، والنسائي برقم ١٠٨٩، وابن ماجه برقم ٨٨٢.

(٣) المغني ١/ ٥٨٩، وانظر كشاف القناع ١/ ٣٥٠، شرح منتهى الإرادات ١/ ١٩٧.

(٤) طبقات الحنابلة ١/ ٣٦٢.

ويروى التوسعة والتخير عن أحمد قال الحافظ ابن حجر في فتح الباري ٢/ ٢٩١:
"وعن مالك وأحمد رواية بالتخير".

كيفية حركة السبابة في التشهد:

وهذه من المسائل التي يكثر فيها اللغظ في المساجد والمذهب الوسط في ذلك هو مذهب الحنابلة فهو لا يمنع من تحريك السبابة مطلقاً ولا يميز تحريكها مطلقاً بشكل سريع مبالغ فيه كما يفعل السلفية المعاصرة، بل يقيد التحريك - الرفع - عند ذكر لفظ الجلالة قياساً على رفعها عند ذكر الله تعالى في الدعاء وكلمة التوحيد، قال البهوتي: (ويشير بسبابتها، أي سبابة اليمنى لفعله ﷺ في تشهده... ويشير مرارا كل مرة عند ذكر لفظ الله تنبيها على التوحيد ولا يحركها لفعله ﷺ قال في الغنية: ويديم نظره إليها لخبر ابن الزبير. رواه أحمد ويشير أيضا بسبابة اليمنى (عند دعائه في صلاة وغيرها) لقول عبد الله بن الزبير: كان النبي ﷺ يشير بإصبعه إذا دعا ولا يحركها" (١) رواه أبو داود والنسائي (٢).

الصلاة قبل الجمعة:

وفيها خلاف لكن لم يقل أحد بأن الصلاة قبل الجمعة بدعة قال المرداوي: "قال عبد الله رأيت أبي يصلي في المسجد إذا أذن المؤذن يوم الجمعة ركعات وقال رأيت يصلي ركعات قبل الخطبة فإذا قرب الأذان أو الخطبة تربع ونكس رأسه، وقال بن هانئ رأيت إذا أخذ في الأذان قام فصلى ركعتين أو أربعاً، قال وقال أختار قبلها ركعتين وبعدها ستاً وصلاة أحمد تدل على الاستحباب" (٣).

(١) أبو داود برقم ٩٩١، وسنن النسائي ١٢٧٠.

(٢) كشف القناع ١/ ٣٥٧، شرح منتهى الإرادات ١/ ٢٠١.

(٣) الإنصاف ٢/ ٤٠٦.

وابن قدامة يقول في "المغني": "فأما الصلاة قبل الجمعة فلا أعلم فيه إلا ما روي أن النبي ﷺ كان يركع من قبل الجمعة أربعاً"^(١) رواه ابن ماجه، وروى عمرو بن سعيد بن العاص عن أبيه قال: كنت ألقى أصحاب رسول الله ﷺ فإذا زالت الشمس قاموا فصلوا أربعاً"^(٢).

وقال الحافظ ابن رجب الحنبلي - وهو أعلم أهل عصره بعلم الحديث - : "بعد زوال الشمس وقبل خروج الإمام - يعني يوم الجمعة - : هذا الوقت يستحب الصلاة فيه بغير خلاف نعلمه بين العلماء سلفاً وخلفاً، ولم يقل أحد من المسلمين إنه يكره الصلاة يوم الجمعة، بل القول بذلك خرق لإجماع المسلمين - ثم ذكر آثاراً كثيرة عن الصحابة في استحباب هذه الصلاة، ثم قال: - وقد اختلف في الصلاة قبل الجمعة: هل هي من السنن الرواتب كسنة الظهر قبلها، أم هي مستحبة مرغّب فيها كالصلاة قبل العصر؟ وأكثر العلماء على أنها سنة راتبة، منهم: الأوزاعي والثوري وأبو حنيفة وأصحابه، وهو ظاهر كلام أحمد، وقد ذكره القاضي أبو يعلى في "شرح المذهب" وابن عقيل، وهو الصحيح عند أصحاب الشافعي. وقال كثير من متأخري أصحابنا: ليست سنة راتبة، بل مستحبة"^(٣).

والصحيح في المذهب أن الصلاة قبل الجمعة مستحبة ولكنها ليست راتبة قال البهوتي: "ويسن غير الرواتب أربع قبل الظهر وأربع بعدها... وأربع قبل الجمعة... وأربع قبل العصر.. وأربع بعد المغرب"^(٤).

(١) سنن ابن ماجه ١١٢٩، المعجم الكبير ١٢٦٧٤.

(٢) المغني ٢/٢١٩.

(٣) فتح الباري (٥/٥٤١).

(٤) كشف القناع ١/٤٢٤.

وروى سعيد عن ابن مسعود أنه كان يصلي قبل الجمعة أربع ركعات وبعدها أربع ركعات. وقال عبد الله رأيت أبي يصلي في المسجد إذا أذن المؤذن أربع ركعات^(١).

صلاة الجمعة إذا أتت في يوم عيد:

يظن بعض السلفية أن من صلى العيد فليس عليه صلاة الجمعة حتى لو كان إماماً قال الموفق: "وإن اتفق عيد في يوم جمعة سقط حضور الجمعة عمن صلى العيد إلا الإمام فإنها لا تسقط عنه إلا أن لا يجتمع له من يصلي به الجمعة وقيل في وجوبها على الإمام روايتان"^(٢).

قال البهوتي: "والأفضل حضورها خروجاً من الخلاف إلا الإمام فلا يسقط عنه حضور الجمعة"^(٣).

نقل أبو بكر الخلال عن الميموني قلت لأحمد: اجتمع عيدان في يوم أيكفي أحدهما من الآخر قال: أما الإمام فيجمعهما جميعاً ومن شاء ذهب في الآخر ومن شاء قعد^(٤).

حكم التكبير في العيدين وأيام التشريق بعد الصلوات جهرة:

مسألة من المغني: قال: ويظهرون التكبير في ليالي العيدين... ومعنى إظهار التكبير رفع الصوت به واستحب ذلك لما فيه من إظهار شعائر الإسلام وتذكير الغير وكان ابن عمر يكبر في فتية بمنى يسمعه أهل المسجد فيكبرون ويكبر أهل الأسواق حتى ترتج منى تكبيراً قال أحمد: كان ابن عمر يكبر في العيدين جميعاً... وقال ابن رجب في اللطائف

(١) كشف القناع ٢/ ٤١.

(٢) المغني ٢/ ٢١٢.

(٣) كشف القناع ٢/ ٤٠.

(٤) طبقات الحنابلة ١/ ٢١٤.

(٥) المغني لابن قدامة ٢/ ٢٢٥.

٣١٤: "و ذكر الله عز و جل المأمور به في أيام التشريق أنواع متعددة: منها: ذكر الله عز و جل عقب الصلوات المكتوبات بالتكبير في أدبارها و هو مشروع إلى آخر أيام التشريق عند جمهور العلماء و قد روي عن عمر و علي و ابن عباس و فيه حديث مرفوع في إسناده ضعف"^(١).

الدعاء بعد الصلاة ورفع اليدين فيه^(٢):

روى الترمذي في السنن ٥٢٦/٥: (عن أبي أمامة قال قيل لرسول الله ﷺ: أي الدعاء أسمع قال جوف الليل الآخر ودبر الصلوات المكتوبات) اهـ قال الترمذي: هذا حديث حسن.

وفي مجمع الزوائد ٢٦٦/١٠: (عن محمد بن أبي يحيى قال: رأيت عبد الله بن الزبير ورأى رجلا رافعا يديه يدعو قبل أن يفرغ من صلاته فلما فرغ منها قال: إن رسول الله ﷺ لم يكن يرفع يديه حتى يفرغ من صلاته". رواه الطبراني وترجم له فقال: محمد بن أبي يحيى الأسلمي، عن عبد الله بن الزبير ورجاله ثقات.) اهـ^(٣).

وقال ابن قدامة في المغني ٦٣٠/١: (فصل: الدعاء والذكر عقب الصلاة: ويستحب ذكر الله والدعاء عقب سلامه ويستحب من ذلك ما ورد به الأثر) اهـ.

(١) وقال سيدنا الشافعي في كتابه العظيم الأم في باب التكبير في العيدين: "ويكبر الإمام خلف الصلوات ما لم يقيم من مجلسه.... والتكبير كما كبر رسول الله ﷺ في الصلاة الله أكبر فيبدأ الإمام فيقول الله أكبر الله أكبر حتى يقولها ثلاثا وإن زاد تكبيرا فحسن.. ويكبر الناس في الآفاق والحضر والسفر كذلك ومن يحضر منهم الجماعة ولم يحضرها والحائض والجنب وغير المتوضئ في الساعات من الليل والنهار ويكبر الإمام ومن خلفه خلف الصلوات ثلاث تكبيرات وأكثر وإن ترك ذلك الإمام كبر من خلفه ويكبر أهل الآفاق كما يكبر أهل منى ولا يخالفونهم في ذلك".

(٢) من بحث: رفع اليدين بالدعاء دبر الصلاة والدعاء الجماعي "دراسة مقارنة" للشيخ عبد الفتاح بن صالح قُدَيْش البافعي.

(٣) وفي تحفة الأحوذى ١٧١/٢: (قال السيوطي في رسالته فض الوعاء: ورجاله ثقات) اهـ.

"إلا أن المذهب الأول وفعله أحمد^(١) قال في مطالب أولي النهى: "ثم يمسح وجهه بيديه هنا وكخارج صلاة إذا دعا لعموم حديث عمر: كان رسول الله ﷺ إذا رفع يديه في الدعاء لم يحطهما حتى يمسح بهما وجهه"^(٢) رواه الترمذي. ولقوله ﷺ في حديث ابن عباس: فإذا فرغت فامسح بهما وجهك"^(٣). رواه أبو داود وابن ماجه^(٤).

رفع اليدين عند التكبير:

عند الحنابلة رفع اليدين يكون في ثلاثة مواضع: عند الإحرام وقبل الركوع وبعد الركوع ولا رفع قبل السجود وبعده وبين السجدين قال ابن قدامة في المغني ١/ ٥٤٧: "لا نعلم خلافا في استحباب رفع اليدين عند افتتاح الصلاة. وقال ابن المنذر: لا يختلف أهل العلم في أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يرفع يديه إذا افتتح الصلاة. وقد ذكرنا حديث أبي حميد و [روى ابن عمر قال: رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا افتتح الصلاة رفع يديه حتى يحاذي بهما منكبيه وإذا أراد أن يركع وبعد ما يرفع رأسه من الركوع ولا يرفع بين السجدين] متفق عليه".

ولا يرفع قبل السجود ولا بعده وهو ما يفعله بعض السلفية المعاصرة. قال ابن قدامة: "ثم يكبر للسجود ولا يرفع يديه... ولا يفعل ذلك في السجود في حديثه الصحيح ولما وصف أبو حميد صلاة رسول الله ﷺ لم يذكر رفع اليدين في السجود" المغني ١/ ٥٨٩.

وقال ابن القيم في بدائع الفوائد ٤/ ١٣٥: "اختلف قول أحمد في رفع اليدين فيما

(١) وقد يفرق بين المسح في الصلاة وخارجها.

(٢) سنن الترمذي ٣٣٨٦، المستدرک ١٩٦٧.

(٣) سنن ابن ماجه ١١٨١.

(٤) مطالب أولي النهى ١/ ٥٥٩.

عدا المواضع الثلاثة فأكثر الروايات عنه أنه لم ير الرفع عند الانحدار إلى السجود ولا بين السجدين ولا عند القيام من الركعتين ولا فيما عدا المواضع الثلاثة في حديث ابن عمر".

صلوة التسايح:

قال ابن قدامة في المغني ١/ ٧٩٩: "ولم يثبت أحمد الحديث المروي فيها ولم يرها مستحبة وإن فعلها إنسان فلا بأس فإن النوافل والفضائل لا يشترط صحة الحديث فيها".

رفع اليدين في تكبيرات العيد والجنائز

قال ابن قدامة: "ولنا ما روي أن النبي صلى الله عليه و سلم كان يرفع يديه مع التكبير قال أحمد: أما أنا فأرى أن هذا الحديث يدخل فيه هذا كله وروي عن عمر أنه كان يرفع يديه في كل تكبيرة في الجنائزة وفي العيد رواه الأثرم ولا يعرف له مخالف في الصحابة ولا يشبهه هذا تكبير السجود لأن هذه يقع طرفاها في حال القيام فهي بمنزلة تكبيرة الافتتاح" (١).

قال الكوسج: يرفع يديه في كل تكبيرة في العيدين، الإمام وغيره؟

قال أحمد: نعم، الإمام وغيره^(٢).

قال عبد الله سألت أبي عن الصلاة على الجنائز قلت لأبي يرفع يديه مع كل تكبيرة؟

قال نعم روى ذلك عن ابن عمر (٣).

(١) المغني ٢ / ٢٣٤.

(٢) مسائل الكوسج ٢ / ٤٠٥٤.

(۳) مسائل عبد الله ۵۱۸.

ومنك. وقال حرب: سئل أحمد عن قول الناس في العيدين: تقبل الله منا ومنكم قال: لا بأس به يرويه أهل الشام عن أبي أمامة قيل: ووائلته بن الأسقع قال: نعم قيل: فلا تكره أن يقال هذا يوم العيد قال: لا وذكر ابن عقيل في تهنئة العيد أحاديث منها أن محمد بن زياد قال: كنت مع أبي أمامة الباهلي وغيره من أصحاب النبي ﷺ فكانوا إذا رجعوا من العيد يقول بعضهم لبعض تقبل الله منا ومنك وقال أحمد: إسناده حديث أبي أمامة إسناده جيد^(١).

هل تقطع المرأة الصلاة بمرورها أمام الرجل؟

رأيت بعض المطاوعة في مكة ينكرون على النساء مرورهن أمام المصلين ويقولون: قطعت صلاة الرجل! وهو خلاف مذهب الإمام أحمد والمذاهب الأربعة. قال عبد الله في مسائله قلت وإن مرت امرأة بين يدي المصلي أو كلب أو حمار، قال لا يقطع الصلاة إلا الكلب الأسود.

وفي مسائل الحسن بن ثواب عن الإمام أحمد: قيل له: ما ترى في الحمار والكلب والمرأة^(٢)؟ قال: الكلب الأسود يقطع؛ لأنه شيطان. قيل له حديث أبي ذر؟ قال: هاتوا غير حديث أبي ذر، ليس يصح إسناده، ثم ذكر حديث الفضل بن عباس، أنه مر على بعض الصف وهو على حمار. قيل له: إنه كان بين يديه عترة؟ قال: هذا الحديث في فضاء^(٣).

وقال ابن قدامة: "ولا يقطع الصلاة إلا الكلب الأسود البهيم، يعني إذا مر بين يديه هذا المشهور عن أحمد رحمه الله نقله الجماعة عنه. قال الأثرم: سئل أبو عبد الله ما يقطع الصلاة؟ قال: لا يقطعها عندي شيء إلا الكلب الأسود البهيم"^(٤).

(١) المغني ٢/ ٢٥٠.

(٢) وقد أنكر الإمام أحمد رفع الحديث انظر: فتح الباري ٢/ ٧٠٦.

(٣) فتح الباري ٢/ ٧٠١.

(٤) المغني ٢/ ٨١.

مسافة قصر الصلاة:

يذهب بعض السلفية المعاصرة إلى عدم تحديد مسافة القصر فكل سفر يجوز القصر فيه وهو خلاف مذهب الإمام أحمد. قال المرادوي: "الصحيح من المذهب أنه يشترط في جواز القصر أن تكون مسافة السفر ستة عشر فرسخا برا أو بحرا وعليه جماهير الأصحاب وقطع به كثير منهم. وعنه يشترط أن يكون عشرين فرسخا حكاها ابن أبي موسى فمن بعده" (١).

قال الأثرم قيل لأبي عبد الله في كم تقصر الصلاة؟ قال في أربعة برد قيل له مسيرة يوم تام؟ قال لا أربعة برد ستة عشر فرسخا مسيرة يومين (٢).

قيام ليلتي العيد وليلة النصف من شعبان:

مال ابن رجب إلى الاستحباب قال في مطالب أولي النهى: "واستحباب قيامها كليلة العيد ميل زين الدين عبد الرحمن بن رجب البغدادي ثم الدمشقي في كتابه المسمى باللطائف فيما في اليوم والليلة من الوظائف ويعضده حديث من أحيا ليلتي العيدين وليلة النصف من شعبان؛ أحيا الله قلبه يوم تموت القلوب رواه المنذري في تاريخه بسنده عن ابن كردوس عن أبيه" (٣).

قال البهوتي: "وأما صلاة الرغائب والصلاة الألفية ليلة نصف شعبان فبدعة لا أصل لهما".

قاله الشيخ - ابن تيمية - "وقال وأما ليلة النصف من شعبان ففيها فضل وكان في السلف من يصلي فيها لكن الاجتماع فيها لإحيائها في المساجد بدعة" (٤).

(١) الإنصاف ٢/ ٣١٨، شرح منتهى الإرادات ١/ ٢٩٢.

(٢) كشف القناع ١/ ٥٠٥.

(٣) مطالب أول النهى ١/ ٥٨١.

(٤) كشف القناع ١/ ٤٤٤.

قال الكوسج قلت: الاعتكاف في أي المساجد يكون؟

قال: في كل مسجد تقام فيه الصلاة^(١).

ونقل عنه ابنه عبد الله وأبو داود جواز الاعتكاف في كل مسجد.

الجمع بين الظهر والعصر للشغل

يشدد بعض السلفية المعاصرة في الجمع للانشغال وعدم التفرغ للصلاة وقد احتجم الإمام أحمد بعد الغروب ثم تعشى ثم جمع بينهما في وقت إحداهما^(٢).

الجمع بين الظهر والعصر للمطر:

أكثر السلفية المعاصرة لا يفرقون بين الجمع في الظهر والعصر والجمع في المغرب والعشاء لحالة المطر، فمنهم من يميز الكل ومنهم من يمنع الكل ومذهبنا وسط. قال ابن قدامة: "ويجوز الجمع لأجل المطر بين المغرب والعشاء. ويروى ذلك عن ابن عمر، وفعله أبان بن عثمان في أهل المدينة وهو قول الفقهاء السبعة مالك والأوزاعي والشافعي... فأما الجمع بين الظهر والعصر - للمطر - فغير جائز قال الأثرم: قيل لأبي عبد الله الجمع بين الظهر والعصر في المطر قال: لا ما سمعت... ولنا أن مستند الجمع ما ذكرناه من قول أبي سلمة والإجماع ولم يرد إلا في المغرب والعشاء وحديثهم غير صحيح فإنه غير مذكور في الصحاح والسنن. وقول أحمد ما سمعت يدل على أنه ليس بشيء ولا يصح القياس على المغرب والعشاء لما فيهما من المشقة لأجل الظلمة والمضرة، ولا القياس على السفر لأن مشقته لأجل السر وفوات الرفقة وهو غير موجود ها هنا" (٣).

(١) المسائل، ٧٢٢.

نقل ذلك عنه ابن هانئ في المسائل ١/١٣٨ برقم ٦٧٩.

(٢) الفروع ٥٧/٢، كشف القناع ٦/٢. وقد يكون هذا للمرض والله أعلم.

(٣) المغنى ١١٧/٢.

الصلاة على الشهيد:

قال عبد الله سألت أبي قلت يصلى على الشهيد؟ قال نعم^(١).

القنوت في الصلوات عند النوازل:

الصحيح من المذهب أنه لا يستحب القنوت في غير الوتر من الصلوات، وعليه جمهور الأصحاب. قال ابن تيمم: القنوت في غير الوتر من غير حاجة بدعة، فإن نزل بالمسلمين نازلة، فالصحيح من المذهب: أن الإمام يقنت في جميع الصلوات المكتوبات عدا الجمعة، اختاره المجد بن تيمية، وحفيده أحمد بن عبد الحلیم وابن عبدوس. وعن الإمام أحمد رواية: أنه لا يقنت في المغرب.

وروي عن أحمد: الرخصة للمصلي في أن يقنت في صلاة الفجر ولم يذهب إليه، فإن نزلت بالمسلمين نازلة، فإنه يقنت في الفجر^(٢).

وعن الإمام أحمد رواية: أنه لا يقنت إلا في الفجر خاصة عند النوازل^(٣).

قراءة الإمام من المصحف:

يشدد بعض السلفية المعاصرة في ذلك قال ابن هانئ: (سألت عن الرجل يؤم في رمضان في المصحف؟ فقال: لا بأس به، قد كانت عائشة تأمر مولى لها يؤمها في شهر رمضان في المصحف، وعدة من أصحاب النبي ﷺ والحسن ومحمد بن سيرين وعطاء، لم يكونوا يرون به بأساً.

(۱) مسائل، عبد الله ۵۲۳.

(٢) نقل ذلك عنه: عبد الله في مسائله ص ٩١، ٩٨ وابن هانئ في مسائله ٩٩/١، وأبو داود في مسائله ص ٣٩.

(٣) انظر التفصيل: انظر: المغني ٢/ ١٥٥، ١٥٦، الفروع ١/ ٤١٥، الإنصاف ٢/ ١٧٤، ١٧٥.

حتى إنه أصبح مما يلغز به بين الشباب " ما أصول الشيء الذي إذا فعله الإنسان منفرداً دخل الجنة، وإذا فعله مع الجماعة استوجب النار..؟".

قال ابن قدامة: "ويظهرون التكبير في ليالي العيدين... وجملته أنه يستحب للناس إظهار التكبير في ليلتي العيدين في مساجدهم ومنازلهم وطرقهم مسافرين كانوا أو مقيمين لظاهر الآية المذكورة. قال بعض أهل العلم في تفسيرها لتكملوا عدة رمضان ولتكبروا الله عند إكماله على ما هداكم. ومعنى إظهار التكبير رفع الصوت به. واستحب ذلك لما فيه من إظهار شعائر الإسلام وتذكير الغير. وكان ابن عمر يكبر في فتية بمنى يسمعه أهل المسجد فيكبرون ويكبر أهل الأسواق حتى ترتج منى تكبيرا قال أحمد: كان ابن عمر يكبر في العيدين جميعا ويعجبنا ذلك"^(١).

قال المرداوي: "ويكبر بعد الفرض وهو ظاهر كلامه في البلغة وظاهر كلام ابن أبي موسى وصححه ابن عقيل"^(٢).

وهو فعل الصحابة. قال ابن حجر العسقلاني: "قوله وكان عمر يكبر في قبته بمنى الخ وصله سعيد بن منصور من رواية عبيد بن عمير قال كان عمر يكبر في قبته بمنى، ويكبر أهل المسجد ويكبر أهل السوق حتى ترتج منى تكبيرا. ووصله أبو عبيد من وجه آخر بلفظ التعليق ومن طريقه البيهقي. وقوله ترتج بتثقيل الجيم أي تضطرب وتتحرك وهي مبالغة في اجتماع رفع الأصوات"^(٣).

الجهر بالذكر^(٤):

ذهب القاضي أبو يعلى الحنبلي إلى أن ظاهر كلام أحمد يدل على أن الجهر بالذكر

(١) المغني ٢/ ٢٢٥.

(٢) الإنصاف ٢/ ٤٣٦.

(٣) فتح الباري ٢ / ٤٦١.

(٤) توسعت في هذه المسألة في فصل التصوف.

بعد الصلاة سنة حيث قال في الجامع الكبير: ظاهر كلام أحمد: أنه يسن للإمام الجهر بالذكر والدعاء عقب الصلوات بحيث يسمع المأموم، ولا يزيد على ذلك^(١).

ثم قال ابن رجب معقبا: "وذكر عن أحمد نصوصاً تدل على أنه كان يجهر ببعض الذكر، ويسر الدعاء، وهذا هو الأظهر، وأنه لا يختص ذلك بالإمام؛ فإن حديث ابن عباس هذا ظاهره يدل على جهر المأمومين أيضاً"^(٢).

وقد نقل الحافظ ابن رجب الحنبلي في فتح الباري أخباراً عديدة في جواز الجهر بالذكر وقال: "وقد كان أصحاب رسول الله - ﷺ - يجهرون بالذكر عقب الصلوات، حتى يسمع من يليهم".

حكم الصلاة خلف من يخالفنا في المذهب الفقهي:

يكثّر السلفية المعاصرة من إثارة الخلافات الفقهية في المساجد حتى صاروا لا يصلون خلف من يخالفهم في مسائل فرعية كالبسمة والقنوت والنزول بالركبتين ووضع اليدين على الصدر!

قال صالح: الصلاة خلف من يجهر - بالبسمة - أويقنت؟

فقال نحن لا نجهر ولا نقنت فإن جهر رجل وليس بصاحب بدعة يتبع ما روى عن ابن عمر وابن عباس فلا بأس بالصلاة خلفه والقنوت هكذا إذا كان يتبع ما روى عن النبي ﷺ أنه قنت في الفجر فدعا على قوم ودعا لقوم^(٣).

وكان الإمام أحمد بن حنبل يرى الوضوء من الحجامة والرعاف فقليل له: فإن كان الإمام قد خرج منه الدم ولم يتوضأ تصلي خلفه؟ فقال: كيف لا أصلي خلف سعيد ابن المسيب ومالك^(٤).

(١) فتح الباري ٥/ ٢٣٦.

(٢) قال ابن رجب: "وللحنابلة وجه آخر: أنه يكره الجهر به مطلقاً" ٥/ ٢٣٦.

(٣) مسائل صالح ١٦٧٢.

(٤) الفتاوى الكبرى لابن تيمية ٢/ ٣١٧.

وقال ابن تيمية في الفتاوى الكبرى ٣٢٠/٢: "وأما صلاة الرجل خلف من يخالف مذهبه فهذه تصح باتفاق الصحابة والتابعين لهم بإحسان والأئمة الأربعة".

وقال ابن تيمية في جواز الصلاة خلف المخالفين: "ومن قال لا تجوز الصلاة خلف الأئمة المالكية مثلاً فهذا كلام منكر ومن أشنع المقالات يستحق مطبقة التعزير البليغ فإن فيه من إظهار الاستخفاف بحرمة هؤلاء السادة ما يوجب عظيم العقوبة ويدخل صاحبه في أهل البدع المضلة.

وكذا من قال لا تجوز الصلاة خلف من لا تعرف عقيدته وما هو عليه فهو قول لم يقله أحد من المسلمين... ومع أن أحمد ابتلى بهم وهو أشهر الأئمة بالإمامة في السنة ومع هذا فلم تختلف نصوصه أنه تصلى الجمعة خلف الجهمي والقدرى والرافضي وليس لأحد أن يدع الجمعة لبدعة في الإمام" (١).

قال ابن الجوزي في كتابه السر المصون: "رأيت جماعة من المنتسبين إلى العلم يعملون عمل العوام فإذا صلى الحنبلي في مسجد شافعي ولم يجهر غضبت الشافعية، وإذا صلى شافعي في مسجد حنبلي وجهر غضبت الحنابلة، وهذه مسألة اجتهدية والعصية فيها مجرد هوى يمنع منه العلم، قال ابن عقيل رأيت الناس لا يعصمهم من الظلم إلا العجز ولا أقول العوام بل العلماء كانت أيدي الحنابلة مبسوطة في أيام ابن يوسف فكانوا يتسلطون بالبغي على أصحاب الشافعي في الفروع حتى لا يمكنهم من الجهر والقنوت وهي مسألة اجتهدية. فلما جاءت أيام النظام ومات ابن يوسف وزالت شوكة الحنابلة استطال عليهم أصحاب الشافعي استطالة السلاطين الظلمة فاستعدوا بالسجن وآذوا العوام بالسعايات والفقهاء بالنبز بالتجسيم. قال فتدبرت أمر الفريقين فإذا بهم لم تعمل

واستدل لذلك في المغني: "ولنا قول الله تعالى ﴿يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ﴾ [البقرة: ١٨٤] وهما داخلتان في عموم الآية قال ابن عباس: كانت رخصة للشيخ الكبير والمرأة الكبيرة وهما يطيقان الصيام أن يفطرا ويطعما... ولنا إنما يطيقان القضاء فلزمهما كالحائض والنفساء الآية أوجبت الإطعام ولم تتعرض للقضاء، فأخذناه من دليل آخر والمراد بوضع الصوم وضعه في مدة عذرهما كما جاء في حديث عمر بن أمية عن النبي ﷺ: إن الله وضع عن المسافر الصوم^(١). ولا يشبهان الشيخ الهرم لأنه عاجز عن القضاء وهما يقدران عليه. قال أحمد أذهب إلى حديث أبي هريرة يعني ولا أقول بقول ابن عباس وابن عمر منع القضاء"^(٢).

وقال ابن ضويان في منار السبيل ١/ ٢١٥: "ويجب عليهما القضاء، لأنها يطيقانه. قال الإمام أحمد: أذهب إلى حديث أبي هريرة، ولا أقول بقول ابن عمر، وابن عباس في منع القضاء ذكره في الشرح."

صيام يوم السبت:

من المسائل التي شغل بها شيوخ السلفية المعاصرة أنفسهم وأشغلوا طلبة العلم والعوام معهم تحريم صيام يوم السبت حتى لو وافق عرفة وعاشوراء وهو قول لم يقله أحد من الفقهاء، والحديث الذي استدلوا به شاذ أو منسوخ كما قال أبو داود ومالك وابن تيمية، وأشار لذلك أحمد.

والمسألة طويلة ولكن سأقتصر على ما يلي:

قال العلامة المرداوي في الإنصاف: "يكراه أفراد يوم السبت بالصوم، وهو المذهب، وعليه الأصحاب، واختار الشيخ تقي الدين بن تيمية: أنه لا يكره صيامه مفردا،

(١) سنن الترمذي ٧١٥، سنن النسائي ٢٢٧٢.

(٢) المغني ٣/ ٨٠.

وأنه قول أكثر العلماء، وأنه الذي فهمه الأثرم من روايته، وأن الحديث شاذ، أو منسوخ، وقال: هذه طريقة قدماء أصحاب الإمام أحمد الذين صحبوه كالأثرم، وأبي داود، وأن أكثر أصحابنا فهم من كلام الإمام أحمد الأخذ بالحديث^(١) انتهى.

ثم قال المرداوي: "ولم يذكر الآجري كراهة غير صوم يوم الجمعة، فظاهره لا يكرهه غيره^(٢)."

وقال ابن قدامة في المغني: "قال أصحابنا يكره أفراد يوم السبت بالصوم لما روى عبد الله بن بسر عن النبي صلى الله عليه و سلم [لا تصوموا يوم السبت إلا فيما افترض عليكم]^(٣) أخرجه الترمذي وقال حديث حسن. وروي أيضا عن عبد الله بن بسر عن أخته الصماء [أن رسول الله صلى الله عليه و سلم قال: لا تصوموا يوم السبت إلا فيما افترض عليكم فإن لم يجد أحدكم إلا لواء عنب أو عود شجرة فليعضه]^(٤) أخرجه أبو داود.

قال الأثرم: قال أبو عبد الله أما صيام يوم السبت يفترده به فقد جاء فيه حديث الصماء وكان يحيى بن سعيد يتيهه أي أن يحدثني به وسمعت من أبي عاصم. والمكروه أفراد، فإن صام معه غيره لم يكرهه لحديث أبي هريرة وجويرية وإن وافق صوما لإنسان لم يكره لما قدمناه^(٥)."

وقد استدلل السلفية المعاصرة بحديث الصماء وهو - في أقل أحواله - مضطرب قال في الفروع: "ورواه أبو داود وقال: هذا منسوخ. وقال: قال مالك: هذا كذب.... قال

(١) الإنصاف ٣/ ٣٤٧.

(٢) الإنصاف ٣/ ٣٤٧.

(٣) سبق تخريجه.

(٤) سبق تخريجه.

(٥) الإنصاف ٣/ ٣٤٧.

الأثرم وحجة أبي عبد الله في الرخصة في صوم يوم السبت أن الأحاديث كلها مخالفة لحديث عبد الله بن بشر، منها حديث أم سلمة، يعني أن النبي ﷺ كان يصوم السبت والأحد ويقول: «هما عيدان للمشركين فأنا أحب أن أخالفهما»^(١) رواه أحمد والنسائي، وصححه جماعة، وإسناده جيد.

واختار شيخنا - ابن تيمية - أنه لا يكره، وأنه قول أكثر العلماء، وأنه الذي فهمه الأثرم من روايته، وأنه لو أريد إفراده لما دخل الصوم المفروض ليستثنى، فالحديث شاذ أو منسوخ، وأن هذه طريقة قدماء أصحاب أحمد الذين صحبوه، كالأثرم وأبي داود، وأن أكثر أصحابنا فهم من كلام أحمد الأخذ بالحديث، ولم يذكر الآجري غير صوم يوم الجمعة، فظاهره لا يكره غيره^(٢).

ولم يذكر الحنابلة كراهة إفراذ يوم بالصوم - وتخصيصه - سوى الجمعة فإن صادفه يوم عرفة أو عاشوراء أو عادة فلا كراهة عند أحمد قال ابن مفلح: "وذكر القاضي أبو يعلى في التطوع في أوقات النهي يوم عرفة إذا صادف يوم جمعة ومن عادته صيامه، نقل الأثرم إن صامه مفرداً فهذا لا يعتمد صومه خاصة إنما كره أن يعتمد الجمعة وكذا نقل أبو طالب يصومه..."^(٣).

عدم نقض الاستثناء للصيام:

السلفية المعاصرة منها المتشدد في المسائل ومنها المتساهل كما في قضية الاستثناء^(٤) فمنهم من يجعله من الزنا اعتماداً على حديث ضعيف، ومنهم من يتساهل فيه بحيث لا

(١) سبق تخريجه.

(٢) الفروع ٩٢/٣.

(٣) الفروع ٢٣٥/٥.

(٤) سيأتي بيان حكمه عند الحنابلة.

يراه من مبطلات الصوم، قال محمد الألباني - وهو يتحدث عن عدم بطلان الصوم بالاستمناء - في كتابه تمام المنة ص ٤١٨: "قلت: لا دليل على الإبطال بذلك، وإلحاقه بالجماع غير ظاهر... ومما يرشدك إلى أن قياس الاستمناء على الجماع قياس مع الفارق، أن بعض الذين قالوا به في الإفطار لم يقولوا به في الكفارة، قالوا: "لأن الجماع أغلظ، والأصل عدم الكفارة". انظر "المهذب" مع "شرحه" للنووي ٦/ ٣٦٨. فكذا نقول نحن: الأصل عدم الإفطار".

وهذا يخالف لمذهب أهل الحديث والحنابلة ولم يقل به أحد من الصحابة أو التابعين بل قال به بعض الظاهرية. قال الحافظ ابن حجر في تعريف الصوم: "وفي الشرع إمساك المكلف بالنية عن تناول المطعم والمشرب والاستمناء والاستقاء من الفجر إلى المغرب" (١).

ولم يحكم الحنابلة بالفطر لنزول المني فقط بل جعلوا تعمد إنزال المني أو المذي - وفيه تفصيل - من المفطرات قال العلامة البهوتي عند ذكر مفسدات الصوم: "أو استمنى: أي استدعى المني فأمنى أو أمذى أو قبل أو لمس أو باشر دون الفرج فأمنى أو أمذى لأنه غايته أنها قد تكون وسيلة وذريعة إلى الجماع، وعلم منه أنه لا فطر بدون الإنزال، لقول عائشة كان النبي ﷺ "يقبل وهو صائم وكان أملككم لأربه" رواه البخاري، وروي بتحريك الرء وسكونها ومعناه حاجة النفس ووطرها وقيل بالتسكين العضو وبالتحريك الحاجة، أو كرر النظر فأمنى لأنه إنزال بفعل يلتذ به، ويمكن التحرز منه، أشبه الإنزال باللمس" (٢).

وقال العلامة ابن مفلح في الفروع ٣/ ٣٧: "وإن قبل أو لمس أو باشر دون الفرج فإن لم يخرج منه شيء فيأتي فيما يكره للصائم وإن أمنى أفطر".

(١) فتح الباري ٤/ ١٠٢.

(٢) كشف القناع ٢/ ٣١٩.

وقال: "ونص أحمد يفطر بالمني لا بالمذي"^(١) أي بدوام النظر أما باللمس فيفطر إن أمني أو أمدى.

وقد حكم الجمهور بأن الاستمناء يفطر لأنه من شهوات الفرج.

الإفطار بمجرد غياب الشمس بالنظر دون انتظار الأذان:

يحب السلفية المعاصرة مخالفة جمهور المسلمين فيسبقون الناس في الإفطار قبل أذان المغرب بنصف ساعة أو أقل كالشيعة يؤخرونه حتى تشتبك النجوم، وكلاهما على غير الهدى النبوى.

وقد علق الشرع الإفطار بغياب قرص الشمس كلياً. قال الإمام البخاري في باب متى يحل فطر الصائم؟ وأفطر أبو سعيد الخدري حين غاب قرص الشمس^(٢). ولم يقل حين لم يبصر قرص الشمس لأن تعليق الصلوات والإفطار إنما هو بحسب موقع الشمس في السماء لا بحسب نظر الرائي إليها، بمعنى أن وقت الظهر هو حين تكون الشمس في منتصف السماء ولم يعلق وقتها على كيفية نظر الناظر إليها أكان فوق جبل أم في وادٍ سحيق. ودليله ما رواه أحمد عن أساء قالت: أفطرنا على عهده ﷺ في يوم غيم ثم طلعت الشمس. قال هشام بن عروة وهو راوي الحديث أمروا بالقضاء قال لا بد من قضاء^(٣). فلم يجعل النبي ﷺ اعتباراً لرؤيتهم بل الاعتبار لحقيقة غروب الشمس.

وقد أعدَّ الله عذاباً أليماً لهؤلاء الذين يقصرون في فريضة الصيام وهو ما رواه ابن حبان والحاكم عن أبي أمامة الباهلي رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: بَيْنَا أَنَا نَائِمٌ إِذْ أَتَانِي رَجُلَانِ، فَأَخَذَا بَضْبُعَيَّ - بَعْضَدَيَّ - فَأَتَيَا بِي جَبَلًا وَعَرَاءً، فَقَالَا لِي: اصْعَدْ!

(١) الفروع ٣/ ٣٨.

(٢) صحيح البخاري ٢ / ٦٩٠.

(٣) مسند أحمد برقم ٢٦٩٧٢، ٦/٣٤٦.

حَتَّى إِذَا كُنْتُ فِي سَوَاءِ الْجَبَلِ - أي: وسطه - فَإِذَا أَنَا بِصَوْتٍ شَدِيدٍ، فَقُلْتُ: مَا هَذِهِ الْأَصْوَاتُ؟ قَالَا: هَذَا عَوَاءُ أَهْلِ النَّارِ ! ثُمَّ انْطَلَقَا بِي فَإِذَا بِقَوْمٍ مُعَلِّقِينَ بِعَرَاقِبِهِمْ - وهو العصب خلف الكعيين - مُشَقَّقَةً أَشْدَأُّهُمْ - أي: جوانب الفم - تَسِيلُ أَشْدَأُّهُمْ دَمًا فَقُلْتُ: مَنْ هَؤُلَاءِ؟ فَقِيلَ: هَؤُلَاءِ الَّذِينَ يُفْطِرُونَ قَبْلَ نَحْلَةِ صَوْمِهِمْ^(١). وَمَنْ مِنَ الْمُسْلِمِينَ الْيَوْمَ يَفْطُرُ قَبْلَ الْغُرُوبِ الْفَعْلِيِّ لِلشَّمْسِ؟

ومن الشبهات التي يذكرونها أن المعتبر غروب الشمس لا الأذان^(٢) وهذا غير صحيح فإن النبي ﷺ علق الإمساك في الفجر على سماع صوت المؤذن فقال عليه الصلاة والسلام: [إن بلالاً يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم]^(٣) فقد علق النبي ﷺ الإمساك عن الطعام بأذان ابن أم مكتوم ولم يقل عليكم بالأكل بعده حتى تطلع الشمس، وأما الأحاديث التي أوردوها فهي محتملة منها ما رواه البخاري برقم ١٩٥٤ عن عاصم بن عمر بن الخطاب عن أبيه رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه و سلم: "إذا أقبل الليل من هاهنا أدبر النهار من هاهنا وغربت الشمس فقد أفطر الصائم"، فهذا الحديث محتمل الدلالة. ومع ذلك فإن في الحديث ما يدل على تحقق الغروب فقد ذكر قدوم الليل وغروب الشمس ولم يعلق الإفطار بمجرد عدم رؤية الشمس.

ومن الأحاديث حديث حذيفة إلا أنه مضطرب كما قال العلامة ابن مفلح في الفروع قال: "وعن عاصم عن زر قلت لحذيفة: أي ساعة تسحرت مع النبي ﷺ؟ قال هو النهار إلا أن الشمس لم تطلع"^(٤) رواه ابن ماجه ورواه النسائي أيضا من حديث

(١) السنن الكبرى للنسائي ٣٢٨٦، المستدرک ١٥٦٨، صحيح ابن حبان ٧٤٩١.

(٢) انظر: ابن عثيمين في الشرح الممتع على زاد المستقنع (٦/٢٦٧).

(٣) مسند الإمام أحمد ٩/٢ برقم ٤٥٥١.

(٤) سنن ابن ماجه ١٦٩٥، سنن النسائي ٢١٥٢.

قال العلامة ابن مفلح الحنبلي: "وإن أكل يظن أو يعتقد أنه ليل فبان نهارة في أول أوله أو آخره فعليه القضاء، ولأن الله أمر بإتمام الصيام ولم يتمه" (١).

وقال العلامة البهوتي: "وإن أكل ونحوه يظن أو يعتقد أنه ليل فبان نهارة في أوله بأن أكل يظن الفجر لم يطلع وقد طلع أو آخره بأن ظن أن الشمس غربت ولم تغب، فعليه القضاء لأن الله تعالى أمر بإتمام الصوم، ولم يتمه. وقالت أسماء أفطرننا على عهده ﷺ في يوم غيم ثم طلعت الشمس قيل هشام بن عروة وهو راوي الحديث أمروا بالقضاء، قال لا بد من قضاء رواه أحمد والبخاري. ولأنه جهل وقت الصوم فلم يعذر" (٢).

وكذلك بالنسبة للفجر فإن السلفية المعاصرة يمسكون بطلوع الشمس لا بطلوع الفجر مستدلين بأحاديث محتمة ليس فيها دلالة قطعية على المراد. وقد قال الإمام أحمد في رواية أبي داود إذا شك في طلوع الفجر يأكل حتى يستيقن طلوعه، قال أحمد: يقول الله تعالى ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ﴾ [البقرة: ١٨٧] (٣). أي طلوع الفجر ولم يقل طلوع الشمس.

وقد يكون الخلاف في الإمساك أهون من الخلاف في الإفطار لأن اليقين لا يزول إلا بيقين مثله فلا يحكم بزوال الليل إلا عند التيقن ولا يحكم بزوال النهار إلا عند التيقن. ولأن الفقهاء اختلفوا في وقت الفجر بين التغليس والإسفار ولم يختلفوا في وقت الغروب. قال في التلخيص يجوز الأكل بالاجتهاد في أول اليوم ولا يجوز في آخره إلا بيقين. ولو أكل ولم يتيقن لزمه القضاء في الآخر ولم يلزمه في الأول" (٤).

(١) الفروع ٣/ ٥٥.

(٢) كشف القناع ٢/ ٣٢٣.

(٣) الإنصاف ٣/ ٣٣٠، الفروع ٣/ ٥٠، كشف القناع ٢/ ٣٣١.

(٤) الفروع ٣/ ٥٢.

صيام الستة من شوال:

من آخر إبداعات بعض السلفية المعاصرة كراهة صيام الستة من شوال، وقد رد عليهم جمهورهم وأشغلوا طلبة العلم والعوام في منهجهم. والمذهب عندنا استحباب صيام ستة أيام بعد رمضان قال العلامة ابن مفلح في الفروع ٣/ ٨٠: "وسنة أيام بعد الفطر فلذلك استحباب أحمد والأصحاب رحمهم الله لمن صام رمضان أن يتبعه بصوم ستة أيام من شوال".

والأحاديث فيه عديدة، فعن أبي أيوب رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: (من صام رمضان ثم أتبعه ستاً من شوال فذاك صيام الدهر) رواه أحمد ومسلم وأبو داود والترمذي، وقال الإمام أحمد: هو من ثلاثة أوجه عن النبي ﷺ^(١).

قال عبد الله سألت أبي الإمام أحمد عن هذه الأيام التي تصام بعد رمضان؟ قال لا بأس بصيامها إنما قال النبي ﷺ ستة أيام من شوال فإذا صام ستة أيام من شوال لا يبالي فرق أو تابع. " (٢).

وقال ابن قدامة: "صوم ستة أيام من شوال مستحب عند كثير من أهل العلم" (٣).

الأكل والشرب في رمضان هل فيه كفارة؟

يذهب بعضهم إلى أن الذي يأكل في رمضان فعليه كفارة من باب التغليظ والتشديد وهذا بخلاف مذهب الإمام أحمد بن حنبل.

قال الكوسج: "قلت: من أكل أو شرب في رمضان؟ قال أحمد: ليس عليه كفارة.

(١) المغني ٣/ ١١٢.

(٢) مسائل عبد الله ٧٢٢.

(٣) المغني ٣/ ١١٢.

وقد نص الإمام أحمد على عدم اعتبار المطالع قال ابن مفلح - أعلم الناس بمذهب أحمد - : "وإن ثبت رؤيته بمكان قريب أو بعيد لزم جميع البلاد الصوم وحكم من لم يره كمن رآه ولو اختلفت المطالع نص عليه" (١).

واستدلوا بعموم قوله ﷺ: "صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته" متفق عليه فإن هذا خطاب للأمة كافة، والأصل بقاء العام على عمومه حتى يأتي ما يخصه ولا يخصص بالمطالع هنا، فالنبي ﷺ علق الصوم على الرؤية فمتى وجدت ثبت الحكم المعلق عليها لجميع المسلمين.

ولم يُذكر في الشرع ما يدل على اختلاف المطالع، وخالف بعضهم - وقد يكون خلافهم مستساغاً في العصور السابقة لعدم وجود طرق الاتصال السريعة - وقد استدلوا بما رواه مسلم عن كريب قال: (قدمت الشام واستهل علي هلال رمضان وأنا بالشام فرأيتنا الهلال ليلة الجمعة ثم قدمت المدينة في آخر الشهر فسألني ابن عباس ثم ذكر الهلال فقال: متى رأيتم الهلال؟ قلت: رأيناه ليلة الجمعة فقال: أنت رأيته ليلة الجمعة؟ قلت: نعم ورآه الناس وصاموا وصام معاوية فقال: لكن رأيناه ليلة السبت فلا نزال نصوم حتى نكمل ثلاثين أو نراه، فقلت: ألا تكفي برؤية معاوية وصيامه؟ فقال: لا هكذا أمرنا رسول الله ﷺ^(٢)). والجواب عنه بما يلي:

- أن كلام ابن عباس مجمل فهو لم يعلل الحكم باختلاف المطالع وإنما الظاهر أنه لم يأخذ بقول كريب لأنه شهادة رجل واحد والواجب أن هلال شوال لا يثبت إلا برجلين. قال ابن قدامة المغني ٣/ ١٠: "فأما حديث كريب فإنها دل على أنهم لا يفطرون بقول كريب وحده".

(١) الفروع ٩/٣.

(۲) صحیح مسلم ۱۰۸۷.

قال عبد الله: "قلت لأبي فإن شهد على رؤية الهلال رجل واحد في الإفطار؟

قال لا حتى يكونا رجلين يشهدان فأما رجل واحد فلا" (١).

- أنه قد ورد أن المسلمين كانوا لا يختلفون في الأهلة حتى قتل عثمان بسبب الفتنة، وقد سئل عنها الإمام أحمد فلم يجب فيها لكرهيته للحديث في الفتن (٢).

- أن هذا قول صحابي وهو عند جمهور السلفية المعاصرة غير حجة فكيف وقد جاء مخالفاً لنص حديث صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته".

ختاماً لا بد من ترك الإفتاء باختلاف المطالع في هذا العصر - حتى لمن يراه - من باب السياسة الشرعية والمصالح المرسلة خشية تفرق الأمة وسعيّاً في توحيدها، فقد توفر في عصرنا ما لم يتوفر في عصرهم من وسائل الاتصال الحديثة.

مخالفة الجماعة في البلد في الإفطار والعيد هل تجوز؟

لم يشذ السلفية المعاصرة في الأخذ باختلاف المطالع بل صاروا يخالفون المسلمين في نفس البلد الذي يعيشون فيه فيفطرون ويعيدون من غير موافقة جماعة المسلمين في بلدهم قال الكوسج:

قلت لأحمد: من رأى هلال رمضان وحده أيصوم؟ ومن رأى هلال شوال وحده، أيفطر؟ قال: يصوم، ولا يفطر.

قال إسحاق: لا يصوم ولا يفطر؛ لأن الصوم مع الجماعة (٣).

(١) مسائل عبد الله ١/ ١٧٧.

(٢) مسائل صالح ٢٧٣.

(٣) مسائل الكوسج ٦٦٥، روى ذلك عنه أيضاً ابن هانئ في المسائل ١/ ١٢٩ برقم ٦٢٩، وهذا هو المذهب، وما عليه أكثر الأصحاب. وانظر كيف علق ابن راهويه الحكم على موافقة جماعة المسلمين وليس على الرؤية أو عدمها.

وقال عبد الله: "سألت أبي عن الزكاة يعطى منها في بناء مسجد أو في كفن؟
قال لا يعطى^(١)."

زكاة المرأة على زوجها؟!

قال أبو داود: سمعت أحمد يقول: لا تعطي المرأة زوجها من الزكاة. كررتها عليه، فقال مثل ذلك.

قيل: يعطي أخاه وأخته من الزكاة؟ قال: نعم^(٢).

أما على الفروع والأصول قال عبد الله: "قال أبي ولا يعطي ابنه ولا ابن الابن ولا جده ولا أباه ولا الأم وإن كانوا فقراء كلهم وقال يعطيهم من غير الزكاة"^(٣).

جريان الربا ووجوب الزكاة في العملات والأوراق النقدية:

يفتي بعض السلفية المعاصرة بعدم وجوب الزكاة في العملات الورقية وعدم وقوع الربا فيها، وينسبون^(٤) ذلك لمذهب الحنابلة - وقد خالفوا المذهب أصلاً^(٥) وفرعاً - ونصوص الحنابلة^(٦) تنص على أن العلة في الذهب والفضة الثمنية وهي علة موجودة في العملات، ولذلك فإنها تأخذ حكمها في وجوب الزكاة وفي وقوع الربا بينها - إذا راجت

(١) مسائل عبد الله ٥٥٨.

(٢) مسائل أبي داود ٥٧٦.

(٣) مسائل عبد الله ٥٥٣.

(٤) وعن نسبه كذلك الجريري في الفقه على المذاهب الأربعة، وهو غير صحيح.

(٥) لأن المذهب يقول بالقياس.

(٦) عن أحمد في ذلك أكثر من رواية ولكن يُجمع بينها على قول واحد. قال في المغني: "والرواية الثانية: أن العلة في الأثمان الثمنية وفيها عداها كونه مطعوم جنس فيختص بالمطعومات ويخرج منه ما عداها. قال أبو بكر: روى ذلك عن أحمد جماعة ونحو هذا قال الشافعي "١٣٥ / ٤.

قال ابن القيم في إعلام الموقعين: (وأما الدراهم والدنانير، فقالت طائفة: العلة فيهما كونها موزونين، وهذا مذهب أحمد في إحدى الروايتين عنه ومذهب أبي حنيفة، وطائفة قالت: العلة فيهما الثمنية، وهذا قول الشافعي ومالك وأحمد في الرواية الأخرى، وهذا هو الصحيح بل الصواب، فإنهم أجمعوا على جواز إسلامهما في الموزونات من النحاس والحديد وغيرهما؛ فلو كان النحاس والحديد ربوين لم يجز بيعهما إلى أجل بدراهم نقدا؛ فإن ما يجري فيه الرد إذا اختلف جنسه جاز التفاضل فيه دون النساء، والعلة إذا انتقضت من غير فرق مؤثر دل على بطلانها. وأيضاً فالتعليل بالوزن ليس فيه مناسبة، فهو طرد محض، بخلاف التعليل بالثمنية، فإن الدراهم والدنانير أثمان المبيعات، والتمن هو المعيار الذي به يعرف تقويم الأموال، فيجب أن يكون محدوداً مضبوطاً لا يرتفع ولا ينخفض؛ إذ لو كان الثمن يرتفع وينخفض كالسلع لم يكن لنا ثمن نعتبر به المبيعات، بل الجميع سلع، وحاجة الناس إلى ثمن يعتبرون به المبيعات حاجة ضرورية عامة، وذلك لا يمكن إلا بسعر تعرف به القيمة، وذلك لا يكون إلا بثمن تقوم به الأشياء، ويستمر على حالة واحدة، ولا يقوم هو بغيره؛ إذ يصير سلعة يرتفع وينخفض، فتفسد معاملات الناس، ويقع الخلف، ويشتد الضرر، كما رأيت من فساد معاملاتهم والضرر اللاحق بهم حين اتخذت الفلوس سلعة تعد للريح فعمّ الضرر وحصل الظلم، ولو جعلت ثمننا واحداً لا يزداد ولا ينقص بل تقوم به الأشياء ولا تقوم هي بغيرها لصلح أمر الناس، فلو أبيع ربا الفضل في الدراهم والدنانير - مثل أن يعطي صحاحاً ويأخذ مكسرة أو خفافاً ويأخذ ثقلاً أكثر منها - لصارت متجراً^(١)).

"ويجب علينا أن نفهم أن الأوراق المالية راجت رواجاً عاماً، وألغى التعامل بالدرهم والدينار ونحوه مما ضُربَ من الذهب والفضة، وكان ذلك خدعة يهودية

(١) وقد أشار ابن القيم إلى أمر خطير - انتشر في هذا العصر - وهو بيع العملة بالعملة.

صهيونية يستفيدون بها السيطرة على الدول واقتصادها والإطاحة بها... ولذلك وضعوا تعامل الدول والناس على أساسٍ تعامليٍّ ربويٍّ محض (نظرية كينز في الاقتصاد العالمي)، وكذلك اخترعوا التعامل بالأسهم والبورصة، كل ذلك ليكون رأس المال في أيديهم واقتصاد الدول تحت قبضتهم".^(١)

رابعاً: مسائل فقهية متنوعة:

في اللباس:

يبالغ السلفية المعاصرة في الظهور بلباس ذي سمت معين ومحدد بحيث صار العوام وصغار الطلبة يظنون أن لبس الشماغ الأحمر مع تقصير الثوب إلى أنصاف الساقين وإطالة اللحية بلا حد من السنن المؤكدة، وأن هذا من صفات الطائفة الناجية وأن خلاف هذا السمت ابتداع في الدين وانحراف عن السنة^(٢). وهذا باطل لأن اللباس المعتبر ليس لباس أهل الجزيرة العربية بل إن الصحابة أقرؤا الأمم على لباسهم إذا كان ساتراً للعورة، قال العلامة مصطفى الرحيباني الحنبلي في شرحه مطالب أولي النهى: "... ولأنه فعل الصحابة وأن مثله نوع الملابس والمأكل ولما فتحوا الأمصار كان كل منهم يأكل من قوت بلده ويلبس من لباسه من غير أن يقصدوا قوت المدينة ولباسها"^(٣).

وقال المرداوي في الإنصاف ١/ ٤٧٣: "يكره لبس ما فيه شهرة أو خلاف زي بلدة من الناس على الصحيح من المذهب".

ومما يؤكد تشددهم في اللباس - ذي السمت المحدد - ما حدث مع مفتي الحنابلة

(١) بحث في جريان الربا في الأوراق النقدية للشيخ محمد باعطية الشافعي، على شبكة الإنترنت.

(٢) ذكر العلامة مصطفى الشطي الحنبلي في النقول الشرعية في الرد على الوهابية أن الفرقة النجدية متلبسة بالبدع العادية في اللبس والمأكل، ص ١٤.

(٣) ج ١، ص ٦٤.

إلى عبد الرزاق عن معمر قال كان في قميص أيوب بعض التذيل فقليل له فقال الشهرة اليوم في التشمير".

قال الكوسج برقم ٣٣١٢: قلت: ما ثوب الشهرة؟ قال أحمد: كل شيء يشهر به ويستشرفه الناس، كل إنسان على قدره. قال إسحاق: كما قال.

وقد روى إسحاق بن إبراهيم بن هانيء قال دخلت يوما على أبي عبد الله أحمد بن حنبل وعلي قميص أسفل من الركبة وفوق الساق فقال أي شيء هذا وأنكره وقال هذا بالمرة لا ينبغي... (١).

وقد رُوِيَ الإسبال عن بعض السلف الصالح عن أبي إسحاق قال: رأيتُ ابن عباس أيام منى طويل الشعر، عليه إزار فيه بعض الإسبال، وعليه رداء أصفر^(٢). قال الهيثمي: رواه الطبراني وإسناده حسن.

وهذا أحد أئمة التابعين أيوب السَّخْتِيَّانِيُّ - رحمه الله تعالى - :

أخرج الإمام أحمد بإسناد صحيح في العلل - رواية ابنه عبد الله - (رقم ٨٤١)
قال: حدثنا سليمان بن حرب، قال: حدثنا حماد بن زيد، قال: "أمرني أيوب أن أقطع له
قميصاً قال: اجعله يضرب ظهر القدم، واجعل فم كُمِّه شبراً".

وقد قيد الإمام أحمد تحريم الإسبال بالخلاء فقال في رواية حنبل: جر الإزار إذا لم يرد الخلاء فلا بأس به وهذا ظاهر كلام غير واحد من الأصحاب رحمهم الله. ذكر ذلك ابن مفلح في الآداب الشرعية ونقله عنه السفاريني في غذاء الألباب. وقال المرداوي في الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف ١/ ٤٧٢: "يكره أن يكون ثوب الرجل إلى فوق

(۱) تلیس، ایلیر، ۲۵۳.

(٢) المعجم الكبير ١٠٥٧٢.

نصف ساقه، نص عليه. ويكره زيادته إلى تحت كعبيه بلا حاجة، على الصحيح من الروایتين".

والخلاصة أن تقصير الثوب - إلى ما فوق الكعبين - فضيلة وليس واجباً. وإلى أنصاف الساقين مباح وإلى ما فوق ذلك مكروه، وإطالته إلى ما دون الكعبين خلاف الأولى وهو محرم إذا كان للخيلاء.

تطويل اللحية دون الأخذ منها وتفسير الإمام أحمد للحديث:

هل عدم الأخذ باللحية هو فعل السلف الصالح بالإجماع؟ قال الباجي في المنتقى شرح الموطأ ٤/ ٣٦٧: "وقد روى ابن القاسم عن مالك لا بأس أن يؤخذ ما تطاير من اللحية وشذ، قيل لمالك فإذا طالت جداً قال: أرى أن يؤخذ منها وتقص. وروى عن عبد الله بن عمر وأبي هريرة أنها كانا يأخذان من اللحية ما فضل عن القبضة".

وأخرج ابن أبي شيبة في المصنف ٦/ ١٠٨ بإسناده:

- عن سماك بن يزيد قال: كان علي يأخذ من لحيته مما يلي وجهه^(١).

- وعن ابن طاوس عن أبيه أنه كان يأخذ من لحيته ولا يوجبه.

- وعن الحسن قال: كانوا يرخصون فيما زاد على القبضة من اللحية أن يؤخذ منها.

- وعن وكيع عن أبي هلال قال: سألت الحسن وابن سيرين فقالا: لا بأس به أن تأخذ من طول لحيتك.

- وعن إبراهيم قال: كانوا يطيبون لحاهم ويأخذون من عوارضها.

وقد ألف أحد علماء السعودية وهو ديبان الديبان كتابه: "الإنصاف في ما جاء في

(١) مما يلي وجهه: أي من أعلى الخدين وأدنى الرقبة.

الأخذ من اللحية وتغيير الشيب من الخلاف" في جواز الأخذ من اللحية وذكر أن عدم الأخذ من اللحية هي بدعة نجدية وقال فيه:

(جاء في كتاب الوقوف والترجل للخلال (ص: ١٢٩): "أخبرني حرب، قال: سئل أحمد عن الأخذ من اللحية؟

قال: كان ابن عمر يأخذ ما زاد عن القبضة. وكأنه ذهب إليه - قلت له: ما الإعفاء؟ قال: يروى عن النبي ﷺ، قال: كأن هذا عنده الإعفاء. قلت - أي الديان - : وعليه فالإمام أحمد يرى أن إعفاء اللحية، والأخذ ما زاد على القبضة لا يتنافيان، فليس المراد بالإعفاء إطالة اللحية بما يجاوز القبضة. ثم قال موصولاً بالكلام السابق: "أخبرني محمد بن هارون أن إسحاق حدثهم، قال: سألت أحمد عن الرجل يأخذ من عارضيه؟ قال: يأخذ من اللحية ما فضل عن القبضة. قلت: فحديث النبي ﷺ أحفوا الشوارب وأعفوا اللحى؟ قال: يأخذ من طولها، ومن تحت حلقة، ورأيت أبا عبد الله يأخذ من طولها، ومن تحت حلقة. وهذا النص في أحكام أهل الملل للخلال ص: ١١.

وجاء في مسائل أحمد رواية ابن هانئ (١٥١/٢): "سألت أبا عبد الله عن الرجل يأخذ من عارضيه؟ قال: يأخذ من اللحية ما فضل عن القبضة. قلت: فحديث النبي ﷺ "أحفوا الشوارب وأعفوا اللحى"، قال: يأخذ من طولها ومن تحت حلقة، ورأيت أبا عبد الله يأخذ من عارضيه، ومن تحت حلقة".

فإذا تركنا فهم الإخوة لفهم الصحابة وفهم الإمام أحمد ألا يعذروننا، أليس فهم السلف ابن عمر وبعده الإمام أحمد أولى من فهم بعض المشايخ المتأخرين علماً وعملاً ووقتاً) انتهى كلامه.

وأما حلق اللحية واستئصالها فحرام بلا خلاف قال السفاريني في "غذاء الألباب": (والمعتمد في المذهب: حرمة حلق اللحية. قال في "الاقناع": "ويحرم حلقها.

ووكذا في "شرح المنتهى" وغيرهما. قال في "الفروع": ويحرم حلقها، ذكره شيخنا. انتهى.
وذكره في "الإنصاف" ولم يحك فيه خلافاً.

وأما الأخذ منها دون القبضة فلم يتكلم فيه المتقدمون وقد ذكر اللبدي في حاشيته أنه مكروه.

وأما الحواجب فيحرم حلقتها إلا إذا استطالت كثيرا قال ابن هانئ ١٨٣٦: رأيت أبا عبد الله يأخذ من حاجبه بالمقراض. وروى أن الحسن كان يفعله.

الامام أحمد كان يتنور:

قال المروذي: كان أبو عبد الله لا يدخل الحمام وإذا احتاج إلى النورة تنور في البيت وأصلحت له غير مرة نورة تنور بها واشترت له جلدا ليديه فكان يدخل يديه فيه وينور نفسه والحلق أفضل لموافقته الخبر وقد قال ابن عمر: هو مما أحدثوا من النعيم - يعني النورة^(١). والنورة مادة تزيل شعر الجسم.

هل يحرم لبس البدلة والبنطال - السروال؟

قال المرداوي في الإنصاف ١/ ٤٨٣: "يسن لبس السراويل وقال في التلخيص لا بأس. قال الناظم وفي معناه التبان وجزم بعضهم بإباحته قال في الفروع والأول أظهر. قال الإمام أحمد السراويل أستر في الإزار ولباس القوم كان الإزار. قال في الفروع فدل أنه لا يجمع بينهما وهو أظهر خلافا للرعاية. قال الشيخ تقي الدين بن تيمية الأفضل مع القميص السراويل من غير حاجة إلى الإزار والرداء".

وقد أجاز العلامة ابن بدران الحنبلي الدمشقي لبس البدلة الإفرنجية فقال رحمه الله تعالى (ت: ١٣٤٦هـ) في: (أجوبة أسئلة مصرية) ضمن (المواهب الربانية/ ٢٢٤): "أقول: إن لبس البدلة المذكورة أصبح اليوم شائعاً بين طوائف الأمم، ولا نقل فيه عن السلف؛ لأنه

(١) المغنى ١ / ١٠٠.

لم يكن في زمنهم، فالحكم بإباحته مبني على قاعدة المصالح المرسلة القائل بها المالكية والمحققون من الحنابلة وغيرهم، وأما القياس والتفريع على أقوال المتفقهة فليس من طريقتنا.

فإن قيل فيه التشبه بالأعاجم قلنا: التشبه بهم لا تظهر مناسبته للتحريم والإشارة إلى زي أهل الشرك إلى ما يتفردون به، وهذا اللباس اليوم ليس خاصاً بهم واللبس ليس له نوع مخصوص، لأنّ الصحابة لما افتتحوا الأمصار كان كل منهم يأكل من قوت بلده التي يكون فيها ويلبس من لباس أهلها، من غير أن يقصدوا قوت المدينة ولباسها، وهم أهل لأن نهتدي بهم. فالدين يسر ليس بعسر. ومن هذا يعلم أنه ليس للرجال زي مخصوص يلبسونه ولا للنساء أيضاً بل ذلك يختلف باختلاف الزمان والمكان، وباختلاف البلاد الحارة والباردة، فالشريعة لا تأمر أهل اليمن مثلاً بلباس أهل بلغاريا ولا أهل بلغاريا بلباس أهل اليمن، وقد كره الحنابلة أن يلبس خلاف زي بلده، وقيل يحرم لما فيه من الشهرة ذكره في الفروع. وأما الصلاة بهذه البدلة فتصح حيث كانت سائرة للعودة، ولا بسها متمكن من الركوع والسجود على الوجه المشروع، سواء كان إماماً أو مأموماً أو منفرداً أو خطيباً انتهى. فقد كره الحنابلة أن يلبس خلاف زي بلده، وقال بعضهم يحرم لما فيه من الشهرة.

حكم التصوير والتماثيل:

قال عبد الله: سألت أبي عن الرجل يصلي على البساط عليه التماثيل؟ قال أرجو أن لا يكون به بأس وقال قلت لأبي ما يكره من التماثيل؟

قال ما نصب نصبا مثل النسر وغيره. قلت لأبي ما افترش ومشي عليه؟

قال أرجو أن لا يكون به بأس ولكن يكره ما نصب نصبا على حديث يعني حديث عائشة^(١).

الفتيات - خاصة في الجامعات - تدعوهم إلى التبتل وعدم الزواج، وينسبون أنفسهم إلى الإمام أحمد بن حنبل وقيل لي بأنهم يترضين على الإمام أحمد في آخر كل جلسة.

وهذا من أعجب العجب فالإمام أحمد قد حث على الزواج وأمر به وأنكر على بعض الصالحين والمحدثين الذين يتركون الزواج للعبادة أو العلم. ومن قبله - من هو أفضل منه - إمام الأئمة وخاتم الأنبياء سيدنا محمد ﷺ قد حث على الزواج وأمر به.

قال الإمام أحمد: "ليس للمرأة أخير من الرجل ولا للرجل أخير من المرأة، قال طاوس المرأة شطر دين الرجل" (١).

قال العلامة ابن الجوزي الحنبلي في ذم الهوى: "قال أبو عبد الله أحمد بن حنبل قال حدثنا عبد الرزاق قال أنبأنا معمر عن ابن طاوس عن أبيه قال المرأة شطر دين الرجل.

قال المروزي وسمعت أبا عبد الله يقول ليس العزوبية من أمر الإسلام في شيء النبي ﷺ تزوج أربع عشرة ومات عن تسع، ثم قال لو كان بشر بن الحارث قد تزوج كان قد تم أمره كله، لو ترك الناس النكاح لم يغزوا ولم يحجوا ولم يكن كذا ولم يكن كذا. فقد كان النبي ﷺ يصبح وما عندهم شيء ويمسي وما عندهم شيء، ومات عن تسع، وكان يختار النكاح ويحث عليه، ونهى النبي ﷺ عن التبتل فمن رغب عن فعل النبي صلى الله عليه وسلم فهو على غير الحق.

ويعقوب في حزنه قد تزوج وولد له والنبي ﷺ قال حبيب إلى النساء "اهـ.

ثم انظر فضل تربية الأبناء والصبر عليهم، قال الإمام أحمد: "لبكاء الصبي بين يدي أبيه متسخطاً يطلب منه خبزاً أفضل من كذا وكذا أين يلحق المتعبد العزب" (٢).

وقال الإمام أحمد: "هو ذا أهل زمانك الصالحون لا تجد فيهم إلا من هو متزوج،

(١) الورع ٣٨٧.

(٢) وانظر: الورع للمروزي ٣٨٨.

ثم قال ليتق الله العبد ولا يطعمهم إلا طيباً لبكاء الصبي بين يدي أبيه متسخطاً يطلب منه خبزاً أفضل من كذا وكذا يراه الله بين يديه، ثم قال هو ذا عبد الوهاب كن مثل هؤلاء لو ترك الناس التزويج من كان يدفع العدو"^(١).

وقال ابن القيم في كتاب الصلاة ص ٨٥: "وقد نص الإمام أحمد على هذا فقال: ينبغي للعبد في هذا الزمان أن يستدين ويتزوج لئلا ينظر ما لا يحل فيحبط عمله".

وقد كان ترك الزواج عمل بعض الصوفية فصار سنة الجماعات السلفية المعاصرة. قال ابن الجوزي في ذكر تليس إبليس على الصوفية في ترك النكاح: "النكاح مع خوف العنت واجب ومن غير خوف العنت سنة مؤكدة عند جمهور الفقهاء ومذهب أبي حنيفة وأحمد ابن حنبل إنه حيثئذ أفضل من جميع النوافل لأنه سبب في وجود الولد. قال عليه الصلاة والسلام: تناكحوا تناسلوا. وقال رسول الله النكاح من ستنى فمن رغب عن ستنى فليس مني"^(٢).

النظر إلى المرأة إذا أراد الرجل الزواج منها:

المعتمد في المذهب - خلافاً للثلاثة - جواز النظر إلى ما يظهر عادة من المرأة المراد خطبتها: قال ابن قدامة في المغني: "لا نعلم خلافاً في إباحة النظر إلى المرأة لمن أراد نكاحها، وقد روى جابر قال: قال رسول الله ﷺ: "إذا خطب أحدكم المرأة فإن استطاع أن ينظر إلى ما يدعوه إلى نكاحها فليفعل". قال: فخطبت امرأة فكنت أنجباً لها حتى رأيت ما دعاني إلى نكاحها فتزوجتها"^(٣).

(١) الورع ٣٩٠.

(٢) تليس إبليس ٣٧٥.

(٣) أخرجه: أحمد ٣/ ٣٣٤، وأبو داود ٥٦٥/ ٢، والحاكم في المستدرک ١٦٥/ ٢ وقال: صحيح على شرط مسلم، ووافقه الذهبي.

وقد أطلق ابن قدامة الخلاف في المغني ٤٥٣/٧ وذكر روايتين عن أحمد فقال:
"فأما ما يظهر غالباً سوى الوجه كالكفين والقدمين ونحو ذلك مما يظهر المرأة في منزلها
ففيه روايتان:

إحدهما: لا يباح النظر إليه لأنه عورة فلم يباح النظر إليه كالذي لا يظهر فإن عبد
الله روى [أن النبي ﷺ قال: المرأة عورة] حديث حسن ولأن الحاجة تندفع بالنظر إلى
الوجه فبقي ما عداه على التحريم.

والثانية: له النظر إلى ذلك قال أحمد في رواية حنبل: "لا بأس أن ينظر إليها وإلى ما
يدعوه إلى نكاحها من يد أو جسم ونحو ذلك".

وقال أبو بكر - غلام الخلال - لا بأس أن ينظر إليها عند الخطبة حاسرة... ووجه
جواز النظر ما يظهر غالباً أن النبي ﷺ لما أذن في النظر إليها من غير علمها علم أنه أذن في
النظر إلى جميع ما يظهر عادة إذ لا يمكن إفراد الوجه بالنظر مع مشاركة غيره له في
الظهور، ولأنه يظهر غالباً فأبيح النظر إليه كالوجه ولأنها امرأة أبيح له النظر إليها بأمر
الشارع فأبيح النظر منها إلى ذلك كذوات المحارم".

والصحيح من المذهب كما قال المرداوي والمعمول به في الفتوى - كما في شرح
منتهى الإرادات ٦٢٧/٢ وكشاف القناع ١٠/٥ - جواز نظر الخاطب إلى ما يظهر عادة
من المرأة كوجه ويد ورقبة وقدم ورأس - وَهُوَ مِنْ مُفْرَدَاتِ الْمَذْهَبِ - وجواز أن يراها
حاسرة كما قال غلام الخلال وغيره من أئمة المذهب مع التكرار وتأمل المحاسن، وهو
نص الإمام أحمد ولكن ذلك بشرطين:

- وجود المحرم وأن لا يختلي بها. فإن كان مع خلوة أو مع خوف ثوران الشهوة لم

يجز (١).

(١) انظر: شرح منتهى الإرادات ٦٢٧/٢.

- أن يغلب على الظن أنه صادق في خطبته. قال الرحباني في مطالب أولى النهي

١١ / ٥: "ويباح لمن أراد خطبة امرأة وغلب على ظنه إجابته، نظر ما يظهر غالباً".

وهذه نصوص أئمة المذهب:

قال العلامة ابن مفلح في الفروع ١٠٨/٥ جزم جماعة أنه يستحب قبل الخطبة

نظر ما يظهر غالبا كرقبة وقدم وقيل ورأس وساق وعنه وجه فقط وعنه كف، وقال أبو بكر - عبد العزيز - حاسرة وله تكراره وتأمل المحاسن بلا إذن".

- قال المرداوي في الإنصاف ٨/ ١٨: "له النظر إلى ما يظهر غالبا كالرقبة واليدين

والقدمين وهو المذهب".

وهذا ما عليه الفتوى عند المتأخرين. انظر في شرح منتهى الإرادات ٦٢٧/٢

ومطالب أولى النهى ١١/٥، كشف القناع ١٠/٥. - كذلك الحال بالنسبة للمرأة قال البهوتي: "وتنظر المرأة إلى الرجل إذا عزمت على نكاحه لأنه يعجبها منه ما يعجبه منها"^(١).

أقول: وفي هذا العصر لو أفتت المجامع الفقهية ودور الفتوى بهذا المذهب واعتمدته لكان حسناً للأسباب التالية:

لازدياد نسبة العنوسة وصدود الشباب عن الزواج ولأن الشاب قد يكون محجماً عن الإقدام على الزواج فإذا رأى ما يسره ويزيد في رغبته أقدم على الزواج لقول الإمام أحمد: "لا بأس أن ينظر إليها، وإلى ما يدعوه إلى نكاحها، من يد أو جسم ونحو ذلك".

أي أن هذا النظر قد يزيد من رغبته بها. ولكثرة حالات فسخ الخطبة وفسخ الزواج قبل الدخول لظن الشاب أن هذه الفتاة ليست ما يريد بعد أن تشبع عقله بصور الفتيات،

(١) كشف القناع ٥ / ١٠ .

وليست كل النساء على درجة واحدة في الحسن والجمال فمنهن من لا يظهر حسنهن من وجهها.

فأقول المذهب في ذلك وسط بين الذين فتحوا الباب على مصراعيه من دعاة التحضر فأجازوا الخلوة بين الخاطئين وخروجهما معاً وكشف ما لا يظهر عادة من المرأة - كقول الظاهرية -، وبين الذين تشددوا في ذلك حتى منعوا كشف أي شيء من المرأة أو أجازوا كشف الوجه فقط مما أدى إلى مشكلات اجتماعية خطيرة كالعنوسة وعزوف الشباب عن الزواج. فأجاز المذهب النظر إلى ما يظهر عادة من المرأة أمام الخاطب الصادق ولم يتشدد كغيره من المذاهب.

النظر الى المحارم:

توسع فيه كثير من المعاصرين وأجازوا النظر الى ما لا يظهر عادة كالصدر والظهر والساق من الأخت والبنت وهذا باطل قال ابن قدامة في المغني: "ويجوز للرجل أن ينظر من ذوات محارمه إلى ما يظهر غالباً كالرقبة والرأس والكفين والقدمين ونحو ذلك وليس له النظر إلى ما يستتر غالباً كالصدر والظهر ونحوهما قال الأثرم سألت أبا عبد الله عن الرجل ينظر إلى شعر امرأة أبيه أو امرأة ابنه فقال هذا في القرآن: { ولا يبدين زينتهن } إلا لكذا وكذا قلت ينظر إلى ساق امرأة أبيه وصدرها قال لا يعجبني ثم قال أنا أكره أن ينظر من أمه وأخته إلى مثل هذا وإلى كل شيء لشهوة"

زواج الشيخ العجوز من الصغيرة:

انتشر في بعض المجتمعات التي يكثر فيها المنتسبون إلى الإمام أحمد زواج العجوز للبنت الصغيرة مما يكون فيه ظلم لها. وقد كره أئمة الحنابلة أن يتزوج الشيخ الكبير من صغيرة. قال العلامة ابن مفلح الفروع ٥/ ١٠٨: "ومن التغفيل أن يتزوج الشيخ صبية".

وقال البهوتي: "ومن التغفيل أن يتزوج الشيخ صبية أي شابة"^(١).

وهذا ما أفتى به الإمام ابن راهويه صاحب أحمد فقد قال: "للشباب البكر أحب إلي وللشيخ إذا تزوج المكتهل كان أحب إلي ثم قال: على نحو سن الرجل"^(٢).
وقال السفاريني: "وليتزوج من مقاربه في السن"^(٣).

كم يتزوج الرجل؟

المستحب عند الحنابلة عدم الاستكثار من النساء قال ابن مفلح: "وإياك والاستكثار من النساء فإنه يشتر الشمل ويكثر الهم"^(٤).

قال في الإقناع: "ويستحب أن لا يزيد على واحدة إن حصل بها الإعفاف".
والإمام أحمد توسط في المسألة فرأى أن من الأنسب الزوج باثنتين قال الفضل بن زياد:

سمعت أبا عبد الله قيل له: ما تقول في التزويج في هذا الزمان؟ فقال: "مثل هذا الزمان ينبغي للرجل أن يتزوج ليت أن الرجل إذا تزوج اليوم ثنتين، ما يأمن أحدكم أن ينظر النظر فيحبط عمله". قلت له: كيف يصنع من أين يطعمهم؟ فقال: "أرزاقهم على الله عز وجل"^(٥).

وقال أحمد: "يقترض ويتزوج ليت إذا تزوج ثنتين يفلت"^(٦).

(١) كشف القناع ١١/٥.

(٢) مسائل حرب ١٢٤.

(٣) غذاء الألباب ٣٢١/٢.

(٤) الفروع ١٠٨/٥.

(٥) بدائع الفوائد ٨٦٦/٤.

(٦) غذاء الألباب ٣٢٤/٢.

ومن أحكام الزواج ما قاله السفاريني: "إنه من حيث هو - أي النكاح - يعتريه من الأحكام الخمسة أربعة، فيسن لذي شهوة ولا يخاف الزنا ولو فقيراً، واشتغاله به أفضل من التخلي لنوافل العبادة، ويباح لمن لا شهوة له، ويجب على من يخاف الزنا من رجل وامرأة علماً أو ظناً، ويقدم حيثئذ على حج واجب، نص عليه الإمام أحمد رضي الله عنه، ولا يكفي في الوجوب بمرة واحدة، بل يكون في مجموع العمر، ولا يكفي بالعقد فقط، بل يجب الاستمتاع، ويجزي التسري عنه، ويجب بالنذر، ويحرم بدار حرب إلا للضرورة"^(١).

إعلان العرس بالدف:

أجاز الإمام أحمد الدف في العرس قال الخلال: (أخبرني أبو بكر المروذي، قال: سئل أبو عبد الله: «ما ترى في الناس اليوم يحركون الدف في إملاك أو بناء بلا غناء؟ فلم يكره ذلك، قيل له في الحديث الذي جاء: "فصل ما بين الحلال والحرام الضرب"، فرفعه، وذهب إليه.

وسئل عن ضرب الدف، في الزفاف، ما لم يكن غناء؟ فلم ير به بأساً، ولم يكره ذلك) وقال الإمام أحمد: "إذا ضربتم في النكاح فلا تضربوه إلا بتسبيح، وتكبير، وكان يرخص به في النكاح؛ ليعلم أنه نكاح"^(٢).

- قال البهوتي: (وضرب الدف في الختان وقُدوم الغائب ونحوهما كالولادة، كالعرس لما فيه من السرور، ويحرم كل ملهاة سوى الدف كمزمار وطنبور ورباب وحنك وناي ومعرفة وجفانة وعود وزمارة الراعي ونحوها سواء استعملت لحزن أو سرور، وفي القضيب وجهان، وفي المغني لا يكره إلا مع تصفيق أو غناء أو رقص ونحوه)^(٣).

(١) غذاء الألباب ٢/ ٣٣٨.

(٢) الأمر بالمعروف للخلال ١٧٥.

(٣) كشف القناع ٥/ ١٨٤.

قال: يجمع بينهما في فراش، ولا يجمع إلا وبينهما ستر، فأما الولد إذا بلغ خمس سنين إلى سبع فلا ينبغي أن يجمع الرجل المرأة أو الجارية وهو معها في البيت، إلا أن يجعل سترًا حائلًا بينهم وبينه^(١).

وهو المذهب عند الحنابلة، قال المرداوي في الإنصاف ٣٦٠ / ٨: "قوله ولا يجمع إحداهما بحيث تراه الأخرى يحتمل أن يكون مراده أن ذلك مكروه وهو الصحيح من المذهب جزم به في الرعايتين وقدمه في الفروع، ويحتمل أن يكون مراده أن ذلك محرم ولو رضيتا به وهو اختيار المصنف والشارح وقطعا به في المغني والشرح، قلت وهو الصواب".

وقال ابن قدامة في المغني ١٣٨ / ٨: "وإن رضيتا بأن يجمع واحدة بحيث تراه الأخرى لم يجوز لأن فيه دناءة وسخفًا وسقوط مروءة، فلم يبح برضاها. وإن أسكنهما في دار واحدة كل واحدة في بيت، جاز إذا كان ذلك مسكن مثلها".

الطلاق بالثلاث:

من المسائل المشككة التي كثر الحديث فيها الطلاق بالثلاث في كلمة واحدة قال الحافظ ابن رجب الحنبلي في كتابه (بيان مشكل الأحاديث الواردة في أن الطلاق الثلاث واحدة) فيما نقله عنه الحافظ ابن عبد الهادي الحنبلي في كتابه (السیر الخات إلى علم الطلاق الثلاث، ص ٣١): (اعلم أنه لم يثبت عن أحد من الصحابة ولا من التابعين ولا من أئمة السلف المعتد بقولهم في الفتاوى في الحلال والحرام شيء صريح في أن الطلاق الثلاث بعد الدخول يُحسب واحدة إذا سيقَ بلفظ واحد) اهـ.

وقال موفق الدين بن قدامة الحنبلي في كتابه المغني ٤٠٨ / ٨: "إذا قال لامرأته

(١) مسائل الكوسج ٤ / ١٤٦١.

أنت طالق ثلاثاً فهي ثلاث وإن نوى واحدة، لا نعلم فيه خلافاً لأن اللفظ صريح الثلاث والنية لا تعارض الصريح".

وقد أفتى ابن تيمية بخلاف مذهب الإمام أحمد في هذه المسألة قال العلامة القدومي الحنبلي في درء المثلث: "والحاصل: أن ما ذهب إليه الشيخ تقي الدين بن تيمية: (أن طلاق الثلاث قبل الرجعة: طلقة واحدة) لا تصح نسبته لمذهب الإمام أحمد ولا لأحد من أصحابه، إذ لم يقل أحد منهم بذلك". وقال: "وأما الشيخ ابن تيمية فاعتذر عنه من اعتذر من حفاظ الإسلام، ووقع فيه بسبب هذه المسألة من وقع من العلماء الأعلام، لسنا بصدد بيان ذلك، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وقال: "اعلم رحمك الله تعالى أن الأصحاب نقلوا عن الإمام أحمد: أن من طلق زوجته ثلاثاً بكلمة أو كلمات في طهر لم يصحبها فيه أو في أطهار قبل رجعة عصى ربه وحرمت عليه زوجته حتى تنكح زوجاً غيره نكاحاً صحيحاً ويطأها مع الانتشار في القبل. هذا ما عليه جملة أصحابه، لا نعلم خلافاً بينهم في ذلك، صرح بذلك في (الإقناع) و(المنتهى) و(شرحيهما).

وقد قال بعض أصحاب الإمام أحمد له: كيف تُجيب عن حديث ابن عباس رضي الله عنهما: (كان الطلاق على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر وسنتين من خلافة عمر طلاق الثلاث واحدة)، بأي شيء تدفعه؟ قال: أدفعه برواية الناس عنه: من وجوه خلافه، أي أنها ثلاث، إذ لا يجوز لابن عباس أن يروي هذا عن رسول الله ﷺ ويُفتي بخلافه^(١). وقيل معنى الحديث: أن الناس كانوا يُطلقون على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر واحدة لا يتجاوزونها، وإلا فلا يجوز لعمر أن يخالف ما كان على عهد رسول الله ﷺ وعهد أبي بكر. نقله العلامة البهوتي في (شرح الإقناع).

(١) وقد أجاب ابن راهويه عن حديث طاوس عن ابن عباس بأنه في المطلقة قبل الدخول، كما رواه الكوسج في مسائله.

أما الحلف بالحرام ففيه خلاف في كفارته، ولا يقع الطلاق.

وأما النذر بالطلاق فقد سئل الإمام أحمد عن رجل نذر أن يطلق امرأته؟ فقال: لا يطلق ويكفر.

قيل له: هو معصية؟ قال: وأي شيء من المعصية أكثر من الطلاق إذا طلقها فقد أهلكها^(١).

عدم مسارعة الإمام أحمد في إيقاع الطلاق:

الإمام أحمد من خلال الروايات السابقة يرى أن الطلاق من أكبر المعاصي، لذا فهو لا يسارع في إيقاع الطلاق لسببين: أن الطلاق هلاك للزوجة وللأسرة، وأن الحكم بالسنونة يجرمها على الأول ويحلها لغيره وفيه ما فيه. وانظر لهذه الروايات:

قال عبد الله: سألت أبي عن رجل قال لامرأته انت طالق ان لم أجامعك اليوم وأنت طالق إن اغتسلت منك اليوم؟

قال أبي بصري العصر ثم يجامعها فإذا غابت الشمس اغتسل إن لم يكن أراد بقوله اغتسلت يريد الجامعة^(٢).

وقال عن طلاق الوالدين: "ولا يلزمه أن يطلقها على معنى الإيجاب لأن طلاق المرأة الصالحة ليس من بر الوالدين في شيء"^(٣). وقد رد الإمام أحمد على من استدل عليه بتطليق عمر لزوجته ابنة فقال: حتى يكون أبوك كعمر!

وطلاق السكران لا يقع عند أحمد قال في الإنصاف ٨ / ٤٣٤: "نقل الميموني كنت

(١) الروايتين والوجهين ١٤٤ / ٢.

(۲) مسائل عبد الله ۱/ ۳۶۲.

(٣) مسائل الكوسج ١٧٢٩/٤.

أقول يقع حتى تبينته فغلب علي أنه لا يقع. ونقل أبو طالب الذي لا يأمر بالطلاق إنها أتى خصلة واحدة والذي يأمر به أتى ثنتين حرما عليه وأحلها لغيره، ولهذا قيل إنها آخر الروايات" (١).

وأرشد كذلك إلى من يفتي بإرجاع الزوجة لزوجها قال أبو بكر الخلال أخبرني الحسين بن بشار المخرمي قال: سألتُ أحمد بن حنبل عن مسألة في الطلاق فقال: إن فعل حنث فقلت: يا أبا عبد الله اكتب لي بخطك فكتب لي في ظهر الرقعة قال: أبو عبد الله إن فعل حنث قلت: يا أبا عبد الله إن أفتاني إنسان يعني أن لا يحنث فقال: لي تعرف حلقة المدنيين؟ قلت: نعم قال: الحسين بن بشار وكانت للمدنيين حلقة عندنا في الرصافة في المسجد الجامع فإن أفتوني يدخل قال: نعم (٢).

نكاح المجوسيات:

قال ابن رجب - في الذيل على طبقات الحنابلة - وهو يذكر انفرادات ابن تيمية: والقول بإباحة وطء الوثنيات بملك اليمين.

وهو خلاف قول الإمام أحمد حيث قال: "المجوس لا تنكح لهم امرأة" (٣).

وهو بخلاف قول المذاهب الأربعة. قال الشعراني في الميزان: واتفقوا على أنه لا يجوز لمن يحل له نكاح الكفار وطء إمامهم بملك اليمين. خلافاً لأبي ثور فإنه قال: يجوز وطء جميع الإماء بملك اليمين على أي دين كن.

التزوج بدار الحرب:

قال عبد الله: قلت لأبي: فإن تزوج امرأة مسلمة؟

(١) وانظر: الفروع ٥/ ٢٨٤.

(٢) طبقات الحنابلة ١/ ١٤٠.

(٣) أحكام أهل الملل، للخلال ١/ ٢٤٤.

قال لا يعجبني أن يتزوج أيضا مسلمة إلا أن يجهد فيتزوج إن خاف الزنا ولا يطلب الولد^(١).

الاستمراء:

قال الحافظ ابن حجر في فتح الباري ٩/١١٢: "وقد أباح الاستمناء طائفة من العلماء، وهو عند الحنابلة وبعض الحنفية لأجل تسكين الشهوة".

وقال العلامة المرداوي: "لا يباح الاستمناء إلا عند الضرورة ولا يباح نكاح الإماء إلا عند الضرورة، فإذا حصلت الضرورة قدم نكاح الإماء ولا يحل الاستمناء كما قطع به في الوجيز وغيره، ونص عليه الإمام أحمد رحمه الله، وقال ابن عقيل في مفرداته الاستمناء أحب إلى من نكاح الأمة".

ثم قال: "حكم المرأة في ذلك حكم الرجل فتستعمل شيئاً مثل الذكر عند الخوف من الزنا وهذا الصحيح" (٢).

وقال العلامة ابن القيم: "إذا قدر الرجل على التزوج أو التسري حرم عليه الاستمناء بيده. قال ابن عقيل: "وأصحابنا وشيخنا - أبو يعلى - لم يذكروا سوى الكراهة لم يطلقوا التحريم". قال: "وإن لم يقدر على زوجة ولا سرية ولا شهوة له تحمله على الزنا حرم عليه الاستمناء لأنه استمتاع بنفسه. والآية تمنع منه وإن كان متردد الحال بين الفتور والشهوة ولا زوجه له وله أمة ولا يتزوج به كره ولم يحرم وإن كان مغلوباً على شهوته يخاف العنت كالأسير والمسافر والفقير جاز له ذلك نص عليه أحمد رضي الله عنه. وروي أن الصحابة كانوا يفعلونه في غزواتهم وأسفارهم" (٣).

(۱) مسائل، عبد اللہ ۹۴۱۔

(٢) الإنصاف ١٠ / ٢٥٢.

(٣) بدائع الفوائد ٥ / ١٣٠.

وقد فسر الإمام أحمد قوله تعالى: ﴿فَمَنْ ابْتَغَى وَرَاءَ ذَلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْعَادُونَ﴾ [المؤمنون: ٧] بالزنا وليس بالاستمناء^(١).

مسائل في زينة المرأة:

هل يحرم تحمير وتشقير وجه المرأة للزينة وهل يحرم إزالة شعر وجهها كما يفتي كثير من السلفية المعاصرة دون النظر إلى نصوص الحنابلة؟! قال العلامة المرداوي شيخ الحنابلة في عصره في الإنصاف: "ولا بأس بالقراصل، وتركها أفضل، وعنه هي كالوصل بالشعر، إن أشبهه كصوف. وقيل: يكره، ولا بأس بما يحتاج إليه لشد الشعر، وأباح ابن الجوزي النص وحده.

وحل النهي على التدليس، أو أنه شعار الفاجرات، وفي الغنية وجه يجوز النص بطلب الزوج.

ولها حلقة وحفه^(٢) نص عليهما، وتحسينه بتحميم ونحوه... ووجه في الفروع وجهها بإباحة تحمير ونقش وتطريف بإذن زوج فقط."

ثم قال المرداوي: "وعمل الناس على ذلك من غير نكير"^(٣).

أما عن حلق المرأة لشعر وجهها فقال البهوتي في شرح المنتهى: "وللمرأة حلق وجهها، وحفه وتحسينه بتحميمه ونحوه. وكرهه أحمد لرجل ويكره له التحذيف"^(٤).

(١) الجامع لعلوم الإمام أحمد ١٣/٤٧٨.

(٢) أي الوجه، وقد حرم بعض السلفية المعاصرة على المرأة أن تخلق شيئاً من شعر جسمها سوى شعر العانة، واعتبروه من تغيير خلق الله!!

(٣) الإنصاف ١/١٢٧. وانظر الفروع ١/١٠٧.

(٤) شرح المنتهى ١/٤٦.

وأما وصل شعرها بشعر غير آدمي مباح - كصوف - قال البهوتي: "وصل الشعر بغيره لا يجرم لأنه لا تدليس فيه بل فيه مصلحة من تحسين المرأة لزوجها من غير مضرة ويكره ما زاد عما يحتاج إليه وتصح الصلاة مع وصل الشعر بشعر طاهر لا بنجس"^(١).

فينبغي أن نفرق بين ما فيه تحريم صريح وما ليس فيه تحريم، فالنمص والوشر ووصل الشعر بشعر آدمي لا خلاف في تحريمه، إلا النمص فجوزاه بعض الحنابلة بطلب الزوج فقط، والأحوط تركه.

وأما حف الوجه وتحميمه^(٢) للمرأة فجائز في المذهب. كذلك وصل الشعر بشعر غير آدمي مباح إذا كان بطلب الزوج.

وينبغي أن يفرق شيوخ السلفية المعاصرة بين مقام الفتوى ومقام التورع والزهد، فقد فرق الحنابلة بينهما فيقولون في بعض المسائل المذهب في الفتوى كذا، والتورع العمل بكذا^(٣).

هل يجب تغطية المرأة لوجهها؟

عن الإمام أحمد في ذلك روايتان قال العلامة المرداوي: "الصحيح من المذهب أن الوجه ليس بعورة وعليه الأصحاب وحكاه القاضي إجماعاً وعنه الوجه عورة أيضاً قال الزركشي أطلق الإمام أحمد القول بأن جميعها عورة"^(٤) وهو محمول على ما عدا الوجه أو على غير الصلاة"^(٥) ثم قال: "صرح المصنف أن ما عدا الوجه والكفين عورة وهو

(١) شرح المنتهى ٤٦/١.

(٢) إذا كان تشقير الوجه جائزاً عند الحنابلة فكذلك تشقير الخواجب.

(٣) انظر: مطالب أولى النهى ١٠/٣.

(٤) ولم يرد عن أحمد وجوب ستر الوجه.

(٥) الإنصاف ١/٥٢.

صحيح وهو المذهب وعليه الأصحاب وحكاه بن المنذر إجماعاً في الخمار واختار الشيخ تقي الدين - ابن تيمية - أن القدمين ليسا بعورة أيضاً، قلت وهو الصواب " اهـ .

وما رجحه المرداوي هو الصحيح من المذهب فقد ذكر أبو بكر عبد العزيز قول أحمد في رواية عبد الله رواية عن النبي ﷺ: إذا بلغت الحيض فلا تكشف إلا وجهها ويديها. ونقل جعفر في الرجل عنده الأرملة واليتيمة لا ينظر وأنه لا بأس بنظر الوجه بلا شهوة^(١).

ومع ذلك فلا يجوز النظر إليها لغير حاجة أو لشهوة. صرح القاضي في الجامع أنه لا يجوز النظر إلى المرأة الأجنبية لغير حاجة، ثم قال النظر إلى العورة محرم وإلى غير العورة مكروه^(٢).

وقد ذكر بعض الحنابلة أن وجوب تغطية الوجه خاص بنساء النبي ﷺ قال ابن مفلح في الفروع ١١٠/٥: "وفي مسائل الأثرم أنه قال لأبي عبد الله حديث نبهان عندك لأزواج النبي ﷺ وحديث فاطمة لسائر الناس فقال نعم أو أظهر استحسانه ولم يقل نعم.

وقد قال بعض الفقهاء فرض الحجاب مختص بهن فرض عليهن بلا خلاف في الوجه والكفين لا يجوز كشفهما لشهادة ولا غيرها ولا يجوز إظهار شخصوهن".

وأما حديث نبهان فقد رواه الإمام أحمد وأبو داود ١٠٩/٤ برقم ٤١١٤ بإسناده عن نبهان مولى أم سلمة عن أم سلمة قالت: كنت عند رسول الله - ﷺ - وعنده ميمونة فأقبل ابن أم مكتوم وذلك بعد أن أمرنا بالحجاب فقال النبي - ﷺ - «احتجبا منه». فقلنا يا رسول الله أليس أعمى لا يبصرنا ولا يعرفنا؟ فقال النبي - ﷺ - «أفعميا وان ألتما تبصرانه».

ثم قال أبو داود: (هذا لأزواج النبي - ﷺ - خاصة^(٣)) ألا ترى إلى اعتداد فاطمة

(١) انظر: الفروع ١٠٩/٥، الإنصاف ٢٣/٨.

(٢) الإنصاف ٢٨/٨.

(٣) وقد أفتى بعض من يتسب لأهل الحديث في هذا العصر به لجهله بأنه خاص.

قال إسحاق: كما قال^(١).

قال المرداوي في الإنصاف ٨/ ١٥٥: "فهذا صحيح لازم، إن وفي به وإلا فلها الفسخ، هذا المذهب بلا ريب وعليه الأصحاب، وهو من مفردات المذهب^(٢)."

وسأحدث لاحقاً عن إنصاف الإمام أحمد بن حنبل للمرأة في مسائل عديدة.

هل يُحكم للرجل إذا وجد زوجته غير بكر؟

قال ابن هانئ: سألت أبا عبد الله عن الرجل يتزوج بالمرأة فيدخل بها ويقول: لم أجدها بكراً؟

قال أحمد: قد تذهب العذرة بالسورة وكثرة الحيض والتعنيس، لها المهر كاملاً إذا هو كرهها^(٣). فانظر إلى هذه المعرفة الدقيقة للإمام أحمد.

سادساً: مسائل فقهية تعتبرها السلفية المعاصرة من الشرك؟

البناء على قبور الأنبياء والصالحين:

اشتد الخلاف بين السلفية الوهابية ومخالفهم من المذاهب الأخرى في حكم البناء على القبور، فمن محرم لذلك مطلقاً - وعده من الشرك - إلى مشروع لذلك مطلقاً - وعده قرينة من القربات المستحبة - والحق أن الخلاف في ذلك بين أهل المذاهب بل عند أهل كل مذهب تجد خلافاً فيه، وقد وجدت تفريقاً دقيقاً عند جماعة من الحنابلة وغيرهم يجمع بين الأدلة والأقوال ويحل الخلاف والإشكال.

وخلاصة الحكم فيه التفريق بين البناء الذي له حكم المساجد أي الذي تقام فيه

(١) مسائل الكوسج ١٠٥٣.

(٢) راجع: المحرر ٢/ ٢١٣، المبدع ٧/ ٨٠، الكافي: ٣/ ٥٥.

(٣) مسائل ابن هانئ ١٠٤٨.

الصلوات والبناء الذي لا تقام فيه الصلوات كالحجرة والغرفة، فالبناء الأول - المسجد - محرم مطلقاً اتباعاً لنص الحديث الصحيح «لَعَنَ اللَّهُ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ»^(١). وهذا الحديث على ظاهره ويجب الأخذ به. والثاني جائز - مع الكراهة عند بعضهم - قال البهوتي في الكشف: (ويكره البناء عليه أي: القبر سواء لاصق البناء الأرض أو لا ويحرم اتخاذه المسجد عليها). وهذا رأي المجد ابن تيمية وابن عقيل وابن حزم وابن تميم والسامري. وهو رأي ابن راهويه إذا لم يكن للتعظيم.

وأقوى دليل عليه إجماع الأمة على جواز دفن النبي عليه الصلاة والسلام في حجرة عائشة ثم إدخال الحجرة في المسجد. وكان من أدخله الخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز ومعه الفقهاء العشرة وأبناء الصحابة. قال الطبري في تاريخه: "قال محمد بن عمر وحدثني موسى بن يعقوب عن عمه قال رأيت عمر بن عبد العزيز يهدم المسجد ومعه وجوه الناس القاسم وسالم وأبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة وخارجة بن زيد وعبد الله بن عبد الله بن عمر".

وقال ابن كثير في البداية والنهاية: "فجمع عمر بن عبد العزيز وجوه الناس والفقهاء العشرة وأهل المدينة وقرأ عليهم كتاب أمير المؤمنين الوليد، فشق عليهم ذلك وقالوا: هذه حجر قصيرة السقوف، وسقفوها من جريد النخل، وحيطانها من اللبن، وعلى أبوابها المسوح، وتركها على حالها أولى لينظر إليها الحجاج والزوار والمسافرون، وإلى بيوت النبي (ﷺ) فينتفعوا بذلك ويعتبروا به"^(٢)، ويكون ذلك أدعى لهم إلى الزهد في الدنيا". ثم اقتنع الفقهاء العشرة بذلك وساعدوه في الهدم"^(٣). وقد أقر ابن تيمية

(١) أخرجه البخاري برقم ٤٢٥ ومواضع أخرى، ومسلم ٥٢٩.

(٢) فانظر إلى سبب كراهة بعضهم لذلك: لم يكن لأن إدخال القبر إلى المسجد من الشرك ولكن لكي تبقى على حالها فيتبرك الناس بالنظر إليها فيعتبرون ويزهدون.

(٣) أما ما قيل عن سعيد بن المسيب أنه كره ذلك فغير صحيح ولا مستند. قال ابن كثير في البداية والنهاية:

بدخول القبر إلى المسجد وأن فاعل ذلك هو عمر بن عبد العزيز ولم ينكر ذلك ولم يفت بإخراجه كما يفتي الحشوية الخوارج اليوم فقال في مجموع الفتاوى ١٤١/٢٧: "وكانت حجرة النبي ﷺ خارجة عن مسجده فلما كان في إمرة الوليد بن عبد الملك كتب إلى عمر بن عبد العزيز عامله على المدينة النبوية - أن يزيد في المسجد. فاشترى حجر أزواج النبي ﷺ وكانت شرقي المسجد وقبلته فزادها في المسجد فدخلت الحجرة إذ ذاك في المسجد وبنوها مسنمة عن سمت القبلة لئلا يصلي أحد إليها".

ولست في موضع لمناقشة الأدلة ففيها كلام طويل، ولكن قصدي هو بيان رأي بعض أئمة الحنابلة الذين قالوا بجواز بناء الحجرة والغرفة وما شابهها على القبور ومن أجلهم المجد ابن تيمية وابن عقيل حيث قال ابن مفلح: "وظاهر كلامهم لا يحرم البناء مباهاة ولا لقصد التمييز"^(١) وعن انتسب للإمام أحمد في الأصول ابن حزم قال بقولهم.

وهذه أقوالهم:

- أما الإمام أحمد فلم أجد عنه ما يصرح بتحريم البناء مطلقاً على القبور إلا إذا كان في مقبرة مسيلة^(٢).

"ويحكى أن سعيد بن المسيب أنكر إدخال حجرة عائشة في المسجد - كأنه خشي أن يتخذ القبر مسجداً - والله أعلم". وهذا ليس له إسناده ولا يعرف راويه ولذلك رواه بصيغة التمریض، فلا يخالف إجماع الفقهاء العشرة وأهل المدينة وإجماع الأمة من بعده. قال الشيخ أحمد الغماري في: "أجمع التابعون في عهد وجود كبار أئمتهم مثل عمر بن عبد العزيز والحسن وابن سيرين وفقهاء المدينة والكوفة والبصرة والشام وغيرها من أقطار الإسلام. ثم أجمعت الأمة بعدهم على إدخال بيته المشتتل على قبره داخل المسجد وجعله في وسطه. وإجماعهم حجة ولو كان ذلك منهياً عنه لاستحال أن تتفق الأمة في عصر التابعين على المنكر". إحياء المقبور من أدلة جواز بناء المساجد والقباب على القبور.

(١) الفروع ٢/٢١٣.

(٢) فقد سأله أبو طالب عمن اتخذ حجرة في المقبرة لغيره؟ قال لا يدفن فيها. قال ابن مفلح: "والمراد لا يختص بها وهو كغيره وجزم ابن الجوزي بأنه يحرم حفر قبر في مسيلة قبل الحاجة". الفروع ٢/٢١٣. فهذا هو ما ورد عنه.

وقد كانت المشاهد والقباب في عصره ومع ذلك لم ينكرها ولم يأمر بهدمها، وقد سئل عن زيارتها فأفتى بالجواز دون مبالغة، ولم يفتِ بهدمها مع أنه لا يجوز السكوت في معرض الحاجة إلى بيان خاصة - إن كان يعتقد أنها وسيلة للشرك. بل كلامه يدل على جوازها ومن ذلك:

١ - جواز زيارة المشاهد: قال سندي الخواتمي سألنا أبا عبد الله عن الرجل يأتي هذه المشاهد ويذهب إليها ترى ذلك؟ قال أما على حديث ابن أم مكتوم أنه سأل النبي أنه يصلي في بيته حتى يتخذ ذلك مصلى وعلى ما كان يفعل ابن عمر رضي الله عنهما يتبع مواضع النبي ﷺ وأثره فليس بذلك بأس أن يأتي الرجل المشاهد إلا أن الناس قد أفرطوا في هذا جدا وأكثروا فيه. وكذلك نقل عنه أحمد بن القاسم ولفظه سئل عن الرجل يأتي هذه المشاهد التي بالمدينة وغيرها يذهب إليها قال أما على حديث ابن أم مكتوم أنه سأل النبي أن يأتيه فيصل في بيته حتى يتخذ مسجداً، وعلى ما كان يفعله ابن عمر يتبع مواضع سير النبي وفعله حتى روي يصب في موضع ما فسئل عن ذلك فقال رأيت رسول الله يصب ههنا ماء قال أما على هذا فلا بأس.

قال ورخص فيه ثم قال ولكن قد أفرط الناس جدا وأكثروا في هذا المعنى فذكر قبر الحسين وما يفعل الناس عنده^(١). فالإمام ينكر المبالغة والإفراط. ٢ - عدم إنكار القباب على القبور فقد قال المروذي في الورع ص ٦٩: "قلت لأبي عبد الله فترى للرجل أن يعمل المغازل ويأتي المقابر فربما أصابه المطر فيدخل في بعض القباب فيعمل فيها؟ فقال: المقابر إنما هي أمر الآخرة وكأنه كره ذلك"^(٢).

فلو كان يرى أنها وسيلة للشرك لأمر بهدمها لأنه لا يجوز السكوت في معرض

(١) اقتضاء الصراط المستقيم ٣٠٥.

(٢) أي كره أن يدخل فيصنع فيه المغازل لأنها من عمل الدنيا وزيارة القبور لتذكر الآخرة.

الحاجة إلى بيان. وكيف ينكر الإمام أحمد القباب وهي موجودة منذ زمن الصحابة والتابعين، فقد بني على قبر عثمان قبة ولم ينكرها أحد قال ابن كثير في البداية والنهاية: "وأما موضع قبره: فلا خلاف أنه دفن بحش كوكب - شرقي البقيع - وقد بني عليه زمان بني أمية قبة عظيمة، وهي باقية إلى اليوم"^(١).

٣ - بناء الفسطاط لتعليم القبر: أما الإمام إسحق بن راهويه - صاحب الإمام أحمد - فقد فصل في المسألة. سأل الكوسج: أتكره أن يضرب على القبر فسطاط^(٢)؟ فقال: "إذا تخوف على نبش القبر فإن فعلوا فلا بأس، فأما للتعظيم فلا"^(٣).

وكلام ابن راهويه له دليل من فعل السلف من الصحابة والتابعين فإن أول من ضرب على قبره فسطاط هي زينب بنت جحش أم المؤمنين. روى عبد الرزاق في مصنفه ٤٣١ / ٣ عن محمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي قال: (أول فسطاط ضرب على قبر أحد من المسلمين على قبر زينب بنت جحش وكان يوما حاراً).

وقال الحافظ ابن حجر العسقلاني في الإصابة في تمييز الصحابة ١٠٤ / ٢: "وأخرج ابن سعد عن الواقدي بسنده إلى ثعلبة بن أبي مالك قال مات الحكم بن أبي العاص في خلافة عثمان فضرِب على قبره فسطاط في يوم صائف فتكلم الناس في ذلك فقال عثمان قد ضرب في عهد عمر على زينب بنت جحش فسطاط فهل رأيتم عائبا عاب ذلك".

أما البناء فالمذهب عند الحنابلة التفصيل فلا يحرم إلا بناء المساجد وبياح بناء الحجرة والبيت مع الكراهة - عند بعضهم - قال في الإنصاف ٥٤٩ / ٢: (وأما البناء عليه:

(١) وانظر: ابن النجار في تاريخ المدينة المسمى بالدرة الثمينة، ص ٢٣٣.

(٢) بيت من شعر.

(٣) مسائل الكوسج ٧٩٩.

فمكروه، على الصحيح من المذهب، سواء لاصق البناء الأرض أم لا. وعليه أكثر الأصحاب. قال في الفروع: أطلقه أحمد، والأصحاب). وقال في المغني: (ويكره البناء على القبر)^(١).

قال البهوتي في الكشف: (ويكره البناء عليه أي القبر، سواء لاصق البناء الأرض أو لا ويحرم اتخاذ المسجد عليها)^(٢).

وقد ذهب جماعة من الحنابلة إلى التفريق كما قلنا ومنهم السامري وابن عقيل والمجد ابن تيمية (الجد وهو مقدم في المذهب على حفيده أحمد) وابن تميم إلى جواز بناء القبة والبيت والحظيرة والحجرة - ولم يميزوا المسجد - على القبر بشرط أن يكون ذلك في ملكه كي لا يضيق على المسلمين.

قال المرداوي في الإنصاف: "وقال صاحب المستوعب، والمجد، وابن تميم، وغيرهم: لا بأس بقبة وبيت وحظيرة في ملكه"^(٣). وقدمه في مجمع البحرين، لكن اختار الأول. وقال المجد: يكره ذلك في الصحراء، للتضييق والتشبيه بأبنية أهل الدنيا. وقال في المستوعب: ويكره إن كان في مسبلة"^(٤). وقال العلامة ابن عقيل قال: "القبة والحظيرة والترتبة، إن كان في ملكه فعل ما شاء، وإن كان في مسبلة كره للتضييق بلا فائدة. ويكون استعمالاً للمسبلة فيما لم توضع له"^(٥).

(١) ٣٨٢/٢

(٢) ١٣٩/٢

(٣) ويتضح هذا التفريق في ما قاله الرحيباني في مطالب أولي النهى في باب الوقف: "ولا يصح الوقف أيضاً على بناء مسجد على القبر ولا وقف بيت فيه قبور مسجداً". فقد فرق بين الوقف على بناء مسجد على قبر وبين جعل بيت فيه قبور مسجداً. فالأول باطل قطعاً أما مجرد أن يوجد في البيت قبر فلا يحرم ولكن يحرم تحويل هذا البيت مسجداً ولذلك بطل الوقف لحرمة.

(٤) انظر: الإنصاف ٥٥٠/٢، والفروع ٢١٣/٢.

(٥) المرجع السابق.

١٣٩/٢: "قال أبو حفص تحرم الحجرة بل تهدم، وهو أي: القول بتحريم البناء في المسبلة الصواب".

وكلام تقي الدين ابن تيمية يشير إليه قال ابن مفلح: "وقال شيخنا من بنى ما يختص به فيها فهو غاصب، وهذا مذهب الأئمة الأربعة وغيرهم^(١). ولم يذكر ابن مفلح عنه غيره^(٢). ومفهومه أن من بنى في ملكه فليس بغاصب. ويُستدل لذلك باتفاق العلماء على جواز الدفن في البيوت. قال الحافظ ابن رجب في فتح الباري ٤٣١/٢: "وأكثر العلماء على جواز الدفن في البيوت، ووصى يزيد بن عبد الله بن الشخير أن يدفن في داره، فدفن فيها، وشهد الحسن جنازته، ولم ينكر ذلك أحد". أقول بناء على ما سبق: الذي أراه حرمة بناء المساجد على القبور وحرمة تعظيمها وإعلائها وحرمة السجود لها أو عندها وحرمة الطواف حولها، للأدلة على ذلك. وهذا ما عليه جمهور الفقهاء قال ابن حجر الهيتمي في الزواج عند ذكره للكبائر: "اتخاذ القبور مساجد، وإيقاد السرج عليها، واتخاذها أوثاناً، والطواف بها، واستلامها، والصلاة إليها". ولكن يجوز بناء ما ليس في معنى المساجد كالحجرة والقبة والغرفة كما قال جمع من الحنابلة أجلهم المجد ابن تيمية وابن عقيل وابن حزم. والله أعلم.

فالأولى - جمعاً للآراء والأخبار ودرءاً للفتن والأضرار - تحويل المساجد التي على القبور من مساجد إلى بناء ليس له حكم المسجد كالحجرة والقبة - وهذا هو الصواب الموافق للأدلة. والله أعلم.

هل يستحب اتخاذ آثار النبي ﷺ ومواضع صلواته مصلى يصلى فيه؟

قال الحافظ ابن رجب الحنبلي في فتح الباري ٣٨٤/٢: "وفي هذا: استحباب اتخاذ

(١) انظر: الفروع ٢/٢١٣.

(٢) ومعلوم أن آخر آراء ابن تيمية هي ما ذكره ابن مفلح.

آثار النبي - ﷺ - ومواضع صلواته مصلى يصلى فيه. وقد ذكر ابن سعد، عن الواقدي، أن بيت عتبان الذي صلى فيه النبي - ﷺ - يصلى فيه الناس بالمدينة إلى يومه ذاك.

ويشهد لهذا المعنى - أيضاً - : قول عمر - رضي الله عنه - للنبي ﷺ: ألا نتخذ من مقام إبراهيم مصلى؟ فترلت: ﴿وَأَتَّخِذُوا مِن مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾ [البقرة: ١٢٥].

هل تكره القراءة على القبر؟

لا تكره القراءة على القبر ولا في المقبرة كما قال البهوتي في الكشف ولكن يكره عند الإمام أحمد إذا صار ذلك أمراً راتباً في أوقات مخصوصة. وأما قصة الإمام أحمد مع الرجل الذي كان يقرأ على القبر فلا تصح لأنها مروية بطريق مجاهيل.

وقد روى الخلال في كتاب القراءة على القبور صفحة ٦، عن الحسن بن الهيثم البزاز، قال: «رأيت أحمد بن حنبل يصلي خلف رجل ضرير يقرأ على القبور».

وعن الشعبي قال: «كانت الأنصار إذا مات لهم الميت اختلفوا إلى قبره يقرءون عنده القرآن».

وعن الحسن بن الصباح الزعفراني يقول: «سألت الشافعي عن القراءة عند القبر فقال: لا بأس به».

زيارة قبر النبي ﷺ للرجال والنساء:

يسنّ زيارة قبر النبي عليه الصلاة والسلام. قال الرحيباني في مطالب أولي النهى ٢/ ٤٤٠: "وسنّ زيارة قبر النبي ﷺ وقبري صاحبيه) أبي بكر وعمر (رضي الله تعالى عنهما) لحديث الدارقطني عن ابن عمر مرفوعاً: «من حج فزار قبري بعد وفاتي فكأنما زارني في حياتي». وعن أبي هريرة مرفوعاً: «ما من أحد يسلم علي عند قبري إلا رد الله علي روحي حتى أرد عليه السلام». قال أحمد: وإذا حج الذي لم يحج قط - يعني: من غير

طريق الشام لا يأخذ على طريق المدينة، لأنني أخاف أن يحدث به حدث، فينبغي أن يقصد مكة من أقصر الطرق، ولا يتشاغل بغيره، وإن كان تطوعاً بدأ بالمدينة".

استحباب السلام على النبي ﷺ:

ويستحب له السلام على النبي ﷺ وعلى صاحبيه رضي الله عنهما قال الآجري الحنبلي:

سأل رجل نافعاً: هل كان ابن عمر يسلم على القبر؟ قال: نعم، لقد رأيته مائة مرة أو أكثر من مائة مرة كان يمر فيقوم عنده فيقول: السلام على النبي ﷺ، السلام على أبي بكر، السلام على أبي".

استقبال القبر عند الدعاء:

أما عن استقبال القبر عند الدعاء فهي مسألة جزئية خلافية في المذهب لا يجوز أن تُجعل من مسائل الشرك، فقد روى الآجري في الشريعة بسنده عن تلميذ الإمام أحمد إبراهيم الحربي أن الزائر لقبر النبي ﷺ يستدبر القبلة ويستقبل القبر عند السلام والدعاء. قال عن ابن مخلد قال: قرأت على إبراهيم الحربي كتاب المناسك؛ قال: فتولي ظهرك القبلة وتستقبل وسطه، وتقول: السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته، وذكر السلام والدعاء، قال: ثم تتقدم على يسارك قليلاً وقل: السلام عليك يا أبا بكر وعمر وذكر الحديث.

يكره زيارة المرأة للقبور ولا يحرم:

على الصحيح من المذهب ويسنّ زيارة المرأة لقبر النبي ولا تكره قال البهوتي: "وتكره زيارة القبور للنساء لما روت أم عطية قالت: نهينا عن زيارة القبور ولم يعزم علينا" متفق عليه. (فإن علم - أنه يقع منهن محرم؛ حرمت زيارتهن القبور وعليه يحمل قوله: ﷺ

«لعن الله زورات القبور» رواه الخمسة إلا النسائي، وصححه الترمذي، غير قبر النبي ﷺ وقبري صاحبيه) أبي بكر وعمر رضي الله عنهما فيسن زيارتها للرجال والنساء، لعموم الأدلة في طلب زيارته ﷺ^(١).

تحريم الطواف بالقبور:

يحرم الطواف بالقبور وهو من الكبائر التي لا يجوز التهاون فيها^(٢). قال الرحيباني: "يحرم طواف بها - أي القبور - خلافاً لصاحب الإقناع حيث صرح بالكراهة، وفي موضع آخر صرح بالحرمة^(٣).

الذبح عند القبور:

من الكبائر التي لا يتهاون فيها الذبح عند القبور قال البهوتي في كشف القناع ١٤٩/٢: "ويكره الذبح عند القبر والأكل منه لخبر أنس «لا عقر في الإسلام» رواه أحمد بإسناد صحيح. قال في الفروع رواه أحمد وأبو داود وقال: قال عبد الرزاق "وكانوا يعقرون عند القبر بقرة أو شاة وقال أحمد في رواية المروزي: كانوا إذا مات لهم الميت نحروا جزورا فنهى ﷺ عن ذلك: وفسره غير واحد بغير هذا.... وفي معنى ذلك، أي: الذبح عند القبر الصدقة عند القبر فإن ذلك محدث وفيه رياء".

يكره تعلية القبور كثيرا:

قال في مطالب أولي النهى ٩١٠/١: (كره رفع قبر فوق شبر، لقوله ﷺ لعلي «لا تدع تمثالا إلا طمسته، ولا قبراً مشرفاً إلا سويته» رواه مسلم وغيره. والمشرف: ما رفع كثيراً، بدليل ما روي عن القاسم بن محمد "لا مشرفة، ولا لاطئة").

(١) كشف القناع ١٥٠/٢

(٢) ومما يحمد للسلفية المعاصرة إنكار مثل هذه المنكرات.

(٣) مطالب أولي النهى ٩١٣/١

الكوسج: أتكره أن يضرب على القبر فسطاط^(١)؟ فقال: "إذا تخوف على نبش القبر فإن فعلوا فلا بأس، فأما للتعظيم فلا"^(٢).

إهداء الثواب للميت وإهداء قراءة القرآن لأهل المقابر:

قال أبو بكر المروذي في الورع: سمعت أحمد بن حنبل يقول: إذا دخلتم المقابر فاقروا آية الكرسي وثلاث مرات قل هو الله أحد، ثم قولوا: اللهم اجعل فضله لأهل المقابر. وعند ابن تيمية يجوز إهداء ثواب العبادات إلى موتى المسلمين كما هو مذهب أحمد. قال الإمام أحمد: "الميت يصل إليه كل شيء من صدقة أو غيره"^(٣).

وقد نص على جواز الحج^(٤) والصدقة عنه وقراءة القرآن.

التسبيح بالخصى والسبحة^(٥):

مسألة السبحة هي كمسألة التسبيح بالخصى أو النوى، إذ لا اختلاف بينهما. وقد أجاز الإمام أحمد بن حنبل التسبيح بالخصى أو النوى.

سأل الكوسج الإمام أحمد: يسبح الرجل بالنوى؟ فقال أحمد: قد فعل ذلك أبو هريرة وسعد^(٦) - رضي الله عنهما - وما بأس بذلك. النبي - ﷺ - قد عدّ. قال إسحاق: كما قال.

وكيف يبدع الإمام أحمد التسبيح بالسبحة وقد كان من شيوخه من يسبح بها وهو

(١) بيت من شعر.

(٢) مسائل الكوسج ٧٩٩.

(٣) الوقوف للخلال ٢٣٨.

(٤) عند الامام أحمد يصح النيابة في الحج لغير القادر بشروط.

(٥) وقد توسعت فيها في فصل التصوف.

(٦) سيأتي تحريجهما في فصل التصوف

يحيى بن سعيد القطان من أعلم أهل الحديث في عصره. قال الذهبي: "قال ابن معين: وكان يحيى القطان يحيى معه بمسباح، فيدخل يده في ثيابه، فيسبح"^(١).

هل يكره الاجتماع على الذكر والدعاء وتذكر النعم^(٢):

الأصل عند إمامنا المجلد الإمام أحمد بن حنبل أن الاجتماع على الذكر والدعاء وتذكر نعم الله تعالى الجواز ولكن ما لم يتخذ عادة وسنة كما قال الخلال وابن تيمية.

روى أبو بكر الخلال في كتاب الأدب عن إسحاق بن منصور الكوسج أنه قال لأبي عبد الله: يكره أن يجتمع القوم يدعون الله ويرفعون أيديهم قال ما أكره للإخون إذا لم يجتمعوا على عمد إلا أن يكثرُوا. وقال إسحاق بن راهويه كما قال الإمام أحمد.

وقال المروزي سألت أبا عبد الله عن القوم يبيتون فيقرأ قارئ ويدعون حتى يصبحوا قال أرجو أن لا يكون به بأس.

هل يجوز الذهاب إلى تعزية أهل الميت والجلوس عندهم في العزاء؟

المسألة فيها خلاف لكن قال المروزي في الورع ص ٤١: ورأيت أبا عبد الله قد جاء يعزي رجلا وبارية على الباب فلم يقعد مع الناس على البارية وقعد على التراب".

فإن قال قائلهم: وماذا تصنع بحديث ابن ماجة عن جرير بن عبد الله البجلي قال: "كنا نرى الاجتماع إلى أهل الميت وصنعة الطعام من النياحة"^(٣) وقد صححه الألباني.

نقول: سئل إمامنا المجلد أحمد بن حنبل عن هذا الحديث قال: ما أرى لهذا الحديث أصلاً.^(٤) فمن أعلم بعلم الحديث والفقهاء الألباني أم إمام أهل السنة وإمام أهل الحديث.

(١) سير أعلام النبلاء ١٧ / ١٩٠

(٢) وقد توسعت فيها في فصل التصوف.

(٣) سنن ابن ماجة ١ / ٥١٤، برقم ١٦١٢.

(٤) مسائل أبي داود ١٨٦٧.

وقد كره الإمام أحمد صنع الطعام في العزاء كالعرس وهو من العادات المنكرة في المجتمعات فقال: "يكون الطعام لأهل الميت وأما أن يجمع عليهم مثل العرس فلا" (١).

قال ابن مفلح في الفروع ٢/ ٢٣٠: "ويكره تكرار التعزية نص عليه... ولا بأس بالجلوس بقرب دار الميت ليتبع الجنازة أو يخرج وليه فيعزيه فعله السلف".

وقال العلامة إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن مفلح الحنبلي في المبدع ٢/ ٢٨٦: "ويكره الجلوس لها، نص عليه واختاره الأكثر لأنه محدث مع ما فيه من تهيج الحزن وعنه الرخصة فيه قال الخلال سهل أحمد في الجلوس إليهم من غير موضع، قال ونقل عنه المنع وفيه وجه لا بأس فيه لأهل الميت دون غيرهم، وعنه لا بأس بالجلوس عندهم إذا خيف عليهم شدة الجزع، وأما المبيت عندهم فأكرهه لكن يستثنى منه الجلوس بقرب دار الميت ليتبع الجنازة أو يخرج وليه فيعزيه فعله السلف".

الذكر بأعداد كبيرة:

سئل ابن تيمية عمن هلل سبعين ألف مرة وأهداه للميت يكون براءة للميت من النار حديث صحيح؟ أم لا؟ وإذا هلل الإنسان وأهداه إلى الميت يصل إليه ثوابه أم لا؟ فقال: "إذا هلل الإنسان هكذا: سبعون ألفاً أو أقل منها أو أكثر وأهديت إليه نفعه الله بذلك وليس هذا حديثاً صحيحاً ولا ضعيفاً والله أعلم" (٢).

التبرك (٣):

قال عبد الله بن أحمد: رأيت أبي يأخذ شعرة من شعر النبي ﷺ، فيضعها على فيه يقبلها. وأحسب أني رأيت يضعها على عينه، ويغمسها في الماء ويشربه يستشفى به.

(١) الكوسج ٨٤٤.

(٢) الفتاوى الكبرى ٢٥/ ٣٨٥.

(٣) وقد توسعت في مثل هذه المسائل في باب التصوف.

ثم قال: "كان شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله يكتب على جبهته: ﴿وَقِيلَ يَتَّزِشْ أَبْلَغِي مَاءً لِكَوْنِكَ سَمَاءً أَقْلَعِي وَغِيضَ الْمَاءِ وَقُضِيَ الْأَمْرُ﴾ [هود: ٤٤] وسمعتة يقول: كتبها لغير واحد فبرأ فقال: ولا يجوز كتابتها بدم الراعف كما يفعله الجهال فإن الدم نجس فقال لا يجوز أن يكتب به كلام الله تعالى".

وأما الرقى التي فيها غير القرآن وفيها طلاسمة وتعازيم فهي محرمة وقد يقع فيها الشرك. وأما تعليق الرقى القرآنية والدخول فيها إلى أماكن الخلاء فمحرم لا يجوز، لأن فيه امتهاناً لكلام الله تعالى.

سابعاً: مسائل في السياسة الشرعية عند الإمام أحمد بن حنبل، وعلاقته بالحكام والسلاطين:

لقد تستر كثير من المداهنيين المعاصرين بالإمام أحمد فظن بعض الناس أن الإمام أحمد كان من شيوخ السلاطين ووعاظ القصور! وظن كثير من الناس أن الإمام أحمد كان معتزلاً في بيته لا يهتم لأمر المسلمين.

هل كان الإمام أحمد من علماء السلاطين؟

قال العلامة ابن مفلح: "كان الإمام أحمد رحمه الله لا يأتي الخلفاء ولا الولاة والأمراء ويمتنع من الكتابة إليهم وينهى أصحابه عن ذلك مطلقاً، وكلامه فيه مشهور. وقال مهنا سألت أحمد بن حنبل عن إبراهيم بن موسى الهروي فقال: "رجل وسخ فقلت ما قولك إنه وسخ؟ قال من يتبع الولاة والقضاة فهو وسخ" وكان هذا رأي جماعة من السلف وكلامهم في ذلك مشهور"^(١). ولقد لخص الإمام أحمد منزلة الحكام والسلاطين فكان يقول: إذا كان السلطان صالحاً فهو خير من صالحيّ الأمة، وإذا كان فاسقاً فصالحو الأمة خير منه"^(٢).

(١) الآداب الشرعية ٣/ ٤٥٧.

(٢) قوت القلوب ٢/ ٢١٠.

نحن فلا نكتب عنهم، قال القاضي أبو يعلى: وهذا محمول على طريق الورع لأن الجندي لا يتجنب المحرمات في الغالب^(١).

وقال يزيد بن هارون: "كنا عند أحمد فجاءه رجلان عليهما أقبية أظن أنهما جند فسألاه عن مسألة فلم يجيبهما"^(٢).

وقد حاول الخلفاء معه بكل حيلة حتى يستميلوه بالترغيب والترهيب فلم يقبل أن يجلس معهم ولا أن يراهم.

وكان يرد من هدايا السلطان كل شيء ولا يأخذ منه شيئاً. وكان يدرك جيداً معنى الهدية من السلطان فيقول: "خذ العطاء ما كان عطاء فإذا كان عَوْضاً عن دين أحدكم فلا يأخذه"^(٣).

وقد غضب عليه ثلاثة من الخلفاء - المأمون والمعتصم والواثق - فسجنوه وجلدوه ليوافقهم في بدعتهم فلم يقبل، ثم منعه من التحديث وأن يجلس إليه أحد وأمروه بالخروج من بغداد^(٤)، مع ملاحظته ومراقبة بيته وتفتيشه مراراً. ومع ذلك لم يرضخ لهم، ولم يأخذ بالتقية^(٥) فرحمة الله عليه ورضي عنه.

وعن محمد بن إبراهيم بن مصعب، وكان صاحب شرطة المعتصم أيام فتنة خلق

(١) المسودة لآل تيمية ١/ ٢٦٩.

(٢) طبقات الحنابلة ١/ ١١٠.

(٣) المسودة ١/ ٢٦٩.

(٤) أرسل له الواثق رسالة يقول فيها: لا يجتمعن إليك أحد، ولا تساكني بأرض ولا مدينة أنا فيها، فاذهب حيث شئت من أرض الله. فاخفى أبو عبد الله بقية حياة الواثق.

(٥) كان يقول إذا أجاب العالم تقية كيف سيتضح الحق للناس. وقال محمد بن إبراهيم البوشنجي: جعلوا يذكرون أبا عبد الله بالرقعة في التقية وما روي فيها. فقال: كيف تصنعون بحديث خباب: "إن من كان قبلكم كان ينشر أحدهم بالمنشار، لا يصده ذلك عن دينه" فأيسنا منه.

القرآن قال: ما رأيتم أحداً لم يداخل السلطان، ولا خالط الملوك، كان أثبت قلباً من أحمد يومئذ، ما نحن في عينه إلا كأمثال الذباب.

لم يكن الإمام أحمد بن حنبل منعزلاً عن الأحداث السياسية في عصره:

ولا يعني اعتزال الإمام أحمد للسلاطين أنه كان منعزلاً عن أحداث عصره ومعتزلاً في بيته لا يهتمه أمر المسلمين، فقد كان الإمام عارفاً بأحوال المسلمين في العراق وفي غيرها من البلدان، ففي فتنة بابك الخرمي الذي استباح الدماء والأعراض كان الإمام أحمد يرسل العلماء لإعلان الجهاد بالمال والنفس ولإغاثة المسلمين، ولم يكن ينتظر إذن السلطان في ذلك.

وقد سئل عن غزو بابك؟ فقال: ما أعرف أحدا كان أضّر على الإسلام منه الفاسق، وقال أبو بكر المروزي قال سمعت حسين الصائغ قال: لما كان من أمر بابك جعل أبو عبد الله يحرص على الخروج إليه وكتب معي كتابا إلى أبي الوليد وإلى البصرة يحرصهم على الخروج إلى بابك^(١). وكان مطلعاً على الفتوحات خارج دولة الإسلام ففي فتح عمورية استبشر وأحل المعتصم مما فعل من ضربه في الفتنة.

وكان مطلعاً على ما يحدث في سائر ديار المسلمين قال المروزي: "قلت لأبي عبد الله: إن رجلاً يخرج عياله إلى مصر ليرخص السعر؟ قال يخرج فلما كان بعد قال لي إن كان الرجل لم يخرج فقل له لا أرى أن تتجاوز بالذرية اليوم قد كان ذكر لي أن ثمَّ حركة في ناحية المغرب أخاف أن يكون قد جاء ما قال الأوزاعي إذا رأيتُم الرايات السود من قبل المشرق والرايات الصفراء من قبل المغرب فطُن الأرض يومئذ خير للمؤمنين" (٢).

(١) السنة للخلال ١٤٨/١.

(٢) الورع ١٣٢.

وكان إمامنا المبجل يذهب إلى الثغور ويجاهد بنفسه، وكان يشيع المجاهدين في الذهاب إلى الثغور ويحث على إعداد العدة للقتال. قال عيسى بن جعفر الوراق: سألت أحمد أيما أفضل عندك العمل بالسيف والرمح والفروسية أو الصلاة التطوع؟ قال: إذا كان ههنا يعني ببغداد فينال من هذا وهذا، وإذا كان بالثغر فاشتغاله بذلك أفضل من التطوع لأن الله تعالى يقول "وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل"^(١).

تنصيب الإمام فرض على الأمة كلها؟

قال المرداوي في الإنصاف ١٠ / ٣١٠: "نصب الإمام فرض كفاية، قال في الفروع فرض كفاية على الأصح، فمن ثبتت إمامته بإجماع أو بنص أو باجتهد أو بنص من قبله عليه وبخبر متعين لها حرم قتاله، وكذا لو قهر الناس بسيفه حتى أذعنوا له ودعوه إماماً". وقال الإمام أحمد: "لا بد للمسلمين من حاكم، أتذهب حقوق الناس؟!"^(٢) وهذا من فقه الإمام أحمد بالسياسة الشرعية.

وقال ابن تيمية في السياسة الشرعية: "يجب أن يعرف أن ولاية أمر الناس من أعظم واجبات الدين بل لا قيام للدين إلا بها فإن بني آدم لا تتم مصلحتهم إلا بالاجتماع لحاجة بعضهم إلى بعض ولا بد لهم عند الاجتماع من رأس حتى قال النبي صلى الله عليه وسلم: [إذا خرج ثلاثة في سفر فليؤمروا أحدهم] رواه أبو داود.. ولأن الله تعالى أوجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ولا تتم ذلك إلا بقوة وإمارة وكذلك سائر ما أوجبه من الجهاد والعدل وإقامة الحج والجمع والأعياد ونصر المظلوم وإقامة الحدود لا تتم إلا بالقوة والإمارة ولهذا روى: [أن السلطان ظل الله في الأرض] ويقال: [ستون سنة من إمام جائر أصلح من ليلة بلا سلطان] والتجربة تبين ذلك ولهذا كان السلف كالفضيل بن عياض وأحمد بن حنبل وغيرهما يقولون: لو كان لنا دعوة مجابة لدعونا بها للسلطان".

(١) طبقات الحنبلة ١ / ٢٤٦.

(٢) الأحكام السلطانية ٢٤، طبقات الحنبلة ٢ / ٣٣٩.

شروط الإمام الشرعي عند الإمام أحمد بن حنبل:

من شروط الإمام الشرعي الأساسية الإسلام والقرشية والإجماع عليه والقيام بأمر الناس^(١):

١ - الاسلام وعدم الوقوع في ناقض له:

بأن يكون من أبوين مسلمين، وأن يشتهر عند الثقات قيامه بالواجبات والفرائض كالصلاة والصيام. وأن لا يقع بأمر كفري بالقول أو الفعل أو الاعتقاد، كإنكار فرضية الصلاة أو الزكاة أو الجهاد، أو اعتقاد صحة الأديان الأخرى، أو تبديل أحكام الشريعة بأحكام وضعية مع القدرة على تطبيق الشرع.

٢ - القرشية:

نصوص الإمام أحمد في وجوب أن يكون الإمام من قريش كثيرة - وهو رأي الأئمة الأربعة وجهور الفقهاء - قال الإمام أحمد: "إن رسول الله قال "الأئمة من قريش" فلا يكون في غير قريش خليفة" وقيل له: الأئمة من قريش؟ قال نعم^(٢).

بل لا يقر أحمد بخلافة غيرهم ويعدها إمامة باطلة فقال: "والخلافة في قريش ما بقي من الناس اثنان ليس لأحد من الناس أن ينازعهم فيها ولا يخرج عليهم ولا نقر لغيرهم بها إلى قيام الساعة..."^(٣). فهل يكون تولية غير القرشي بدعة؟!

وقد تابع الحنابلة إمامهم المجلد فقال البرهاري: "والخلافة في قريش إلى أن ينزل عيسى بن مريم عليه السلام"^(٤).

(١) وليس من شروطه الأساسية أن يكون عالماً مجتهداً خبيراً بصيراً...

(٢) السنة للخلال ٩٦/١.

(٣) طبقات الحنابلة ٢٦/١.

(٤) شرح السنة ٢٩.

أصول السنة: "ومن خرج على إمام من أئمة المسلمين، وقد كان الناس اجتمعوا عليه^(١)، وأقروا له بالخلافة بأي وجه كان بالرضا أو بالغلبة فقد شقَّ هذا الخارج عصا المسلمين، وخالف الآثار عن رسول الله، فإن مات الخارج عليه مات ميتة جاهلية"^(٢).

وقال أبو بكر المروذي سمعت أبا عبد الله يأمر بكف الدماء وينكر الخروج إنكاراً شديداً"^(٣).

وقال الخلال: "وأخبرني علي بن عيسى قال سمعت حنبل يقول في ولاية الولاة اجتمع فقهاء بغداد إلى أبي عبد الله: أبو بكر بن عبيد وإبراهيم بن علي المطبخي وفضل بن عاصم فجاءوا إلى أبي عبد الله فاستأذنت لهم فقالوا يا أبا عبد الله هذا الأمر قد تفاقم وفشا يعنون إظهاره لخلق القرآن وغير ذلك، فقال لهم أبو عبد الله فما تريدون؟ قالوا: أن نشاورك في أنا لسنا نرضى بإمرته ولا سلطانه فناظرهم أبو عبد الله ساعة وقال لهم: عليكم بالنكرة بقلوبكم ولا تخلعوا يدا من طاعة ولا تشقوا عصا المسلمين ولا تسفكوا دماءكم ودماء المسلمين معكم. انظروا في عاقبة أمركم واصبروا حتى يستريح بر أو يستراح من فاجر ودار في ذلك كلام كثير لم أحفظه ومضوا"^(٤).

وقد علل الإمام أحمد حرمة الخروج على الإمام الشرعي بأنه خلاف الأخبار وفيه تسفك الدماء وتنتهك الأعراض فقال: "الدماء الدماء لا أرى ذلك ولا أمر به الصبر على ما نحن فيه خير من الفتنة يسفك فيها الدماء ويستباح فيها الأموال وينتهك فيها المحارم أما علمت ما كان الناس فيه يعني أيام الفتنة"^(٥). وأن بقاء الفتنة خاصة أحسن من أن تصير فتنة عامة.

(١) فقد اشترط اجتماع المسلمين عليه.

(٢) طبقات الحنابلة ١/ ٢٤٤.

(٣) السنة للخلال ١/ ١٣٩.

(٤) السنة ١/ ١٣٣.

(٥) السنة للخلال ١/ ١٣٢.

عمر بن سعد بن أبي وقاص؟ قال أحمد: لا ينبغي أن يحدث عنه، لأنه صاحب الجيوش وصاحب الدماء، هو الذي شهد مقتل حسين بن علي^(١).

ومنهم الحجاج الثقفي قال الإمام أحمد: كان الحجاج بن يوسف رجل سوء. وقال: كان قتالاً للأَنْفُس^(٢). فلا يحرم عند الإمام أحمد ذكر مساوئ الأمراء والسلطين إذا كان لحاجة شرعية.

التغيير باليد لا يعد من الخروج:

قال الحافظ ابن رجب في جامع العلوم والحكم ٣٢٢: "بأن التغيير باليد لا يستلزم القتال وقد نص على ذلك أحمد أيضاً في رواية صالح فقال التغيير باليد ليس بالسيف والسلاح فحيثُذَّ جهاد الأمراء باليد أن يزيل بيده ما فعلوه من المنكرات مثل أن يريق خمرهم أو يكسر آلات اللهو التي لهم أو نحو ذلك أو يبطل بيده ما أمروا به من الظلم إن كان له قدرة على ذلك وكل ذلك جائز وليس هو من باب قتالهم ولا من الخروج عليهم الذي ورد النهي عنه فإن هذا أكثر ما يخشى منه أن يقتله الأمراء وحده وأما الخروج عليهم بالسيف فيخشى منه الفتن التي تؤدي إلى سفك دماء المسلمين".

هل يجوز أن يكون للأمة أكثر من إمام عند الحنابلة؟

قال ابن حمدان شيخ الحنابلة في نهاية المبتدئين ٦٣: "ولا تنعقد لأكثر من واحد... فإذا عقدت لاثنتين فهي للأول عقداً". وقد حكى إمام الحرمين الجويني الإجماع على ذلك فقال في الارشاد ٤٢٥: "ذهب أصحابنا الى منع عقد الامامة لشخصين في طرفي العالم... وقد حصل الإجماع عليه" ثم حكى احتمالاً بالجواز في إقليمين متباعدين كالأندلس وخراسان لثلاث تتعطل حقوق الناس.

(١) المنتخب، ٣٤.

(٢) المنتخب من علل الخلال ٣٥.

والمفسدات ومن يبيع النبيذ وضرب دراهم تقع بها المعاملة عوض القراضة فتقدم الخليفة بذلك فهرب المفسدات وكبست الدور وأريقت الأنبذة... (١).

وما أحسن أن يكون في بلاد المسلمين هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر كما توجد في بلاد الحرمين، ولكن لإنكار ما هو متفق عليه - كدور الزنا والخمور وسب الدين - لا الأمور الخلافية أو الصغيرة ككشف المرأة لوجهها وعدم إطلاق الرجل للحية.

لا يبقى دينان بجزيرة العرب:

قال عبد الله ابن الإمام أحمد: "وسمعت أبي يقول حديث النبي ﷺ "لا يبقى دينان بجزيرة العرب" تفسيره ما لم تكن به فارس والروم، وقال الأصمعي كل ما كان دون أطراف الشام" (٢).

بناء الكنائس وبيع الخمور وإظهار الصليب:

ولا يجوز عند إمامنا المجلد بناء الكنائس في أرض العرب ولا إظهار بيع الخمور في بلاد المسلمين. قال عبد الله: سألت أبي لأهل الزمة أن يحدثوا الكنائس في أرض العرب وهل ترى لهم أن يزيدوا في كتابتهم التي صالحوا عليها؟

فقال: لا يحدثوا في مصر مصرته العرب كنيسة ولا بيعة ولهم ما صالحوا عليه فإن كان في عهدهم أنهم يزيدون في الكنائس فلهم وإلا فلا وما أنهدم فلهم أن يبنوها. وقال عبد الله: سألت أبي هل ترى لأهل الزمة أن يدخلوا الخمر في مدائن المسلمين ظاهرا؟

(١) طبقات الحنابلة ١/ ١٢. وأكثر الفتن التي ذكرها ابن الأثير في الكامل عن الحنابلة كانت لإنكار المنكرات والمفاسد ومن يقرأ بعين الإنصاف يدرك ذلك.

(٢) مسائل عبد الله، ١٦٠٩.

فقال: ليس لهم أن يظهروا بيع الخمر ولا يدخلوه إلا أن يكون في صلحهم^(١).

وقال الكوسج: قلت للنصارى أن يظهروا الصليب، أو يضربوا بالناقوس؟ قال: ليس لهم أن يظهروا شيئاً لم يكن في صلحهم. قال إسحاق: ليس لهم أن يظهروا الصليب أصلاً؛ لما نهى عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) عن ذلك، ويقولون: إن إظهارنا الصليب إنما هو دعاء ندعوكم إلى ديننا، فيمنعون أشد المنع^(٢).

وأما من أظهر لبس الصليب قال ابن مفلح: "وفي الفصول إن شهد عليه بأنه كان يعظم الصليب مثل أن يقبله ويتقرب بقربانات أهل الكفر ويكثر من بيعهم وبيوت عباداتهم احتمل أنه ردة لأن هذه أفعال تفعل اعتقاداً ويحتمل أن لا يكون اعتقاداً لأنه قد يفعل ذلك تودداً أو تقية لغرض الحياة الدنيا والأول أرجح لأن المستهزئ بالكفر يكفر"^(٣).

الاستعانة بالكفار وأهل الذمة في المعارك والحروب:

خلط بعض السلفية المعاصرة في هذه المسألة خلطاً عجيباً ومقصوداً مما أدى إلى ويلات ونكبات في الأمة بسبب فتواه، والإمام أحمد ما أجاز الاستعانة بالمشرك مطلقاً وإنما ورد عنه جواز الاستعانة بالذمي فقط وللحاجة. والذمي هو من يعيش في دار الإسلام ويدفع الجزية لهم. وأما الحربي كالصليبي الذي جاء لاحتلال بلاد المسلمين ونهب ثرواتهم فلا ذمة له.

- روى الإمام أحمد بإسناده عن عبد الرحمن بن حبيب قال: أتيت رسول الله ﷺ وهو يريد غزوة أنا ورجل من قومي ولم نسلم فقلنا: إنا لنستحيي أن يشهد قومنا مشهدا

(١) مسائل عبد الله ١/ ٢٦٠.

(٢) المسائل ٣٣٣٦.

(٣) الفروع ٦/ ١٦١.

لا نشهده معهم قال: فأسلمتما؟ قلنا: لا قال: فإننا لا نستعين بالمشركون على المشركون قال: فأسلمنا وشهدنا معه^(١).

- قال الكوسج في المسائل ٢٧٥٠: قلت: أهل الذمة يغزون مع المسلمين أيهم لهم؟

قال أحمد: الغالب على أن لا يستعان بمشرك.

- وسأل ابن هانئ الإمام أحمد عن القوم من أهل الذمة يغزون مع المسلمين، هل يضرب لهم بسهم؟ وكيف إن كانوا مستأمنين هل لهم سهم؟ قال: من شهد الواقعة منهم أسهم له^(٢).

- وقد حرم الإمام أحمد الاستعانة بهم فيما هو أقل من الحروب والمعارك. سأل أبو طالب عن مثل الخراج فقال لا يستعان بهم في شيء^(٣).

- وحرم إمامنا أن يقاتل الأسير معهم إن لم يخف على نفسه. قال نعيم بن ناعم أبو حاتم: سألت أحمد عن أسير في أيدي العدو فجاء العدو عدو لهم يقاتل معهم؟ قال: إن خاف على نفسه أو قالوا له إن قاتلت معنا نخلي سبيلك يقاتل معهم قلت: لم يخف ولم يقولوا له نخلي سبيلك؟ قال: في نفسي منه شيء^(٤).

قال ابن قدامة في المغني ٨ / ٤١٤: "ويشترط أن يكون من يستعان به حسن الرأي في المسلمين، فإن كان غير مأمون عليهم لم تجز الاستعانة به، لأننا إذا منعنا الاستعانة بمن لا يؤمن من المسلمين مثل المخذل والمرجف فالكافر أولى".

(١) مسند الإمام أحمد برقم ١٥٨٠١.

(٢) مسائل ابن هانئ ٢ / ١١١ برقم ١٦٤٩.

(٣) الإنصاف ٤ / ١٤٣.

(٤) طبقات الحنابلة ١ / ٣٨٩.

فماذا نقول اليوم: فيمن لبس البدلة العسكرية الصليبية من شيوخ السلفية المعاصرة وقاتل المسلمين تحت راية الصليبيين في العراق!

فضل الجهاد عند الإمام أحمد:

للجهاد في سبيل الله مكانة كبيرة عند الإمام أحمد بن حنبل فقد كان يذهب إلى الثغور ويجاهد بنفسه قال عبد الله بن أحمد، يقول: خرج أبي إلى طرسوس، ورابط بها وغزا. وكان يحث على الرباط فعنده المقام بالثغر أفضل من المقام بمكة. فقد سئل المقام بالثغر أفضل من المقام بمكة؟ فقال: إي والله. وأفتى بتخفيف الصلاة عند النفير للجهاد فسئل عن الرجل يسمع النفير وتقام الصلاة؟ قال: يصلي ويخفف^(١).

وقال البهوتي في الكشف ٣/ ٣٨: "وأفضل ما يتطوع به الجهاد، قال أحمد لا أعلم شيئاً من العمل بعد الفرائض أفضل من الجهاد، والأحاديث متظاهرة بذلك، والرباط بأشد الثغور خوفاً أفضل لأنهم أحوج والمقام به أنفع".

وكان يحث الناس للخروج لإغاثة المسلمين. سألت أحمد بن حنبل قلت: النفير يجيء أ يخرج الرجل من غير أن يأذن له أبواه قال: إذا صح عنده أنهم قد جاءوا يخرج فيغيث المسلمين^(٢). وعن الإمام أحمد أنه قال لرجل: عليك بالثغر، عليك بقزوين، وكانت ثغراً.

وكان يرى أن الطائفة الناجية المنصورة هم كل من قاتل الروم والمشركين فقد سئل عن حديث الطائفة الناجية فقال: "هم أهل المغرب هم الذين يقاتلون الروم كل من قاتل المشركين فهو على الحق" وأهل المغرب هم أهل الشام كما قال معاذ بن جبل وأحمد بن حنبل وابن تيمية.

(١) طبقات الحنابلة ١/ ٢٣٣.

(٢) طبقات الحنابلة ١/ ٣٩١.

وكان أحمد يأمر بجهاد من استحل حرمات المسلمين، فقد كان يرأس العلماء لإعلان الجهاد بالنفس والمال وذلك في فتنة بابك الخرمي.

وكان يفتي برّد عدوان الأعداء بكل الطرق فكان يقول في الكفار إذا أحرقوا غلطنا فعلنا بهم ذلك لأنهم يكافؤون على أفعالهم وإلا فلا تحرق بيوتهم ولا يقطع شجرهم^(١). والسبب في ذلك كما قال: "أنه إذا قطع الشجر وحرق لم يجدوا - أي المسلمين - في الموضع الذي أحرق ما يأكلون ففيه مضرة فلهذا كره". وقال في مسائل الكوسج برقم ٢٧٦١: "قد يكون في مواضع لا يجدون منه بدًّا، فأما بالعبث فلا يحرق". وكان يفتي بجواز التنكيل بهم إن كان فيه ردعٌ لهم.

وقال ابن قدامة في المغني ٣٨٩/١٠: "وتجوز الخدعة في الحرب للمبارزة وغيره لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال: [الحرب خدعة] وهو حديث حسن صحيح". وقال: "وأمر الجهاد موكول إلى الامام واجتهاده ويلزم الرعية طاعته فيما يراه من ذلك.."

وكان أحمد يرى أن القائد يجب أن يكون ذا حيطة وشفقة وإن كان عنده شيء من الفسق قال أحمد: لا يعجبني أن يخرج مع الامام أو القائد إذا عرف بالهزيمة وتضييع المسلمين وإنما يغزو مع من له شفقة وحيطة على المسلمين فان كان القائد يعرف بشرب الخمر والغلول يغزى معه إنما ذلك في نفسه ويروى عن النبي صلى الله عليه وسلم: [إن الله ليؤيد هذا الدين بالرجل الفاجر]^(٢).

والجهاد عند الإمام أحمد لا يُلغى ولا يبطله جور جائر إلى يوم القيامة حيث قال:

(١) طبقات الحنابلة (٢١٧/١) وقد سمعنا في هذا العصر من يكرم قصف بيوت اليهود وقطع أشجارهم في فلسطين المحتلة!

(٢) المغني لابن قدامة ٣٦٦/١٠

"والجهاد ماضٍ منذ بعث الله عزَّ وجلَّ محمداً - ﷺ - إلى آخر عصابة يقاتلون الدجال لا يضرهم جور جائر" (١).

هذه أقوال سيدنا الإمام المبجل أحمد بن حنبل رضي الله عنه في السياسة الشرعية وهي تدل على فهم عميق وفقه دقيق ودراية بأحوال عصره، ثم يأتي في هذه العصور بعض المشايخ فيقولون: من السياسة ترك السياسة، وإدخال السياسة في الدين إفساد للدين! فلا تراهم يتكلمون في شؤون المسلمين ولا يفتون بإغاثتهم ولا ينكرون منكرات السلاطين، ويظنون أن ذلك من العلم والورع! وهو في الحقيقة من قلة العلم والورع.

الفصل الرابع

في التصوف عند الحنابلة

المبحث الأول: فضل الصوفية وشهادة العلماء لهم

المبحث الثاني: موقف الإمام أحمد من التصوف والصوفية

المبحث الثالث: مسائل في التصوف عند الحنابلة

المبحث الرابع: تراجم لمجموعة من الحنابلة الذين سلكوا طريق
التصوف

وطهارة القلوب وزكاة النفوس وتصحيح المعاملة، ولهذا كلامهم قليل فيه البركة وكلام المتأخرين كثير طويل قليل البركة، ولكن لا بد من مخاطبة أهل الزمان باصطلاحهم إذ لا قوة لهم للتشمير إلى تلقي السلوك عن السلف الأول^(١).

حقيقة التسمية^(٢):

قال شيخ الإسلام أبو اسماعيل الهروي الحنبلي في منازل السائرين: "اجتمعت كلمة الناطقين في هذا العلم: أن التصوف هو الخلق وجميع الكلام فيه يدور على قطب واحد وهو بذل المعروف وكف الأذى"^(٣).

وقال أبو القاسم النصراباذي شيخ الصوفية في وقته: أصل التصوف ملازمة الكتاب والسنة^(٤) وترك الأهواء والبدع وتعظيم كرامات المشايخ ورؤية أعداء الخلق والمداومة على الأوراد وترك ارتكاب الرخص والتأويلات^(٥).

ويعرف ابن تيمية الصوفي فيرى أنه الصديق الزاهد فيقول: "الصوفي - في الحقيقة نوع من الصديقين فهو الصديق الذي اختص بالزهد والعبادة على الوجه الذي اجتهدوا فيه"^(٦).

ولا بد أن نبين أنه دخل إلى الصوفية من ليس منهم فأحدثوا الزندقة ولبسوا ثوب

(١) مدارج السالكين ١/ ١٣٩.

(٢) ولا أريد الخوض في أصل التسمية اللفظية هل هي مأخوذة من الصوف أم من الصفة أم من الصفاء؟ والراجع الأول لأنه كان شعار الزهاد الذين تركوا زينة الدنيا.

(٣) مدارج السالكين ٢/ ٣١٨.

(٤) ووجوب ملازمة الشريعة قد أجمع عليه أئمة التصوف، ومن أراد معرفة أقوالهم فليرجع إلى مدارج السالكين للعلامة ابن القيم الحنبلي وكتب شيخه الإمام ابن تيمية.

(٥) مدارج السالكين ٢/ ٤٦٧.

(٦) في (مجموع الفتاوى) (١١/ ١٦).

شهادة علماء الإسلام في الصوفية

لقد مدح الأئمة الأربعة التصوف الصحيح النقي^(١):

أما إمام أهل العراق أبو حنيفة فقد نقل الفقيه الحنفي الحصكفي صاحب الدر المختار: إن أبا علي الدقاق رحمه الله تعالى قال: أنا أخذت هذه الطريقة من أبي القاسم النصر ابادي، وقال أبو القاسم أنا أخذتها من الشبلي، وهو من السري السقطي، وهو من معروف الكرخي، وهو من داود الطائى، وهو أخذ العلم والطريقة من أبي حنيفة رضي الله عنه، وكل منهم أثني عليه وأقرّ بفضلّه.

ثم قال صاحب الدر معلقاً: فيا عجباً لك يا أخي! ألم يكن لك أسوة حسنة في هؤلاء السادات الكبار؟ أكانوا متهمين في هذا الإقرار والافتخار وهم أئمة هذه الطريقة وأرباب الشريعة والحقيقة؟ ومن بعدهم في هذا الأمر فلهم تبع، وكل ما خالف ما اعتمدوه مردود ومبتدع.^(٢)

وأما إمام دار الهجرة الإمام مالك فقد قال: (من تفقه ولم يتصوف فقد تفسق ومن تصوف ولم يتفقه فقد تزندق ومن جمع بينهما فقد تحقق)^(٣).

أمّا الامام الشافعي فقد صحب الصوفية عشر سنوات واستفاد منهم. قال سيدنا الإمام الشافعي رضي الله عنه: "صحبت الصوفية فما انتفعت منهم إلا بكلمتين"^(٤) سمعتهم يقولون الوقت سيف فإن قطعته وإلا قطعك ونفسك إن لم تشغلها بالحق وإلا شغلتك بالباطل"^(٥).

(١) وورد عن الإمام الشافعي ذم التصوف غير النقي.

(٢) وذلك في كتاب الدر المختار ج ١ / ٤٣ وعليه حاشية ابن عابدين.

(٣) انظر: (الشفة للقاضي عياض) شرح ملا علي القارئ، ج ٥ / ٤٠٨. حاشية العلامة علي العدوي على

شرح الإمام الزرقاني على متن العزية في الفقه المالكي، ج ٣ / ١٩٥.

(٤) وكأنه يقول بأن أجمع كلمتين في تركية النفس ما ذكر.

(٥) مدارج السالكين ٣ / ١٣٩.

يقول ابن القيم معقّباً لهذا الكلام: "يا لها من كلمتين ما أنفعهما وأجمعهما وأدلهما على علو همة قائلها ويقظته ويكفي في هذا ثناء الشافعي على طائفة هذا قدر كلماتهم" (١).

وجاء عن الإمام الشافعي قوله: حبيب إلى من دنياكم ثلاث: ترك التكلف وعشرة الخلق بالتلطف والاعتداء بطرق أهل التصوف (٢). وقد نقل عن الشافعي أن انتقد بعض الصوفية وهو محمول على من لم يتحقق بالتصوف من العوام. وأما إمامنا المبجل إمام أهل الحديث والفقه أحمد بن حنبل فأقواله في مدح الصوفية كثيرة، فقد نقل أئمة المذهب ومنهم: العلامة ابن مفلح الحنبلي والعلامة البهوتي والعلامة السفاريني عن إبراهيم بن عبد الله القلانسي قال قيل لأحمد بن حنبل إن الصوفية يجلسون في المساجد بلا علم على سبيل التوكل، قال: العلم أجلسهم فقليل ليس مرادهم من الدنيا إلا كسرة خبز وخرقة. فقال: لا أعلم على وجه الأرض أقواماً أفضل منهم، قيل إنهم يستمعون ويتواجدون، قال: دعوهم يفرحون مع الله تعالى ساعة، قيل: فمنهم من يغشى عليه ومنهم من يموت فقال: (وبدا لهم من الله ما لم يكونوا يحتسبون) (٣).

وكان الإمام قبل مصاحبته للصوفية يقول لولده عبد الله رحمه الله تعالى: (يا ولدي عليك بالحديث، وإياك ومجالسة هؤلاء الذين سمو أنفسهم صوفية، فإنهم ربما كان أحدهم جاهلاً بأحكام دينه. فلما صحب أبا حمزة البغدادي الصوفي، وعرف أحوال القوم، أصبح يقول لولده: يا ولدي عليك بمجالسة هؤلاء القوم، فإنهم زادوا علينا بكثرة العلم والمراقبة والخشية والزهد وعلو الهمة) (٤).

(١) مدارج السالكين ٣/ ١٣٩.

(٢) (كشف الخفا ومزيل الإلباس فيما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس) للعجلوني ١/ ٣٤١.

(٣) الفروع ٥/ ٢٣٨. كشاف القناع ٥/ ١٨٤، غذاء الألباب شرح منظومة الآداب ١/ ١٢٠. وذكره الرحيباني في مطالب أولي النهى ٥/ ٢٥٣. ولم يضعفوا هذا الخبر وهم أئمة هذا الشأن..

(٤) "تنوير القلوب"، ص ٤٠٥ للعلامة الشيخ أمين الكردي المتوفى سنة ١٣٣٢ هـ أقول: هذا كلام غير دقيق لأن الإمام أحمد كان قد صحب معروف الكرخي وبشر الحافي قبل أن يصحب أبا حمزة. وستكلم عن علاقة الإمام أحمد بصوفية عصره وعن كلامه في الحقائق لاحقاً.

فهذه أقوال الأئمة الأربعة رحمهم الله تعالى في بيان فضل علم التصوف ومنزلة السادة الصوفية في الإسلام.

وقد جاء الثناء على الصوفية عن كثير من أئمة الإسلام منهم: الإمام النووي رحمه الله تعالى^(١) والإمام الشاطبي^(٢)، والإمام الحاكم صاحب المستدرک^(٣)، وأبو نعيم في حلية الأولياء، والإمام السبكي^(٤). والعز بن عبد السلام^(٥)، والإمام تقي الدين ابن تيمية^(٦)، والعلامة ابن القيم^(٧)، والذهبي حيث قال في سير أعلام النبلاء (١٥ / ٤١١): "وَالْعَالِمُ إِذَا عَرِيَ مِنَ التَّصَوُّفِ وَالتَّلَاهِ، فَهُوَ فَارِغٌ، كَمَا أَنَّ الصُّوفِيَّ إِذَا عَرِيَ مِنْ عِلْمِ السُّنَّةِ، زَلَّ عَنْ سَوَاءِ السَّبِيلِ. وابن كثير المفسر المحدث، والحافظ ابن حجر العسقلاني، والإمام السيوطي والشوكاني^(٨) وحجة الإسلام الإمام الغزالي رحمه الله حيث قال:

"ولقد علمت يقيناً أن الصوفية هم السالكون لطريق الله تعالى خاصة وأن سيرتهم أحسن السيرة، وطريقتهم أصوب الطرق، وأخلاقهم أزكى الأخلاق.. ثم يقول رداً على من أنكر على الصوفية وتهجم عليهم: وبالجملّة فماذا يقول القائلون في طريقة طهارتها - وهي أول شروطها - تطهير القلب بالكلية عما سوى الله تعالى، ومفتاحها الجاري منها

(١) انظر: طبقات الشافعية ١ / ١٥١ وفيه أنه أخذ الطريقة، انظر: رسالة مقاصد الإمام النووي في التوحيد والعبادة وأصول التصوف.

(٢) انظر: الاعتصام ١ / ٨٩.

(٣) انظر: المستدرک ٣ / ١٨.

(٤) في كتابه معيد النعم ومبيد النقم ١١٩.

(٥) القواعد ٢ / ١٧٩.

(٦) قال ابن تيمية في مجموع الفتاوى (جزء ١٤ - صفحة ٣٥٥) "فمن سلك مسلك الجنيد من أهل التصوف والمعرفة كان قد اهتدى ونجا وسعد".

(٧) أقواله كثيرة في مدارج السالكين.

(٨) انظر: رسالته في التصوف في مجموع رسائله ٢ / ١٠٤٣.

مخرقا غير نظيف. ومن ذلك لبس المرقعة، والثياب الزرق، تشبهاً بالصوفية مع الإفلاس من صفاتهم في الباطن"^(١) وكان ابن قدامة ممن لبس خرقة التصوف كما سيأتي.

أما القاضي أبو يعلى شيخ الحنابلة في عصره فقد كان ينقل عن رسالة القشيري إلى الصوفية دون إنكار عليه ولا اتهام له^(٢) قال ابن مفلح: "قال القاضي أبو يعلى^(٣): وذكر أبو القاسم القشيري في كتاب الرسالة إلى الصوفية: وقال أحمد بن حنبل الزهد على ثلاثة أوجه ترك الحرام وهو زهد العوام، والثاني ترك الفضول من الحلال وهو زهد الخواص، والثالث ترك ما يشغل العبد عن الله عز وجل وهو زهد العارفين"^(٤).

وهذا إمام الحنابلة وأهل الحديث في هراة شيخ الإسلام أبو إسماعيل الأنصاري^(٥) يوصي بالتصوف فيقول معرض النصيحة لأهل السنة:

كُنْ إِذَا مَا حَادَّ عَنْ حَدِّ الْهُدَى أَشْعَرِيَّ الرَّأْيِ^(٦) شَيْطَانُ الْبَشَرِ
شَافِعِيَّ الشَّرْعِ، سَنِّي الْحُلَى حَنْبَلِي الْعَقْدِ، صَوْفِيَّ السَّيْرِ^(٧)

وقال العلامة ابن القيم في مدح الصوفية: "أشار أبو القاسم الجنيد إلى أن المريد لله بصدق إذا أراد الله به خيراً: أوقعه على طائفة الصوفية يهذبون أخلاقه ويدلونّه على تركية

(١) مختصر منهاج القاصدين ٣ / ٨٠.

(٢) وهذا مع ما كان بين الحنابلة والأشاعرة في ذلك العصر! ولكن هذه أخلاق العلماء الأكابر.

(٣) ولا أدري هل قصد الأب أم الحفيد؟

(٤) الآداب الشرعية ٢ / ٢٣٢.

(٥) قال ابن تيمية عنه: "شيخ الإسلام مشهورٌ معظم عند الناس. هو إمام في الحديث والتصوف والتفسير.

وهو في الفقه على مذهب أهل الحديث، يعظم الشافعي، وأحمد". طبقات الحنابلة ١ / ٥٨.

(٦) أظن أنه يمدح طريقة الأشعرية في أصول الفقه والمناظرة، كما يمدح طريقة الشافعي في الفقه. وفي هذا دليل سعة علمه وعدم تعصبه.

(٧) انظر: طبقات الحنابلة ١ / ٥٨ لابن رجب.

نفسه وإزالة أخلاقها الذميمة والتحلي بالأخلاق الحميدة ويعرفونه منازل الطريق ومفازاتها وقواطعها وآفات^(١).

الصوفية طائفة من أهل السنة:

عَدَّ العلماء والمؤرخون الصوفية الصحيحة طائفة من طوائف أهل السنة^(٢) قال الإمام عبد القاهر البغدادي: "في بيان أصناف أهل السنة والجماعة: والصنف السادس منهم الزهاد والصوفية الذي أبصروا فأقصروا واختبروا فاعتبروا دينهم التوحيد ونفي التشبيه إلى أن قال: ﴿ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ﴾ [الجمعة: ٤] ^(٣)

ويكفي أن كبار القادة والفاحين كانوا من الصوفية ومنهم: ألب أرسلان السلجوقي^(٤) - الذي قتل ستين ألفاً من الصليبيين في ملاذكرد - ونور الدين زنكي وصلاح الدين الأيوبي^(٥) ومحمد الفاتح^(٦) وسليمان القانوني الذي فتح نصف أوروبا والظاهر بيبرس - الذي كسر المغول - والأمير عبد القادر الجزائري وعمر المختار^(٧).

رأى علماء العصر الحديث في التصوف:

وفي العصر الحديث مدح علماء الإسلام الصوفية منهم: الشيخ العلامة محمد أبو

(١) مدارج السالكين ٢ / ٣٧٠.

(٢) كذلك مدح ابن بدران الدمشقي الحنبلي الصوفية المتقدمين وذكر أن من المتأخرين من كان على قدمهم ومنهم من خلط كلامه بالفلسفة. انظر: المواهب الربانية، المكتب الإسلامي، ١٦٨.

(٣) كتاب الفرق بين الفرق ص ١٨٩، وكذلك عدها الزبيدي.

(٤) وكان أشعرياً ووزيره نظام الملك الذي نشر مدارس الأشاعرة.

(٥) يذكر المقرئ في الخطط أن أول من أدخل الزوايا الصوفية إلى مصر هو صلاح الدين الأيوبي وهو من تربي في مدرسة الإمام عبد القادر الجيلاني.

(٦) وهو من فتح القسطنطينية وكان على الطريقة النقشبندية.

(٧) وكان علم الطريقة السنوسية.

زهرة في مجلة لواء الإسلام فقال: "وذلك أوجب أن نتجه إلى الصوفية كعلاج أخير لوقاية الشباب من الفساد ولا أعتبر أن هناك علاجاً أجدى منها"^(١) والشيخ أبو زهرة هو أكبر فقهاء عصره كما يصفه الزركلي في الأعلام^(٢).

ولا يوجد شكّ عند الباحثين والمؤرخين أن من أدخل الإسلام إلى أعماق إفريقيا وأوروبا والهند والجزر الاندونيسية والآسيوية هم الصوفية^(٣) بسبب دعوتهم وجهادهم. يقول العلامة أبو الحسن الندوي وهو العالم المحقق والمجاهد الكبير: "إنَّ هؤلاء الصوفية كانوا يبايعون الناس على التوحيد والإخلاص واتباع السنة..."^(٤) وقال أيضاً في كتابه روائع إقبال: "ولولا وجودهم وجهادهم لابتلعت الهند بحضارتها وفلسفتها الإسلام."^(٥) وقال الأمير شكيب أرسلان وهو من المجاهدين العلماء: "إن أسباب هذه النهضة الأخيرة - في إفريقيا راجعة إلى التصوف والاعتقاد بالأولياء"^(٦) -.

ويقول رشيد رضا في مجلته المنار: لقد انفرد الصوفية بركن عظيم من أركان الدين لا يطاولهم فيه مطاول وهو التهذيب علماً وخلقاً وتحققاً^(٧). ويقول الشيخ محمد عبده: ظهر التصوف في القرون الأولى للإسلام فكان له أثر عظيم وكان المقصود منه في أول الأمر تقويم الأخلاق وتهذيب النفوس وترويضها بأعمال الدين وجذبها إليه...

(١) العدد ١٢ سنة ١٩٦٠ م، ص ٧٥٨.

(٢) بعد كل هذه الحقائق والنقول عن السلف الصالح يأتي بعض السلفية المعاصرة فيستدل بقول أحد زملائهم من المستشرقين الصليبيين بقوله (إن التشيع والتصوف كانا من الأسلحة التي حارب بها الفرس العرب)، ولكنهم في نفس الوقت يرفضون شهادات المستشرقين في ابن عبد الوهاب! ولكن منذ متى كان المستشرقون حكماً على المسلمين!

(٣) وليسوا الشيعة ولا الخوارج ولا الحشوية.

(٤) المسلمون في الهند، ص ١٤٠.

(٥) روائع إقبال، ص ٧.

(٦): حاضر العالم الإسلامي، ج ٢، ص ٣٩٣.

(٧) السنة الأولى، ص ٧٢٦.

وكذلك جاء في رسائل الإخوان المسلمين عن الإمام الشهيد حسن البنا رحمه الله فقد كان يقول: "دعونا دعوة سلفية صوفية اجتماعية".

وقال في مذكرات الدعوة والداعية: "وهذا القسم من علوم التصوف، واسمه علوم التربية والسلوك، لا شك أنه من لبّ الإسلام وصميمه، ولا شك أن الصوفية قد بلغوا به مرتبة من علاج النفوس ودوائها، والطب لها والراقي بها، لم يبلغ إليها غيرهم من المريين، ولا شك أنهم حملوا الناس بهذا الأسلوب على خطة عملية، من حيث أداء فرائض الله واجتناب نواهيه، وصدق التوجه إليه".

وقد عُرف عنه أنّه أخذ الطريقة الشاذلية من الشيخ الحصافي، ويظهر ذلك جليا في أوراده ومأثوراته، ويقول البنا (كانت أيام مدرسة المعلمين في سنواتها الثلاث أيام استغراق في التصوف والتعبد).

ويذهب الشيخ سعيد حوى إلى أن حركة الإخوان أسسها البنا وهو صوفي، وقد أخذت الحركة حقيقة التصوف فيقول ما نصه: (ثم إن حركة الإخوان المسلمين نفسها أنشأها (صوفي) وأخذت حقيقة التصوف دون سلباته)^(١). أهـ.

الأُمُور المُنكَرَةُ عَلَى الصُّوفِيَّةِ:

من منهج السلفية المعاصرة نشر كلام منكر لبعض المتصوفة كالحلاج وابن عربي^(٢) وابن الفارض وابن سبعين على أنه حقيقة التصوف وأن الصوفية مجمعون عليه، دون تثبيت في صحة الرواية ودون معرفة مقصود قائلها. ثم يتناسون كلام كبار أئمة

(١) جولات في الفقهين الكبير والأكر، ص: ١٥٤.

(٢) لشيخنا الشيخ سعيد فودة كلام حسن في تجلية آراء ابن عربي. وهو شيخ متكلم لم أر مثله في علم الكلام، وقراءة أحكامه مهمة لطلبة العلم خاصة في: ابن عربي وابن تيمية وابن رشد. فإنه يحكم عليها من خلال قواعد أهل السنة والجماعة. والشيخ سعيد له أكثر من خمسين مؤلفاً في العقائد والفلسفة.

الصوفية كالجنيد والقشيري والغزالي وعبد القادر والشاذلي وغيرهم ولا يذكرونه. ولقد ذكر السيوطي أن الأمور المنكرة على الصوفية - كالحلول والإباحية وإسقاط التكاليف والشطح^(١) - لا يقول بها صوفي معتبر.

وأما الأمور التي أنكرها أئمة الشرع على الصوفية فقد قال الإمام السيوطي في تأييد الحقيقة العلية ص ٩٥:

"وقد تأملت الأمور التي أنكرها أئمة الشرع على الصوفية فلم أر صوفياً محققاً يقول بشيء منها، وإنما يقول بها أهل البدع والغلاة الذين ادعوا أنهم صوفية وليسوا منهم. والراجع منها إلى أصل الدين أربعة:

الأول: وهو شرها: الحلول والاتحاد وهو كفر صريح وضلال مبين، ولم يقل به أحد من المعتبرين، حاشاهم من ذلك بل ما زال المعتبرون من الصوفية ينبهون على تضليل من يقول به وتكفيره ويحذرون منه. منهم الغزالي في عدة مواضع من الإحياء.

والثاني: القول بالإباحة. والثالث: القول بالوحدة المطلقة. والقول الرابع هو الاعتماد على كل خاطر. وتبرأ السيوطي من هذه الأقوال جميعها ونسبها إلى الزندقة والكفر" اهـ.

وقد دافع ابن تيمية عما نسب إلى أئمة الصوفية وبرأهم من ذلك فقال: "وأما أئمة الصوفية والمشايخ المشهورون من القدماء مثل الجنيد بن محمد وأتباعه ومثل الشيخ عبد القادر وأمثاله فهؤلاء من أعظم الناس لزوماً للأمر والنهي وتوصية باتباع ذلك." اهـ^(٢).

(١) وهي الأمور التي يذكرها شيوخ السلفية المعاصرة - عن قصد - لتشويه صورة التصوف النقي الصحيح ونحن نقول لهم: "يأيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولاً سديداً".

(٢) في مجموع الفتاوى ٣٦٩ / ٨.

ولا يراد بالصوفية البتة أولئك الدجالون المخرفون المخالفون لكتاب الله وسنة رسوله ﷺ، الدخلاء على التصوف وقطاع الطريق إلى الله والدار الآخرة^(١).

موقف ابن تيمية من الصوفية:

وقد أنصف ابن تيمية في الحكم عليهم وتوسط فقال: "ولأجل ما وقع في كثير منهم من الاجتهاد والتنازع فيه تنازع الناس في طريقهم؛ فطائفة ذمت "الصوفية والتصوف". وقالوا: إنهم مبتدعون خارجون عن السنة. ونقل عن طائفة من الأئمة في ذلك من الكلام ما هو معروف، وتبعهم على ذلك طوائف من أهل الفقه والكلام. وطائفة غلت فيهم وادعوا أنهم أفضل الخلق وأكملهم بعد الأنبياء وكلا طرفي هذه الأمور ذميم.

و"الصواب" أنهم مجتهدون في طاعة الله كما اجتهد غيرهم من أهل طاعة الله، ففيهم السابق المقرب بحسب اجتهاده وفيهم المقتصد الذي هو من أهل اليمين وفي كل من الصنفين من قد يجتهد فيخطئ، وفيهم من يذنب فيتوب أو لا يتوب"^(٢).

(١) انظر: موقف أئمة الحركة السلفية من التصوف والصوفية.

(٢) رسالة في الصوفية والفقراء، ص ٥.

المبحث الثاني

موقف الإمام أحمد من التصوف والصوفية^(١)

لقد كان الإمام أحمد بن حنبل إماماً في كل خير حتى في الورع والزهد والتصوف، قال الامام الشافعي: "أحمد إمام في ثمان خصال: إمام في الحديث، إمام في الفقه، إمام في اللغة، إمام في القرآن، إمام في الفقر^(٢)، إمام في الزهد، إمام في الورع، إمام في السنة"^(٣).

قال أبو زرعة: ما رأيت عيني مثل الإمام أحمد في العلم والزهد والفقه والمعرفة. وقيل لبشر الحافي لو تكلمت أيام ضرب أحمد بن حنبل؟ فقال بشر: أتأمروني أن أقوم مقام الأنبياء.

ولقد تكلم إمامنا المجل أحمد بن حنبل قدس الله روحه في حقائق التصوف ودقائقه ونقلت عنه المسائل الكثيرة في ذلك، كما صرح بذلك ابن تيمية حين قال في (رسائله الصوفية والفقراء): (وقد نقل التكلم به من غير واحد من الأئمة والشيوخ كالإمام أحمد وأبي سليمان الداراني وغيرهما)^(٤).

(١) كتب في هذا الموضوع رسائل عدة منها: موقف أئمة الحركة السلفية من التصوف والصوفية للمكي، موقف الإمام أحمد بن حنبل من التصوف والصوفية - أسعد الخطيب، الرسالة الحافلة بأخبار صوفية الحنابلة، إعلام النبلاء فيمن تصوف من السادة الحنابلة الفضلاء. وقد نقلت من هذه الرسائل كثيراً وزدت عليها.

(٢) والفقر هو مصطلح للتصوف عند المتقدمين، قال ابن تيمية: "لما كان جنس الزهد في الفقراء أغلب صار الفقر في اصطلاح كثير من الناس عبارة عن طريق الزهد وهو من جنس التصوف". رسالة في الصوفية والفقراء، ص ٧.

(٣) طبقات الحنابلة ١/ ٣.

(٤) صفحة ١.

وإن شهرته في علم الحديث والفقه لا تقل عن شهرته في الزهد والتصوف، حتى اعتبر الشعراي أن الأئمة الأربعة كانوا أقطاب الإرشاد في عصرهم. ولا شك أن أصول الصوفية الصحيحة الموجودة عند مشايخ التربية والإرشاد قد اجتمعت في شخصية الإمام أحمد وعمل بها وأوصى بها طلابه وأصحابه^(١).

ونقل العلامة ابن مفلح الحنبلي والعلامة البهوتي والعلامة السفاريني عن إبراهيم بن عبد الله القلانسي قال: قيل لأحمد بن حنبل إن الصوفية يجلسون في المساجد بلا علم على سبيل التوكل. قال: العلم أجلسهم، فقيل: ليس مرادهم من الدنيا إلا كسرة خبز وخرقة، فقال: لا أعلم على وجه الأرض أقواما أفضل منهم، قيل: إنهم يستمعون ويتواجدون، قال: دعوهم يفرحوا مع الله تعالى ساعة، قيل: فمنهم من يغشى عليه ومنهم من يموت فقال: (وبدا لهم من الله ما لم يكونوا يحتسبون)^(٢).

ولذلك ليس غريباً أن نجد ترجمة الإمام أحمد مذكورة في معظم كتب تراجم الصوفية مثل حلية الأولياء وطبقات الأصفياء حيث قال أبو نعيم الأصفهاني في حلية الأولياء ١٦١/٩: "ومنهم الامام المبجل والهام المفضل أبو عبدالله أحمد بن حنبل لزم الاقتداء وظفر بالاهتداء علم الزهاد وقلم النقاد امتحن فكان في المحنة صبوراً واحتبى فكان للنعمة شكوراً كان للعلم والحلم واعياً وللهم والفكر راعياً".

والكواكب الدرية في تراجم السادة الصوفية. والطبقات الكبرى للشعراي. وفي

(١) موقف الإمام أحمد بن حنبل من التصوف والصوفية - أسعد الخطيب.

(٢) الفروع ٢٣٨/٥. كشف القناع ١٨٤/٥، غذاء الألباب شرح منظومة الآداب ١/١٢٠. وذكره الرحيباني في مطالب أولي النهى ٢٥٣/٥. ولم يضعفوا هذا الخبر وهم أئمة هذا الشأن.. وذكره ابن مفلح في الآداب الشرعية ٣٠٩/٢. وقد قال بعد ذلك: " والمعروف خلاف هذا عنه. ولعل مراده أنهم يستمعون ويتواجدون عند القرآن فيحصل لبعضهم ما يحصل من الغشي والموت كما كان يحصل ليحيى بن سعيد القطان، وعذره الإمام أحمد فلا مخالفة والله أعلم". والذي شكك فيه ابن مفلح هو تجويز السماع ولم يشكك في مدح أحمد للصوفية وكلامه ظاهر، ولم يشكك أئمة الحنبلة في ثناء أحمد على الصوفية.

كشف المحجوب للهجويري قال: (وكل السادة الصوفية من جميع الطبقات يعتقدون فيه البركة...) (١). وقُلَّ أن نجد كتاباً من كتب التراث الصوفي يخلو من أثر عن الإمام أحمد، خاصة في الرسالة القشيرية والفتوحات المكية وتنوير القلوب وإحياء علوم الدين. حتى إن البعض عند الكلام عنه وصفه بأنه: (مقتدى الطائفة) (٢).

بل لقد وصفه ابن عربي في الفتوحات المكية بأوصاف عظيمة منها أنه إمام مجتهد عالم رباني، سيد وقته من حفاظ الشريعة وهو في مقام الوراثة والتبليغ والإرشاد بل هو من أقطاب الطبقة الأولى حتى قرنه بسيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عن الجميع (٣). وقال الإمام عبد القادر الجيلاني قدوة العارفين ومرشد السالكين: "لا يكون لله ولي إلا على معتقد الإمام أحمد بن حنبل".

وسننقل كلام الإمام أحمد في حقائق التصوف وكلامه في بعض شيوخ التصوف في عصره لتتعرف على موقفه من الصوفية، وهل كان يكفرهم ويدعو إلى قتالهم - قبل قتال اليهود - كما تفعل السلفية المعاصرة؟ أم كان يحلهم ويصحبهم ويكرمهم ويعظمهم؟

كلام الإمام أحمد في حقائق التصوف:

لقد تكلم الإمام أحمد في حقائق التصوف وتحقق بها وأرشد طلابه إليها، ومن كلامه في حقائق التصوف (٤):

الزهد والورع:

الركن الأساس الذي يقوم التصوف عليه هو الزهد والورع وخشية الله في السر

(١) موقف الإمام أحمد بن حنبل من التصوف والصوفية - أسعد الخطيب.

(٢) المرجع السابق.

(٣) انظر الفتوحات المكية في عدة مواضع.

(٤) وأسلك في ذلك مسلك الاختصار لكثرة ما كتب فيه، وأترك التعليق إلا قليلاً.

والعلن. وللإمام أحمد بن حنبل كلام كثير في دقائق الزهد والورع نقله عنه المروزي في كتاب الورع.

وله كتاب في الزهد شحن فيه أقوال الصحابة وكبار التابعين والصوفية أمثال إبراهيم بن أدهم ومالك بن دينار والفضيل بن عياض ومحمد بن واسع وسواهم. وقد سار جلّ الحنابلة على طريقته حتى امتدحهم بعض أهل العلم بأبيات منها:

الحنبليون قوم لا شبيه لهم في الدين والزهد والتقوى إذا ذكروا
أحكامهم بكتاب الله مذ خلقوا وبالحدِيث وما جاءت به النذر

وقد ذكر العلامة ابن القيم أن أئمة الطريق قد تكلموا في المقامات والأحوال: "فكلام أئمة الطريق هو على هذا المنهاج فمن تأمله كسهل بن عبد الله التستري وأبي طالب المكي والجنيد بن محمد وأبي عثمان النيسابوري ويحيى بن معاذ الرازي وأرفع من هؤلاء طبقة مثل أبي سليمان الداراني وعون ابن عبد الله الذي كان يقال له حكيم الأمة وأضرابهما فإنهم تكلموا على أعمال القلوب وعلى الأحوال كلاما مفصلا جامعاً مبيناً مطلقاً من غير ترتيب ولا حصر للمقامات بعدد معلوم فإنهم كانوا أجل من هذا، وهمهم أعلى وأشرف، إنما هم حائمون على اقتباس الحكمة والمعرفة وطهارة القلوب وزكاة النفوس وتصحيح المعاملة"^(١).

وهذا ما عقله أئمة الحنابلة إذ خاطبوا القوم بما يقومهم. قال العلامة الأصولي أبو الوفا ابن عقيل شيخ الحنابلة^(٢): "غضب بعض الصوفية على الأمير في طريق الحج، فقال

(١) مدارج السالكين ١/ ١٣٩.

(٢) كثير من طلبية العلم - وخاصة من يقرأ في الرسائل النجدية - يظن أن ابن عقيل ضد التصوف، وهذا خطأ بدليل أنه تعلم عند أحد شيوخهم فقال: "شيخي في القراءة: ابن شيطا. وفي النحو والأدب: أبو القاسم بن برهان. وفي الزهد: أبو بكر الدينوري، وأبو بكر بن زيدان، وأبو الحسين القزويني، ذكر =

حنبل^(١) بلسان القوم قبيح بنا أن نخرج ونرجع مطاوعة للنفوس، وهل خرجنا إلا وقد قتلنا النفوس فرجع معه وأطاعه. فقال - ابن عقيل - سبحانه الله لو خطبوا بلسان الشريعة من آية أو خبر ما استجابوا، فلما خطبوا بكلمتين من الطريقة أسرعوا الإجابة فما أحسن قول الله عز وجل: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ قَوْمِهِ﴾ [إبراهيم: ٤]"^(٢).

ولقد كان إمامنا رضي الله عنه يعيش حياة الزهاد من غير تكلف أو تصنع، قال ابن أبي يعلى: "فحالاه في ذلك أظهر وأشهر أئته الدنيا فأباها والرياسة فنفاها عرضت عليه الأموال وفرضت عليه الأحوال وهو يرد ذلك بتعفف وتعلل وتقلل ويقول قليل الدنيا يجزى وكثيرها لا يجزى ويقول أنا أفرح إذا لم يكن عندي شيء ويقول إنما هو طعام دون طعام ولباس دون لباس وأيام قلائل" (٣).

فيقول: أنا أفرح إذا لم يكن عندي شيء إنني لأتمنى الموت صباحا ومساءً أخاف أن أفتن في الدنيا. ^(٤) ويقول: كأنك يا موت وقد فرق بيننا، ما أعدل بالفقر شيئاً.

وسئل الإمام أحمد: متى يجد العبد طعم الراحة؟ قال: عند أول قدم يضعها في الحنة. ٢٩١/١.

= جماعة غيرهم من الرجال والنساء. وفي آداب التصوف: أبو منصور صاحب الزيادة العطار، وأثنى عليه بالزهد والتخلق بأخلاق متقدمي الصوفية". ذيل طبقات الحنابلة لابن رجب ١/١٢٦. ولكن ابن عقيل ضد شطحات الصوفية وبدعهم المنكرة.

(١) وهو يقصد نفسه غالباً فهو يعني نفسه بالحنبلي عند ذكره لمناظرته.

(٢) الآداب الشرعية ١/ ٢٠٦. ومثله ما فعله الإمام أحمد مع يوسف بن الحسين الرازي الزاهد الصوفي حين قال للإمام أحمد حدثني فقال: ما تصنع بالحديث يا صوفي؟ فقلت لا بدّ حدثني فحدثه ما رواه في المسند عن أنس رضي الله عنه، قال أهدى إلى رسول الله ﷺ طوائر ثلاث فأكل طائراً وأعطى خادمه طائرين فردهما عليه من الغد فقال له رسول الله ﷺ ألم أنهك أن ترفع شيئاً لعدوّ إن الله يأتي برزق كل غد". فحدثه بما يناسب حاله.

.(۱۰/۱)(۳)

(٤) الورع ١٠.

وقال صالح بن أحمد، رأيت أبي يأخذ الكسر من الخبز وينفض الغبار عنها ثم يصب عليها الماء ثم يأكلها بالملح.

وقد أرسل همة الخليفة المتوكل طيباً فقيل له: يا أمير المؤمنين إن أحمد بن حنبل ليس به علة في بدنه، إنما هذا من قلة الطعام وكثرة الصيام والعبادة.

قال المروزي لأبي عبد الله يؤجر الرجل في ترك الشهوات؟ قال وكيف لا يؤجر وابن عمر يقول ما شبت منذ أربعة أشهر. قلت لأبي عبد الله لا يجد الرجل من قلبه رقة وهو يشبع؟ قال ما أرى^(١).

وقال الخلال: بلغني أن أحمد سئل عن الزاهد: يكون زاهداً ومعه مئة دينار؟ قال: نعم على شريطة إذا زادت لم يفرح وإذا نقصت لم يحزن^(٢).

قال المروزي في الورع ٩١: "واستعمل لأبي عبد الله خف فجئته به، فبات عنده ليلة فلما أصبح قال لي قد تفكرت في أمر هذا الخف أراه قال عامة الليل قد شغل علي قلبي قد عزم لي أن لا ألبسه. كم ترى بقي الذي مضى أكثر مما بقي فدفع إلي خفا له خلقا فقال اضرب على هذا الموضع رقاعا وسدد خروقه، ثم قال تدري منذ كم هذا الخف عندي؟ نحواً من ست عشرة سنة وإنما صار إلي وهو ليس، وهذا قد شغل علي قلبي، يعني الحديد فلو كان لي مقطوعا كان كثيراً".

ورهن الإمام أحمد بن حنبل، رحمه الله تعالى، سطلاً له عند بقال بمكة، حرسها الله تعالى، فلما أراد فكاكه أخرج البقال إليه سطين، وقال: خذ أيهما هو لك.

(١) الورع ١٠٥.

(٢) طبقات الحنابلة ١٤/٢. ونقل مثله عن سفيان رواه الخلال: ... قال رجل لسفيان بن عيينة: يكون الرجل زاهداً وعنده مئة دينار؟ قال: «نعم»، قال: وكيف ذلك؟ قال: «إن نقصت لم يغمتم، وإن زادت لم يفرح، ولا يكره الموت لفراقها» الحث على التجارة للخلال، ٢٠.

يطلبك، قال: فخرج إليه فسلم عليه فقال: له يا أبا عبد الله أخبرني ما الزهد في الدنيا؟ فقال: له أحمد حدثنا سفيان عن الزهري أن الزهد في الدنيا قصر الأمل فقال له: يا أبا عبد الله صفه لي قال: وكان الفتى قائماً في الشمس والفيء بين يديه فقال: هو أن لا تبلغ من الشمس إلى الفيء قال: ثم ذهب ليولي قال: فقال: له أحمد قف. قال: فدخل فأخرج له صرة فدفعها إليه فقال: يا أبا عبد الله من لا يبلغ من الشمس إلى الفيء إيش يعمل بهذه ثم تركه وولي^(١).

وقال عبد الله بن أحمد جاءت نخعة أخت بشر بن الحارث إلى أبي فقالت له: إني امرأة رأس مالي دانقان أشترى القطن فأردنه فأبيعه بنصف درهم فأتقوت بدانق من الجمعة إلى الجمعة، فمرّ ابن طاهر الطائف ومعه مشعل فوقف يكلم أصحاب المصالح فاستغنمت ضوء المشعل فغزلت طاقات، ثم غاب عني المشعل فعلمت أن الله في مطالبة فخلصني خلصك الله فقال لها تخرجين الدانقين وتبقين بلا رأس مال حتى يعوضك الله خيراً. قال عبد الله: فقلت لأبي يا أبت لو قلت لها لو أخرجت الذي أدركت فيه الطاقات، فقال يا بني سؤالها لا يحتمل التأويل ثم قال من هذه؟ قلت نخعة أخت بشر بن الحارث فقال من ههنا أتيت^(٢).

قال المروزي في كتاب الورع: وكان مذهب أبي عبد الله أن يتصدق به إذا كان شيء يكرهونه.

- وقال: سألت أبا عبد الله عن شيء من أمر الورع؟ فاحتج بحديث أبي بكر الصديق (رضي الله عنه) في القيء^(٣).

(١) طبقات الحنابلة ١/ ١٠٧.

(٢) طبقات الحنابلة ١/ ٤٢٧. وفي رواية ذكرها القشيري فقال أحمد: من أنت عافاك الله تعالى؟ فقالت: أخت بشر الحافي.

(٣) روى المروزي عن قيس قال كان لأبي بكر (رضوان الله عليه) غلام فكان إذا جاء بغلته لم يأكل حتى =

وقال: أبو بكر الخلال أخبرني محمد بن العباس حدثنا أبو موسى بن أبي الدور الفقيمي قال: سمعت أبا داود الكاظمي يقول كنت عند أبي عبد الله فجاءه رجل فقال: له يا أبا عبد الله أغسل ثوبي، فقال له: أما للناس فلا ^(١). وقال أيضاً كنت عند أبي عبد الله وجاءه رجل فقال له: الرجل يكون عطشاناً وهو بين الناس فلا يستسقي فأظنه قال: في الورع ما يكون أحق ^(٢).

وقال إسحاق بن هانئ بكرت يوماً لأعارض أحمد بالزهد فبسطت له حصيراً ومخدة فنظر إلى الحصير والمخدة فقال ما هذا قلت: لتجلس عليه، فقال ارفعه الزهد لا يحسن إلا بالزهد فرفعته وجلس على التراب ^(٣).

التفكر:

جاء في الأثر "تفكر ساعة خير من قيام ليلة" وقد ذهب الإمام أحمد إلى أن التفكر أفضل من كثير النوافل قال مثنى: سألت أبا عبد الله أيهم أفضل رجل أكل فشبع وأكثر الصلاة والصيام أو رجل أقل الأكل فقلَّتْ نوافله فكان أكثره فكرة؟

فذكر - أحمد - ما جاء في الفكرة "تفكر ساعة خير من قيام ليلة" أو كما قال: فرأيت هذا عنده أكثر يعني الفكرة ^(٤).

وقال الإمام أحمد في رسالة الصلاة: "إذا خرج أحدكم من منزله فليحدث لنفسه تفكراً وأدباً غير ما كان عليه وغير ما كان فيه من حالات الدنيا وأشغالها وليخرج بسكينة ووقار".

= يسأله قال فني ليلة فأكل ولم يسأله ثم سأله فأخبره أنه من شيء يكرهه، فأدخل يده في فيه فتقيأ حتى لم يترك شيئاً.

(١) طبقات الحنابلة ١/ ٤٢٢. فانظر كيف يرشد الإمام أحمد أتباعه إلى إخلاص النية في أدق الأمور.

(٢) المرجع نفسه، يعني إن فعل ذلك تورعاً فليس ذلك من الحمق بل من الورع.

(٣) طبقات الحنابلة ١/ ١٠.

(٤) طبقات الحنابلة ١/ ٣٣٥.

الإخلاص والصدق:

وقال المروزي قلت لأبي عبد الله: أحمد بن حنبل بم نال من نال ما نال حتى ذكر به فقال: بالصدق ثم قال: إن الصدق موصول الجود^(١).

وقال المروزي: سمعت رجلاً يقول لأبي عبد الله وذكر له الصدق والإخلاص وكان أبو عبد الله يشبهه بالأبدال فقال أبو عبد الله: بهذا ارتفع القوم^(٢).

وقال الإمام أحمد رحمه الله في الإخلاص: هو الخلاص من آفات الأعمال فخلص أعمالك من الغرور والشرك ومما يلائم نفسك.

قال ابن القيم الحنبلي: "ومدار حسن الخلق مع الحق ومع الخلق: على حرفين ذكرهما عبد القادر الكيلاني فقال: كن مع الحق بلا خلق ومع الخلق بلا نفس فتأمل ما أجل هاتين الكلمتين مع اختصارهما وما أجمعهما لقواعد السلوك"^(٣).

الفتوة:

قال في تعريفها: هي ترك ما تهوى لما تخشى.

قال ابن القيم: "ولا أعلم لأحد من الأئمة الأربعة فيها سواء"^(٤).

وقال ابن القيم: "حقيقتها هي منزلة الإحسان إلى الناس وكف الأذى عنهم واحتمال أذاهم" (٥).

(١) طبقات الحنابلة ١/٥٦.

.08/1(2)

(٣) مدارج السالكين ٢ / ٣٢٧.

(٤) مدراج السالكين ٣٤١ / ٢.

(٥) ومن الفتوة ما نقله ابن القيم عن شيخه ابن تيمية في مسامحة المخالفين: "وما رأيته يدعو على أحد منهم قط. وكان يدعو لهم، وجئت يوما بمشرا له بموت أكبر أعدائه وأشدهم عداوة وأذى له فنهزني وتنكر =

- المجاهدة: قال الإمام أحمد: "المجاهد من جاهد نفسه في ذات الله".

- التوكل: قال الإمام أحمد: هو الثقة بالله.

وقال يعقوب بن بختان سمعت أحمد وسئل عن التوكل فقال: هو قطع الاستشراف بالإيأس من الخلق. فقليل له ما الحاجة؟ فقال: إبراهيم لما وضع في المنجنيق ثم طرح إلى النار فاعترضه جبريل فقال: يا إبراهيم ألك حاجة؟ فقال: أما إليك فلا قال: فقال له: سل من لك إليه حاجة، فقال: أحب الأمرين إليه أحبهما إلي^(١).

وقد تكلم الإمام أحمد عن مقام عال في التوكل فقال: أحب لمن اعتقد التوكل، وسلك هذا الطريق ترك التداعي من الأشربة وغيرها.^(٢)

العزلة والخلوة:

قال الإمام أحمد رضي الله عنه: الخلوة أروح لقلبي. وقال مرة: أريد نزول مكة في شُعب من تلك الشعاب حتى لا أعرف.

وقال ابنه عبد الله: لا يمكن لأحد أن يقول: إنه رأى أبي في هذه النواحي يوماً إلا إذا خرج إلي الجمعة، وكان أصبر الناس على الوحدة، وبِشْرُ رحمه الله لم يكن يصبر على الوحدة.

وقال فتح بن نوح: سمعت أحمد يقول: أشتهي مكاناً لا يكون فيه أحد من الناس، طوبى لمن أخمل الله ذكره. إلا أن الخلوة لا تكون إلا بعد التعلم. قال الحسن بن محمد بن الحارث السجستاني: قلت: لأبي عبد الله التخلي أعجب إليك فقال: التخلي على علم^(٣).

= لي واسترجع ثم قام من فوره إلى بيت أهله فعزاهم وقال: إني لكم مكانه ولا يكون لكم أمر تحتاجون فيه إلى مساعدة إلا وساعدتكم فيه، ونحو هذا من الكلام فسروا به ودعوا له وعظموا هذه الحال منه" ٣٤٥ / ٢.

(١) طبقات الحنابلة (٤١٦/١).

(٢) قوت القلوب ٣٦/٢.

(٣) ١٣٨/١ طبقات الحنابلة.

وقال الإمام أحمد: "إذا كانت الفتنة فلا بأس أن يعتزل الرجل حيث شاء، وأما إذا لم تكن فتنة فالأمصار خير" (١).

هذه هي أصول التصوف (٢) التي تكلم فيها أحمد في ظلال الكتاب والسنة وهي ما كان عليه أئمة الصوفية.

إنكار الامام أحمد لبدع الصوفية المخالفة للسنة:

لم يكن الإمام أحمد يقبل كل ما يفعله الصوفية، بل لقد كان ينكر عليهم ما يعارض الشريعة، فكان ينكر السياحة في الأرض لغير قصد وينكر فهم بعضهم للتوكل (٣)، وينكر على من ترك العمل والزواج، وينكر حديثهم في الوسوس والخطرات التي تعارض الشرع، وينكر تقديم شيء على القرآن والسنة الصحيحة، وينكر على من يدعى أنه التقى بالخضر وأخذ عنه الحديث، وينكر أن يتخذ يوم مخصوص لعبادة مخصوصة من غير دليل. وينكر أن يكثر الناس من زيارة قبور الصالحين سداً للذرائع.

(١) طبقات الحنابلة ١/ ٤٠٧.

(٢) وهناك مسائل أخرى ستحدث عنها لاحقاً.

(٣) وقد غالى بعض المتصوفة في فهمه للتوكل فظن أن التوكل ترك الأسباب والاعتماد على الغير. وقد رد عليهم أحمد فقد نقل ابن الجوزي عن الحسين الرازي قال: شهدت أحمد بن حنبل وجاءه رجل من أهل خراسان فقال له يا أبا عبد الله معي درهم أحج بهذا الدرهم؟ فقال له أحمد اذهب إلى باب الكرخ فاشتر بهذا الدرهم حبلاً واحمل على رأسك حتى يصير عندك ثلثائة درهم فحج. قال يا أبا عبد الله أما ترى مكاسب الناس قال أحمد لا تنظر إلى هذا فإنه من رغب في هذا يريد أن يفسد على الناس معاشهم. قال: يا أبا عبد الله أنا متوكل قال فتدخل البادية وحدك أو مع الناس؟ قال: لا مع الناس. قال: كذبت إذن لست بمتوكل فادخل وحدك وإلا فأنت متوكل على جراب الناس". تليس إبليس، ٣٦٩.

وقيل للإمام أحمد بن حنبل رضي الله عنه ما تقول فيمن جلس في بيته أو مسجده وقال: لا أعمل شيئاً حتى يأتي رزقي؟ فقال أحمد: هذا رجل لم يسمع العلم. أما سمع قول النبي (ﷺ): (إن الله جعل رزقي تحت ظل رمحي). وكان أصحاب رسول الله (ﷺ) يتجرون في البر والبحر ويعملون في نخلهم والقذوة بهم.

موقف الإمام أحمد بن حنبل من صوفية عصره

لقد كان الإمام أحمد علماً يقتدي به الناس محباً للصالحين مكرماً لهم، قال إبراهيم الحربي: كان أحمد بن حنبل وفق للأدب، كان يجتمع في مجلس أحمد زهاء خمسة آلاف، خمسمائة يكتبون والباقيون يتعلمون منه حسن الأدب.

وكان مرة متكئاً من علة، فذكر عنده أحد الصالحين فاستوى جالساً وقال: لا ينبغي أن يذكر الصالحون فيتكأ.

وقد روى الإمام النووي أن الإمام أحمد عندما رأى أحد هؤلاء الصالحين وثب إليه وأكرمه فلما مضى قال له ابنه عبد الله: يا أبت تعمل به مثل هذا العمل، فقال: يا بني، لا تعارضني في مثل هذا.

قال ابن المنادي: سمعت جدي يقول: كان أحمد بن حنبل من أحسن الناس عشرة وأدباً، كثير الإطراق والسكوت، لا يسمع منه إلا المذاكرة بالحديث وذكر الصالحين والزهاد.

قال العلامة ابن تيمم الحنبلي - وهو أحد أصحاب الوجوه في المذهب - : "كان الإمام أحمد يعظم الصوفية ويكرمهم"^(١).

وقال المروزي وذكر بعض الفقراء فجعل يمجّده ويكثر السؤال عنه. قال: فقلت له يحتاج إلى علم، فقال: ويحك اسكت صبره على الفقر ومقاساته للضرّ فيه خير من كثير من العلم. ثم قال هؤلاء خير منا بكثير^(٢).

ولقد عاصر الإمام أحمد بن حنبل (١٦٤ - ٢٤١هـ) طائفة من كبار الصوفية، وعلاقته معهم كانت قائمة على المودة والتقدير والاحترام المتبادل، وكان يقول: (صار

(١) انظر: عقيدة الإمام أحمد الملحقه بطبقات الحنابلة ٢/ ٢٧٩.

(٢) قوت القلوب ٤٤٠.

ذو النون المصري ت ٢٤٦هـ:

كان معظماً لإمامنا وقد ترجم له ابن أبي يعلى في طبقات الحنابلة، قال المروزي: دخلت على ذي النون أيام محتته وهو في السجن فقال لي: أي شيء حال سيدنا؟ - يعني أحمد بن حنبل.

وقال الإمام أحمد لذي النون، لما سُمّي يحيى بن الجلاء بابن الجلاء، فقال: سميناه بذلك، لأنه إذا تكلم جلا قلبنا.

أبو حمزة الصوفي ت ٢٦٩هـ:

هو محمد بن إبراهيم اجتمع بالإمام أحمد كثيراً. وكان أحمد بن حنبل يحله ويعظمه، وإذا جرى في مجلسه شيء من كلام القوم يلتفت لأبي حمزه ويقول: (ما تقول فيها يا صوفي؟) (١).

أبو جعفر الطوسي ت ٢٥٤هـ:

وهو أستاذ الصوفي المشهور أبي سعيد الخراز، قال أبو بكر المروزي: سألت أبا عبد الله عن أبي جعفر فقال: لا أعلم إلا خيراً. (٢)

أحمد بن أبي بدر أبو بكر المغازلي ت ٢٨٢هـ (٣):

قال ابن أبي يعلى عنه: "الشيخ الصالح البغدادي وكان ثقة ويعد من الأولياء العازفين عن الدنيا لقبه بدر وهو الغالب عليه وذكره أبو بكر الخلال فقال: كان أبو عبد الله يكرمه ويقدمه وعنده عن أبي عبد الله جزء حديث وقع له فيه مسائل أيضاً...

(١) طبقات الحنابلة ١/ ٢٦٧.

(٢) أكتفي بالرجوع إلى بحث أسعد الخطيب.

(٣) ذكر الذهبي في ترجمته هو الإمام الولي الرباني كان من البدلاء، له أحوال عجيبة.

وكان أحمد يخرج الشيء فيقول أين بدر؟ ثم يقول: هذه من بابتك. يعني أحاديث الزهد ونحو ذلك فكان إمامنا يتعجب منه ويقول من مثل بدر قد ملك لسانه^(١).

زكريا الهروي ت ٢٥٥هـ:

قال الذهبي: هو من كبار مشايخ الصوفية. وكان أحمد بن حنبل يرفع من محله ويقول عنه: هو من الأبدال.

- وهناك آخرون كثر من العارفين والزهاد من الصوفية لو سردنا أخبارهم هنا لطالت القائمة. وقد كان الإمام أحمد يقول عنهم: هم من خيار عباد الله يستنزل بذكرهم القطر. أو ما رأت عيناى مثلهم، أو كان يطلق على بعضهم صفة الأبدال. ومنهم^(٢):

أبو إبراهيم السائح، وأبو إسحاق النيسبوري، وموسى الجصاص، وأيوب الحمال وصفوان بن سليم وإبراهيم النيسبوري وأبو يوسف الغسولي، وغيرهم.

موقف الإمام أحمد من الحارث المحاسبي:

لقد اشتبه - عند بعضهم - علاقة الإمام أحمد بالصوفية بسبب موقفه من الحارث المحاسبي، فظنوا أن إمامنا يحذر من التصوف والصوفية مطلقاً، والناظر في التاريخ والسير يرى أن الإمام أحمد لم يبدع المحاسبي بسبب تصوفه بل بسبب ميله لأهل الكلام وحكايته لأقوالهم وهذا ما نص عليه ابن تيمية.

والإمام أحمد قد سمع كلام الحارث في الحقائق ومدحه ولكنه حذر منه لأنه خلط

(١) طبقات الحنابلة (١/٧٨).

(٢) وأكثرهم قد ترجم لهم ابن أبي يعلى في طبقات الحنابلة فهم حنابلة ومنهم - كموسى الجصاص - من كان لا يتحدث إلا بمسائل الإمام أحمد.

تصنيفه في الرد على المعتزلة. فقال الحارث: "الرد على المبتدعة فرض"، فقال أحمد: "نعم ولكن حكيت شبهتهم أولاً ثم أجبت عنها فبم تأمن أن يطالع الشبهة من تعلق بفهمه ولا يلتفت إلى الجواب أو ينظر إلى الجواب ولا يفهم كنهه"^(١). يقول الإمام الغزالي: "وما ذكره أحمد حق ولكن في شبهة لم تنتشر ولم تشتهر فأما إذا انتشرت فالجواب عنها واجب ولا يمكن الجواب عنها إلا بعد الحكاية".

ثانياً: القول الثاني فهو لابن تيمية، وقد ذكر سبب إنكار الإمام أحمد على المحاسبي ولم يذكر التصوف مطلقاً فقال: "وأما الحارث المحاسبي فكان ينتسب إلى قول ابن كلاب ولهذا أمر أحمد بهجره وكان أحمد يحذر عن ابن كلاب وأتباعه ثم قيل عن الحارث أنه رجع عن قوله"^(٢).

ونص ابن تيمية على أن هجران أحمد للحارث كان بسبب مسألة دقيقة من مسائل الكلام والمشية لا بسبب التصوف قال في الدرة: "هجران أحمد للحارث لم يكن لهذا السبب الذي ذكره أبو حامد وإنما هجره لأنه كان على قول ابن كلاب الذي وافق المعتزلة على صحة طريق الحركات وصحة طريق التركيب ولم يوافقهم على نفي الصفات مطلقاً بل كان هو وأصحابه يثبتون أن الله فوق الخلق عال على العالم موصوف بالصفات ويقررون ذلك بالعقل"^(٣).

ثم كيف يجعل بعض الباحثين ممن لم يبحثوا في التاريخ موقف الإمام أحمد من الحارث المحاسبي هو موقفه من الصوفية والتصوف وقد كان محباً للصوفية معظماً لهم كما نقلنا.

(١) وهذه القصة حكاها أبو طالب المكي في قوت القلوب.

(٢) درء التعارض ٧/٢.

(٣) ١٤٨/٧.

وفي قوت القلوب كان أحمد بن حنبل يقول: العلم ما جاء من فوق. قال أبو طالب يعني إلهاماً من غير تعليم^(١).

وقد كره الإمام أحمد الحديث في الوسوس والخطرات التي لا تقوم على دليل والتي تشغل الناس عن القرآن والسنة ولأنها ليست من متن العلم.

ومحفوظ عن الإمام أحمد النهي عن كتب كلام منصور بن عمار والاستماع للقصاص^(٢) قال القاضي أبو الحسين - ابن أبي يعلى -: "إنما رأى إمامنا أحمد الناس لهجين بكلامه^(٣) وقد اشتهروا به حتى دونوه وفصلوه مجالس يحفظونها ويلقونها ويكثرون فيما بينهم دراستها فكره لهم أن يلهوا بذلك عن كتاب الله ويشغلوا به عن كتب السنة وأحكام الملة لا غير"^(٤).

وإن من مراتب الإلهام التحديث قال العلامة ابن القيم الحنبلي: "التحديث أخص من الإلهام فإن الإلهام عام للمؤمنين بحسب إيمانهم، فكل مؤمن قد ألهمه الله رشد الذي حصل له به الإيمان فأما التحديث فالنبي قال فيه: "إن يكن في هذه الأمة أحد فعمر" يعني من المحدثين. فالتحديث إلهام خاص وهو الوحي إلى غير الأنبياء... والإلهام لا يكون إلا في مقام عتيد يعني في مقام القرب والحضور"^(٥).

(١) وقد روي عن الإمام أن هذا اختيار من الله فقد روى الحافظ ابن الجوزي في مناقبه عن أحمد أنه قال: القلائس من السوء تنزل على رؤوس قوم يقولون برؤوسهم هكذا وهكذا. قال ابن الجوزي المعنى لا يريدونها، وقوله هكذا وهكذا أي يميلون برؤوسهم عن أن تتمكن منها. ومعنى الكلام أنهم لا يريدون الرياسة وهي تقع عليهم ويحتمل أن يريد أنهم يطأطئون برؤوسهم تواضعاً. فلذلك كان أحمد ينهى عن كتب كلامه تواضعاً فقدر الله له أن دون ورتب وشاع انتهى. المدخل لابن بدران، ٥٣.

(٢) الآداب الشرعية ٢/ ٨٣.

(٣) يقصد منصور بن عمار وهو أحد القصاص.

(٤) الآداب الشرعية ٢/ ٨٣.

(٥) مدارج السالكين ١/ ٤٥.

وأخرج البيهقي وأحمد عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: (إذا مررتم برياض الجنة فارتعوا) قالوا: يا رسول الله وما رياض الجنة؟ قال: (حلق الذكر)^(١).

وسئل الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى عن مجالس الذكر وفضلها فرغب فيها وقال رحمه الله: وأي شيء أحسن من أن يجتمع الناس فيذكرون الله عز وجل ويعددون نعمه عليهم كما قالت الأنصار^(٢).

والأصل عند إمامنا المجلد الإمام أحمد بن حنبل أن الاجتماع على الذكر والدعاء وتذكر نعم الله تعالى الجواز ولكن ما لم يتخذ عادة وسنة كما قال الخلال وابن تيمية. قال أحمد: وأي شيء أحسن من أن يجتمع الناس فيصلوا ويذكروا ما أنعم الله عليهم كما قالت الأنصار^(٣).

وروى أبو بكر الخلال في كتاب الأدب عن إسحاق بن منصور الكوسج أنه قال لأبي عبد الله يكره أن يجتمع القوم يدعون الله ويرفعون أيديهم قال ما أكره للإخون إذا لم يجتمعوا على عمد، إلا أن يكثرُوا. وقال إسحاق بن راهويه كما قال الإمام أحمد. وقال المروزي سألت أبا عبد الله عن القوم يبيتون فيقرأ قارئ ويدعون حتى يصبحوا قال أرجو أن لا يكون به بأس^(٤).

(١) المسند ١٢٥٤٥، المستدرک ١٨٢٠.

(٢) قوت القلوب ٢٦٣، وقد رويت رواية ثانية عن أحمد ولكن بلا إسناد فقال: الفضل بن مهران أبو العباس سألت أحمد قلت: إن عندنا قوما يجتمعون فيدعون ويقرؤون القرآن ويذكرون الله فما ترى فيهم فقال: لي أحمد يقرأ في المصحف ويذكر الله في نفسه ويطلب حديث رسول الله - ﷺ - قلت: فأخ لي يفعل هذا فأنهاه قال: نعم، قلت: فإن لم يقبل قال: بلى إن شاء الله فإن هذا محدث الاجتماع والذي تصف. طبقات الحنبلة ١/ ٢٥٤. وهي شاذة فكل الروايات بخلافها.

(٣) طبقات الحنبلة ١/ ٤١٥.

(٤) كل هذه الأخبار ذكرها ابن تيمية في اقتضاء الصراط المستقيم ٣٠٤. ولم يذكر رواية الفضل بن مهران مما يدل على أنها ضعيفة عنده فهي بلا سند.

وقد بالغت السلفية المعاصرة في إنكار الجهر بالذكر حتى اعتبروه بدعة منكرة، مع أنه قد رويت أحاديث كثيرة تدل على جواز الجهر بالذكر وأن الصحابة والتابعين كانوا يفعلونه، ومن ذلك ما:

أخرجه مسلم، والحاكم واللفظ له عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: (إن لله ملائكة سيارة وفضلاء يلتمسون مجالس الذكر في الأرض فإذا أتوا على مجلس ذكر حَفَّ بعضهم بعضاً بأجنحتهم إلى السماء فيقول الله: من أين جئتم؟ فيقولون جئنا من عند عبادك يسبحونك ويكبرونك ويمجدونك ويهللونك ويسألونك ويستجيرونك...)"^(١).

وهذا حديث صريح في أن الصحابة كانوا يجتمعون لذكر الله تعالى، وذكر الله أمر عام قد يكون بقراءة القرآن، وقد يكون بسماع الدروس والمواعظ وقد يكون بالتسبيح والتكبير وهذا ما ذكر في الحديث، فلا سبيل لإنكاره.

وقد جاء ما هو أصرح من ذلك فقد أخرج الشيخان عن ابن عباس قال: إن رفع الصوت بالذكر حين ينصرف الناس من المكتوبة كان على عهد النبي ﷺ، قال ابن عباس: كنت أعلم إذا انصرفوا بذلك إذا سمعته"^(٢). قال الحافظ ابن رجب الحنبلي في فتح الباري: "وقد دل حديث ابن عباس على رفع الصوت بالتكبير عقب الصلاة المفروضة"^(٣).

(١) المستدرک ١٨٢١، المسند ٨٦٩٠، مسلم ٢٦٨٩.

(٢) البخاري ٨٠٥، مسلم ٥٨٣.

(٣) وحمل الإمام الشافعي حديث ابن عباس هذا على أنه جهر به وقتاً يسيراً حتى يعلمهم صفة الذكر؛ لا أنهم جهروا دائماً. فتح الباري ٢٣٦/٥. وقد رد محمد بن عثيمين بجواب جيد على هذا القول فقال: "وأما من زعم من أهل العلم أنه كان يجهر به في عهد النبي ﷺ للتعليم، وأنه لا يسنّ الجهر به الآن فإن هذا في الحقيقة مبدأ خطير، لو كنا كلما جاءت سنة بمثل هذا الأمر قلنا إنها للتعليم، وأن الناس قد تعلموا الآن فلا تشرع هذه السنة لبطل كثير من السنن بهذه الطريقة... فالصواب في هذا أنه يشرع أدبار الصلوات المكتوبة أن يجهر الإنسان بكل ما يشرع من ذكر سواء بالتلهيل، أو بالتسبيح أو بالاستغفار" مجموع فتاوى ورسائل ابن عثيمين ١٣/ ١٨٠.

فقد صرح هذا الحديث أن الجهر بالذكر كان سنة نبوية، وأن الصحابة كانوا يرفعون أصواتهم في الذكر الجماعي بعد الصلاة حتى يسمعهم من هو خارج المسجد. وجاء كذلك من الأحاديث ما يصرح بالذكر الجماعي فقد أخرج أحمد، وأبو داود، والترمذي وصححه، والنسائي، وابن ماجه عن السائب أن رسول الله ﷺ قال: (جاءني جبريل فقال: مر أصحابك يرفعوا أصواتهم بالتكبير).

وقال البخاري: وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ وَأَبُو هُرَيْرَةَ يُخْرِجَانِ إِلَى السُّوقِ فِي أَيَّامِ الْعَشْرِ يُكَبِّرَانِ وَيُكَبِّرُ النَّاسُ بِتَكْبِيرِهِمَا وَكَبَّرَ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ خَلْفَ النَّافِلَةِ. وَكَانَ عُمَرُ يُكَبِّرُ فِي قُبَّتِهِ بِمَنْى، فَيَسْمَعُهُ أَهْلُ الْمَسْجِدِ فَيُكَبِّرُونَ، وَيُكَبِّرُ أَهْلُ الْأَسْوَاقِ، حَتَّى تَرْتَجَّ مِنْى تَكْبِيرًا^(١).

وقد ذهب القاضي أبو يعلى الحنبلي إلى أن ظاهر كلام أحمد يدل على أن الجهر بالذكر بعد الصلاة سنة حيث قال في الجامع الكبير: ظاهر كلام أحمد: أنه يسن للإمام الجهر بالذكر والدعاء عقب الصلوات بحيث يسمع المأموم، ولا يزيد على ذلك^(٢).

ثم قال ابن رجب معقبا: "وذكر عن أحمد نصوصاً تدل على أنه كان يجهر ببعض الذكر، ويسر الدعاء، وهذا هو الأظهر، وأنه لا يختص ذلك بالإمام؛ فإن حديث ابن عباس هذا ظاهره يدل على جهر المأمومين أيضا"^(٣).

وقد نقل الحافظ ابن رجب الحنبلي في فتح الباري أخباراً عديدة في جواز الجهر بالذكر وقال: "وقد كان أصحاب رسول الله ﷺ - يجهرون بالذكر عقب الصلوات، حتى يسمع من يليهم".

(١) صحيح البخاري ١/٣٢٩.

(٢) فتح الباري ٥/٢٣٦.

(٣) قال ابن رجب: "وللحنابلة وجه آخر: أنه يكره الجهر به مطلقاً" ٥/٢٣٦.

الإخفات في ذلك وكذا كل ذكر والقول الأول ظاهر حديث عبد الله بن عباس: إن رفع الصوت بالذكر حين ينصرف الناس من المكتوبة كان على عهد النبي ﷺ. قال ابن عباس: كنت أعلم إذا انصرفوا بذلك إذا سمعته "أ. هـ.

شبهات حول الجهر بالذكر:

ذكر المانعون للجهر بالذكر بعض الأدلة ومنها:

– قوله تعالى: ﴿وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتْ بِهَا﴾ [الإسراء: ١١٠]، والمقصود بالصلاة في الآية هي الدعاء لا الذكر ولا يسن الجهر بالدعاء قال ابن رجب: (وفي الصحيحين عن عائشة، في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتْ بِهَا﴾ [الإسراء: ١١٠]، أنها نزلت في الدعاء. وكذا روي عن ابن عباس وأبي هريرة، وعن سعيد بن جبيرة وعطاء وعكرمة وعروة ومجاهد وإبراهيم وغيرهم.

وقال الإمام أحمد: ينبغي أن يسرّ دعاءه؛ لهذه الآية. قال: وكان يكره أن يرفعوا أصواتهم بالدعاء. وقال الحسن: رفع الصوت بالدعاء بدعة^(١).

- واستدلوا بقوله تعالى: ﴿ادْعُوا رَبَّكُمْ نَضِرُّكُمْ وَخُفْيَةً إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾ [الأعراف: ٥٥]. [الراجح في تفسيرها - كما قال السيوطي - هو تجاوز المأمور به أو اختراع دعوة لا أصل لها في الشرع أو المبالغة في رفع الصوت ثم إن الآية في الدعاء لا في الذكر.

قال الحافظ ابن رجب الحنبلي: "وأما النهي عن رفع الصوت بالذكر، فإنما المراد به: المبالغة في رفع الصوت؛ فإن أحدهم كان ينادي بأعلى صوته: "لا إله إلا الله، والله أكبر" فقال لهم النبي - ﷺ -: "أربعوا على أنفسكم، إنكم لا تنادون أصم ولا غائبا" (٢)، وأشار إليهم بيده يسكنهم ويخففهم (٣).

(۱) فتح الباری ۵/ ۲۳۹.

(٢) صحيح مسلم ٢٧٠٤، المسند ١٩٧٧.

(۳) فتح الباری ۵ / ۲۳۷.

ـ واستدلوا بحديث (خير الذكر الخفي، وخير الرزق ما يكفي).

قال العجلوني: "رواه أبو يعلى والعسكري وأبو عوانة وابن حبان وصححه عن سعد بن أبي وقاص ورفع^(١) ولكن قال النووي في فتاويه ليس بثابت^(٢).

وعلى فرض ثبوته فمعناه أن إخفاء العمل وعدم الشهرة أسلم في الدنيا والدين، كما قال السخاوي في المقاصد الحسنة.

وقال السيوطي: "وأما معارضته بحديث: (خير الذكر الخفي) فهو نظير معارضة أحاديث الجهر بالقرآن بحديث المسرّ بالقرآن كالمسر بالصدقة، وقد جمع النووي بينهما بأن الإخفاء أفضل حيث خاف الرياء أو تأذى به مصلون أو نيام، والجهر أفضل في غير ذلك لأن العمل فيه أكثر ولأن فائدته تتعدى إلى السامعين، ولأنه يوقظ قلب القارئ ويجمع همه إلى الفكر ويصرف سمعه إليه ويطرده النوم ويزيد في النشاط"^(٣). وقال: "وقد وردت أحاديث تقتضي استحباب الجهر بالذكر، وأحاديث تقتضي استحباب الإسرار به، والجمع بينهما أن ذلك يختلف باختلاف الأحوال والأشخاص".

ـ واستدلوا بحديث ابن مسعود رضي الله عنه:

فقد نقل عن ابن مسعود أنه رأى قوماً يهللون برفع الصوت في المسجد فقال: ما أراكم إلا مبتدعين حتى أخرجهم من المسجد.

وهذا الحديث رواه الدارمي مختصراً فلم يبين قصة الحديث ولم ينكر عليهم ابن مسعود. فإن من لم يجمع طرق الحديث لم يفهم معناه كما قال إمامنا المبجل.

(١) كشف الخفا ٣٩٢.

(٢) المرجع نفسه.

(٣) نتيجة الفكر في الجهر في الذكر ١/ ٣٧٩، وانظر: الفتاوى الحديثية لابن حجر ١/ ٥٣.

وعند الرجوع إلى روايات الحديث الأخرى نجد أن الإنكار لم يكن بسبب الجهر بالذكر وإنما كان لأسباب أخرى هي:

- إحداهن عد التسييح بالحصى وليس لأنهم كانوا يجهرون بالذكر، روى ابن وضاح في كتاب البدع صفحة ٩ بإسناده عن يسار أبي الحكم، أن عبد الله بن مسعود حدث أن أناسا بالكوفة يسبحون بالحصى في المسجد، فأتاهم، وقد كرم كل رجل منهم بين يديه كومة حصى، قال: فلم يزل يحصبهم بالحصى حتى أخرجهم من المسجد، ويقول: «لقد أحدثتم بدعة ظلما، أو قد فضلتهم أصحاب محمد ﷺ علما».

وإنكار التسييح بالخصى هو مذهب ابن مسعود^(١) بدليل ما رواه ابن وضاح عن الصلت بن بهرام قال: «مر ابن مسعود بامرأة معها تسييح تسيح به، فقطعه وألقاه، ثم مر برجل يسيح بخصى، فضر به برجله ثم قال: رلقد سبقتم، ركبتم بدعة ظلماء، أو لقد غلبتم أصحاب محمد ﷺ علما". - كما أن إنكاره عليهم كان لأنهم هم في الأصل من الخوارج قاموا ببناء المسجد الأعظم في الكوفة لشقّ صفّ المسلمين ثم قاتلوا المسلمين في النهروان.

روى ابن وضاح في البدع صفحة ١١ عن عبد الواحد بن صبرة قال: بلغ ابن مسعود أن عمرو بن عتبة في أصحاب له بنوا مسجدا بظهر الكوفة، فأمر عبد الله بذلك المسجد فهدم. ثم بلغه أنهم يجتمعون في ناحية من مسجد الكوفة يسبحون تسبيحا معلوما ويهللون ويكبرون، قال: فلبس برنسا، ثم انطلق فجلس إليهم، فلما عرف ما يقولون رفع البرنس عن رأسه ثم قال: أنا أبو عبد الرحمن، ثم قال: لقد فضلتكم أصحاب محمد ﷺ علما، أو لقد جئتم ببدة ظلما. ثم خرجوا على المسلمين في النهروان.

- ومن أسباب إنكاره عليهم أنهم كانوا يجتمعون على القصاص وقد نهى الصحابة

(١) وذهب الإمام أحمد وبعض الصحابة إلى الجواز كما سيأتي.

والتابعون^(١) عن ذلك لأنهم كانوا يذكرون القصص المكذوبة وأخبار بني إسرائيل، روى ابن وضاح بسنده عن الأعمش، عن بعض أصحابه قال: مر عبد الله برجل يقص في المسجد على أصحابه، وهو يقول: سبحوا عشرا، وهللوا عشرا، فقال عبد الله: إنكم لأهدي من أصحاب محمد ﷺ أو أضل، بل هذه، بل هذه، يعني: أضل^(٢).

فهذه هي طرق الحديث ورواياته، تدل على أن إنكاره كان لهذه الأسباب مجموعة، وتفسير الحديث بالحديث أولى كما قال الإمام أحمد.

قال السيوطي: "وعلى تقدير ثبوته فهو معارض بالأحاديث الكثيرة الثابتة المتقدمة وهي مقدمة عليه عند التعارض، ثم رأيت ما يقتضي إنكار ذلك عن ابن مسعود، قال الإمام أحمد بن حنبل في كتاب الزهد: ثنا حسين بن محمد ثنا المسعودي عن عامر بن شقيق عن أبي وائل قال: هؤلاء الذين يزعمون أن عبد الله كان ينهى عن الذكر ما جالست عبد الله مجلساً قط إلا ذكر الله فيه، وأخرج أحمد في الزهد عن ثابت البناني قال: إن أهل ذكر الله ليجلسون إلى ذكر الله وإن عليهم من الآثام أمثال الجبال وإنهم ليقومون من ذكر الله تعالى ما عليهم منها شيء" (٣).

التسبيح بالحصي والسبحة:

من الأمور التي بالغت في إنكارها السلفية المعاصرة^(٤) - وجعلتها شعار المبتدعة - السبحة، ومسألة السبحة هي كمسألة التسييح بالحصى أو النوى، إذ لا اختلاف بينهما. وقد أجاز الإمام أحمد بن حنبل التسييح بالحصى أو النوى.

(١) روى ابن وضاح عن الضحاک، قال: رأيت عمر بن عبد العزيز «يسجن القصاص ومن يجلس إليهم».

(۲) البدع لابن وضاح ۲۰.

(٣) الحاوی ١ / ٣٨٠.

(٤) وخصصت لها المحاضرات والدروس والرسائل والكتب!!

سأل الكوسج الإمام أحمد: يسبح الرجل بالنوى؟ فقال أحمد: قد فعل ذلك أبو هريرة وسعد^(١) - رضي الله عنهما - وما بأس بذلك. النبي - ﷺ - قد عدّ. قال إسحاق: كما قال.

وهذا جواب فقيه ينبع الفهم والفقه من ثنياه، وكيف لا وهو إمام أهل السنة في عصره، ويفهم من جواب الإمام أحمد ما يلي:

- أن أثر أبي هريرة وأثر سعد بن أبي وقاص صحيحان عند الإمام أحمد، وقد أخذ بهما.

- أن الإمام أحمد أوجد للسبحة أصلاً وهو فعل النبي ﷺ في العدّ عند التسبيح، فأجاز العدّ بالنوى لوجود العلة ذاتها، وهي العلة نفسها الموجودة في السبحة. أما فعل النبي ﷺ فقد أخرج الإمام أحمد وأصحاب السنن الأربعة عن عبد الله بن عمرو بن العاص - رضي الله عنهما - قال: "رأيت رسول الله - ﷺ - يعقد التسبيح يمينه" وفي لفظ "بيده"^(٢).

وفي لفظ البخاري في الأدب المفرد: ٤١٧ "فأرأيت النبي ﷺ يعدّهن بيده"^(٣). وأخرج ابن أبي شيبة، وأبو داود، والترمذي، والحاكم عن بسيرة وكانت من المهاجرات

(١) سيأتي تخريجها.

(٢) أبو داود ١٥٠٤، المستدرک ٢٠٠٥، سنن الترمذي ٣٤١١.

(٣) وقد اختلفت السلفية المعاصرة فيما بينها، فألف أحدهم رسالة: "فتح المعين بتصحيح حديث عقد التسبيح باليمين" حيث ذهب إلى ترجيح كون التسبيح بأصابع اليد اليمنى فقط. فرد عليه الشيخ بكر أبو زيد في كتابه: "لا جديد في أحكام الصلاة": ٥٢-٦٤. قرّر فيه أنّ التسبيح بكلتا اليدين، وأن رواية "يمينه" شاذة. مع أن أبا زيد ألف رسالة أخرى في بدعية السبحة، ولو فقهوا الحديث كما يجب لم يقعوا في هذا التخطئ. وخالف بعضهم كابن عثيمين. طريقتهم - فذهب إلى جواز السبحة دون دليل مقبول على قواعدهم!

قالت: قال رسول الله ﷺ: (عليكن بالتسبيح والتهليل والتقديس ولا تغفلن فتنسين التوحيد واعقدن بالأنامل فإنهن مسؤولات ومستنطقات)^(١).

- أن الإمام أحمد لا يسارع في الحكم بالبدعة على الأفعال^(٢) طالما وجد لها أصلاً في السنة.

وكيف يبدع الإمام أحمد التسبيح بالسبحة وقد كان من شيوخه من يسبح بها وهو يحيى بن سعيد القطان من أعلم أهل الحديث في عصره. قال الذهبي: "قال ابن معين: وكان يحيى القطان يحيىء معه بمسباح، فيدخل يده في ثيابه، فيسبح"^(٣).

وقد غالت السلفية المعاصرة حتى اعتبرت أن التسبيح باليد اليسرى لا يجوز، وغالى بعضهم حين رأى فعل أبي هريرة - فقال: إن الجائز هو التسبيح بخيط معقود، أما السبحة المتصلة فلا تجوز، وهذا من أعجب العجب، ولو فهموا كلام إمامنا المجل أحمد حين قال: "النبي - ﷺ - قد عدّ" لما وقعوا في هذا التخطئ.

أما عن أثر أبي هريرة فقد: أخرج الإمام أحمد في المسند: ٥٤٠ / ٢ عن أبي نضرة حدثني شيخ من طفاوة قال: تثويت أبا هريرة رضي الله عنه بالمدينة فلم أر رجلاً من أصحاب النبي - ﷺ - أشد تشميراً ولا أقوم على ضيف منه، فبينما أنا عنده يوماً وهو على سرير له ومعه كيس فيه حصى أو نوى، وأسفل منه جارية له سوداء، وهو يسبح بها، حتى إذا أنفد ما في الكيس ألقاه إليها، فجمعه فأعادته في الكيس، فدفعته إليه^(٤).

(١) وقد أورده ابن القيم في الوابل الصيب في فصل: عقد التسبيح بالأصابع وأنه أفضل من السبحة. ص ٢٢٢. فلم ينكر السبحة.

(٢) مع أن بعض السلف كابن مسعود أنكر العد بالخصي.

(٣) سير أعلام النبلاء ١٧ / ١٩٠.

(٤) وفيه هذا الشيخ الذي لم يسم. ولولا أن الإمام أحمد لم ير صحته - بروايته من طريق آخر - لما أخذ به.

ورواه ابن أبي شيبة: ٣٩٠/٢، وأبو داود في سننه: ٦٢٦/٢، وابن سعد في الطبقات "أن أبا هريرة كان يسبح بالنوى المجزع".
وقال الحافظ ابن رجب الحنبلي: "وكان لأبي هريرة خيط فيه ألفا عقدة، فلا ينام حتى يسبح به"^(١).

أما عن أثر سعد بن أبي وقاص فقد رواه الإمام أحمد في الزهد: عن حكيم بن الديلمى أن سعداً كان يسبح بالحصى والنوى^(٢).
فهذان أثران صحيحان عند الإمام أحمد بن حنبل فمن يجروء بعد ذلك على تضعيفهما؟!

وقد وردت آثار أخرى عن بعض السلف فيها ضعف، ذكرهم السيوطي في رسالته المنحة في السبحة، ومنهم: أبو صفية مولى النبي ﷺ إذ كان يسبح بالحصى. وعن أبي الدرداء كان يسبح بالنوى، وعن علي بن أبي طالب، وعن الحسن البصري. وعن فاطمة بنت الحسين بن علي بن أبي طالب أنها كانت تسبح بخيط معقود فيها.
وقال ابن القيم: "قال القشيري سمعت أبا علي الدقاق يقول رُوي في يد الجنيد سبحة فقليل له أنت مع شرفك تأخذ بيدك سبحة؟ فقال طريق وصلت به إلى ربي تبارك وتعالى لا أفارقه أبداً"^(٣).

وسئل ابن تيمية: عما إذا قرأ القرآن ويعدّ في الصلاة بسبحة هل تبطل صلاته أم لا؟ فأجاب: إن كان المراد بهذا السؤال أن يعد الآيات أو يعد تكرار السورة الواحدة مثل

(١) جامع العلوم والحكم، في شرح الحديث الخمسين. والحديث رواه أبو نعيم في الحلية، ٣٨٣/١.

(٢) ورواه ابن أبي شيبة: ٣٩٠/٢ بإسنادين عن حكيم بن الديلمى عن مولاة لسعد أن سعداً كان يسبح بالحصى والنوى.

(٣) مدارج السالكين ١٩٠/٣.

قوله: «قل هو الله أحد» بالسبحة فهذا لا بأس به، وإن أريد بالسؤال شيء آخر فليبينه والله أعلم^(١).

سماع الأنشيد والقصائد الصوفية:

لقد حصل خلاف بين الفقهاء حول مسألة سماع الأنشيد والقصائد الزهدية، أما السماع الذي يصاحبه المنكرات كاستماع أشعار الخمر والنساء مع الاختلاط والترافض والصياح والتصفيق فهذا لا يجوز.

وقد ورد تفصيل ذلك عن الإمام أحمد:

فقد ورد عن الإمام أحمد النهي العام عن سماع القصائد والأشعار فقد سئل أحمد عن سماع القصائد، فقال: أكرهه. وقال عبد الرحمن المتطرب سألت أحمد بن حنبل، قلت: ما تقول في أهل القصائد قال: «بدعة لا يجالسون» وسأل يوسف بن موسى أبا عبد الله عن التغير^(٢) فقال أحمد: «لا تسمعه، قيل له: هو بدعة؟ قال: حسبك»^(٣) وقال المرزوي سألت أبا عبد الله عن القصائد فقال بدعة فقلت له إنهم يهجون فقال لا يبلغ بهم هذا كله^(٤).

ومقصود الإمام أحمد القصائد والأشعار المأجنة التي تصدّ عن ذكر الله تعالى والتي يصحبها المنكرات، قال شيخ الحنابلة في عصره أبو بكر الخلال: "كره أحمد القصائد لما

(١) مجموع الفتاوى ٢٢/٦٢٥.

(٢) وإن هذا التغير ابتدعه الزنادقة وكانوا يشغلون الناس به عن ذكر الله وكانوا لا يذكرون إلا أشعار الخمر والنساء ويدّعون أنها في ذات الله تعالى. قال الإمام الشافعي: «تركت في العراق شيئاً يقال له التغير أحدثه الزنادقة، يصدون به الناس عن القرآن».

(٣) الأمر بالمعروف للخلال ٢٢٢.

(٤) تلييس إيليس ٢٨١.

قيل له إثمهم يتماجنون. ثم روي عنه ما يدل على أنه لا بأس بها^(١). قال ابن الجوزي: "وروى المروذي عن أحمد بن حنبل أنه قال كسب المخنث خبيث يكسبه بالغناء. وهذا لأن المخنث لا يغني بالقصائد الزهدية إنما يغني بالغزل والنوح"^(٢).

وقال: "فأما الأشعار التي ينشدها المغنون المتهيئون للغناء ويصفون فيها المستحسنات والخمر وغير ذلك مما يحرك الطباع ويخرجها عن الاعتدال ويثير كامنها من حب اللهو وهو الغناء المعروف في هذا الزمان... وقد أخرجوا لهذه الأغاني ألحانا مختلفة كلها تخرج سامعها عن حيز الاعتدال وتثير حب الهوى".

وقال ابن رجب الحنبلي ناقلاً قول الخطابي: "وكان الشعر الذي تغنيان به في وصف الشجاعة والحرب، وهو إذا صرف إلى جهاد الكفار كان معونة في أمر الدين، فأما الغناء بذكر الفواحش والابتهاار للحرم، فهو المحظور من الغناء، حاشاه أن يجري بحضرته شيء من ذلك فيرضاه، أو يترك النكير له، وكل من جهر بشيء بصوته وصرح به فقد غنى به.

قال: وقول عائشة: (ليستا بمغنيتين)، إنما بينت ذلك؛ لأن المغنية التي اتخذت الغناء صناعة وعادة، وذلك لا يليق بحضرة، فأما الترنم بالبيت والتطريب للصوت إذا لم يكن فيه فحش، فهو غير محظور ولا قاذح في الشهادة. وكان عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - لا ينكر من الغناء النصب والحداء ونحوهما، وقد رخص فيه غير واحد من السلف^(٣).

(۱) تلبیس ابلیس ۲۸۱.

(٢) تلييس إبليس ٢٨١، ثم قال ابن الجوزي: "فبان من هذه الجملة أن الروايتين عن أحمد في الكراهة وعدمها تتعلق بالزهديات الملحنة، فأما الغناء المعروف اليوم فمحظور عنده كيف ولو علم ما أحدث الناس من الزيادات".

(۳) فتح الباری ۶ / ۸۰.

مذهب أبي فقال أبو القاسم ابن بنت منيع أما جدى أحمد ابن بنت منيع فحدثني عن صالح بن أحمد أن أباه كان يسمع قول ابن الحنابلة، فقال ابن مجاهد لابن داود دعني أنت من أهلك وقال لابن بنت منيع دعني أنت من جدك أي شيء تقول يا أبا بكر فيمن أنشد بيت شعر أهو حرام؟ فقال ابن داود لا قال فإن كان حسن الصوت حرم عليه إنشاده؟ قال لا. قال فإن أنشده وطوله وقصر منه الممدود ومد منه المقصور أيجرم عليه؟ قال أنا لم أقول لشیطان واحد فكيف أقوى لشیطانی؟^(١).

ابن الجوزي:

وضح العلامة ابن الجوزي الحنبلي الحكم في ذلك فقال: "وقد تكلم الناس في الغناء فأطالوا فمنهم من حرمه ومنهم من أباحه من غير كراهة ومنهم من كرهه مع الإباحة. وفصل الخطاب أن نقول ينبغي أن ينظر في ماهية الشيء ثم يطلق عليه التحريم أو الكراهة أو غير ذلك. والغناء اسم يطلق على أشياء منها غناء الحجيج في الطرقات فإن أقواما من الأعاجم يقدمون للحج فينشدون في الطرقات أشعارا يصفون فيها الكعبة وزمزم والمقام وربما ضربوا مع إنشادهم بطبل، فسماع تلك الأشعار مباح...^(٢)

ونقل ابن الجوزي عن الجنيد أنه قال: تنزل الرحمة على هذه الطائفة في ثلاثة مواطن: عند الأكل لأنهم لا يأكلون إلا عن فاقة، وعند المذاكرة لأنهم يتجاوزون في مقامات الصديقين وأحوال النبيين، وعند السماع لأنهم يسمعون بوجد ويشهدون حقاً. وقد وافق ابن الجوزي على هذا القول إن كان المقصود سماع القصائد الزهدية لأنها توجب الرقة وتذكر الآخرة فقال: "وهذا إن صح عن الجنيد وأحسننا به الظن كان محموداً على ما يسمعون من القصائد الزهدية فإنها توجب الرقة والبكاء، فأما أن تنزل الرحمة عند وصف سعدى ولبلى ويحمل ذلك على صفات الباري سبحانه وتعالى فلا يجوز اعتقاد هذا"^(٣).

(١) إحياء علوم الدين ٢/ ٢٦٩.

(٢) تلييس إبليس ٢٧٥.

(٣) تلييس إبليس ٣٠٦.

ذو النون المصري:

وهو أحد العلماء العارفين وقد ترجم له الحنابلة في طبقاتهم. روى أحمد بن مقاتل العكي قال: لما دخل ذو النون المصري بغداد اجتمع إليه الصوفية، ومعهم قوَال، فاستأذنه أن يقول بين يديه شيئاً فأذن، فابتدأ يقول:

صغيرٌ هَواك عذبنِي فكيف به إذا احتنكا
وأنت جمعت من قلبي هوى قد كان مشتركاً
أما ترثي لكتئب إذا ضحك الخفي بكاً

قال: فقام ذو النون وسقط على وجهه والدم يقطر من جبينه ولا يسقط على الأرض، ثم قام رجل من القوم يتواجد، فقال له ذو النون: الذي يراك حين تقوم.. فجلس الرجل^(١).

التميمون الحنابلة:

عن أبي محمد رزق الله بن عبد الوهاب بن عبد العزيز التميمي الحنبلي قال: سألت الشريف أبا علي محمد بن أحمد بن أبي موسى الهاشمي الحنبلي فقال: حضرت دار شيخنا أبي الحسن عبد العزيز بن الحرث التميمي سنة سبعين وثلاثمائة في دعوة عملها لأصحابه حضرها أبو بكر الأبهري شيخ المالكيين وأبو القسم الداركي شيخ الشافعيين وأبو الحسن طاهر بن الحسن شيخ أصحاب الحديث وأبو الحسين بن سمعون شيخ الوعاظ والزهاد وأبو عبد الله بن مجاهد شيخ المتكلمين وصاحبه أبو بكر بن الباقلاني في دار شيخنا أبي الحسن التميمي شيخ الحنابلة. وكان عندهم قوَال - أي منشد - فاستمعوا له.

(١) إحياء علوم الدين ٢/ ٢٩٤.

قال أبو علي الهاشمي الحنبلي: لو سقط السقف عليهم لم يبق بالعراق من يفتي في
حادثة يشبه واحدا منهم^(١).

- العلامة الفقيه السامري صاحب المستوعب: فقد أنكر إطلاق لفظ البدعة على التغيير لأنه شعر ملحن كالخدااء. قال ابن مفلح في الفروع ٥/ ٢٣٧: "وفي المستوعب منع من اسم البدعة عليه ومن تحريره لأنه شعر ملحن كالخدااء والحدو للإبل ونحوه".

- العلامة أبو الوفا ابن عقيل شيخ الحنابلة ببغداد:

سئل عما يعتري المتصوفة عند سماع الوعظ والغناء هل هو ممدوح أو مذموم؟

فقال في الفنون: "لا يجوز أن يجيب عنها محجب حتى يتبين تحقيق السؤال فإن الصعق دخیل على القلب رغما لا عزما غير مكتسب ولا مجتلب وما كان بهذه الصفة لا يدخل تحت حكم الشرع بأمر ولا نهي ولا إباحة، وأما الذي يتحقق من سؤالك أن نقول هذا التصدي للسمع المزعج للقلوب المهيج للطباع الموجب للصعق جائز أو محظور وهو كسؤال السائل عن العطسة هل هي مباحة أو محظورة؟

والجواب أن هذه المسألة لا يجب عنها جملة ولا جواباً مطلقاً بل فيها تفصيل، وهو أن يقال إن علم هذا المصغي إلى إنشاد الأشعار أنه يزول عقله ويعزب رأيه بحيث لا يدري ما يصنع من إفساد أو جناية فلا ينبغي أن يعتمد ذلك وهو كالمتمتع لشرب النبيذ الذي يزيل عقله، وإن كان لا يدري لاختلاف أحواله فإنه تارة يصعق وتارة لا فهذا لا يجرم عليه ولا يكره، كذا قال ويتوجه كراهته بخلاف النوم فإنه وإن غطى على العقل فإنه لا يورث اضطراباً تفسد به الأحوال، بل يغطي عقل النائم ثم يحصل معه الراحة.

قال وإذا استولى على العبد معرفة الرب وسمع تلاوة القرآن لم يسمع التلاوة إلا من المتكلم بها فصعق السامع خضوعاً للمسموع عنه^(٢).

(۱) تبیین کذب المفتری ۳۹۰.

(٢) انظر: الآداب الشرعية ٢/ ٣٠٧.

وعقب ابن مفلح فقال: "ومراد ابن عقيل رحمه الله عدم الإنكار على صاحب هذه الحال كما يراه بعض الناس أي الصادق منهم ومدح حاله لا أن هذه الحال هي الغاية"^(١). وابن عقيل ينكر شطحات ومنكرات متصوفة عصره كاجتماعهم في المقابر في أيام مخصوصة، والاختلاط بين الرجال والنساء والمردان.

الإمام عبد القادر الجيلاني الحنبلي:

فقد قال في الغنية: "يكره تحريق الثياب في حق المتواجد عند السماع قال ويجوز سماع القول بالقضيب ويكره الرقص"^(٢).

شيخ المريدين في مصر أبو عمر القرشي الحنبلي:

قال الحافظ ابن رجب في ترجمته: "الفقيه، العارف، الزاهد، أبو عمرو. نزيل الديار المصرية: صحب شرف الإسلام عبد الوهاب بن الجيلي بدمشق، وتفقه واستوطن مصر وأقام بها إلى أن مات، وأفتى بها ودرس وناظر، وتكلم على المعارف والحقائق. وانتهت إليه تربية المريدين بمصر"^(٣).

وقال الشيخ تقي الدين ابن تيمية رحمه الله تعالى: "وهذا الشيخ كان ينتسب إلى مذهب الإمام أحمد"^(٤).

قال الناصح ابن الحنبلي: وسمعت خادماً الشيخ عثمان بن مرزوق، وكان يعرف بسيف السنة، وعليه آثار الصلاح، وقال له زين الدين بن نجا: أتعرف الأبيات التي

(١) انظر: الآداب الشرعية ٣٠٧/٢.

(٢) الفروع ٢٣٨/٥.

(٣) طبقات الحنبلة ١/٢٧٧.

(٤) المرجع نفسه.

أنشدت تلك الليلة بحضرة الشيخ عثمان بن مرزوق، فسمع وبكى؟ قال: نعم، قال: قلها، فقال:

فديت من واصلني مختفياً في وصله
كنّا على وعد فما كدره بمطله
وعاد عندي كله مشتغلاً بكّله
ما خلت أن يصلح مثلي في الهوى لمثله
وإنما جاد عليّ منعماً بفضلته
ولم أكن أهلاً له لكنّه من أهله

وفي هذا شاهد على ثلاثة من كبار علماء الحنابلة أنهم أجازوا السماع هم:
أبو عمرو القرشي، وزين الدين ابن النجا، والناصح ابن الحنبلي.

العلامة ناصح الدين ابن الحنبلي:

وهو: عبد الرحمن بن نجم بن عبد الوهاب بن الأنصاري، الخزرجي الدمشقي
الفقيه الواعظ، المعروف بابن الحنبلي: ولد سنة أربع وخمسين وخمسمائة بدمشق.

وهو الفقيه العلامة شيخ الحنابلة في الشام. قال الحافظ الذهبي في تاريخه: للناصح
خطب ومقامات، وكتاب "تاريخ الوعاظ" وأشياء في الوعظ، قال: وكان حلو الكلام،
جيد الإيراد، شهماً مهيباً، صارماً. وكان رئيس المذهب في زمانه بدمشق.

وقال ابن رجب: "وانتهت إليه رئاسة المذهب بعد الشيخ موفق الدين"^(١).
وقد وعظ بكثير من البلاد التي دخلها وكان له حرمة عند الملوك والسلطين،
خصوصاً ملوك الشام بني أيوب. وحضر فتح بيت المقدس مع السلطان صلاح الدين.

(١) انظر: الذيل على طبقات الحنابلة لابن رجب ٢/ ١٣٥.

وكان يجيز السماع للقصاص الزهدية حتى مع آلة فقال في فتوى له^(١):

"الغناء كالشعر، فيه مذكوم وممدوح، فما قصد به ترويح النفوس، وتفريغ الهموم، وتفريغ القلوب لسماع موعظة، وتحريك لتذكرة: فلا بأس به. وهو حسن"، وذكر أحاديث في تغني جَوَيرِيَّات الأنصار، وفي الغناء في الأعراس، وأحاديث في الحُداء "وأما الشبابة: فقد سمعها جماعة ممن لا يحسن القدح فيهما من مشايخ الصوفية وأهل العلم، وامتنع من حضورها الأكثر. وأما كونها أشد تحريماً وأعظم إنفاً من سائر الملاهي: فهذا قول لا يوافق عليه. وكيف يجعل المختلف فيه كالمتفق عليه.

ورد على من يكفر أهل السماع فقال: "ثم قد بالغ في تحريم ذلك، وضم فاعله إلى حكم الكفر بالله تعالى، وأوهم بما ذكر من الآيات: أن هذا السماع يُخرج عن الإسلام، وهذا من الغلو".

وقد حرم الاختلاط فقال: "وأما اجتماع الرجال والنساء في مجلس... وهو محرم إذا كان في غير معروف، فإن كان في صلاة جمعة أو جماعة، أو سماع موعظة، أو التقاء في مجلس حكم: فذلك غير منكر".

وقد رد عليه العلامة الموفق ابن قدامة في فتوى طويلة مما قاله فيها: "فناصح الدين سئل عن السماع الجامع لهذه القبائح مُتَّخِذاً ديناً وقربة، فأجاب: بأن رجلاً قد للنبي ﷺ، وجارية قد نَدَبَتْ أباهما، وأشبه ذلك بما ليس فيه جواب أصلاً". وقال: "ومن العجب: استدلال الفقيه على إباحة الشبابة. بأنه قد سمعها من الصوفية، وما من قبيحة من القبائح، ولا بدعة من البدع، إلا قد سمعها مشايخ وشباب أيضاً، وقد علم الناصح أنواع الأدلة، فهل وجد فيها فعل المشايخ من الصوفية. وإن كان هذا دليلاً فليضمه إلى أدلة الشرع المذكورة، ليكون دليلاً آخر، يغرب به على من قبله، ويكون هذا الدليل منسوباً

(١) ذكره ابن رجب في الطبقات مع فتوى الموفق ١٣٧/٢.

إليه، معروفاً به، ولكن لا ينسبه إلى مذهب أحمد؛ فإن أحمد وغيره من الأئمة بريئون من هذا".

الموازنة بين الجوايين:

إذا أردنا الموازنة بين الجوايين نقول: لا شك أن الاختلاط بين الرجال والنساء لغير سبب شرعي لا يجوز، وابن الحنبلي ما أجاز ذلك، ولا شك أن سماع الغناء الذي يفعله أهل الملاهي والملاذات لا يجوز، وهذا كذلك لم يجزه ابن الحنبلي.

ولكن الاستدلال بفعل الصوفية على صحة الشبابة لا يصح وليس فعلهم بدليل شرعي كما ذكر الموفق ابن قدامة. والمذهب أن الشبابة والمزمار ونحوها محرمة. ولكن ابن الحنبلي استأنس بفعل الصوفية ولم يجعلها حجة في ذاته.

ولكن لا يصل حد تحريمها إلى تكفير سامعها وتكفير سامع القصائد الملحنة كما ذهب ابن قدامة - فيما ذكره ابن الحنبلي^(١) - .

أما قول الموفق: "فناصح الدين سئل عن السماع الجامع لهذه القبائح مُتَخَذاً ديناً وقربة، فأجاب: بأن رجلاً قد للنبي ﷺ، وجارية قد نَدَبَتْ أباهَا، وأشباه ذلك بما ليس فيه جواب أصلاً. ومنها: أنه قسم الغناء إلى قسمين: ممدوح، ومذموم. ثم رَقَّاه إلى رتبة المندوبات والعبادات. فجاوز فيه حداء الشعر، ولم يقل ذلك سوى هذه الطائفة المسؤول عنها، الذين سلكوا مسلك الجاهلية في جعله لهم صلاة وديناً".

فبيّن أن الموفق ينكر السماع الذي يصحبه المنكرات من الاختلاط والملاهي والآلات - وهي محرمة في المذهب - وينكر أن يكون هذا السماع عبادة أو قربة. ونحن نوافقه على كل ذلك.

(١) وفي صحة نسبة التكفير في ذلك للموفق نظر لأن له رسالة في الرد على الفخر ابن تيمية في مسألة التكفير ذهب فيها إلى أنه لا يُكْفَرُ إلا من أنكر معلوماً من الدين بالضرورة. والله أعلم.

أما تفريق ابن قدامة بين السماع والاستماع - أي قصد السماع^(١) - فهو تفريق أهل الحقائق لا تفريق أهل الفقه.

الفقيه الأديب الصرصري الحنبلي الشهيد:

كان يتوقد ذكاء، ونظمه في الغاية، ويقال: إن مدائحه في النبي ﷺ تبلغ عشرين مجلداً.

وقد نظم في الفقه "مختصر الخرقى" ونظم "زوائد الكافي" على الخرقى، ونظم في العربية، وفي فنون شتى.

وكان صالحاً قدوة، عظيم الاجتهاد، كثير التلاوة، عفيفاً صبوراً قنوعاً، محباً لطريقة الفقراء ومخالطتهم. وكان يحضر معهم السماع، ويرخص في ذلك. وكان شديداً في السنة، منحرفاً على المخالفين لها. وشعره مملوء بذكر أصول السنة، ومدح أهلها، وذم مخالفيها. وله قصيدة طويلة لامية في مدح الإمام أحمد وأصحابه. وقد ذكرنا بعضها مفرقاً في تراجم بعض الأصحاب الذين ذكرهم فيها^(٢).

- العالم الزاهد: إبراهيم بن أحمد بن محمد الرقي الحنبلي، القدوة الرباني، أبو إسحاق: ولد سنة سبع وأربعين وستمائة. وقرأ ببغداد بالروايات العشر على يوسف بن جامع القفصي المقدم ذكره.

قال الذهبي: كان إماماً زاهداً، عارفاً قدوة، سيد أهل زمانه. له التصانيف الكثيرة في الوعظ والطريق إلى الله تعالى، منها "أحسن المحاسن" في الوعظ وكان ربهما حضر السماع، وتواجد. وله يد طولى في علوم كثيرة^(٣).

= الأيام التي أمر الله عباده أن يذكروه فيها، أيام التشريق من وقت عطاء بن أبي رباح إلى يومنا، هذا ما أنكره عالم، وقد كان لعطاء جاريتان يلحنان فكان إخوانه يستمعون إليهما".

(١) والإمام أحمد قد قصد استماع ابن الخبازة فيما ذكرنا.

(٢) انظر: الذيل لابن رجب ٢/ ١٩٨.

(٣) الذيل: ٢/ ٢٧٢.

وقال: السماع فتنة لمن طلبه. ترويح لمن صادفه^(١).

وقد أنكر أئمة التصوف الحركة عند السماع وعدوها من الرياء^(٢) قال القشيري:
"فالمريد لا يسلم له الحركة في السماع بالاختيار البتة؛ فإن ورد عليه وارء حركة لم يكن فيه
فضل قوة فبمقدار الغلبة يعذر فإذا زالت الغلبة يجب عليه القعود والسكون، فإن استدام
الحركة مستحلياً للوجد من غير غلبة وضرورة لم يصح"^(٣).

حكم إقامة المولد النبوي عند الحنابلة:

المولد النبوي هو الاجتماع لذكر الأحداث التي حدثت في يوم ميلاد النبي ﷺ
إظهاراً للفرح بمقدمه وتبجيلاً له، ويكون بذكر القصائد التي مدحت النبي ﷺ، وقد
تكون قصائد زهدية ملحنة. وهذا لا إنكار فيه بل قد يكون مستحسنًا، فالسماع قد ثبت
جوازه عند الامام أحمد، وإنشاد القصائد الشعرية في مدح الرسول قد ثبت في حياة
الصحابه وأجازه النبي ﷺ.

فيبقى الخلاف في مشروعية الاجتماع في يوم مخصوص؟^(٤) هل هو بدعة وهل له
أصل عند السلف الصالح؟

وقد تقدم أنه ليس كل ما يقال عنه بدعة هو بدعة منكرة، بل قسم العلماء ومنهم
الإمام الشافعي والإمام أحمد البدع إلى منكرة وحسنة^(٥). ويكفي في ذلك حديث رسول

(١) الرسالة القشيرية ١٥٣.

(٢) لكن منه ما ليس من الرياء روي عن أبي بكر الصديق أنه كان إذا ذكر الله في مجلسه، أو ذكره هو، اهتز كما
تهتز السَّفْعَة، وتضاءل إجلالاً لله، وتعظيماً له، وهيبةً لذكره. رواه الخلال. انظر المنتخب من علل الخلال
٥٣.

(٣) الرسالة ١٨٤.

(٤) وأما المنكرات التي تصاحب الموالء كالاختلاط والآلات الموسيقية فلا تجوز.

(٥) راجع سابقاً: البدعة عند الإمام أحمد والحنابلة.

فأنشد:

من قبلها طبت في الظلال	وفي مستودع حيث يأفك الورق
ثم هبطت البلاد لا بشر أنت	ولا نطفه ولا مضغه ولا علق
نطفه تركب السفينة وقد	أجلم نسروا أهله الغرق
حتى احتوى بيتك المهيم	من جلدت عليّ دونها النطق
وأنت لما ولدت أشرقت	الأرض وضاءت بنورك الأفق
فنحن في ذلك النور وذلك	الضياء سبيل الرشاد نخترق

وقد استدلل الحافظ ابن رجب الحنبلي بهذه الآيات فقال:

وخروج هذا النور عند وضعه إشارة إلى ما يجيء به من النور الذي اهتدى به أهل الأرض... وفي هذا المعنى يقول العباس في أبياته المشهورة السائرة:

(وأنت لما ولدت أشرقت الأرض	وضاءت بنورك الأفق)
(فنحن في ذلك الضياء وفي النـ	ور وسبيل الرشاد نخترق) ^(١)

وهذا كعب بن زهير ينشد قصيدة مطولة في مدح رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فيقول فيها:

بانت سعاد فقلبي اليوم متبول	متيم إثرها لم يفد مكبول
نبئت أن رسول الله أوعدني	والعفو عند رسول الله مأمول

ويقول:

وقال المروزي سألت أبا عبد الله عن القوم يبيتون فيقرأ قارئ ويدعون حتى يصبحوا قال أرجو أن لا يكون به بأس.

وقال أبو السري الحربي قال أبو عبد الله وأي شيء أحسن من أن يجتمع الناس يصلون ويذكرون ما أنعم الله به عليهم كما قالت الأنصار.

وهذه إشارة إلى أن ما رواه أحمد حدثنا إسماعيل أنبأنا أيوب عن محمد بن سيرين قال بُنِيتُ أَنَّ الأنصار قبل قدوم رسول الله ﷺ المدينة قالوا لو نظرنا يوماً فاجتمعنا فيه فذكرنا هذا الأمر الذي أنعم الله به علينا فقالوا يوم السبت ثم قالوا لا نجتمع اليهود في يومهم. قالوا فيوم الأحد قالوا لا نجتمع النصارى في يومهم. قالوا فيوم العروبة وكانوا يسمون يوم الجمعة يوم العروبة فاجتمعوا في بيت أبي أمامة أسعد بن زرارة فذبحت لهم شاة فكفتهم^(١).

وقال أبو أمية محمد بن إبراهيم بن مسلم الطرسوسي سألت أحمد بن حنبل عن القوم يجتمعون ويقرأ لهم القارئ قراءة حزينة فيكون وربما أطفؤوا السراج فقال لي أحمد إن كان يقرأ قراءة أبي موسى فلا بأس.

وروى الخلال عن الأوزاعي أنه سئل عن القوم يجتمعون فيأمرون رجلاً يقص عليهم قال إذا كان ذلك يوماً بعد الأيام فليس به بأس^(٢).

فقد روى الإمام أحمد أن الأنصار خصوا يوماً لهم للاجتماع على الذكر والفرح بنعمة الإسلام، وأي نعمة أعظم من مولد سيد السادات محمد ﷺ.

(١) وما هو مشهور أن ابن مسعود جعل يوم السبت يوماً خاصاً لإعطاء دروسه ومواعظه، فهل ابتدع بذلك!

(٢) كل هذه الأخبار ذكرها ابن تيمية في اقتضاء الصراط المستقيم ٣٠٤.

ومن الأحاديث التي تدل على خصوصية يوم مولده:

ما أخرجه مسلم في صحيحه عن أبي قتادة أن رسول الله صلى الله عليه وآله سئل عن صوم يوم الاثنين فقال: (ذاك يوم ولد فيه، وفيه أنزل عليّ) ^(١). فقد حث على صيام يوم الاثنين في كل أسبوع لأنه وُلد فيه، فهل كان ﷺ داعية للغلو ^(٢).

يقول الحافظ ابن رجب الحنبلي - عند الكلام في استحباب صيام الأيام التي تتجدد فيها نعم الله على عباده - ما هذا لفظه: (إن من أعظم نعم الله على هذه الأمة إظهار محمد صلى الله عليه وآله وسلم وبعثه وإرساله إليهم، كما قال الله تعالى: (لقد منّ الله على المؤمنين إذ بعث فيهم رسولاً من أنفسهم) فصيام يوم تجددت فيه هذه النعمة من الله سبحانه على عباده المؤمنين حسن جميل، وهو من باب مقابلة النعم في أوقات تجددها بالشكر) ^(٣).

وروى البخاري ومسلم عن ابن عباس قال: قدم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المدينة فوجد اليهود يصومون يوم عاشوراء، فسألوا عن ذلك؟ فقالوا: هذا اليوم الذي أظهر الله فيه موسى وبنى إسرائيل على فرعون ونحن نصومه تعظيماً له، فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم (نحن أولى بموسى منكم فأمر بصومه) ^(٤).

وقد استدل ابن حجر العسقلاني بهذا الحديث على مشروعية الاحتفال بالمولد النبوي على ما نقله الحافظ السيوطي، فقال: (يستفاد فعل الشكر لله على ما من به في يوم معين من إسداء نعمة، أو دفع نقمة ويعاد ذلك، نظر ذلك اليوم من كل سنة، والشكر لله

(١) صحيح مسلم ١١٦٢، سنن النسائي الكبرى ٢٧٧٧.

(٢) السنة صيام يوم الاثنين أما صيام يوم مولده إذا جاء في غير يوم الاثنين فليس بسنة.

(٣) لطائف المعارف ١٠١.

(٤) البخاري ٣٧٢٧، مسلم ١١٣٠.

يحصل بأنواع العبادة، كالسجود والصيام والصدقة والتلاوة، وأي نعمة أعظم من النعمة ببرز هذا النبي، نبي الرحمة في ذلك اليوم^(١).

وقال السيوطي: (وقد ظهر لي تخريجه على أصل آخر، وهو ما أخرجه البيهقي عن أنس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم عَقَّ عن نفسه بعد النبوة مع أنه قد ورد أن جدّه عبد المطلب عَقَّ عنه في سابع ولادته، والعقيقة لا تعاد مرة ثانية، فيحمل ذلك على أن الذي فعله النبي صلى الله عليه وآله وسلم إظهار للشكر على إيجاد الله إياه رحمة للعالمين وتشريع لأمته كما كان يصلى على نفسه، لذلك فيستحب لها أيضا إظهار الشكر بمولده بالإجماع، وإطعام الطعام، ونحو ذلك من وجوه القربات وإظهار المسرات)^(٢).

أما شبهة أن يوم مولده هو نفس يوم وفاته فقد ردّها السيوطي فقال: "إن ولادته ﷺ أعظم النعم، ووفاته أعظم المصائب لنا؛ والشرعة حثت على إظهار شكر النعم، والصبر والسكون عند المصائب، وقد أمر الشرع بالعقيقة عند الولادة وهى إظهار شكر وفرح بالمولود، ولم يأمر عند الموت بذبح عقيقة ولا بغيره، بل نهى عن النياحة وإظهار الجزع. فدلّت قواعد الشريعة على أنه يحسن في هذا الشهر إظهار الفرحة بولادته ﷺ دون إظهار الحزن فيه بوفاته^(٣)."

علماء الحنابلة والحديث يميزون المولد النبوي:

وها هم علماء الحنابلة والحديث وغيرهم يميزون المولد الشريف فهذا الإمام ناصر السنة وقامع البدعة عبد الرحمن بن إسماعيل المعروف بأبي شامة، حيث قال في رسالته النافعة "الباعث على إنكار البدع والحوادث" ما يلي: "فالبدعة الحسنة متفق على جواز

(١) الحاوي ١/ ١٨٨.

(٢) المرجع السابق.

(٣) المرجع السابق.

فعلها والاستحباب لها ورجاء الثواب لمن حسنت نيته فيها، وهى كل مبتدع موافق لقواعد الشريعة غير مخالف لشيء منها ولا يلزم من فعله محذور شرعى، ومن أحسن ما ابتدئ في زماننا هذا من هذا القبيل ما كان يُفعل بمدينة "إربل" جبرها الله تعالى، كل عام في اليوم الموافق ليوم مولد النبى - صلى الله عليه وسلم - من الصدقات والمعروف وإظهار الزينة والسرور، فإن ذلك مع ما فيه من الإحسان إلى الفقراء مُشعر بمحبة النبى - صلى الله عليه وسلم - وتعظيمه وجلالته في قلب فاعله وشكر الله تعالى على ما من به من إيجاد رسول الله صلى الله عليه وسلم - الذي أرسله رحمة للعالمين - صلى الله عليه وسلم - وعلى جميع الأنبياء والمرسلين^(١).

وقال القسطلاني: (ولا زال أهل الإسلام يحتفلون بشهر مولده عليه السلام، ويعملون الولائم، ويتصدقون في لياليه بأنواع الصدقات ويظهرون السرور، ويزيدون في المبرات، ويعتنون بقراءة مولده الكريم، ويظهر عليهم من بركاته كل فضل عظيم... فرحم الله امرأً اتخذ ليالي شهر مولده المبارك أعياداً، ليكون أشدّ علّة على من في قلبه مرض وأعياء)^(٢).

وهذا الإمام ابن تيمية يذكر بأن عمل المولد قد يكون فيه أجر عظيم ويخرج ذلك على قول للإمام أحمد بن حنبل فقال: "فتعظيم المولد واتخاذة موسماً قد يفعله بعض الناس ويكون له فيه أجر عظيم لحسن قصده وتعظيمه لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كما قدمته لك أنه يحسن من بعض الناس ما يستقبح من المؤمن المسدد، ولهذا قيل للإمام أحمد عن بعض الأمراء: إنه أنفق على مصحف ألف دينار ونحو ذلك فقال دعه فهذا أفضل ما أنفق فيه الذهب"^(٣).

(١) انظر سبل الهدى والرشاد ١/ ٤٣٩.

(٢) المواهب اللدنية ١: ١٤٨.

(٣) اقتضاء الصراط المستقيم ٢/ ١٢٦ ثم قال ابن تيمية: "مع أن مذهبه أن زخرفة المصاحف مكروهة وقد =

وقد سئل - أعلم علماء الإسلام في علم الحديث في عصره - شيخ الإسلام الحافظ أبو الفضل أحمد بن حجر العسقلاني^(١) عن عمل المولد فأجاب بما نصه:

أصل عمل المولد بدعة لم تنقل عن أحد من السلف الصالح من القرون الثلاثة ولكنها مع ذلك قد اشتملت على محاسن وضدها، فمن تحرى في عملها المحاسن وتجنب ضدها كان بدعة حسنة وإلا فلا، قال: وقد ظهر لي تخريجها على أصل ثابت وهو ما ثبت في الصحيحين من أن النبي ﷺ قدم المدينة فوجد اليهود يصومون يوم عاشوراء فسألهم فقالوا هو يوم أغرق الله فيه فرعون ونجى موسى فنحن نصومه شكراً لله تعالى، فيستفاد منه فعل الشكر لله على ما من به في يوم معين من إسداء نعمة أو دفع نقمة، ويعاد ذلك في نظير ذلك اليوم من كل سنة، والشكر لله يحصل بأنواع العبادة كالسجود والصيام والصدقة والتلاوة، وأي نعمة أعظم من النعمة ببروز هذا النبي نبي الرحمة في ذلك اليوم، وعلى هذا فينبغي أن يتحرى اليوم بعينه حتى يطابق قصة موسى في يوم عاشوراء، ومن لم يلاحظ ذلك لا يبالي بعمل المولد في أي يوم من الشهر، بل توسع قوم فنقلوه إلى يوم من السنة وفيه ما فيه، فهذا ما يتعلق بأصل عمله.

وأما ما يعمل فيه فينبغي أن يقتصر فيه على ما يفهم الشكر لله تعالى من نحو ما تقدم ذكره من التلاوة والإطعام والصدقة وإنشاد شيء من المدائح النبوية والزهدية المحركة للقلوب إلى فعل الخير والعمل للآخرة، وأما ما يتبع ذلك من السماع واللهو وغير ذلك

= تأول بعض الأصحاب أنه أنفقها في تجديد الورق والخط. وليس مقصود أحمد هذا وإنما قصده أن هذا العمل فيه مصلحة وفيه أيضاً مفسدة كره لأجلها. فهؤلاء إن لم يفعلوا هذا وإلا اعتاضوا الفساد الذي لا صلاح فيه مثل أن ينفقها في كتاب من كتب الفجور ككتب الأسماء أو الأشعار أو حكمة فارس والروم".

(١) ومن بعده تلميذه العلامة الحافظ السخاوي فقد أجاز المولد.

وفينبغي أن يقال ما كان من ذلك مباحاً بحيث يقتضي السرور بذلك اليوم لا بأس بإلحاقه به، وما كان حراماً أو مكروهاً فيمنع، وكذا ما كان خلاف الأولى" (١) انتهى.

وهذا الحافظ الذهبي يمدح أول من عمل المولد النبوي ويصفه بالسنة فيقول:
"السلطان الدين، الملك المعظم، مظفر الدين، أبو سعيد كوكبري بن علي بن بكتكين بن محمد التركماني، صاحب إربل" (٢).

ثم قال: "وأما احتفاله بالمولد، فيقصر التعبير عنه؛ كان الخلق يقصدونه من العراق والجزيرة، وتنصب قباب خشب له ولأمرائه وتزين،... وتطبخ الألوان، ويعمل عدة خلع للصوفية، ويتكلم الوعاظ في الميدان، فينفق أموالاً جزيلة. وقد جمع له ابن دحية (كتاب المولد)، فأعطاه ألف دينار.

وكان متواضعاً، خيراً، سنياً، يحب الفقهاء والمحدثين، وربما أعطى الشعراء، وما نقل أنه انهزم في حرب^(٣).

وما هم أهل الحديث منذ القرون الأولى يعقدون المجالس للتحدث بمولد النبي ﷺ. فهذا الإمام الأجري الحنبلي في كتابه الشريعة يعقد باباً بعنوان: "ذكر مولد رسول الله ﷺ ومنشئه".

وها هو الحافظ ابن عبد الهادي الحنبلي له جزء كبير مخطوط في مولد النبي ﷺ.
وها هو الفقيه الصرصري الحنبلي الشهيد يستبشر خيراً في ذكرى المولد النبوي
فبقول:

في كل عام لنا من سيد البشر
بشارة قرنت بالصبر والظفر

(١) الحاوی ١/ ١٨٨.

(٢) سير أعلام النبلاء ٤٢ / ٣٦٨.

(٣) سير أعلام النبلاء ٤٢ / ٣٦٨.

هذا الجمع كان كأنها غاية الغايات في المخلوقات فما ينكر أن يقال: إنه لأجله خلقت جميعها وإنه لولاه لما خلقت فإذا فسر هذا الكلام ونحوه بما يدل عليه الكتاب والسنة قبل ذلك" (١).

وقال الحافظ ابن رجب الحنبلي في لطائف المعارف: "و سمي سراجا لأن السراج الواحد يوقد منه ألف سراج و لا يتقص من نوره شيء كذلك خلق الله الأنبياء من نور محمد صلى الله عليه وسلم و لم يتقص من نوره شيء".

وقد فضله العلامة السفاريني على الكونين السفلي والعلوي من ملك وبشر وجنّ في الدنيا والآخرة فقال في لوامع الأنوار ٢/ ٢٩٤:

(وأفضل العالم من غير امترا... نبينا المبعوث في أم القرى)

متى كان عليه الصلاة والسلام نبياً:

روى الإمام أحمد في المسند عن العرباض بن سارية السلمي قال سمعت رسول الله ﷺ يقول: إني عبد الله في أم الكتاب لخاتم النبيين وإن آدم لمنجدل في طيئته وسأنبئكم بتأويل ذلك دعوة أبي إبراهيم وبشارة عيسى قومه ورؤيا أمي التي رأت أنه خرج منها نور أضاءت له قصور الشام، وكذلك ترى أمهات النبيين صلوات الله عليهم^(٢).

وسئل الإمام أحمد عن حديث: "وجعلتك أول النبيين خلقاً وآخرهم بعثاً" فصاحه وقال: "أول النبيين يعني خلقاً"^(٣) ثم استدل بقوله تعالى: "وإذ أخذنا من النبيين ميثاقهم ومنك ومن نوح" قال أحمد: فبدأ به "^(٤).

(۱) مجموع الفتاوی ۹۸/۱۱.

(٢) المسند ٤ / ١٢٨.

(٣) وهذا مما ينكره ابن تيمية فيذهب إلى أن معنى الحديث هو كتابة الله لنبوة محمد قبل خلق آدم. فقال: "أي كتبت نبوتي وأظهرت لما خلق آدم قبل نفخ الروح فيه كما يكتب الله رزق العبد وأجله وعمله وشقي أو سعيد" مجموع الفتاوى ٩٧/١١. وهذا ليس فيه مزية للنبي على غيره، وكلام إمامنا أحد أحكم وأعلم.

(٤) السنة ١ / ١٨٧.

وقال ابن راهويه في حديث: "يا رسول الله متى كنت نبيا وأدم بين الروح والجسد": "معناه قبل أن تنفخ فيه الروح وقد خلق"^(١).

وقال الإمام أحمد في رواية مهنا: وبعضهم يرويه: متى كتبت نبيا؟ من الكتابة. إلا أنه قال عنه: "هذا منكر هذا من خطأ الأوزاعي"^(٢).

وقال الحافظ ابن رجب الحنبلي: "ولكن أكثر السلف على أن استخراج ذرية آدم منه كان بعد نفخ الروح فيه وعلى هذا يدل أكثر الأحاديث فتحمل على هذا أن يكون محمد ﷺ خص باستخراجه من ظهر آدم قبل نفخ الروح فيه فإن محمداً ﷺ هو المقصود من خلق النوع الإنساني وهو عينه وخلاصته وواسطة عقده فلا يبعد أن يكون أخرج من ظهر آدم عند خلقه قبل نفخ الروح فيه"^(٣).

هل كان على دين قومه؟

سئل الإمام أحمد عن زعم أن النبي كان على دين قومه قبل أن يبعث؟ فقال هذا قول سوء ينبغي لصاحب هذه المقالة أن تحذر كلامه ولا يجالس... قاتله الله أي شيء أبقى إذا زعم أن رسول الله كان على دين قومه وهم يعبدون الأصنام. وقال الله عز وجل وبشر به عيسى فقال اسمه أحمد"^(٤).

وقال الحافظ ابن رجب: "وقد استدلل الإمام أحمد بحديث العرباض بن سارية هذا على أن النبي ﷺ لم يزل على التوحيد منذ نشأ ورد بذلك على من زعم غير ذلك بل

(١) السنة ١/ ١٨٧.

(٢) العلل ومعرفة الرجال ٢٦٨.

(٣) لطائف المعارف ٨٧.

(٤) السنة ١/ ١٩٥. قال ابن رجب: "ومراد الإمام أحمد الاستدلال بتقدم البشارة بنبوته من الأنبياء الذين قبله وبما شوهد عند ولادته من الآيات على أنه كان نبيا من قبل خروجه إلى الدنيا وولادته".

قد يستدل بهذا الحديث على أنه ﷺ ولد نبياً فإن نبوته وجبت له من حين أخذ الميثاق منه حين استخرج من صلب آدم فكان نبيا من حيثئذ لكن كانت مدة خروجه إلى الدنيا متأخرة عن ذلك، وذلك لا يمنع كونه نبيا قبل خروجه كمن يولى ولاية ويؤمر بالتصرف فيها في زمن مستقبل فحكم الولاية ثابت له من حين ولايته وإن كان تصرفه يتأخر إلى حين مجيء الوقت" (١).

هل ولد مختوناً:

توقف الإمام أحمد في ذلك إلا أن بعض الحنابلة ذهبوا إلى أن ولد مختونا. قال الحافظ ابن رجب الحنبلي: "واختلفت الروايات هل ولد مختونا؟ فروي: [أنه ولد مختونا مسرورا] يعني مقطوع السرة حتى قال الحاكم: تواترت الروايات بذلك وروي أن جده ختنه.

وتوقف الإمام أحمد في ذلك قال المروزي: سئل أبو عبد الله هل ولد النبي ﷺ
مختونا؟ قال: الله أعلم ثم قال: لا أدري.

قال أبو بكر عبد العزيز بن جعفر من أصحابنا: قد روي: [أنه ﷺ ولد مختونا مسرورا] ولم يجترأ أبو عبد الله على تصحيح هذا الحديث^(٢).

یری من خلفه:

سأل الأثرم الإمام أحمد عن قول النبي إني أراكم من وراء ظهري؟ فقال كان يرى من خلفه كما يرى من بين يديه فقلت له إن إنسانا قال لي هو في هذا مثل غيره إنما كان يراهم كما ينظر الإمام إلى من عن يمينه وعن شماله فأنكر ذلك إنكارا شديدا.

(١) لطائف المعارف ٨٩.

(٢) لطائف المعارف ١٠١.

فقيل أفليس هذا له خاصاً؟ قال بلى. وقال أبو عبد الله يراهم من خلفه كما يراهم من بين يديه قال الله عز وجل وتقلبك في الساجدين هذا تفسيره^(١).

فضل قبره:

نقل ابن القيم عن شيخ الحنابلة العلامة ابن عقيل قال: سألت سائل أياً أفضل حجرة النبي الكعبة فقلت إن أردت مجرد الحجرة فالكعبة أفضل وإن أردت وهو فيها فلا والله ولا العرش وحملته ولا جنة عدن ولا الأفلاك الدائرة لأن بالحجرة جسداً لو وزن بالكونين لرجح^(٢).

وذكر العلامة الرحيباني في "مطالب أولي النهى" (٢/ ٣٨٤) - بعد نقله تفضيل جسد رسول الله على سائر المخلوقات فائدة عن تفضيل الأرض على السماوات ببركة وطء أقدامه الشريفة لها فقال: (ويتجه... أن الأرض أفضل من السماء، لأن شرف المحل بشرف الحال فيه، قال ابن العماد في "الذريعة": اتفق أكثر أهل العلم على أن الأرض أفضل من السماء بمواطئ أقدامه الشريفة ﷺ). اهـ

وقال أبو الفضل التميمي الحنبلي عن إمامنا المبجل: "وكان يقول إن الأنبياء أحياء في قبورهم يصلون وأن الميت يعلم بزائره يوم الجمعة بعد طلوع الفجر وقبل طلوع الشمس"^(٣).

لا ينام قلبه:

وقال صالح سألت أبي عما يروى من فعل النبي له خاص ما هو يكون مثل النوم والصفى ما معناه من الأفعال مما لم يفعله غيره؟

(١) السنة ١/ ١٩٩.

(٢) بدائع الفوائد ٣/ ٦٥٥.

(٣) اعتقاد الامام المبجل ٣٠٣.

قال مثل ما أبيع له من النساء مات عن تسع وتزوج أربع عشرة وقال تنام عيناى ولا ينام قلبى" (١).

وكان يصطفي من المغنم. وقال أحمد: كان النبي خص بهذا كان إذا نام لم يتوضأ وقال تنام عيناى ولا ينام قلبى.

قال الإمام أحمد وجمهور العلماء: هذه الرؤية رؤية بالعين حقيقة^(٢).

رؤيته في المنام:

روى الإمام أحمد في المسند عن عبد الله بن مسعود قال قال رسول الله ﷺ: من رآني في المنام فقد رآني فإن الشيطان لا ينبغي له أن يتمثل بمثلي" (٣). ورواه عن أبي هريرة قال سمعت رسول الله ﷺ يقول: من رآني في المنام فسيراني في اليقظة أو فكأنما رآني في اليقظة" (٤) وهو من الأحاديث المتواترة ذكره الكتاني في نظم المتناثر عن ثمانية عشر صحابيا.

قال العلامة البهوتي: (ومن رآه في المنام فقد رآه حقاً فإن الشيطان لا يتخيل به) لأن الله عصمه منه لكن لا يعمل الرائي بما سمعه منه يتعلق بالأحكام لعدم الضبط لا للشك في رؤيته^(٥).

وقال العلامة ابن القيم: "وقد تواترت الرؤيا في أصناف بني آدم على فعل الأرواح بعد موتها ما لا تقدر على مثله حال اتصالها بالبدن من هزيمة الجيوش الكثيرة بالواحد

(١) السنة ١ / ٢٠٠.

(٢) الفروع ٥ / ١٢١.

.३७० / १ (३)

۳۰۶/۵ (۴)

(٥) كشف القناع ٣٣/٥.

والاثنين والعدد القليل ونحو ذلك. وكم قد رُئي النبي ومعه أبو بكر وعمر في النوم قد هزمت أرواحهم عساكر الكفر والظلم فإذا بجيوشهم مغلوبة مكسورة مع كثرة عددهم وعددهم وضعف المؤمنين وقتلتهم" (١).

وقد جمعت - في بحث - أكثر من ١٥٠ مناماً للصحابة والتابعين والعلماء والصالحين رؤي فيها سيد السادات وتحدثت عن بعض أحكامها.

رؤية النبي ﷺ عز وجل:

قال ابن تيمية: "وأما "الرؤية" فالذي ثبت في الصحيح عن ابن عباس أنه قال: "رأى محمد ربه بفؤاده مرتين" وعائشة أنكرت الرؤية. فمن الناس من جمع بينهما فقال: عائشة أنكرت رؤية العين وابن عباس أثبت رؤية الفؤاد. والألفاظ الثابتة عن ابن عباس هي مطلقة أو مقيدة بالفؤاد تارة يقول: رأى محمد ربه وتارة يقول رآه محمد؛ ولم يثبت عن ابن عباس لفظ صريح بأنه رآه بعينه. وكذلك "الإمام أحمد" تارة يطلق الرؤية؛ وتارة يقول: رآه بفؤاده؛ ولم يقل أحد إنه سمع أحمد يقول رآه بعينه؛ لكن طائفة من أصحابه سمعوا بعض كلامه المطلق ففهموا منه رؤية العين؛ كما سمع بعض الناس مطلق كلام ابن عباس ففهم منه رؤية العين. وليس في الأدلة ما يقتضي أنه رآه بعينه ولا ثبت ذلك عن أحد من الصحابة ولا في الكتاب والسنة ما يدل على ذلك؛ بل النصوص الصحيحة على نفيه أدل" (٢).

طهارة ما يخرج منه وجواز أن يستشفى ببوله ودمه:

قال العلامة ابن مفلح: "والنجس منا طاهر منه ذكره في الفنون وغيره" (٣).

(١) الروح ١٠٣.

(٢) مجموع الفتاوى ٦/ ٥١٠.

(٣) الفروع ٥/ ١٢٠.

وقال العلامة الرحيباني: (والنجس منا طاهر منه ﷺ ومن سائر الأنبياء، ويجوز أن يستشفى ببوله ودمه... وهو ﷺ طاهر بعد موته بلا نزاع بين العلماء)^(١).

ليس له ظل لأنه نوراني:

قال البهوتي: "ولم يكن له ﷺ فيء أي: ظل في شمس ولا قمر لأنه نوراني، والظل نوع ظلمة، ذكره ابن عقيل وغيره، ويشهد له أنه سأل الله أن يجعل في جميع أعضائه وجهاته نورا، وختم بقوله: «واجعلني نورا»"^(٢).

لا يتشاءب:

وكان لا يتشاءب لأنه من الشيطان والله عصمه منه^(٣).

مساواته للأنبياء في معجزاتهم

وساوى الأنبياء في معجزاتهم، وانفرد بالقرآن فآدم خلقه الله بيده، ومحمد شق صدره وملاؤه ذلك الخلق النبوي. وأعطى إدريس علو المكان، ومحمدا المعراج.

ولما نجى إبراهيم من النار نجى محمدا من نار الحرب، ولما أعطاه مقام الخلعة أعطى محمدا مقام المحبة؛ بل جمعه له مع الخلعة، كما في حديث أبي يعلى في المعراج. فقال له ربه: أتخذة خليلا وحبيبا، وهو مكتوب في التوراة: محمد حبيب الرحمن.

ولما أعطى موسى قلب العصا حية أعطى محمدا حنين الجذع الذي هو أغرب، ولما أعطاه انفلاق البحر أعطى محمدا انشقاق القمر الذي هو أبهر، لأنه تصرف في العالم

(١) مطالب أولى النهى ٤٠/٥. وهو قد نقله عن البهوتي في كشف القناع ٣١/٥، وانظر الإنصاف للمرداوي ٤١/٨، والفروع ١٢٠/٥.

(٢) انظر: كشف القناع ٣٢/٥.

(٣) انظر: كشف القناع ٣٥/٥، مطالب أولى النهى ٤٤/٥.

العلوي، ولما أعطاه تفجير الماء من الحجر، أعطى محمدا نبع الماء من بين الأصابع، ولما أعطاه الكلام أعطى محمدا الدنو والرؤية.

وأعطى يوسف شطر الحسن، وأعطى محمدا الحسن كله.

ولما أعطى داود تليين الحديد، أعطى محمدا اخضرار العود اليابس بين يديه.

ولما أعطى سليمان كلام الطير أعطى محمدا أن كلم الحجر والشجر والزرع والضب.

ولما أعطى عيسى إبراء الأكمه والأبرص وإحياء الموتى، أعطى محمدا^(١) رد العين بعد سقوطها^(٢).

وقد أحصى ابن القيم أكثر من ألف معجزة للنبي ﷺ. قال السفاريني الحنبلي: "ومعجزات خاتم الأنبياء... كثيرة تجل عن إحصائي".

وقال: "وفي كلام بعضهم أنه - ﷺ - أعطي ثلاث آلاف معجزة يعني غير القرآن". وقال: "ولم يبلغ أحد من الأنبياء من كثرة المعجزات ما بلغه نبينا - ﷺ - وهو دليل على مزيد التشريف والتكريم وشدة الاعتناء والاهتمام بشأنه، والاحتفال بأمر نبوته، وأيضا لما كان نبينا خاتم النبيين والمرسلين، وشريعته خاتمة الشرائع أجمعين ناسب كثرة المعجزات، وترادف الآيات البينات والمعجزات. قال شيخ الإسلام ابن تيمية روح الله روحه في كتابه "الجواب الصحيح": الآيات والبراهين الدالة على نبوة نبينا محمد - ﷺ - كثيرة متنوعة، وهي أكثر وأعظم من آيات غيره من الأنبياء^(٣)".

(١) وقد وردت بعض الأحاديث في إحيائه الموتى.

(٢) انظر: كشف القناع ٣٢ / ٥، مطالب أولي النهى ٤١ / ٥.

(٣) لوامع الأنوار ٢ / ٢٩٠.

نبع الماء من بين يديه:

ونبع الماء من بين يديه ببركة من الله تعالى حلت فيه، بوضع أصابعه، فجعل يفور، ويخرج من بين أصابعه حين كان في غزوة تبوك.

وكذلك روي في الصحيحين وقوعه يوم الحديبية، فنقد الماء، فجعل ﷺ يده في ماء قليل، ففار الماء من بين أصبعيه، فشربوا، وتوضأوا وهم ألف وخمسمائة^(١).

مخاطبته في الصلاة وبلوغ السلام له في قبره وعدم أكل الأرض لجسده:

ويبلغه سلام الناس بعد موته لحديث أحمد عن أبي هريرة مرفوعاً: «ما من أحد يسلم عليّ عند قبري إلا رد الله علي روحي حتى أرد عليه السلام»^(٢).

وقال الحافظ ابن رجب الحنبلي في كتاب لطائف المعارف ص ١٧٨: "أعمال الأمة تعرض على نبيّها في البرزخ فليستح عبداً أن يُعرض على نبيه من عمله ما نهاه عنه، لما وقف ﷺ عام حجة الوداع قال: إني فرطكم على الحوض، وإني مكاثركم بكم الأمم فلا تسودوا وجهي، يشير إلى أنّه يستحي من سيئات أمته إذا عُرضت عليه "أهـ.

رؤيته لأمته ومعرفة بهم وعلمه بالفتن إلى قيام الساعة:

وعرض عليه الخلق كلهم من آدم إلى من بعده، كما علم آدم أسماء كل شيء، لحديث الديلمي: «مثلت لي الدنيا بالماء والطين، وعلمت الأشياء كلها ؛ كما علم آدم الأسماء كلها».

وعرض عليه أمته بأسرهم حتى رأهم، لحديث الطبراني: «عرضت علي أمتي

(١) انظر: كشف القناع ٥/ ٣٣، مطالب أولي النهى ٥/ ٤٢.

(٢) كشف القناع ٥/ ٢٧.

هو أو غيره أنه ولي الله تعالى غالباً بذلك، وقيل: بلى ولا يلزم من صحة الكرامات وجودها صدق من يدعيها بدون بينة أو قرائن حالية تفيد الجزم بذلك، وإن مشى هو على الماء وفي الهواء أو سخرت له الجن والسباع، حتى تنظر خاتمته وموافقته للشرع في الأمر والنهي.

وإن وجد الخارق من نحو جاهل فهو مخرقة ومكر من إبليس وإغواء وإضلال، ولا شيء على من ظن الخير بمن يراه منه، وإن كان في الباطن شيطانا وحسن الظن بأهل الدين والصلاح حسن^(١).

وقد روي عن الشافعي والليث بن سعد وغيرهما قولهم: "لو رأيت صاحب هوى يمشي على الماء ويطير في الهواء فلا تغتر به حتى تعرض أفعاله على القرآن والسنة.

وهذا ما نص عليه شيوخ التصوف. قال أبو يزيد البسطامي: لو رأيتم الرجل يطير في الهواء ويمشي على الماء فلا تغتروا به حتى تنظروا كيف وقوفه عند الأوامر والنواهي.

وقد تظهر الخوارق للمنافقين والكفار فلا يغتر بها، قال ابن تيمية: "فإن هذه الخوارق تكون لكثير من الكفار والمشركين وأهل الكتاب والمنافقين وتكون لأهل البدع، وتكون من الشياطين فلا يجوز أن يظن أن كل من كان له شيء من هذه الأمور أنه ولي الله، بل يعتبر أولياء الله بصفاتهم وأفعالهم وأحوالهم التي دل عليها الكتاب والسنة، ويعرفون بنور الإيمان والقرآن، وبحقائق الإيمان الباطنة، وشرائع الإسلام الظاهرة"^(٢).

وقد ذكر ابن تيمية كثيراً من الكرامات وأقرّها، ومن ذلك:

ما روي عن خبيب بن عدي أنه كان أسيراً عند المشركين بمكة شرفها الله تعالى وكان يؤتى بعنب يأكله وليس بمكة عنب.

(١) صفحة ٦٠، ولوامع الأنوار ٢/ ٣٩٣.

(٢) الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان ٦٢.

أسمع قال: أتشهد أن محمد رسول الله؟ قال: نعم فأمر بنار فألقي فيها فوجدوه قائماً يصلي فيها وقد صارت عليه برداً وسلاماً.

وتغيب الحسن البصري عن الحجاج فدخلوا عليه ست مرات فدعا الله عز وجل فلم يروه ودعا على بعض الخوارج - كان يؤذيهم - فخر ميتاً.

وصلة بن أشيم مات فرسه وهو في الغزو فقال: اللهم لا تجعل لمخلوق علي منة ودعا الله عز وجل فأحيا له فرسه فلما وصل إلى بيته قال: يا بني خذ سرج الفرس فإنه عارية وأخذ سرجه فمات الفرس.

وكان سعيد بن المسيب في أيام الحرية يسمع الأذان من قبر رسول الله ﷺ في أوقات الصلوات وكان المسجد قد خلا فلم يبق غيره^(١).

ثم قال: "وأما ما نعرفه نحن عياناً ونعرفه في هذا الزمان فكثير"^(٢).

أما عن الكرامات التي رواها الحنابلة عن الإمام أحمد فكثيرة جداً^(٣) نكتفي منها بما ذكره الإمام الذهبي، ومن أراد الاستزادة فعليه بكتاب طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى.

نقل الذهبي عن إحدى بنات إمامنا المبجل وتدعى فاطمة أنها قالت: "وقع الحريق في بيت أخي صالح، وكان قد تزوج بفتية، فحملوا إليه جهازاً شبيهاً بأربعة آلاف دينار، فأكلته النار، فجعل صالح يقول: ما غمني ما ذهب إلا ثوب لأبي كان يصلي فيه أتبرك به وأصلي فيه.

قالت: فطفئ الحريق، ودخلوا، فوجدوا الثوب على سرير قد أكلت النار ما حوله وسلم"^(٤).

(١) انظر: الفرقان ٥٧.

(٢) المرجع السابق.

(٣) وبعضها مبالغ فيه.

(٤) سير أعلام النبلاء ٢١/ ٢٧٥.

ثم نقل عن ابن الجوزي فقال: "قال ابن الجوزي: وبلغني عن قاضي القضاة علي بن الحسين الزينبي:

أنه حكى أن الحريق وقع في دارهم، فأحرق ما فيها إلا كتابا كان فيه شيء بخط الإمام أحمد.

قال: ولما وقع الغرق ببغداد في سنة ٥٥٤ وغرقت كتبتي، سلم لي مجلد فيه ورقتان بخط الإمام".

ثم قال الإمام الذهبي: "قلت: وكذا استفاض وثبت أن الغرق الكائن بعد العشرين وسبع مائة ببغداد عام على مقابر مقبرة أحمد، وأن الماء دخل في الدهليز علو ذراع، ووقف بقدرة الله، وبقيت الحصر حول قبر الإمام بغبارها، وكان ذلك آية"^(١).

أما ابن تيمية فقد نقل تلامذته كثيراً من كراماته، منهم ابن القيم في مدارج السالكين فقد تحدث عن مكاشفات شيخه ابن تيمية. وأسهب الشيخ عمر البزار في ذكر كرامات شيخه ابن تيمية في كتابه الأعلام العلية^(٢) وخصص لها فصلاً كاملاً بعنوان: "ذكر بعض كراماته وفراسته" منها أنه قال: "وحدثني من لا أتهمه أن الشيخ رضي الله عنه حين نزل المغول بالشام لأخذ دمشق وغيرها رجف أهلها وخافوا خوفاً شديداً. وجاء إليه جماعة منهم وسألوه الدعاء للمسلمين فتوجه إلى الله ثم قال أبشروا فإن الله يأتيكم بالنصر في اليوم الفلاني بعد ثلاثة حتى ترون الرؤوس معبأة بعضها فوق بعض.

قال الذي حدثني فو الذي نفسي بيده أو كما حلف ما مضى إلا ثلاث مثل قوله حتى رأينا رؤوسهم كما قال الشيخ على ظاهر دمشق معبأة بعضها فوق بعض"^(٣).

(١) سير أعلام النبلاء ٢١ / ٢٧٥.

(٢) وهي مما تصفها السلفية المعاصرة بالغلو والشرك.

(٣) المناقب العلية في مناقب ابن تيمية ٦٠.

فهل تعتبر كل هذه الكرامات من الغلو والشطح؟

وقد كانت الكرامات في عصر الصحابة كثيرة ولكنها أقل من العصور التي تليها قال ابن حجر الهيتمي: "وإنما كانت الكرامة بعد الصحابة رضي الله عنهم أكثر قال أحمد بن حنبل رضي الله عنه: لأن أولئك كان إيمانهم قويا فلم يحتاجوا إلى زيادة مقو بخلاف من بعدهم". ثم نقل قول السهروردي فقال: "وقال الشهاب السهروردي وهو كالشرح لما قبله لأنهم ببركة رؤيته ومشاهدته مع نزول الوحي تنورت بواطنهم، وتزكت نفوسهم وانصقلت مرآة قلوبهم فاستغنوا بما أعطوا عن رؤية الكرامة واستماع أنوار القدرة"^(١).

والكرامات موجودة في الأمة إلى يوم القيامة لا يجوز إنكارها - مع أن كثيرا من الكرامات المروية عن الشيوخ كذب - قال العلامة ابن حمدان الحنبلي في نهاية المبتدئين نقلاً عن الامام أحمد: "وتوجد في زمن النبوة وأشراف الساعة وغيرهما". وقال ابن تيمية: "ومن أصول أهل السنة والجماعة: التصديق بكرامات الأولياء وما يجري الله على أيديهم من خوارق العادات في أنواع العلوم والمكاشفات وأنواع القدرة والتأثيرات كالمأثور عن سالف الأمم في سورة الكهف وغيرها وعن صدر هذه الأمة من الصحابة والتابعين وسائر قرون الأمة وهي موجودة فيها إلى يوم القيامة"^(٢).

رؤية الخضر:

رؤية الصالحين للخضر من الكرامات. وقد اختلف العلماء في حياة الخضر ومماته، على قولين مشهورين^(٣)، وقد ذهب كثير من العلماء إلى أنه حي كما قال النووي. قال النووي في كتاب تهذيب الأسماء واللغات: واختلفوا في حياة الخضر ونبوته، فقال

(١) الفتاوى الحديشية ابن حجر ٢١٧.

(٢) العقيدة الواسطية ١٣.

(٣) وقد ثبت عن ابن تيمية أنه يقول بحياته في إحدى الفتاوى، وفي أخرى لا يقول بحياته.

الحربي أحمد بن حنبل عن تعمير الخضر وإلياس وأنها باقيان يُرَيَان ويُروى عنهما؟ فقال الإمام أحمد: من أحال على غائب لم ينصف منه؛ وما ألقى هذا إلا شيطان^(١).

ولقد كان الإمام أحمد مصيباً في هذا الكلام فكم من فتنة مضلة ظهرت في الأمة بسبب ادعاء تلقي العلوم عن إمام أو ولي غائب. ولكنه في نفس الوقت لم ينكر مسألة حياتهما، بل لقد روى في كتاب الزهد ما يدل على حياتهما ولو كان يرى أن هذا باطلاً لم يروه. قال الحافظ ابن حجر: "ورواه أحمد في الزهد"^(٢) بإسناد حسن عن بن أبي رواد وزاد أنهما يصومان رمضان بيت المقدس"^(٣).

رأي شيخنا العلامة عبد الملك السعدي:

ولم أجد قولاً ثالثاً في المسألة سوى ما سمعته من شيخنا العلامة الفقيه الدكتور عبد الملك السعدي فقد توسط في المسألة وقال: "الرأي الصواب أن الخضر قد مات إلا أن الله قد جعل لروحه خاصية التجسد للأولياء والصالحين فيرويه كرامة لهم". وهذا ما أرجحه فإن مسألة رؤية الخضر ليست من العقائد ولا مما ثبت بالتواتر بل هي كرامة من الله تعالى.

(١) مجموع الفتاوى ٤/ ٣٣٧.

(٢) والظاهر أنه من زيادات عبد الله. انظر: الزهد ص ٢٣٠.

(٣) فتح الباري، ج ٦، ص ٥٢٨، كتاب أحاديث الأنبياء طبعة دار الحديث القاهرة الطبعة الأولى ١٤١٩ - ١٩٩٨ م.

وتكملة الحديث "إلياس والخضر عليهما السلام يصومان شهر رمضان بيت المقدس ويوفيان الموسم في كل عام". الزهد ٢٣٠. قال ابن حجر: "وروى الدار قطني في "الأفراد" من طريق عطاء عن ابن عباس مرفوعاً: "يجتمع الخضر وإلياس كل عام في الموسم، فيخلق كل واحد منهما رأس صاحبه، ويفترقان عن هؤلاء الكلمات: بسم الله ما شاء الله" الحديث، في إسناد محمد بن أحمد بن زيد بمعجمة ثم موحدة ساكنة وهو ضعيف. وروى ابن عساكر من طريق هشام بن خالد عن الحسن بن يحيى عن ابن أبي رواد نحوه وزاد: "ويشربان من ماء زمزم شربة تكفيهما إلى قابل" وهذا معضل". فتح الباري، ج ٦، ص ٥٢٨.

والتوسل مسألة فقهية فرعية ليست كالاستغاثة والاستعانة قال ابن تيمية: "ولم يقل أحد إن التوسل بنبي هو استغاثة به، بل العامة الذين يتوسلون في أدعيتهم بأمور، كقول أحدهم: أتوسل إليك بحق الشيخ فلان أو بحرمة، أو أتوسل إليك باللوح والقلم أو بالكعبة، أو غير ذلك مما يقولونه في أدعيتهم يعلمون أنهم لا يستغيثون بهذه الأمور، فإن المستغيث بالنبي ﷺ طالب منه وسائل له. والتوسل به لا يدعى ولا يطلب منه ولا يسأل، وإننا يطلب به، وكل أحد يفرق بين المدعو والمدعو به" (١).

والمذهب عند إمامنا المبجل أحمد بن حنبل والحنابلة جواز التوسل.

أنواع التوسل (٢):

أولاً: التوسل بأسماء الله تعالى وصفاته:

اتفق الفقهاء على أن التوسل إلى الله تعالى بأسمائه وصفاته مستحب. قال الله تعالى: «ولله الأسماء الحسنى فادعوه بها وذروا الذين يلحدون في أسمائه سيجزون ما كانوا يعملون».

ومن السنة حديث أنس بن مالك قال: كان النبي ﷺ إذا كربه أمر قال: يا حيّ يا قيوم برحمتك أستغيث^(٣). ومنها: قوله ﷺ: أسألك بكل اسم سميت به نفسك، أو أنزلته في كتابك، أو علمته أحداً من خلقك، أو استأثرت به في علم الغيب عندك أن تجعل القرآن ربيع قلبي، ونور بصري، وجلاء حزني، وذهب همي^(٤).

(١) ولذلك رد ابن تيمية على من كفر المتوسلين وضلّهم فقال: "فإن هذه مسألة خفية ليست أدلتها جلية ظاهرة والكفر إنما يكون بإنكار ما علم من الدين ضرورة أو بإنكار الأحكام المتواترة والمجمع عليها ونحو ذلك. واختلاف الناس فيما يشرع من الدعاء وما لا يشرع كاختلافهم هل تشرع الصلاة عليه عند الذبح".

(٢) انظر: الموسوعة الفقهية الكويتية ١٤ / ١٥٠ وما بعدها باختصار.

(۳) سنن الترمذی ۳۵۲۴، سنن النسائی الکبریٰ ۱۰۴۰۵.

(٤) مستدرک الحاکم ٣٧١٢ ورواه الإمام أحمد في المسند.

ثانياً: التوسل بالإيمان والأعمال الصالحة:

أجمع الفقهاء على جواز التوسل إلى الله تعالى بالأعمال الصالحة التي يعملها الإنسان متقرباً بها إلى الله تعالى. قال الله تعالى: «الذين يقولون ربنا إننا آمننا فاغفر لنا ذنوبنا وقنا عذاب النار»، وقال الله تعالى: «فلما أحس عيسى منهم الكفر قال من أنصاري إلى الله قال الحواريون نحن أنصار الله آمنا بالله واشهد بأنا مسلمون ربنا آمنا بما أنزلت واتبعنا الرسول فاكتبنا مع الشاهدين».

ثالثاً: التوسل بالنبي ﷺ:

لا خلاف بين العلماء في جواز التوسل بالنبي ﷺ في الأحوال التالية:

أ - التوسل بالنبي بمعنى طلب الدعاء منه في الدنيا والشفاعة في الآخرة.

أما طلب الدعاء من النبي في الحياة الدنيا، فقد ثبت بالتواتر، فقد كان الصحابة الكرام رضي الله عنهم يسألون النبي الدعاء في الأمور الدنيوية والأخروية. وقد أرشدهم القرآن الكريم إلى ذلك قال الله تعالى: «ولو أنهم إذ ظلموا أنفسهم جاءوك فاستغفروا الله واستغفر لهم الرسول لوجدوا الله تواباً رحيماً».

وفي كتب السنة من ذلك الشيء الكثير، فعن عثمان بن حنيف أن رجلاً ضرير البصر أتى النبي ﷺ فقال: ادع الله أن يعافيني. قال: إن شئت دعوت وإن شئت صبرت فهو خير لك، قال: فادعه. قال: فأمره أن يتوضأ فيحسن وضوءه ويدعو بهذا الدعاء: اللهم إني أسألك وأتوجه إليك بنبيك محمد نبي الرحمة. يا محمد إني توجهت بك إلى ربي في حاجتي هذه لتقضي... إلى قوله: اللهم فشفعه فيّ، فقام وقد أبصر^(١). وزاد حماد بن سلمة وإن كانت لك حاجة فافعل مثل ذلك.

(١) رواه الإمام أحمد في المسند ١٧٢٧٩، والحاكم في المستدرک ١١٨٠، وقال البيهقي: "رويناه في كتاب الدعوات بإسناد صحيح، عن روح بن عباد، عن شعبة، قال: ففعل الرجل فبرأ".

(ص ٢٩٧): "ذكر في بعض الأخبار أن آدم عليه الصلاة والسلام رفع رأسه فنظر على ساق العرش لا إله إلا الله محمد رسول الله، فقال آدم يا رب من هذا الذي كتبت اسمه مع اسمك فقال الله تعالى يا آدم هو نبيي وصفيي وهو حبيبي ولولاه ما خلقتك ولا خلقت الجنة"^(١). وقد خصص ابن الجوزي في كتاب الوفا في فضائل المصطفى باين هما: باب التوسل بالنبي وباب الاستشفاء بقبره^(٢).

أما العلامة ابن قدامة المقدسي شيخ المذهب فقد قال في المغني: "عن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عبد القاري أنّه نظر إلى ابن عمر وهو يضع يده على مقعد النبي (صلى الله عليه وآله) من المنبر ثم يضعها على وجهه" (٣).

وكان ابن قدامة يوصي بالتوسل بالنبي ﷺ فقد جاء في وصيته^(٤) ما يلي:

"وإذا كانت لك حاجة إلى الله تعالى تريد طلبها منه فتوضأ، فأحسن وضوءك، واركع ركعتين، وأثن على الله عز وجل، وصلّ على النبي ﷺ، ثم قل: لا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ الْحَلِيمُ الْكَرِيمُ، سُبْحَانَ رَبِّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، أَسْأَلُكَ مُوجِبَاتِ رَحْمَتِكَ وَعَزَائِمَ مَغْفِرَتِكَ وَالْغَنِيمَةَ مِنْ كُلِّ بَرٍّ، وَالسَّلَامَةَ مِنْ كُلِّ إِثْمٍ، لا تَدْعُ لِي ذَنْبًا إِلَّا غَفَرْتَهُ وَلَا هَمًّا إِلَّا فَرَجْتَهُ، وَلَا حَاجَةَ هِيَ لَكَ رِضًا إِلَّا قَضَيْتَهَا يَا أَرْحَمَ الرَّاحِمِينَ. وإن قلت: اللهم إني أَسْأَلُكَ وأتوجه إليك بنبيك محمد ﷺ نبي الرحمة يا محمد إني أتوجه بك إلى ربي فيقضي لي حاجتي، وتذكر حاجتك. وروي عن السلف أنهم كانوا يستنجحون حوائجهم بركعتين يصليهما ثم يقول: اللهم بك أستفتح وبك أستنجح، وإليك بنبيك محمد ﷺ أتوجه، اللهم ذل لي صعوبة أمري، وسهل من الخير أكثر مما أرجو، واصرف عني من الشر أكثر مما أخاف" انتهى.

(۱) یشیر إلى حدیث البیهقی وفيہ ضعف.

(٢) وقد كان ابن الجوزي منكرًا لأفعال الصوفية ولكنه أقر التبرك والتوسل.

(٣) المغني لابن قدامة ٣: ٥٥٩.

(٤) (ص ٩٢ بتحقيق محمد أنيس، مہرات).

ولم يزل ذلك في السادة الحنابلة حتى العصور المتأخرة قال السفاريني: "وأنا أتوسل إليه تعالى بلسان الافتقار، وأتذلل إليه بجنان الذل والاحتقار، وأتضرع بجوارح العجز والانكسار، وأشفع بحرمة النبي المختار، وآله الأطهار، وأصحابه الأخيار، وأصهاره الأبرار، وسائر المهاجرين والأنصار، وبجميع الأنبياء والمرسلين، وبالملائكة المقربين، وبالعلماء العاملين، وأهل المعرفة والمتقين أن يجعل هذا الشرح خالصاً لوجهه الكريم، وسبباً في الفوز لديه في جنات النعيم"^(١).

وهذا الشيخ الفقيه أحمد المرداوي النابلسي - في القرن الثاني عشر - يتوسل بجاه النبي ﷺ في ختام شرحه للامية ابن تيمية فيقول: "باسمه العظيم وبجاه نبيه الكريم"^(٢).

أقول: الأولى ترك مثل هذه الألفاظ: بحق نبيك وبجاه نبيك^(٣). لعدم ورود الدليل، والأفضل الاكتفاء بالألفاظ الواردة كقول القائل: إني أتوجه إليك بنبيك، وإني أتوسل إليك بنبيك.

والتوجه إلى الله تعالى بالنبي محمد ﷺ هو بمعنى التوسل قال العلامة محمد بن الحسين السامري الحنبلي في المستوعب (٣/ ٨٨) عند ذكر آداب الزيارة، قال:

"اللهم إنك قلت في كتابك لنبيك مستغفراً، فأسألك أن توجب لي المغفرة كما

(١) لوامع الأنوار ٢/ ٤٦٩.

(٢) وهذا ابن كنان الحنبلي (ت: ١١٥٣هـ) في يوميات شامية في عدة مواضع منها قوله ١٢٠: ونسأله القبول بجاه الرسول.

(٣) قال ابن تيمية: "وروى بعض الجهال عن النبي ﷺ أنه قال: إذا سألت الله فاسأله بجاهي فإن جاهي عند الله عظيم". وهذا الحديث كذب ليس في شيء من كتب المسلمين التي يعتمد عليها أهل الحديث ولا ذكره أحد من أهل العلم بالحديث مع أن جاهه عند الله تعالى أعظم من جاه جميع الأنبياء والمرسلين" مجموع الفتاوى ١/ ٣١٩.

- وقال العلامة السَّامري في "المُسْتَوْعِب" ٨٨/٣ ولا بَأْسَ بالتوسُّل إلى الله تعالى في الاستسقاء بالشيوخ والزَّهاد وأهل العلم والفضل والدين من المسلمين.

- وقال العلامة ابنُ مُفلح في "الفروع" ٢٢٩/٣: "وَيَجُوزُ التَّوَسُّلُ بِصَالِحٍ، وَقِيلَ يُسْتَحَبُّ."

- وقال الإمامُ المُرْذَوي في الإنصاف ٤٥٦/٢: "يَجُوزُ التَّوَسُّلُ بِالرَّجُلِ الصَّالِحِ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ. وَقِيلَ يُسْتَحَبُّ."

- وقال العلامة الحَجَّاي في الإقناع مع شرحه للإمام البُهوتي (٥٤٦/١): "ولا بَأْسَ بالتوسل بالصالحين".

- قال العلامة ابنُ النَجَّار في "منتهى الإرادات": "وَأُبَيِّحُ التَّوَسُّلَ بِالصَّالِحِينَ"^(١).

- وفي كشف القناع للعلامة البهوتي ٦٨/٢:

وقال السامري وصاحب التلخيص: لا بأس بالتوسل للاستسقاء بالشيوخ والعلماء المتقين. وقال في المذهب: يجوز أن يستشفع إلى الله برجل صالح وقيل للمروذي: إنه يتوسل بالنبي في دعائه وجزم به في المستوعب وغيره.

- قال العلامة مَرْعِي الكَرْمي في "غاية المنتهى": "وكذا أُبَيِّحُ تَوَسُّلَ بِصَالِحِينَ"^(٢).

الدفن قرب الصالحين:

أما عن الدفن بالقرب من الصالحين فهو مستحبٌّ. قال العلامة الموفق ابن قدامة شيخ المذهب: "ويستحب الدفن في المقبرة التي يكثر فيها الصالحون والشهداء لتناله بركتهم وكذلك في البقاع"^(٣).

(١) شرح المنتهى (٥٨/٢).

(٢) شرح الغاية: (٢/٣١٦).

(٣) المغني ٢/٣٨٣.

التبرك والتوسل بصاحب القبر وترتبه:

أما التبرك بصاحب القبر وترتبه فهو مشهور منذ القرون الأولى ومن ذلك^(١):

١ - قال البخاري: حدثنا نوح بن قيس قال: حدثنا: عطاء السلمي وأثنى عليه خيراً. قال: رأيت عبد الله بن غالب أقبل هو وأصحابه في الثياب البيض متحنطين حتى أتى بن الأشعث وهو علي منبره فقال: علام نباعك؟ قال: على كتاب الله وسنة نبيه ﷺ. قال: أبسط يدك فباعه ثم نزل فقاتل حتى قتل، فجعل يوجد من تراب قبره ريح المسك. قال عطاء: فحدثني مالك بن دينار قال: أخذت من تراب قبره فجعلته في قدح، ثم غسلت القدح بالماء فوجدت منه ريح المسك^(٢).

٢ - وروى الإمام أحمد بسند حسن عن داود بن أبي صالح قال: أقبل مروان يوماً فوجد رجلاً واضعاً وجهه على القبر، فأخذ مروان برقبته ثم قال: هل تدري ما تصنع؟ فأقبل عليه فإذا هو أبو أيوب فقال: نعم، إني لم آت الحجرات، إنما جئت النبي: سمعت رسول الله ﷺ يقول: لا تبكوا على الدين إذا وليه أهله، ولكن ابكوا عليه إذا وليه غير أهله^(٣).

٣ - وروى ابن عساكر بسند جيد أن بلالا رأى في منامه النبي (ﷺ) وهو يقول له (ما هذه الجفوة يا بلال أما إن لك أن تزورني يا بلال؟ فانتبه حزينا وجلا خائفا فركب راحلته وقصد المدينة فأتى قبر النبي (ﷺ) فجعل يبكي عنده ويمرغ وجهه عليه^(٤)).

(١) سأقتصر على بعض ما صححه العلماء، أما الأخبار التي فيها ضعف فهي كثيرة، ولكن سأكتفي بما ذكرته.

(٢) التاريخ الصغير ١/ ٢١٠.

(٣) أخرجه الإمام أحمد في المسند ٥/ ٤٢٢، والحاكم في المستدرک ٤/ ٥٦٠ وقال: "هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه". وقال الذهبي في التلخيص: صحيح. وقال الهيثمي في مجمع الزوائد: "رواه أحمد والطبراني في الكبير والأوسط وفيه كثير بن زيد وثقه أحمد وغيره وضعفه النسائي وغيره". ٥/ ٢٩٦.

(٤) تاريخ دمشق ٧/ ١٣٧.

٤ - روى الدارمي في السنن باب: باب ما أكرم الله تعالى نبيه ﷺ بعد موته، بإسناد صحيح عن أبي الجوزاء أوس بن عبد الله قال: قحط أهل المدينة قحطا شديدا فشكوا إلى عائشة فقالت: انظروا قبر النبي ﷺ فاجعلوا منه كورا إلى السماء حتى لا يكون بينه وبين السماء سقف قال ففعلوا فمطرنا مطرا حتى نبت العشب وسمنت الإبل حتى تفتقت من الشحم فسمي عام الفتق^(١).

ومن قلد أم المؤمنين - أعلم نساء عصرها - في ذلك فما عليه شيء؟ ومن طعن فيها ونسبها إلى الشرك فحكمه معروف عند أهل السنة.

٥ - قال الحافظ ابن حجر العسقلاني أمير المؤمنين في الحديث: "وروى ابن أبي شعبة بإسناد صحيح^(٢) من رواية أبي صالح السمان عن مالك الداري - وكان خازن عمر - قال: "أصاب الناس قحط في زمن عمر فجاء رجل إلى قبر النبي ﷺ، فقال: يا رسول الله استسقى لأمتك فإنهم قد هلكوا، فأبى الرجل في المنام^(٣) فقيل له: ائت عمر.. " الحديث. وقد روى سيف في الفتوح أن الذي رأى المنام المذكور هو بلال بن الحارث المزني أحد الصحابة^(٤).

(١) سنن الدارمي ٥٦/١.

(٢) تكلمت عن هذا الحديث طويلا في فصل الفقه.

(٣) وفي رواية أخرى أنه رأى النبي ﷺ.

(٤) فتح الباري ٤٩٥/٢. ولم يستطع أحدهم الطعن في الحديث بحجة قاطعة إلا بشبه ضعيفة وبكلام يحوي مغالطات كثيرة أولها أن المعارض على الحافظ ابن حجر لم يكمل قراءة الكتب الستة في الحديث كما أخبر عن نفسه فكيف ينكر على من سلم له أهل الحديث رياضة هذا العلم. ثم دعوى أن الصحابة ما كانوا يفعلون ذلك يردده عمل عائشة عند الدارمي. ثم دعوى أن السائل مجهول لا يضر لأن عمر قد أقره. فكيف يتهمهم بالشرك؟

عمل الحنابلة عبر العصور في التوسل بصاحب القبر:

لم يزل التوسل بصاحب القبر الصالح^(١) هو عمل الحنابلة والمسلمين دون إنكار فلم نجد من يكفرهم ولا من يستبيح دماءهم لذلك:

١ - روى ابن أبي يعلى في "طبقات الحنابلة" (١٨٦/٢) (عن شيخ الحنابلة رزق الله التميمي يقول: زرت قبر الإمام أحمد صحبة القاضي الشريف أبو علي^(٢) فرأيت يقبل رجل القبر! فقلت له: في هذا أثر؟ قال لي: أحمد في نفسي شيء عظيم، وما أظن أن الله تعالى يؤاخذني بهذا) فانظر من الفاعل ومن السائل؟ فكلاهما شيخ المذهب في عصرهما. ٢ - وهذا أبو بكر النجاد الحنبلي^(٣) يزور قبر الإمام أحمد وقت الشدة: ضقت وقتاً من الزمان فمضيت إلى إبراهيم الحربي فذكرت له قصتي... قال النجاد فقمت من عنده ومضيت إلى قبر أحمد فزرتة...^(٤).

٣ - وهذا الحافظ الضياء المقدسي الحنبلي في كتابه - الحكايات المنتورة - المحفوظ تحت رقم ٩٨ من المجاميع بظاهرة دمشق، يقول أنه سمع الحافظ عبد الغني المقدسي الحنبلي^(٥) يقول: إنه خرج في عضده شيء يشبه الدمع فأعيتته مداواته، ثم مسح به قبر أحمد بن حنبل فبرئ ولم يعد إليه^(٦).

(١) ولا يكون التوسل بالحجارة.

(٢) وهو من انتهت إليه رئاسة المذهب كما ذكر ابن أبي يعلى في الطبقات.

(٣) وهو العالم الناسك الورع كان له في جامع المنصور حلقتان قبل الصلاة للفتوى على مذهب إمامنا أحمد وبعد الصلاة لإملاء الحديث اتسعت رواياته وانتشرت أحاديثه ومصنفاته. انظر: طبقات الحنابلة. وذكر ابن رجب أن الحافظ عبد الغني كان إذ خرج يوم الجمعة إلى الجامع في مصر، لا تقدر نمشي معه من كثرة الخلق يتبركون به، ويجمعون حوله ١/٤١٣.

(٤) طبقات الحنابلة ٧/٢.

(٥) وهو مجدد علم الحديث في القرن السادس كما ذكر الذهبي. وكان شديداً في السنة.

(٦) ذكره الكوثري رحمه الله: في حاشية السيف الصقيل - ١٨٥.

٤ - قال ابن أبي يعلى في طبقات الحنابلة ٢/ ٦٣ عن ابن بشار الحنبلي: "وتوفي لسبع خلون من شهر ربيع الأول سنة ثلاث عشرة وثلاثمائة ودفن بالعقبة قريباً من النجمي وقبره الآن ظاهر يتبرك الناس بزيارته".

٥ - وقال ابن أبي يعلى في طبقات الحنابلة ٢/ ٢٣١ في ترجمة أبي الحسن علي بن محمد بن عبد الرحمن البغدادي: أحد الفقهاء الفضلاء والمناظرين الأذكياء: "ومات بآمد سنة سبع أو ثمان وستين وأربعمائة وقبره هناك يقصد ويتبرك به وكان يدرس في مقصورة بجامع آمد".

٦ - وقال كذلك في الطبقات في ترجمة الشريف أبي جعفر الحنبلي: "وحفر له بجانب قبر إمامنا أحمد فدفن فيه وأخذ الناس من تراب قبره الكثير تبركاً به ولزم الناس قبره ليلاً ونهاراً مدة طويلة ويقرأون ختمات ويكثرون الدعاء. ولقد بلغني أنه ختم على قبره في مدة شهور ألوف ختمات" (١) اهـ.

٧ - وروى الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد ١/ ١٣٢ بإسناده عن الحسن بن إبراهيم أبي علي الخلال يقول: ما همّني أمر فقصدت قبر موسى بن جعفر فتوسلت به إلا سهل الله تعالى لي ما أحب.

٨ - وكان الحنابلة يتبركون بكرسي شيخ الإسلام الأنصاري الهروي. قال الرّهاوي وهو من شيوخ الحنابلة والحديث: وقد رأيتُ كرسي شيخ الإسلام قليل المراقبي في زاوية من جامع هراة، والناس يتبركون به (٢).

٩ - وهذا الإمام عثمان بن موسى الطائي الإربلي الحنبلي ت ٦٧٤ هـ قيل أن الدعاء عند قبره مستجاب (٣).

(١) طبقات الحنابلة في ترجمة الشريف أبي جعفر ٢/ ٢٤٠.

(٢) طبقات الحنابلة لابن رجب ١/ ٥٠.

(٣) انظر: المرشد الأفتد، ج ٢، ٢٠٣-٢٠٤.

- ١٠ - وكان الإمام السفاريني الحنبلي رحمه الله يميز التبرك بصاحب القبر^(١).
- ١١ - أما الذهبي فقد نقل ما يشعر بإقرار ذلك فعند ترجمة الحجري أبو محمد عبد الله بن محمد بن علي الأندلسي وصفه بقوله: "الشيخ، الإمام، العلامة، المعمر، المقرئ، المجود، المحدث، الحافظ، الحجة، شيخ الإسلام" ثم نقل فقال: "صادف وقت وفاته قحط، فلما وضعت جنازته، توسلوا به إلى الله، فسقوا"^(٢).
- كما أنه ذكر قصة استسقاء أهل سمرقند بقبر الإمام البخاري عام أربعين وستين وأربع مائة، فإنه نقل فقال: "قحط المطر عندنا بسمرقند في بعض الأعوام، فاستسقى الناس مرارا، فلم يسقوا... فخرج القاضي والناس معه، واستسقى القاضي بالناس، وبكى الناس عند القبر، وتشفعوا بصاحبه، فأرسل الله - تعالى - السماء بماء عظيم غزير"^(٣).
- ونقل عن معمر: أن عبد الله بن محمد بن عقيل أخرج خاتما، زعم أن النبي - ﷺ - كان يتختم به، فيه تمثال أسد، فرأيت بعض القوم غسله بالماء، ثم شربه^(٤).
- إسناده مرسل.

١٢ - وهذا ابن كثير يذكر تبرك الناس بجنازة ابن تيمية شيخ الإسلام من غير تكبر فقال: "وخرج النعش به من باب البريد واشتد الزحام وعلت الأصوات بالبكاء والنحيب والترحم عليه والثناء والدعاء له، وألقى الناس على نعشه مناديلهم وعمائمهم وثيابهم... وشرب جماع الماء الذي فضل من غسله، واقتسم جماعة بقية السدر الذي غسل به، ودفع في الخيط الذي كان فيه الزئبق الذي كان في عنقه بسبب القمل مائة وخسون

(١) انظر: "نتائج الأفكار في شرح حديث سيد الاستغفار" (٩١-٩٣).

(٢) سير أعلام النبلاء ٤١ / ٢٣٤.

(٣) سير أعلام النبلاء ٢٣ / ٤٦٤.

(٤) سير أعلام النبلاء ١٣ / ١٢، وقال إسناده مرسل.

درهماً، وقيل إن الطاقية التي كانت على رأسه دفع فيها خمسمائة درهم، وحصل في الجنازة ضجيج وبكاء كثير، وتضرع. وختمت له ختمات كثيرة بالصالحية وبالبلد، وتردد الناس إلى قبره أياماً كثيرة ليلاً ونهاراً يبيتون عنده ويصبحون، ورثت له منامات صالحة كثيرة، ورثاه جماعة بقصائد جمّة^(١) وقد دفن في مقابر الصوفية كما ذكر ابن كثير.

ومن طالع طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى وابن رجب والعلمي، وصفوة الصفوة لابن الجوزي وسير أعلام النبلاء للذهبي وشذرات الذهب لابن العماد الحنبلي والسحب الوابلة لابن حميد الحنبلي، وجد نصوصاً كثيرة في التبرك بالعلماء والصالحين.

تعظيم الحنابلة لقبر الإمام أحمد بن حنبل:

دفن الإمام أحمد بن حنبل في مقبرة باب حرب في غربي بغداد، فوق مقابر قريش بالكاظمية وتسمى هذه المقبرة بمقبرة الإمام أحمد وبمقبرة باب حرب، وقد دفن فيها كثير من الحنابلة والعلماء والصالحين منهم آل أبي يعلى: الحنابلة البغاددة، ومنهم التميميون الحنابلة ومنهم معروف الكرخي وبشر الحافي.

ولابن الجوزي كتاب: "تقريب الطريق الأبعد، في فضائل مقبرة أحمد".

وكان الحنابلة وأهل بغداد يعظمون هذا القبر^(٢) ومن ذلك:

١ - روى ابن الجوزي عن يوسف بن بختان وكان من خيار المسلمين قال لما مات أحمد بن حنبل رأى رجل في منامه كأن على كل قبر قنديلاً فقال ما هذا فقل له أما علمت أنه نور لأهل القبور قبورهم تنزل هذا الرجل بين أظهرهم وقد كان فيهم من يعذب فرحم^(٣).

(١) البداية والنهاية ١٤/١٥٦.

(٢) وقد وقع بعض الكذب من المغالين كقولهم بأن الله تعالى يزور قبر الإمام أحمد، وأن قبره حماية لأهل بغداد، ومن الغلو تخصيص يوم لزيارته وتخصيص يوم للدعاء عند قبره.

(٣) صفة الصفوة ٢/٣٥٩، وطبقات الحنابلة ١/١٨. وهذه الأخبار ونحوها مما هو مقبول وليس فيها غلو.

٦ - وقال رزق الله التميمي الحنبلي: لما توفي أبو الفرج الحنبلي تخرجت أن أدفنه في الدكة مع أحمد ثم دفنته فلما كان الليل: رأيته في النوم فقال لي: يا محمد ضيقت على الإمام فقلت: تحب أنبشك وأدفنك في موضع آخر؟ فقال: إذا نقلتني عن هذا الرجل فبمن أتبرك؟^(١).

٧ - وفي تهذيب التهذيب: "قال أبو الحسن ابن الزاغوني: كُشف قبر أحمد حين دفن الشريف أبو جعفر بن أبي موسى إلى جانبه فوجد كفنه صحيحًا لم يبل، وجنبه لم يتغير، وذلك بعد موته بهاتين وثلاثين سنة"^(٢).

٨ - وقال ابن خلكان في وفيات الأعيان: ١/ ٦٤: (وقبر أحمد بن حنبل مشهور بها يزار).

٩ - وقال ابن بطوطة في الرحلة ١/ ١٤٢: "قبره لا قبة عليه، ويذكر أنها بنيت على قبره مرارا فتهدمت بقدرة الله تعالى وقبره عند أهل بغداد معظم". وقال بعض الباحثين المعاصرين أنه تم في ثلاثينيات القرن العشرين نقل رفات الإمام أحمد من قبره بسبب الفيضانات إلى مكانه اليوم والله أعلم. نسأل الله أن ييسر لقبره من يقوم بأمره وإعمارها.

ونصوص الحنابلة من عصر الإمام أحمد إلى العصور المتأخرة^(٣) في التوسل والتبرك كثيرة يصعب حصرها، فهل كان هؤلاء مشركين؟ أم لم يعرفوا توحيد الألوهية؟!

(١) طبقات الحنابلة ٢/ ٢٤٩.

(٢) ٣/ ٦٨.

(٣) فإن قيل: إن هذه العصور كانت عصور تخلف وجهل فلا يعتد بها، قلنا: ولكن حال المسلمين آنذاك كان أفضل بكثير من هذه العصور التي انتشرت فيها السلفية المعاصرة.

سبب كراهية بعض العلماء مس القبر:

ذهب بعض العلماء^(١) إلى كراهية مس القبر والحجرة وذلك من باب الأدب والاحترام لا من باب الشرك، فتخيل لو أن كل من رأى النبي ﷺ في حياته صار يتمسح به فهل يكون متأدباً معه!

قال الأثرم: قلت لأبي عبد الله إنهم يلصقون بطونهم بجدار القبر^(٢) فأنكر ذلك^(٣)، وقد بين الإمام أحمد علة ذلك، فعن عبد الله بن أحمد قال حدثني أبي قال سمعت أبا زياد حماد بن دليل قال لسفيان بن عيينة قال كان أحد يتمسح بالقبر؟ قال: لا ولا يلتزم القبر ولكن يدنو. قال أبي - الإمام أحمد - يعني: الإغظام لرسول الله ﷺ^(٤). يقصد أن السبب في كراهية التزام القبر هو لتعظيم النبي ﷺ وتوقيره.

مع أن الإمام أحمد كان يزور قبور أصحابه ويضع يده عليها ويدعو لهم قال محمد بن البزار كنت مع أبي عبد الله أحمد بن حنبل في جنازة فأخذ بيدي وقمنا ناحية فلما فرغ الناس من دفنه وانقضى الدفن جاء إلى القبر وأخذ بيدي وجلس ووضع يده على القبر فقال: اللهم إنك قلت: في كتابك الحق: "فأما إن كان من المقربين فروح وريحان وجنة نعيم، وأما إن كان من أصحاب اليمين فسلام لك من أصحاب اليمين، وأما إن كان من المكذبين الضالين فنزل من حميم وتصلية جحيم" إلى آخر السورة، اللهم وأنا أشهد أن

(١) ومنهم الإمام عبد القادر الجيلاني وحجة الإسلام الغزالي. ومن العلماء من جعل ذلك من أفعال اليهود والنصارى.

(٢) الرد على الأحنائي ١١٤.

(٣) وليس في هذا إنكار التبرك ولكن الإمام أحمد ينكر التمسح المبالغ فيه كالصاق البطن بالقبر أو الحجرة لأنه مناف للأدب.

(٤) الرد على الأحنائي ١٧١.

هذا فلان بن فلان ما كذب بك ولقد كان يؤمن بك وبرسولك عليه السلام اللهم فاقبل شهادتنا له ودعاه له وانصر ف^(١).

وقد يستدل بعضهم برواية الأثرم في مسّ القبر عن أحمد قال: ما أعرف هذا^(٢)، ولكن هذا مدفوع برواية عبد الله فقد أجاب فيها واستدل لها بفعل ابن عمر وفعل سعيد بن المسيب ويحيى الأنصاري. فكانت رواية عبد الله متأخرة عن رواية الأثرم وهي الراجحة عليه.

ثم قول: أحمد لا أدري ولا أعرف. يحتاج إلى التريث، وهو لا يعني أنه ينكر ذلك ويذمه ولا يعني أنه لا يدري ما يجب بل لا يدري ما يختار كما قال الخلال والأثرم.

وقد وفق ابن تيمية بين هذه الروايات وذهب إلى قول وسط وهو عدم القول باستحباب أو كراهة ذلك فقال في الرد على الأحنائي: "وقد ذكر أحمد بن حنبل أيضا في منسك المروذي نظير ما نقل عن ابن عمر وابن المسيب ويحيى بن سعيد وهذا كله إنما يدل على التسويغ وأن هذا مما فعله بعض الصحابة فلا يقال انعقد إجماعهم على تركه^(٣)... وأما أن يقال إن الرسول ندب إلى ذلك ورغب فيه وجعله عبادة وطاعة يشرع فعلها فهذا يحتاج إلى دليل شرعي لا يكفي في ذلك فعل بعض السلف ولا يجوز أن يقال إن الله ورسوله يحب ذلك أو يكرهه وإنه سن ذلك وشرعه أو نهى عن ذلك وكرهه ونحو ذلك إلا بدليل يدل على ذلك"^(٤).

ونحن لا نقول بأن التمسح بالقبور مستحب^(٥) ولا نقول بأنه مكروه أو شرك فهذا يحتاج لدليل ولكن نقول تركه أولى من باب الأدب.

(١) طبقات الحنابلة ١/ ٢٩٤، الروايتين والوجهين ١/ ٢١٤.

(٢) الرد على الأختائى ١١٤، والمغنى ٣/٥٩٩.

(٣) وهذا دليل على أن ابن تيمية لا يرى إجماعاً للسلف في إنكار التبرك.

(٤) الرد على الأختنائى ١١٤.

(٥) قال الموفق ابن قدامة: "ولا يستحب التمسح بحائط قبر النبي ﷺ ولا تقيله" المغني ٣/ ٥٩٩. ولكن لا يجوز الاستدلال بكلامه على كراهة وبدعة الترك لأنه نفى الاستحباب لا الجواز.

سبب منع الإمام أحمد الناس للتبرك به:

قد يستدل بعض السلفية المعاصرة على عدم جواز التبرك بقصة الإمام أحمد في منع الناس التبرك به^(١)، وهو استدلال باطل لأن الإمام أحمد فعل ذلك لكراهيته للشهرة^(٢) ولتواضعه لا أن مذهبه عدم جواز التبرك.

وهذا شبيهه بما رواه الخلال عن إسماعيل بن إسحاق السراج قال قلت لأبي عبد الله أول ما رأيته يا أبا عبد الله ائذن لي أن أقبل رأسك؟ قال لم أبلغ أنا ذاك^(٣).

فهذا لتواضعه أما مذهبه في ذلك فهو الجواز ولذلك فإن ابن مفلح بعد أن ذكر هذا الخبر أعقبه بقوله: "قال إسحاق بن منصور لأبي عبد الله تقبل يد الرجل؟ قال على الإخاء^(٤). وقال إسماعيل بن إسحاق الثقفي سألت أبا عبد الله قلت ترى أن يقبل الرجل رأس الرجل أو يده قال نعم^(٥).

(١) عن علي بن عبد الصمد الطيالسي قال مسحت يدي على أحمد بن حنبل ثم مسحت يدي على بدني وهو ينظر فغضب غضبا شديدا وجعل ينفض يده ويقول عمن أخذتم هذا وأنكره إنكارا شديدا. الآداب الشرعية ٢/ ٢٢٥. ولكن ابن مفلح نقل بعده ما يفيد جواز التبرك عند أحمد فقال: "وقال المروذي في كتاب الورع سمعت أبا عبد الله يقول قد كان يحيى بن يحيى أوصى لي ببجته فجاءني بها ابنه فقال لي فقلت رجل صالح قد أطاع الله فيها أتبرك بها قال فذهب فجاءني بمنديل ثياب فردتها مع الثياب" وقد ردّها أحمد تورعاً.

(٢) وقد كان ينهى أن يمشي معه أحد في الطرقات.

(٣) الآداب الشرعية ٢/ ٢٤٨.

(٤) المرجع نفسه.

(٥) المرجع نفسه، ونقل عن عبد الله بن أحمد قال: "رأيت كثيرا من العلماء والفهاء والمحدثين وبنى هاشم وقرش والأنصار يقبلونه يعني أباه بعضهم يده وبعضهم رأسه ويعظمونه تعظيما لم أرهم يفعلون ذلك بأحد من الفقهاء غيره لم أره يشتهي أن يفعل به ذلك". وقال مهنا بن يحيى رأيت أبا عبد الله كثيرا يُقْبَلُ وجهه ورأسه وخده ولا يقول شيئا ورأيت لا يمتنع من ذلك ولا يكرهه ٢/ ٢٤٧.

وهذا خطأ حيث قال: "التوسل به بمعنى الإقسام على الله بذاته، والسؤال بذاته، فهذا هو الذي لم يكن الصحابة يفعلونه في الاستسقاء ونحوه، لا في حياته ولا بعد مماته، لا عند قبره ولا غير قبره" (١) وقال: فالإقسام بالنبي ﷺ على الله - والسؤال به بمعنى الإقسام - هو من هذا الجنس" (٢) وقد استدل على ذلك بأقوال من خارج المذهب من أقوال الحنفية (٣).

ولم يقل أحد من المسلمين - من المجيزين أو من المانعين - بأن التوسل به هو إقسام به على الله، وقد كان الصحابة يتوسلون به في حياته فهل أقسموا به على الله تعالى؟ أو حلفوا به؟ وهل يكون استشفاع الناس به يوم القيامة إقسام على الله تعالى؟

ثم إن للإمام ابن تيمية كلام آخر ينكر به التوسل حتى بذوات الأشخاص الأحياء، فقد قال في كتابه الرد على البكري: "ولا يشرع لأمته أن يتوسلوا إلى الله تعالى بذات ميت أصلاً بل ولا بذات حي إلا أن يكون التوسل بما أمر الله به من الإيمان به وطاعته أو بدعاء المتوسل به وشفاعته، فأما إذا لم يكن المتوسل يتوسل بما أمر الله به ولا بدعاء الداعي له فليس هناك وسيلة شرعها الله تعالى ورسوله". وهذا التفريق بين التوسل بالذوات والتوسل بدعاء الذوات لم يُثقل عن الإمام أحمد ولا عن السلف الصالح. بل يتوسلون بصلاح هذا الإنسان لا بذاته.

ولابن تيمية كلام كثير في إنكار التوسل (٤)، استدل فيه بأدلة المعتزلة في إنكار

(١) مجموع الفتاوى ١/ ٢٠٢. ومر معنا عمل المسلمين في زمن عائشة وعمر وإقرارهما.

(٢) قاعدة جلية ص ٥١، مجموع الفتاوى ١/ ٢٠٥.

(٣) والمنقول عن أبي حنيفة قوله: لا ينبغي لأحد أن يدعو الله إلا به. مجموع الفتاوى ١/ ٢٠٢، ولم يقل بأن السؤال بمعنى الإقسام. ونحن نتبع إمام أهل الأثر.

(٤) وقد يكون لقول ابن تيمية وجه حسن في عصره حين بالغ العوام في الشطح والعكوف على القبور لكن الحق وسط بين الجافي والغالي.

الشفاعة، ولكن الذي ينهي الخلاف مع أتباع ابن تيمية رحمه الله تعالى هو تراجع (١) في آخر حياته عن إنكار التوسل وهو ما حكاه تلميذه الحافظ ابن كثير المفسر المحدث المؤرخ (٢).

زيارة المشاهد وقبور الأنبياء والصالحين عند الإمام أحمد بن حنبل والحنبلة:

أما تعمّد زيارة القبور بشكل عام فهي مستحبة. قال أحمد بن القاسم سئل أحمد بن حنبل رضي الله عنه عن الرجل يزور قبر أخيه الصالح يتعمّد إتيانه؟ قال وما بأس بذلك قد زار الناس القبور (٣).

وقال حنبل سئل أبو عبد الله عن زيارة القبور؟ فقال قد رخص فيها رسول الله ﷺ وأذن فيها بعد فلا بأس أن يأتي الرجل قبر أبيه أو أمه أو ذي قرابته فيدعو له ويستغفر له فينصرف.

وكان أحمد يزور قبور العلماء فقال: وقد ذهبنا نحن إلى قبر عبد الله بن المبارك. وجعل أحمد زيارة القبور أولى من تركها. قال علي بن سعيد سألت أحمد قلت زيارة القبور تركها أفضل عندك أم زيارتها؟ قال: زيارتها (٤).

(١) ومن المشاكل في دراسة فتاوى ابن تيمية عدم التمييز بين المتقدم والمتأخر زمنياً.
(٢) في (البداية والنهاية) (١٤ / ٤٥) حيث قال: (قال البرزالي: وفي شوال منها شكى الصوفية بالقاهرة على الشيخ تقي الدين - وكلموه في ابن عربي وغيره - إلى الدولة فردوا الأمر في ذلك إلى القاضي الشافعي، فعقد له مجلس وادعى عليه ابن عطاء بأشياء فلم يثبت عليه منها شيء، لكنه قال: لا يستغاث إلا بالله، لا يستغاث بالنبي استغاثة بمعنى العبادة ولكن يتوسل به ويتشفع به إلى الله، فبعض الحاضرين قال ليس عليه في هذا شيء، ورأى القاضي بدر الدين بن جماعة أن هذا فيه قلة أدب) وهذا كلام فيه إجمال ويحتاج إلى تحقيق.

(٣) انظر: الرد على الأخنائي لابن تيمية ٧٩.

(٤) انظر هذه الروايات كلها: الرد على الأخنائي لابن تيمية ٧٩.

وكان الإمام أحمد يوصي من قسا قلبه بدخول المقابر والمسح على رأس اليتيم^(١). قال أبو طالب أن أبا عبد الله قال له رجل كيف يرق قلبي قال ادخل المقبرة وامسح رأس اليتيم.

أما زيارة المشاهد وقبور الأنبياء والصالحين فهي جائزة عند الإمام أحمد إلا أن يتخذ عيداً أو يبالغ في القبر حتى يصير كالقبلة^(٢) للناس فهذا محرم قال ابن تيمية: "اختلف العلماء في إتيان المشاهد، وجمهور الصحابة يمنعون ذلك"^(٣) ثم ذكر مذهب الإمام أحمد وابن عمر فقال:

"والقول الثاني: أنه لا بأس باليسير من ذلك، كما نقل عن ابن عمر: أنه كان يتحرى قصد المواضع التي سلكها النبي ﷺ، وإن كان النبي قد سلكها اتفاقاً لا قصداً.

قال سندي الخواتيمي: سألنا أبا عبد الله - الإمام أحمد - عن الرجل يأتي هذه المشاهد، ويذهب إليها، ترى ذلك؟ قال: أما على حديث ابن أم مكتوم: أنه سأل النبي ﷺ أن يصلي في بيته حتى يتخذ ذلك مصلى. وعلى ما كان يفعله ابن عمر، يتبع مواضع النبي ﷺ وأثره - فليس بذلك بأس، أن يأتي الرجل المشاهد، إلا أن الناس قد أفرطوا في هذا جداً، وأكثروا فيه وكذلك نقل عنه أحمد بن القاسم: أنه سئل عن الرجل يأتي هذه المشاهد التي بالمدينة، وغيرها، يذهب إليها؟ فقال: أما على حديث ابن أم مكتوم: أنه سأل النبي ﷺ أن يأتيه فيصل في بيته حتى يتخذ مسجداً، وعلى ما كان يفعل ابن عمر رضي الله عنه: كان يتبع مواضع سير النبي ﷺ، حتى رؤي أنه يصب في موضع ماء، فسئل عن ذلك. فقال: رأيت النبي ﷺ يصب ههنا ماء، قال: أما على هذا فلا بأس.

(١) وما أخرج الأئمة اليوم إلى العمل بمثل هذه الوصايا، لتذكر الآخرة ولتقتدي بسير الصالحين والعلماء.

(٢) كما يفعل الشيعة وبعض الصوفية.

(٣) اقتضاء الصراط المستقيم، ص ٢٧٢.

قال: ورخص فيه، ثم قال: ولكن قد أفرط الناس جدا، وأكثروا في هذا المعنى، فذكر قبر الحسين وما يفعل الناس عنده^(١). رواهما الخلال في كتاب الأدب^(٢).

ثم رجح ابن تيمية رأي الإمام أحمد بن حنبل فقال: "فقد فصل أبو عبد الله رحمه الله في المشاهد، وهي الأمكنة التي فيها آثار الأنبياء والصالحين، من غير أن تكون مساجد لهم، كمواضع بالمدينة - بين القليل الذي لا يتخذونه عيدا، والكثير الذي يتخذونه عيدا، كما تقدم. وهذا التفصيل جمع فيه بين الآثار وأقوال الصحابة" (٣).

ومقصود الإمام أحمد جواز الزيارة من غير غلو ولا مبالغة في تقديس هذه الأماكن. وقد كانت هذه المشاهد موجودة في عصر الإمام أحمد فلم ينكرها كما ترى - ولم يفت بتدميرها ولم ينكر زيارتها ولكنه أنكر الغلو فيها، ومع ذلك فلم يطلق الكفر والشرك على زائري المشاهد. فأين السلفية المعاصرة من كلام الإمام أحمد - إن كانوا قد اطلعوا عليه - ؟

وهذا ما فهمه أئمة الحنابلة. قال الموفق ابن قدامة: "فإن سافر لزيارة القبور والمشاهد، فقال ابن عقيل^(٤): لا يباح له الترخص لأنه منهي عن السفر إليها. قال النبي ﷺ: (لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد) متفق عليه. والصحيح إباحته وجواز القصر فيه لأن النبي ﷺ كان يأتي قباء راكباً وماشياً وكان يزور القبور وقال: (زوروها تذكركم الآخرة)^(٥).

(١) ولاحظ أن الإمام أحمد لم يكفر هؤلاء مع أنهم بالغوا في عصره.

(٢) انظر: اقتضاء الصراط المستقيم ص-٢٧٢.

(٣) المرجع السابق.

(٤) مع أن ابن عقيل يقول: "ويستحب له قدوم مدينة الرسول صلوات الله وسلامه عليه فيأتي مسجده فيقول عند دخوله: بسم الله اللهم صل على محمد وآل محمد وافتح لي أبواب رحمتك.. اللهم إني أتوجه إليك بنبيك ﷺ يا رحمة الله إني أتوجه بك إلى ربي ليغفر لي ذنوبي، اللهم إني أسألك بحقه أن تغفر لي ذنوبي". في التذكرة ٨٧، المكتبة الظاهرية بدمشق.

(٥) المغنى.

وقال الشيخ أبو الفرج بن قدامة إمام الحنابلة صاحب الشرح الكبير: فإذا فرغ من الحج استحب زيارة قبر النبي - ﷺ - وقبر صاحبيه رضي الله عنهما. اهـ^(١).

وقال شيخ المذهب الموفق ابن قدامة: "ويستحب زيارة قبر النبي ﷺ لما روى الدارقطني بإسناده عن ابن عمر قال: [قال رسول الله ﷺ: من حج فزار قبري بعد وفاتي فكنأنا زارني في حياتي] وفي رواية [من زار قبري وجبت له شفاعتي]" (٢).

وقال الإمام أحمد في حديث أبي هريرة [أن النبي ﷺ قال: ما من أحد يسلم علي عند قبري إلا رد الله علي روحي حتى أرد عليه السلام] قال أحمد: وإذا حج الذي لم يحج قط يعني من غير طريق الشام لا يأخذ على طريق المدينة لأنني أخاف أن يحدث به حدث فينبغي أن يقصد مكة من أقصر الطريق ولا يتشاغل بغيره^(٣).

الأحاديث الصحيحة التي يستدل بها السلفية المعاصرة في تحريم زيارة المشاهد وتحريم التبرك:

حدیث لا تشد الرحال:

روى البخاري برقم ١١٨٩ عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: "لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد المسجد الحرام ومسجد الرسول ﷺ والمسجد الأقصى".

وتقدير الحديث: لا تشد الرحال إلى مسجد من المساجد إلا لهذه المساجد، قال الحافظ ابن حجر في فتح الباري ٦٦/٣: "قال بعض المحققين: قوله: "إلا إلى ثلاثة

(١) انظر: الشرح الكبير ج ٣ ص ٤٩٥. وهي صيغة قريية من كلام الإمام أحمد في منسكه للمروزي.

(٢) المغنى ٣/٥٩٩.

(۳) المرجع نفسه.

مساجد" المستثنى منه محذوف، فإما أن يقدر عاما فيصير: لا تشد الرحال إلى مكان في أي أمر كان إلا إلى الثلاثة^(١)، أو أخص من ذلك. لا سبيل إلى الأول لإفضائه إلى سد باب السفر للتجارة وصلة الرحم وطلب العلم وغيرها فتعين الثاني، والأولى أن يقدر ما هو أكثر مناسبة وهو: لا تشد الرحال إلى مسجد للصلاة فيه إلا إلى الثلاثة، فيبطل بذلك قول من منع شد الرحال إلى زيارة القبر الشريف وغيره من قبور الصالحين والله أعلم".

والحق أنه حصل خلاف في معنى الحديث فمن العلماء من قال^(٢):

المراد أن الفضيلة التامة إنما هي في شد الرحال إلى هذه المساجد بخلاف غيرها فإنه جائز. قال العلامة الموفق ابن قدامة في المغني: "يحمل على نفي التفضيل لا على التحريم وليست الفضيلة شرطاً في إباحة القصر فلا يضر انتفاؤها"^(٣). ومنهم من قال إن النهي مخصوص بمن نذر على نفسه الصلاة في مسجد من سائر المساجد غير الثلاثة فإنه لا يجب الوفاء به قاله ابن بطال. وأما قصد غير المساجد لزيارة صالح أو قريب أو صاحب أو طلب علم أو تجارة أو نزهة فلا يدخل في النهي.

ومن العلماء - كابن تيمية رحمه الله - من قال بتحريم السفر بقصد زيارة القبور، وقد ذكر ابن حجر أن مسألة تحريم شد الرحال لقبر النبي ﷺ من أبشع المسائل عن ابن تيمية قال: "وهي من أبشع المسائل المنقولة عن ابن تيمية، ومن جملة ما استدل به على دفع ما ادعاه غيره من الإجماع على مشروعية زيارة قبر النبي ﷺ ما نقل عن مالك أنه كره أن يقول زرت قبر النبي ﷺ، وقد أجاب عنه المحققون من أصحابه - المالكية - بأنه كره

(١) ومن المضحك أن رأيت أحد السلفية المعاصرة يحرم على آخر الذهاب للصلاة في مسجد في حي آخر ويستدل بهذا الحديث.

(٢) انظر هذه الأقوال: فتح الباري ٣/ ٦٥.

(٣) المغني.

فيه هو اتخاذ المساجد على القبور لأن المساجد لله، وأما بناء حجرة أو غرفة عليها فلا بأس به وهو قول جماعة من الحنابلة منهم: المجد ابن تيمية، والسامري والعلامة ابن عقيل وابن تيميم وابن حزم الظاهري.

ويدل عليه عدم إنكار الإمام أحمد للمشاهد^(١) والقباب^(٢) التي في عصره وقد سئل عن زيارتها فأفتى بالجواز دون مبالغة، ولم يفتِ بهدمها مع أنه لا يجوز السكوت في معرض الحاجة إلى بيان خاصة - إن كان يعتقد أنها وسيلة للشرك.

قال ابن مفلح شيخ الحنابلة: "وظاهر كلامهم - أي الحنابلة - لا يحرم البناء مباهاة ولا لقصد التمييز".

وقال العلامة المرداوي الحنبلي في الإنصاف: "وقال صاحب المستوعب - السامري - والمجد - ابن تيمية - وابن تيميم، وغيرهم: لا بأس بقبة وبيت وحظيرة في ملكه".

وقال العلامة ابن عقيل شيخ الحنابلة: "القبة والحظيرة والتربة، إن كان في ملكه فعل ما شاء، وإن كان في مسبلة كره للتضييق بلا فائدة. ويكون استعمالاً للمسبلة فيما لم توضع له".

وقال ابن حزم الظاهري^(٣) في المحلى ١٣٣/٥: "ولا يحل أن يبنى القبر، ولا أن يخصص، ولا أن يزداد على ترابه شيء، ويهدم كل ذلك، فإن بني عليه بيت أو قائم: لم يكره ذلك".

وقد أطلت في بحث ذلك في مسائل الفقه.

(١) أما عدم إنكار المشاهد فقد ذكرناه سابقاً.

(٢) وأما عدم إنكار القباب فقد قال المروذي: "قلت لأبي عبد الله فترى للرجل أن يعمل المغازل ويأتي المقابر فربما أصابه المطر فيدخل في بعض القباب فيعمل فيها؟ فقال: المقابر إنما هي أمر الآخرة وكأنه كره ذلك". الورع، ص ٦٩.

(٣) وهو ممن ينتسب في الأصول للإمام أحمد كما قال ابن تيمية.

خاتمة

فإن دين الله وسط بين الغالي فيه والجافي عنه فلا إفراط ولا تفريط، وقد غالى كثير من العوام في العصور الماضية في العكوف على القبور فأنكر أئمة الحنبلة وغيرهم عليهم قال العلامة أبو الوفاء بن عقيل الحنبلي قال: لما صعبت التكاليف على الجهال والطغام، عدلوا عن أوضاع الشرع إلى تعظيم أوضاع وضعوها لأنفسهم، فسهلت عليهم، إذ لم يدخلوا بها تحت أمر غيرهم، قال: وهم عندي كفار بهذه الأوضاع، مثل تعظيم القبور، وإكرامها بما نهى عنه الشرع، من إيقاد النيران، وتقبيلها، وتحليقها، وخطاب الموتى بالحوائج، وكتب الرقاق، فيها: يا مولاي افعل بي كذا وكذا، وأخذ تربتها تبركاً، وإفاضة الطيب على القبور، وشد الرحال إليها، وإلقاء الخرق على الشجر اقتداء بمن عبد اللات والعزى. والويل عندهم لمن لم يقبل مشهد الكف، ولم يتمسح بآجرة مسجد المموسة يوم الأربعاء، ولم يقل الحمالون على جنازته: أبو بكر الصديق، أو محمد، أو علي، أو لم يعقد على قبر أبيه أزجا بالجص والآجر، ولم يخرق ثيابه إلى الذيل، ولم يرق ماء الورد على القبر، انتهى.

وقال العلامة ابن القيم رحمه الله، في كتابه إغاثة اللهفان: ومن أعظم مكائده - التي كاد بها أكثر الناس، وما نجا منها إلا من لم يرد الله فتنته - ما أوحاه قديما وحديثا إلى حزبه وأوليائه، من الفتنة بالقبور، حتى آل الأمر فيها إلى أن عبد أربابها، ثم جعلت تلك الصور أجساداً لها ظل، ثم جعلت أصناما وعبدت مع الله؛ وكان أول هذا الداء العظيم في قوم نوح. وأطال الكلام في ذلك إلى أن قال: وكان بدمشق كثير من هذه الأنصاب، فيسر الله سبحانه كسرها على يد شيخ الإسلام، وحزب الله الموحدين، كالعمود المخلوق، والنصب

الانتساب إلى الطريقة الصوفية عند الحنابلة:

لقد كان جلّ الحنابلة متسبين للطريقة الصوفية، بما فيهم شيخ المذهب الموفق ابن قدامة والحافظ عبد الغني المقدسي والإمام ابن تيمية وابن القيم والذهبي وابن النجار الفتوحي والبهوتي والسفاريني وغيرهم كثير^(١).

ولم يكونوا يحدرون من الطرق الصوفية كما تفعل السلفية المعاصرة لأسباب سياسية معروفة، ولكنهم كانوا يحدرون من البدع والمنكرات التي قد تقع من بعض المتصوفة.

أما الانتساب للطرق الصوفية فهو كالانتساب للمذاهب الفقهية، قال ابن تيمية: "وأما انتساب الطائفة إلى شيخ معين: فلا ريب أنّ الناس يحتاجون من يتلقون عنه الإيذان والقرآن. كما تلقى الصحابة ذلك عن النبي ﷺ وتلقاه عنهم التابعون؛ وبذلك يحصل اتباع السابقين الأولين بإحسان، فكما أن المرء له من يعلمه القرآن ونحوه فكذلك له من يعلمه الدين الباطن والظاهر"^(٢).

ولكن لا يجوز جعل الطريقة ملة دون الإسلام^(٣) قال ابن تيمية: "فلا يجوز لأحد أن يمتحن الناس بها ولا يوالي بهذه الأسماء ولا يعادي عليها بل أكرم الخلق عند الله أتقاهم من أي طائفة كان"^(٤).

الشيخ المري

ولقد نص الحنابلة على استحسان اتخاذ الأستاذ المري، وجعلوا الشيخ المري

(١) كما سيأتي بيانه.

(٢) مجموع الفتاوى ٥١٢/١١.

(٣) ومن منكرات بعض الطرق الصوفية اختصاص كل طريقة بلون معين أو بلباس معين أو بذكر معين.

(٤) مجموع الفتاوى ٤١٦/٣.

وأما ابن تيمية فلم ينكرها بل لقد جعلها من المباحات الحسنة فقال: "وأما لباس الخرقة التي يلبسها بعض المشايخ المريدين: فهذه ليس لها أصل يدل عليها الدلالة المعتبرة من جهة الكتاب والسنة، ولا كان المشايخ المتقدمون وأكثر المتأخرين يلبسونها المريدين. ولكن طائفة من المتأخرين^(١) رأوا ذلك واستحبوه". ثم حاول ابن تيمية أن يوجد لها محملاً مقبولاً^(٢) فقال: "ولكن يشبه من بعض الوجوه خلع الملوك التي يخلعونها على من يولونه كأنها شعار وعلامة على الولاية والكرامة؛ ولهذا يسمونها تشريفا. وهذا ونحوه غايته أن يجعل من جنس المباحات؛ فإن اقترن به نية صالحة كان حسنا من هذه الجهة وأما جعل ذلك سنة وطريقا إلى الله سبحانه وتعالى فليس الأمر كذلك"^(٣).

وكثير من الحنابلة تصوف ولبس خرقة التصوف: فهذا الذهبي صاحب السير لبس خرقة التصوف من الشيخ ضياء الدين عيسى بن يحيى الأنصاري السبتي عند رحلته إلى مصر^(٤).

وهذا شيخ الحنابلة موفق الدين ابن قدامة المقدسي شيخ الحنابلة بالشام وابن خالته الحافظ عبد الغني المقدسي^(٥) لبسا الخرقة من الشيخ عبد القادر الجيلاني شيخ الحنابلة، فقد جاء في "المنهج الأحمد" للإمام العليّمي (٢/ ١٩١) «قال الموفق ابن قدامة: لبستُ أنا والحافظُ عبد الغني الخرقة من يد شيخ الإسلام عبد القادر الجيلاني، واشتغلنا عليه بالفقه، وسمعنا منه، وانتفعنا بصحبته، ولم نُدرِك من حياته غيرَ خمسَين ليلةً».

وأما المعنى الحقيقي للباس الخرقة فهو الإشارة إلى لبس ثوب التقى والزهد وخلع حجاب الظلمة والرياء، والله أعلم.

(١) ومنهم الشيخ عبد القادر الجيلاني وقد وصفه ابن تيمية وابن القيم والذهبي بقدوة العارفين.

(٢) مع عدم الإقرار بأنها سنة وهذا صحيح.

(٣) مجموع الفتاوى ٥١١/١١.

(٤) تاريخ الإسلام ١٢٦.

(٥) وسنذكر بعض الحنابلة الذين لبسوها.

المبحث الرابع

تراجم لمجموعة من الحنابلة الذين سلكوا طريق التصوف

لقد انتسب جلّ الحنابلة إلى الطرق الصوفية خاصة القادرية^(١) والخلوتية، وكان لهم مدارس وأوقاف وزوايا مخصصة لصوفية الحنابلة^(٢).

وقلّ أن نجد حنبلياً لم يتصوف وحصر أسماؤهم متعسر جداً لكثرتهم، ولكن سأقتصر على جماعة من كبار شيوخ الحنابلة الذين انتسبوا إلى الصوفية، وتعلموا على مشايخ التصوف في عصورهم^(٣):

(١) وكثير من مشايخ هذه الطريقة في السابق كانوا من السادة الحنابلة بسبب أن الإمام عبد القادر وأولاده وأحفاده حنابلة.

(٢) انظر: في ترجمة ابن هشام ت ٨٥٥هـ حفيد النحوي المشهور في السحب ص ٦٥٣. حيث قال عنه: "وتنزل في صوفية الحنابلة في المؤيدية أول ما فتحت.. "وهي مدرسة. وفي ترجمة محمد بن أبي بكر البكري القاهري ص ٧٩٧: "وتنزل في صوفية الحنابلة بالبرقوقية" وهي مدرسة في مصر. أما عن مقابر الصوفية الحنابلة فهي كثيرة-خاصة في الشام- وعن دفن فيها ابن تيمية. أما عن مشايخ الحنابلة الذين أسسوا الزوايا والأربطة الصوفية، فسيأتي ذكر بعضهم.

(٣) وسأبدأ بالمشاهير من الحنابلة وأترجم لهم باختصار. وقد استفدت في هذه التراجم من بحث: إعلام النبلاء فيمن تصوّف من السادة الحنابلة الفضلاء، لباحث يسمى خالد حمد علي من حنابلة قطر، وقد اقتصر في بحثه على من تصوف ولبس الخرقة. ومن بحث للشيخ عبد العزيز عبد الله عرفة السلياني، فقيه ومدرس حنبلي في مكة من تلامذة الغماري. يقول في مقدمة رسالته الرسالة الحافلة بأخبار صوفية الحنابلة: "وذكرت أيضاً سادتي صوفية الحنابلة الذين نحن في الفروع على مذهبهم وفي الأصول مع جمهورهم ونفخر بهم ويكتبهم فإنّ فقه سادتي الحنابلة ليس له نظير لأنّه يتميز بذكر المسألة ودليها العقلي والنقلي، ويتميز علماؤهم بأنهم سالكون مسلك التصوف...".

١ - الإمام عبد القادر الجيلاني:

عبد القادر بن أبي صالح بن عبد الله الجيلي البغدادي، قال ابن رجب: "شيخ العصر، وقدوة العارفين، وسلطان المشايخ، وسيد أهل الطريقة في وقته، محيي الدين أبو محمد، صاحب المقامات والكرامات، والعلوم والمعارف، والأحوال المشهورة. ولد سنة تسعين وأربعمائة"^(١).

وذكره ابن السمعاني فقال: إمام الحنابلة وشيخهم في عصره، فقيه صالح، دين خير، كثير الذكر، دائم الفكر.

وقال الشيخ العلامة موفق الدين ابن قدامة صاحب المغني: لم أسمع عن أحد يحكي عنه من الكرامات أكثر مما يحكي عن الشيخ عبد القادر، ولا رأيت أحداً يعظم من أجل الدين أكثر منه.

وقال الذهبي: "الشيخ، الإمام، العالم، الزاهد، العارف، القدوة، شيخ الإسلام، علم الأولياء، محيي الدين، أبو محمد عبد القادر ابن أبي صالح عبد الله بن جنكي دوست الجيلي، الحنبلي، شيخ بغداد"^(٢).

من أقواله: لا يكون وليّ الله تعالى إلا على اعتقاد أحمد رضي الله عنه^(٣).

(١) طبقات الحنابلة ١/ ٢٦٠.

(٢) سير أعلام النبلاء ٣٩/ ٤٥٧.

(٣) وقد ذكر الشيخ محمد صادق القادري قصة غريبة في كتابه: تفريح الخاطر في مناقب الشيخ عبد القادر ص ٣٩: في اختياره مذهب الإمام أحمد رضي الله عنهما: "ذكروا أنه رضي الله عنه خطر في قلبه يوماً أن يتقل من مذهبه إلى مذهب آخر فرأى في ليلة النبي (ﷺ) مع جميع الصحابة رضوان الله تعالى عنهم أجمعين، ورأى الإمام أحمد بن حنبل رضي الله عنه واقفاً أخذاً بيده لحبته يلتمس من النبي (ﷺ) ويقول: يا رسول الله مُر ولدك محيي السيد عبد القادر أن يحمي هذا الشيخ الضعيف، فقال النبي (ﷺ) مبتسماً: يا سيد عبد القادر اقبل التماس هذا الشيخ، فقبل التماسه بأمر النبي (ﷺ) وصلى صلاة الصبح في مصلى الحنابلة ولم يكن ذلك اليوم غير الإمام في المصلى ليصلي بهم فيحضره ازدحمته الخلائق ولم يبق مكان خال". ولم أجد أحداً ذكرها غيره.

وروى الذهبي عن شيخ الشافعية الشيخ عبد العزيز بن عبد السلام قال: ما نقلت إلينا كرامات أحد بالتواتر إلا الشيخ عبد القادر. فقليل له: هذا مع اعتقاده: فكيف هذا؟ فقال: لازم المذهب ليس بمذهب.

قال الذهبي: يشير إلى إثباته صفة العلو ونحو ذلك، ومذهب الحنابلة في ذلك معلوم، يمشون خلف ما ثبت عن إمامهم رحمه الله إلا من يشذ منهم، وتوسع في العبارة^(١).
أما ابن تيمية فيلقبه بالإمام وقدوة العارفين وأنه من المشايخ الأكابر وغالباً ما يقول بعد ذكره: قدس الله روحه.

وأغلب الطرق الصوفية ترجع نسبتها إلى الشيخ عبد القادر الجيلاني.

الإمام سهل التستري:

وهو من كبار الصوفية وكان يتسبب - هو وأتباعه - للإمام أحمد، قال ابن تيمية في مجموع الفتاوى: "أبو طالب رحمه الله هو وأصحابه "السالمية" أتباع الشيخ أبي الحسن بن سالم صاحب سهل بن عبد الله التستري - لهم من المعرفة والعبادة والزهد واتباع السنة والجماعة في عامة المسائل المشهورة لأهل السنة ما هم معروفون به وهم منتسبون إلى إمامين عظيمين في السنة: الإمام أحمد بن حنبل وسهل بن عبد الله التستري، ومنهم من تفقه على مذهب مالك بن أنس كبيت الشيخ أبي محمد وغيرهم وفيهم من هو على مذهب الشافعي".

ابن الأعرابي أحمد بن محمد بن زياد:

الإمام المحدث القدوة شيخ الإسلام أبو سعيد بن الأعرابي البصري الصوفي، نزيل مكة، وشيخ الحرم^(٢). ولد سنة نيف وأربعين ومائتين.

(١) سير أعلام النبلاء ٣٩/٤٦٢.

(٢) وليس هو بابن محمد بن زياد الأعرابي اللغوي؛ ذاك مات قبل أن يولد هذا بأعوام عدة.

رحل إلى الأقاليم، وجمع وصنف، سحب المشايخ، وتعبد وتأله وألف (مناقب الصوفية)، وحمل (السنن) عن أبي داود، وله في غصون الكتاب زيادات في المتن والسند^(١).

الإمام المؤرخ شمس الدين الذهبي:

صاحب سير أعلام النبلاء وقد تصوف ولبس خرقة التصوف من الشيخ ضياء الدين عيسى بن يحيى الأنصاري السبتي عند رحلته إلى مصر^(٢).

العلامة ابن قيم الجوزية:

حيث قال في مدح الصوفية: "أشار أبو القاسم الجنيد إلى أن المريد لله بصدق إذا أراد الله به خيرا: أوقعه على طائفة الصوفية يهذبون أخلاقه ويدلونه على تركية نفسه وإزالة أخلاقها الذميمة والاستبدال بالأخلاق الحميدة ويعرفونه منازل الطريق ومفازاتها وقواطعها وآفات^(٣)".

- الشيخ محمد بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعي المقدسي، ثم الدمشقي الصالح، الزاهد العابد الشيخ أبو عمر مولده سنة ثمان وعشرين وخمسمائة بجماعيل.

وهاجر به والده وبأخيه الشيخ الموفق - صاحب المغني - وأهلهم إلى دمشق سنة إحدى وخمسين؛ لاستيلاء الفرنج على الأرض المقدسة.

قال الحافظ الضياء: وكان الله قد جمع له معرفة الفقه، والفرائض، والنحو، مع الزهد والعمل.

(١) سير أعلام النبلاء (٤٠٩/١٥).

(٢) تاريخ الإسلام ١٢٦.

(٣) مدارج السالكين ٣٧٠/٢.

وكان يصلي في كل يوم وليلة اثنتين وسبعين ركعة نافلة، وله أوراد كثيرة. وكان يزور القبور كل جمعة بعد العصر، وله كرامات كثيرة^(١).

- الشيخ العارف أبو عمرو القرشي: عثمان بن مرزوق بن حميد القرشي.

قال الحافظ ابن رجب: "الفقيه، العارف، الزاهد، أبو عمرو. نزيل الديار المصرية، وأفتى بها ودرس وناظر، وتكلم على المعارف والحقائق. وانتهت إليه تربية المريدين بمصر. وانتفى إليه خلق كثير من الصلحاء، وأثنى عليه المشايخ، وحصل له قبول تام من الخاص والعام، وانتفع بصحبته خلق كثير. وكان يعظم الشيخ عبد القادر، ويقال: إنه اجتمع به هو وأبو مدين بعرفات ولبسا منه الخرقة، وسمعا منه جزءاً من مروياته.

وكان الشيخ أبو عمرو له كرامات، وأحوال ومقامات، وكلام حسن على لسان أهل الطريقة^(٢).

وقال الشيخ تقي الدين ابن تيمية رحمه الله تعالى: "وهذا الشيخ كان يتنسب إلى مذهب الإمام أحمد"^(٣).

- الحافظ إمام الحديث عبدُ الغني بن عبدِ الواحد بن علي الجماعيلي المقدسي، الحافظ، المُحدِّث، الفقيه، الزَّاهد، الورع شيخ الإسلام، ومُفتي الأنام (صاحبُ كتاب "الكَمال في أسماء الرجال")^(٤).

قال ابنُ النَجَّار: "حدَّثَ بالكثير، وصنَّف التصانيف الحسنة في الحديث، وكان غزير الحفظ، من أهل الإتقان والتجويد، قيماً بجميع فنون الحديث، عارفاً بقوانينه،

(١) انظر ترجمته: طبقات الحنبلة لابن رجب ٦/٢.

(٢) انظر ترجمته: طبقات الحنبلة ١/٢٧٤.

(٣) طبقات الحنبلة ١/٢٧٩.

(٤) انظر ترجمته: طبقات الحنبلة (٤/٧).

جماعة غيرهم من الرجال والنساء. وفي آداب التصوف: أبو منصور صاحب الزيادة العطار، وأثنى عليه بالزهد والتخلق بأخلاق متقدمي الصوفية^(١).

- إمام الخنابلة بمكة عثمان بن موسى بن عبد الله الطائي الأربلي، ثم الأمدي، الفقيه الزاهد، إمام حطيم الخنابلة بالحرم الشريف تجاه الكعبة: كان شيخاً جليلاً، إماماً عالماً، فاضلاً، زاهداً عابداً ورعاً، ربانياً متألهاً، منعكفاً على العبادة والخير، والاشتغال بالله تعالى في جميع أوقاته، أقام بمكة نحو خمسين سنة.

توفي سنة أربع وسبعين وستمائة بمكة رحمه الله تعالى. قال ابن رجب: "ويقال: إن الدعاء يستجاب عند قبره" (٢).

- الفقيه الأديب يحيى بن يوسف بن يحيى الأنصاري الصرصري، لقبه ابن رجب: بشاعر العصر، وصاحب الديوان السائر في الناس في مدح النبي ﷺ، كان حسان وقته: ولد في سنة ثمان وثمان وخمسمائة.

وقرأ القرآن بالروايات على أصحاب ابن عساكر البطائحي، وسمع الحديث من الشيخ علي بن إدريس اليعقوبي الزاهد، صاحب الشيخ عبد القادر، وصحبه وسلك به، ولبس منه الخرقة. كان محباً لطريقة الفقراء ومخالطتهم. وكان يحضر معهم السماع، ويرخص في ذلك. وحفظ الفقه واللغة.

ويقال: إن مدائح في النبي ﷺ تبلغ عشرين مجلداً.

وقد نظم في الفقه "مختصر الخرقى" ونظم "زوائد الكافي" على الخرقى، ونظم في العربية، وفي فنون شتى^(٣).

(١) الذيل، لاين، رجب ١/ ١٢٦.

(٢) انظر: الذيل، لابن رجب ٢/٢١٨.

(۳) انظر الذيل، لابن رجب ۱۹۸/۲.

- شيخ رباط المربانية الشيخ يوسف بن علي بن أحمد بن البقال البغدادي الصوفي، عفيف الدين أبو الحجاج، له تصانيف في السلوك. منها كتاب "سلوك الخواص" (١).

- أبو الخطاب البغدادي الصوفي المؤدّب. وكان من شيوخ الإقراء ببغداد المشهورين بتجويد القراءة وتحسينها. توفي سنة ست وسبعين وأربعمائة. ودفن بباب حرب (٢).

- الفقيه سعد الله بن نصر بن سعيد، المعروف بابن الدجاجة قال ابن رجب: "الفقيه الواعظ المقرئ الصوفي، الأديب أبو الحسن، ويلقب بمهذب الدين: ولد سنة اثنتين وثمانين وأربعمائة".

كان من أعيان الفقهاء الفضلاء، وشيوخ الوعاظ النبلاء، مليح الوعظ، وكان يخالط الصوفية، ويحضر معهم سماع الأناشيد الصوفية.

وسئل عنه الشيخ موفق الدين المقدسي. فقال: كان شيخاً حسناً، من فقهاء أصحابنا ووعاظهم، صحب أبا الخطاب، وابن عقيل، وروى عنهما، سمعنا عليه (٣).

- العلامة شيخ المذهب ناصح الدين ابن الحنبلي: كان يحضر مع الصوفية السماع وله اعتقاد فيهم (٤). وقد تقدمت ترجمته في السماع.

- شيخ رباط ابن الأثير أبو القاسم بن يوسف بن أبي القاسم بن عبد السلام الحواري الصوفي، قال ابن رجب: "الزاهد المشهور: صاحب الزاوية بحواري. كان خيراً صالحاً، له أتباع وأصحاب ومريدون في كثير من قرايا حوران في الجليل والثنية. ولا يحضرون سماعاً بالدف".

(١) الذيل لابن رجب ٢/ ٢١٣.

(٢) الذيل لابن رجب ١/ ٣٨.

(٣) الذيل على طبقات الحنابلة ١/ ٢٧٢.

(٤) الذيل على طبقات الحنابلة ٢/ ١٣٧.

توفي ببلدة حواراي سنة ثلاث وستين وستمائة وصلى عليه يوم عيد النحر بيت المقدس صلاة الغائب. وصلى عليه بدمشق تاسع عشر ذي الحجة^(١).

- الشيخ المقرئ علي بن عثمان بن عبد القادر بن محمد البغدادي المقرئ، الصوفي الزاهد، أحد أعيان أهل بغداد في زمنه: ولد سنة اثنتين وثمانين وخمسمائة.

وكان بصيراً بالقرآن، متحققاً بالأداء، دينا خيراً صالحاً، وعين خازناً بدار الوزير زمن الخليفة، ثقة بدينه، وشهد في ذلك العهد. وكان شيخ رباط ابن الأثير^(٢).

- الفقيه علي بن محمد بن وضاح بن أبي سعد.

قال ابن مفلح في المقصد الأرشد (٢/ ٢٦١): «الفقيه، المحدث النحوي الزاهد الكاتب النحوي» ثم قال: «وسمع من الشيخ العارف علي بن إدريس اليعقوبي، ولبس منه الخرقه»^(٣).

- العلامة جمال الدين أبي المحاسن يوسف بن حسن بن عبد الهادي المقدسي الحنبلي (ت ٩٠٩ هجري) المشهور بالمبرد. وهو صاحب كتب عديدة نافعة في الفقه والأصول. وليس هو صاحب الرد المنكي. ولكنه صاحب كتاب مقبول المنقول من علمي الجدل والأصول على قاعدة مذهب إمام الأئمة ورباني الأمة الإمام الرباني والصدوق الثاني أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، وكتابه هذا جامع نافع مختصر للمنطق والكلام وأصول الدين وأصول الفقه والجدل.

قال في كتابه بدء العُلقة بلُبس الخرقه^(٤): "إن لبس الخرقه من الأفاضل مندوبٌ إليه رجاء التبرك والشمول باللحظ المستقيم"^(٥).

(١) الذيل على طبقات الحنابلة ٢/ ٢١٠.

(٢) الذيل على طبقات الحنابلة ٢/ ٢١٧.

(٣) وانظر: العلّيمي في المنهج الأحمد (٢/ ٧٧).

(٤) وهو مطبوع قديماً.

(٥) وقد لبس الخرقه القادرية من شيوخه وألبسها لطلابه، والملاحظ أن أكثر المشايخ الذين كانوا يلبسون المريدين الخرق هم من الحنابلة. وقد ساق ابن الملّقن سنده في الخرقه فقال: "المريدين الخرق هم من الحنابلة. وقد ساق ابن الملّقن سنده في الخرقه فقال: "

- شيخ رباط الأرجوانية المقرئ محمد بن عبد الله بن عمر بن أبي القاسم البغدادي المحدث الصوفي الكاتب.

عني بالحديث. وسمع الكتب الكبار والأجزاء، ولي مشيخة رباط الأرجوانية ببغداد، ومشيخة دار الحديث المستنصرية، ولبس خرقة التصوف من السهروردي، وحدث بالكثير.

وسمع منه خلق من أهل بغداد والرحالين، وانتهى إليه علو الإسناد. وتوفي في سنة سبع وسبعمائة، ودفن بمقبرة الإمام أحمد بباب حرب رحمه الله تعالى^(١).

- الزاهد القدوة العارف أحمد بن إبراهيم بن عبد الرحمن الواسطي الحزامي، ابن شيخ الحزاميين: ولد سنة سبع وخمسين وستمائة بشرقي واسط^(٢).

كان شافعيًا ثم تحنبل بعد أن التقى بالشيخ تقي الدين ابن تيمية. قال ابن رجب: "اجتمع بالإسكندرية بالطائفة الشاذلية، فوجد عندهم ما يطلبه من لوايح المعرفة، والمحبة والسلوك، فأخذ ذلك عنهم، وانتفع بهم، واقتفى طريقتهم وهديمهم"^(٣).

قال ابن رجب: "وشرع في الرد على طوائف المبتدعة الذين خالطهم وعرفهم من الاتحادية وغيرهم، وبين عوراتهم، وكشف أستارهم، وانتقل إلى مذهب الإمام أحمد. وألف تأليف كثيرة في الطريقة النبوية، والسلوك الآثري والفقر المحمدي؛ وهي من أنفع كتب الصوفية للمريدين، انتفع بها خلق من متصوفة أهل الحديث ومتعبدية. وكان الشيخ تقي الدين ابن تيمية يعظمه ويحله، ويقول عنه: هو جنيد وقته. وكتب إليه كتاباً من مصر أوله "إلى شيخنا الإمام العارف القدوة السالك"^(٤).

(١) الذيل على طبقات الحنابلة ٢/ ٢٧٦ وانظر: المقصد الأرشد (٢/ ٤٢٤).

(٢) انظر: ترجمته: الذيل على طبقات الحنابلة ٢/ ٢٨٠.

(٣) الذيل على طبقات الحنابلة ٢/ ٢٨١.

(٤) الذيل على طبقات الحنابلة ٢/ ٢٨٢.

- الامام المفسر عبد الرحمن بن محمد بن عبد الرحمن بن يوسف العُمري العُلَيمي. صاحب "المنهج الأحمَد في تراجم أصحاب الإمام أَحَمَد". وُلِدَ بالقدس الشريف في سنة ستين وثمانائة، وتوفي سنة "٩٢٨" هـ. وَقَدْ ذَكَرَ الإمامُ العُلَيميُّ - رحمه الله - في كتابه آنف الذكر، أَنَّهُ أَخَذَ الخِرْقَةَ الشَّرِيفَةَ بِسَنَدٍ عَالٍ متصل إلى الشيخ عبد القادر الجيلاني. (١) - أَحَمَد بن إِبراهيم بن نُصْرٍ الله القاضي، الكِنَاني، العَسْقَلَانِي الأصل، القاهري، الصالحي.

قال ابنُ حُمَيدٍ في السَّحَبِ الوَابِلَةِ (١/ ٨٧): «وَلَبَسَ خِرْقَةَ التَّصَوُّفِ مَعَ تَلْقِينِ الذِّكْرِ مِنَ الزَّيْنِ أَبِي بَكْرٍ الْحَوَّافِي، وَكَذَا صَحِبَ الْبُرْهَانَ الْأَذْكَوِي وَلَبَسَهَا أَيضاً مِنْ خَالِهِ».

- الفقيه الزاهد العارف عبد الرحمن بن محمود بن عبيد البعلي، ولد سنة خمس وسبعين وستائة.

قال ابن رجب: "وسمع الحديث. وتفقه على الشيخ تقي الدين ابن تيمية وغيره. وبرع وأفتى. وكان إماماً، عارفاً بالفقه وغوامضه، والأصول والحديث، والعربية والتصوف، زاهداً عابداً، ورعاً متأهلاً ربانياً. صحب الشيخ عماد الدين الواسطي، وتخرج به في السلوك. ويذكر له أحوال وكرامات. ويقال: إنه كان يطلع على ليلة القدر كل سنة (٢).

- العلامة الفقيه أَحَمَد بن عبد العزيز بن علي بن إِبراهيم الشهاب القاهري. المشهور بابن النجار الفتوحي وهو مؤلف "المنتهى" أحد أشهر المتون الفقهية الحنبلية. نقل ابن حميد الحنبلي في "السُّحَبِ الوَابِلَةِ" عن الشعرائي (١/ ١٥٩) قال: «وكان في أوَّلِ عمره يُنكر على الصوفيَّة، ولمَّا اجتمع بسَيِّدي علي الخَوَّاص وغيره أذعن لهم، واعتقدتهم،

(١) انظر: (٢/ ١٨٦).

(٢) انظر ترجمته: طبقات الحنابلة ٢/ ٣٤١.

الحنابلة والاختلاف مع السلفية المعاصرة ﴿﴾ ﴿﴾ ﴿﴾ ﴿﴾ ٨١٩

وصار بعد ذلك يتأسف على عَدَم اجتماعه بالقوم من أوّل عُمره، ثم فُتِح عليه في الطريق، وصار له كشفٌ عظيم قبل موته». وقال ابن حميد: "وبالجملة فلم يكن من يضاهيه في مذهبه ولا من يماثله في منصبه". توفي في دمشق المحروسة سنة ٩٤٩ هـ.

- أحمد بن عبد الله بن أحمد بن مُحمّد الحلبي الأصل، البعلي الدمشقي الخلوتي. وُلِدَ سنة ١١٠٨ هـ، وتوفي سنة ١١٨٩ هـ.

قال الإمامُ المُرادِي كما في "سلك الدرر" (١/ ١٣١): «هو الشيخ، الإمام، الزاهد، الورع، الفقيه، كان عالماً فاضلاً، عاملاً بعلمه، ناسكاً، خاشعاً، متواضعاً، بقيّة العلماء العاملين، فرضياً أصولياً، لم يكن على طريقته أحدٌ ممن أدركناه، مع الفضل الذي لا يُنكر». ١، هـ.

ثم قال: «وأخذ الطريقة الخلوتية عن الأستاذ الشيخ محمد بن عيسى الكناني الصالحي الحنبلي، والشيخ محمد عقيلة المكي، والشيخ عبد الله الخليلي نزيل طرابلس» - عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد البعلي الحلبي.

ولد سنة ١١١٠، أخذ الفقه والحديث والقراءات والنحو ولازم أبا المواهب والتغلي وعبد الغني النابلسي وشيوخه كثر. وأخذ طريقة السادة الخلوتية^(١).

قال ابن حميد: "وقرأ على الفاضل المسلك الشيخ محمد بن عيسى الكناني الخلوتي^(٢) شيئاً من النحو وشرحه على منفرجة الغزولي... وأخذ عليه طريقة السادة الخلوتية ولقنه الذكر"^(٣).

- الشيخ أحمد بن عطية بن عبد الحي القيوم بن أبي بكر بن ظهيرة المكي. وُلِدَ سنة ٨٧٩ هـ بمكة المكرمة، وتوفي سنة ٩٤٢ هـ.

(١) انظر: السحب ٤٩٧.

(٢) وهو شيخ حنبلي ومرشد خلوتي كبير.

(٣) انظر: السحب ٤٩٨.

نقل ابن حميد عن الشيخ جابر الله بن فهد في السحب (١/ ١٨٧): «وأقبل على التصوّف، وسافر لأجله إلى مشايخ اليمن، فأخذ عن الشيخ إسماعيل المشرع، وأخيه الشيخ الجنيد، وحصل له جذبٌ ثم أفاق فتكشف في لباسه، ولزم مشايخ الأذكار مع جدّة وسكون».

- شمس الدين محمد بن أحمد بن أبي نصر بن الدباهي البغدادي، أبو عبد الله بن أبي العباس: ولد سنة ست - أو سبع - وثلاثين وستمائة ببغداد.

وقال الذهبي: كان إماماً فقيه النفس، عارفاً بمعاملات القلوب، صحب خلقاً من المشايخ، وأخذ عنهم أخلاق القوم وطريقهم، وكان حسن المجالسة، متبعاً للسنّة، محذراً من البدعة، كثير الطلب، ترك أباه ونعمته وتجرد، ودخل الروم، والجزيرة، والشام، ومصر، والحجاز، يصحب بقايا الصوفية، ويقتفي آثارهم، وحفظ كثيراً عنهم وعن مشايخ الطريق، وأنفق كثيراً من الأموال من ميراثه على الفقراء^(١).

- الفقيه الزاهد نجم الدين أبو عمر: قال ابن رجب: "كان رجلاً صالحاً، زاهداً عابداً، عالماً قدوة، عارفاً فقيهاً، ذا فضيلة ومعرفة. وله اشتغال بالمذهب. أقام بحماة مدة في زاوية يزار بها. وكان معظماً عند الخاص والعام، وأئمة وقته يشنون عليه، كالشيخ تقي الدين ابن تيمية وغيره. وكان أماراً بالمعروف، نهياً عن المنكر، من العلماء الربانيين، وبقايا السلف الصالحين. وله كلام حسن يؤثر عنه. توفي سنة أربع وثلاثين وسبعمائة. بحماة^(٢).

- الشيخ أحمد بن عبد الله بن أحمد بن أبي بكر محمد بن إبراهيم السعدي الصالحي أبو العباس قال ابن رجب: "من كبار الصالحين الأتقياء الأخفياء: حدث عن إبراهيم بن خليل وابن عبد الدايم، وجماعة. سمع منه الذهبي وجماعة، وعنى بطلب الحديث. وكتب وأفقي، ونسخ لنفسه وللناس. وهو شيخ الحديث بالضيائية.

(١) انظر ترجمته: الذيل على طبقات الحنابلة ٢/ ٢٨٢.

(٢) انظر ترجمته: الذيل على طبقات الحنابلة ٢/ ٣٤٢.

وتوفي سنة ثلاثين وسبعائة. رحمه الله تعالى^(١).

- الحافظ علي بن مسعود بن نفيس بن عبد الله الموصللي، ثم الحلبي، قال ابن رجب: "الصوفي المحدث، الحافظ الزاهد أبو الحسن: نزيل دمشق"^(٢). وتوفي سنة أربع وسبع مائة بدمشق، وشيعه الشيخ تقى الدين ابن تيمية، وجماعة^(٣).

- الشيخ تقى الدين محمد بن أحمد بن سليمان البدماصى القاهري.

ولد سنة ٧٣٥، حفظ الخرقى وتعلم على المرداوى والجراعى، واختص بالطائفة القادرة^(٤).

- الشيخ أحمد بن علي بن سالم الدمشقي الخلوّتي العُمري. قال ابنُ حميدٍ في "السُّحب الوَابِلَة" (١/١٩٢): «قال المُحبِّي: كان خليفة الشيخ أيُّوب، والشيخ أيُّوب أخذ الطريقة الخلوّتيّة عن العسّالي، وكان ابن سالم من خيار عباد الله الصالحين، وقرأ الفقه والعربيّة وغيرهما، وله مشاركات جيّدة وأخذ التّصوّف عن شيخه، وألف فيه تأليفاً نافعاً سمّاه "منهل الورّاد في الحثّ على قراءة الأوراد" وآخر سمّاه "تحفة الملوك لمن أراد تجريد السلوك"». توفي سنة ١٠٨٦ هـ. - الشيخ أحمد بن يحيى بن يوسف بن أبي بكر الكرّمي. قال ابنُ حميدٍ في "السُّحب الوَابِلَة" (١/٢٧٧): «قال المحبّي: كان من العلماء العاملين، والأولياء الزاهدين، وُلِدَ ببيت المقدس سنة ١٠٠٠ هـ، وقرأ القرآن بطور كرم، وأخذ الطريق عن العارف بالله تعالى مُحمّد العلمي»^١. هـ- إمام الحنابلة بنابلس الشيخ عبد الله بن محمد بن يوسف المقدسي الفقيه الزاهد القدوة، شمس الدين، ولد سنة تسع وأربعين وستائة.

(١) انظر ترجمته: الذيل، علم، طبقات الحنايلة ٢/ ٣٤٤.

(٢) الذيل، علم، طبقات الحنايئة ٢/ ٢٧٤.

(٣) الذيل، علم، طبقات الخنايلة ٢/ ٢٧٤.

(٤) انظر ترجمته: السحب الوائلة ٨٤٨.

وسمع من عم أبيه جمال الدين عبد الرحمن بن عبد المنعم. وأجاز له سبط السلفي. وتفقه وأفتى، وأم بمسجد الحنابلة بنابلس نحواً من سبعين سنة. وكان كثير العبادة، حسن الشكل والصوت، عليه البهاء والوقار. حدث وسمع منه طائفة^(١).

- العلامة عبد الباقي بن عبد الباقي بن عبد القادر البعلي، الأزهري، الدمشقي. قال ابن حُميد في "السُّحب الوابلة" (٤٣٩/٢): «المُقرئ، الأثري، المشهورة بـ (البدر) ثم بـ (ابن فقيه فصّه) وهي بقاء مكسورة، ومُهملة: قرية ببلعك من جهة دمشق نحو فرسخ. وكان أحد أجداده يتوجه ويخطب فيها، ولذلك اشتهر بها، وأجداده كلهم الحنابلة».

ثم قال: «وأخذ طريق الصوفيّة عن ابن عمّه الشيخ نور الدين البعلي، خليفة الشيخ محمّد العلّمي المقدسي، ولقّنه الذكر».

وهو صاحب كتاب العين والأثر في عقائد أهلالأثر، وفيض الرزاق في تهذيب الأخلاق، شرح الجامع الصحيح للبخاري. وُلِدَ ليلة السَّبْت ثامن ربيع الأول سنة ١٠٠٥، وتوفي سنة ١٠٧١.

- الشيخ عبد الجبار بن علي البصري. قال ابن حُميد في "السُّحب الوابلة" (٤٤٣/٢): «الشيخ، الصّالح، العالم، العامِل، المرشد، الكامل، القانت، العابد، الورع، الزّاهد، النَّاسك، الرَّاعِج، السّاجِد، شيخ الطريقة، وأستاذ الحقيقة».

ثم قال: «وكان - رحمه الله - عَزَوْفاً عَنِ الدُّنْيَا وَأَهْلِهَا، لَا يَرَى شَيْئاً مِنْ أُمُورِهَا، وَلَا يَتَطَّلِعُ إِلَيْهَا، وَلَا يَقْبَلُ مِنَ الْحُكَّامِ عَطِيَّةً وَلَا مُرْتَباً، وَلَا يُحِبُّ أَنْ يَذْكُرَهُ أَحَدٌ عِنْدَهُمْ، وَلَا عِنْدَ التَّجَارِ».

(١) الذيل على طبقات الحنابلة ٢/ ٣٤٥.

لنفسه في كتابه "درر الفرائد المنظّمة" «كنتُ ملازماً للاشتغال، معرضاً عمّا سِواه، من الأعمال، وكان بعض مشايخي الأجلاء يحثني على ملازمة الاشتغال، وعَدَمَ النَّظَرُ بِالْكَلِيَّةِ إِلَى فنِّ الكتابة، وأنَّ لا أَجْنَحَ إِلَيْهَا؛ لكونها من أعمال أبناء الدنيا المُشْتَغَلِينَ بزهرتها ونضارتها، ومن تعلق بها فليس في شيء من الإصابة. وَكَانَ يُسَاعِدُنِي على ذلك والسلوك في هذه المسالك أَنَّ شَيْخَنَا ومولانا العارف بالله تعالى مُرَبِّي المُرِيدِينَ قُدُوةَ السَّالِكِينَ العَارِفِينَ شهاب الدين أبا العباس أَحْمَدَ الحَرِيفِي الزَّيْنِي الشَّافِعِي لَقَّنِي الذِّكْرَ، وَأَلْبَسَنِي الحِرْقَةَ، وَسَلَكْتُ في خدمته في تلك الطريقة في باكورة الشباب، وانتفعتُ به وبركاته، وَلَزِمْتُهُ إِلَى وَفَاتِهِ». وُلِدَ سنة ٩١١ هـ وتوفي سنة ٩٧٧ هـ. - شيخ الصمادية عبد القادر بن مُحَمَّد بن عبد القادر الجَعْفَرِي النَّابِلِسِي. قال ابنُ حميد في السُّحُبِ الوَابِلَةِ (٥٧٦/٢): «شَرَفَ الدين، قاضي القضاة، ابن بدر الدين، الإمام، العالم، العلامة، الصوفي. كَانَ أَكْبَرَ أولاد أبيه وشيخ الفقراء الصمادية». توفي سنة ٨٨٤ هـ.

- العلامة منصور بن يونس بن صلاح الدين أبو السعادات البهوتي الخلوتي:

شيخ الحنبلة في مصر، كان متبحراً بالعلوم كلها، رحل إليه الناس لأخذ مذهب الإمام أحمد وانفرد به في عصره^(١). وهو شارح الإقناع والمنتهى وصاحب عمدة الطالب. وكان من المتصوفة.

قال ابن حميد: "فهو مؤيد المذهب ومحorre وموطد قواعده ومقرره والمحول عليه فيه والمتكفل بإيضاح خافيه"^(٢).

- العلامة شيخ الحنبلة بدمشق حسن بن عمر بن معروف بن شطي البغدادي الدمشقي^(٣):

(١) السحب الوابلة ١١٣١. وقال بكر أبو زيد والعيمين في الحاشية: شيخ شيوخ الحنبلة في مصر والشام ونجد.

(٢) السحب ١١٣٢.

(٣) انظر السحب: ٣٥٩.

قال ابن حميد: "انتهت إليه رئاسة مذهبه في دمشق بل وسائر القطر الشامي وصار رحلة الخنابلة لأخذ مذهب الإمام أحمد وتتلמד له خلق من غير الخنابلة في الفنون الآخر... وانتفع به أهل دمشق والنابلسيون"^(١) وقال: "وله نصيب وافر من التصوف ومشرّب روى صاحب عبادات وأذكار وأوراد"^(٢).

وآل الشطي جلهم على طريقة جدھم في سلوك التصوف والتحنبل.

- العلامة الإمام المحدث محمد بن أحمد بن سالم، شمس الدين أبو العون السفاريني، ارتحل إلى دمشق، ومكث بها قدر خمس سنوات، وقرأ على مشايخ كثير، وحصل وجمع وأجاد وأفاد، وحج فطلب العلم على علماء مكة وطيبة، ثم رجع إلى قريته سفارين بنابلس، واشتهر بالفضل والذكاء، ودرس وأفتى ت: ١١٨٨. وصار محدث الديار الشامية وشيخ المذهب فيها^(٣).

وكان ممن سلك مسلك التصوف وتعلم على يد العلامة عبد الغني النابلسي، قال الزبيدي صاحب شرح القاموس وهو من تلاميذه في ترجمة السفاريني: "الإمام المحدث البار الزاهد الصوفي..". وكتبه مما يتلمذ عليها النجدية إلى اليوم. - الشيخ عبد القادر بن محمد بن محمد بن محمد بن عيسى الشيباني. قال ابن طولون على ما نقله ابن حُميد في السُّحْبُ الوَائِلَة (٢/٥٧٩): «الشيخ، العالم، الزاهد، الورع، المسلك، المربي، عمدة السَّالِكِينَ، ومَقْصِدُ الطَّائِفِينَ». ثُمَّ قَالَ: «حَفَظَ الْقُرْآنَ واشْتَغَلَ، ثُمَّ تَصَوَّفَ وَلَيْسَ الْخُرْقَةُ مِنْ جَمَاعَةٍ مِنْهُمْ وَالِدُهُ». وَلِدَ ثَانِي عَشَرَ ربيعَ الأوَّلِ سَنَةِ ٨٥٢هـ. - الشيخ عبد الله بن علي بن محمد بن علي الكِنَانِي الْعَسْقَلَانِي الْقَاهِرِي. قال الإمامُ ابنُ مُفْلَحٍ فِي "الْمَقْصَدِ الْأَرْشَدِ": «أَحْضَرَ عَلَى الْمِيدُومِي "ثَمَانِيَاتِ النَّجِيبِ" وَأَلْبَسَهُ خُرْقَةَ التَّصَوُّفِ».

(١) انظر السحب: ٣٦٠ وقد عاصر دعوة ابن عبد الوهاب فعارضها بقوة.

(۲) المرجع نفسه.

(٣) السحب الأولية ٨٤٠.

١٠٩٣هـ - شيخ القادرية الشيخ محمد بن حسن بن محمد بن عبد القادر، شمس الدين بن البدر الحسني، البغدادي، ثم القاهري، القرافي. جاء في "السحب الوابلة" (٩٠٨/٢): «حفظ القرآن عند فقيهننا ابن أسد وغيره، واشتغل قليلاً، وسمع على شيخنا، والعز بن الفرات، وحضر عند العز الحنبلي وغيره دروساً بالشيخونية، لكونه من صوفيّتها، واستقر في مشيخة الطائفة القادرية بعد ابن عمه زين العابدين». ولد سنة ٨٤٠ هـ ومات سنة ٨٩٩ هـ. - الشيخ محمد بن عبد الله الطرابلسي الأصل، البعلبي الشهرة، الدمشقي. قال الكمال الغزي صفحة ٩٨٩: «هو الشيخ، الصالح، الصوفي، أبو السعادات، نظام الدين، قرأ القرآن العظيم على الشريف ذيب بن أصلان الصالحى وطلب العلم فأخذ عن الأستاذ ولازمه الملازمة الأكيدة، وحضره في "تفسير البيضاوي" وغيره، وأجاز له». ولد بدمشق سنة ١١٤٠ هـ، وتوفي سنة ١١٧٧ هـ. - الشيخ محمد بن محمد بن أحمد بن عمر بن إسماعيل بن أحمد المرزناقي. قال المحبّي على ما نقله الإمام ابن حميد في "السحب الوابلة" (١٠٣٦/٣): «كان من أمثل صوفية الشام، وكان أخذ طريق القادرية عن الأستاذ أحمد بن سليمان» توفي سنة ١٠١٤ هـ. - العلامة مرعي بن يوسف بن أبي بكر بن أحمد بن يوسف الكرمي المقدسي، صاحب متني (دليل الطالب) و(غاية المنتهى). قال ابن حميد في "السحب الوابلة" (١١٢٠): (العالم، العلامة، البحر الفهامة، المدقق المحقق، المفسر المحدث، الفقيه، الأصولي، النحوي، أحد أكابر علماء الحنبلة بمصر) من أشهر كتبه:

- ١ - غاية المنتهى في الجمع بين الإقناع والمنتهى. ٢ - دليل الطالب لنيل الطالب. ٣ - (الأدلة الوافية بتصويب قول الفقهاء والصوفية). ولد في طور كرم بفلسطين وتوفي في مصر في شهر ربيع الأول سنة ١٠٣٣ هـ. - علامة الحنبلة ومرجعهم الشيخ محمد بن عبد الله بن فيروز الأحسائي «ت ١٢١٦ هـ» وهو الإمام العالم الصالح الكامل البحر الفقيه محمد بن فيروز الحنبلي الأحسائي، إمام الحنبلة في عصره ومرجعهم في الفقه، وقد

الطريقة الشاذلية في دمشق المحمية وكان له مكاشفات ظاهرة، وأخبار غيبية باهرة، وله تأليفات في كلام السادة الصوفية، وصلوات على الذات المحمدية، ومن جملة كلامه في التصوف رسالته في التوحيد على لسان القوم التي سماها عقيدة الغيب. وله كتاب في الصلاة على النبي ﷺ نحو أربعة مجلدات، وفيه أخبار عن أمور كثيرة مما سيقع. وبالجملة فإنه كان أعجوبة الزمان، ونادرة الوقت والأوان، ذا كرامات عظيمة، وخوارق عادات جسيمة.

توفي سنة سبع ومائتين وألف ودفن في تربة باب الصغير، وقبره ظاهر مشهور^(١).
- مفتي دوما محمود السيد الشاذلي ١٣٠٣ - ١٣٦٩ هـ، من فقهاء القرن العشرين: ولد محمود بن محمد السيد في دوما، ونشأ بها وكان والده شيخ الكتاب فيها، قرأ الفقه الحنبلي وأتقنه والفرائض عن الشيخ مصطفى الشطي مفتي الحنبلة في دوما، وهو الذي ربطه بالشيخ بدر الدين الحسني فلازمه ولقي منه عناية خاصة، كما أخذ عن الشيخ حسين الشاش وقرأ القرآن الكريم على يد الشيخ حسنين المصري بقراءة حفص وحفظ أكثره.

أخذ الطريقة الشاذلية على يد الشيخ محمد بن يلس، وأجازه في الطريقة. ولما توفي الأخير اجتمع مريدوه وبايعوا بعده الشيخ محمد الهاشمي فكان شيخه بعد شيخه. حج عدة مرات كانت آخرها الحجة التي اجتمع فيها علماء دمشق، وكان منهم الشيخ محمد الهاشمي والشيخ أبو الخير الميداني والشيخ محمد صالح فرفور.

ومن تلامذته أيضاً الشيخ عبده عبد المجيد والشيخ أحمد الشامي والشيخ حمدي الطباخ والشيخ محمد مفيد الساعاتي وغيرهم. أنشأ في دوما نهضة علمية على طريقة الشيخ علي الدقر وكان يعتبر صاحب أول نهضة علمية دينية في مدينة دوما. وكان أحد المحرضين على الثورة السورية ومن زعمائها في دوما. توفي سنة ١٣٦٩ / ١٩٤٩م وكان

(١) من كتاب حلية البشر.

وبعد ذلك أختتم فأقول: إن طرق الصوفية كثيرة متشعبة منها المنضبط الصحيح ومنها الفاسد القبيح، وإن أكثر الحنابلة انتسبوا للتصوف الصحيح وحاربوا التصوف الفاسد، ولم يحاربوا جميع التصوف، فلا بد علينا اليوم أن نسير على ما سار عليه السادة الحنابلة - وهم أهل الحديث - لكي ينضبط التصوف والتحنبل معاً فيعود المجد والعزة لهذه الأمة. وإن كان يصح لأمثالي توجيه نصيحة للطائفتين - السلفية المعاصرة والمتصوفة - فأقول:

ينبغي أن تميز كل طائفة بين ما هو من الباب وما هو من القشور، ليُعرف بالتحديد ما يجوز الخلاف عليه وما لا يجوز، وما يصح الدفاع عنه وما لا يصح. وإن في كل طائفة - السلفية والصوفية - أموراً منكراً لا تتفق مع عقيدة أهل السنة ولا مع منهجهم وسلوكهم، فلا بد من التحذير منها فإنهم قد شوهوا صورة الإسلام، وصاروا يتعصبون لأمر سخيصة فرقت الدين وأضعفت المسلمين وشككتهم في دينهم.

الخلاصة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله، وبعد:

فبعد هذه الأبحاث المطولة في الاعتقاد والفقه والتصوف عند الامام أحمد والحنابلة نجد أن السلفية المعاصرة خالفت مذهبنا مذهب الامام المبجل في مئات المسائل المهمة، و لو سألنا شيوخ السلفية المعاصرة عن السبب الحقيقي لمخالفة مذهب الامام أحمد الذي انتسبوا إليه لم نجد عندهم جواباً شافياً، سوى إنكار التقليد الذي أجبنّا عنه.

وقد ذكر أكثر من عالم أن الامام أحمد ممن جمع السنة كلها - منهم ابن رجب والسفارينى والسيوطى وابن حجر - فكيف يخالف من لا يحفظ الكتب الستة رواية ودراية إماماً مجمعاً عليه جمع السنة كلها! ويا ليتهم خالفوا الامام أحمد وأخذوا بقول غيره من المذاهب الثلاثة بل تجدهم يخرجون عن المذاهب الأربعة ويذمون متبعيها.

وقد خالف السلفية المعاصرة مذهب الحنابلة ظناً منهم أنه بحاجة الى تنقيح وتجديد وقد وضع الحنابلة المذهب بأتم بيان قال العلامة عبد الوهاب بن فيروز الحنبلي في رسالة "جواز الحركة في الصلاة" "اعلم أن الأصحاب رحمهم الله تعالى قد بينوا المذهب الأحمد أتم بيان وأوضحوه، فلا مجال بعد ذلك فيه لذي لسان؛ إما: بتصريح، أو إيهاء أو منطوق، أو مفهوم، أو قياس، أو تخريج، وفي كل المذكورات حجة لمن سلك من الرشاد المحجة.

الإمام أحمد لم يخالف نصاً صحيحاً:

و لقد نص شيخ الاسلام ابن تيمية أن الامام أحمد ممن لم يوجد له قول يخالف نصاً صحيحاً فقال: "وأحمد كان أعلم من غيره بالكتاب والسنة وأقوال الصحابة والتابعين لهم بإحسان؛ ولهذا لا يكاد يوجد له قول يخالف نصاً كما يوجد لغيره ولا يوجد له قول

ولو كنت بعد معرفتك ما عرفت موجوداً في زمن الإمام أحمد، ما كنت حيثئذ معدوداً من جملة الطالبين فإن حدثت نفسك بعد ذلك أنك قد انتهيت أو وصلت إلى ما وصل إليه السلف فبئس ما رأيت.

وإياك ثم إياك: أن تترك حفظ هذه العلوم المشار إليها وضبط النصوص والآثار المعول عليها، ثم تشتغل بكثير الخصام والجدال وكثرة القيل والقال وترجيح بعض الأقوال على بعض الأقوال مما استحسنته عقلك، ولا تعرف في الحقيقة من القائل لتلك الأقوال، وهل هو من السلف المعتر بأقوالهم أو من غير أهل الاعتدال.

وإياك أن تتكلم في كتاب الله أو في حديث رسول الله بغير ما قاله السلف كما أشار إليه إمامك، فيفوتك العلم النافع وتضيع أيامك. فإن العلم النافع: إنما هو ما ضبط في الصدور، وهو عن الرسول أو عن السلف الصالح مأثور. وليس العلم النافع: رأيت وأريت؛ نهى عن ذلك الصحابة ومن بعدهم ممن إذا اقتديت بهم فقد اهتديت. وكيف يصح لك دعوى الانتساب إلى الإمام، وأنت على مخالفته مصر ومن علومه وأعماله وطريقته تفر.

واعلم وفقك الله: أنك كلما اشتغلت بتلك الطريقة، وسلكت السبل الموصلة إلى الله على الحقيقة، واستعملت الخشية ونفسها المراقبة، ونظرت في أحوال من سلف من الأئمة بإدمان النظر في أحوالهم بحسن العاقبة، ازدادت بالله وبأمره علماً وازدادت لنفسك احتقاراً وهظماً، وكان لك من نفسك شغل شاغل عن أن تتفرغ لمخالفة المسلمين.

ولا تكن حاكماً على جميع فرق المؤمنين، كأنك قد أوتيت علماً لم يؤتوه أو وصلت إلى مقام لم يصلوه. فرحم الله من أساء الظن بنفسه علماً وعملاً وحالاً وأحسن الظن بمن سلف، وعرف من نفسه نقصاً ومن السلف كمالاً، ولم يهجم على أئمة الدين ولا سيما مثل الإمام أحمد وخصوصاً إن كان إليه من المتسبين.

وإن أنت أبيت النصيحة وسلكت طريقة الجدل والخصام، واركتبت ما نهيت عنه من التشدق والتفهيق وشقشقة الكلام، وصار شغلك الرد على أئمة المسلمين والتفتيش عن عيوب أئمة الدين: فإنك لا تزداد لنفسك إلا عجباً ولا لطلب العلو في الأرض إلا حبا ومن الحق إلا بعداً وعن الباطل إلا قرباً، وحينئذ فتقول: ولم لا أقول وأنا أولى من غيري بالقول والاختبار، ومن اعلم مني ومن أفقه مني؛ كما ورد في الحديث. هذا يقوله من هذه الأمة من هو وقود النار. وأعاذنا الله وإياكم من هذه الفضائح، ووفقنا وإياكم لقبول النصائح) انتهى كلام ابن رجب.

وندعو طلبة العلم ممن يتسترون بمذهب الامام المبجل أحمد بن حنبل قدس الله روحه أن يتقوا الله وأن يعودوا الى منهج أهل السنة والجماعة، ومنهج الامام أحمد الصحيح، فإن من حكمة الله تعالى أن أبقي جماعة الحنابلة في حواضر العالم الإسلامي المؤثرة على مر التاريخ، في بغداد ثم في دمشق والقاهرة ثم في بلاد الحرمين كي يظلوا منارة للعلم ومحاربة للانحراف والغلو في الفكر والسلوك.

وندعو الله لهم بما دعا به الإمام أحمد: " اللهم من كان من هذه الامة على غير الحق وهو يظن أنه على الحق فردّه إلى الحق ليكون من أهل الحق".

کتبہ

أبو الحسن الحنبلي مصطفى حمدو عليان آل طينة

البقاء لعام ١٤٣٣ هـ